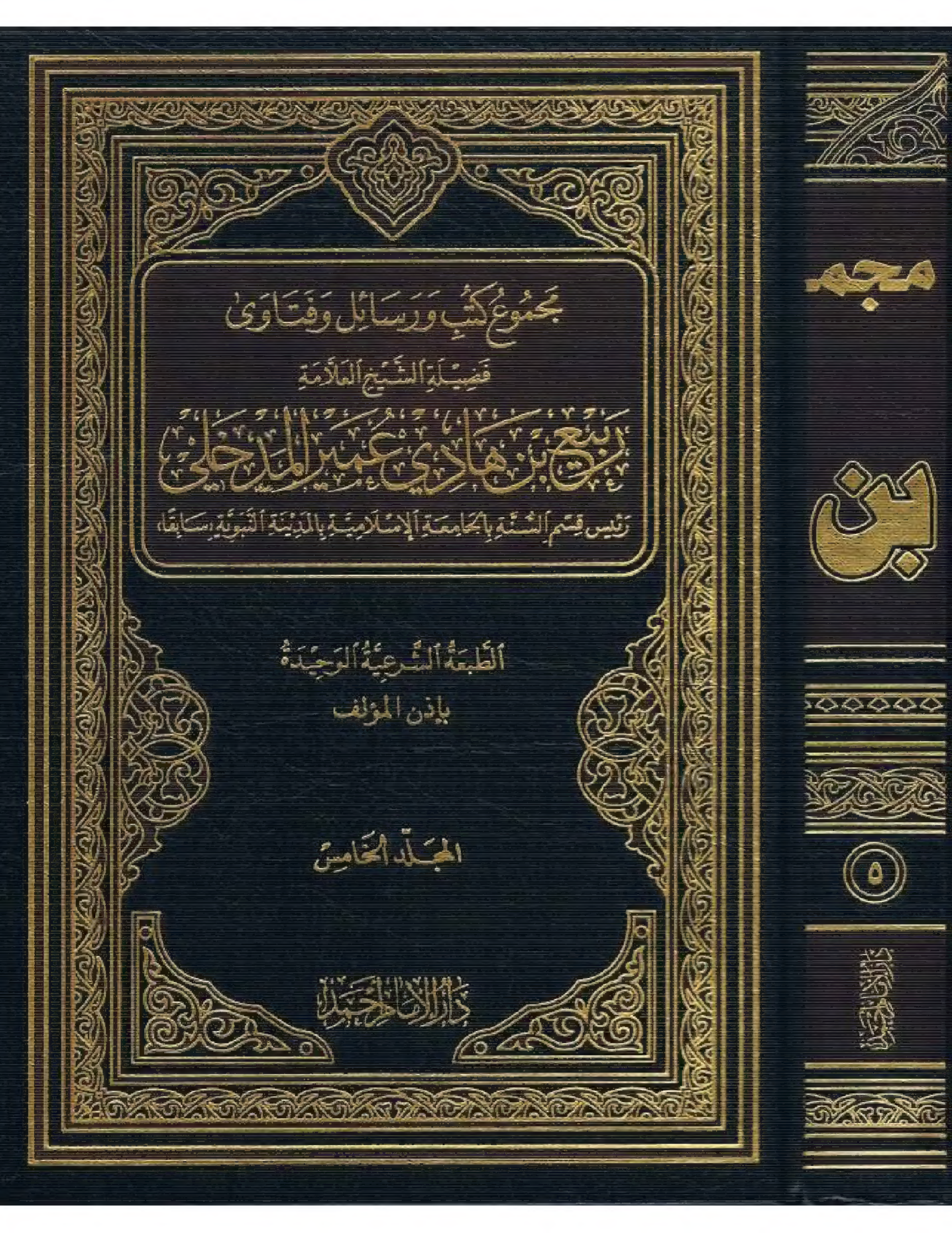

مجموع كتب ورسائل وفتاوى
فضيلة الشيخ العلامة
ربيع بن هادي عمير المدخلي
رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً
الطبعة الشرعية الوحيدة
بإذن المؤلف
المجلد الخامس
دار الإمام أحمد
٥

موسوعة مؤلفات ورسائل وفتاوى

العلامة المحدث المجاهد ربيع بن هادي المدخلي

(٥)

١- حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام

٢- منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف

٣- المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء

٤- تقسيم الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف

بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين



حجية خبر الآحاد

في العقائد والأحكام

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقـدّمة

الحَمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وصحبه أجمَعين:

أما بعد:

فإنَّ اللَّه ابتعث مُحمدًا ﷺ والبشرية كلها تتخبط فِي ظلمات حالكة مطبقة من الجهل والشرك والكفر والضلال والظلم، قال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [ابراهيم: ١].

فقام بِهذه الرسالة على أكمل وجوهها، واستجابت له خير أمة أُخرجت للناس مِمَّن اختارهم اللَّه لحمل رسالة الإسلام والجهاد والتضحية بكل غالٍ ونفيس فِي سبيل نشرها والذود عن حياضها، فقاموا بكل ما يتطلبه الإسلام من التلقي الواعي لِما جاء به هذا الرسول ﷺ من كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن سُنَّة مشرقة وضاءة شارحة ومبينة لأهداف القرآن ومقاصده ومبادئه ومُثُله.

ثُمَّ بتبليغ هذين النورين -بعد تطبيقهما الكامل فِي حياتِهم- إلى أمم الأرض وشعوبِها بالدعوة الواضحة بالبيان وبالسيف والسنان.

فهدى اللَّه تلك الأمم وأخرجها من الظلمات إلى النور واستضاءت بنور الإسلام وتفيأت ظلاله بعد أن رضيت باللَّه ربًا، وبالإسلام دينًا، وبِمحمد رسولًا، وأقبلت على تعاليم الإسلام وتوجيهاته من كتاب وسنة تنهل من نَميرهما حفظا واعيا وتطبيقًا صادقًا فِي مجال العقيدة والعبادة والاقتصاد والحكم، فبلغوا بِهذه الحياة على هذين المصدرين أوج العزة وقمة السعادة فِي الدنيا والآخرة، ونعموا بِحياة لَم يسبق لَهَا مثيل فِي تاريخ البشرية من العدالة والأخوة والمَحبة الصادقة فِي

اللَّه، والإيثار فِي جنب اللَّه، والمساواة فِي الحقوق والواجبات بين جميع أجناس الأمم الَّتِي انضوت تحت لواء الإسلام لا فرق بين عربيهم وعجميهم ولا بين أبيضهم وأسودهم وأحمرهم.

فأثارت هذه الحياة الهَنيئة الراضية مكامن الحسد والبغضاء والغيظ على هذه الأمم الَّتِي أصبحت أمة واحدة كالبنيان المرصوص وكالجسد الواحد؛ فشرع أولئك الحَاقدون من سلالات المَجوس واليهود يحيكون الدسائس السياسية ويرسمون الخطط لزلزلة هذا البنيان المُحكم وتَحطيم أركانه سياسيًا واجتماعيًا وعقائديًا من عدة طرق:

منها: الطعن فِي الإسلام عمومًا وفِي القرآن والسنة والصحابة الكرام.

ومنها: اختراع الأحاديث الباطلة على رسول الهدى ﷺ حتَّى وصلت الأحاديث المكذوبة إلى ألوف مؤلفة، فتصدى لَهُم الجَهابذة من نُقَّاد أئمة الحديث، ففندوا أكاذيبهم وكشفوا عوارهم، فلم يتركوا كاذبًا ولا أحاديث مفتراة إلا سلَّطوا عليها الأضواء الإسلامية، وجعلوها تحت المَجاهر فانكشف حالُها وحال مخترعيها.

بل امتد نشاط هؤلاء النقاد العباقرة إلى وضع قواعد متينة يُعرف بِها الصحيح من السقيم ولو كان غير كذب، وألَّفوا فِي ذلك المؤلفات، ووضعوا قواعد للجرح والتعديل؛ تُميّز الراوي العدل الضابط من الضعيف والمَجروح، وألَّفوا فِي ذلك المؤلفات فبلغوا بِهذه الأعمال الجليلة فِي الحفاظ على سنة رسول اللَّه وآثار الصحابة درجة لا نظير لَها فِي تأريخ الإنسانية.

وأضافوا إلَى ذلك: التأليف فِي العلل والموضوعات، وقبلها: التأليف فِي الصحيح والحسن، فأصبح بذلك أمر السنة واضحًا كالشمس لا يلتبس فيه الصحيح بالضعيف فضلًا عن الموضوع والمختلق.

وإلى جانب هؤلاء طوائف زائغة تبنت عقائد وأفكارًا باطلة.

ومن المُؤلِم المؤسف جدًا: أن وجدوا أنفسهم وعقائدهم فِي مواجهة نصوص الكتاب والسنة فلجئوا إلى التحريف والتأويل لنصوص الكتاب والمتواتر من السنة

حتَّى تتفق هذه النصوص -فِي زعمهم- مع معتقداتِهم الباطلة، ولجئوا إلى وضع قواعد تدفع فِي نحور السنن أحيانًا، وتلوي أعناقها أحيانًا إلى حيث توافق أهواءهم واتجاهاتِهم الضالة الباطلة.

فمن تلكم القواعد: قولهم: «إنّ أخبار الآحاد لا يُحتج بِها فِي باب العقيدة؛ لأنَّها لا تفيد اليقين وإنَّما تفيد الظن». فكم أساءت هذه المقولة الباطلة إلى الإسلام، وكم أهانت من حديث عظيم من أحاديث رسول اللَّه ﷺ واستخفت به، وامتدت هذه القاعدة إلى جحود وإنكار قضايا عقدية تبلغ أدلتها حد التواتر، مثل: أحاديث نزول عيسى، وخروج الدجال، وطلوع الشمس من مغربِها، وأحاديث المهدي، وغيرها مِمَّا يؤدي إنكاره إلى هدم عقيدة الإسلام من أساسها، بل بعضها تطابقت فِي الدلالة عليها نصوص الكتاب والسنّة، مثل: رؤية اللَّه فِي الدار الآخرة.

ومن تلكم القواعد الضالة: «كل ما لَم يوافق العقل وكل ما لَم يوافق الذوق من أحاديث رسول اللَّه ﷺ يَجب رده»، ويَجعلون من جهلهم بالكتاب والسنة ومن عقولِهم القاصرة وأذواقهم الفاسدة موازين لأخذ ما شاءوا وردِّ ما شاءوا من أقوال أفضل الرسل وأعقل العقلاء الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وكادت هاتان الطائفتان أن تنقرضا ولكن عزّ على أعداء الإسلام أن تَخبو نار الفتنة وأن تضع الحرب الموجهة ضد الإسلام أوزارها.

فهب أعداء الإسلام من يهود وماسونيين ومستشرقين ومستعمرين لإيقاظ هذه الفتنة من سُباتِها أو نبشها من قبورها المندثرة ثُمَّ بثها فِي الشرق والغرب وفِي صفوف أبناء الأمة الإسلامية خصوصًا المثقفين والجامعيين، وانضم إلى صفوف هؤلاء الأعداء سفهاء وأغبياء من أبناء جلدتنا ومن يتكلم بلغتنا، فكان هجومهم على السنة أشد وأعنف، وكانوا أشد خطرًا على الإسلام من أعداء الإسلام المكشوفين الواضحين.

ولكن اللَّه الذي تعهَّد بِحفظ دينه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. لِهَؤلاء جَميعًا -من أعداء الإسلام الواضحين، وأعداء السنن المندسين فِي صفوف الإسلام، واللاهثين وراءهم- بالمرصاد.

فكما جنَّد لحماية السنة المطهرة فِي السابق جنودًا من أئمة الحديث والسنة مخلصين، فدحرت جيوش الباطل وجنود إبليس فِي السابق، فكذلك جنَّد فِي اللاحق وفِي هذا العصر بالذات من يتصدى لهؤلاء المتربصين بالسنن النبوية والعقائد الإسلامية من يدحرهم ويردهم على أعقابِهم خاسئين ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣].

فلقد هبّ حُماة الإسلام فِي السابق واللاحق يدافعون عن سنن المصطفى، ويهاجمون خصومها حتَّى تعلو كلمة الحق ويزهق الباطل: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ۚ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

ففي السابق: كان علماء الحديث والسنة وعلى رأسهم: الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، وأحمَد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ثم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وابن القيم (ت ٧٥١هـ)، جنود بواسل فِي دحر هذه الشراذم الضالة.

وفِي العصر الحَاضر: هبّ لدحرهم علماء السنة الفضلاء مثل: الأستاذ محمد عبد الرزاق حَمزة، وعبد الرَّحمَن المعلمي، وعلامة الشام ومُحدثها الشيخ مُحمَّد ناصر الدين الألبانِي، والشيخ عبد الله بن يابس النجدي، وغيرهم من الغيورين على الإسلام والسنّة.

ولا يزالون -ولله الحمد- بالمرصاد لكل من يرفع رأسه بفتنة أو بشغب على الإسلام من قريب أو بعيد ويريد النيل من القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ولقد أسهمت -أنا العبد الضعيف- فِي الذب عن السنة والمَنهج الإسلامي بعدة إسهامات:

- منها: «كشف موقف الغزالِي من السنة وأهلها».

- ومنها: «تقسيم الحَديث إلَى صحيح وحسن وضعيف».

- ومنها: هذا البحث المتواضع الذي أشارك به اليوم فِي «ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية»؛ هذا وقد قسمت بَحثي إلى مقدمة وفصول:

الفصل الأول: بيان منزلة السنّة في الكتاب والسنّة.

الفصل الثاني: مَنزلة السنة عند الصحابة الكرام فمن بعدهم من خيار الأمة وسادتِها.

الفصل الثالث: ذكر ضلالات وشُبه أهل الأهواء حول السنة قديمًا ودحضها.

الفصل الرابع: ذكر شبهات أهل الأهواء حول السنة في العصر الحاضر ودحضها.

الفصل الخَامس: حجج أهل السنة على أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تفيد العلم لا الظن.

واللَّه أسأل أن ينفعني والمسلمين بِهذا البحث، وأن يَجعله خالصًا لوجهه الكريم.

فرغ من كتابته

ربيع بن هادي عمير المدخلي

في الخامس من ربيع الثاني عام

اربعة وعشرين واربعمائة بعد الالف من التاريخ الهجري

٥/٤/١٤٢٤هـ

مكة المكرمة

الفصل الأول:
بيان منزلة السنة في الكتاب والسنة

تعريف السنة:

هي في اصطلاح المُحدثين: كل ما أُثر عن النَّبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو سيرة، والسنة بِهذا المعنَى مرادفة للحديث النبوي.

ولَهَا منزلة عظيمة وميزات مرتبطة بِميزات ومنزلة الرسول العظيم ﷺ منها:

١- لقد ميز اللَّه رسوله بالعصمة فيما يبلغه عن ربه ﷻ، وهي ميزة جميع الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- وهذه العصمة ليست خاصة بتبليغ القرآن بل في كل ما يبلغه عن ربه ﷻ من قول أو فعل أو تقرير، فهو لا ينطق عن هوًى كما قال تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ① مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ② وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ١-٤]. ومن خصّ هذه العصمة بتبليغ القرآن دون سنة محمد ﷺ فقد ضل وغوى.

٢- وقرن اللَّه الإيمان بِهذا الرسول الكريم بالإيمَان به ﷻ في كثير من الآيات.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩].

فالإيمَان به يقتضي الإيمَان بكل ما جاء به وأخبر عنه من الأمور الماضية والمستقبلية من أخبار الرسل وأُمَمهم، وأخبار الجَنة والنار وأهلهما، وأشراط الساعة والملاحم وغيرها.

٣- وأحلّه منزلة رفيعة، هي أن يكون المبيِّن لكتابه، والمفسر لِما أُجمل من

آياته، والمخصِّص لعموماته، والمقيِّد لمطلقاته، فقال -عز من قائل-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. فيا لَها من منزلة! أرغم اللَّه أنوف من لَم يرضوها ويجادلون فيها بالباطل.

٤- وأمر بطاعته في مواضع كثيرة تربو على ثلاثين موضعًا، وقرن طاعته بطاعته بل جعل طاعته طاعة لله، ومعصيته معصية لله، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢].

فهذا التأكيد على طاعته مقرونة بطاعة اللَّه، وهذا الأمر بالرد إلى اللَّه والرسول ليس له معنًى إلا الانقياد له ﷺ، واعتقاد وجوب طاعته، والحذر من معصيته.

٥- ووعد اللَّه بأعظم الجزاء لِمَن يطيع اللَّه ورسوله في غير ما آية، منها: قوله تعالى عقب تفصيل المواريث: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣].

ومنها: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٩-٧٠].

٦- ونفى الإيمان عمن لا يُحكمه في شئون الدين والدنيا أو يجد حرجًا في الاحتكام إليه أو لا يُسلِّم تسليمًا ظاهرًا وباطنًا لقضائه.

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

٧- وحذّر الله من مخالفته أشد التحذير وتوعد من يخالف أمره بالسقوط في الفتنة وبالعذاب الأليم، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

٨- ووصف من يتهرب من الاحتكام إليه ويصد عنه وعن حكمه بالنفاق، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

٩- ووصف من يعرض عن حكمه ولا يذعن له بأنَّهم غير مؤمنين، وأن دعواهم الإيمان كاذبة، وبأنَّ في قلوبهم مرضًا، ووصفهم بالظلم وسوء الظن بالله وبرسوله.

فقال: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [النور ٤٧- ٥٠].

١٠- وجعل الله من علامات المؤمنين الصادقين: الاستجابة لمن يدعوهم إلى حكم الله ورسوله، وإعلان السمع والطاعة، وشهد لهم بأنَّهم هم المفلحون والفائزون فقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [النور: ٥١-٥٢].

ووعد الله ﷻ من يطيع الرسول بالهداية إلى الحق، فقال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

١١- وميز الله الذكر المُنَزل عليه بالحفظ، وهذا الذكر يشمل القرآن والسنة وهي بيانه ولا يتم حفظ القرآن إلا بحفظ بيانه.

وهذا كما يشهد به القرآن يشهد به الواقع وتاريخ هذه الأمة، وجهاد فحولها في الحفاظ على السنة وحفظها واتخاذ كل الوسائل الحكيمة، واستخدام الأصول

.. طرق والمناهج لتحقيق هذا الحفظ في أجلى صوره وأمتنها ولا يجحد هذا إلا مكابر.

هذه المزايا وغيرها -مِمَّا لا يتسع المقام لذكره- لِهَذا الرسول الكريم ﷺ تعطي بداهة عند أولي النهى والألباب مكانة واعتبارًا وإجلالًا لسنة محمد ﷺ، وأنَّها براهين ساطعة وحجج قاطعة مع القرآن جنبًا إلى جنب في كل أبواب الدين والدنيا في العقائد والعبادات والمعاملات والسياسة والاجتماع والاقتصاد.

ومن رأى أو قال غير هذا فقد تاه، وضل ضلالًا مبينًا، وشاق الله ورسوله، واتبع غير سبيل المؤمنين.

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

* **ومن السنة :**

ما جاء عن عبد الله بن عباس ﵄، عن رسول الله ﷺ قال: «**تركت فيكم ما إن تَمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا: كتاب الله وسنتي**»[(١)].

وعن المقداد بن معد يكرب ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يوشك الرجل متكئًا على أريكته يُحدِّث بِحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإنّ ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرَّم الله**»[(٢)].

وعن أبي رافع ﵁، أنّ رسول الله ﷺ قال: «**لا أُلفينّ أحدكم متكئًا على**

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٨٩٩) بلاغًا، والحاكم في المستدرك (١/ ٩٣) متصلًا مرفوعًا، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٩٣٧).

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٣٣١): «وهذا أيضًا محفوظ معروف مشهور عن النَّبِي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يُستغنَى بها عن الإسناد».

(٢) أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن (١/ ٦) حديث (١٢)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه حديث (١٢)، وأخرجه أبو داود في السنة حديث (٤٦٠٤) بلفظ أطول وفيه: «ألا إنِّي أوتيت الكتاب ومثله معه...»، وأخرجه الترمذي في العلم، حديث (٢٦٦٤).

أريكته يأتيه الأمر مِمَّا أمرت به أو نَهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا فِي كتاب اللَّه اتبعناه»[١].

وعن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول اللَّه ﷺ قال: «كلّ أمتِي يدخلون الجَنّة إلَّا من أَبَى، قالوا: يا رسول الله! ومن يأبى؟ قال: من أطاعنِي دخل الجنّة، ومن عصانِي فقد أَبَى»[٢].

وعن أبي موسى ﷺ عن النَّبِي ﷺ قال: «إنّما مثلي ومثل ما بعثني اللَّه به كمثل رجل أتى قومًا، فقال: يا قوم! إنِّي رأيت الجَيش بعينَيَّ، وإنِّي أنا النذير العريان، فالنّجاء، فأطاعه طائفة من قومه فأدلَجوا فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذّبت طائفة منهم فأصبحوا مكانَهم فصبّحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعنِي فاتّبع ما جئت به، ومثل من عصانِي وكذّب بِما جئت به من الحَقّ»[٣].

* * *

(١) أخرجه أبو داود في السنة حديث (٤٦٠٥)، والترمذي في العلم حديث (٢٦٦٣)، وابن ماجه في المقدمة حديث (١٣)، وإسناده صحيح، وصححه الألباني في صحيح أبي داود وصحيح ابن ماجه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام حديث (٧٢٨٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام حديث (٧٢٨٣)، ومسلم حديث (٢٢٨٣).

الفصل الثاني: منزلة السنة عند الصحابة الكرام فمن بعدهم من خيار الأمة وسادتها

أولًا: منزلة السنة عند أصحاب رسول الله ﷺ.

١- سألت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ميراثها مِمَّا ترك رسول الله ﷺ فقال لَها أبو بكر: «إن رسول الله ﷺ قال: لا نورث ما تركنا صدقة، فغضبت على أبي بكر وهجرته . . . فأبى عليها ذلك أبو بكر وقال: لست تاركًا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ»[1].

كأنه كان نصب عينيه قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

٢- وروى الإمام البخاري بإسناده إلى أبي وائل قال: جلست إلى شيبة في هذا المسجد، -يعني: المسجد الحرام- قال: جلس إليّ عمر في مجلسك هذا، فقال: «هممت ألَّا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين. قلت: ما أنت بفاعل، قال: لِمَ؟ قلت: لَم يفعله صاحباك. قال: هما المرآن يُقتدى بهما»[2].

وقد يكون حكم المسألة الكبيرة في القرآن والسنة، فيكتفي الصحابة في الاستدلال عليها ببعض من السنة، فلا يسمع معارضًا لا من الصحابة ولا من التابعين؛ لأن سنّة محمد ﷺ عندهم جَميعًا حجة وأي حجة مثل القرآن، ولَها عندهم منزلة وأي منزلة.

٣- وروى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لَما توفي رسول الله ﷺ، واستخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر بن الخطاب: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: أُمرت أن أقاتل الناس حتَّى يقولوا: لا إله

---

(١) صحيح البخاري، فرض الخمس حديث (٣٠٩٣).

(٢) الصحيح، الاعتصام بالسنة حديث (٧٢٧٥)، وهو في مسند الإمام أحمد (٣/ ٤١٠).

إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله؟ فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم على منعها. قال عمر رضي الله عنه: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق»[1].

إن كُلًّا من أبي بكر وعمر قد احتج بالسنة في حضور الصحابة الكرام وأقروهما على هذا الاستدلال، وهما أفضل الصحابة، وفي المسألة نصان من القرآن الكريم، وهما: قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

وترجح رأي أبي بكر؛ لأن مانعي الزكاة أخلُّوا بشروط العصمة الواردة في الحديث الذي استدل به عمر وفي الآيتين المذكورتين وفي غيرهما.

والشاهد: أن في احتجاج أبي بكر وعمر بالسنة في مسألة عظيمة منصوص عليها في القرآن وبحضور الصحابة الكرام دليلًا واضحًا على منزلة السنة عند الصحابة جميعًا، وأنه لا ينكر على أحد إذا سلك هذا المنهج، وأن للمسلم أن يسلك هذا المنهج وله أن يجمع بين القرآن والسنة، وله أن يكتفي بالنص من القرآن؛ شريطة أن يكون استدلاله صحيحًا بعيدًا عن اتباع الهوى وتتبع المتشابهات كما هو فعل أهل الأهواء والزيغ، ومنهم أعداء السنة وخصومها.

٤- ولَما قال معبد الجهني وجماعة معه في البصرة بالقدر، وبلغ ذلك ابن عمر من طريق يَحيَى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن الحميري، قال ابن عمر: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحد ذهبًا فأنفقه ما قَبِل الله منه حتَّى يؤمن بالقدر».

---

(١) البخاري في الزكاة حديث (١٤٠٠)، ومسلم في الإيمان حديث (٢٠).

ثُمَّ روى عن أبيه الحديث المشهور الذي فيه سؤال جبريل رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان فأجابه رسول الله ﷺ على أسئلته إجابة شافية، ومن إجابته عن السؤال عن الإيمان قوله: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»[1].

* والشاهد: أن الصحابي الجليل عبد الله بن عمر اكتفى في هذه المسألة العقدية الكبيرة بالاحتجاج بالسنة النبوية مع أن هناك آيات في الإيمان بالقدر، وفي هذا دليل على منزلة السنة عند أصحاب محمد ﷺ.

والأدلة من تصرفاتهم كثيرة لا يتسع المقام لسردها.

٥- وعن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تَمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنَّكم إليها. قال: فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعهن. قال: فأقبل عليه عبد الله فسبَّه سبًّا سيئًا ما سبه مثله قط، وقال: أُخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعهن»[2].

٦- وعن سعيد بن جبير أن قريبًا لعبد الله بن مغفل خذف فنهاه، وقال: «إن رسول الله ﷺ نَهى عن الخذف، وقال: إنَّها لا تصيد صيدًا، ولا تنكأ عدوًّا ولكنها تكسر السن وتفقأ العين. قال: فعاد، فقال: أحدثك أن رسول الله ﷺ نَهى عنه، ثُمَّ تخذف لا أكلمك أبدًا»[3].

٧- ورحل كلٌّ من أبي أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله الأنصاري مسيرة شهر من أجل حديث واحد.

هذه هي منزلة السنة النبوية عند أصحاب رسول الله ﷺ ثُمَّ سار على نَهجهم التابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى في تعظيم سنة رسول الله ﷺ يحتجون بِها في كل جوانب الدين العقدية والعملية، ويعملون بِها في كل شئون حياتِهم ويشدون

---

(١) صحيح مسلم، الإيمان حديث (١).

(٢) صحيح مسلم، الصلاة حديث (٤٤٢).

(٣) صحيح مسلم، الصيد والذبائح حديث (١٩٥٤)، وأخرجه البخاري في الذبائح والصيد حديث (٥٤٧٩) وفيه: «لا أكلمك كذا وكذا». ومثله في مسلم أيضًا.

الرحال إلى مختلف البلدان لحفظها وتدوينها ونشرها وتعليمها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ثانيًا: منزلة السنة عند التابعين وأهل الحديث والفقهاء.

١- اهتموا بِحفظها والتفقه فيها والتعبد بِها، فتجد الواحد منهم يحفظ ألوف الألوف من الأحاديث.

٢- اهتموا بالرحلة فِي سبيلها، فتجد الكثير منهم يرحل إلى البلدان المختلفة ليتلقاها من أفواه العلماء بِها، حتَّى إن بعضهم ليرحل مسافة شهر من أجل حديث واحد.

٣- اهتموا بتدوينها فِي المصنفات والجوامع والمعاجم والمسانيد وكُتُب الصحاح والسنن.

٤- اهتموا بتواريخ رجالها من ولادتِهم إلى وفياتِهم، وبيان أحوالِهم من قوّة وضعف، وأحوالهم فِي شيوخهم أيضًا من قوّة وضعف.

وبيان أحوال الحفاظ المتقنين والنقاد المبرزين، وأحوال من تغيّر حفظه ومتَى حصل هذا التغير، ومن روى عنهم قبل التغير وبعده، كل ذلك فِي كتب الرجال المشهورة، بل خصّصوا كتبًا فِي الحفاظ وطبقاتِهم، وفِي المدلّسين وطبقاتِهم، وفِي المختلطين، وفِي الضعفاء والمتروكين، وألّفوا كتبًا فِي علومها، وألّفوا الكتب فِي الوضع والوضاعين.

كلّ ذلك نصحًا لله ولكتابه ولرسوله وللمؤمنين، وحفاظًا على السنّة النبوية، وحماية لَها، وتَمييزًا بين مقبولِها ومردودها.

وتَحقّق بِهذه الأعمال وعد الله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

مِمَّا حدا بأحد أئمة الحديث -وهو أبو حاتِم محمد بن حيان البُستِي- أن يقول: «ولو لَم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له؛ لظهر فِي هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر فِي سائر الأمم، وذلك أنه لَم يكن أمة لنبِي قط حفظت عليه الدين عن

التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهيأ أن يزاد في سُنَّة من سنن رسول الله ﷺ ألفٌ ولا واوٌ، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن، لحفظ هذه الطائفة السنن على المسلمين، وكثرة عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء ما شاء»[1].

* * *

(١) كتاب المجروحين (١/ ٢٥).

الفصل الثالث : ذكر ضلالات وشبه أهل الأهواء حول السنة قديمًا ودحضها

لأهل الأهواء من المتكلمين وغيرهم شُبه أثاروها ضدّ سنّة رسول اللَّه ﷺ، وتُهمًا وجَّهوها ضد أصحاب رسول اللَّه ﷺ وضد أئمة الحديث، فتصدى لأباطيلهم وشبهاتِهم وطعونِهم عددٌ من أئمة الإسلام: كالإمام الشافعي، والإمام أحمد، وابن قتيبة، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم.

ولقد رأيت الإمام ابن قتيبة أطال النفس فِي تصديه لهم، ونصّ على عدد من رءوس أهل الضلال، وفنّد مطاعنهم؛ فآثرت أن أقدم للقراء بعض جهاده رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابه «تأويل مختلف الحديث».

قال[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: «بسم اللَّه الرحمن الرحيم، أما بعد؛ أسعدك اللَّه تعالى بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووفقك للحق برحمته، وجعلك من أهله، فإنك كتبت إلىّ تُعلمنِي ما وقفت عليه من ثلب أهلِ الكلام أهلَ الحديث وامتهانِهم وإسهابِهم فِي الكتب بذمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتَّى وقع الاختلاف وكثرت النحل وتقطعت العصم وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضًا وتعلَّق كل فريق منهم لمذهبه بِجنس من الحديث، فالخوارج تحتج بروايتهم: «ضعوا سيوفكم على عواتقكم، ثُمَّ أبيدوا خضراءهم»[2].

و: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحَقِّ لا يضرهم خلاف من خالفهم».

و: «من قُتل دون ماله فهو شهيد».

والقاعد يَحتج بروايتهم: «عليكم بالجماعة فإن يد اللَّه ﷻ عليها».

---

(١) (ص: ٣).

(٢) ضعيف، انظر: السلسلة الضعيفة للألباني، حديث (١٦٤٣).

و«من فارق الجماعة قيد شبر؛ فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه».

و«اسمَعوا وأطيعوا، وإن تأمَّر عليكم عبد حبشي مجدّع الأطراف»[١].

ثُمَّ ساق عددًا من الروايات الباطلة والروايات الصحيحة الَّتِي يرون أنَّها تناقضة، ويطعنون بالجميع فِي أصحاب رسول اللَّه ﷺ وفِي أهل الحديث، وفِي هذا دلالة على ضلالِهم وجهلهم، فالصحيح من الروايات غير متناقض، والباطل منها إنَّما هو من افتراءات أهل الأهواء، وقد بيّن ذلك أهل الحديث فلا وجه للطعن عليهم.

ثُمَّ قال مبيِّنًا حال أهل الكلام:

«باب ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي:

١- قال أبو مُحمَّد: «وقد تدبرت -رَحِمَك الله- مقالة أهل الكلام فوجدتَهم يقولون على اللَّه ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بِما يأتون، ويبصرون القذى فِي عيون الناس، وعيونَهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرهم فِي النقل، ولا يتهمون آراءهم فِي التأويل، ومعاني الكتاب والحديث، وما أودعاه من لطائف الحكمة وغرائب اللغة، لا يُدرك بالطفرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية[٢].

ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بِهما؛ وضح لهم المنهج، واتسع لهم المخرج.

ولكن يَمنع من ذلك: طلب الرياسة، وحب الاتباع، واعتقاد الإخوان بالمقالات، والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضًا!!

ولو ظهر لهم من يدَّعي النبوة -مع معرفتهم بأن رسول اللَّه ﷺ خاتم الأنبياء، أو من يدَّعي الربوبية- لوجد على ذلك أتباعًا وأشياعًا.

---

(١) هذه الأحاديث صحيحة، لكن القوم لَم يفقهوها.

(٢) هذه ألفاظ يستعملها المتكلمون يخالفون بِها نصوص الكتاب والسنة وما عليه السلف الصالح، ولاسيما فِي أبواب صفات اللَّه ﷻ.

وقد كان يجب -مع ما يدَّعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر- ألَّا يختلفوا كما لا يختلف الحُسَّاب، والمُسَّاح والمهندسون؛ لأن آلتهم لا تدل إلا على عدد واحد، وإلا على شكل واحد، وكما لا يختلف حذاق الأطباء في الماء وفي نبض العروق.

لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمر واحد فما بالهم أكثر الناس اختلافًا، لا يَجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين.

فـ«أبو الهذيل العلاف» يخالف «النظَّام»، و«النجار» يخالفهما، و«هشام بن الحكم» يخالفهم، وكذلك «ثُمامة»، و«مويس»، و«هاشم الأوقص»، و«عبيد الله بن الحسن»، و«بكر العمِّي»، و«حفص»، و«قبَة»، وفلان، وفلان.

ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين، يُدان برأيه، وله عليه تبع»[1].

٢- قال أبو مُحمَّد: «لو كان اختلافهم في الفروع والسنن، لاتسع لهم العذر عندنا، وإن كان لا عذر لهم، مع ما يدَّعونه لأنفسهم كما اتسع لأهل الفقه، ووقعت لهم الأسوة بهم.

ولكن اختلافهم في التوحيد، وفي صفات الله تعالى، وفي قدرته، وفي نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ، وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور الَّتي لا يعلمها نبيّ إلا بوحي من الله تعالى.

ولن يعدم هذا من رد مثل هذه الأصول إلى استحسانه ونظره وما أوجبه القياس عنده، لاختلاف الناس في عقولهم وإراداتهم واختياراتهم.

فإنك لا تكاد ترى رجلين متفقين، حتَّى يكون كل واحد منهما يختار ما يختاره الآخر، ويرذل ما يرذله الآخر، إلا من جهة التقليد»[2].

٣- «ولو أردنا -رحمك الله- أن ننتقل عن أصحاب الحديث ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام، ونرغب فيهم، لَخرجنا من اجتماع إلى تشتت، وعن نظام إلى

(١) (ص: ١٤-١٥).
(٢) (ص: ١٥).

تفرق، وعن أُنس إلى وحشة، وعن اتفاق إلى اختلاف؛ لأن أصحاب الحديث كلهم مجمعون على أن ما شاء اللَّه كان، وما لَم يشأ لا يكون، وعلى أنه خالق الخير والشر، وعلى أن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، وعلى أن اللَّه تعالى يُرى يوم القيامة، وعلى تقديم الشيخين، وعلى الإيمان بعذاب القبر، لا يختلفون في هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء منها؛ نابذوه وباغضوه وبدَّعوه وهجروه.

وإنَّما اختلفوا في اللفظ بالقرآن؛ لغموض وقع في ذلك، وكلهم مجمعون على أن القرآن بكل حال -مقروءًا، ومكتوبًا، ومسموعًا، ومحفوظًا- غيرُ مخلوق. فهذا الإجماع»[1].

٤- «فإذا نحن أتينا أصحاب الكلام، لِما يزعمون أنَّهم عليه من معرفة القياس، وحسن النظر، وكمال الإرادة، وأردنا أن نتعلق بشيء من مذاهبهم، ونعتقد شيئًا من نِحلهم؛ وجدنا النَّظَّام شاطرًا من الشطار، يغدو على سكر، ويروح على سكر، ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأدناس، ويرتكب الفواحش، والشائنات، وهو القائل:

ما زلتُ آخذُ رُوح الزِّق في لطف ... وأستبيحُ دمًا من غير مَجرُوحِ

حتَّى انثنيتُ ولِي روحان في جسدي ... والزقُّ مُطرحٌ جسم بلا روح[2]

ثُمَّ ذكر من ضلالاته قوله: يجوز أن يجمع المسلمون جميعًا على الخطأ، وأنه طعن في حديث: «بُعثت إلَى الناس كافة»، وادَّعى أن كل نبي كذلك.

وحكى عنه أقوالًا باطلة في الطلاق والظهار والوضوء والطعن في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت بالتناقض في أقوال افتراها عليهم، والطعن في عبد اللَّه بن مسعود ﷺ وتكذيبه في حديث انشقاق القمر وحديث خلق الجنين في بطن أمه...»[3]، وفيه: «إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتَّى ما يكون بينه

---

(١) (ص: ١٦).

(٢) (ص: ١٧-١٨).

(٣) ومن المؤسف: أن مُحمَّدًا الغزالي المعاصر قد تابعه في الطعن في ابن مسعود وتكذيبه في هاتين القضيتين، وطعن في عبد اللَّه بن عمرو بن العاص ومعاوية ﷺ كما شارك في الطعن في أهل الحديث وكثير من الأحاديث النبوية.

وبينها إلَّا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها».

كما طعن فِي حذيفة ﷺ، وأبي هريرة ﷺ، وأن عمر وعثمان وعليًا وعائشة قد كذبوه.

وقد تابعه فِي الطعن فِي أبي هريرة أحمد أمين وأبو رية -كافأهما الله بما يستحقان-، وقد رد ابن قتيبة هذه الطعون[١].

ثُمَّ ذكر بكرًا صاحب الطائفة البكرية، وذكر من أقواله: أن من سرق حبة خردل ثُمَّ مات غير تائب؛ فهو فِي النار مخلد فيها أبدًا مع اليهود والنصارى، وذكر بعض ضلالاته ثُمَّ ناقشه فيها[٢]، وذكر هشام بن الحكم وأنه كان رافضيًا غاليًا وأنه غال فِي الجبر، وذكر له شناعات أخرى[٣].

ثُمَّ قال: «ثُمَّ نصير إلى ثمامة فنجده من رقة الدين وتنقص الإسلام والاستهزاء به وإرساله لسانه على ما لا يكون على مثله رجل يعرف الله تعالى ويؤمن به.

ومن المحفوظ عنه المشهور: أنه رأى قومًا يتعادون يوم الجمعة إلى المسجد لخوفهم فوت الصلاة، فقال: انظروا إلى البقر، انظروا إلى الحمير، ثُمَّ قال لرجل من إخوانه: ما صنع هذا العربي بالناس؟[٤]، يعني: رسول الله ﷺ. فالرجل شعوبي حاقد على الإسلام ونبي الإسلام.

ثُمَّ ذكر محمد بن الجهم البرمكي، وذكر اشتغاله بكتب أرسطاطاليس فِي الكون والفساد والكيان وحدود المنطق بها يقطع دهره فِي ذلك، ويعارض رسول الله فِي عدد من الأحاديث فيقول بخلافه عمدًا وعنادًا[٥].

ثُمَّ ذكر الجاحظ وتلاعبه إلى أن يعمل الشيء ونقيضه، ويحتج لفضل السودان على البيضان.

---

(١) انظر: (ص:١٨-٤٣).

(٢) (ص: ٤٦).

(٣) (ص:٤٨-٤٩).

(٤) (ص: ٤٩).

(٥) (ص: ٤٩-٥٠).

وتجده مرة يحتج للعثمانية على الرافضة، ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السنة، ومرة يُفضِّل عليًا ﷺ ومرة يؤخره، ويعمل كتابًا يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرد عليهم تجوَّز في الحجة كأنه إنَّما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون وتشكيك الضعفة من المسلمين.

وتجده يقصد في كتبه للمضاحيك والعبث، يريد بذلك استمالة الأحداث، وشراب النبيذ، ويستهزئ من الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم، كذكره كبد الحوت، وقرن الشيطان، وذكر الحجر الأسود، وأنه كان أبيض فسوَّده المشركون، وقد كان يجب أن يُبيِّضه المسلمون حين أسلموا، وذكر له مساوئ أخرى.

ثُمَّ قال: «وهو مع هذا من أكذب الأمة، وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل[1]».

ثُمَّ قال: «وبلغني أن من أصحاب الكلام من يرى الخمر غير محرمة، وأن اللَّه تعالى إنَّما نَهى عنها على جهة التأديب كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩].

ومنهم من يرى نكاح تسع، ومنهم من يرى شحم الخنزير وجلده حلالًا ومنهم من يقول: إن اللَّه لا يعلم شيئًا حتَّى يكون، ولا يخلق شيئًا حتَّى يتحرى، وذكر لهم آراء فاسدة:

منها: اختلافهم في ثبوت الخبر إلى أقوال.

ومنها: أنه يثبت بعشرين رجلًا.

ومنها: أنه يثبت بسبعين، بناءً على استدلالات عجيبة، ثُمَّ رد عليهم ردًا علميًا جيدًا.

وذكر لهم تفاسير للقرآن عجيبة يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم.

وذكر أنه أعجب من تفسيرهم تفسير الرافضة وما يدَّعونه من علم باطنه بما وقع

---

(١) (ص: ٥٩-٦٠).

إليهم من الجفر، وفسّر الجفر بأنه جلد جفر ادّعوا أنه كتب لهم فيه الإمام كل ما يحتاجون إلى علمه وكل ما يكون إلى يوم القيامة.

وقولهم في قول الله ﷻ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]: إنّه الإمام ورث علم النّبي ﷺ، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]: إنّها عائشة، وقوله: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [البقرة: ٧٣]: إنّه طلحة والزبير.

وقولُهم في الخمر والميسر: إنّهما أبو بكر وعمر.

والجبت والطاغوت: إنّهما معاوية وعمرو، ثُمَّ قال: «مع عجائب أرغب عن ذكرها».

ثُمَّ ذكر بعض فرقهم، ثُمَّ قال: «ولا نعلم في أهل البدع والأهواء أحدًا ادّعى الربوبية لبشر غيرهم وذكر أن ابن سبأ فعل ذلك»[1].

ذكر هذه الفرق ورءوسها ليبين ضلالَهم، ومنها: طعنهم في سنة رسول اللَّه وأصحابه وقد ناقش ضلالاتهم خلال هذه الصفحات وفيما بقي من كتابه رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ورثهم أقوام في هذه الضلالات، سيأتي ذكر بعضهم ومناقشتهم -إن شاء الله-.

ثُمَّ ذكر أهل الحديث وفضائلهم فقال: «فأما أصحاب الحديث، فإنَّهم التمسوا الحق من جهته وتتبعوه من مظانّه، وتقربوا من اللَّه باتباعهم سنن رسول اللَّه ﷺ وطلبهم لآثاره وأخباره برًا وبحرًا وشرقًا وغربًا يرحل الواحد منهم راجلًا مقويًا[2] في طلب الخبر الواحد أو السنة الواحدة حتّى يأخذها من الناقل لَها مشافهة، ثُمَّ لَم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لَها حتّى فهموا صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي»[3].

ثُمَّ ضرب عددًا من الأمثلة لأحاديث موضوعة كيف ردوها ونصوا على واضعيها، وذكر أحاديث صحيحة كشف وجوه إشكالَها وبيَّن مخارجها على طريق أهل العلم الراسخين.

---

(١) (ص: ٦٠- ٧٣).

(٢) المقوي: هو الذي لا زاد معه. انظر: (مختار الصحاح، مادة: قوي).

(٣) (ص: ٧٣ - ٧٤).

ثُمَّ واصل بحثه في رد الأباطيل وبيان مخارج الأحاديث وصحة معانيها وردًا لمطاعن الزنادقة والمنحرفين عن النهج القويم، ومنها: أحاديث باطلة تعلق بها أبو رية وأمثاله للطعن في السنة، ومنها أحاديث صحيحة هوش عليها النَّظَّام وأمثاله.

وقد تصدى للرد على هؤلاء المرجفين على سنة رسول اللَّه ﷺ الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» تحت عنوان: «الحُجة في تثبيت خبر الواحد» ذكر فيه حججًا كثيرة توجب قبول خبر الواحد العدل . . . ثُمَّ قال -رَحِمَه اللَّه تعالى-: «وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكفي بعض هذا منها، ولَم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبيل، وكذلك حكي لنا عمن حكي لنا عنه من أهل العلم بالبلدان وذكر أهل المدينة، ومنهم: سعيد بن المسيب، وعروة، والقاسم بن محمد، وعدد آخرين منهم.

وذكر من أهل مكة: عطاء، وطاوسًا، ومجاهدًا، وابن أبي مليكة، وعكرمة ابن خالد.

ومن أهل اليمن: وهب بن منبه، ومكحولًا، وعبد الرحمن بن غنم بالشام، والحسن، وابن سيرين بالبصرة.

وعلقمة والأسود والشعبي بالكوفة، ومحدثي الناس وأعلامهم بالأمصار كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول اللَّه ﷺ والانتهاء إليه والإفتاء به، ويقبله كل واحد منهم عمن فوقه ويقبله عنه من تحته.

ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديمًا وحديثًا على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه بأنه لَم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته؛ جاز لي.

ولكن أقول: لَم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنَّهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد»[1].

وفي كتاب «جِماع العلم»[2] حيث ناظر رءوس منكري السنة بحضور عدد من

---

(١) الرسالة (ص: ٤٥٣-٤٥٨).

(٢) (ص: ٤-١٩).

هذه الفئة الضالّة الّتي ترد الأخبار كلّها فدحض أباطيلهم وشبهاتهم بردود قوية وحجج دامغة تُبيِّن منزلة الرسول الكريم ومنزلة سنته ﷺ وتدحض أباطيل هؤلاء المرجفين المعارضين وتثبت حجية السنة النبوية.

كما ناقش في كتابه «جِماع العلم»[1] أيضًا فئة أخرى ترد أخبار الآحاد بحجج بيّنة واضحة قويّة.

كما تصدى لهم الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الرد على بشر المريسي»[2]، فقد ضمَّن هذا الكتاب الردّ على تحريفهم وتعطيلهم لصفات اللَّه كاستواء اللَّه على عرشه وتأويل الوجه واليدين والسمع والبصر وإنكار رؤية اللَّه في الآخرة.

ثُمَّ دلف إلى الحثّ على طلب الحديث، والرد على من زعم أنه لَم يكتب على عهد النَّبِي ﷺ وأصحابه، والذب عن الصحابة وأصحاب الحديث وأهل السنة وفضّلهم على غيرهم، والذب عن أبي هريرة رضي الله عنه، والذب عن معاوية وعبد اللَّه بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

والذابون عن السنة والصحابة وأهل الحديث لا يُحصَون في قديم الزمان وحديثه، وإنَّما نذكر في هذا البحث من ذلك ما يتيسر لنا ذكره.

كما نذكر من خصوم السنة وأهلها ما يتيسر لنا ذكره مع دحض أباطيلهم وجهالاتهم.

* * *

(١) (ص: ٢٠-٥٧).

(٢) (ص: ١٢٧-١٤٠)

الفصل الرابع ذكر شبهات أهل الأهواء حول السنة في العصر الحاضر ودحضها

وفي القرن الرابع عشر استفحلت الفتنة ضد الشريعة الإسلامية كتابًا وسنة - وأقول: كتابًا وسنة؛ لأنّ الطعن في السنة طعن في القرآن- على أيدي أناس ينتمون إلى الإسلام.

وجاءت فتنتهم امتدادًا للفتن السابقة ومبنية على شبهاتها، وانتشرت الفتنة في الشرق والغرب على أيدي بعض أعداء الإسلام من المستشرقين أحيانًا، وعلى أيدي أناس ينتسبون إلى الإسلام في الغالب، ويرجع هذا البلاء في نظري إلى مدرستين يجمعهما عصر واحد وهدف واحد كان من ورائهما الاستعمار الصَّليبي.

إحداهُمَا: مدرسة أحمَد خان الهِندي مؤسس جامعة عليكره.

لقد تأثر هذا الرجل بالحضارة الغربية تأثرًا عميقًا فدفعه ذلك إلى الدعوة بحماس إلى تقليدها، وإلى تفسير الإسلام والقرآن بما يطابقها ويطابق هوى الغربيين، بل أرى أنه إلى جانب هذا كان متأثرًا بفكر الباطنية، يظهر ذلك في تفسيره وكتاباته.

لقد نُسب إليه أنه أنكر الجنة والنار.

وقال عن الملائكة بأنَّها: «القوى المدبرة للعالَم الَّتِي يُمكن السيطرة عليها، أو هي القوى الَّتِي في مقدور الإنسان تسخيرها»[1].

وقال عن الجن بأنَّهم: «سكان الغابات والصحاري من البشر»[2].

ومثل تأويله الشيطان: بأنه القوى العدائية الَّتِي لا يَملك الإنسان

---

(١) مقالات سرسيد (٢/ ٢٢٠)، كل ما عزوته إلى المقالات فهو نقل عن كتاب «القرآنيون» لخادم حسين (من ص١٠٢-١٠٦).

(٢) في كتابه الجن والجان (ص٥)، نقلًا عن كتاب القرآنيون وشبهاتهم للأستاذ خادم حسين (ص ١٠٢).

السيطرة عليها[١].

بل أنكر الأحاديث الثابتة الَّتِي تدل على أنَّهم خُلقوا من نار، وأنَّها تتحرك بالإرادة وتتشكل بأشكال مختلفة[٢].

هذا ما نقله عنه الشيخ محمد إسماعيل السلفي فِي كتابه «مقالات سرسيد»، وأضيف أن إنكاره هذا لَم يتوقف عند إنكار السنة بل تجاوزه إلى إنكار الآيات القرآنية المصرحة بأن اللَّه خلق الجان من مارج من نار.

قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ۝ وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ١٤-١٥].

وقال تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧].

وقال تعالى لإبليس حين أبى أن يسجد لآدم: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

والجنّ ذرية إبليس، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

ولقد جرَّه تَهوره فِي إنكار المغيبات وإنكار المعجزات إلى إنكار ما صرح به القرآن الكريم، كإنكاره إلقاء إبراهيم- عليه الصلاة والسلام- فِي النار، وإنكاره ولادة عيسى -عليه الصلاة والسلام- من غير أب، والتقام الحوت ليونس -عليه الصلاة والسلام-.

فمثل هذا الرجل الذي جمع بين العقلية الغربية والباطنية لا يستغرب منه أن يتناول السنة بالطرق الباطنية، أو ينكرها، أو يضع لتأويلها وإنكارها القواعد والمناهج الفاسدة المشككة فيها.

انظر إليه يقول: «بعد وفاة النَّبِي ﷺ ظلت الروايات تتناقل على الألسنة إلى

(١) مقالات سرسيد (١/ ٢١٩).

(٢) المصدر السبق (٢/ ٢٥٢).

عهد التصنيف في الكتب المعتمدة غير أننا لا نستطيع أن نَغُضَّ الطرف عن الهيئة الَّتي دونت بها كتب الأحاديث تلك الَّتي كان مبناها روايات الذاكرة. . بينما البعد الزمني كفيل بمزج الزائد بها وإضافة الجديد إليها»[1].

ويؤكد تشكيكه في السنة ورواتها بقوله:

«بأن ما دون في هذه الكتب من الأحاديث إنَّما هي ألفاظ للرواة ولا نعرف ما بين الأصلي- الصادر من شفتيه عليه الصلاة والسلام- والمعبر به من وفاق وخلاف، وليس من العجب أن يخطئ أحد الرواة في فهم الحديث مِمَّا يكون سببًا في ضياع المفهوم الصحيح»[2].

ويقول: «وإنَّا لا ندري عن الأحاديث الَّتي وثِّقت، أَوُجِّهَت الجهود إليها من حيث المضمون والمُحتوى أم لا؟ وأي السبل سلكت في ذلك؟»[3].

وجهل هذا الرجل -أو تجاهل- ما كان يتمتع به الصحابة والتابعون وأئمة الحديث وحُفَّاظه من الأمانة والعدالة والحفظ المذهل، وجهل -أو تجاهل- العناية الَّتي لا نظير لَها في أمة من الأمم بسنة رسول اللَّه ﷺ حفظًا ومراعاة لألفاظها ومعانيها.

وإذا كان لا يدري هل الجهود قد وُجِّهت إلى الأحاديث من حيث المضمون والمعنَى أو لا، ولا يدري أي السبل الَّتي سلكت في ذلك؛ فكل هذا راجع إلى جهله أو سوء قصده، وتاريخ أئمة الحديث وواقعهم يشهدان أن جهودهم العظيمة كانت موجهة إلى الأسانيد وإلى ألفاظ الحديث ومعانيه بدقة بالغة لا تَجد لَها نظيرًا.

ومن المستنكر المستقظع لدى العقلاء: أن يأتي إنسان جاهل بعلم من العلوم أو صناعة من الصناعات الدنيوية فيضع لَها قوانين وشروطًا يُمليها على كبار خبرائها وعباقرتِها ظانًّا أنه قد أتى بِما لَم تستطعه الأوائل، وظانًّا أنّ أهل تلك العلوم قد قصرت مداركهم عن الشروط والقوانين الَّتي عن طريقها يتقنون علومهم

---

(١) مقالات (٢/ ٢٣).

(٢) مقالات (١/ ٤٩).

(٣) مقالات (١/ ٢٣).

وصناعاتِهم ويحفظونَها من الخلل والضياع.

فلو جاء هذا المسكين إلى كبار المتخصصين فِي الطب أو الهندسة أو علماء الذرة، أو جاء أعجمي لا يعرف العربية إلى فطاحل علوم النحو والتصريف والبلاغة بأنواعها يقترح عليهم ضوابط وقواعد لعلومهم فهل سيقابل بالتقدير والاحترام؟

وما مصير العلوم الشرعية والدنيوية لو قبلوا من الجهلة والموسوسين ما يتخيلونه من المقترحات والشروط عليهم؟

إنه الهدم -كما يريد هذا الرجل وأمثاله- لسنة رسول اللَّه ﷺ، بل للقرآن نفسه.

يقول أحمَد خان: «والمعيار السليم لقبولها: هو أن ينظر إلى المروي بِمنظار القرآن، فما وافقه أخذناه، وما لَم يوافقه نبذناه...، وإن نُسب شيء من ذلك إلى الرسول ﷺ فيجب فيه توفر شروط ثلاثة:

١- أن يكون الحديث المروي قول الرسول ﷺ بالجزم واليقين.

٢- أن توجد شهادة تُثبت أن الكلمات الَّتِي أتى بِها الراوي هي الكلمات النبوية بعينها.

٣- ألَّا يكون للكلمات الَّتِي أتى بِها الرواة معانٍ سوى ما ذكره الشُّرَّاح.

فإن تخلف أحد هذه الشروط الثلاثة لَم يصح نسبة القول إلى الرسول ﷺ أو أنه حديث من أحاديثه»[1].

والجَواب أن يقال:

أولًا: إذا تحقق الشرط الأول على ما فيه من بلاء فيكون اشتراط الأخيرين من الهذيان يقصد بِهما التهويل.

لقد وضع علماء الحديث شروطًا حيث قالوا فِي تعريف الحديث الصحيح:

---

(١) مقالات (١/ ٤٠).

«هو رواية عدل تام الضبط متصل السند غير معلٍّ ولا شاذ»، ولهم بحوث عميقة في رد الروايات المردودة -ومنها المكذوب المفترى على رسول الله ﷺ كفيلة بحفظ السنة وحمايتها من الدخيل والكذب والأخطاء والأوهام.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معرفة الموضوع المختلق المصنوع، وعلى ذلك شواهد كثيرة:

منها:

١- إقرار واضعه على نفسه قالًا أو حالًا.

٢- ومن ذلك ركاكة ألفاظه وفساد معناه.

٣- أو مجازفة فاحشة.

٤- أو مخالفة للكتاب والسنة الصحيحة.

فلا تَجوز روايته لأحد من الناس إلَّا على سبيل القدح فيه ليحذره الناس ومن يغترّ به من الجهلة والعوام والرعاع»[1].

ثُمَّ قال: «والواضعون أقسام كثيرة:

منهم: زنادقة، ومنهم: متعبدون يحسبون أنَّهم يُحسنون صنعًا... إلخ»[2].

وقد بيَّن الحافظ ابن حجر الدوافع إلى الكذب على رسول الله ﷺ، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والحامل للواضع على الوضع:

١- إما عدم الدين، كالزنادقة.

٢- أو غلبة الجهل، كبعض المتعبدين.

٣- أو فرط العصبية، كبعض المقلدين.

٤- أو اتّباع هوى بعض الرؤساء.

٥- أو الإغراب لقصد الاشتهار»[3].

---

(١) و(٢) مختصر ابن كثير لمقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٨)، تعليق الشيخ أحمد شاكر.

(٣) نزهة النظر (ص: ٤٥) نشر مكتبة طيبة.

وهناك أسباب أخرى يطعن بها في الرواة تضمَّن التعريف السابق الإشارة إليها؛ منها ما يتعلق بالعدالة، ومنها ما يتعلق بالضبط.

فالمُتعلق بالعدالة، مثل: الكذب وتُهمة الراوي به والفسق والجهالة والبدعة.

والمُتعلق بالضبط، مثل: فحش الغلط أو الغفلة أو وهم الراوي أو مخالفته للثقات أو سوء الحفظ.

وهناك شروط تتعلق بالإسناد، حيث اشترط فيه المُحدثون: الاتصال بعد اشتراطهم للعدالة والضبط في الرواة.

ولقد اشترط المُحدثون لصحة الرواية اتصال الإسناد من أوله إلى آخره، فإذا حصل سقط راوٍ في إسنادٍ في أي موضع منه لا يُقبل المتن الذي جاء عن طريق هذا الإسناد الذي حصل فيه السقط، فما وقع السقط من آخره -بأن سقط منه الصحابي بين رسول الله ﷺ والراوي عنه- سُمِّي: مرسلًا.

وإن كان السقط من أوله من بعض المصنفين سُمِّي: معلَّقًا.

وإن كان السقط في أثناء الإسناد فإن كان الساقط واحدًا سُمِّي: منقطعًا، وإن كان باثنين فصاعدًا على التوالي سُمِّي: معضلًا، ويلحق بذلك التدليس، وهو: أن يروي الراوي عن شيخ قد سمع منه ما لَم يسمعه منه موهمًا أنه قد سمعه من شيخه.

والإرسال الخفي، وهو: أن يروي الراوي عن شيخ عاصره ولَم يلقه.

وهناك أمور أخرى روعيت بدقة ودراسات طويلة ودقيقه جدًّا لحماية سنة رسول الله ﷺ من تسلُّل الكذب وتطرُّق الخلل إليها من أي ناحية من النواحي، ولا يتسع المقام لذكرها، وموضعها كتب علوم الحديث.

وهي أحوط وأشد حماية وضبطًا ودفعًا للدخيل على سنة رسول الله ﷺ مِمَّا يضعه الجاهلون المغرضون من الشروط.

ولأئمة الحديث من الإدراك والوعي وقوة التمييز بين الحق والباطل، وما يصح نسبته إلى رسول الله وما لا يصح ما يبهر العقول.

قال الحَافظ أبو مُحمَّد عبد الرَّحمَن بن أبِي حاتِم فِي تقدمة كتاب «الجَرح والتعديل»[١]:

«سمعت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: جاءني رجل من جُلَّة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه علي فقلت فِي بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث فِي حديث، وقلت فِي بعضه: هذا حديث باطل، وقلت فِي بعضه: هذا حديث منكر، وقلت فِي بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت فِي حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذ، خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدَّعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادِّعاء الغيب. قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يُحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنَّا لَم نُجازف ولَم نقله إلا بفهم. قال: من هو الذي يُحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب، فأخذ فكتب فِي كاغد ألفاظي فِي تلك الأحاديث ثُمَّ رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة فِي تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل. قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب. قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت أنه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت: إنه صحاح. قال أبو زرعة: صحاح، فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: فقد ذلك[٢] أنا لَم نجازف وإنَّما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارًا نبهرجًا[٣] يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرًا حين بُهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بَهرجه أني بَهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت أن هذا نبهرج؟

---

(١) (ص: ٣٤٩-٣٥١).

(٢) لعله: بان لك.

(٣) الظاهر: «بهرجًا».

قال: علمًا رُزقت، وكذلك نحن رُزقنا معرفة ذلك، قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟

هل حضرت الموضع الذي صُنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رُزقت؛ وكذلك نحن رُزقنا علمًا لا يتهيأ لنا أن نُخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بِما نعرفه.

قال أبو محمد: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويُقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لَم تصح عدالته بروايته، والله أعلم».

وقال ابن الجَوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره»[1].

قال: «واعلم أن حديث[2] المنكر يَقشَعِرُّ له جلد طالب العلم منه وقلبه في الغالب»[3].

وقال الإمام ابن القيم في كتابه «المَنار المَنيف في الصحيح والضعيف»[4]: «فصل: وسئلت هل يُمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن يُنظر في سنده؟

فهذا سؤال عظيم القدر، وإنَّما يعلم ذلك من تضلع من معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بِمعرفة

(١) الموضوعات (١/ ١٠٦).

(٢) الظاهر أنه «الحديث».

(٣) الموضوعات (١/ ١٠٣).

(٤) (ص: ٤٣-٤٤).

السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول اللَّه ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ، كواحد من أصحابه.

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره.

وهذا شأن كل متبع من متبوعه، فإن للأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بِها، والتمييز بين ما يصح أن يُنسب إليه، وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالَهم ونصوصهم ومذاهبهم، واللَّه أعلم». ثُمَّ ضرب عددًا من الأمثلة مِمَّا لا يصح نسبته إلى رسول اللَّه ﷺ.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة ومجازفات باردة تنادي على وضعها واختلاقها على رسول اللَّه ﷺ، مثل حديث:

«من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبيًّا».

وكأن هذا الكذاب الخبيث لَم يعلم أن غير النَّبِي لو صلى عمر نوح عليه السلام لَم يُعط ثواب نَبِي واحد.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل: ونحن ننبه على أمور كلية يعرف بِها كون الحديث موضوعًا.

فمنها:

١- اشتماله على مثل هذه المُجازفات الَّتِي لا يقول مثلها رسول اللَّه ﷺ وضرب لذلك مثالًا[2].

٢- قال: «ومنها: تكذيب الحس له كحديث:

«الباذنجان لِمَا أكل له»، و«الباذنجان شفاء لكل داء». قبَّح اللَّه واضعهما فإن

(١) (ص: ٥٠).
(٢) (ص: ٥٠).

هذا لو قاله يوحنس أمهر الأطباء لسخر الناس منه... إلخ»، وضرب عددًا من الأمثلة لهذا النوع.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل:

٣- ومنها: سَماجة الحديث وكونه مِمَّا يسخر منه، كحديث: «لو كان الأرز رجلًا لكان حليمًا ما أكله جائع إلا أشبعه»؛ فهذا من السمج البارد الذي يصان عنه كلام العقلاء، فضلًا عن كلام سيد الأنبياء.

وحديث: «الجوز دواء والجبن داء، فإذا صار في الجوف صار شفاء»، فلعن الله واضعه على رسول الله ﷺ»[1]. ثُمَّ ذكر أمثلة متعددة لهذا النوع.

٤- ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فصل:

ومنها: «مناقضة الحديث لَما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء.

ومن هذا الباب:

أحاديث مدح من اسمه مُحمَّد أو أحمَد، وأن كل من تَسَّمى بِهذه الأسماء لا يدخل النار.

وهذا مناقض لِما هو معلوم من دينه ﷺ: أن النار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب، وإنَّما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة...»[2].

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل:

٥- ومنها: أن يدَّعي على النَّبِي ﷺ أنه فعل فعلًا ظاهرًا بِمحضر من الصحابة كلهم وأنَّهم اتفقوا على كتمانه، ولَم ينقلوه كما يزعم أكذب الطوائف وضرب لذلك، بحديث الوصية لعلي وأن الشمس رُدَّت له بعد العصر والناس يشاهدونَها»[3].

---

(١) (ص: ٥٤).

(٢) (ص: ٥٦-٥٧).

(٣) (ص: ٥٧).

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل.

٦- ومنها: أن يكون الحديث باطلًا فِي نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ.

وضرب لذلك عددًا من الأمثلة منها:

حديث المَجرة الَّتِي فِي السماء من عرق الأفعى الَّتِي تحت العرش»[١].

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل:

٧- ومنها: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء؛ فضلًا عن كلام رسول اللَّه ﷺ الذي هو وحي يوحى... بل لا يشبه كلام الصحابة»[٢].

ثُمَّ ضرب لذلك عددًا من الأمثلة.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل:

٨- ومنها: أن يكون فِي الحديث تاريخ كذا وكذا مثل قوله:

إذا كان سنة كذا وقع كيت وكيت».

وضرب لذلك مثالًا ثُمَّ قال: «وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى»[٣].

ثُمَّ قال: «فصل:

٩- ومنها: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق كحديث «الهريسة تشد الظهر»[٤]. ثم ذكر أمثلة أخرى.

ثُمَّ قال: «فصل:

١٠- ومنها: أحاديث العقل كلها كذب كقوله: «لَما خلق اللَّه العقل قال له أقبل... إلخ» ثُمَّ نقل عن الدارقطني: أن كتاب العقل وضعه أربعة، فذكرهم، منهم ميسرة بن عبد ربه».

---

(١) (ص ٥٩).

(٢) (ص ٦١).

(٣) (ص: ٦٣-٦٤).

(٤) (ص: ٦٤).

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فصل:

١١- ومنها: الأحاديث الَّتِي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب ولا يصح فِي حياته حديث واحد، وساق فِي ذلك أقوال بعض الأئمة وحججهم من الكتاب والسنة ومن المعقول من عشرة أوجه»[١].

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل:

١٢- أن يكون الحديث مِمَّا تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق الطويل الذي قصد واضعه الطعن فِي أخبار الأنبياء»[٢].

ثُمَّ بيَّن بطلانه بالأدلة من وجوه، ثُمَّ ضرب أمثلة أخرى لهذا النوع.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل:

١٣- ومنها: مخالفة الحديث صريح القرآن.

كحديث مقدار الدنيا: «وأنَّها سبعة آلاف سنة ونحن فِي الألف السابعة».

ثُمَّ قال: «وهذا من أبين الكذب؛ لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالِمًا أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مائتان وإحدى وخمسين سنة».

وساق الأدلة من القرآن والسنة على بطلان هذا الحديث.

أقول: ومِمَّا يؤكد كذب هذا الحديث أن هذه الأمة قد تجاوزت الألف السابعة بأربع وعشرين وأربعمائة سنة.

وساق رَحِمَهُ اللَّهُ كذبات أخرى تجاوزتُها اختصارًا.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل:

١٤- ومنها: ما يقترن بالحديث من القرائن الَّتِي يُعلم بِها أنه باطل، مثل: حديث وضع الجزية عن أهل خيبر»، ثُمَّ قال: «وهذا كذب من عدة وجوه»[٣]، وساق عشرة أوجه.

---

(١) (ص: ٦٧-٧٦).

(٢) (ص: ٧٦-٧٩).

(٣) (ص: ١٠٢-١٠٥).

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل: فِي ذكر جوامع وضوابط كلية فِي هذا الباب[١]».

وساق عددًا من هذه الجوامع والضوابط مقرونة بأمثلتها إلى آخر كتابه[٢] تركتها؛ لأن المَجال لا يتسع لَها.

فهل يعرف هؤلاء الجهال المغرضون هذه الضوابط والأصول الَّتِي حافظت على سنة رسول اللَّه ﷺ بحيث لا يفلت منها حديث مكذوب أو حديث فيه خطأ ولو كلمة واحدة؟

وهل عرفوا مدى العبقرية الَّتِي حباها اللَّه لأئمة الحديث النقاد الصيارفة الذين أعدهم اللَّه -أيَّما إعداد- لحماية السنة والحفاظ عليها وفاءً بِما وعد من حفظه وحيه وذكره؟

وهل عرف الجهلة المغرضون مدى الجهل الذي يتخبطون فيه ومدى الحماقات الَّتِي ارتكبوها، ومنها: التطاول على سنة رسول اللَّه ورجالِها الأفذاذ؟

وهل أدركوا أن اللَّه لهم بالمرصاد، وأنه سيفضحهم ويرد كيدهم خاسئًا؟

نعود هنا إلى فتنة أحمد خان وما ترتب عليها ونشأ عنها.

قال العلامة المُجاهد المُحدث الشيخ ثناء اللَّه الأمرتسرى رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]:

«ما أشأم ذلك اليوم الذي خرج فيه صوت عليكره المخالف لجميع الأمة الإسلامية الداعي إلى اعتماد القرآن وحده فِي الدين، وأن السنة لا تكون دليلًا شرعيًّا، فأثر هذا الصوت على الحافظ محب الحق عظيم أبادي فِي بتنه بالهند، كما أثر على عبد اللَّه جكرالوي فِي لاهور تأثيرًا عظيمًا»، يعنِي بالرجلين المذكورين: مؤسسي دعوة القرآنيين.

والجكرالوي هذا قد ترجم له الشريف عبد الحي بن فخر الدين الحسني فِي كتابه «نزهة الخواطر»[٤].

---

(١) (ص: ١٠٦).
(٢) (ص: ١٥٥).
(٣) مجلة أهل الحديث (ص ٣، عدد مارس ١٩٤٨م) نقلًا عن كتاب «القرآنيون وشبهاتهم حول السنة».
(٤) (٨/ ٢٨٩-٢٩١).

ومن ترجمته قوله: «الذي دعا الناس إلى مذهب جديد سماهم أهلَ الذكر دعاهم إلى القرآن وأنكر الأحاديث قاطبة، وصنف الرسائل في ذلك، وقال: إن الناس افتروا على النَّبي ﷺ، ورووا عنه الأحاديث وما كان ينبغي له أن يقول ويفعل شيئًا ليس له ذكر في القرآن.

وأما ما ورد في القرآن: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩]. والمراد به القرآن فليس القرآن والرسول شيئين متغايرين يجب اتباع كل واحد منهما على حدة.

فالمراد بالرسول في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء:١٧٠].

وقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

وقوله: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور: ٤٨].

وقوله: ﴿مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:٢٩].

وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وغيرها من الآيات الكريمة: (في)[1] القرآن».

وهذه زندقة واضحة تجاوزت زندقة الباطنية، وإسقاط للرسول الكريم ﷺ.

وللقرآنيين زعماء آخرون، مثل: الخواجة أحمد الدين، والحافظ محمد أسلم، وغلام أحمد برويز، ولهم تلاعب بدين الله وشعائره لا يتسع المقام لذكره، وقد تولى نقاشهم علماء الهند وباكستان، وبينوا كفرهم وزندقتهم، وأنَّهم ليسوا من هذه الأمة المُحمدية.

وفتنتهم امتداد لفتنة أحمد خان وللحركات الباطنية، كما أن لَهَا تعلُّقًا بتأويلات وآراء الجهمية والمعتزلة والروافض والفِرق الَّتِي تابعتها فِي هذه الآراء والتأويلات، مِمَّا يحتم على المسلمين رفض هذه الآراء والتأويلات الَّتِي تفتح الباب للزنادقة لِهدم الإسلام وتقويض مقوماته وأركانه والتلاعب بشعائره،

---

(١) كذا، وواضح أن كلمة (في) أقحمت خطأ.

والعودة إلى الإسلام الفطري الخالص من الشوائب والبعيد كل البعد عن هذه الآراء المنحرفة والتأويلات الباطلة.

أقول: يجب رفض هذه التأويلات والآراء المنحرفة؛ لأنني رأيت لهذه الفرقة الملحدة شبهًا من بينها شُبه موروثة عن المعتزلة والخوارج والروافض، كالقول بأن أخبار الآحاد تفيد الظن، وأنَّها تحتمل الصدق والكذب.

قال أحد زعمائهم وهو الحافظ محمد أسلم:

«لا تتجاوز السنة مرحلة أخبار الآحاد طبقًا للأصول الَّتي أقرها المُحدثون، ولا تبلغ رواية من رواياتِها إلى التواتر المفيد للعلم واليقين»[1].

ويقول: «كما أن تَمحيصها بعلم الجرح والتعديل قياسي مبناه التخمين والظن.. فليست السنة ظنية وحدها بل معيار فحصها ظنِّي أيضًا»[2].

ألا يكفي هذا زاجرًا لمن عنده احترام لسنة رسول اللَّه ﷺ وغيرة عليها عن التعلق بِهذا الأصل الفاسد، وألا يكفيه دافعًا لِمُحاربته ورفضه، ثُمَّ السير على منهاج السلف وفي ركاب أهل السنة والحديث الذين رفضوه وحاربوه من فجر التاريخ.

ثانيًا: مدرسة جَمَال الدين الأفغاني أو الإيراني المُتوفَّى سنة (١٣١٤هـ).

فإن على هذا الرجل مآخذ كبيرة وقوية منها:

١- أنه كان متهمًا بالماسونية، بل كان أحد كبار أعضاء الماسون، وقدمت الأدلة على هذه الاتِّهامات، من مكاتبته لأعضائها وطلبه الانضمام إليها واستمراره فيها[3].

---

(١) سيأتي الرد على هذا في الرد على القائلين بأن أخبار الآحاد تفيد الظن.

(٢) مجلة أهل الحديث (ص٩) عدد (٣ إبريل ١٩٣٦م)، وتعليمات قرآن (ص٢)، ويقول بمثله برويز وصحب الحق، انظر: «مقام حديث» (ص٣٧)، وبلاغ الحق (ص١١٥)، نقلًا عن صاحب كتاب القرآنيون (ص٢٥٣).

(٣) خاطرات جمال الدين الأفغاني لمحمد المخزومي (ص٢٠)، وكتاب جمال الدين الأفغاني لعبد الرحمن الرافعي (ص٤٦).
وانظر منهج المدرسة العقلية للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي (ص: ٩٥-١٢٣) وقد قدم في هذه الصحائف من مكاتباته ومكاتبات أصدقائه ما يدينه بالماسونية الغليظة.

٢- الدعوة إلى التفرنج باسم التجديد.

٣- الدعوة إلى التحرر والانحلال من القيود الشرعية.

٤- الدعوة إلى توحيد الأديان الثلاثة: الإسلام، واليهودية، والنصرانية.

٥- الدعوة إلى وحدة الشرق بِما فيه من ملل.

٦- الدعوة إلى القومية.

٧- الدعوة إلى الاشتراكية.

٨- الدعوة إلى الوطنية.

٩- الدعوة إلى السفور.

١٠- القول بوحدة الوجود.

أما موقفه من السنة، فيوضحه قوله:

أ- «فالتواتر والإجمَاع وأعمال النَّبِي ﷺ المتواترة إلى اليوم؛ هي السنة الصحيحة الَّتِي تدخل فِي مفهوم القرآن وحده والدعوة إلى القرآن وحده».

وهذا القول هو الذي تراجع إليه محمد توفيق صدقي، مع الشك فِي صدق هذا التراجع.

ب- «القرآن القرآن، وإنِّي لآسف إذ دفن المسلمون بين دفتيه الكنوز وطفقوا فِي فيافي الجهل يفتشون عن الفقر المدقع»[1].

ولا أدري ما هي هذه الكنوز الَّتِي دفنها المسلمون وطفقوا يفتشون فِي فيافي الجهل عن الفقر المدقع طوال أربعة عشر قرنًا حتَّى جاء الأفغاني فاكتشفها أهي تفسيرات الباطنية؟! أم هي تأويلاته لنصوص القرآن لمطابقة سياسة الغرب واكتشافاته وتقاليده الفاسدة؟!

وقال جَمَال الدين الأفغاني: «قرأت فِي القرآن أمرًا تغلغل فِي فهمه روحي وتنبهت إليه بكليتي وهو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً . .﴾ [البقرة: ٣٠]. فاندهشت الملائكة لهذا النبأ ولهذه المشيئة الربانية؛ إذ علمت أن ذلك

(١) خاطرات جمال الدين الأفغاني لِمحمد المخزومي (ص٩٩)، بواسطة المدرسة العقلية (ص٧٦).

الخليفة سيكون الإنسان، وأن ذلك الإنسان -الخليفة- سيصدر منه موبقات وسيئات، أعظمها وأهمها أنه ﴿وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]. فقالت بملء الحرية المتناسبة مع الملأ الأعلى وعالَم الأنوار والأرواح الذي لا يصح أن يكون هناك شيء من رياء ونفاق: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]. ووقفت الملائكة عند هذا الحد من الطعن في الإنسان ولَم تذكر باقي السيئات من أعماله؛ إذ رأتها لغوًا بالنسبة لهذين الوصمين: الفساد وسفك الدماء».

ثُمَّ يَمضي في التفسير على هذا المِنوال. . . إلَى أن يقول: «وبأبسط المعاني إن اللَّه تعالى أفهم الملائكة أنكم علمتم ما في خليفتي في الأرض وهو الإنسان من الاستعداد لعمل الفساد وسفك الدماء، وجهلتم ما أعددته لصونه وصرفه عن الإتيان بالنقيصتين المذكورتين ألا وهو العلم فقال: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]».

وهذا تفسير ديمقراطي، كأن الملائكة حزب معارض.

ويفسر آيات أخرى فيقول: «غضب سليمان ﷺ على الهدهد إذ تفقده ولَم يجده فلما حضر قال: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]. غير ملفق ولا مشوب بالكذب كما تفعل أكثر الجواسيس مع الملوك والحكام: ﴿إِنِّى وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣].

ثُمَّ يقول بعد ذلك: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٢٤]».

ثُمَّ يقول بعد ذلك: «فلما جاء الكتاب إلى ملكة سبأ جمعت فورًا مجلس الأمة ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢]، وبعد أن تداول مجلس الأمة -الوزراء اليوم مثلًا- واستخرجوا إحصاءً من سجلاتهم بما عندهم من المعدات الحربية أعلنوا للملكة وأنبأوها أنه في إمكانهم محاربة سليمان بما توفر لديهم من القوة إذا هي وافقت على إعلان الحرب ﴿قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣]».

ثُمَّ مضى بعد يقول: «فرد سليمان الهدية وتحفز لإخراج الملكة وقومها أذلة بالحرب وأراد أن يريها ما لديه من القوى وما تسخر له من الريح يَمتطيها وتجري بأمره

-طيارات مثلًا- وسرعة نقل الأخبار والأشياء -التلغراف اللاسلكي مثلًا-».

وكان يشطح في تفسيره فيفسر الربا المُحرم في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، بـ«جواز أكل الربا المعقول الذي لا يثقل كاهل المدين ولا يتجاوز في برهة من الزمن رأس المَال ويصير أضعافًا مضاعفة».

ويفسر ﴿جَدُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣]: بـ«العرش»؛ لأنَّ جدّ معرب كدّ، ومعناه: العرش بالفارسية أو الهندية.

وهذا تفسير باطل؛ إذ يصير المعنَى: «وأنه تعالى عرش ربنا».

ويفسر ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء: ٣]. بأنه «قيد من خاف ألَّا يعدل بالمرأة الواحدة وترك لمن يخشى ألَّا يعدل -حتَّى مع المرأة الواحدة- عدم الزواج وهذا ما يستنتجه العقل ما دام يحمله العاقل ويقول به الحق والعدل».

ويفسر الأمور الغيبية من غير نص فيقول: ﴿وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ بَارِزَةٗ﴾ [الكهف: ٤٧]: «أي: خارجة عن محورها غير راضخة للنظام الشمسي، وإذا ما حصل ذلك فلا شك يختلف ما عرف من الجهات اليوم فيصير الغرب شرقًا والجنوب شمالًا، وبذلك الخروج عن النظام الشمسي وما يحدث من الزلزال العظيم، لا شك تتبعثر الأرض لبُعدها عن المركز، وتُنسف الجبال نسفًا، وتتحول براكين هائلة، وبالنتيجة تخرب الكرة الأرضية ويعمها الفناء بما فيها من الحيوان وتقوم القيامة، والله أعلم»[1].

وهذا تفسير باطل، فمصير الأرض والسموات والجبال والشمس والقمر والكواكب مصير واحد تَحدَّث عنه القرآن في عدد من سوره، من ذلك قول الله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ ۝٣ وَإِذَا ٱلۡقُبُورُ بُعۡثِرَتۡ ۝٤ عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ وَأَخَّرَتۡ﴾ [الانفطار: ١-٥].

وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ﴾

---

(١) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير (ص: ٨٧-٩٠).

إلى قوله: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ ۝١١ وَإِذَا ٱلۡجَحِيمُ سُعِّرَتۡ ۝١٢ وَإِذَا ٱلۡجَنَّةُ أُزۡلِفَتۡ ۝١٣ عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ﴾ [التكوير: ١- ١٤].

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ۝١٣ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ۝١٤ فَيَوۡمَئِذٖ وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ۝١٥ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوۡمَئِذٖ وَاهِيَةٞ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ لَا تَخۡفَىٰ مِنكُمۡ خَافِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣- ١٨].

فمصير هذا الكون واحد والنهاية واحدة، فلماذا لا يتحدث الأفغاني إلا عن مصير الأرض فقط مفصولة عن الكون وبحديث يختلف عن حديث القرآن والإسلام والمسلمين؟!

ولماذا يتحدث على الطريقة الغربية لا على الطريقة الإسلامية المستمدة من القرآن -الذي يرى أنه وحده كتاب الهداية- فلماذا لا يهتدي به؟!

وهل يرى أزلية أو أبدية الكون فلا يلحقه التغير الذي تحدَّث عنه القرآن وآمن به المؤمنون؟!

قال محمد حميد اللَّه في مجلة الفكر الإسلامي- بيروت السنة الثانية العدد الثاني في مقال: صلات آرنست رينان مع جمال الدين الأفغاني العبارات الآتية:

«عند قراءة المُحاضرة -يعني: محاضرة رينان الَّتِي يرد عليها الأفغاني- لا يقدر الإنسان على منع نفسه من التساؤل: أن أصل تلك العوائق هل هو من دين المسلمين أو من خصائص الملل الَّتِي أكرهت بالسيف على قبول ذلك الدين».

ومنها: «وفي الحقيقة إن الدين الإسلامي حاول خنق العلم وسد جميع التطور، ولذلك نجح في سد الحركات الفكرية والفلسفية وطرد الأذهان عن طلب الحقيقة العلمية».

ومنها: «كان هذا صحيحًا أن دين المسلمين يعوق من تطور العلم، فهل يقدر أحد على أن يدَّعي أن هذه الطائفة سوف لا تزول يومًا؟ ففيم يختلف دين المسلمين في هذا من سائر الأديان؟ إن جميع الأديان لا سماحة عندها أبدًا، كل واحد حسب شاكلته، إن المُجتمع النصراني الذي تحرر واستقل الآن يتقدم بادي الرأي سريعًا في سبيل التقدم والعلوم بينما المُجتمع الإسلامي لَم يتحرر إلى الآن من تسلط الدين».

ومنها: «لا شك عندما سار الإسلام فِي البلاد الَّتِي تَملكها باستعمال الجبر والقهر ما هو معروف نقل إليها لغته وعاداته ومعتقداته، وهذه البلاد لَم تستطع إلى الآن من الخلاص من مخالبه».

ومنها: «... ولماذا لَم يزل العلم العربي مغطى بالظلمات العميقة؟ فِي هذه الناحية تظهر مسئولية الدين الإسلامي كاملة، ومن الظاهر أن هذا الدين حيثما حل حاول خنق العلوم».

هذه النصوص نقلها الأستاذ محمد حميد اللَّه من جريدة «جورنال ديه ديبا» الفرنسية المؤرخة فِي (١٨ مايو ١٨٨٣)»[1].

فإن صحت عنه فإنَّما تدل على حقده الخطير على الإسلام وظلمه الكبير له بتصويره فِي هذه الصورة الشوهاء الَّتِي لا يفتريها ألد الأعداء لهذا الدين العظيم الذي أخرج اللَّه به الناس من الظلمات إلى النور وأعتقها من الأغلال والآصار الَّتِي ضربَها عليها محرفو الأديان وفتح الآفاق أمام العقول والمدارك.

ج- ومن أقواله الخطيرة الَّتِي خاطب بِها أتباعه فِي مصر قوله:

«إنكم معاشر المصريين قد نشأتم فِي الاستعباد، وربيتم بحجر الاستبداد، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتَّى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الفاتِحين وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين تسومكم حكوماتكم الحيف والجور، وتنزل بكم الخسف والذل، وأنتم صابرون بل راضون، وتنتزف قوام حياتكم ومواد غذائكم المجموعة بِما يتحلب من عروق جباهكم بالمقرعة والسوط»...

إلى أن قال: «وأنتم ضاحكون، تناوبتكم أيدي الرعاة ثُمَّ اليونان والرومان والفرس ثُمَّ العرب والأكراد، والمماليك، ثُمَّ الفرنسيين والمماليك والعلويين كلهم يشق جلودكم بِمبضع نَهمه ويهيض عظامكم بأداة عسفه وأنتم كالصخرة الملقاة فِي الفلاة لا حس لكم ولا صوت، انظروا أهرام مصر وهياكل منفيس وآثار ثيبة ومشاهد سيون وحصون دمياط شاهدة بِمنعة أجدادكم.

---

(١) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير (ص: ١٦٠).

وتشبهوا إن لَم تكونوا مثلهم إنّ التشبه بالرشيد فلاح»[١].

انظر كيف اعتبر الفتح الإسلامي دخول مستعمرين مستبدين لا يفرق بينه وبين الاستعباد والاستبداد اليوناني والروماني . . . إلخ.

وانظر كيف يشيد بحضارة الفراعنة ويحض المصريين على الاعتزاز بِها، ورؤية الفلاح والرشد فِي التشبه بِهم.

إنّه لا يستغرب مثل هذا المكر والموقف من الإسلام من رجل فيلسوف رافضي ماسوني، وإنَّما المستغرب أن يكون له أتباع فِي بلاد الإسلام من مفكرين ومفسرين يعظمونه ويسيرون على منواله إن لَم يكن فِي كل شيء ففي أصول ومناهج أثخنت فِي الإسلام والمسلمين.

*** موقفه من السنة:**

يرى هذا الرجل -إن صدق فِي قوله- أن سبب الهداية هو القرآن وحده وهو وحده العمدة فيقول[٢]: «القرآن وحده سبب الهداية، أما ما تراكم عليه وتجمع حوله من آراء الرجال واستنباطهم ونظرياتِهم، فينبغي ألّا نعول عليه كوحي وإنَّما نستأنس به كرأي، ولا نحمله على أكفنا مع القرآن فِي الدعوة إليه وإرشاد الأمم إلى تعاليمه، لصعوبة ذلك وتعسره وإضاعة الوقت فِي عرضه، ألسنا مكلَّفين بالدعوة إلى الإسلام وحمل الأمم على قبوله؟ وهل تُمكن الدعوة من دون ترجمة تعاليم الإسلام إلى لغة الأقوام الذين ندعوهم؟

هل فِي طاقة سكان البرازيل -مثلًا- إذا أردنا دعوتَهم إلى الإسلام أن يفهموا كنه الإسلام من ترجمة علماء الإسلام وآرائهم المتشعبة فِي تفسير القرآن والحديث؟

ألق نظرك على فهرست أحد الكتب الدينية الكبرى، وتأمل فيها ما الذي يُمكن عرضه والدعوة إليه من أحكامه وتعاليمه وما لا يُمكن؛ تجد أن ما لا يُمكن العمل

---

(١) زعماء الإصلاح في العصر الحديث (ص: ٧٢-٧٣)، والأستاذ الإمام (ص: ٤٦-٤٧).

(٢) جمال الدين الأفغاني لعبد القادر المغربي بواسطة المدرسة العقلية (ص: ٨٦).

به ولا الدعوة إليه ولا تطبيق مفاصله أصبح عبثًا يجب الاستغناء عنه بِما يُمكن، والممكن هو ما فِي القرآن وحده»[1].

* أقول:

أ- وهذا فيه صرف الناس عن السنة النبوية الَّتِي لا يفهم كثير من نصوص القرآن ولا يُمكن تطبيقها إلا بالسنة المبينة لِمُجملاته والمخصصة لعموماته والمقيدة لمطلقاته والمتحدثة عن كثير مِمَّا سكت عنه القرآن، كما هو إلغاءٌ لتفسير أئمة الإسلام، ومن سار على نَهجهم من أعلام الأمة فِي فهم القرآن ومعرفة معانيه ومقاصده ومراميه.

ب- إن الرجل يريد أن يفك ارتباط المسلمين بسنة نبيهم ﷺ وتراث سلفهم الصالح، ثُمَّ ربطهم بضلالاته وخرافاته بِما فيها من إلحاد وهدم للإسلام، تلك الطوام الَّتِي أسلفنا الإشارة إليها قريبًا.

هذا هو مغزى هذا الرجل ومن وراءه من الاستعماريين والماسونيين، وبهذا القول أخذ منكرو السنة النبوية ومنهم محمد توفيق صدقي فِي أول أمره حيث كتب مقالًا أو مقالين تحت عنوان «الإسلام هو القرآن وحده».

وحامل لواء هذه المدرسة ومرسخ جذورها هو محمد عبده المصري الذي ضخمه النافخون فِي كير هذه الفتنة الكبيرة فسموه بالأستاذ الإمام، فإنّ له مقالات تدل على فساد عقيدته وقبح منهجه، فمنها -على سبيل المثال- قوله:

«كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها وهي هذه الأمة لَم يخطر لَها هذا الخاطر على بال من مدة تزيد على عشرين قرنًا، دعوناهم إلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتُهم، وأنه لا يرده عن خطئه ولا يوقف طغيان شهوته إلا نُصح الأمّة له بالقول والفعل، جهرنا بِهذا القول والاستبداد فِي عنفوانه، والظلم قابض على صولَجانه، ويد الظالِم من حديد، والنّاس كلّهم له عبيد أي عبيد»[2].

---

(١) موقف العقل والعلم والعالَم من رب العالمين للشيخ مصطفى صبري (١/ ٢٨١).

(٢) تاريخ الأستاذ الإمام لِمحمد رشيد رضا (١/ ١٢).

* أقول: سبحان الله!! دخلت مصر في الإسلام في مطالع القرن الأول الهجري وتعمت به طوال أربعة عشر قرنًا، فلم تعرف طوال هذه الفترة ولَم يخطر ببال علمائها ومفكريها وطلاب العلم حتَّى العوام حقها على الحاكم حتَّى جاء محمد عبده وعرفها هذا الحق!! لعل هذا الحق الذي عرفه محمد عبده من غير الإسلام أليس الإسلام قد عرَّف الأمة حقها على الحاكم وحق الحاكم عليها وحقوق المسلمين بعضهم على بعض وحقوق سائر البشر بل حقوق البهائم والطيور؟ إن هذا الكلام يلتقي مع كلام شيخه جمال الدين الأفغاني.

«إنكم معشر المصريين نشأتم في الاستعباد وربيتم بحجر الاستبداد.. إلخ»، وهي دعوة ماسونية حملت على عاتقها الدعوة إلى القوميات ومنها الفرعونية.

٢- ومنها قوله: «إن خير أوجه الوحدة الوطن لامتناع الخلاف والنِّزاع فيه، ونَحن الآن مبينون -بعون الله- ماهيّة هذا الوطن وبعض ما يجب على ذويه»[1]، ثُمَّ قام ببيان ذلك بطريقة ليست من الإسلام في شيء.

إنَّ الإسلام هو الذي يحارب النِّزاع والخلاف بين أهله، أما القومية والوطنية فلم تَمنع النِّزاع والخلاف بين أهلها في يوم من الأيام لا في غابر التاريخ ولا في حاضره.

ثُمَّ أين وضع هذا الرجل الإسلام حينما دعا إلى هذه الوحدة بين طوائف المسلمين واليهود والنصارى والأغلبية فيها للمسلمين؟

ومن كوارثه المُزلزلة للإسلام وأهله: دعوته إلى التقريب بين الأديان السماوية، فبعد عودته من فرنسا إلى بيروت أنشأ جمعية سياسية دينية سرية هدفها التقريب بين الأديان الثلاثة السماوية «الإسلام، واليهودية، والنصرانية» وإزالة الشقاق من بين أهلها، والتعاون على إزالة ضغط أوروبا عن الشرقيين، ولاسيما المسلمين منهم وتعريف الإفرنج بحقيقة الإسلام وحقيته من أقرب الطرق.

واشترك معه في تأسيس هذه الجمعية: ميرزا باقر، وبيرزادة، وعارف أبو

---

(١) تاريخ الأستاذ الإمام لمحمد رشيد رضا (٢/ ١٩٤).

تراب، وجمال بك نجل رامز بك التركي قاضي بيروت، ثم انضم إليها مؤيد الملك أحد وزراء إيران، وحسن خان مستشار السفارة الإيرانية بالأستانة، والقس إسحاق طيلر، وجي دبليو لنتر، وشمعون مويال، وبعض الإنكليز واليهود.

وكان الشيخ محمد عبده صاحب الرأي الأول في موضوعها ونظامها، وميرزا باقر هو الناموس -السكرتير- العام لَها وهو إيراني تنصر وصار مبشرًا نصرانيًا وتَسمَّى بِميرزا يوحنا ثم عاد إلى الإسلام كما يزعم.

ودعا أعضاؤها إلى فكرتهم في صحفهم ورسائلهم.

ولا ندري إلى أي إسلام يُدعى الإفرنج؟ أهو الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ الذي أدان اليهود والنصارى وعقائدهم بالكفر والشرك؟ أم المزيج المركب من الرفض والماسونية وغيرها من الضلالات الَّتِي تحملها هذه الجمعية؟!!

وهذا الشيخ مُحمَّد عبده يكتب رسالة إلى القس إسحاق طيلر يقول فيها: «كتابي إلى الملهم بالحق الناطق بالصدق حضرة القس المحترم إسحاق طيلر أيده اللَّه فِي مقصده ووفاه المذخور من موعده»... إلى أن قال: «... ونستبشر بقرب الوقت الذي يسطع فيه نور العرفان الكامل فتهزم له ظلمات الغفلة فتصبح الملتان العظيمتان: المسيحية والإسلام وقد تعرفت كل منهما إلى الأخرى، وتصافحتا مصافحة الوداد وتعانقتا معانقة الألفة، فتغمد عند ذلك سيوف الحرب الَّتِي طالَما انزعجت لها أرواح الملتين»[1].

ويقول أيضا: «وإنا لنرى التوراة والإنجيل والقرآن ستصبح كتبًا متوافقة، وصحفًا متصادقة يدرسها أبناء الملتين ويوقرها أصحاب الدينين فيتم نور اللَّه فِي أرضه، ويظهر دينه الحق على الدين كله»[2].

أقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ

---

(١) تاريخ الأستاذ الإمام للسيد رشيد رضا (١/ ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٨)، وانظر: المدرسة العقلية (ص: ١٣٧-١٣٨).

(٢) الأعمال الكاملة لِمُحمد عبده جمع وتحقيق محمد عمارة (٢/ ٣٦٣) بواسطة منهج المدرسة العقلية (ص: ١٣٨).

كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٢-٣٣].

لقد أمر الله بجهاد اليهود والنصارى الأمر الذي يريد محمد عبده إبطاله ونص في هذه الآيات على كفرهم وشركهم.

ومن أسباب كفرهم وشركهم أن اليهود قالوا: عزير ابن الله، وأن النصارى قالوا: المسيح ابن الله، أو هو الله، أو ثالث ثلاثة، وأضافوا إلى هذا الكفر والشرك بأن اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله.

وأنهم أعداء الله وأعداء الرسالة التي جاء بها محمد ﷺ، ومن هذا المنطلق يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ليعيشوا هم والإنسانية جميعًا في ظلمات الجهل والكفر حسدًا وبغيًا على محمد ﷺ ورسالته وأمته.

ويأبَى الله إلا أن يتم نوره، ذلكم النور الذي لا يوجد إلا في الإسلام، ولو جاء موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء والرسل فلا يسعهم إلا اتباع خاتم النبيين محمد ﷺ، يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون، وفي طليعتهم اليهود والنصارى الذين يتخبطون في ظلمات الكفر والشرك والجهل والضلال، ولقد حصر الهدى ودين الحق في الإسلام وحده وحصر فيه نور الله ويأبى إلا أن يظهر الإسلام على الأديان كلها، لكن محمد عبده يرى ضد ذلك، يرى أنه لا يتم نور الله إلا باجتماع الأديان الثلاثة؛ وكفى بما يراه ضلالًا ومصادمة واضحة لِمَا قرره القرآن والسنة في نصوص كثيرة لا يتسع المقام لسردها وإجماع المسلمين.

ومنها: قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]. فلقد أبطلوا أسباب الهداية من الكتابين بتحريفهم وكفرهم وجرأتهم على هذا التحريف.

وأخيرًا: يقول الله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

قال فهد بن عبد الرَّحمَن الرومي:

«نشر مُحمَّد أحمَد خلف الله كتابه «الفن القصصي في القرآن الكريم»، زعم

فيه أن ورود الخبر في القرآن لا يقتضي وقوعه وأنه يذكر أشياء وهي لَم تقع، ويخشى على القرآن من مقارنة أخباره بحقائق التاريخ.

وقال: إنا لا نتحرج من القول بأن القرآن أساطير.

وعندما رفضت جامعة فؤاد هذه الرسالة دافع عنها أمين الخولي المشرف على الرسالة قائلًا: إنَّها ترفض اليوم ما كان يقرره الشيخ محمد عبده بين جدران الأزهر منذ اثنين وأربعين عامًا»[1].

وهذا أمر ينطوي على كفر غليظ، فإن ثبت هذا عن الشيخ محمد عبده فإنَّها لطامة كبرى تدل على كيد كبير للإسلام وتكذيب للقرآن نفسه، ونرجو أن يكون هذا افتراءً عليه.

وفي خطاب له يُخاطب فيه شيخه جَمَال الدين يقول:

«نَحن الآن على سُنَّتك القويمَة لا نقطع رأس الدين إلا بسيف الدين، ولهذا لو رأيتنا لرأيت زهادًا عُبَّادًا رُكَّعًا سُجَّدًا لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون».

تساءل بعض النقاد[2] فقال: هل هي دعوة باطنية يخفيها الرجلان ويسعيان تحت ستارة الدين وبسيف الدين، نقطع رأس الدين وقيامهم بالصلاة أمام الناس هل هو سعي إلى القبض على سيف الدين؟ ثم تركهم للصلاة بعض الأحيان هل هو تنفيس لضيق العيش وعودتهم إليها حينًا لأجل فسحة الأمل.

*** موقفه من أخبار الآحاد:**

قال أبو رية: «قال الأستاذ الإمام محمد عبده رضي الله عنه[3]: إن المسلمين ليس لهم إمام في هذا العصر غير القرآن، وإن الإسلام الصحيح هو ما كان عليه الصدر الأول قبل ظهور الفتن».

---

(١) منهج المدرسة العقلية ص (١٦٥-١٦٦)، وأحال على (ص: ١٨٠) من الفن القصصي في القرآن الكريم لِمُحمد أحمد خلف الله وعلى (ص: ح) من مقدمة هذا الكتاب.

(٢) هو فهد بن عبد الرحمن الرومي، وحق له ذلك.

(٣) أضواء على السنة (ص: ٣٧٨-٣٧٩)، الطبعة الخامسة، دار المعارف.

وقال -رَحِمَه اللَّه تعالَى-: «لا يُمكن لهذه الأمة أن تقوم ما دامت هذه الكتب فيها -يعني: الكتب الَّتِي تدرس فِي الأزهر وأمثالها، كما ذكره بالهامش- ولن تقوم إلا بالروح الَّتِي كانت فِي القرن الأول وهو «القرآن» وكل ما عداه فهو حجاب قائم بينه وبين العلم والعمل»[1].

فإن صح هذا النقل من أبي رية -ولا يُستبعد من محمد عبده- فإنه قد سار على منهج أستاذه جمال الدين الأفغاني، ويخفف من وطأة هذا القول -شيئًا ما- ما قاله فِي كتابه المسمى بـ«رسالة التوحيد» تحت عنوان: «التصديق بِما جاء به النَّبِي ﷺ»، حيث قال: «بعد أن ثبتت نبوته ﷺ بالدليل القاطع على ما بيّنا وأنه إنَّما يخبر عن اللَّه تعالى؛ فلا ريب أنه يجب تصديق خبره والإيمان بِما جاء به.

ونعني بِما جاء به: ما صرح به الكتاب وما تواتر الخبر به تواترًا صحيحًا مستوفيًا لشرائطه، وهو ما أخبر به جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة فِي أمر محسوس، ومن ذلك أحوال ما بعد الموت من بعث، ونعيم فِي جنة، وعذاب فِي نار، وحساب على حسنات وسيئات، وغير ذلك مِمَّا هو معروف؛ ويجب أن يقتصر فِي الاعتقاد على ما هو صريح، ولا تجوز الزيادة على ما هو قطعي بظَنِّي»[2].

*** فترى فِي كلامه هذا:**

١- أنه لا يلزم الناس من تصديق ما جاء به الرسول ﷺ إلا بِما صرح به الكتاب العزيز والخبر المتواتر من السنة.

٢- وأنه يجب أن يقتصر فِي الاعتقاد على ما هو صريح فِي الخبر، ولا تجوز الزيادة فِي الاعتقاد على ما هو قطعي بظَنِّي.

*** ومقتضى هذا:**

١- أن يعمد من شاء من أهل الأهواء إلى تحريف نصوص القرآن والسنة المتواترة أو تأويلها بحجة أنَّها غير صريحة فِي دلالاتِها وإن كانت قطعية الثبوت

(١) أضواء على السنة (ص: ٣٧٩).

(٢) رسالة التوحيد (ص: ١٥٧).

وهذا أمر واقع.

٢- وأن يعمد أهل الأهواء إلى الأحاديث الصحيحة المتلقاة بالقبول من الأمة بما في ذلك أخبار الصحيحين فيدفعوا في نحورها ولا يحتجوا بها في أبواب الاعتقاد؛ لأنَّها غير قطعية الثبوت وإنَّما هي من الظنيات، وما كان كذلك فلا يجوز أن يُبنَى عليه الاعتقاد ولا الإيمان بالغيبيات.

ومن هنا يقول مُحمَّد عبده: «وشرط صحة الاعتقاد ألَّا يكون فيه شيء يَمس التنزيه وعلو المقام الإلَهي عن مشابَهة المخلوقين، فإن ورد ما يوهم ظاهره ذلك في المتواتر وجب صرفه عن الظاهر، إما بالتسليم لله في العلم بمعناه مع اعتقاد أن الظاهر غير مراد، أو بتأويل تقوم عليه القرائن المقبولة»[1].

وأنت ترى أنه لا يسلِّم بظاهر المتواتر، فهذا هو موقفه من السنة: لا يجب على عموم النَّاس التصديق بكل حديث صح عن النَّبِي ﷺ بل بما تواتر عنه، وأنه يقتصر في الاعتقاد على ما هو صريح في الخبر، وباب التأويل والتحريف مفتوح، ودعاوى عدم الصراحة سهلة جدًّا لمن يريد الخروج عن معتقدات السلف الصالح إلى معتقدات أهل الأهواء.

ويقول:

«أما أخبار الآحاد فإنَّما يجب الإيمان بما ورد فيها على من بلغته وصدق بصحة روايتها، أما من لَم يبلغه الخبر أو بلغه وعُرضت له شبهة في صحته وهو ليس من المتواتر، فلا يطعن في إيمانه عدم التصديق به، والأصل في جميع ذلك أن من أنكر شيئًا وهو يعلم أن النَّبِي ﷺ حدَّث به أو قرره؛ فقد طعن في صدق الرسالة وكذب بها»[2].

١- أنه إذا بلغته أخبار الآحاد ولَم يصدق بصحتها -ولو كانت مِمَّا قرر صحتها أئمة الحديث والسنة وسلموا بها ودانوا بما فيها من عقائد وعمل- فإن عدم تصديق

---

(١) رسالة التوحيد (ص: ١٥٨).

(٢) رسالة التوحيد (ص: ١٥٨).

هذا المتحرر لا يطعن في إيمانه، وله الحق أن يردها ويكذب بها، ولو كانت في الصحيحين وتلقتها الأمة بالقبول، وله ردها عند عارض أي شبهة فلا يلزمه النظر إلى الأسانيد ولا التقيد بها مهما بلغت من الصحة وتوفرت لصحتها الشروط، فعقول العقلانيين فوق كل اعتبار.

ثُمَّ قال: «ويلحق به من أهمل العلم بما تواتر وعلم أنه من الدين بالضرورة وهو في الكتاب وقليل من السنة في العمل»[١].

إلى أن قال: «والأصل في ذلك أن الإيمان هو اليقين في الاعتقاد بالله ورسله واليوم الآخر بلا قيد في ذلك إلا احترام ما جاء به على ألسنة الرسل»[٢]. يعني: لا حرج على من أهمل غير المتواتر من السنن القولية والعملية والتقريرية مهما بلغت من الصحة وتلقتها الأمة بالقبول سواء تعلقت بالعقائد أو الأعمال.

ومعلوم أن هذا الصنف ينكر المتواترات ويردها بدعوى أنَّها أخبار آحاد مثل: نزول عيسى[٣]، وخروج المهدي، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدجال[٤]، وأحاديث فتنة القبر وعذابه، وأحاديث الشفاعة، وأحاديث رؤية الله في الدار الآخرة، إلى عقائد أخرى ثبتت بالتواتر فردت أحاديثها بحجة أنَّها أخبار آحاد.

ثُمَّ قال: «ومن اعتقد بالكتاب العزيز وبما فيه من الشرائع العملية وعسر عليه فهم أخبار الغيب على ما هي عليه في ظاهر القول وذهب بعقله إلى تأويلها بحقائق يقوم له الدليل عليها مع اعتقاد بحياة بعد الموت وثواب وعقاب على الأعمال والعقائد بحيث لا ينقص تأويله شيئًا من قيمة الوعد والوعيد ولا ينقص شيئًا من بناء

---

(١) رسالة التوحيد (ص: ١٥٨).

(٢) رسالة التوحيد (ص: ١٥٨).

(٣) انظر كتاب «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» لأنور شاه الكشميري حيث ساق أكثر من سبعين حديثًا في نزول عيسى -عليه الصلاة والسلام-.

(٤) انظر كتاب «قصة المسيح الدجال ونزول عيسى -عليه الصلاة والسلام- وقتله إياه»، للمحدث الألباني، وقد تناول في مقدمته محمد عبده ورشيد رضا باللوم على تأويل أحاديث نزول عيسى وخروج الدجال، كما تناول بعض طلاب الأزهر، انظر (ص: ١٢-١٣).

الشرعية في التكليف كان مؤمنًا حقًّا[١]، وإن كان لا يصح اتِّخاذه قدوة في تأويله، فإن الشرائع الإلَهية قد نظر فيها إلى ما تبلغه طاقة العامة»[٢].

ونرى هنا أنه يقصر الاعتقاد على الكتاب العزيز وبما فيه من الشرائع فلا ندري أهذا سهو منه عن السنة المتواترة أم هو مغازلة لمنكري السنة وتلويح لهم بتأييد مذهبهم؟!

ونرى أنه يعطي الحرية الكاملة للعقلانيين وغيرهم أن يفهموا القرآن كل على حسب عقله دون التفات إلى بيان الرسول ﷺ وما كان عليه النَّبِي ﷺ وأصحابه من بيان وعقيدة.

ويرى أنه مؤمن حقًّا إذا آمن بحياة بعد الموت وثواب وعقاب على الأعمال والعقائد بحيث لا ينقص تأويله شيئًا من قيمة الوعد والوعيد فلا يضره بعد ذلك أن ينكر معجزات الرسول ﷺ ومنها: الإسراء والمعراج، وانشقاق القمر، ولا تفسير الملائكة بأنَّها نوازع الخير في أنفسنا، أو تفسير الشياطين بأنَّها نوازع الشر... إلى آخر التأويلات الباطنية المعروفة الَّتِي تعبث بنصوص القرآن وتنكر السنة أو تعبث بتأويلها.

فقد سئل محمد عبده عن المسيح الدجال وقتل عيسى له فقال: «إن الدجال رمز للخرافات، والدجل والقبائح الَّتِي تزول بتقرير الشريعة على وجهها والأخذ بأسرارها وحكمها».

وأن القرآن أعظم هادٍ إلى هذه الحِكَم والأسرار، وسنة رسول اللَّه مبينة لذلك، فلا حاجة للبشر إلى الإصلاح وراء الرجوع إلى ذلك.

وقال بعد أن حكى الخلاف في تفسير قول اللَّه تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]. مرجحًا أن الوفاة هي وفاة موت وأن الرفع إنَّما

---

(١) أرى أن هذا غلو في الإرجاء، فالمؤمنون حقًّا هم الذين إذا تُليت عليهم آياته زادتهم إيمانًا، والمؤمنون حقًّا الذين يؤمنون بكل ما ثبت عن نبيهم ﷺ ويبنون عليه عقائدهم وأعمالَهم.

(٢) انظر هذه الأحاديث المتواترة في هذه الأمور العقدية كتاب «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتاني (ص: ٨٢، ٨٤، ١١٤، ١٣٢، ١٣٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩).

كان لروحه، قال: ولصاحب هذه الطريقة في حديث الرفع والنُّزول في آخر الزمان تخريجان:

أحدهُمَا: أنه حديث آحاد متعلق بأمر اعتقادي؛ لأنه من أمور الغيب، والأمور الاعتقادية لا يؤخذ فيها إلا بالقطعي؛ لأن المطلوب فيها اليقين وليس في الباب حديث متواتر.

وثانيهما: تأويل نزوله وحكمه في الأرض بغلبة روحه وسر رسالته على الناس، وهو ما غلب على تعاليمه من الأمر بالرحمة والمحبة والسلم والأخذ بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها والتمسك بقشورها دون لُبابِها وهو حكمتها وما شرعت لأجله، فالمسيح ﷺ لَم يأت اليهود بشريعة جديدة، ولكنه جاءهم بِما يزحزحهم عن الجمود على ظواهر ألفاظ شريعة موسى ﷺ ويوقفهم على فقهها والمراد منها ويأمرهم بِمراعاته وبِما يَجذبَهم إلى عالَم الأرواح بتحري كمال الآداب.

أي: ولَما كان أصحاب الشريعة الأخيرة، قد جمدوا على ظواهر ألفاظها بل وألفاظ من كتب فيها معبرًا عن رأيه وفهمه، وكان ذلك مزهقًا لروحها ذاهبًا بِحكمتها؛ كان لابد لهم من إصلاح عيسوي يبيِّن لهم أسرار الشريعة وروح الدين وأدبه الحقيقي.

وكل ذلك مطوي في القرآن الذي حُجبوا عنه بالتقليد الذي هو آفة الحق وعدو الدين في كل زمان.

فزمان عيسى على هذا التأويل هو الزمان الذي يأخذ الناس فيه بروح الدين والشريعة الإسلامية، لإصلاح السرائر من غير تقيد بالرسوم والظواهر.

قال رشيد رضا:

«هذا ما قاله الأستاذ الإمام في الدرس مع بسط وإيضاح، ولكن ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك تأباه، ولأهل هذا التأويل أن يقولوا: إن هذه الأحاديث قد نُقلت بالمعنَى كأكثر الأحاديث، والناقل للمعنَى ينقل ما فهمه»[1].

---

(١) تفسير المنار (٣/٣١٦-٣١٧).

*** ونقول :**

١- إن أحاديث نزول عيسى فِي آخر الزمان وقتله للدجال والحكم بشريعة محمد ﷺ متواترة وليست بأخبار آحاد -كما يدَّعي محمد عبده- ولو كانت آحادًا فيكفيها أنَّها فِي الصحيحين اللذين تلقتهما الأمة بالقبول، وهذا التلقي يفيد العلم.

٢- هل يعجز محمد ﷺ عن التعبير الذي ادَّعاه محمد عبده حتَّى يذهب فيحدث عنه على طريقة الألغاز والأحاجي حاشاه ﷺ أن يستخدم هذا الأسلوب.

٣-كلام محمد عبده هنا عن فهم الأمة للقرآن فيه استخفاف بتراث الأمة العظيم من تفسير وفقه وشروح حديث رسول اللَّه ﷺ، وأنه تعبير عن آرائهم وفهمهم، وأن هذا الفقه والفهم قد أزهق روح الشريعة وذهب بِحكمتها، ولعله يريد بالإصلاح الذي لابد منه إصلاحه هو وشيخه الأفغاني ومدرستهما، وقد عرف القارئ نبذة من هذا الإصلاح، الذي يحق لمن يعرف الإسلام أن يقول: إن إصلاحكم المزعوم هو المزهق لروح الإسلام بعد التهوين من شأن نصوصه وبعد تأويلاتِها الفاسدة الَّتِي هي أشبه بتأويل الباطنية.

٤- لَم يكتف محمد رشيد رضا بنقل هذا الكلام الباطل، فذهب يلقن الطاعنين فِي السنة بقوله:

«ولأهل هذا التأويل أن يقولوا: إن هذه الأحاديث قد نُقلت بالمعنَى كأكثر الأحاديث، والناقل للمعنَى ينقل بفهمه».

وهذا طعن ماكر فِي السنة ونقلتها الأمناء وإهدار لأمانتهم وحفاظهم على السنة المُحمدية بطرق محكمة لَم تعهدها البشرية طوال تاريخها، وتشكيك فِي السنة متواترها وآحادها، وتلقين لأعداء السنة أن يتخذوا هذه المقولة الباطلة سلاحًا لِمُحاربة السنة وأهلها، وقد اتَّخذوها فعلًا سلاحًا، ولكن اللَّه يرد أسلحتهم الفاسدة فِي نحورهم بنضال أهل السنة وحججهم الساطعة وبراهينهم القاطعة.

وفعلًا؛ فلقد نقل أبو رية عن رشيد رضا كلامًا فِي الطعن فِي رواية من اشتهر بالصدق والضبط، ومنهم بعض الصحابة كأبي هريرة وابن عباس، وأنَّها ترد بالطعن فيها أو بالتأويل، ومن ضمن هذا الكلام قوله:

«وإما بتأويل الحديث بأنه مروي بالمعنى، وأن بعض رواته لَم يفهم المراد فعبر بما فهمه . . . . ».

فرد عليه العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة»[1] باثنتي عشرة مؤاخذة، قال في العاشرة:

«إن هذا الطعن يترتب عليه من المفاسد ما لا يعلمه إلا الله تعالى، وهي المكيدة الَّتِي مرت الإشارة إليها (ص:٢٠١) وإيضاحها قبل ذلك، وكل من التأويل -ولو مستكرهًا- والوقف أسلم من هذا الطعن، ولو غير السيد رشيد رضا قاله لذكرت قصة المرأة الَّتِي اشتكى طفلها، ولَم تعلم ما شكواه غير أنَّها نظرت إلى يافوخه يضطرب كما هو شأن الأطفال، فأخذت سكينًا وبطت يافوخه كما يصنع بالدمل . . . إلى آخر ما جرى». أي: أن في كلام محمد رشيد رضا هذا قتل للشريعة الإسلامية كما قتلت هذه المرأة ابنها.

وبعد؛ فلقد فتح جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده باب فتنة عظيمة ومحنة كبيرة على الإسلام كتابًا وسنةً وتراثًا إسلاميًّا، وخلَّفا مدرسة فكرية عقلانية جمعت بين ضلال الفرق القديمة من روافض ومعتزلة وجهمية، ومن تحريفات وتأويلات باطلة، ومن طعون في السنة وحملتها بدءًا بالصحابة وانتهاء بأهل الحديث والفقه والتفسير وبين حملات أعداء الإسلام المستشرقين والمستعمرين على الإسلام والمسلمين.

* ومن هذه المَدرسة:

١- محمد توفيق صدقي في مقالات نشرتها مجلة المنار في عدد من مجلداتها.

٢- وأحمد أمين في «فجر الإسلام وظهره».

٣- ومحمود أبو رية في كتابه «أضواء على السنة».

٤- ومحمود شلتوت في كتابه «الإسلام عقيدة وشريعة».

---

(١) (ص: ٢٩٥-٢٩٨).

وقد تناول هؤلاء السنة بسوء على تفاوت بينهم، وقد تصدى للرد عليهم ودحض شبهاتهم وأباطيلهم عدد من العلماء.

* **ومن هؤلاء العلماء:**

الشيخ عبد الرحمن بن يَحيَى المعلمي فِي كتابه «الأنوار الكاشفة».

والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة فِي كتابه «ظلمات أبي رية».

والشيخ محمد أبو شهبة فِي كتابه «الدفاع عن السنة».

وكل هؤلاء قد ردوا على أبي رية وتوسعوا فِي ردودهم على هذا الضال المفتري، ولاسيما على الصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ، وبينوا أيضًا ما وقع فيه من التناقضات والكذب الكثير والخيانات والنقول الكاذبة عن أعداء الصحابة ﷺ، واحتجاجه بالروايات الواهية والموضوعة، واعترافه بالمتواتر ثُمَّ تشكيكه فيه... إلى آخر مخازيه.

هذا مع تبجحه بالغيرة على السنة النبوية والدفاع عنها وعما يشينها، وقد بين الشيخ المعلمي زيف هذه الدعوى وأمثالها.

وأما أحمد أمين فقد رد عليه الدكتور مصطفى السباعي، كما ناقش أبا رية فِي طعنه على أبي هريرة.

وأما محمود شلتوت فقد رد على تشويشه على السنة الشيخ عبد الله بن علي بن يابس فِي كتابه «إعلام الأنام بِمخالفة شيخ الأزهر شلتوت للإسلام»، كما رد عليه مخالفات أخرى فِي الكتاب المذكور.

ولقد آثرت فِي هذا البحث أن أركز على شبهات محمد توفيق صدقي لأسباب:

١- أن هؤلاء المذكورين من المدافعين عن السنة والذين انتشرت مؤلفاتُهم فِي أوساط طلاب العلم لَم يتعرضوا لنقد هذا الرجل.

٢- أن الدكتور السباعي من بين هؤلاء قد تعرض لنقد أربع شبهات من شبهات محمد توفيق ولعله لَم يقف على كل شبهاته.

٣- هنالك عالِمان ناقشا محمد توفيق ولَم تُنشر ردودهما، وهما الشيخ طه البشري أحد علماء الأزهر، والثاني الشيخ صالح بن علي بن ناصر اليافعي، نُشرت ردودهما

في أعداد من مجلة المنار ولَم يستوفيا مناقشة شبهات هذا الرجل حسب اطلاعي.

٤- أن شبهات محمد توفيق صدقي يشاركه في كثير منها أحمد أمين وأبو رية وغيرهما، فالرد عليه ردٌّ عليهم أيضًا وعلى غيرهم من الطاعنين في السنة النبوية.

محمد توفيق صدقي:

هذا الرجل من أشد الناس إنكارًا للسنة وطعنًا فيها، وهو ثَمرة لدعوة الشيخ محمد عبده وشيخه الأفغاني ومنهجهما العقلاني الذي عانى منه الإسلام والمسلمون.

لقد أبدى هذا الرجل صفحته وكشف عن قناعه، فكتب مقالات في الطعن في سنة رسول اللَّه وردها، نشرها في مجلة المنار وغيرها.

ومن هذه المقالات الَّتِي نشرتها هذه المَجلة[1] مقالة بعنوان: «الإسلام هو القرآن وحده»، قال في طليعة هذا المقال: «هذا عنوان مقال لي جديد أريد أن أفصح فيه عن رأي أبديه لعلماء المسلمين المُحققين منهم لا المقلدين، حتَّى إذا ما كنت مخطئًا أرشدوني، وإذا ما كنت مصيبًا أيدوني، وبشيء من علمهم أمدوني، فإني لست ممن يهوى الإقامة على الضلال، ولا ممن يلتذُّ بحديث مع الجهال؛ فلذا أجهد النفس في تحقيق الحق وتَمحيصه والإسراع إليه، راجيًا من اللَّه التوفيق للهداية إلى أقوم طريق»[2].

* فأقول:

لا خلاف بين أحد من المسلمين في أن متن القرآن الشريف مقطوع به؛ لأنه منقول عن النَّبِي ﷺ باللفظ بدون زيادة ولا نقصان، ومكتوب في عصره بأمر منه ﷺ، بخلاف الأحاديث النبوية فلم يكتب منها شيء مطلقًا[3] إلا بعد عهده بِمدة تكفي؛ لأن

---

(١) المنار (٩/ ٥١٥).

(٢) لقد حلَّى نفسه بهذه الصورة الجميلة وما أبعده عنها، فلو كان كذلك لَما وقع في هذه المهواة، ولرجع عن هذا المنهج المهلك بعد أن رد عليه الشيخان طه البشري وصالح اليافعي، لكنه تَمدى وتَمادى وعاند كشأن أهل الباطل والأهواء في كل زمان ومكان.

(٣) هذه مجازفة كبيرة، فقد كتب الكثير منها في عهد رسول اللَّه ﷺ كما سيأتي بيانه.

يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل[١] من ذلك نعلم أن النَّبِي ﷺ لَم يرد أن يُبلِّغ عنه للعالَمين شيء بالكتابة[٢] سوى القرآن الشريف الذي تكفَّل الله تعالى بِحفظه فِي قوله -جل شأنه-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ثُمَّ قام بالرد على محمد توفيق صدقي الشيخ طه البشري أحد علماء الأزهر فِي مقال ضافٍ نشرته مجلة المنار[٣] تحت عنوان: «أصول الإسلام الكتاب والسنة والإجماع والقياس» ناقشه مناقشة جيدة إلا أنه -مع الأسف- جاراه فِي أن أخبار الآحاد تفيد الظن.

ثُمَّ رد الدكتور محمد توفيق صدقي على الشيخ طه البشري بِجواب أصر فيه على رأيه، بل زاده تأكيدًا بإيراد شُبه جديدة لَم يذكرها فِي مقاله الأول، صدر هذا المقال فِي المنار أيضًا[٤].

فتعقب صاحب المنار الشيخ محمد رشيد رضا بتعليق وصل فيه إلى القول بأن الدين اللازم هو القرآن والمتواتر من السنة العملية، وأورد شُبهًا على السنن القولية.

فكان فِي موقفه هذا -فيما يبدو- ما حمل الدكتور محمد توفيق صدقي على التظاهر بالتراجع[٥] إلى ما قرره الشيخ محمد رشيد رضا، وهذا التراجع يظهر منه أنه مصطنع، وأنَّه لَم يستفد شيئًا من انتقاد الشيخ طه البشري، ولذا نراه استمر فِي محاربة السنة مِمَّا ألجأ العلامة السلفي الشيخ صالح بن علي اليافعي أن يقول: «وقوله هذا -وإن كان أهون من قوله السابق- ومآله وحقيقته بعد التزامه ثُمَّ تطبيقه على ما فِي نفس الأمر الواقع هو حقيقة قوله الأول من رد أكثر السنن الفعلية، بل لا يبعد إذا قلنا كلها»[٦].

---

(١) سبحان الله! خير أمة أخرجت للناس تتلاعب بنصوص نبيها ؟!.

(٢) هذه مجازفة كبيرة، فالرسول ﷺ يريد البلاغ عنه بالكتابة والحفظ الأمين.

(٣) المُجلد (٩/ ٦٩٩- ٧١١).

(٤) المُجلد (٩/ ٩٠٦-٩٢٥).

(٥) المُجلد (١١/ ١٤٠).

(٦) المُجلد (١١/ ١٤٢).

كما ألجأه إلى أن يرد عليه في عدد من المقالات نشرتها مجلة المنار قال في إحداها:

«قال الدكتور محمد توفيق صدقي: «أنا لا أنكر ما للأحاديث من الفوائد، ثُمَّ قال: ولكن ذلك لا يوجب العمل بِها على المسلمين ولا يلحقها بالقرآن الشريف.

الدين الذي يكفر منكره شيئان: القرآن وما تواتر من السنة»[1].

ثُمَّ أجابه الشيخ صالح بن علي اليافعي بقوله:

«ونقول:

١- إن اللَّه -جل شأنه- أرسل رسلًا أوجب على عباده تصديقهم واتباعهم في كل ما أرسلوا به وليس من شرط الرسول أن يأتي بكتاب من عند اللَّه.

وبعبارة أخرى: لَم يقل أحد من العقلاء بعد ثبوت رسالته أنه يجب على اللَّه أن ينَزل عليه كتابًا يقرؤه أو كلامًا يتلوه بلفظه.

بل عرَّفوا الرسول بأنه بشر أوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه سواء كان التبليغ والبيان بالقول أم الفعل، على أن القول مقدم على الفعل، ومعرفة الشرع بالقول أكثر منه بالفعل.

واللَّه -جل شأنه- لَم يخصص طريقًا ولا طرقًا معينة لحملة الشرائع في تبليغها إلى من نأى وَبعُد مكانًا أو زمانًا، ولَم يذكر في موضع ما من أي كتاب من كتبه أن من رد ما بلغه من الدين بغير تواتر معذور، ولَم يقل ذلك أحد من رسله أو مِمَّن يعول عليه من أتباعهم، بل لَم يشترط ذلك أحد من البشر في شئون دنياهم الاجتماعية.

وإنَّما مدار ذلك- واللَّه أعلم- هو حصول التصديق بالنسبة إلى خصوص من بلغه خبر ولَم يقصر في البحث عن صحته وصدقه فحين تصديقه لا يجوز له رده، وهذا هو الذي دل الشرع والعقل عليه، وعليه اتفق أهل الملل قاطبة.

٢- بعث اللَّه رسله مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس عليه حجة، وهو لا يأمر

---

(١) المنار (١١/ ٣٧١).

بالمُحال ولا يكلف نفسًا إلا وسعها، فلو أوجب على الأمم تبليغ كل مسألة من شرعه بالتواتر وعلى المبلغين رد غير التواتر لكان ذلك تكليف ما لا يطاق، مستلزمًا لملاشاة الأديان، ومعطلًا لسائر المواصلات ومعاملات بني الإنسان، والله منَزه عن إرادة ذلك؛ فبطل اشتراط التواتر لنقل مسائل الدين.

٣- دل القرآن على أن من جاءته الحجة عن الله بتوسط رسله وردها جحدًا أو مكابرة، أو بِما شاكل ذلك وداناه؛ فقد كفر بالله وبرسله واستحق العقاب وشديد العذاب... والحق أن من أنكر ما عرف وجوبه من دين الإسلام وصار ذلك معلومًا له ولو بخبر الآحاد؛ كفر، وكذلك من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة ولَم يكن قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيدًا عن العلماء؛ كفر، وإن لَم يكن منقولًا بالتواتر المعروف عن التواترية، ونحن لا ننكر أن بعض أنواع التواتر يفيد العلم ولكن ننكر انحصار العلم الخبري فيه، أو فيما باشر الشخص سماعه، كما أنَّا لا نُسَلِّم أن ما هو متواتر عند أناس يلزم أن يُسَلِّم تواتره الآخرون»[1].

واستمر الدكتور محمد صدقي في نشر أفكاره المسمومة حول السنة القولية ودلالتها والجدال بالباطل وقذف الشبه المضلة الَّتِي تؤدي إلى الانسلاخ من الدين كما قال العلامة اليافعي.

وحيث إن المَجال لا يتسع لعرض هذه المقالات وما حوته من أخذ ورد فِي هذا البحث المُحدد؛ فقد رأيت أنه لا مناص لي من الاكتفاء بِمناقشة ما لخص محمد صدقي من شُبه بلغت عشرين شبهة[2] وهي:

الشبهة الأولَى:

قوله: «قال أحمَد بن حنبل ما معناه: إن الأحاديث الواردة فِي تفسير عبارات القرآن الشريف لا أصل لَهَا، كما نقله الحَافظ السيوطي فِي (الإتقان)».

- أقول -مستعينًا بالله-: إن الرد عليه من وجوه:

---

(١) المنار (١١/ ٢٧١-٢٧٢) وأورد اليافعي حججًا أخرى لَم ننقلها خشية التطويل.

(٢) وقد سرد هذه الشبهات العشرين في مجلة المنار في المجلد (١١/ ٧٧٥-٧٧٧).

١- أين إسناد هذا القول إلى الإمام أحمَد، وأنت لا تقبل من حديث رسول اللَّه إلا المتواتر؟

٢- إن صح هذا عن الإمام أحمَد، فهل يريد منه الطعن في سنة رسول اللَّه كما تريد ذلك أنت؟

٣- إن الإمام أحمَد من أكثر الناس اهتمامًا بسنة رسول اللَّه ﷺ واحترامًا لَها ودعوة إليها وتحذيرًا من مخالفتها، ومن أشدهم اعتصامًا بِها.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في التحذير من مخالفة السنة: «من رد حديث رسول اللَّه ﷺ فهو على شفا هلكة»[1].

وروى ابن بطة بسنده إلى الإمام أحمَد رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول اللَّه ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثُمَّ جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فجعل يكررها ويقول: وما الفتنة؟ الشرك لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ، فيزيغ قلبه فيهلك، وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]».

قال: وسمعت أبا عبد اللَّه يقول: «من رد حديث النَّبِي ﷺ فهو على شفا هلكة»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النَّبِي ﷺ وعن أصحابه ثُمَّ هو من بعد التابعين مخير»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «رأي الأوزاعي، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة كله رأي، وهو عندي سواء، وإنَّما الحجة في الآثار»[4].

---

(١) ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص ١٨٢)، والإبانة (١/ ٢٦٠).

(٢) انظر «الإبانة» (١/ ٢٦٠)، وانظر «فتح المجيد» (ص: ٣٦٣)، وذكر المؤلف أنه نقله عن أحمد الفضل بن زياد وأبو طالب.

(٣) أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص: ٢٧٦-٢٧٧).

(٤) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/ ١٤٩).

والمقام لا يتسع لنقل أقواله فِي هذا الصدد وهو معلوم لدى العامة والخاصة.

٤- إن هناك فرقًا بين كلام الإمام أحمد الذي نُسب إليه وبين هذا الكلام الذي نسبته أنت إليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالمقصود أن المنقولات الَّتِي يحتاج إليها فِي الدين قد نصب اللَّه الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره، ومعلوم أن المنقول فِي التفسير أكثره كالمنقول فِي المغازي والملاحم، ولهذا قال الإمام أحمد:

«ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي».

ويروى: «ليس لها أصل»، أي: إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل»[1].

ومعلوم أن التفسير منه المنقول عن النَّبِي ﷺ، ومنه المنقول عن الصحابة: كأبِي بكر، وعمر، وأُبَي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس، ومنه المنقول عن التابعين: كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ومنه المنقول عمَّن بعدهم.

فأحمد تحدث عن ثلاثة علوم غير علوم السنة الَّتِي تَميزت بحفظ اللَّه لَهَا وتَميزت بعناية أئمة الحديث بِها بِما لا يوجد له نظير، تلك العناية الَّتِي تضاهي العناية بالقرآن، فهل من الأمانة العلمية. أن تقول: «إن الأحاديث الواردة فِي تفسير عبارات القرآن لا أصل لها»؟! وهي عبارة لَم يقلها الإمام أحمد، ومن المستبعد جدًا أن تخطر بباله، كيف يقولُها وهو يعلم أن معظم السنة تأكيد وتفسير وبيان للقرآن فِي كل أبواب العقائد والعبادات والمعاملات وسائر شئون الحياة.

وقد أفنَى حياته فِي طلبها والرحلة فِي طلبها وحفظها وتدوينها وتعليمها وتطبيقها.

وانظر إلى عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالمقصود أن المنقولات الَّتِي يحتاج إليها فِي الدين قد نصب اللَّه الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره»، وهذا ما يدين به كل مسلم صادق فِي إسلامه يؤمن بحفظ اللَّه لهذا الدين كما وعد بذلك فِي قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

---

(١) مقدمة التفسير مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٦).

وأخيرًا: إن كلام الإمام أحمَد إن ثبت عنه فإنَّما يقصد به ما نقل في تفسير القرآن عن الصحابة فمن بعدهم، ولا يقصد بذلك سنة رسول اللَّه ﷺ الَّتِي أولاها المسلمون عناية خاصة تضاهي أو تقارب العناية بالقرآن ودُوِّنت في دواوين خاصة، منها: مسنده الذي ألفه ليكون مرجعًا للمسلمين.

الشبهة الثانية:

قال مُحمَّد صدقي: «وقال الإمام الشافعي: إن نسخ القرآن بالحَديث لا يَجوز».

- والجَواب على هذا من وجوه:

١- أن الشافعي يرى أن السنة لا تنسخ القرآن وأن القرآن أيضًا لا ينسخ السنة إلا إذا كان معه سنّة تبين هذا النسخ[1].

٢- أن الإمام الشافعي صار مضرب المثل في التمسك بالسنة والحث عليها، ومن أقواله الَّتِي تُكتب بِماء الذهب قوله: «إذا صح الحديث فهو مذهبِي»، و«إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط»... إلى أقوال ذهبية أخرى.

٣- معروف ذبه عن السنة وتصديه لدحض شبه وأباطيل منكري السنة أو حجية أخبار الآحاد في كتابيه «الرسالة» و«جِمَاع العلم»، وسيأتي الحديث عن هذا الدفاع المجيد عن السنة من هذا الإمام.

الشبهة الثالثة:

قال مُحمَّد صدقي: «وقالت الظاهرية: إنَّ تَخصيص عموم القرآن بِها غير جائز، وإنَّ العمل بِها غير واجب».

- والجَواب:

من أي مصدر نقلت هذا الكلام عن الظاهرية، فإن المعروف عن داود

---

(١) انظر الرسالة (ص: ١١٠-١١١)، ومن كلامه في هذا الصدد قوله: «... لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الآخرة حتَّى تقوم الحجة على الناس بأن الشيء يُنسخ بمثله».

الظاهري شدة تَمسكه بظواهر النصوص ونفيه للقياس واعتقاده في نصوص الكتاب والسنة أنَّها كافية لمواجهة كل الأحداث الَّتِي تجدُّ في حياة المسلمين، وكذلك ابن حزم حامل لواء مذهب الظاهرية، وهو يرى أن السنة تخصص عموم القرآن، وتقيد مطلقه، وتبيِّن مبهمه، وهو من أشد الناس دعوة إلى السنة وذبًّا عنها، ويرى أن أخبار الآحاد تفيد العلم اليقيني، وله جولات قوية في هذا الميدان على من يخالف السنة أو يرى أن آحادها تفيد الظن، وسيأتي الحديث عن هذا -إن شاء الله-.

فقد ظهر أن تعلقك بالإمامين أحمد والشافعي وبالظاهرية تعلُّق باطل من أشد أنواع الباطل والتمويه، وهم أشد الناس حربًا لمنهجك ومنهج أمثالك.

الشبهة الرابعة:

قال مُحمَّد صدقي: «وقال جُمهور الأصوليين: إنَّها ظنية».

- والجَواب:

أن هذا ادِّعاء باطل؛ فإن فحول الأصوليين من أتباع المذاهب الأربعة يقولون: إن أخبار الآحاد الَّتِي تلقتها الأمة بالقبول تصديقًا بِها وعملًا بِموجبها تفيد العلم اليقيني، وهذا قول أهل الحديث قاطبة ومن يقول منهم: إن أخبار الآحاد تفيد الظن يقول: «إن خبر الآحاد إذا حفته القرائن يفيد العلم النظري»[1].

الشبهة الخَامسة:

قال مُحمَّد صدقي: «وقال جُمهور المُسلمين: إنه لا يَجوز الأخذ بِها في العقائد».

- والجَواب:

أن هذه دعوى عريضة يكذبُها الواقع والتاريخ، فالصحابة والقرون المفضلة يعتقدون في سنة نبيهم أنَّها تفيد العلم ويأخذون بِها في عقائدهم وغيرها.

ثُمَّ لَما ظهرت بدعة المعتزلة القائلين بأن أخبار الآحاد تفيد الظن خالفهم أهل

---

(١) انظر النكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٣٤٧-٣٧٨).

السنة، وهم جمهور المسلمين، واستمروا على الأخذ بسنة نبيهم فِي العقائد لا يفرقون بينها وبين نصوص القرآن.

وتابع عتاةَ المعتزلةِ الروافضُ والخوارجُ فِي القول بأن أخبار الآحاد تفيد الظن وفِي عدم الأخذ بِها فِي العقائد.

على أنه من الجائز أن يكون هناك من هذه الفرق أفراد وجماعات من يأخذ بأخبار الآحاد فِي العقائد.

ومن ادَّعى خلاف هذا؛ فعليه أن يأتي بالبراهين على صحة دعواه.

وعليه؛ فقد بطل ما هول به هذا الرجل على سنة رسول الله ﷺ، وتبين أنه يركض فِي ميادين أهل الضلال.

الشبهة السادسة:

قال مُحمَّد صدقي: «وقال كثير من الأئمة كالقاضي عياض: إنه لا يَجب الأخذ بِها فِي المَسائل الدنيوية».

- والجَواب من وجوه:

١- هذه دعوى عريضة، فلو كانت دعواك صحيحة لَجِئت بأسمائهم ومصادر أقوالهم، وإذ لَم تقم بذلك فاللوم عليك فِي انهيار ما هولت به.

٢- أنَّ الأمور الدنيوية تشمل البيوع، والنكاح، والصداق، والطلاق، والخلع، والرجعة، والإيلاء، والظهار، واللعان، والعدد، والرضاع، والنفقات، والحضانة، والجنايات، والديات، والحدود، والأطعمة، واللباس، والصيد، والأيمان وكفاراتِها، والقضاء، والشهادات، والعارية، والغصب، والشفعة، والودائع، وإحياء الموات، والجعالة، واللقطة، والوقف، والهبة، والعطية، والزراعة... إلى آخر القضايا الدنيوية الَّتِي أبعَدتَ عنها سنة رسول الله ﷺ فلا يقبل فيها أمر ولا نَهي على منطقك.

أليس هذا هدمًا لدواوين السنّة الَّتِي تضمنت ألوف الأحاديث فِي سائر شئون الحياة؟ بل أليس هذا هدمًا لكتب الفقه الَّتِي ألَّفها الأئمة من مختلف المذاهب

والَّتي لا قيام ولا قيمة لَهَا إلا بسنة محمد ﷺ، وبرأ اللَّه الأئمة مِمَّا تقول، أهذه هي ثِمار العقلانية والدعوة إلى نبذ التقليد؟

الشبهة السابعة:

قال مُحمَّد صدقي: «وقال جَميع المُحدثين: إن المَوضوع منها كثير، وتَمييزه عسير، وفي بعض الأحوال مستحيل، راجع ما ذكرناه في الكلمة الرابعة».

- والجَواب:

حاشا أهل الحديث أن يقولوا هذا الباطل، فإن واقعهم وتاريخهم يُكَذِّب هذه الدعوى العريضة الَّتِي لَم يُسمع بِمثلها، فقد ميزوا الصحيح من غيره، وألَّفوا في السنة الصحاح والحسان، في كتب يعرفها العلماء وطلاب العلم بل العوام من أهل السنة وأهل البدع ألا وهي الصحيحان والسنن الأربع، تلك الكتب المشهورة المتداولة في بلاد المسلمين شرقها وغربَها وشمالَها وجنوبَها، وما كان في السنن من خلل فقد بيَّنه مؤلفوها أو غيرهم، ويلحق بِها كتب المستخرجات على الصحيحين وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم[1] والمختارة للضياء المقدسي، وقد نزهت هذه الكتب من الموضوعات لأمور:

- منها: قوة حفظ مؤلفيها وسعة اطلاعهم.
- ومنها: ورعهم وشدة حذرهم من الكذب على رسول اللَّه ﷺ.
- ومنها: الملكات القوية الَّتِي منحهم اللَّه إياها الَّتِي يُميِّزون بِها بين ما يصح نسبته إلى رسول اللَّه ﷺ وما لا يصح، إلى ميزات أخرى منحهم اللَّه إياها.

وأما الموضوعات، فقد ألَّف أهل الحديث فيها كتبًا كـ«الأباطيل» للحافظ أبي عبد اللَّه الجورقاني، ضمنه أحاديث موضوعة ومنكرة وإن ذكر فيه بعض الصحاح، و«الموضوعات» لابن الجوزي، و«معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة» لابن طاهر المقدسي، و«الموضوعات» للصاغاني، و«اللآلئ المصنوعة» للسيوطي،

(١) وما جاء في المستدرك من الموضوعات فهو قليل، وقد بيَّنه العلماء.

و«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عراق، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني، و«تذكرة الموضوعات» للفتني الهندي، و«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للعلامة ملا علي القاري، و«الكشف الإلَهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي» لِمُحمد بن محمد الحسيني الطرابلسي، و«الموضوعات في الإحياء» للسويدي، وغيرها من المؤلفات في الموضوعات.

والمتقدمون وإن لَم يؤلِّفوا الكتب في الموضوعات فإنَّهم يكثر بيانُهم لها في كتب العلل وكتب الرجال، مثل: كتاب «الكامل» لابن عدي، وكتب التواريخ، والكتب في الضعفاء، ونصوا على وضع نسخ معروفة مثل كتاب «العقل» و«الأربعين الودعانية».

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وقد أكثر العلماء -رحمهم الله- من البيان للأحاديث الموضوعة وهتكوا أستار الكذابين، ونفوا عن حديث رسول الله ﷺ انتحال المبطلين وتحريف الغالين وافتراء المفترين وزور المزورين.

وهم -رَحِمَهم الله- قسمان:

قسم: جعلوا مصنفاتَهم مختصة بالرجال الكذابين والضعفاء، وما هو أعم من ذلك، وبينوا في تراجمهم ما رووه من موضوع، أو ضعيف، كمصنف ابن حبان - يعني: المَجروحين-، والعقيلي، والأزدي في الضعفاء، وأفراد الدارقطني، وتاريخ الخطيب، والحاكم، وكامل ابن عدي، وميزان الذهبي.

وقسم: جعلوا مصنفاتَهم مختصة بالأحاديث الموضوعة كـ«موضوعات» ابن الجوزي، والصغاني، والجورقاني، والقزويني، ومن ذلك «مختصر المجد» صاحب القاموس، و«مقاصد» السخاوي[1]، و«تَمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيبع، و«الذيل على موضوعات ابن الجوزي» للسيوطي، وكذلك كتاب

(١) يعني: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة وهو شامل للموضوعات وغيرها.

«الوجيز» له، و«اللآلئ المصنوعة» له، و«تخريج الإحياء» للعراقي، و«التذكرة» لابن طاهر الفتني.

وهأنا -بمعونة الله وتيسيره- أجمَع فِي هذا الكتاب جَميع ما تضمنته هذه المصنفات من الأحاديث الموضوعة»[1].

ولَهُم مؤلفات فِي العلل كـ«العلل» لابن المديني، و«العلل» لأحمَد، و«العلل» لابن أبِي حاتِم، و«العلل» للدارقطنِي، ومؤلفات -كالتخريجات لكتب الفقه وكتب التفسير للعراقي وابن حجر وابن كثير والزيلعي والعلامة الألباني فِي «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، وغيرهم- تُميز الصحيح من الضعيف من الموضوع.

فهل ترى أن فحول أهل الحديث قد ميزوا الصحيح من غيره من الموضوع والضعيف والمعل بأنواعه، أم تراه عسر عليهم كما عسر على الجهال المتطفلين على الإسلام وأهله وعلومه؟!

الشبهة الثامنة:

قال مُحمَّد صدقي: «وقال أبو حنيفة وأضرابه من أهل الرأي والقياس: إن الصحيح منها قليل جدًّا، حتَّى إنه لَم يأخذ إلا ببضعة عشر حديثًا».

- والجَواب: أين قال هذا أبو حنيفة وأضرابه؟ وهل عندك أسانيد متواترة إلى هؤلاء؟ وهل استقرأت كتب الأحناف كلها فلم تجدها قائمة فِي كل أبواب الفقه إلا على بضعة عشر حديثًا؟!

إن أبا حنيفة كان يحث أتباعه على اتباع السنة.

فمن أقواله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا صح الحديث فهو مذهبِي».

ومنها: «لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لَم يعلم من أين أخذناه».

وفِي رواية: «حرام على من لَم يعرف دليلي أن يفتِي بكلامي»[2].

---

(١) الفوائد المجموعة (ص: ٣- ٤).

(٢) راجع صفة صلاة النَّبِي ﷺ (ص: ٢٣-٢٤) وقد أشار إلى مصادره.

ومنها: «إذا قلت قولًا يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي»[١].

وهل عرف هذا الرجل مؤلفات الأحناف في السنة؟

مثل «موطأ» محمد بن الحسن، و«شرح معاني الآثار» في أربعة أجزاء، و«مشكل الآثار» في ستة عشر مجلدًا كلاهما للطحاوي، و«نصب الراية» للزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية» في أربعة أجزاء، فهؤلاء هم أضراب أبي حنيفة وهذه مواقفهم من السنة، نعم لهم عثرات وليسوا كأهل الحديث وفقهائهم، ولكن أصلهم الكتاب والسنة ويحترمونها ويعظمونها ويدافعون عنها إلى يومنا هذا، وقد تصدوا لأمثالك من القرآنيين وغيرهم، فهم منك ومن أمثالك براء وأنتم بريئون منهم ومن كل من يحترم السنة والقرآن.

الشبهة التاسعة:

قال مُحمَّد صدقي: «قال مالك ﷺ: إن عمل أهل المَدينة مقدم عليها، وكذلك أهل الرأي والقياس يقدمون القياس الجلي عليها».

- والجَواب:

أن الإمام مالكًا إمام أهل السنة عقيدة ومنهجًا ومن أشد الناس تَمسكًا بسنة رسول الله ﷺ وحضًا للمسلمين على الأخذ بها، فمن أقواله رحمه الله:

«إنَّما أنا بشر أخطئ وأصيب.فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لَم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[٢].

ومنها: «ليس أحد بعد النَّبِي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النَّبِي ﷺ»[٣].

وكانت تشد إليه الرحال من أنحاء العالَم الإسلامي من الأندلس إلى خراسان لأخذ سنة رسول الله ﷺ عنه.

---

(١) «إيقاظ الهمم» للفلاني (ص: ٦٢).

(٢) جامع بيان العلم (٢/ ٣٩)، ابن حزم في إحكام الأحكام (٦/ ٨٦٠).

(٣) انظر «المؤمل» لأبي شامة، فقرة (١٥٨و١٦٠).

وكان من أشد الناس تَحريًا فِي أخذ السنة والأخذ عن الرجال، ومن أشد أئمة السنة فِي نقد الرجال حتَّى أنه لا يحدث عن رجال عُرفوا بالصدق والصلاح.

وتقديمه لعمل أهل المدينة ليس فيه رد للسنة ولا الطعن فِي أخبار الآحاد، وإنَّما هو من باب ترجيح سنة على سنة؛ لأن أهل المدينة فِي نظره أعلم بحديث رسول اللَّه ﷺ وأشدهم تَمسكًا بِها؛ لأنَّها دار الهجرة ودار الخلافة الراشدة، وأهلها هم أصحاب محمد ﷺ ومن تبعهم بإحسان، فليس الأخذ بعملهم من باب تقديم الرأي على السنة حاشا وكلا، وإنَّما هو تقديم لعمل يراه قام على الكتاب والسنة، والترجيح عند تعارض النصوص فِي الظاهر أصل من أصول أهل السنة، ومع هذا فقد خالف مالكًا علماء مثل الليث والشافعي وأحمد وأتباعهم وأبي حنيفة وأتباعه، وقد يقدم العالم مالك وغيره سنة على سنة ترجحت له وقد يقع فِي مخالفة سنة أو نص من القرآن لعذر يعذره اللَّه به.

ولا يَجوز لمسلم أن يتهم أحدًا من هؤلاء الأئمة الذين عُرفوا بالتقوى والعلم وتعظيم كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ والحث على التمسك بِهما بأنَّهم يردون السنة لهوًى من الأهواء.

الشبهة العاشرة:

قال مُحمَّد صدقي: «أجمَع جُمهور المُسلمين على عدم تكفير من أنكر أي حديث منها».

- الجَواب: من أين لك هذا الإجمَاع؟ ومن هم هؤلاء الجمهور؟ أهم الخوارج والروافض والمعتزلة؟!

يقول أخوك فِي عداوة السنة وأهلها أبو رية: «إن شيوخ الدين يعتقدون أن الأحاديث كآيات القرآن فِي وجوب التسليم لَها وفرض الإذعان لأحكامها بِحيث يأثم أو يرتد أو يفسق من خالفها ويُستتاب من أنكرها أو شك فيها».

وهذا الذي نسبه أبو رية إلى شيوخ الدين حق -وإن كان قد قاله على سبيل الإنكار أو السخرية- وسنة رسول اللَّه حَرِيّة بذلك، فاللَّه يقول فِي بيان منزلة رسول اللَّه ﷺ وسنته:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

ويقول تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. فكيف بِمَن ينكر سنته ويحاربُها؟!

قال الشيخ عبد الرَّحمَن المُعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقًا على قول أبِي رية:

«أقول: أما ما لَم يثبت منها ثبوتًا تقوم به الحجة فلا قائل بوجوب قبوله والعمل به.

وأما الثابت فقد قامت الحجج القطعية على وجوب قبوله والعمل به، وأجمع علماء الأمة عليه كما تقدم مرارًا، فمنكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقًا تقام عليه الحجة، فإن أصر بَانَ كفره، ومنكر وجوب العمل ببعض الأحاديث إن كان له عذر من الأعذار المعروفة بين أهل العلم وما فِي معناها؛ فمعذور وإلا فهو عاصٍ لله ورسوله، والعاصي آثم فاسق، وقد يتفق ما يجعله فِي معنًى منكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقًا وقد مرَّ»[(١)].

ويروى عن الإمام إسحاق بن راهويه أن من رد حديثًا فهو كافر.

وقال الشيخ صالح اليافعي فِي مناقشة هذه الفقرة: «قلت: إن من أنكر ذلك لأنه لَم يصح لديه، فالأمر كذلك ونحن نقول بذلك، وأما من رد ما عرف أن النَّبِي ﷺ قاله بلا مسوغ فهو كافر برسالة محمد ﷺ»[(٢)].

الشبهة الحَادية عشرة:

قال مُحمَّد صدقي: «إن تناقضها كثير، ومعرفة ناسخها من منسوخها عسير أو مستحيل، وكذلك أكثر أسباب قولِهَا».

والجَواب: أنه ليس فِي القرآن والسنة تناقض بحمد الله؛ لأنَّهما من عند الله، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص: ٨١-٨٢).

(٢) المنار، المجلد (١٢/ ٥٢٦).

وقد يتبادر إلى أذهان بعض الملاحدة أو الجهلة من أهل الزيغ أن بين نصوص القرآن والسنة تعارضًا، وليس الأمر كذلك، ولدفع ما يوهم التعارض عن النصوص النبوية ألَّف عدد من كبار الأئمة فِي هذا الباب مثل الإمام الشافعي ألَّف كتاب «مختلف الحديث»، وألَّف ابن قتيبة «تأويل مختلف الحديث»، وألَّف الطحاوي كتاب «مشكل الآثار»، وألَّف ابن قتيبة «مشكل القرآن»، وألَّف العلامة الشنقيطي «دفع إيهام الاضطراب».

والواقع كما ذكرنا أنه ليس فِي نصوص القرآن أو نصوص السنة تعارض، والأئمة يعلمون هذا ويوقنون به، ولهذا أزالوا ما قد يتوهم الجاهلون من التعارض فِي تلك المؤلفات الَّتِي ذكرناها وغيرها.

ومن هنا قال الإمام ابن خزيمة: «لا أعرف أنه روي عن رسول اللَّه ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتَّى أؤلف بينهما»[1].

الشبهة الثانية عشرة:

قوله: «قام الدليل الحِسي على أن اللَّه لَم يتكفل بِحفظها من التحريف، والتبديل، والزيادة، والنقصان».

- والجَواب: أن هذه دعوى عريضة باطلة.

فلقد حفظ اللَّه هذه السنة العظيمة الَّتِي هي البيان القولي والعملي من رسول اللَّه ﷺ المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى للقرآن الكريم، وهي داخلة فِي ضمان اللَّه لحفظ الذكر فِي قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومن حرَّف شيئًا أو زاد أو نقص منها شيئًا فإن كان متعمدًا فضحه اللَّه وإن كان مخطئًا وفق اللَّه حماة هذه السنة والذابين عنها لبيان خطئه تَحريفًا كان أو زيادة أو نقصًا.

حتَّى قال الإمام ابن حبان فِي كلام له حول حفظ السنة: «. . . حتَّى لا يتهيأ أن

---

(١) انظر «الكفاية فِي علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص: ٤٧٣).

يزاد في سنة من سنن رسول اللَّه ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن، لحفظ هذه الطائفة السنن على المسلمين وكثرة عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء ما شاء»[1].

وقد أُلِّفت كتب في المدرج، وكتب في العلل لبيان كل أنواع العلل من الزيادة والحذف والقلب في المتون وأسماء الرواة، وأُلِّفت كتب في بيان المصحَّف والمُحرف كما أُلِّفت كتب في الموضوعات والعلل والأحاديث الضعيفة، وما ذلك إلا تحقيق لوعد اللَّه وضمانه لحفظ الذكر -أي: الوحي- الذي يشمل القرآن وبيانه.

فهذه الأعمال العظيمة أدلة حسية وبراهين عملية على رعاية اللَّه وحفظه لهذا الدين، دين الإسلام الذي ختم اللَّه به الرسالات، هذا الدين العظيم الذي بعث اللَّه به محمدًا إلى الناس أجمعين ورحمةً للعالمين.

أترى أيها المسكين أن اللَّه لا يحمي حياض دينه؟

إن مؤدى كلامك: أن اللَّه ترك دينه لعبث العابثين، تعالى اللَّه عما يقوله ويعتقده الظالمون علوًا كبيرًا.

الشبهة الثالثة عشرة:

قال مُحمَّد صدقي: «لَم يَجمعها الصحابة، ولَم يتفقوا عليها».

- الجَواب: أن الأمر ليس كما تدَّعي، فلقد حفظوها وجمعوها في صدورهم وطبقوها في حياتهم وكتبوا الكثير منها في حياة رسول اللَّه ﷺ، وبعد موته بحيث نقطع بأنه لَم يَضِع منها شيء.

وإذا كان العرب قد حفظوا في جاهليتهم تاريخهم، ودواوين شعرهم وأنسابَهم ولغتهم، فكيف يضيعون سنة نبيهم، وهم يعلمون قيمة أي كلمة يقولُها رسول اللَّه ﷺ ويعلمون مكانة سنته ﷺ وأنَّها مع القرآن جنبًا إلى جنب مصدر

(١) كتاب المَجروحين (١/ ٢٥).

سعادتِهم فِي الآخرة ومصدر عزتِهم وكرامتهم وسيادتِهم فِي هذه الحياة؟!

كيف يحفظون أخبار الجاهلية ودواوين شعرهم ومنه القصائد الطوال ومنها الفخر الجاهلي أو الهجاء أو الغزل والهزل ويضيعون سنة نبيهم وهي مصدر سعادتِهم وعزتِهم، وعليها يقوم دينهم وحياتُهم؟!

كيف يهملون ويضيعون ما لا تقوم أركان دينهم إلا به من صلاة وزكاة وصيام وحج؟!

كيف يضيعون ما تقوم عليه عقائدهم وأخلاقهم وجهادهم وتجارتُهم وسائر شئون حياتِهم؟

وإذا كان الضالون المنحرفون ينظرون إلى السنة، وإلى الصحابة الكرام الأمناء الذين ائتمنهم رسول اللَّه ﷺ على سنته وأمرهم بتبليغها وأشهد اللَّه عليهم فِي حجة الوداع بِهذا التبليغ، واعترفوا له به، إذا كان الضائعون المضيعون الذين ضاقت صدورهم بِهذه السنة العظيمة ينظرون إليهم بالمنظار الأسود قياسًا على أنفسهم، فإن المؤمنين الصادقين الواثقين بأمانة أصحاب رسول اللَّه ﷺ يعتقدون اعتقادًا جازمًا أن أصحاب رسول اللَّه ﷺ قد حفظوا سنة رسول اللَّه ﷺ، وأن شاهدهم كان يؤديها إلى غائبهم كما أمرهم رسول اللَّه ﷺ بِهذا الأداء بقوله: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب».

وكان يأمر من تلقَّى منه شيئًا أن يبلغه مَن وراءه من عشيرته وغيرها، كما يعتقد المؤمنون فِي أصحاب محمد ﷺ أنَّهم أشد الناس ذكاء وأغزرهم علمًا وأقواهم حفظًا وأرسخهم فِي الأمانة والصدق، وأنَّهم أشد الناس حرصًا على حفظ دينهم وسنة نبيهم ﷺ، بل هم أشد حرصًا وحفاظًا عليها من حرصهم على حياتِهم وحياة أبنائهم، وأشد الناس غيرة عليها، حتَّى إنَّهم ليهجرون أقرباءهم وأبناءهم إن هم تَهاونوا فِي تطبيقها والتزامها.

وأما قولك: «ولَم يتفقوا عليها».

فلا ندري ماذا تعني بعدم الاتفاق بينهم، هل كانت بينهم معارك فِي حفظها وتطبيقها ومعارضات كمعارضات الأحزاب الجاهلية، هذا يبني وهذا يهدم، هذا

يبلغ وهذا ينقض ما بلغ ذاك ويكذبه؟!

ألا تذكر قول الله تعالى ممتنًا عليهم بما أسبغ عليهم من نعمة الأخوة والمحبة والتآلف: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

هؤلاء الذين أكلتهم العداوة والفرقة في جاهليتهم، فلم تَمنعهم هذه الحال من حفظ تاريخهم وأنسابهم وأشعارهم، أيهملون دينهم الذي لَم تعرف الإنسانية مثله بعد اجتماعهم وتآخيهم وتآلف قلوبهم، وبعد أن أظهر اللَّه دينهم ودخلت أمم وشعوب في هذا الدين العظيم؟

وحياتُهم وحياة هذه الأمم قائمة على الحفاظ على كل جزئية من جزئيات الرسالة وتبليغ كل شيء ائتمنهم عليه رسول اللَّه ﷺ.

اللهم إننا نشهد أنَّهم قد بلَّغوا عن نبيك محمد ﷺ كل ما سمعوه منه وما رأوه حتَّى ما يتعلق بالنوم والأكل والشرب وحتَّى تقليم الأظافر وقص الشوارب، وحتَّى ما يتعلق بالخراءة والبول والمخاط والعطاس.

فكيف يفرطون أو يختلفون في مهمات الأمور دينية ودنيوية.

فليمت غيظًا وكمدًا كل مبغض وشانئ لرسول اللَّه ﷺ وسنته وأصحابه - رضوان اللَّه عليهم-.

الشبهة الرابعة عشرة:

قوله: «لَم يبلغوها للأمم بالتواتر مع علمهم بأن اتّباع الظن غير جائز في الإسلام إلا لضرورة».

- والجَواب: أنَّهم بلغوها على أحسن وجوه البلاغ، والمبلغ الواحد منهم أحفظ وأصدق وأوثق عند الناس من عشرات ومئات من الجهمية والمعتزلة والخوارج وتلاميذ المستشرقين الذين يشترطون التواتر في التبليغ وقيام الحجة، وما جاءوا بهذه الشروط إلا لهدم الإسلام لا حفاظًا عليه.

إن رسول اللَّه ﷺ الذي قال اللَّه له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن

لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]. كان يكتفي بإرسال الأفراد من أصحابه الأمناء دعاة ومبلغين عنه القرآن والسنة، وكان الناس عربَهم وعجمهم يقبلون ويصدقون بكل ما جاءهم به هؤلاء الأفراد لا يشكون فِي شيء مِمَّا بلغهم به كل واحد بِمفرده، والناس على اختلاف شعوبِهم ومللهم لهم عقول وفطر ومدارك ومع ذلك لَم يكذبوا هؤلاء الأفراد ولا شكوا فِي صدقهم وأحقية ما بلغوهم، لأنه لَم يكن قد نشأ فيهم الفكر الجهمي والمعتزلي والاستشراقي[1].

ولَم يكن الواحد من المبلغين يعتقد أنه يبلغ الناس الظنون وإنَّما يعتقد أنه يبلغ العلم الحق الذي تقوم به الحجة على المبلَّغين، وهذا الاعتقاد نفسه متوفر عند المبلغين من التابعين -يعني لا يعتبرون ما يبلغهم ظنونًا- ويبلغه الثقات والمأمونون إلى غيرهم على أساس أن ما يبلغونه حجة توجب العلم والعمل.

ولَما ظهر هذا المذهب المخترع المبتدع حاربه أهل العلم وقمعوه بالحجج والبراهين؛ لأنه مذهب فاسد يفسد العقول ويفسد على الناس حياتَهم ودينهم ويقتضي تعطيل تجاراتِهم وسائر معاملاتِهم ومناكحهم ومطاعمهم ومشارِبهم ويبث الشكوك فيما يقوله المعلمون وطلابُهم، والأزواج وزوجاتُهم، والأبناء وآباؤهم، والمرضى وأطباؤهم.

اعرض هذا المذهب على الشركات والتجار، والأطباء، والمهندسين، والإعلاميين، والزراع، والصناع، هل سيقبلونه ويعيدون بناء حياتِهم كلها على أساسه أو سيديرون له ظهورهم وسيدركون أن تطبيقه سيعطل حياتَهم ويوقف سير عجلة الحياة فِي كل الميادين؟

لِمَاذا تُشَنُّ الحرب على سنة رسول اللَّه ﷺ وحدها من بين سائر العلوم والفنون والأديان الفاسدة؟

مع أن سنة رسول اللَّه ﷺ قد حظيت من الحياطة والحفاظ عليها والعناية الفائقة والشروط القوية بِما لَم يحظ بعشر معشاره أي علم أو فن من الفنون.

---

(١) ونحن لا ننفي أنَّهم قد بلَّغوا الكثير عن طريق التواتر.

ولقيت من المعاقل والحصون المنيعة ما يحميها من كل كيد ومكر أو شوب كذب أو خطأ ونسيان من ألوف ألوف الرجال الحفاظ الثقات الأمناء بعد رعاية الله وحفظه لَهَا.

فهل يا تُرى ضحايا البدع والخرافات من الجهمية والمعتزلة والخوارج وأفراخ المستشرقين أشد غيرة على سنة رسول الله ﷺ من فرسانِها وحاملي لواءها وجنودها المخلصين؟ أو هو الجهل والهوى بل والكيد لسنة رسول الله ﷺ؟

الشبهة الخَامسة عشرة:

قال مُحمَّد صدقي: «إنَّهم نَهوا عن كتابتها، وأمروا بإحراق ما كتبوه منها، كما فِي الروايات الَّتِي صحت[1] عندكم».

- الجَواب من وجوه:

١- أن كلامه يفيد أن الصحابة كلهم قد نَهوا عن كتابة السنة وأمروا بإحراق ما كتبوه منها.

٢- وأن الروايات فِي هذا الباب كلها صحيحة، كأن الصحابة كلهم قد اتفقوا على حرب السنة النبوية.

٣- أنه قد وردت بعض الآثار فِي النهي عن الكتابة.

وجوابه: أن جُلَّها لا يثبت، وما ثبت منها لا يقول أصحابُها: إن الله قد حرم كتابة سنة رسول الله ﷺ، ولا يقولون: إن رسول الله قد حرم ذلك أو نَهى عنه.

* وأنا أسوق باختصار تلك الآثار الَّتِي نُسبت إلَى الصحابة -رضوان الله عليهم-:

١- ما نُسب إلَى أبِي بكر الصديق ﷺ من إحراقه الحَديث.

- قال الحَافظ الذهبِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقد نقل الحاكم فقال: حدثني بكر بن محمد الصيرفي بِمرو، أنا محمد بن

---

(١) هذه مجازفة كبيرة، فأكثر الروايات فِي هذا الصدد لَم تثبت، وما ثبت لا حجة فيه لأهل الأهواء.

موسى البربري، أنا المفضل بن غسان، أنا علي بن صالح، أنا موسى بن عبد الله ابن حسن بن حسن، عن إبراهيم بن عمر بن عبيد الله التيمي حدثني القاسم بن محمد، قالت عائشة:

«جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيرًا، قالت: فغمني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث الَّتي عندك فجئته بها، فدعا بنار فحرقها، فقلت: لِمَ أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت، ولَم يكن كما حدثني، فأكون قد نقلت ذاك»[1].

ثُمَّ تعقب الحافظ الذهبي هذه الرواية المنكرة قائلًا: «هذا لا يصح».

- وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا غريب من هذا الوجه، وعلي بن صالح لا يُعرف»[2].

والأمر كما قالا وأشد؛ لأمور:

١- كيف يكتب أبو بكر الصديق هذا المقدار من الحديث، وهو يعلم أن رسول الله قد نَهى عن كتابة الحديث؟ وكيف لَم تنبهه عائشة رضي الله عنها؟ حاشاهما من مخالفة رسول الله ﷺ.

٢- أين أبو بكر من رسول الله ﷺ حتَّى لا يروي عنه إلا بوسائط؟ وإذا كان بعض الأحاديث رواها عن رسول الله ﷺ وبعضها بوسائط؛ أفما كان فِي استطاعته أن يُميز بينهما، فيُبقي ما سمعه من رسول الله مباشرة، ويحرق ما كان عن هؤلاء الوسائط الَّتي يشك فِي أمانتها وثقتها ثُمَّ يروي ما سمعه من رسول الله ﷺ أداءً للأمانة؟

٣- والحَقيقة: أن هؤلاء الشاغبين على سنة رسول ﷺ لا يرضيهم نقل سنة رسول الله ﷺ رواية ولا كتابة، ولهذا تراهم يتعلقون بأوهى من بيوت العنكبوت

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٥).

(٢) انظر كنز العمال (١٠/ ٢٨٦)، وانظر الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص: ٣٧) فإنه قد طعن فِي هذه الرواية ووجهه على فرض صحتها.

من الروايات وبسلوك المسالك الوعرة في الاستدلالات لنسف ما هو أرسخ من الجبال الراسيات.

وأخيرًا: لو سلمنا جدلًا بصحة هذه الرواية؛ لَما كان إلا حجة على هؤلاء الثائرين على سنة رسول الله ﷺ؛ إذ إن أبا بكر لَم يقل: إني كتبت هذه الأحاديث بعد أن نَهى رسول الله ﷺ عن كتابة حديثه، وإنَّما علّل الإحراق بعدم ثقته بِمن روى عنهم، وهذا إنَّما يدل على تحريه وتثبته في رواية حديث رسول الله ﷺ، وهذا أصل أصيل عند الصحابة الكرام ومن تبعهم بإحسان وأهل الحديث والأئمة العظام.

٤- هذه الرواية في إسنادها من لَم أقف له على ترجمة بعد بحث في عدد من المصادر، ولَم تذكرهم المصادر الَّتِي وقفت عليها في تراجم شيوخهم ولا تلاميذهم، شيخ المفضل بن غسان علي بن صالح وتلميذ موسى بن عبد الله بن حسن، لَم أقف له على ترجمة، ومثله إبراهيم بن عمر بن عبيد الله التيمي فلم أقف له على ترجمة، ولَم يُذكر في ترجمة شيخه القاسم بن محمد ولا في ترجمة موسى بن عبد الله بن حسن، فكل من المفضل بن غسان، وعلي بن صالح، وإبراهيم بن عمر بن عبيد الله، لَم أقف لأحد منهم على ترجمة.

٥- في إسنادها محمد بن موسى البربري إخباري، قال فيه الذهبِي: «قال الدارقطني: ليس بالقوى»، وأقره الذهبِي والحافظ ابن حجر[١].

٦- وفي الإسناد موسى بن عبد الله بن الحسن، وثقه ابن معين، وقال البخاري: «فيه نظر»[٢]. وقد ثبت عن أبي بكر الصديق كتابة الصدقات وهي من السنة، وسيأتي ذكر ذلك.

٢- ما نُسب إلَى عمر بن الخَطاب رضي الله عنه.

وروى ابن عبد البر بإسناده إلى يَحيَى بن جعدة، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد

---

(١) انظر: الميزان (٤/ ٥١)، ولسان الميزان (٥/ ٤٠٢).

(٢) انظر: الميزان (٤/ ٢١١)، واللسان (١٢٣)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ١٩٥).

أن يكتب السنة ثُمَّ بدا له ألَّا يكتبها، ثُمَّ كتب في الأمصار: «من كان عنده شيء فليمحه»[1].

وإسناده ضعيف، يَحيَى بن جعدة لَم يدرك عمر.

وعنه أثر آخر من طريق عروة بن الزبير، وإسناده منقطع؛ لأن عروة أيضًا لَم يدرك عمر ﷺ، وفي الأثر طول وفيه: أنه استفتى الصحابة في كتابة السنة فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير اللَّه شهرًا ثم أصبح يومًا وقد عزم اللَّه له فقال: «إني كنت أريد أن أكتب السنن وإني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوا عليها وتركوا كتاب اللَّه، وإنِّي واللَّه لا أشوب كتاب اللَّه بشيء»[2].

وهو -إن صح- يدل على أن الصحابة كانوا يرون جواز كتابة السنة، ففيه رد لقول محمد صدقي أن الصحابة نَهوا عن كتابة السنة وأمروا بإحراق ما كتبوا. وقد ثبت عن عمر ﷺ كتابه في الصدقات وغيرها، وسيأتي ذكر ذلك.

٣- ما نُسب إلَى علي ﷺ.

وروى بإسناده إلى جابر الجعفي عن عبد اللَّه بن يسار، قال: سمعت عليًا يخطب يقول:

«أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا محاه، فإنَّما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربِّهم»[3].

وإسناده ضعيف، فيه جابر الجعفي ضعيف رافضي يقول بالرجعة، ثُمَّ إن عليًا لَم يقل: إن اللَّه نَهى عن ذلك أو نَهى عنه رسوله، ثم ليس فيه نَهي عن كتابة سنة رسول اللَّه ﷺ وإنَّما علل ذلك بتتبع الناس لكلام علمائهم.

وكيف ينهى عن كتابة سنة رسول اللَّه ﷺ، وهو قد كتب منها واحتفظ بِما كتبه ولَم يَمحه ولَم يُحرقه.

---

(١) جامع بيان العلم (١/ ٧٧)، وهو في تقييد العلم (ص: ٥٣).

(٢) جامع بيان العلم (١/ ٧٧)، وتقييد العلم (ص: ٥١).

(٣) في المصنف (٩/ ٥٢) والحطيب في تقييد العلم (ص: ٣٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٢٧١-٢٧٢).

٤- ما نُسب إلَى أبِي سعيد الخُدري ﷺ.

وروي بإسناده إلى أبي نضرة، قلنا لأبي سعيد الخدري ﷺ: «لو أكتبتنا الحديث. فقال: لا نكتتبكم خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا ﷺ».

وبإسناد آخر عن أبي نضرة قلت لأبي سعيد: «ألا نكتب ما نسمع منك؟ قال: أتريدون أن تجعلوها مصاحف؟! إنّ نبيكم كان يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنا نحفظ».

وهذان الأثران ثابتان عنه، وله أثر ثالث ضعيف بلفظ: «أردتم أن تجعلوه قرآنا؟!»(١).

فترى أبا سعيد ﷺ لا يحتج بحديثه الذي رواه عن النَّبي ﷺ في النهي عن كتابة الحديث، وإنَّما يبدي وجهة نظره حثًّا منه على الحفظ في الصدور كما هي عادة كثير من الصحابة.

٥- ما نُسب إلَى زيد بن ثابت ﷺ.

روى أبو داود بإسناده إلى المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب(٢) قال: «دخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث فأمر إنسانًا أن يكتبه فقال له زيد: إنَّ رسول اللَّه ﷺ أمرنا ألَّا نكتب شيئًا من حديثه؛ فمحاه».

وإسناد هذه الرواية ضعيف، قال أبو حاتم في المراسيل: «رواية المطلب عن زيد بن ثابت مرسلة».

وقال الحافظ ابن حجر فيه: «ثقة كثير الإرسال والتدليس».

وروى ابن أبي شيبة بإسناده عن الشعبي أن مروان دعا زيد بن ثابت وقومًا يكتبون، وهو لا يدري، فأعلموه فقال: «أتدرون لعل كل شيء حدثتكم به ليس كما حدثتكم»(٣).

---

(١) تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص: ٣٧).

(٢) السنن برقم (٣٦٤٧)، والخطيب في تقييد العلم (ص: ٣٥).

(٣) المصنف (٩/ ٥٣)، وجامع بيان العلم (١/ ٧٨).

- أقول:

أ- الظاهر أن الشعبي لَم يدرك زيد بن ثابت، فقد قال ابن أبي حاتم لأبيه: «هل أدرك الشعبي أسامة -يعني: أسامة بن زيد-؟ قال: «لا يُمكن أن يكون الشعبي سمع من أسامة هذا - يعني: حديثين سبق ذكرهما- وأسامة توفي سنة أربع وخمسين، وزيد بن ثابت توفي قبله سنة خمس وأربعين، وقيل: ثمان، وقيل: إحدى وخمسين»[١].

ب- على فرض صحة هذا الأثر فإنه لَم يقل فيه: إن رسول الله ﷺ نَهى عن الكتابة.

وإنَّما خشي أن يكون قد وهم فيما حدثهم به، ونفهم منه أنه لو كان متأكدًا من ضبطه لأقرهم على الكتابة، وقد روى زيد عن رسول الله ﷺ حديثًا كثيرًا يبلغ اثنين وتسعين حديثًا[٢].

وكان يكتب مراسلاته ﷺ إلى الملوك[٣]، فيبعد منه أن يكون ممن يرى عدم كتابة حديث رسول الله ﷺ.

٦- ما نُسب إلَى أبي موسى الأشعري ﵁.

وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى طلحة بن يَحيَى عن أبي بردة قال: كتبت عن أبي كتابًا كبيرًا، فقال: «ائتني بكتبك فأتيته بِها فغسلها»[٤]. في إسناده طلحة بن يَحيَى وهو صدوق يخطئ.

فعلى فرض صحة هذا الأثر فإن أبا موسى ﵁ لَم يحتج على عمله هذا بآية ولا حديث، ويبدو أن وجهة نظره كغيره يُفضِّل الحفظ على الكتابة.

٧- ما نُسب إلَى عبد الله بن مسعود ﵁.

وروى بإسناده عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال،

---

(١) انظر الخلاصة للخزرجي (ترجمة زيد).

(٢) انظر الخلاصة للخزرجي (ترجمة زيد).

(٣) انظر الرياض المستطابة ترجمة زيد ﵁.

(٤) المصنف (٩/ ٥٣)، وإسناده ضعيف؛ لأن فيه طلحة بن يَحيَى وهو صدوق يُخطئ.

قال: «أُتي عبد اللَّه بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها، ثُمَّ غسلها، ثُمَّ أمر بها فأُحرقت، ثُمَّ قال: أذكّر باللَّه رجلًا يعلمها عند أحد إلا أعلمني به، واللَّه لو أعلم أنَّها بدار هند لابتلغت إليها، بهذا هلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب اللَّه وراء ظهورهم كأنَّهم لا يعلمون»[1].

١- في هذا الإسناد الأعمش وهو مدلس وقد عنعن، وقد ذكر الذهبي في ترجمة الأعمش أنه يدلس عن الضعفاء من حيث لا يدري وإنَّما يتغاضى عن عنعنته إذا روى عمن أكثر عنهم كأبي وائل وإبراهيم وأبي صالح[2].

٢- ليس في هذه الرواية أن في هذه الصحيفة حديث رسول اللَّه ﷺ؛ إذ يحتمل أن يكون ما فيها من حديث بني إسرائيل وكيف يُعتقد في حديث رسول اللَّه أنه مصدر هلاك؟ وهو يعلم أنه مصدر نَجاة؛ لأنه لا يزيد المسلمين إلا ربطًا بكتاب اللَّه وفقهًا فيه.

وروى ابن عبد البر بإسناده، عن هارون بن عنترة، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه قال: «أصبت أنا وعلقمة صحيفة فانطلق معي إلى ابن مسعود بها، وساق كلامًا... إلى أن قال: فقلنا هذه صحيفة فيها حديث حسن، فقال: يا جارية هات الطست واسكبي فيه ماء قال: فجعل يَمحوها بيده ويقول: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]. فقلنا: انظر فيها فإن فيها حديثًا عجبًا فجعل يَمحوها، ويقول: إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره»[3].

قال أبو عبيد: نرى أن هذه الصحيفة أُخذت من أهل الكتاب، فلهذا كره عبد اللَّه النظر فيها.

- أقول:

١- إن ما قاله أبو عبيد هو الأمر الذي ينبغي أن يُحمل عليه عمل ابن مسعود، وقد سبق ابنَ مسعود إلى إنكار النقل من كتب أهل الكتاب رسولُ اللَّه ﷺ حيث أنكر

(١) المصنف (٩/ ٥٣-٥٤)، جامع بيان العلم (ص: ٧٨) وتقييد العلم (ص: ٥٣).
(٢) الميزان (٢/ ٢٢٤).
(٣) جامع بيان العلم (١/ ٧٩)، وأورده الخطيب في تقييد العلم (ص: ٥٣-٥٤).

على عمر ﷺ ما كتبه من التوراة وقال ﷺ: «.. لو كان موسى حيًا ما وسعه إلا اتباعي».

٧- إن ابن مسعود من كبار أصحاب رسول الله ﷺ، وقد روى عنه ثمانمائة حديث وثمانية وأربعون حديثًا، اتفق الشيخان على أربعة وستين حديثًا، ولَم يقل: إن رسول الله ﷺ نَهى عن كتابة حديثه.

وعلقمة والأسود من كبار أصحابه وقد أخذوا عنه كثيرًا من حديث رسول الله ﷺ.

فمن المستبعد جدًا أن يقول لهما أو لغيرهما: لا تشغلوا قلوبكم بسنة رسول الله ﷺ.

ومن المستبعد أن يرفض النظر في صحيفة فيها حديث رسول الله ﷺ ثُمَّ يغسلها، فالأمر -والله أعلم- كما قال أبو عبيد.

٨- ما نُسب إلَى عبد الله بن عباس ﷺ.

وروى الخطيب بإسناده إلى ابن جريج، عن الحسن بن مسلم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ: أنه كان ينهى عن كتابة العلم، وقال: «إنَّما ضل من قبلكم بالكتب»[1].

١- وفي هذا الإسناد ابن جريج يدلس ويرسل وقد عنعن في هذا الإسناد؛ فهو ضعيف.

٢- وهذا الكلام المنسوب لابن عباس ليس فيه النهي عن كتابة حديث رسول الله ﷺ، وإنَّما فيه النهي عن الكتابة الَّتِي قد يدخل فيها كتابة الإسرائيليات.

٣- سيأتي عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه، وقد روى مسلم بإسناده إلى ابن عباس أنه دعا بقضاء علي فكتب منه وأنكر منه.

---

(١) تقييد العلم (ص: ٤٣)، وذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٧٨)، وفي إسناده جرير بدل ابن جريج، وهو خطأ.

٩- ما نُسب إلَى عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما.

وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى سعيد بن جبير قال: «كنا نختلف فِي أشياء فكتبتها فِي كتاب ثم أتيت بِها ابن عمر أسأله عنها خفيًا فلو علم بِها كانت الفيصل بيني وبينه»[1].

إسناده صحيح، لكن ليس فِي كلام سعيد أن ابن عمر نَهى عن كتابة حديث رسول اللَّه ﷺ وإنَّما هو توقع من سعيد، فلا متعلق فيه لمن يرجف بنهي الصحابة عن كتابة سنة رسول اللَّه ﷺ.

١٠- ما نُسب إلَى أبِي هريرة رضي الله عنه.

روى الدارمي بإسناده إلى الأوزاعي عن أبِي كثير قال: «سمعت أبا هريرة يقول: نَحن لا نكتب ولا نُكتب». رواه الخطيب فِي تقييد العلم من طريقين عن الأوزاعي بالإسناد المذكور؛ تارة بلفظ: «لا نكتم ولا نُكتب».

وتارة بلفظ: «لا يكتم ولا يكتب»[2].

وفِي النفس شيء من سَمَاع الأوزاعي من أبِي كثير، وفِي المَتن اضطراب كما ترى.

وعلى فرض صحته عن أبِي هريرة فليس فيه حجة؛ لأنَّه لَم يرو فيه نَهيًا عن رسول اللَّه ﷺ.

وكونه لا يَكتب ولا يُكتب فيحتمل أن يذكر نعمة اللَّه عليه بالحفظ استجابة لدعوة رسول اللَّه ﷺ فلا يحتاج أن يكتب الحديث بنفسه ولا يحتاج إلى أحد يكتب له حتَّى لو سمعه من غير رسول اللَّه ﷺ.

ويحتمل أنه لا يدع أحدًا يكتب عنه الحديث حملًا للناس على الحفظ.

ولا يجوز أن يقال: إنه لا يجيز كتابة حديث رسول اللَّه ﷺ وهو يعلم ويروي

---

(١) المصنف (٩/ ٥٤)، وجامع بيان العلم (١/ ٨٩)، وتقييد العلم (ص: ٤٣-٤٤).

(٢) الدارمي في سننه (١/ ١٠١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٧٩)، والخطيب في تقييد العلم (ص: ٤٢).

عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اكتبوا لأبي شاه».

وهو يحدث أن عبد الله بن عمرو كان يكتب عن رسول ﷺ، وسيأتي بيان ذلك -إن شاء الله-.

* والناظر في هذه الآثار يتضح له ما يأتي:

١- أن هؤلاء الصحابة الذين نقلنا أقوالهم ومواقفهم لَم يقل أحد منهم: إن رسول الله ﷺ نَهى عن كتابة حديثه أو حَرَّمها.

٢- أن هذه الآثار غالبها لا يثبت، وما يثبت منها فليس فيه حجة لهؤلاء المشوشين على المسلمين الذين يريدون أن يهدموا سنة رسول الله ﷺ أو يريدون التهوين من شأنِها.

٣- أن بعضهم يحتمل أن يكون إنكارهم إنَّما هو على من يكتب الإسرائيليات لا على من يكتب سنة رسول الله ﷺ.

٤- وبعضهم يريد حمل الناس على حفظ سنة رسول الله ﷺ.

٥- يدرك القارئ مدى جرأة هذا الرجل على هذا القول الفظيع عن الصحابة: «إنَّهم لَم يكتبوها، وأمروا بإحراق ما كتبوه منها، كما في الروايات الَّتي صحت عنهم».

فأين هي الروايات الَّتِي صحت عنهم جميعًا كما يوهم كلامه؟

ثُمَّ يزداد القارئ عجبًا من رجل لا يقبل من حديث رسول الله إلا المتواتر العملي ويرد المتواتر القولي ويرد أخبار الآحاد ولو كانت في الصحيحين وتلقتها الأمة بالقبول.

ثُمَّ يَحتج بآثار رويت في غير مصادر السنة، وأهلها لَم يلتزموا في مصادرهم الصحة، ولا الأحاديث المسندة المرفوعة إلى النَّبِي ﷺ، ومن هذه الآثار ما لا يثبت وما ثبت منها ليس فيه دلالة على ما يدَّعيه.

* * *

مشروعية كتابة السنة وثبوتها عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين فضلًا عمن بعدهم

١- كتابة رسول الله ﷺ:

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«باب كتابة العلم»، ثم أورد أربعة أحاديث:

١- بإسناده إلى أبي جحيفة قال: «قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلم بكافر»[(١)].

٢- وروى بإسناده إلى أبي هريرة رضي الله عنه: «أن خزاعة قتلوا رجلًا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه فأُخبر بذلك النبي ﷺ فركب راحلته فخطب فقال: «إن الله حبس عن مكة الفيل»، وذكر في خطبته أشياء، قال أبو هريرة بعدها: فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله. فقال: اكتبوا لأبي فلان»[(٢)]، ورواه مسلم، والشاهد: أمر رسول الله بكتابة هذه الخطبة الّتي حوت أشياء عظيمة.

٣- وروى بإسناده إلى أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «ما من أصحاب النّبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه منّي إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»[(٣)].

٤- وروى بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده. قال عمر: إن النّبي ﷺ غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط، قال: قوموا عنّي ولا ينبغي عندي

---

(١) البخاري حديث (١١١).

(٢) البخاري حديث (١١٢) ومسلم في الحج حديث (١٣٥٥).

(٣) البخاري حديث (١١٣).

التنازع، فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه»[1].

٥- وقال الإمام أحمد: حدثنا يَحيَى بن سعيد، عن عبيد الله بن الأخنس، أخبرنا الوليد بن عبد الله، عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منِّي إلا حق»[2].

ورواه الحاكم في المستدرك[3] بإسناده إلى الليث بن سعد، حدثني خالد بن يزيد، عن عبد الواحد بن قيس، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا بنحوه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وفي إسناده عبد الواحد بن قيس، وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة الدمشقي، وهو أعلم بحاله؛ لأنه بلديه، وضعفه يَحيَى القطان وغيره.

وعلى كلٍّ: فهو على أقل أحواله صالح للاعتبار.

قال الحَاكم عقب رواية حديث عبد الواحد: «وهذا حديث صحيح الإسناد أصل في نسخ الحديث عن رسول الله ﷺ».

ثُمَّ قال: «وله شاهد قد اتفقا على إخراجه على سبيل الاختصار عن همام ابن منبه عن أبي هريرة أنه قال: «ليس أحد من أصحاب النَّبِي ﷺ أكثر حديثًا منِّي إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب».

وعن عمرو بن دينار، عن وهب بن منبه، عن أخيه همام، عن أبي هريرة بنحوه.

---

(١) البخاري حديث (١١٤) وأخرجه مسلم في الوصية حديث (١٦٣٧).

(٢) المسند حديث (٦٥١٠)، وأبو داود في العلم حديث (٣٦٤٦)، وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير الوليد بن عبد الله وهو ابن أبي مغيث العبدري فمن رجال أبي داود. قال الحافظ في التقريب: «ثقة»، وفي إسناده عبد الله بن الأخنس وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي، وقال ابن حبان: يخطئ كثيرًا. قال الحافظ في الفتح (١٠/ ١٩٩): «وشذَّ ابن حبان فقال في الثقات: يخطئ كثيرًا».

(٣) (١/ ١٠٤-١٠٥).

أما حديث عبد الواحد بن قيس وحديثه عن عبد اللَّه بن عمرو فقد وجدت له شاهدًا من حديث عمرو بن شعيب ونقل بإسناده عن إسحاق بن إبراهيم أنه قال: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر.

ثُمَّ ساق له شاهدًا من طريق ابن وهب، عن عبد الرَّحمَن بن سليمان، عن عقيل ابن خالد، عن عمرو بن شعيب، أن شعيبًا حدثه ومجاهدًا أن عبد اللَّه بن عمرو حدثهم أنه قال: «يا رسول الله! أكتب ما أسمع منك؟ قال: نعم، قلت: عند الغضب وعند الرضا؟ قال: نعم إنه لا ينبغي أن أقول إلا حقًّا». ثُمَّ ساقه بإسناده إلى عبيد اللَّه بن الأخنس، عن الوليد بن عبد اللَّه، عن يوسف بن ماهك، عن عبد اللَّه بن عمرو به»[1].

وبالجُملة؛ فالحديث صحيح، وقد صححه من سبق ذكرهم.

٦- حديث: «قيدوا العلم بالكتاب».

رواه عدد من الأئمة من طرق عن أنس وابن عباس وعبد اللَّه بن عمرو ﷺ، وقد أورده العلامة الألباني من طرق عن الصحابة المذكورين وحسنه عن أنس وصححه بمجموع طرقه إلى الصحابة المذكورين[2].

٧- قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ:

ثنا يَحيَى بن إسحاق، ثنا يَحيَى بن أيوب، حدثني أبو قبيل قال: «كنا عند عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، وسئل أي المدينتين تُفتح أولًا، القسطنطينية أو رومية؟ فدعا عبد اللَّه بصندوق له حلق. قال: فأخرج منه كتابًا قال: فقال عبد الله: بينما نحن حول رسول اللَّه ﷺ نكتب إذ سئل رسول اللَّه ﷺ أي المدينتين تُفتح أولًا القسطنطينية أو رومية؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: مدينة هرقل تُفتح أولًا»[3].

---

(١) المستدرك (١/ ١٠٥).

(٢) انظر الصحيحة حديث (٢٠٢٦).

(٣) المسند (٢/ ١٧٦).

وأخرجه الإمام الدارمي في سننه[١]، والحاكم في المستدرك[٢].

وأورده الألباني في الصحيحة، ونقل عن عبد الغني تحسين إسناده، وتصحيح الحاكم والذهبي له، وقال: «وهو كما قالا»[٣].

٨- قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثني أبو معاوية، ثنا أبو إسحاق يعني: الشيباني- عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «أن رسول الله كتب إلى أهل جرش ينهاهم أن يخلطوا الزبيب والتمر»[٤].

قال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه[٥]: «ذكر كتبة المصطفى ﷺ كتابه إلى أهل اليمن.

أخبرنا الحسن بن سفيان وأبو يعلى، وحامد بن محمد بن شعيب في آخرين، قالوا: حدثنا الحكم بن موسى، حدثنا يَحيَى بن حمزة عن سليمان بن داود، حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرئت على أهل اليمن وهذه نسختها، وذكر فيه زكاة الحبوب والثمار، وزكاة الإبل والغنم والذهب والفضة وتحريم الصدقة على آل محمد، وذكر أكبر الكبائر مثل الإشراك بالله وقتل النفس بغير حق، وذكر أمورًا أخرى».

ورواه الحَاكم وقال: «هذا حديث كبير مفسر في هذا الباب يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وإمام العلماء في عصره محمد بن مسلم الزهري بالصحة»[٦].

وأخرجه النسائي في سننه[٧] بإسناده إلى الحكم بن موسى قال: حدثنا يَحيَى بن حمزة، عن سليمان بن داود، قال: حدثني الزهري به، ثم قال: خالفه محمد بن

---

(١) الدارمي (ص ١٠٤).

(٢) المستدرك (٤/ ٤٢٢، ٥٠٨).

(٣) الصحيحة حديث رقم (٤)

(٤) المسند (١/ ٢٢٤)، وإسناده صحيح.

(٥) الإحسان (١٤/ ٥٠١).

(٦) (١/ ٣٩٥-٣٩٧).

(٧) (٨/ ٥٧-٥٨).

بكار بن بلال، أخبرنا الهيثم بن مروان بن الهيثم بن عمران العنسي، قال: حدثنا محمد بن بكار بن بلال، قال: حدثنا يَحيَى، قال: حدثنا سليمان بن أرقم، قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده أن رسول الله كتب إلى أهل اليمن. ثُمَّ قال: وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم.

وسليمان بن أرقم متروك الحديث، ثم قال: وقد روى هذا الحديث يونس عن الزهري مرسلًا.

والظاهر: أن النسائي يرجح إرسال هذا الحديث، لكنه قد صححه عدد من الأئمة.

قال الزيلعي في «نصب الراية»: «قال الحاكم: إسناده صحيح وهو من قواعد الإسلام -يعني: أنه صحيح من طريق سليمان بن داود-»[1].

وقال ابن الجَوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التحقيق»: «قال أحمَد بن حنبل رضي الله عنه: كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح..»[2].

وقال بعض الحُفاظ من المتأخرين: «ونسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الأئمة الأربعة بالقبول، وهي متوارثة كنسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده». ثُمَّ رجح الزيلعي رواية سليمان بن أرقم المتروك قال: «لكن قال الشافعي رضي الله عنه في الرسالة: لَم يقبلوه حتَّى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ».

وقال أحمَد رضي الله عنه: «أرجو أن يكون هذا الحديث صحيحًا».

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «لا أعلم في جميع الكتب المنقولة أصح منه، كان أصحاب النَّبي ﷺ والتابعون يرجعون إليه ويدعون آراءهم».

ورواه البيهقي في سننه بسند ابن حبان ثُمَّ قال: «وقد أثنَى جماعة من الحفاظ على سليمان بن داود الخولاني، منهم أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وعثمان بن سعيد الدارمي وابن عدي الحافظ، قال: «وحديثه هذا يوافق

---

(١) (٢/ ٣٤١-٣٤٢).

(٢) انظر «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٢/ ١٣٦١).

رواية من رواه مرسلًا ويوافق رواية من رواه من جهة أنس بن مالك وغيره موصولًا».

وقد روى بعض هذا الحديث الإمام مالك في الموطأ [1] في كتاب العقول عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه هكذا مرسلًا.

فقال ابن عبد البر في التمهيد [2]: «لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد روي مسندًا من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه، لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة، وقد روى معمر هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، وذكر ما ذكره مالك سواء في الديات، وزاد في إسناده عن جده».

وروي هذا الحديث أيضًا عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده بكماله، وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء وما فيه فمتفق عليه إلا قليلًا، وبالله التوفيق.

ومِمَّا يدلك على شهرة كتاب عمرو بن حزم وصحته: ما ذكره ابن وهب عن مالك والليث بن سعد عن يَحيَى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: وُجِد كتاب عند آل حزم يذكرون أنه من رسول الله ﷺ فيه: «. . وفيما هنالك من الأصابع عشر عشر فصار القضاء في الأصابع إلى عشر عشر. .».

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بعد نقل كلام من ضعف الحديث بسليمان بن أرقم: «وصححه الحاكم وابن حبان كما تقدم والبيهقي، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: أرجو أن يكون صحيحًا».

وذكر تزكيات لسليمان بن داود الخولاني، ثُمَّ قال: وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة لا من حيث الإسناد بل من حيث الشهرة؛ فقال

---

(١) (٢/ ٨٤٩).

(٢) (١٧/ ٣٣٨-٣٣٩).

الشافعي في رسالته: لَم يقبلوا هذا الحديث حتَّى ثبت عندهم أنه كتاب رسول اللَّه ﷺ، وقال ابن عبد البر: «هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم...»، إلى آخر كلام ابن عبد البر.

قال: «وقال العقيلي: هذا حديث ثابت محفوظ، إلا أننا نرى أنه كتاب غير مسموع عمن فوق الزهري»[١].

ومِمَّا يؤكد شهرته وصحته ما رواه أبو عبيد في «الأموال» قال[٢]:

١- حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا حبيب بن أبي حبيب، قال: حدثنا عمرو بن هرم، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، قال: لَما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول اللَّه ﷺ في الصدقات وكتاب عمر بن الخطاب فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب رسول اللَّه ﷺ إلى عمرو بن حزم في الصدقات، ووجد عند آل عمر كتاب عمر في الصدقات مثل كتاب رسول اللَّه ﷺ قال: فنسخا له.

قال: فحدثني عمرو بن هرم أنه طلب إلى محمد بن عبد الرحمن أن ينسخه ما في ذينك الكتابين فنسخ له ما في هذا الكتاب من صدقة الإبل والبقر والغنم والذهب والورِق والتمر أو الثمر والحب والزبيب»[٣]، ثُمَّ ذكر باقي الحديث.

وإذن فالكتاب كان مشهورًا لدى التابعين.

٢- وقال أبو عبيد: «وحدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أعطاني عثمان ابن عثمان كتابًا كتب به عبد اللَّه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم إلى محمد بن هشام -وهو عامل على أهل مكة- قال: -وهو زعموا- الكتاب الذي كتب به رسول اللَّه ﷺ إلى عمرو بن حزم: بسم اللَّه الرحمن الرحيم هذا فرض رسول اللَّه ﷺ فريضة الغنم والإبل..»[٤].

---

(١) التلخيص الحبير (٤/ ١٨).

(٢) الأموال (ص: ٤٩٧-٤٩٨).

(٣) الأموال (ص: ٥٠٠-٥٠١).

(٤) الأموال (ص٥٠٠).

٣- وقال الدارقطني: «حدثنا الحسين بن صفوان، قال: حدثنا عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبو صالح الحكم بن موسى قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن يَحيَى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده أن النَّبِي ﷺ كتب له إذ وجهه إلى اليمن: في الأنف إذا استوعب جدعه الدية كاملة، والعين نصف الدية، والرجل نصف الدية، والمأمومة ثلث الدية، والمنقلة خمس عشرة من الإبل، والموضحة خمس من الإبل، وفي كل إصبع مِمَّا هنالك عشر من الإبل..»[1].

٤- حدثنا محمد بن أحمد بن قطن قال: حدثنا أحمد بن منصور قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن عبد اللَّه بن أبي بكر، عن أبيه، عن جده: «أن النَّبِي ﷺ كتب لهم كتابًا: في الموضحة خمس من الإبل، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة، وفي العين خمسون من الإبل، وفي الأنف إذا أوعى جدعه الدية كاملة، وفي السن خمس من الإبل، وفي الرجل خمسون، وفي كل إصبع مِمَّا هنالك من أصابع اليدين والرجلين عشر عشر..»[2].

٥- وقال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي قال: «حدثنا نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن معمر، عن عبد اللَّه بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: أن النَّبِي ﷺ كتب لعمرو بن حزم في خمس من الإبل شاة... وساق نعيم الحديث بطوله»[3].

٦- وقال أبو داود: «حدثنا موسى بن إسماعيل، قال حماد: قلت لقيس بن سعد: خذ لي كتاب محمد بن عمرو بن حزم فأعطاني كتابًا أخبر أنه أخذه من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن النَّبِي ﷺ كتب لجده فقرأته فكان فيه ذكر ما يخرج من فرائض الإبل، فقص الحديث إلى أن يبلغ عشرين ومائة...» الحديث[4].

---

(١) سنن الدارقطني (٣/ ٢٠٩-٢١٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) رد الإمام الدارمي على المريسي (ص١٣١).

(٤) المراسيل (ص ١٢٨)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (٤/ ٣٧٥).

٧- وقال الطحاوي: «حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني عبد الله بن لهيعة، عن عمارة بن غزية الأنصاري، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم الأنصاري أخبره أن هذا كتاب رسول الله لعمرو بن حزم في الصدقات . . . فذكر فيما زاد على العشرين والمائة كذلك أيضًا . . »[١].

٨- وقال الطحاوي أيضًا: «حدثنا أحمد بن داود بن موسى، قال: حدثني عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن محمد بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ﷺ: أن النَّبِي ﷺ كتب لعمرو بن حزم فرائض الإبل، ثُمَّ ذكر فيما زاد على العشرين والمائة كذلك أيضًا . . »[٢].

فهذه الروايات بالإضافة إلى ما سبق تفيد علمًا يقينًا أن رسول الله ﷺ كتب هذا الكتاب لعمرو بن حزم في الصدقات.

قال أبو عبيد: «حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقات، قال: وكانت عند آل عمر بن الخطاب. قال ابن شهاب: أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر . . .»، ثُمَّ اقتصر أبو عبيد على صدقة الإبل بتفاصيلها؛ لأنه أورده في باب الصدقة في الإبل.

وقال أبو عبيد: «وحدثنا عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سالِم بمثل هذه النسخة والقصة.

قال: وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سليمان بن كثير، عن الزهري، عن سالِم، قال أبو عبيد: أحسبه عن أبيه -بِمثل ذلك أيضًا أو نحوه-.

قال أبو عبيد: وكان عباد بن العوام يحدث بِهذا الحديث، عن سفيان بن حسين، عن ابن شهاب، عن سالِم، عن أبيه حدثت بذلك عنه»[٣].

---

(١) شرح معاني الآثار (٤/ ٣٧٤).

(٢) شرح معاني الآثار (٤/ ٣٧٤).

(٣) هذه الروايات كلها في «الأموال» لأبي عبيد (ص ٤٩٩-٥٠٠).

٢- كتابة الصحابة لحديث رسول الله ﷺ بعد موته :

١- أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

قال البخاري رحمه الله : حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس ، أن أنسًا حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لَما وجهه إلى البحرين : «بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة الَّتي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين والَّتي أمر الله بها رسوله . . . ثُمَّ ذكر فرائض الإبل وفرائض الغنم بتفاصيلها ، ثُمَّ قال : وفي الرقة ربع العشر»[١] .

وأخرجه من هذا الوجه ابن ماجه[٢] وابن خزيمة[٣] وابن حبان[٤] ، وأخرجه غيرهم كابن الجارود والطحاوي والبيهقي .

وأخرجه أحمد في مسنده[٥] قال : حدثنا أبو كامل ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : أخذت هذا الكتاب من ثُمامة بن عبد الله بن أنس ، عن أنس بن مالك : «أن أبا بكر رضي الله عنه كتب لهم أن هذه فرائض الصدقة . . . » الحديث .

وأخرجه أبو داود[٦] والنسائي[٧] والدارقطني[٨] كلهم من طريق حَمَّاد بن سلمة به .

وقال الإمام أحمد في المسند[٩] : حدثنا محمد بن يزيد الواسطي ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه قال : «كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ولَم يخرجها إلى عماله حتَّى توفي ، فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها

---

(١) في الزكاة، حديث (١٤٥٤)، وأخرجه في عدد من المواضع مقطعًا.

(٢) في الزكاة، حديث (١٨٠٠).

(٣) (٤/ ١٤)، حديث (٢٢٦١).

(٤) (٨/ ٥٧)، حديث (٣٢٦٦).

(٥) (١/ ١١).

(٦) في الزكاة، حديث (١٥٦٧).

(٧) والنسائي في الزكاة، حديث (٢٤٥٥).

(٨) في سننه (٢/ ١١٥).

(٩) (٢/ ١٥).

حتَّى توفي، ثُمَّ أخرجها عمر من بعده فعمل بِها قال: فلقد هلك عمر يوم هلك وإن ذلك لمقرون بوصيته».

وذكر فيها فريضة الإبل بتفاصيلها، ثُمَّ فريضة الغنم بتفاصيلها، وأخرجه أبو داود[1] قال: حدثنا عبد اللَّه بن محمد النفيلي، حدثنا عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين به.

قال الألباني: «قلت: إسناده صحيح ورجاله ثقات رجال الشيخين على ضعف فِي روايته عن الزهري خاصة، لكنه قد توبع، وأشار البخاري إلى تقويته كما ذكرت فِي «الإرواء» (٧٩٢) وتشهد له رواية الزهري الآتية بعد الرواية الثانية عن نسخة كتاب رسول اللَّه ﷺ الَّتي عند آل عمر».

وأخرجه الترمذي[2] من طريق زياد بن أيوب البغدادي وإبراهيم بن عبد اللَّه الهروي ومحمد بن كامل المروزي، قالوا: حدثنا ابن العوام، عن سفيان بن حسين به، وقال عقبه: «حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء، وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالِم بِهذا الحديث ولَم يرفعوه، وإنَّما رفعه سفيان بن حسين».

وقد أخرج أبو عبيد هذا الحديث من طرق عديدة إلى الزهري وغيره، وقال عقبها: «قال أبو عبيد: وقد تواترت الآثار من أمر رسول اللَّه ﷺ فِي الصدقة وكتاب عمرو وما أفتَى به التابعون بعد ذلك»[3].

وانظر تعليق شعيب الأرناؤوط وشركاه على حديث سفيان بن حسين هذا من مسند الإمام أحمد[4].

٢- كتابة عمر بن الخَطاب ﷺ:

قال أبو عبيد: «وحدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عكرمة بن خالد أن أبا بكر

---

(١) فِي الزكاة، حديث (١٥٦٨).

(٢) فِي الزكاة، حديث (٦٢١).

(٣) الأموال (٤٩٧-٥٠٣).

(٤) (٨/ ٢٥٣-٢٥٦).

بن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عمر كتب إليه بكتاب نسخه أبو بكر بن عبيد اللَّه من صحيفة وجدها مربوطة بقراب عمر بن الخطاب»[١].

قال أبو عبيد: وحدثنا يَحيَى بن عبد اللَّه بن بكير، وعبد اللَّه بن صالح، عن الليث بن سعد قال: هذا كتاب الصدقة فِي أربع وعشرين من الإبل فما دونَها الغنم فِي كل خمس شاة ثم ذكر مثل ذلك أيضًا، وقال: قال الليث: حدثني نافع أن هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب وكانت مقرونة مع وصيته.

وقال الليث: وأخبرني نافع أنه عرضها على عبد اللَّه بن عمر مرات[٢].

وتقدمت رواية أبي عبيد بإسناده إلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أن عمر بن عبد العزيز لَما استُخلف أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول اللَّه ﷺ فِي الصدقات وكتاب عمر بن الخطاب. . . . وفيه: «ووجد عند آل عمر كتاب عمر فِي الصدقات مثل كتاب رسول اللَّه ﷺ قال: فنسخنا له. . . إلى آخره».

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا عاصم، عن أبي عثمان، قال: كتب إلينا عمر ونحن بأذربيجان أن النَّبِي ﷺ: نَهى عن لبس الحرير إلا هكذا -وصف لنا النَّبِي ﷺ إصبعيه ورفع زهير الوسطى والسبابة-»[٣].

٣- كتابة علي رضي الله عنه عن النَّبِي ﷺ:

قال الإمام البخاري[٤]: حدثنا محمد بن سلام، قال: أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي جحيفة قال: «قلت لعليّ: هل عندكم كتاب؟

قال: لا، إلا كتاب اللَّه، أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما فِي هذه الصحيفة. قال: قلت: وما فِي هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يُقتل

---

(١) الأموال (ص٥٠١).

(٢) الأموال (ص٥٠١).

(٣) كتاب اللباس، حديث (٥٨٢٩)، ومسلم فِي اللباس، حديث (٢٠٦٩).

(٤) كتاب العلم، حديث (١١١).

مسلم بكافر».

وقال الإمام البخاري أيضًا: وقال الحميدي: حدثنا سفيان، حدثنا محمد بن سوقة، قال: سمعت منذرًا الثوري، عن ابن الحنفية قال: «أرسلني أبي خذ هذا الكتاب، فاذهب به إلى عثمان فإن فيه أمر النَّبِي ﷺ بالصدقة»[1].

٤- كتابة أنس بن مالك ﷺ:

روى الإمام مسلم[2] بإسناده إلى ثابت عن أنس بن مالك قال: حدثني محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك . . . قال: «أصابني في بصري بعض الشيء، فبعثت إلى رسول اللَّه ﷺ أني أحب أن تأتيني فتصلي في منزلي فأتّخذه مصلى، قال: فأتى النَّبِي ﷺ ومن شاء اللَّه من أصحابه، وذكر حديثهم حول مالك بن دخشم وقول النَّبِي ﷺ: أليس يشهد أن لا إله إلا اللَّه وأني رسول الله؟ قالوا: إنه يقول ذلك وما هو في قلبه. . . قال: لا يشهد أحد أن لا إله إلا اللَّه وأني رسول اللَّه فيدخل النار أو تطعمه»[3].

قال أنس: «فأعجبني هذا الحديث، فقلت لابني: اكتبه، فكتبه».

٥- كتابة أبي هريرة ﷺ.

سبق قوله: «ما من أصحاب النَّبِي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه منِّي إلا ما كان من عبد اللَّه بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب». وسبق عنه رواية أمر النَّبِي ﷺ بكتابة خطبته في تَحريم الحرم، وفي بيان أن القتل موجب للقود أو الدية.

فهو يروي هذا لبيان مشروعية كتابة حديث رسول اللَّه ﷺ، ومن هنا نرى أن عددًا من أصحابه كانوا يكتبون عنه حديثه عن رسول اللَّه ﷺ.

ومن أصحابه الذين كتبوا حديثه عن رسول اللَّه ﷺ: همام بن منبه وله صحيفة

---

(١) كتاب فرض الخمس حديث (٣١١٢).

(٢) كتاب الإيمان (٣٣).

(٣) هذا القول قد ورد مقيدًا بقوله ﷺ: «يبتغي بذلك وجه الله». رواه البخاري في الصلاة برقم (١١٨٦) من طريق الزهري عن محمود بن الربيع.

مشهورة باسم «صحيفة همام بن منبه»[(١)].

ومنهم بشير بن نَهيك قال أبو بكر بن أبي شيبة: نا وكيع، عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز، عن بشير بن نَهيك قال: «كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابه فقرأته عليه وقلت: هذا ما سمعته منك؟ قال: نعم»[(٢)] وإسناده صحيح.

٦- كتابة أبي سعيد ﷺ:

روى الإمام مسلم بإسناده إلى أبي نضرة قال: «سألت ابن عباس عن الصرف. فقال: أيدًا بيد؟ قلت: نعم، قال: فلا بأس به. فأخبرت أبا سعيد فقلت: إني سألت ابن عباس عن الصرف فقال: أيدًا بيد؟ قلت: نعم. قال: فلا بأس به، قال: أوَقال ذلك؟ إنا سنكتب إليه فلا يفتيكموه»، ثُمَّ روى عن رسول الله ﷺ حديثًا في تَحريم ربا الفضل في التمر[(٣)].

وهذا يدل على أن أبا سعيد يُجيز كتابة حديث رسول الله ﷺ؛ لأنه لا يكتب إلى ابن عباس في هذا الموضوع الكبير إلا حديث رسول الله ﷺ لا رأيه.

وروى الخطيب البغدادي قول أبي سعيد: «ما كنا نكتب شيئًا غير القرآن والتشهد». من طريقين، ثُمَّ قال: «قلت: أبو سعيد هو الذي روي عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عنِّي سوى القرآن، ومن كتب عنِّي غير القرآن فليمحه»».

ثُمَّ هو يخبر أنَّهم كانوا يكتبون القرآن والتشهد، وفي ذلك دليل أن النهي عن كَتب ما سوى القرآن إنَّما كان على الوجه الذي بيَّنَّاه من أن يضاهي بكتاب الله تعالى غيره، وأن يشتغل عن القرآن بسواه، فلما أُمن ذلك، ودعت الحاجة إلى كتب العلم لَم يكره كتبه كما لَم تكره الصحابة كتب التشهد، ولا فرق بين التشهد وغيره من العلوم في أن الجميع ليس بقرآن، ولن يكون كَتب الصحابة ما كتبوه من العلم

---

(١) وقد طُبعت عدة مرات، منها: طبعة المكتب الإسلامي بتحقيق علي حسن عبد الحميد، ومنها: طبعة الخانجي بتحقيق: د/ رفعت فوزي وتحتوي هذه الصحيفة على (١٣٨) حديثًا.

(٢) المصنف (٩/ ٥٠)، وانظره في سنن الدارمي (١/ ١٠٥)، والعلم لأبي خيثمة (ص: ١٤٥)، وتقييد العلم (ص: ١٠١) وجامع بيان العلم (١/ ٨٧).

(٣) في الصحيح كتاب المساقات، حديث (١٥٩٤)، وهو مسند الإمام أحمد (٣/ ٦٠).

وأمروا بكتبه إلا احتياطًا كما كان كراهتهم لكتبه احتياطًا، والله أعلم»[1].

قال ابن القيم: «قد صح عن النَّبِي ﷺ النهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخر، فيكون ناسخًا لحديث النهي، فإن النَّبِي ﷺ قال فِي غزاة الفتح: «اكتبوا لأبِي شاه»، يعني: خطبته الَّتِي سأل أبو شاه كتابتها، وأذن لعبد اللَّه بن عمرو فِي الكتابة وحديثه متأخر عن النهي؛ لأنه لَم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته، وهي الصحيفة الَّتِي كان يسميها «الصادقة»، ولو كان النهي عن الكتابة متأخرًا لَمَحاها عبد اللَّه، لأمر النَّبِي ﷺ بِمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلما لَم يَمحها وأثبتها؛ دل على أن الإذن فِي الكتابة متأخر عن النهي عنها، وهذا واضح، والحمد لله.

وقد صح عن النَّبِي ﷺ أنه قال لهم فِي مرض موته: «ائتوني باللوح والدواة والكتف لأكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده أبدًا».

وهذا إنَّما كان يكون كتابة كلامه بأمره وإذنه.

وكتب النَّبِي ﷺ لعمرو بن حزم كتابًا عظيمًا: فيه الديات، وفرائض الزكاة وغيرها.

وكتبه فِي الصدقات معروفة، مثل كتاب عمر بن الخطاب، وكتاب أبِي بكر الصديق الذي دفعه إلى أنس ﷺ.

وقيل لعلي: «هل خصكم رسول اللَّه ﷺ بشيء؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا ما فِي هذه الصحيفة وكان فيها العقول وفكاك الأسير وألَّا يُقتل مسلم بكافر».

وإنَّما نَهى النَّبِي ﷺ عن كتابة غير القرآن فِي أول الإسلام؛ لئلا يختلط القرآن بغيره، فلما علم القرآن وتَميز وأفرد بالضبط والحفظ، وأمنت عليه مفسدة الاختلاط أذن فِي الكتابة.

وقد قال بعضهم: إنَّما كان النهي عن كتابة مخصوصة، وهي: أن يجمع بين كتابة الحديث والقرآن فِي صحيفة واحدة، خشية الالتباس، وكان بعض السلف يكره الكتابة مطلقًا، وكان بعضهم يرخص فيها، حتَّى يحفظ فإذا حفظ محاها.

(١) تقييد العلم (ص: ٩٣-٩٤).

وقد وقع الاتفاق على جواز الكتابة وإبقائها، ولولا الكتابة ما كان بأيدينا اليوم من السنة إلا أقل القليل»[1].

قال الحَافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث أبي هريرة: «ما من أصحاب النَّبِي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه منّي، إلا ما كان من عبد اللَّه بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب» الحديث:

«ويستفاد منه ومن حديث علي المتقدم ومن قصة أبي شاه: أن النَّبِي ﷺ أذن في كتابة الحديث عنه، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول اللَّه ﷺ قال: «لا تكتبوا عني شيئًا غير القرآن» رواه مسلم.

والجَمع بينهما: أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك، أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما، أو أن النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربُها مع أنه لا ينافيها، وقيل: النهي خاص بِمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك.

ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره.

قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظًا كما أخذوه حفظًا، ولكن لَما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه.

وأول من دَوَّن الحديث: ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثُمَّ كثر التدوين، ثُمَّ التصنيف وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد»[2].

٧- كتابة عبد اللَّه بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وثبوتُها:

قال الإمام أحمَد رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثني أبو عبد الرحمن عبد اللَّه بن يزيد، حدثنا سعيد -يعني: ابن أبي أيوب- حدثني أبو صخر، عن نافع قال: «كان لابن عمر

---

(١) تهذيب السنن (٥/ ٢٤٥-٢٤٦).

(٢) الفتح (١/ ٢٠٨).

صديق من أهل الشام يكاتبه، فكتب إليه مرة عبد الله بن عمر: إنه بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر، فإياك أن تكتب إلي، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: سيكون في أمتي أقوام يكذبون بالقدر»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«حدثنا حماد بن مسعدة، عن ابن عجلان، وصفوان قال: أنا ابن عجلان المعني، عن القعقاع بن حكيم أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى عبد الله بن عمر: «أن ارفع إلي حاجتك، قال: فكتب إليه عبد الله بن عمر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ابدأ بِمَن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى»، وإني لأحسب اليد العليا المعطية والسفلى السائلة، وإني غير سائلك شيئًا ولا رادّ رزقًا ساقه الله إليَّ منك»[٢].

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال لي علي بن الحسن: أخبرنا أبو حمزة عن إبراهيم الصائغ عن نافع: كان ابن عمر إذا أراد أن يخرج إلى السوق نظر في كتبه»[٣].

وقال الإمام أحمد: «ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن أبي فروة الهمداني، سمعت عونًا الأزدي قال: كان عمر بن عبيد الله بن معمر أميرًا على فارس، فكتب إلى ابن عمر يسأله عن الصلاة فكتب ابن عمر: إن رسول الله، ﷺ كان إذا خرج من أهله صلى ركعتين حتّى يرجع إليهم»[٤].

صحح إسناده أحمد محمد شاكر[٥] وفي تصحيحه نظر.

وقد كتب جماعة أحاديث ابن عمر، منهم نافع مولاه، وعند أحمد أنه كان لنافع كتاب، ذكره ابن عون[٦].

٨- كتابة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للعلم وثبوت ذلك عن تلاميذه:

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثنا أبو معاوية، ثنا الحجاج عن عطاء، عن ابن

(١) المسند (٢/ ٩٠)، إسناده يحتمل التحسين.

(٢) المسند (٢/ ١٥٢)، إسناده حسن.

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٣٢٥)، إسناده حسن يحتمل الصحة.

(٤) المسند (٢/ ٤٥).

(٥) المسند (٧/ ٩٩) رقم الحديث (٥٠٤٢)، تحقيق أحمد شاكر.

(٦) المسند (٢/ ٢٩)، إسناده صحيح.

عباس قال: «كتب نجدة الحروري إلى ابن عباس يسأله عن قتل الصبيان، وعن الخمس لمن هو، وعن الصبي متى ينقطع عنه اليتم، وعن النساء هل كان يخرج بهن أو يحضرن القتال، وعن العبد هل له في المغنم نصيب؟

قال: فكتب إليه ابن عباس: أما الصبيان فإن كنت الخضر تعرف الكافر من المؤمن فاقتلهم، وأما الخمس فكنا نقول: إنه لنا فزعم قومنا أنه ليس لنا، وأما النساء، فقد كان رسول الله ﷺ يخرج معه بالنساء فيداوين المرضى، ويقمن عى الجرحى ولا يحضرن القتال، وأما الصبي فينقطع عنه اليتم إذا احتلم، وأما العبد فليس له من المغنم نصيب، ولكنهم قد كان يرضخ لهم»[1].

وقال البخاري رحمه الله: حدثنا خلاد بن يَحيَى، حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال: «كتبت إلى ابن عباس، فكتب إليَّ: أن النَّبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه»[2].

وكان تلاميذه يكتبون الحديث عنه ومنهم سعيد بن جبير -رحمه الله-.

قال الإمام الدارمي: «أخبرنا إسماعيل بن أبان، عن يعقوب القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، قال: «كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفة وأكتب في نعلي»[3].

٩- كتابة جابر بن سَمرة رضي الله عنه:

روى مسلم بإسناده إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: «كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع: أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ قال: فكتب إلي: سَمعت رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رجم الأسلمي، يقول: لا يزال الدين قائمًا حتَّى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

وسَمعته يقول: «عُصيبة من المسلمين يفتحون البيت الأبيض -بيت كسرى أو

---

(١) المسند (١/ ٢٢٤)، وانظر صحيح مسلم كتاب الجهاد، حديث (١٨١٢)، فقد أورده مسلم من عدة طرق بنحوه.

(٢) الصحيح، في الرهن حديث (٢٥١٤)، والشهادات، حديث (٢٦٦٨).

(٣) السنن (١/ ١٠٥)، وإسناده حسن.

آل كسرى- وسمعته يقول: إن بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم. وسمعته يقول: إذا أعطى اللَّه أحدَكَم خيرًا فليبدأ بنفسه وأهل بيته. وسمعته يقول: أنا الفرط على الحَوض»[١].

فهذه جملة من الأحاديث كتبها جابر بن سمرة ﷺ إلى عامر بن سعد.

١٠- الكتابة عن جابر بن عبد اللَّه الأنصاري ﷺ.

قال الحافظ الذهبي: «له منسك صغير في الحج أخرجه مسلم»[٢].

وكتب عنه سليمان بن قيس اليشكري صحيفة.

وروى عنه أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة وكذلك قتادة[٣].

وقال البخاري: «روى قتادة وأبو بشر والجعد أبو عثمان عن كتاب سليمان ابن قيس»[٤].

وهؤلاء علماء، وقتادة بصري، والشعبي كوفي، وكل منهما إمام في بلده، وهذا عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس وإمام أهل مكة في زمانه يروي الإمام أحمد بإسناده إلى يزيد بن أبي حبيب: أن عطاء كتب يذكر أنه سمع جابر بن عبد اللَّه يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول عام الفتح: «إن اللَّه ﷻ ورسوله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة، وبيع الخمر، وبيع الأصنام، وقال رجل: يا رسول الله! ما ترى في شحوم الميتة، فإنَّها يُدهن بِها السفن والجلود، ويُستصبح بِها. فقال رسول اللَّه ﷺ: **قاتل اللَّه اليهود إن اللَّه لَما حرم عليهم شحومها أخذوه فجملوه، ثُمَّ باعوه فأكلوا ثَمنه**»[٥].

١١- كتابة رافع بن خديج ﷺ:

روى مسلم بإسناده إلى نافع بن جبير: «أن مروان بن الحكم خطب الناس،

---

(١) في الصحيح كتاب الإمارة، حديث (١٨٢٢)، وهو في مسند أحمد (٥/ ٨٩).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ٤٣).

(٣) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ١٣٦).

(٤) التاريخ الأوسط (١/ ٣٢٥)، دار الصميعي للنشر.

(٥) المسند (٣/ ٣٢٦)، وهو في صحيح البخاري في البيوع، حديث (٢٢٣٦)، وطرفه في التفسير، حديث (٤٦٣٣).

فذكر مكة وأهلها وحرمتها، ولَم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها، فناداه رافع بن خديج، فقال: ما لي أسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولَم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها؟ وقد حرم رسول اللَّه ﷺ ما بين لابتيها، وذلك عندنا فِي أديم خولاني إن شئت أقرأتكه. قال: فسكت مروان ثم قال: قد سمعت بعض ذلك»[1].

١٢- زيد بن أرقم ﷺ يكتب إِلَى أنس بن مالك ﷺ:

روى الإمام البخاري[2] بإسناده إلى عبد اللَّه بن لفضل أنه سمع أنس بن مالك ﷺ يقول: «حزنت على من أصيب بالحرة فكتب إلي زيد بن أرقم -وبلغه شدة حزني- يذكر أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار - وشك ابن الفضل فِي أبناء أبناء الأنصار-، فسأل أنسًا بعض من كان عنده فقال: هو الذي يقول رسول اللَّه ﷺ هذا الذي أوفى اللَّه له بإذنه».

وأخرجه الإمام أحمد من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي بكر بن أنس قال: كتب زيد بن أرقم إلى أنس يعزيه بِمن أصيب من ولده وقومه يوم الحرة فكتب إليه: أبشرك ببشرى . . . وذكره بنحوه، وفيه بعض الزيادة[3].

وأخرجه الإمام الترمذي من طريق ابن جدعان عن النضر بن أنس عن زيد ابن أرقم بنحوه»[4].

والحديث يطول عمن كان يكتب حديث رسول اللَّه، أو يكتب عنهم، وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي فِي كتابه «دراسات فِي الحديث النبوي»، اثنين وخمسين صحابيًّا ممن كتب عنهم الحديث، وذكر عددًا كثيرًا مِمَّن كتب عنهم من التابعين.

---

(١) فِي الصحيح فِي الحج، حديث (١٣٦١)، وأخرجه الإمام أحمد فِي المسند (٤/ ١٤١).

(٢) فِي صحيحه فِي التفسير، حديث (٤٩٠٦).

(٣) فِي المسند (٤/ ٣٧٤).

(٤) فِي سننه (٥/ ٧١٣)، حديث (٣٩٠٢)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والظاهر أنه يريد بِمجموع طرقه، وقال عقبه: وقد رواه قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم.

وذكر الخطيب في كتابه «تقييد العلم» عددًا جيدًا من التابعين اهتموا بكتابة الحديث النبوي لا يتسع المقام لذكرهم ودراسة الأسانيد إليهم.

وذكر محمد مصطفى الأعظمي عددًا كبيرًا يبلغ (١٥٢) وأضعافهم مِمَّن كتب عنهم من أهل العلم وطلابه، ونُحيل من يريد المزيد إلى المصادر المعروفة، ومنها المصدران المشار إليهما.

*** ولكن لابد أن نذكر بعضهم:**

١- فمنهم: الإمام نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

قال الإمام الدارمي: أخبرنا الوليد بن شجاع أخبرنا محمد بن شعيب بن شابور ثنا الوليد بن سليمان بن أبي السائب، عن سليمان بن موسى: أنه رأى نافعًا مولى ابن عمر يُملي علمه ويكتب بين يديه[1].

٢- ومنهم: أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي (ت ١٠٤هـ) من أئمة الإسلام.

قال محمد بن سعد: أخبرنا عارم بن الفضل، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: أوصى أبو قلابة، قال: «ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حيًا وإلا فأحرقوها»[2].

ثُمَّ قال: أخبرنا محمد بن عمر قل: مات أبو قلابة بالشام بداريا وكان مكتبه بالشام».

٣- ومنهم: الإمام الشعبي، الإمام الشهير.

قال أبو خيثمة: حدثنا وكيع عن أبي كيران قال: «سمعت الشعبي قال: إذا سمعت شيئًا فاكتبه ولو في الحائط»[3].

وله كتب منها: كتاب «الجراحات»، وكتاب في «الصدقات»، وكتاب في «الفرائض»، وكتاب في «الطلاق»[4].

---

(١) السنن (١/١٠٦).

(٢) في الطبقات (٧/ ١٨٥)، والإسناد صحيح إلى حماد بن زيد؛ إذ الظاهر أن شيخ ابن سعد هو محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم.

(٣) كتاب العلم رقم ١٤٦ (ص: ١٤٤)، وصحح الألباني إسناده، وهو في الطبقات لابن سعد (٦/ ٢٥٠)، من طريق مندل بن علي، وهو ضعيف عن أبي كيران، لكنه لا يضر ضعفه بالإسناد الأول.

(٤) انظر كتاب «دراسات في الحديث النبوي» للدكتور الأعظمي (ص: ١٥٣).

٤- ومنهم الخَليفة العادل عمر بن عبد العزيز (ت: ١٠١هـ).

قال الإمام الدارمي: أخبرنا الحسين بن منصور، ثنا أبو أسامة، حدثني سليمان بن المغيرة، قال أبو قلابة: خرج علينا عمر بن عبد العزيز لصلاة الظهر ومعه قرطاس، ثُمَّ خرج علينا لصلاة العصر وهو معه فقلت له: يا أمير المؤمنين ما هذا الكتاب؟ قال: حديث حدثني به عون بن عبد الله فأعجبني فكتبته»[1].

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النَّبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتَّى يعلم من لا يعلم...».

حدثنا العلاء بن عبد الجبار، حدثنا عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار بذلك يعني: حديث عمر بن عبد العزيز... إلى قوله: «ذهاب العلماء...»[2].

٥- ومنهم: الإمام مُحمَّد بن مسلم بن شهاب الزهري، الذي له يد طولى في خدمة السنة وحفظها ونشرها، وهذا أمر مشهور عنه.

قال عبد الرزاق، عن معمر، عن صالح بن كيسان قال: اجتمعت أنا وابن شهاب ونحن نطلب العلم، فاجتمعنا على أن نكتب السنن فكتبنا كل شيء سمعناه عن النَّبي ﷺ ثُمَّ كتبنا أيضًا ما جاء عن أصحابه، فقلت: لا ليس بسنة، وقال هو: بل هو سنة، فكتب ولَم أكتب فأنجح وضيعت[3].

٦- ومنهم: الإمام الحسن بن أبي الحسن البصري الإمام الشهير (ت: ١١٠هـ).

قال أبو خيثمة: حدثنا جرير عن الأعمش عن الحسن قال: إن لنا كتبًا نتعاهدها[4].

---

(١) السنن (١/١٠٧)، صحيح الاسناد، والحسين بن منصور هو السلمي النيسابوري ثقة فقيه.
(٢) الصحيح، العلم (باب ٣٤)، وانظر سنن الدارمي (١/ ١٠٤).
(٣) المصنف (١١/ ٢٥٨)، وإسناده صحيح.
(٤) العلم رقم ٦٦ (ص: ١٢٥).

٧- ومنهم: أبو المليح عامر أو زيد بن أسامة (ت ٩٨، وقيل ١٠٨هـ).

قال الدارمي: أخبرنا سليمان بن حرب، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي المليح قال: يعيبون علينا الكتاب وقد قال الله: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ﴾ [طه: ٥٢][1].

أما الذين كتبوا الحديث من التابعين كبارهم وصغارهم وطلابهم فلا يُحصي عددهم إلا الله.

الشبهة السادسة عشرة:

قال مُحمَّد صدقي: «نَهى بعضهم عن التحديث، وكذلك علماء التابعين».

- أقول:

هذه دعوى كبيرة فأين أدلتها؟ ومن هم هذا البعض؟

ومن هم هؤلاء العلماء من التابعين الذين كانوا ينهون عن التحديث عن رسول الله ﷺ؟ وكيف يكون هؤلاء علماء دون تعلمهم سنة نبيهم ﷺ؟

وقد تعلق شبيهه في حرب السنة محمود أبو رية بِما ذكره الذهبِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «تذكرة الحفاظ»[2] حيث قال فِي ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «ومن مراسيل ابن أبي مليكة أن أبا بكر جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه».

ولقد أهمل هذا الرجل نقد الذهبِي لهذه الرواية، وبيانه أنَّها مرسلة، والمرسل لا تقوم به الحجة.

---

(١) السنن (١/ ١٠٤)، وجامع بيان العلم (ص: ٨٧).
(٢) (١/ ٣).

وأهمل بيان الذهبي لمقصود أبي بكر على فرض صحة الرواية ألا وهو التثبت والاحتياط.

وأهمل ما نقله الذهبي في سياق الحديث عن الصديق أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا، ثُمَّ سأل الناس فقام المغيرة، فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد، فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لَها.

أفمن هذا حاله ينهى الناس عن الحديث عن رسول الله ﷺ؟

قال الذهبي في هذا السياق: «وصح عن الصديق أنه خطبهم، فقال: «إياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلَى الفجور، والفجور يهدي إلَى النار».

وذكر حديثًا آخر عنه ﷺ وهذا الذي رواه حديث عن النَّبِي ﷺ والذي خطب به كذلك هو حديث عن النَّبِي ﷺ لِماذا تجاهل هذا الرجل حكم الذهبي على هذا الأمر؟

ولِماذا تجاهل هذه السياقات الَّتِي هي ضد منهجه وغايته؟

ولِماذا تجاهل بيان الذهبي مقاصد أبي بكر اللائقة به ويسوق النص لضد مقصده وما يليق بِمكانته؟.

لقد روى أبو بكر عن رسول الله ﷺ مائة واثنين وأربعين حديثًا اتفق الشيخان على ستة منها، وانفرد البخاري بأحد عشر حديثًا، ومسلم بحديث[1]»، هذا على قصر مدة حياته بعد النَّبِي ﷺ واشتغاله بأعباء الخلافة والجهاد والقضاء على الردة، ولو طالت به الحياة لروى عنه الكثير المبارك رضي الله عنه.

---

(١) جوامع السيرة (ص: ٢٧٨)، والرياض المستطابة (ص: ١٤٠)، والخلاصة للخزرجي (٢/ ٧٨).

الشبهة السابعة عشرة:

قوله: «كان أفاضلهم أقلهم حديثًا ويصدفون عنه، ولو كان واجبًا لَما كان هذا حالُهم».

- وهذه شبهة سخيفة، والجَواب عنها من وجوه:

أن الصحابة كلهم أفاضل وتفاوتُهم لا يرجع إلى قلة الرواية وكثرتِها وإنَّما يرجع إلى أمور أخرى منها:

١- أن تبليغ القرآن والسنة إنَّما هو واجب على عموم المسلمين في الجملة، إذ هو من فروض الكفايات، فإذا قام بهذا الواجب بعض الأمة سقط الحرج عن الباقين.

فمن قال: إن تبليغ القرآن كان فرضًا عينيًا على جميع الصحابة فضلًا عن السنة؟!!

٢- أن قلة الحديث وكثرته ليس سببه كراهة تبليغ السنة أو محبتها، وإنَّما سببه التفرغ لتحمله أولًا، ثُمَّ لتبليغه ثانيًا كما هو حال أبي هريرة ﷺ وإخوانه من المكثرين مثل جابر بن عبد اللَّه وعائشة وأنس وعبد اللَّه بن عمر وعبد اللَّه بن عباس ﷺ.

٣- أن الأمر يرجع إلى الدواعي إلى التبليغ وعدمها.

٤- أن الأمر يرجع إلى اعتقادهم أن هذا التبليغ إنَّما هو من فروض الكفايات.

هذا مع اشتغال بعضهم بالجهاد وتفرغ الآخرين للتبليغ كما قال تعالى:

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

فإذا تصدى بعضهم للجهاد وغيره من مصالح المسلمين تصدى غيرهم للدعوة ونشر القرآن والسنة فيكمل عمل بعضهم عمل البعض الآخر تبليغًا وتطبيقًا.

أما الدعوى أنَّهم يصدفون عن رواية الحديث وتبليغه استصغارًا لشأنه، فإنَّها فرية كبيرة على أصحاب محمد ﷺ برأهم اللَّه منها والمؤمنون.

الشبهة الثامنة عشرة:

قول مُحمَّد صدقي: «من كان من الصحابة كثير الحديث ملُّوا منه ونَهوه وزجروه، كما فعل عمر بأبي هريرة، وشكوا فيه وقالوا: إنه يضع الشيء في غير موضعه، ونسبوه للجنون كما في كتبكم».

- أقول:

هذا الكلام كله هذيان بالباطل وافتراء على أصحاب رسول اللَّه ﷺ.

وقد سبقه إلى مثل هذا الباطل الملاحدة وغلاة الرفض وشاركه في الإرجاف به المستشرقون ومن سار على نَهجهم من المنتسبين إلى الإسلام مثل أحمد خان وأتباعه ومثل أحمد أمين وأبي رية ومن خذله اللَّه باتباعهم، وقد دفع أباطيل هؤلاء عدد من العلماء منهم الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة»، والشيخ عبد الرزاق حمزة في كتابه «ظلمات أبي رية».

قال العلامة المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة لِما في أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمُجازفة»[1]، الذي دحض فيه أباطيل أبي رية وبيَّن فيه أكاذيبه وخيانته ومجازفاته.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال (ص١٦٢) -يعني: أبا رية- «كثرة أحاديثه»[2]، ثُمَّ قال (ص١٦٣): وقد أفزعت كثرة رواية أبي هريرة عمر بن الخطاب فضربه بالدرة وقال له: «أكثرت يا أبا هريرة من الرواية وأحرِ بك أن تكون كاذبًا».

١- قال المعلمي: «أقول: لَم يعز هذه الحكاية هنا وعزاها (ص: ١٧١) إلى شرح «النهج» لابن أبي الحديد حكاية عن أبي جعفر الإسكافي، وابن أبي الحديد من دعاة الاعتزال والرفض والكيد للإسلام وحاله مع ابن العلقمي الخبيث معروفة.

---

(١) (ص١٥٢).

(٢) يعني: أبا هريرة رضي الله عنه.

والإسكافي من دعاة المعتزلة والرفض أيضًا في القرن الثالث ولا يعرف له سند.

ومثل هذه الحكايات الطائشة توجد بكثرة عند الرافضة والناصبة وغيرهم بما فيه انتقاص لأبي بكر وعمر وعلي وعائشة وغيرهم، وإنَّما يتشبث بها من لا يعقل.

وقد ذكر ابن أبي الحديد (١/ ٣٦٠) أشياء عن الإسكافي من الطعن في أبي هريرة وغيره من الصحابة، وذكر من ذلك مزاح أبي هريرة فقال ابن أبي الحديد».

قلت: قد ذكر ابن قتيبة هذا كله في كتاب المعارف[1] في ترجمة أبي هريرة، وقوله فيه حجة؛ لأنه غير متهم عليه.

وفي هذا إشارة إلى أن الإسكافي متهم، ونحن كما لا نتهم ابن قتيبة قد لا نتهم الإسكافي باختلاق الكذب، ولكن نتهمه بتلقف الأكاذيب من أفاكي أصحابه الرافضة والمعتزلة.

وأهل العلم لا يقبلون الأخبار المنقطعة، ولو ذكرها كبار أئمة السنة فما بالك بما يحكيه ابن أبي الحديد عن الإسكافي عمن تقدمه بزمان.

ثُمَّ قال: «قال أبو رية (ص١٦٣): «من أجل ذلك كثرت أحاديثه بعد وفاة عمر وذهاب الدرة إذ أصبح لا يخشى أحدًا بعده.

قال المُعلمي: أقول: لَم يَمت الحق بِموت عمر ﷺ وسيأتي تَمام هذا».

ثُمَّ ذكر أثرين إلى أبي هريرة أحدهما معلّ بالانقطاع وفي إسناد الثاني متهم وذكر أنه يقابلهما آثار.

ثُمَّ قال المُعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبعد؛ فإن الإسلام لَم يَمت بموت عمر، وإجماع الصحابة بعده على إقرار أبي هريرة على الإكثار مع ثناء جماعة منهم عليه، وسماع كثير منهم منه، وروايتهم عنه كما يأتي يدل على بطلان المَحكي عن عمر من منعه.

---

(١) لَم يسق ابن قتيبة مزاح أبي هريرة ﷺ بقصد الطعن فيه، وإنَّما ذكره في ترجمته ولعله ينوه بتواضعه؛ لأن مزاح أبي هريرة ﷺ صورة من صور تواضعه، والمنصف المتأمل لهذا المزاح اللطيف يدرك هذا، وانظر كلام ابن قتيبة في «المعارف» (ص: ٢٧٧-٢٧٨).

بل لو ثبت المنع ثبوتًا لا مدفع له لدلّ إجماعهم على أن المنع كان على وجه مخصوص أو لسبب عارض أو استحسانًا محضًا لا يستند إلى حجة ملزمة، وعلى فرض اختلاف الرأي فإجماعهم بعد عمر أولى بالحق من رأي عمر رضي الله عنه»[1].

إن عددًا من الصحابة معدودين في المكثرين من الرواية فمنهم أصحاب الألوف، ومنهم من روى ما يربو على ألف حديث، ومنهم أصحاب المئين ومنهم أصحاب المائتين.

فإذا كان أبو هريرة رضي الله عنه قد روى خمسة آلاف حديث وثلثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، فقد روى ثلاثة من الصحابة ما يزيد مجموعه على هذا العدد، فقد روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثًا.

وروى أنس بن مالك رضي الله عنه ألفي حديث ومائتين وستة وثمانين حديثًا.

وروت عائشة رضي الله عنها ألفي حديث ومائتي حديث وعشرة أحاديث.

فمجموع ما رواه هؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم يبلغ سبعة آلاف حديث ومائة وستة وعشرين حديثًا.

أي: أنها تزيد على مجموع ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه بسبعمائة حديث وألف حديث.

وأربعة آخرون وهم عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد وابن مسعود رضي الله عنهم يروون خمسة آلاف حديث ومائتين وعشرة أحاديث، أي: أن الفارق بسيط جدًا بين ما رواه أبو هريرة ومجموع ما رواه هؤلاء الأربعة، فمن هم الصحابة الذين ملُّوهم ونَهوهم وزجروهم؟!

لَم تستطع أن تذكر من هؤلاء الزاجرين الناهين إلا عمر رضي الله عنه البريء -والحمد لله- من هذه التهمة الَّتي يفتريها عليه الروافض والزنادقة ليشوهوه ويشوهوا أبا هريرة الذي هو قذى في أعينهم؛ لأنه أحفظ حفاظ أصحاب محمد ﷺ لسنة رسول الله الَّتي تغيظهم كما يغيظهم أصحاب محمد ﷺ.

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص١٥٢-١٥٦).

٢- ما كان الصحابة يشك بعضهم في بعض ولا يكذب بعضهم بعضًا، فهذا أبو هريرة ﷺ الذي يحشد أهل الإلحاد والرفض قواهم لإسقاطه وإسقاط رواياته عن رسول الله ﷺ لا يلقى من الصحابة والتابعين وأفاضل الأمة -رغم أنوف الحاقدين- إلا الإجلال والإكبار والثقة الكبيرة به.

فيروي عنه من أهل العلم والفضل من الصحابة والتابعين نحو من ثمانمائة.

والأمة من التابعين الكرام ومن تبعوهم بإحسان يقدرونه ويعتزون به وبحفظه لسنة رسول الله ﷺ الذي كان ثمرة لملازمته لرسول الله ﷺ وحرصه على السنة كما شهد له بهذا الحرص رسول الله ﷺ.

* الشبهة التاسعة عشرة:

قوله: «إن أئمة المُسلمين لَم يتفقوا على الصحيح منها، وما منهم من أحد إلّا خالف في مذهبه كثيرًا منها».

- والجَواب على هذا من وجوه:

١- أن علماء الإسلام -وعلى رأسهم أئمة الفقه والحديث- متفقون على تعظيم سنة رسول الله ﷺ وعلى وجوب الأخذ بِها في دينهم ودنياهم وأنَّها الأصل الثاني مع كتاب الله وعلى أنها حجة في دين الله أصوله وفروعه.

٢- أنه ما من إمام إلا حث أتباعه على التمسك بالكتاب والسنة ودعاهم إلى ترك أقواله إذا خالفت الكتاب والسنة، وقد سبق أن ذكرنا أقوالَهم في هذا الشأن، ومن ذلك قول الإمام الشافعي المشهور عنه عند أصحابه وغيرهم:

«إذا صح الحديث فهو مذهبِي». وقوله: «إذا خالف قولي قول رسول الله ﷺ فخذوا بقول رسول الله ﷺ واضربوا بقولي عرض الحائط». وقد خالف أصحابه أقواله الَّتِي خالفت ما ثبت عن رسول الله ﷺ وصح عندهم من حديثه.

ونصائح أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لأصحابه في الأخذ بقول الله، وقول رسول الله ﷺ، بل بأقوال الصحابة معروف، ومن هنا خالفه صاحباه أبو يوسف ومحمد بن الحسن في ثلث أو ثلثَي المذهب، وما ذلك منهما إلا اتباعًا للحق وتقديمًا منهما لِما صح لَهما عن رسول الله ﷺ على رأي واجتهاد شيخهما.

٣- إنَّ ما يحصل من بعضهم من مخالفة لحديث رسول اللَّه ﷺ فليس من المنطلق الذي يرجف به أعداء السنة -حاشاهم من ذلك- فهم يعظمون السنة ويؤمنون بِها وأنَّها حجة من حجج اللَّه على عباده، ولا يقع لأحد منهم مخالفة لحديث ثابت إلا لعذر من الأعذار الشرعية الَّتِي يعذره اللَّه بِها.

وذلك مثل:

أ- أن تأتيه حادثة لَم يكن قد بلغه فيها نص من كتاب اللَّه أو سنة رسول اللَّه ﷺ فيجتهد فيها فيخالف نصًّا عن رسول اللَّه ﷺ قد بلغ غيره من أئمة الإسلام وصحّ عندهم فقالوا به ودانوا اللَّه به.

ب- أو يكون قد بلغه النص، لكنه عند فتواه أو تدوينه نسيه فيعذره اللَّه فِي ذلك ويثيبه على اجتهاده.

قال تعالى تعليمًا للمؤمنين أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ثُمَّ قال اللَّه كما فِي الحديث القدسي: «قد فعلت». وقد وقعت فتاوى من بعض العلماء مخالفة لنصوص من القرآن والسنة لا تعمدًا منهم، وإنَّما هو لعذر من الأعذار الَّتِي يعذرهم اللَّه بِها، ومنها ما ذكرناه كالنسيان أو عدم بلوغ النص ويحصل مثل ذلك للأئمة الكبار للأسباب نفسها الَّتِي يعذرهم اللَّه بِها.

ومن ادَّعى عليهم أو على أحدهم تعمد المخالفة لِمَا صح عن رسول اللَّه ﷺ؛ فقد افترى عليهم افتراءً عظيمًا، ومن زعم لأحد منهم أنه قد أحاط علمًا بكل ما صح عن رسول اللَّه ﷺ فقد غلا فيه وقال الباطل.

والحَاصل: أننا نجزم أن علماء الإسلام المشهود لهم بالعلم والورع والتقوى وقدم الصدق فِي الإسلام لا يتعمدون مخالفة أو رد الأحاديث الثابتة عن نبيّهم كيف وهم يوصون برد أقوالِهم إذا خالفت ما ثبت عن رسول اللَّه ﷺ؟ كيف وبعضهم يحتج بالمرسل والضعيف أحيانًا، فكيف يتصور مسلم فِي أحد منهم أنه يرد الأحاديث الصحيحة أو يخالفها عمدًا؟

ج- أو يكون فِي المسألة حديثان أحدهما ناسخ والآخر منسوخ فيبلغ أحدهم المنسوخ دون ناسخه فيأخذ بِما بلغه ويبلغ عالِمًا آخر الناسخ فيأخذ به، ويبلغ ثالثًا

الناسخ والمنسوخ فيقدم الناسخ على المنسوخ.

د- أو يكون في الباب أحاديث مطلقة وأحاديث مقيدة أو أحاديث عامة وأخرى تخصصها، فيبلغ بعضهم العامة دون المخصصات أو المطلقات دون المقيدات فيعمل ويفتي بما بلغه ويعذره الله في ذلك.

ويبلغ غيره العامة والخاصة والمطلقة والمقيدة فيحمل العام على الخاص والمطلق على المقيد، وقد يختلفون في الأصول؛ فيقدم بعضهم العام على الخاص والمطلق على المقيد.

وقد استوفى شيخ الإسلام الأعذار للأئمة الَّتِي يعذرهم اللَّه بِهَا فِي كتابه القيِّم «رفع المَلام عن الأئمة الأعلام»، فأوصلها إلى عشرة أسباب.

الشبهة العشرون:

قول مُحمَّد صدقي: «لَم يعتنِ المُسلمون بِحفظها فِي صدورهم كما اعتنوا بِحفظ القرآن الشريف، فإذا كان هذا هو حال الأحاديث وما قاله المسلمون فيها، وما عملوه بِها، فأي فائدة منها ترجون وأي ثقة بِها تثقون؟ وأي شيء خالفت فيه الإجمَاع أو ابتدعته حتَّى أُرمى بالكفر أو المروق؟

مع أن هذه المَطاعن وأمثالُهَا كثير لَم يَخلُ منها عصر من عصور المُسلمين ولَم تصدر إلا منهم؛ فيجب علينا أن نقدر أخبار الآحاد حق قدرها ولا يعمينا الجهل والتعصب عن حقيقة أمرها».

- والجَواب من وجوه:

١- أن المسلمين من عهد الرسول ﷺ في الجملة وهم يعتنون بالقرآن والسنة حفظًا وعملًا بِهما.

٢- أن اللَّه لَم يكلف المسلمين جميعًا بحفظ القرآن؛ ولذا لَم يحفظه كله إلا نفر قليل من الصحابة، حتَّى أن من كبارهم من مات وهو لَم يستوف حفظ القرآن، لكن القرآن كله محفوظ عند بعضهم ومحفوظ فِي جملتهم، فعلى شبهته الباطلة يكون القرآن مطعونًا فيه.

أما السنة ففي الصحابة من حفظ الكثير ومنهم المتوسط ومنهم المقلّ، وجملتها محفوظ عند الجميع بحيث لم يضع منها شيء إذ يصدق على القرآن وعليها قول الله -جل وعلا-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وحيث إن السنة هي المبينة للقرآن والشارحة له؛ فإن ضمان الله لحفظ القرآن ضمان لحفظها، بل هي داخلة في الذكر؛ لأنّ الذكر هو الوحي، والسنة وحي كما قال الله تعالى بيانًا لمكانة الرسول ﷺ وأقواله وأفعاله:

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٤].

فهو ﷺ معصوم من الضلال والغي، ونطقه بالسنة لا ينطلق من هوًى أبدًا، وإنَّما هو وحي يوحى من رب الأرض والسماء؛ ولذا كلف الله البشر جميعًا بالإيمان به وطاعته طاعة مطلقة واتّباعه والتأسي بأقواله وأفعاله وتقريراته الَّتي يقصد بها التشريع، وذلك معلوم كله عند علماء الأمة ومعمول به ومُسَلَّم به عندهم، والحمد لله.

٣- وقوله: «فإذا كان هذا هو حال الأحاديث، وما قاله المُسلمون فيها وما عملوه بها فأي فائدة منها ترجون وأي ثقة بها تثقون؟».

انظر إليه يسميها بالأحاديث، ولا يقول: سنة رسول الله ﷺ ولا يبعد أنه يقصد ما يقصد أعداء الله في وصفهم للقرآن بأنه أساطير.

فإذا كان هذا هو حال الأحاديث الشريفة عندك وعند أمثالك وأسلافك المندسين في المسلمين وحالُها عند اليهود والنصارى، ولاسيما المستشرقين فإن لَها عند المسلمين حالًا آخر مضادًا لِما تفتريه على السنة النبوية وعلى علمائها؛ إن لَها حالًا آخر عندهم هو احترامها وإجلالها والتزامها في عقائدهم وعباداتِهم وسائر شئون حياتِهم جنبًا إلى جنب مع نصوص القرآن الكريم.

وهم على هذه الحال من عهد الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولقد لقيت من العناية العظيمة من الحفظ لنصوصها والعمل بها والرحلات في سبيلها، حتّى إنه ليرحل الرجل مسافة الشهر وأكثر من أجل حديث واحد، بدأ من الصحابة ﷺ،

وألَّفوا فيها وفِي العلوم الَّتِي تخدمها ما تزخر به المكتبات فِي شرق العالَم الإسلامي وغربه، وأنشئوا لَها المدارس إلى جانب مساجدهم الَّتِي تخرج الألوف من فحول العلماء وخاصة فِي السنة.

فهذا حالُها عند المسلمين، أما عند أعدائها من الزنادقة وغلاة الرفض والباطنية وسائر أعداء السنة فحال آخر، وقد تصدى لفضحهم وإهانتهم وإخزائهم علماء الإسلام والسنة على امتداد العصور بِما فيهم محمد توفيق وأمثاله من أفراخ الزنادقة والمستشرقين ووراث الحقد على الإسلام، فهذا هو ما يقوله المسلمون ويعملونه.

٤- وقوله: «وأي فائدة منها ترجون؟».

فيقول المسلمون ما لا يخطر ببال أعداء الله ورسوله ودينه من السعادة فِي الدين والدنيا والآخرة.

يرجو المسلمون من إجلالِها واحترامها والتمسك بِها الفوز والفلاح فِي الآخرة واستقامة حياتِهم فِي هذه الدنيا.

فلا قيمة لحياة لمسلمين بدونِها ودون الاستضاءة بنورها فالحياة بدونِها خسران مبين وضلال مهين وغضب من رب العالمين، والله لحديث واحد منها خير من الدنيا وما عليها من ذهب وفضة ومال وسلطان، هذه بعض فوائدها، وبِها وبالقرآن ساد سلف هذه الأمة الدنيا وساسوها وفتحت بِهما الشعوب والقلوب وذلت لهما أعناق الجبابرة والملاحدة والزنادقة وعتاة اليهود والمَجوس والنصارى، وبضعف المسلمين فِي التزامها وتطبيقها نزل بِهم من الذل والهوان ما نزل، ولا يرفع عنهم ما نزل بِهم من ذلك إلا بالعودة إليها.

٥- وقولك: «وأي ثقة بِها تثقون؟».

نقول: إن ثقة المسلمين فوق ما يخطر ببالك وبال أمثالك، إن ثقتهم بِها مثل ثقتهم بالقرآن ومثل ثقتهم بالرسول الكريم ويحبونَها إلى درجة الإيثار على الأبناء والآباء ويوالون ويعادون من أجلها، يوالون الأبعدين نسبًا إن احترموها، ويعادون أقرب الأقربين إن هم نالوا من كرامتها.

لقد أهان عبد اللَّه بن عمر ابنه وهجره من أجل حديث واحد، وهجر عبد اللَّه بن أبي أوفى ابن أخيه من أجل حديث واحد، وشك أحد وجوه قريش فِي حديث واحد فِي مجلس الرشيد فغضب الرشيد وقال: «النطع والسيف، زنديق يطعن فِي حديث رسول اللَّه ﷺ»[١].

فكيف لو رأى الرشيد وسمع مثل هذه الطعون والشبهات الخبيثة، والاستهانة بعموم سنة رسول اللَّه والسخرية بِها إلى درجة أنه لا فائدة تُرجى منها والدعوة إلى إسقاط كل ثقة بِها؟! فأين سيف ونطع الرشيد عن أمثال محمد توفيق المُجاهرين بالحرب على سنة محمد ﷺ والمعلنين للطعن فيها والاستهانة والسخرية بِها؟

٦- وقولك: «وأي شيء خالفت فيه الإجمَاع أو ابتدعته حتَّى أُرمى بالكفر والمُروق».

وأقول: أي شيء أبقيت للإسلام والمسلمين، إذا كنت قد حشدت كل شبه أعداء اللَّه أو جُلَّها وطعونَهم فِي سنة رسول اللَّه ﷺ؟!

ولقد خالفت بل تحديت القرآن والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان بِهذه الحرب الضروس الَّتِي وجهتها لسنة محمد ﷺ وابتدعت بدعة كفرية جلبت لَهَا بخيلك ورجلك وخيل ورجل شياطين الإنس والجن فما تركت سلاحًا من أسلحة هؤلاء الشياطين إلا وجهته إلى نحر سنة رسول اللَّه، بل إلى القرآن نفسه وإجمَاع المسلمين، فماذا تنتظر بعد كل هذه العداوة والعدوان والتحدي من المسلمين، وآه ثُمَّ آه على عصر الرشيد ومن قبله.

٧- قولك: «مع أن هذه المَطاعن وأمثالُهَا كثير لَم يَخل منها عصر من عصور المُسلمين ولَم تصدر إلا منهم».

أقول: هذه حجة داحضة، فقد خلت القرون المفضلة من هذه المطاعن ولَم تبدأ هذه الطعون أو بعضها إلا بعد انقراضها على أيدي الزنادقة ثُمَّ غلاة أهل الضلال من المنتسبين إلى الإسلام واللَّه أعلم بإسلامهم.

---

(١) «تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص: ٢٨٥).

ولقد تصدى لَهم أهل الحق والسنة والعلم، فهتكوا أستارهم ودحضوا أباطيلهم، وهذا أمر معلوم عند أهل العلم، فهل تريد أن توهم الناس الآن أن المسلمين تواطئوا على حرب السنة على مرّ العصور، وهم بين طاعن وساكت، ولَم يحصل اعتراض إلا على مطاعنك؟

إن علماء الإسلام لَم يسكتوا عن أي خطأ صدر باسم الإسلام ولو من أفضل العلماء ولو فِي حديث واحد أو بعضه، فكيف يسكتون عن مطاعن الملحدين ومن سار على نَهجهم من الضالين فِي العصور الماضية أو الحاضرة، وذلك مصداق وعد اللَّه بحفظ دينه؟!

٨- وقولك: «ولَم تصدر إلا منهم».

أقول: هذا افتراء على المسلمين وبرأهم اللَّه مِمَّا ترميهم به، وإنَّما صدرت هذه الطعون من زنادقة فِي القدم والحديث يندسون بين المسلمين، وإلا من اليهود والنصارى مستشرقين ومستغربين ومن تابعهم، واللَّه يرد مكايدهم ويدحض أباطيلهم على أيدي المسلمين.

٩- وقولك: «فيجب علينا أن نقدر أخبار الآحاد قدرها ولا يعمينا الجَهل والتعصب».

وأقول: أما المسلمون فيعرفون منزلة سنة رسول اللَّه ﷺ العظيمة الَّتِي لا يقوم لهم دين ولا دنيا بدونِها وبِها يطاردون الجهل والتعصب الأعمى وأهلهما.

ومنهم محمد توفيق صدقي وشيوخه شيوخ الجهل والضلال والتعصب للرفض والزندقة والتزلف إلى اليهود والنصارى بالطعن فِي الإسلام تحت ستار حرب الجهل والتعصب، ونَحمد اللَّه ونشكره الذي أعان على دحض أباطيل وطعون أعداء اللَّه فِي سنة نبيه بل فِي صميم الإسلام نفسه.

* * *

الفصل الخامس: حجج أهل السنة على أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تفيد العلم لا الظن

إن أعداء الإسلام ليتسللون إلى هدم الإسلام من شتَّى المنافذ فتبذل جهود علماء المسلمين للدفاع عنه بكل ما يستطيعون عن دينهم وسنة نبيهم الَّتي كثرت عليها الغارات من فئات الإلحاد والضلال المتسترة بالإسلام.

وفي هذا العصر تظافرت جهود علماء الإسلام لصد هذه الغارات فسدوا عليهم كل الأبواب والمنافذ إلا بابًا واحدًا فتحه عليهم المعتزلة في مطالع القرن الثاني الهجري، فتابعهم الروافض والخوارج.

وأهل السنة يحاولون جاهدين إغلاق هذا الباب الخطير ألا وهو باب: «إن أخبار الآحاد تفيد الظن»، ولكن على مر الزمان انخدع بعض المنتسبين إلى السنة فولَجوا بعض أبواب المعتزلة والمتكلمين.

ومنها هذا الباب الخطير، ثُمَّ وقفوا -مع الأسف- مع المعتزلة والخوارج والروافض يعاركون أهل السنة.

فإذا هجم أعداء الإسلام أو هذه الفرق على بعض العقائد الإسلامية أو على السنة امتشقوا أسلحتهم جنبًا إلى جنب مع أهل السنة المَحضة وواصلوا مطاردتَهم وسدوا عليهم كل الأبواب، حتَّى إذا لَم يبق إلا بعض الأبواب ومن أخطرها هذا الباب، فعندها يضعون أسلحتهم ويقولون بلسان حالِهم للمعتزلة والمتكلمين: نحن معكم لا نزاع بيننا وبينكم في أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم، ونوافقكم على أنَّها لا تفيد إلا الظن؛ ولذا لا نبني عليها عقائدنا؛ لأننا لا نبنيها إلا على القطعيات وهي النصوص الواضحة من القرآن أو المتواتر من السنة، أما الظواهر من نصوص القرآن والسنة المتواترة فلا نبني عليها عقائدنا؛ لأنَّها هي أيضًا ظنيّات الدلالة وإن كانت قطعيات الثبوت، ثم تقوم المعارك بينهم وبين أهل السنة المَحضة بناء على

هذه النظريات الفلسفية الَّتِي استقاها المعتزلة والمتكلمون ومن تابعهم من الفلسفات اليونانية وغيرها من الفلسفات الَّتِي استهدفت عقائد الإسلام وأصوله قبل فروعه من وقت مبكر.

ولو استعرض المُحب للسنة بعض الكتب فِي هذا العصر الَّتِي قامت بالدفاع عن السنة وتصدت لرد عدوان أعدائها من المستشرقين والملحدين والقرآنيين وأفراخ هؤلاء من المعاصرين؛ لوجد جهودًا قد بُذلت لمواجهة هذه الفئات، وأباطيلها، ولكنه لا يلبث إلا قليلًا حتَّى يُفاجأ باستسلام هؤلاء المنافحين عند عتبات هذا الباب والاستحذاء أمام هؤلاء الأعداء والأخذ بشبهاتهم، ولو أنكر عليهم أهل السنة المَحضة لواجهوهم بتلك الشبهات الَّتِي ورثها القرآنيون والمستشرقون عن المعتزلة والخوارج والروافض.

ومن المؤسف جدًّا أن هذه الشبهات تقوم عليها مدارس إسلامية من وقت مبكر وما عرفوا أنَّها من مكائد فلاسفة المعتزلة ومن ركض وراءهم من فرق الضلال.

دعوة جادة:

وإنِّي لأوجه -بهذه المناسبة- دعوة جادة إلى القائمين على هذه المدارس فِي هذا العصر الذي تعاني فيه الأمة الويلات والذل نتيجة مخالفتهم لكتاب اللَّه وسنة رسوله وسنة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين؛ أوجه الدعوة إلى هذه المدارس لتعيد النظر بِجدٍّ فِي مناهجها وإلى السعي فِي إصلاحها إصلاحًا جذريًّا وشاملًا بِما يتفق مع الكتاب والسنة وفقه السلف الصالح لهما عقائديًّا ومنهجيًّا وعبادات ومعاملات، ومن هذا الإصلاح: سد باب أن أخبار الآحاد تفيد الظن، إن هذا الإصلاح ليسير على من يسَّره اللَّه عليه واطلع اللَّه منه على نية صادقة وعزم ماضٍ.

ومن نظر نظرة صادقة متجردة إلى تفسير السلف الصالح للقرآن الكريم، مثل: تفسير ابن جرير والبغوي وما جرى مجراهما من تفاسير السلف، وتأمل نصوص الأمهات الست فِي أبواب الإيمان والتوحيد والسنة، وفِي مؤلفات أبي الحسن الأشعري الأخيرة كالإبانة والمقالات والموجز وقرأ ما قرره ابن عبد البر وابن

أبي زيد وأمثالهما؛ تبيَّن له بكل وضوح العقائد الَّتِي قررها اللَّه فِي كتابه ورضيها وقررها رسوله فِي سنته ودان بِها الصحابة الكرام والتابعون لهم بإحسان، وتبيَّن له بوضوح بطلان كل المذاهب الَّتِي تخالف مقررات الكتاب والسنة وما دان به السلف الصالح من القرون الخَيِّرة.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤].

واعلموا يا من بأيديهم أزِمَّة أمور الأمة أنكم مسئولون أمام اللَّه عن بقائها على ما هي عليه الآن من جهل بحقائق القرآن والسنة ومخالفات لَها، ذلكم الجهل الخطير والمخالفات المهلكة فِي الدنيا والآخرة.

وإنه لمن المناسب لقطع دابر شبهات أن أخبار الآحاد تفيد الظن ولا تفيد العلم، أن أسوق بعض حجج أهل السنة الَّتِي تدمغ هذه الشبهات لتساعد من يريد نصرة سنة رسول اللَّه ﷺ ويريد حمايتها من غوائل أعدائها ويريد سدّ أبواب الفتن وذرائعها عن دين اللَّه الحق.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابه العظيم «الصواعق المُرسلة على الجَهمية والمُعطلة»[1]:

«ومن له أدنى إلمَام بالسنة والتفات إليها يعلم ذلك، ولولا وضوح الأمر فِي ذلك لذكرنا أكثر من مائة موضع، فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول اللَّه ﷺ خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة وإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام ووافقوا به المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلا فلا يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك، بل صرح الأئمة بخلاف قولِهم، فممن نص على أن خبر الواحد يفيد العلم: مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة وداود بن علي وأصحابه كأبي محمد بن

---

(١) (٢/ ٣٦٢)، طبعة مكتبة الرياض الحديثة، اخترت كلام ابن القيم؛ لأنه عبارة عن خلاصة حجج أهل السنة فِي هذا الباب، وعلى رأسهم الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد والسمعاني وابن تيمية.

حزم، ونص عليه الحسين بن علي الكرابيسي والحارث بن أسد المُحاسبي.

قال ابن خواز منداد في كتاب «أصول الفقه»، وقد ذكر خبر الواحد الذي لَم يروه إلا الواحد والاثنان: ويقع بهذا الضرب أيضًا العلم الضروري نص على ذلك مالك.

وقال أحمد في حديث الرؤية: نعلم أنَّها حق ونقطع على العلم بِها[١].

وكذلك روي عن المروذي قال: قلت لأبي عبد الله: هاهنا اثنان يقولان: إن الخبر يوجب عملًا ولا يوجب علمًا فعابه، وقال: لا أدري ما هذا.

وقال القاضي: وظاهر هذا أنه يسوي بين العلم والعمل.

وقال القاضي في أول «المحبر»: خبر الواحد يوجب العلم إذا صح سنده ولَم تختلف الرواية فيه وتلقته الأمة بالقبول وأصحابنا يطلقون القول وإن لَم تتلقه بالقبول..».

ومن كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الصدد قوله في نفس المَرجع[٢]:

«ومِمَّا يبين أن خبر الواحد العدل يفيد العلم أدلة كثيرة:

أحدها: أن المسلمين لَما أخبرهم الواحد وهم بقباء في صلاة الصبح أن القبلة قد حُوِّلت إلى الكعبة قبلوا خبره وتركوا الحجة الَّتي كانوا عليها واستداروا إلى القبلة، ولَم ينكر عليهم رسول الله ﷺ بل شُكروا على ذلك وكانوا على أمر مقطوع به من القبلة الأولى، فلولا حصول العلم لهم بخبر الواحد لَم يتركوا المقطوع به المعلوم لخبر لا يفيد العلم، وغاية ما يقال فيه: إنه خبر اقترنته قرينة، وكثير منهم يقول: لا يفيد العلم بقرينة ولا غيرها، وهذا في غاية المكابرة، ومعلوم أن قرينة تلقِّي الأمة له بالقبول وروايته قرنًا بعد قرن من غير نكير من أقوى القرائن وأظهرها فأي قرينة فرضتها كانت تلك أقوى منها[٣].

---

(١) كذا بالتأنيث، ولعل الصواب: «به».

(٢) (ص٣٩٤-٤٠٥).

(٣) يرى الإمام ابن القيم أن كل حديث صح عن رسول الله ﷺ ولَم يضعفه أحد من أئمة الحديث أن هذا تلقٍّ من الأمة بالقبول لهذا النوع من الأحاديث، وهذا بخلاف ما يفهم بعض الناس من القرائن ومن تلقي الأمة بالقبول، فإنَّهم يكادون يقصرونَها على أخبار الصحيحين فقط. وما قرره ابن القيم هو الحق، والله أعلم.

الدليل الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]. وفي القراءة الأخرى: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾.

وهذا يدل على الجزم بقبول خبر الواحد أنه لا يحتاج إلى التثبت، ولو كان خبره لا يفيد العلم لأمر بالتثبت حتَّى يحصل العلم.

ومِمَّا يدل عليه أيضًا: أن السلف الصالح وأئمة الإسلام لَم يزالوا يقولون: قال رسول الله ﷺ كذا، وفعل كذا، وأمر بكذا، ونَهى عن كذا.

وهذا معلوم في كلامهم بالضرورة، وفي صحيح البخاري قال رسول الله ﷺ في عدة مواضع، وكثير من أحاديث الصحابة يقول فيها أحدهم: قال رسول الله ﷺ، وإنَّما سمعه من صحابي غيره، وهذه شهادة من القائل وجزم على رسول الله ﷺ بما نسبه إليه من قول أو فعل.

فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم؛ لكان شاهدًا على رسول الله ﷺ بغير علم.

الدليل الثالث: أن أهل العلم بالحديث لَم يزالوا يقولون: صح عن رسول الله ﷺ، وذلك جزم منهم بأنه قاله، ولَم يكن مرادهم ما قاله بعض المتأخرين: إن المراد بالصحة صحة السند لا صحة المتن، بل هذا مراد من زعم أن أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم، وإنَّما كان مرادهم صحة الإضافة إليه وأنه قال كما كانوا يَجزمون بقولِهم: قال رسول الله ﷺ وأمر ونَهى، وفعل رسول الله ﷺ، وحيث كان يقع لهم الوهم في ذلك يقولون: يُذكر عن رسول الله ﷺ ويُروى عنه ونحو ذلك، ومن له خبرة بالحديث يفرِّق بين قول أحدهم: هذا الحديث صحيح وبين قوله: إسناده صحيح. فالأول جزم بصحة نسبته إلى رسول الله ﷺ، والثاني شهادة بصحة سنده، وقد يكون فيه علة أو شذوذ؛ فيكون سنده صحيحًا ولا يحكمون أنه صحيح في نفسه.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢].

والطائفة تقع على الواحد فما فوقه، فأخبر أن الطائفة تنذر قومهم إذا رجعوا إليهم، والإنذار: الإعلام بما يفيد العلم، وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ نظير قوله في آياته المتلوة والمشهودة: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾. وهو سبحانه إنَّما يذكر ذلك فيما يحصل العلم لا فيما لا يفيد العلم.

الدليل الخامس: قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، أي: لا تتبعه ولا تعمل به، ولَم يزل المسلمون من عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها ويثبتون لله تعالى بها الصفات، فلو كانت لا تفيد علمًا؛ لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قفوا ما ليس لهم به علم.

الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. فأمر من لَم يعلم أن يسأل أهل الذكر وهم أولو الكتاب والعلم، ولولا أن أخبارهم تفيد العلم لَم يأمر بسؤال من لا يفيد خبره علمًا، وهو سبحانه لَم يقل: سلوا عدد التواتر، بل أمر بسؤال أهل الذكر مطلقًا، فلو كان واحدًا لكان سؤاله وجوابه كافيًا.

الدليل السابع: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقال: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وقال النبي ﷺ: «بلغوا عنِّي».

وقال لأصحابه في الجمع الأعظم يوم عرفة: «أنتم مسئولون عنِّي فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك بلَّغت وأديت ونصحت».

ومعلوم أن البلاغ هو الذي تقوم به الحجة على المبلغ، ويحصل به العلم، فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم لَم يقع به التبليغ الذي تقوم به حجة الله على العبد، فإن الحجة إنَّما تقوم بما يحصل به العلم، وقد كان رسول الله ﷺ يرسل الواحد من أصحابه يبلغ عنه، فتقوم الحجة على من بلغه، وكذلك قامت حجته علينا بما بلغنا العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسننه، ولو لَم يفد العلم لَم تقم علينا بذلك حجة ولا على من بلغه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون عدد

التواتر، وهذا من أبطل الباطل فيلزم من قال: إن أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد العلم أحد أمرين:

١- إما أن يقول: إن الرسول لَم يبلِّغ غير القرآن وما رواه عنه عدد التواتر، وما سوى ذلك لَم تقم به حجة ولا تبليغ.

٢- وإما أن يقول: إن الحجة والبلاغ حاصلان بِما لا يوجب علمًا ولا يقتضي عملًا.

وإذا بطل هذان الأمران؛ بطل القول بأن أخباره ﷺ الَّتِي رواها الثقات العدول الحفاظ وتلقتها الأمة بالقبول لا تفيد علمًا وهذا ظاهر لا خفاء به.

الدليل الثامن: قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقوله: ﴿وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٨].

ووجه الاستدلال: أنه تعالى أخبر أنه جعل هذه الأمة عدولًا خيارًا ليشهدوا على الناس بأن رسلهم قد بلَّغوهم عن الله رسالته وأدوا عليهم[1] ذلك، وهذا يتناول شهادتَهم على الأمم الماضية وشهادتَهم على أهل عصرهم ومن بعدهم أن رسول الله ﷺ أمرهم بكذا ونَهاهم عن كذا، فهم حجة الله على من خالف رسول الله وزعم أنه لَم يأتِهم من الله ما تقوم به عليه[2] الحجة، وتشهد هذه الأمة الوسط عليه بأن حجة الله بالرسل قامت عليه، ويشهد كل واحد بانفراده بِما وصل إليه من العلم الذي كان به من أهل الشهادة، فلو كانت أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم لَم يشهد به الشاهد ولَم تقم به الحجة على المشهود عليه.

الدليل التاسع: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. وهذه الأخبار الَّتِي رواها الثقات الحفاظ عن رسول الله ﷺ إما أن تكون حقًّا أو باطلًا أو مشكوكًا فيها لا يدري هل هي حق أو باطل.

---

(١) كذا، ولعله «إليهم».

(٢) كذا، ولعله «عليهم».

فإن كانت باطلًا أو مشكوكًا فيها وجب اطراحها وألَّا يُلتفت إليها، وهذا انسلاخ من الإسلام بالكلية، وإن كانت حقًّا فيجب الشهادة بها على البت أنَّها عن رسول اللَّه ﷺ، وكان الشاهد بذلك شاهدًا بالحق وهو يعلم صحة المشهود به.

الدليل العاشر: قول النَّبِي ﷺ: «**على مثلها فاشهدوا**». إشارة إلى الشمس، ولَم يزل الصحابة والتابعون وأئمة الحديث يشهدون عليه ﷺ على القطع أنه قال كذا وأمر به ونَهى عنه وفعله لَما بلغهم إياه الواحد والاثنان والثلاثة فيقولون: قال رسول اللَّه ﷺ كذا، وحرم كذا، وأباح كذا، وهذه شهادة جازمة يعلمون أن المشهود به كالشمس في الوضوح، ولا ريب أن كل من له التفات إلى سنة رسول اللَّه ﷺ واعتناء بها، يشهد شهادة جازمة أن المؤمنين يرون ربَّهم عيانًا يوم القيامة، وأن قومًا من أهل التوحيد يدخلون النار ثُمَّ يخرجون منها بالشفاعة، وأن الصراط حق وتكليم اللَّه لعباده يوم القيامة كذلك، وأن الولاء لمن أعتق إلى أضعاف أضعاف ذلك، بل يشهد بكل خبر صحيح متلقى بالقبول لَم ينكره أهل الحديث شهادة لا يشك فيها.

الدليل الحَادي عشر: أن هؤلاء المنكرين لإفادة أخبار النَّبِي ﷺ العلم يشهدون شهادة جازمة قاطعة على أئمتهم بمذاهبهم وأقوالِهم أنَّهم قالوا، ولو قيل لَهم: أنَّها لَم تصح عنهم لأنكروا ذلك غاية الإنكار وتعجبوا من جهل قائله، ومعلوم أن تلك المذاهب لَم يروها عنهم إلا الواحد والاثنان والثلاثة، ونحوهم لَم يروها عنهم عدد التواتر، وهذا معلوم يقينًا فكيف حصل لهم العلم الضروري والمقارب للضروري بأن أئمتهم ومن قلدوهم دينهم أفتوا بكذا وذهبوا إلى كذا ولَم يحصل لهم العلم بما أخبر به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وسائر الصحابة عن رسول اللَّه ﷺ ولا بما رواه عنهم التابعون وشاع في الأمة وذاع وتعددت طرقه وتنوعت، وكان حرصه عليه أعظم بكثير من حرص أولئك على أقوال متبوعيهم، إن هذا لهو العجب العجاب، وهذا وإن لَم يكن نفسه دليلًا يلزمهم أحد أمرين:

١- إما أن يقولوا: أخبار رسول اللَّه ﷺ وفتاواه وأقضيته تفيد العلم.

٢- وإما أن يقولوا: إنَّهم لا علم لهم بصحة شيء مِمَّا نُقل عن أئمتهم، وأن

النقول عنهم لا تفيد علمًا.

وأما أن يكون ذلك مفيدًا للعلم بصحته عن أئمتهم دون المنقول عن رسول الله ﷺ؛ فهو من أبين الباطل.

الدليل الثاني عشر: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

ووجه الاستدلال: أن هذا أمر لكل مؤمن بلغته دعوة الرسول ﷺ إلى يوم القيامة، ودعوته نوعان: مواجهة ونوع بواسطة المبلغ، وهو مأمور بإجابة الدعوتين في الحالتين، وقد علم أن حياته في تلك الدعوة والاستجابة لها، ومن الممتنع أن يأمره الله تعالى بالإجابة لما لا يفيد علمًا أو يحييه بما لا يفيد علمًا أو يتوعده على ترك الاستجابة لما لا يفيد علمًا بأنه إن لم يفعل عاقبه وحال بينه وبين قلبه.

الدليل الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وهذا يعم كل مخالف بلغه أمره ﷺ إلى يوم القيامة، ولو كان ما بلغه لم يفده علمًا؛ لما كان متعرضًا بمخالفة ما لا يفيد علمًا للفتنة والعذاب الأليم، فإن هذا إنما يكون بعد قيام الحجة القاطعة التي لا يبقى معها لمخالف أمره عذرًا.

الدليل الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ . . . إلى قوله: ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]. ووجه الاستدلال: أنه أمر أن يرد ما تنازع فيه المسلمون إلى الله ورسوله، والرد إلى الله: هو الرد إلى كتابه، والرد إلى رسوله: هو الرد إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته، فلولا أن المردود إليه يفيد العلم وفصل النزاع لم يكن في الرد إليه فائدة؛ إذ كيف يرد حكم المتنازع فيه إلى ما لا يفيد علمًا ألبتة ولا يدرى حق هو أم باطل، وهذا برهان قاطع -بحمد الله- فلهذا قال من زعم: إن أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد علمًا، إنا نرد ما تنازعنا فيه إلى العقول والآراء والأقيسة فإنها تفيد العلم.

الدليل الخامس عشر: قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ

﴿وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ . . . إلى قوله: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٤٩-٥٠].

ووجه الاستدلال: أن كل ما حكم به رسول اللَّه ﷺ فهو مِمَّا أنزل اللَّه وهو ذكر من اللَّه أنزله على رسوله وقد تكفل سبحانه بحفظه، فلو جاز على حكمه الكذب والغلط والسهو من الرواة، ولَم يقم دليل على غلطه وسهو ناقله؛ لسقط حكم ضمان اللَّه وكفالته لحفظه، وهذا من أعظم الباطل، ونحن لا ندَّعي عصمة الرواة، بل نقول: إن الراوي إذا كذب أو غلط أو سها فلابد أن يقوم دليل على ذلك، ولابد أن يكون في الأمة من يعرف كذبه وغلطه؛ ليتم حفظه لحججه وأدلته ولا تلتبس بما ليس منها، فإنه من حكم الجاهلية بخلاف من زعم أنه يجوز أن تكون كل هذه الأخبار والأحكام المنقولة إلينا آحادًا كذبًا على رسول اللَّه ﷺ وغايتها أن تكون كما قاله من لا علم عنده: إن نظن إلا ظنًّا وما نحن بِمستيقنين.

وهناك أدلة أخرى على أنَّ أخبار الآحاد تفيد العلم، ذكرها ابن القيم وابن حزم[1] وغيرهما لَم يتسع المقام لسردها، فليرجع إليها من أراد الاستزادة من الحجج والبراهين.

واللَّه أسأل أن يوفق المسلمين للعودة إلى ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه في كل شأن من شئونهم، بِما في ذلك القناعة بأن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تفيد العلم.

وصلى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

---

(١) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٩٧-١٢٠).

الخلاصة

تعرضت فِي المقدمة لحال الناس وقت بعثة النَّبِي ﷺ وما هم فيه من جاهلية وضلال، وتبليغ الرسول ﷺ كل ما أُنزل إليه، وتبليغ الصحابة هذه الرسالة وقيامهم بِها خير قيام تبليغًا وتطبيقًا وهداية الأمم على أيديهم.

وذكرت كيف واجه الحاقدون من اليهود والنصارى والملاحدة هذه الرسالة ومن دان بِها، ومنها الكذب على رسول اللَّه ﷺ، ومنها الطعن فيما جاء به من الهدى والعلم، وكيف تصدى أئمة الحديث وغيرهم لرد هذه المكايد وفضح أهلها وكيف وقعت بعض الفرق فِي الانحراف ورد فحول السنة هذه الانحرافات.

وبيَّنت فِي هذا البحث منزلة سنة رسول اللَّه ﷺ فِي الكتاب والسنة وعند الصحابة الكرام ومن سار على نَهجهم من خيار الأمة، وبيَّنت ضلالات وشُبه أهل الأهواء وشبهات أهل الإلحاد قديمًا وحديثًا مقرونة بِما يدحضها من الحجج والبراهين.

وشبهات وضلالات أهل الأهواء وشبهات أهل الإلحاد حول السنة عمومًا فِي العصر الحديث مقرونة بِما يدحضها.

وذكرت شبهات بعض الطوائف حول إفادة أخبار الآحاد العلم وزعمهم أنَّها تفيد الظن بِما فِي ذلك أخبار الصحيحين وأنَّها لا تفيد إلا الظن.

ذكرت ذلك مفصلًا وموضحًا فِي فصول خَمسة.

وأسأل اللَّه أن ينفعني والمسلمين جَميعًا بِهذا الجهد المتواضع، إن ربِّي لسميع الدعاء.

* * *

Summary

In this research, I endeavored to clarify the following:

* The condition of the people at the time of the commissioning of the Prophet ﷺ and the ignorance and misguidance that they were in at that time.

* The Messenger's ﷺ conveying everything that was revealed to him, the Companions also conveying and applying this Message, upholding it in the best way, and how numerous nations were guided at their hands.

* I mentioned how the rancorous amongst the Jews, Christians and atheists confronted this Message and its adherents with plots, including lying against Allah's Messenger ﷺ and discrediting the Guidance and Knowledge which he ﷺ came with. I further mentioned how the Imams of Hadeeth and others countered these plots and exposed their proponents as well as how some sects deviated and how the paragons of the Sunnah rebutted these deviations.

* I explained in this research paper the status of the Sunnah of Allah's Messenger ﷺ as laid out in the Qur'an and the Sunnah, and the status it held with the noble Companions and those who trod their path, from the best of the Muslim Ummah.

* I clarified the misguidance and doubts of the People of Desires and the doubts of the otheists surrounding the Sunnah in the past and in the present, along with the proofs and evidences that refute them.

* I mentioned the doubts of some groups surrounding non - concurrent (aahaad) narrations constituting knowledge and their claim that these narrations, including the reports contained within the two Saheehs (Al-Bukhari and Muslim), amount only to speculation (dhann).

All this I mentioned with full clarification and detail in five sections.

I ask Allah to benefit me and all the Muslims with this humble effort, indeed my Lord answers the prayers.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

* الإبانة، للإمام ابن بطة، ط: دار الراية، ت: رضا نعسان.
* الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ط: مؤسسة الرسالة.
* أضواء على السنة، لأبي رية، الطبعة الخامسة، دار المعارف.
* الأعمال الكاملة لِمُحمد عبده، جَمع وتَحقيق مُحمَّد عمارة.
* الأموال، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، نشر مكتبة الكليات الأزهرية.
* الأنوار الكاشفة، للمعلمي، نشر حديث آكادمي - باكستان - .
* تاريخ الأستاذ الإمام، لِمُحمَّد رشيد رضا، مطبعة المنار الطبعة الأولى.
* التاريخ الأوسط، للإمام البخاري، دار الصميعي.
* التاريخ الكبير، للإمام البخاري، ط: مؤسسة الكتب الثقافية.
* تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ط: دار الجيل.
* تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي، ط: دار إحياء التراث العربي.
* تفسير المنار، ط: مكتبة القاهرة.
* تقييد العلم، للخطيب البغدادي، نشر دار إحياء السنة النبوية.
* التلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر، تَحقيق عبد الله هاشم يَماني.
* التمهيد، لابن عبد البر، ط: وزارة الأوقاف المغربية.
* تَهذيب السنن، لابن القيم، ط: المطبعة العربية باكستان.
* جامع الترمذي، ط: الحلبي.
* جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، نشر المكتبة السلفية بالمدينة النبوية.
* الجرح والتعديل لابن أبي حاتِم، نشر دار الكتب العلمية.

* جِمَاع العلم، للإمام الشافعي، نشر دار الآثار.
* جوامع السيرة، نشر إدارة إحياء السنة - باكستان-.
* خلاصة تذهيب التهذيب، للخزرجي، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية.
* دراسات في الحديث النبوي، للدكتور الأعظمي، مطابع جامعة الراياض.
* الرد على بشر المريسي، للإمام الدارمي، مطبعة الأشراف -لاهور-.
* الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر.
* رسالة التوحيد، لِمُحمَّد عبده، ط: إحياء العلوم بيروت.
* رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لشيخ الإسلام ابن تيمية.
* الرياض المستطابة، مكتبة المعارف بيروت.
* زعماء الإصلاح في العصر الحديث.
* السلسلة الصحيحة، للشيخ الألباني، مكتبة المعارف الرياض.
* السلسلة الضعيفة، للشيخ الألباني، مكتبة المعارف الرياض.
* سنن ابن ماجه، ط: الحلبي بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
* سنن أبي داود، تعليق عزت عبيد الدعاس.
* سنن الدارقطني، ت: عبد اللَّه هاشم اليماني.
* سنن الدارمي، ت: عبد اللَّه هاشم اليماني.
* سنن النسائي، ط: دار البشائر الإسلامية.
* شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، مطبعة الأنوار المُحمدية.
* صحيح البخاري، دار طوق النجاة.
* صحيح الجامع الصغير وزيادته، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي
* صحيح ابن خزيمة، المكتب الإسلامي.
* صحيح سنن ابن ماجة، للشيخ الألباني، إشراف المكتب الإسلامي.
* صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية، مُحمَّد فؤاد عبد الباقي.

* صحيفة همام بن منبه، مكتبة الخَانجي.

* صفة صلاة النَّبي ﷺ، للشيخ الألباني، مطبعة المكتب الإسلامي.

* الضعفاء، للعقيلي، ت: حَمدي السلفي.

* الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط: دار صادر ودار بيروت.

* العلم، للإمام أبي خيثمة، المطبعة العمومية بدمشق، تحقيق الألباني.

* فتح الباري، للحافظ ابن حجر، المطبعة السلفية، ت: محب الدين الخطيب.

* فتح المَجيد، للشيخ عبد الرحمن بن حسن ت: العلامة ابن باز.

* الفوائد المَجموعة، للشوكاني، مطبعة السنة المُحمدية، ت: المعلمي.

* القرآنيون، لخادم حسين، نشر مكتبة الصديق.

* قصة المسيح الدجال، للشيخ الألباني، ط المكتبة الإسلامية.

* كَنز العمال، لتقي الدين الهندي، ط: مؤسسة الرسالة.

* لسان الميزان، للحافظ ابن حجر، ط: دار إحياء التراث العربي.

* المَجروحين، لابن حبان، طبعة دار الوعي.

* مَجلة أهل الحديث، بواسطة القرآنيون.

* مَجلة المنار، الطبعة الثانية.

* مَجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مطابع الرياض.

* مُختار الصحاح، للأبي بكر الرازي.

* مُختصر ابن كثير لمقدمة ابن الصلاح، تعليق أحمد شاكر.

* مُختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، للموصلي، مكتبة الرياض الحديثة.

* مُختصر المؤمل، لأبي شامة، مكتبة الصحوة الإسلامية.

* المَراسيل، لأبي داود، ت: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة.

* مسائل أبي داود للإمام أحمد، ت: محمد رشيد رضا.

* المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، مكتبة النصر الحديثة.

* مسند الإمام أحمَد بن حنبل، ت: أحمد شاكر، وت: شعيب الأرناؤوط، .

* المصنف، لابن أبي شيبة، ت: عامر العمري الأعظمي.

* المعارف، لابن قتيبة، ت: ثروت عكاشة.

* مقالات سرسيد، للشيخ محمد إسماعيل السلفي، بواسطة كتاب القرآنيون.

* المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب.

* منهج المدرسة العقلية، للدكتور فهد الرومي، ط: مؤسسة الرسالة.

* الموضوعات، لابن الجوزي، نشر المكتبة السلفية.

* موطأ الإمام مالك بن أنس، ط: الحلبي.

* موقف العقل والعلم من رب العالمين، مصطفى صبري، ط: دار إحياء التراث العربي.

* ميزان الاعتدال، للحافظ الذهبي، ط: دار إحياء الكتب العربية.

* نزهة الخواطر، لعبد الحي بن فخر الدين، ط: دائرة المعارف العثمانية.

* نزهة النظر، للحافظ ابن حجر، نشر مكتبة طيبة.

* نصب الراية، للزيلعي، ط: المَجلس العالمي -الهند-.

* نظم المُتناثر من الحَديث المتواتر، للكتاني، نشر دار الكتب العلمية.

* النكت على ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، ت: ربيع المدخلي.

* * *

منهج أهل السنة والجماعة

في نقد الرجال والكتب والطوائف

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فيعلم ربي أنني ما قصدت بكتابي هذا «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف»؛ إلا بيان الحق والعدل والإنصاف، المتمثل في هذا المنهج العظيم، وقد تحريت جهد طاقتي في إبراز هذا الحق ودحض ما يخالفه ويضاده.

فأسأل الله الكريم، رب العرش العظيم، أن يجعله خالصًا لوجهه ولنصرة دينه، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

وإنَّ من شكر الله وحمده أن أبين أن الكتاب قد لقي قبولًا عظيمًا لدى أهل الحق والإنصاف والمنهج السلفي، وهم كثير وكثير في هذا البلد وخارجه، والشيء من معدنه لا يستغرب.

وأسأل الله الكريم أن يوفق إخواننا الذين خدعوا بذلكم المنهج المخادع المغالط، الذي يلبس ظاهرًا لباس العدل والإنصاف، وينطوي على هدم منهج السلف الذي لا يوجد العدل الحقيقي والإنصاف إلا فيه: أن يوفقهم إلى الرجوع إلى الحق، وأن يجنبهم سبل أهل الباطل، والعناد والمكابرة، وأن يقينا وإياهم كيد الشياطين -شياطين الإنس والجن-، وأن يخرج الجميع من دوامة الهوى والحيرة التي حطمت رحاها القلوب والنفوس والعقيدة والأخلاق، إن ربي لسميع الدعاء.

ولا يفوتني أن أذكر للقراء الكرام: أنني بعد أن فرغت من تأليف كتابي «منهج

أهل السنة والجماعة في النقد»، أرسلت منه نسخة لسماحة شيخنا العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، فتفضل سماحته بإحالته إلى صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي في خطاب (رقم ٤٨٨/ خ)، وتأريخ (١٣/ ٣/ ١٤١٢ هـ)، فامتثل صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي أمر شيخه العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، فقام بدراسة الكتاب، ثم تلخيصه تلخيصًا جيدًا، أضاف إليه خلاصة المؤلف، وأرفقه بهذا الخطاب إلى سماحة العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الله الراجحي إلى سماحة شيخنا ووالدنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله ووفقه ومتعه متاعًا حسنًا آمين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد:

فقد وصلني خطابكم (رقم ٤٨٨/خ) في (١٣/ ٣/ ١٤١٢هـ) مشفوعًا بمؤلف للشيخ ربيع بن هادي مدخلي المدرس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان: «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف». لغرض مراجعته والإفادة.

وعليه تجدون سماحتكم برفقه الإفادة عنه.

والله يحفظكم ويرعاكم، والله الموفق، وصلى الله على محمد وآله وصحبه.

ابنكم: عبد العزيز بن عبد الله الراجحي

وبعد قراءة الشيخ العلامة ابن باز إفادة الشيخ عبد العزيز الراجحي، وجه إلي خطابه الآتي -ليبشرني بأنه قد سره جواب الشيخ الراجحي، وداعيًا لي بما أرجو من الله أن يستجيبه-:

(الرقم: ١٦٧٣/ خ. التاريخ: ٨/ ٩/ ١٤١٢. المرفقات: ٧)

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم صاحب الفضيلة الدكتور ربيع بن هادي بن عمير مدخلي، وفقه الله لما فيه رضاه، وزاده من العلم والإيمان، آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد:

فأشفع لكم رسالة جوابية من صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي حول كتابكم «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف»، لأني قد أحلته إليه، لعدم تمكني من مراجعته، فأجاب بما رآه حوله، وقد سرني جوابه والحمد لله، وأحببت اطلاعكم عليه.

وأسأل الله أن يجعلنا وإياكم وسائر إخواننا من دعاة الهدى وأنصار الحق، إنه جواد كريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء
والدعوة والإرشاد

بارك الله في عمر شيخنا، وشكر الله له هذا التشجيع والتجاوب الطيب، وجعلنا وإياه وكل المسلمين من الدعاة إلى الحق والسنة والذابين عن حياضهما، إن ربي لسميع الدعاء.

وقد بدا لي أن أتحف القراء الكرام بإرداف كلام آخر لشيخنا، وبكلام صاحب السماحة الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان، وبكلام صاحب السماحة الدكتور الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء، إذ كل ذلك يؤيد موضوع الكتاب ويصب في نهره.

❊ ❊ ❊

سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -حفظه الله ووفقه- السؤال التالي:

بالنسبة لمنهج أهل السنة في نقد أهل البدع وكتبهم، هل من الواجب ذكر محاسنهم ومساوئهم، أم فقط مساوئهم؟

فأجاب -وفقه الله-:

«المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوئ للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطئوا فيها للتحذير منها، أما الطَّيب معروف، مقبول الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم، الجهمية... المعتزلة... الرافضة... وما أشبه ذلك.

فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حق، يبين، وإذا سأل السائل: ماذا عندهم من الحق؟ ماذا وافقوا فيه أهل السنة؟ والمسؤول يعلم ذلك، يبين، لكن المقصود الأعظم والمهم بيان ما عندهم من الباطل؛ ليحذره السائل، ولئلا يميل إليهم».

فسأله آخر: فيه أناس يوجبون الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدعًا ببدعته لتحذر الناس منه يجب أن تذكر حسناته حتى لا تظلمه؟.

فأجاب الشيخ -رعاه الله-:

«لا، ما هو بلازم، ما هو بلازم، ولهذا إذا قرأت كتب أهل السنة وجدت المراد التحذير، اقرأ في كتب: البخاري «خلق أفعال العباد»، في كتاب الأدب في «الصحيح»، كتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد، كتاب «التوحيد» لابن خزيمة، «رد عثمان بن سعيد الدارمي على أهل البدع»... إلى غير ذلك.

يوردونه للتحذير من باطلهم، ما هو المقصود؟ تعديد محاسنهم... المقصود التحذير من باطلهم، ومحاسنهم لا قيمة لها بالنسبة لمن كفر، إذا كانت بدعته تكفره بطلت حسناته، وإذا كانت لا تكفره فهو على خطر.

فالمقصود: هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجب الحذر منها» اهـ.

من شريط مسجل لدرس من دروس الشيخ -حفظه الله- التي ألقاها في صيف عام ١٤١٣هـ في الطائف بعد صلاة الفجر.

شريط ٨٥٥ من سلسلة الهدى والنور للعلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -حفظه الله- عن منهج الموازنات فكانت الأسئلة والأجوبة هي ما يأتي:

س: الحقيقة يا شيخنا إخواننا هؤلاء أو الشباب هؤلاء جمعوا أشياء كثيرة، من ذلك قولهم: لابد لمن أراد أن يتكلم في رجل مبتدع قد بان ابتداعه وحربه للسنة أو لَم يكن كذلك لكنه أخطأ في مسائل تتصل بمنهج أهل السنة والجماعة لا يتكلم في ذلك أحد إلا من ذكر بقية حسناته، وما يسمونه بالقاعدة في الموازنة بين الحسنات والسيئات، وأُلِّفت كتب في هذا الباب ورسائل من بعض الذين يرون هذا الرأي، بأنه لابد من منهج الأولين في النقد ولابد من ذكر الحسنات وذكر السيئات، هل هذه القاعدة على إطلاقها أو هناك مواضع لا يطلق فيها هذا الأمر؟ نريد منكم بارك الله فيكم التفصيل في هذا الأمر؟

ج: التفصيل هو: وكل خير من اتباع من سلف، هل كان السلف يفعلون ذلك؟.

هم يستدلون -حفظك الله شيخنا- ببعض المواضع، مثل كلام الأئمة في الشيعة مثلًا: فلان ثقة في الحديث، رافضي، خبيث، يستدلون ببعض هذه المواضع، ويريدون أن يقيموا عليها القاعدة بكاملها دون النظر إلى آلاف النصوص التي فيها كذاب، متروك، خبيث؟

ج: هذه طريقة المبتدعة، حينما يتكلم العالم بالحديث برجل صالح وعالم وفقيه، فيقول عنه: سيئ الحفظ. هل يقول: إنه مسلم، وإنه صالح، وإنه فقيه، وإنه يرجع إليه في استنباط الأحكام الشرعية. اللَّه أكبر، الحقيقة: القاعدة السابقة مهمة جدًّا، تشتمل فرعيات عديدة خاصة في هذا الزمان.

من أين لهم أن الإنسان إذا جاءت مناسبة لبيان خطأ مسلم -إن كان داعية أو غير داعية- لازم ما يعمل محاضرة ويذكر محاسنه من أولها إلى آخرها؟! اللَّه أكبر، شيء عجيب واللَّه، شيء عجيب، وضحك الشيخ هنا تعجبًا.

س: وبعض المواضع التي يستدلونَها مثلًا: من كلام الذهبي في «سير أعلام

النبلاء» أو في غيرها، تحمل -شيخنا- على فوائد أن يكون عند الرجل فوائد يحتاج إليها المسلمون، مثل الحديث؟.

ج: هذا تأديب يا أستاذ مش قضية إنكار منكر، أو أمر بمعروف، يعني الرسول عندما يقول: «من رأى منكم منكرا فليغيره» هل تنكر المنكر على المنكر هذا، وتحكي إيش محاسنه؟!.

س: أو عندما قال: بئس الخطيب أنت، ولكنك تفعل وتفعل، ومن العجائب في هذا قالوا: ربنا ﷻ عندما ذكر الخمر ذكر فوائدها؟!.

ج: اللَّه أكبر، هؤلاء يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، سبحان اللَّه، أنا شايف في عندهم أشياء ما عندنا نحن.

* * *

سئل فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه اللَّه ورعاه -السؤال التالي بعد أن سئل قبله عدة أسئلة حول الجماعات-: طيب يا شيخ! تحذر منهم دون أن تذكر محاسنهم مثلًا؟ أو تذكر محاسنهم ومساوئهم؟.

فأجاب -حفظه الله-:

«إذا ذكرت محاسنهم، معناه: دعوت لهم، لا، لا تذكر، اذكر الخطأ الذي هم عليه فقط؛ لأنه ما هو موكول لك أن تدرس وضعهم وتقوم... أنت موكول لك بيان الخطأ الذي عندهم من أجل أن يتوبوا منه، ومن أجل أن يحذره غيرهم، أما إذا ذكرت محاسنهم، قالوا: اللَّه يجزيك خير، نحن هذا الذي نبغيه...» اهـ.

من شريط مسجل للدرس الثالث من دروس كتاب «التوحيد» التي ألقاها فضيلته في صيف عام ١٤١٣هـ في الطائف.

* * *

سئل فضيلة الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان -حفظه اللَّه ورعاه- السؤال التالي: هل تشترط الموازنة بين الحسنات والسيئات في الكلام عن المبتدعة في منهج السلف؟.

فأجاب -حفظه الله-:

«اعلم وفقنا الله وإياك وجميع المسلمين أنه لَم يؤثر عن أحد من السلف الصالح من الصحابة وتابعيهم بإحسان تعظيم أحد من أهل البدع والموالين لأهل البدع والمنادين بِموالاتِهم؛ لأن أهل البدع مرضى قلوب، ويخشى على من خالطهم أو اتصل بِهم أن يصل إليه ما بِهم من هذا الداء العضال؛ لأن المريض يعدي الصحيح، ولا عكس، فالحذر الحذر من جميع أهل البدع، ومن أهل البدع الذين يجب البعد عنهم وهجرانِهم: الجهمية، والرافضة، والمعتزلة، والماتريدية، والخوارج، والصوفية، والأشاعرة، ومن على طريقتهم من الطوائف المنحرفة عن طريقة السلف، فينبغي للمسلم أن يحذرهم ويحذر عنهم».

وصلى الله على محمد وآله وسلم.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وخاتمهم محمد ﷺ الذي وفَّى.

أما بعد: فإن الرد على أهل الأهواء باب شريف من أبواب الجهاد، وكيف لا يكون كذلك وأهله في موقع الحراسة لِهذا الدين: يذبون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، قد تسنَّموا غارب الحق، وامتشقوا حسام العلم ليبقى الإسلام صافيًا نقيًا يتلألأ بِهالة الرسالة التي أنزلت على خاتم النبيين ﷺ.

ومن استقرأ حالَهم في حلهم وترحالِهم وجد أنَّهم قد رفعوا قواعد الرد على المخالف على أصل النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وهذا المقام الذي يعد عليه مدار الإسلام يتطلب إحكام الإدراك لمآخذ المخالفة ومداركها، الذي هو أساس في ترتيب النقض المحصور في ذكرها والتحذير منها دون الالتفات إلى محاسن أهل الأهواء التي يخصفونَها على أقوالِهم الكاسية العارية، ليجملوها في أبصار وبصائر الناظرين إليهم.

وبين يديك أخي القارئ بُحوث في نفائس العلم وغواليه اتصلت بسلك طرفه الأول منهج السلف الصالح من أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والفرق والكتب، كتبها أخ فاضل حريص على بقاء المنهج السلفي ناصعًا كما عرفه الراسخون من أهل العلم، وحريص على الشباب المسلم ألا ينخدع بسراب أهل البدع، وهالات التقديس التي يخلعونَها على رؤوسهم ودعاتِهم، ودعاويهم العريضة التي يحتمون وراء جدرها حيث يزعمون أنَّهم أرادوا إحسانًا وتوفيقًا - أحسبه كذلك والله حسيبه ولا أزكي على الله أحدًا -.

وينبغي الاهتمام في هذا المقام بأمر وهو أن الالتفات إلى محاسن أهل الأهواء في باب النصيحة مَطيَّة مظنة للخطر، وما تحت قدم الداعي إلى ذلك دحض، فليحذر من الزلل، وليسلك منه الجُدَد الذي يؤمن معه العثار.

إن نسبة هذا المنهج للسلف الصالح نسبة منكودة جديرة أن تفتح باب الفتنة

على مصراعيه حيث تُلقي بعدة المستقبل في أحضان الأدعياء؛ لأن محاسنهم ستطغى على بدعهم، فيلقون إليهم بالمودة، وقد أمروا أن يشردوا بهم من خلفهم، وأن يضربوا منهم كل بنان.

وقد حذر العلماء السابقون من خطورة ذلك:

قال الحافظ النقَّاد مؤرخ الإسلام الذهبي معقبًا على اغترار الخليفة العباسي المنصور بكبير المعتزلة عمرو بن عبيد حيث كان يعظمه ويقول:

كلكم يَمشي رويد كلكم يطلب صيد

غير عمرو بن عبيد

قال الذهبي: اغتر بزهده وإخلاصه، وأغفل بدعته[1].

قلت: هذا ديدن أهل البدع يظهرون خلاف ما يبطنون، ويتغنون بما لا يعتقدون[2]، فقد وصفهم الذي لا ينطق عن الهوى محمد ﷺ: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بِهُداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوب الشياطين في جثمان إنس»[3].

ولكن لا تغرنكم البُرقه، فإنَّها فجر كاذب.

ولا تُهولنكم المفاجأة، فإن الجهابذة ينخلونَهم نَخلًا.

وكل يقوم حسب وسعه وطاقته على منهاج النبوة، فإن النصح لكل مسلم ميثاق نبوي.

وعلى الله قصد السبيل

وكتبه

ابو اسامة سليم بن عيد الهلالي

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٥).

(٢) وقد بلونا ذلك على بعضهم، فهو يُحقق وينشر كتب السلف، ويظهر محبتهم حتى إذا تمكن من قلوب بعض الشباب المسلم كشف لهم عن دخيلة نفسه، فتراه يرد الحديث بالعقل، ويطعن في أئمة السلف، عياذ بالله.

(٣) أخرجه مسلم (١٢/ ٢٣٦-٢٣٧، نووي) من حديث حذيفة ﷺ.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

إن الحمد لله نَحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يَهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور مُحدثاتُها، وكل مُحدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

وبعد: فإن الله بعث محمدًا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون، وقد أمر الله رسوله بالدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن.

كما أمره بالصدع بالحق: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾. وأمره الله بجهاد المشركين والكافرين والمنافقين بالقرآن والسيف والسنان حتَّى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله؛ ولتكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا، فقام رسول الله ﷺ بهذا الواجب العظيم من الصدع بالحق والجهاد في الله حق جهاده حتَّى أتاه اليقين، وسار على نَهجه خلفاؤه الراشدون، فجاهدوا المرتدين في جزيرة العرب حتَّى قضوا على حركة الردة الخطيرة، ثم حملوا لواء الجهاد إلى أنحاء المعمورة حتى نصرهم الله على أعتى قوى الكفر آنذاك -الفرس والرومان- وغيرهما، وتَحقق لَهم وعد الله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -العبقري، الذي أعز الله به الإسلام- سدًا منيعًا وبابًا مغلقًا في وجه الفتن والفساد والشر، فتآمر عليه الزنادقة والمجوس، ونفذوا تلك المؤامرة باغتياله -رضي الله عنه وأرضاه- فلقي ربه شهيدًا بعد أن ملأ الأرض عدلًا وإيمانًا ونورًا.

فانكسر بقتله ذلك الباب المحكم، فدبت الفتن، وتسربت إلى صفوف المسلمين في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، واستفحل أمرها حتى أدت إلى قتل هذا الخليفة، فلقي ربه شهيدًا مظلومًا.

وجرى بسبب هذه الفتن ما جرى بين الخليفة الراشد علي ﷺ وبين معاوية ابن أبي سفيان ﷺ وكلهم مجتهد، فللمصيب أجران وللمخطئ أجر واحد.

ثم تَحركت فتنة أهل البدع الخوارج، الذين وصفهم رسول الله ﷺ -على اجتهادهم في العبادة- بأنَّهم: «يَمرقون من الدين كما يَمرق السهم من الرمية». وبأنَّهم: «شر الخلق والخليقة». وبأنَّهم «شر من تَحت أديم السماء». وقال فيهم: «اقتلوهم حيث وجدتُموهم؛ فإن لِمن قتلهم أجرًا عند الله» متفق عليه.

مِما فيه أعظم عبرة لأولئك الدعاة إلى التقارب، والتعاطف مع أهل بدع شرٌّ منهم، وأخبث وأشد كيدًا ومكرًا، فَقَتَلَ علي هؤلاء كما أمره رسول الله ﷺ.

ثم ظهرت فتنة الرفض والزندقة، فلم ير علي ﷺ أشفى لقلوب المؤمنين من إحراقهم بالنار، يشاركه في ذلك من يشاركه من الصحابة الكرام، وهكذا يسن لنا رسول الله ﷺ وصحابته الكرام هذا الحزم وهذا الحسم في التعامل مع أهل البدع والزنادقة، ثم على مرور الزمن، وانقراض خير القرون استشرت البدع، واتسعت دائرتُها، وكثرت فرقها؛ فتحقق فيهم ما أخبر به رسول الله ﷺ وأنذر من قوله: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ، حتَّى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم. قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟»[1]. وقوله ﷺ:

(١) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النَّبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم». رقم (٧٣٢٠)، صحيح مسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩).

«افترقت اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى إلى اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلَّا واحدة. قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على ما أنا عليه وأصحابي». وفي لفظ هي «الجماعة»[1].

وقد فسر أئمة الإسلام، كابن المبارك، ويزيد بن هارون، وابن المديني، وأحمد ابن حنبل، والبخاري، وأئمة آخرون منهم الخطيب البغدادي وابن تيمية، وابن رجب -هذه الفرقة الناجية والفرقة المنصورة بأنَّهم أهل الحديث، ومن دان بِمنهجهم، وأكثر تفسيراتهم وردت عند قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلَهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر اللَّه وهم على ذلك»[2].

فما زالت هذه الطائفة منذ حدثت الفتن، وتشعبت الأهواء بالأمة إلى أن بلغوا العدد المذكور.

ما زالوا قائمين بأمر اللَّه، يدعون إلى الحق، وينشرون علوم النبوة، ويحافظون عليها، ويدافعون عنها، ويردون كيد الكائدين، وانتحال المبطلين، وتحريف الجاهلين، لا يثنيهم عن ذلك أذى، ولا كيد الكائدين، ولا تدابير المتآمرين، ولا تزيدهم الشدائد إلَّا ثباتًا على الحق، وصمودًا في وجه الباطل كما حصل في عهد الإمام أحمد وعبد الغني المقدسي وعهد ابن تيمية، ثم هيأ اللَّه للجزيرة العربية مهبط الوحي ومنطلق الرسالة دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب -بعد أن خيمت عليها ظلمات الجهل والضلال والفوضى قرونًا، فرفع للتوحيد رايته، وللإسلام أعلامه، فقامت بِجهوده وجهود إخوانه أهل التوحيد والسنة دولة التوحيد والسنة، وصارت الحرب سجالًا بينهم وبين أهل الباطل، إلى أن استقرت دولة التوحيد والسنة، وثبتت قواعدها على يد الملك عبد العزيز وإخوانه من أهل التوحيد، جنودًا مخلصين، وعلماء صادقين، وشعَّ نور

---

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والدارمي والطبراني وغيرهم وهو صحيح.

(٢) رواه مسلم.

التوحيد والإيمان في العالم، يُبدد ظلمات الشرك والبدع هنا وهناك، ينشر كتب السلف الصالح، من حديث وتفسير وتوحيد وبالأخص كُتُب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وبتأسيس المدارس على مُختلف المراحل، بدءًا من الابتدائيات ومرورًا بالجامعات والدراسات العليا المتخصصة إضافة إلى مراكز الدعوة -التي انتشرت في الداخل والخارج- لِحمل رسالة التوحيد والسنة.

مما أقضَّ مضاجع كل خصوم الحق والتوحيد، من علمانيين ويهود ونصارى وشيوعيين، وأهل البدع الضالين من خرافيين وحزبيين وحركيين.

وكان أنكاهم وأشدهم تأثيرًا: أهل البدع الحاقدون؛ إذ استطاعوا بِمكرهم وكيدهم وتلفعهم بلباس السنة أن يقتحموا كل معقل، ويتسللوا إلى كل منفذ من المدارس والجامعات والمساجد وغيرها، فاستطاعوا أن يكوِّنوا جيلًا يَحمل فكرهم، كُلًّا أو جزءًا عن قصد وعن غير قصد، فتحرك هذا الجيل الذي درَّبوه وصنعوه على أعينهم يدعو إلى فكرهم. ويدافع عنه بنشاط هنا وهناك، في الجامعات والمدارس وغيرها في هذه الظروف العصيبة، التي تَحتاج فيها دعوة اللَّه إلى رجال غيورين، يرفعون رايتها بقوة وعزم فيهاجمون جحافل الباطل والكيد والمكر، فيردونَهم على أعقابِهم خاسئين، وإذا بأصوات ترتفع باسم السلفية وباسم العدالة والإنصاف لِمن يتصورونَهم مظلومين من أهل البدع الذين غزو أهل السنة والتوحيد في عقر دارهم، وأفسدوا عقول وعقائد الكثير من أبنائهم، وشوَّهوا صورة المنهج السلفي وأهله في أعين أبنائهم، فشرع البارزون من هذا الجيل يدعون إلى منهج جديد في نقد المناهج والدعوات والكتب والأشخاص، ويدَّعون أنه منهج وسط، فظن كثير من الشباب، وكثير مِمن يكتب لَهم أنه كذلك، بل «يَدَّعِي» أنه منهج أهل السنة والجماعة.

وشاع وذاع في كتابات بعض المنتسبين إلى السلف، وتأثر به وقَبِلَهُ وتَعلَّق به كثير من الشباب ظانين أنه الحق والعدل، وبدأ يترسخ في نفوسهم مع الأسف، وما علموا أنه مذهب غريب على الإسلام والمسلمين، تسرب إليهم من أعدائهم كما تسرب غيره من الأفكار إلى المجتمعات الإسلامية.

ولقد برزت آثار هذا المنهج واضحة في محاورات، ومناقشات، وكتابات، ومواقف كثيرة من الشباب والأساتذة.

وبدأ هذا المنهج يترسخ في النفوس، فكان من نتائجه أن أضعف مبدأ الولاء والبراء لله وفي الله ولمنهج الله وأهله الذين يجب حبهم وولاؤهم في الله، وبدا واضحًا الولاء والحب والتقدير لدعاة، وكتب، وأفكار، ومناهج، كلها بعيدة عن المنهج السلفي[1]، وأهلها غير أهله، بل هي جادة في مخاصمة المنهج السلفي، وتُحاول بِجد أن تزيحه عن مواقعه، وتحط رحالها في منازله بعد أن يتم ترحيله.

لقد أثر هذا المنهج على كُتَّاب نَحسبهم من خيار السلفيين، ومن الطاقات والنوعيات والشخصيات الجيدة التي نسأل اللَّه أن يوفقها لأن تسلك مسلك ومنهج سلفهم الصالح في الدعوة إلى المنهج السلفي الواضح، والتربية الجادة للشباب عليه، وغرس حبه وحب أهله أحياءً وأمواتًا، والسير في ركابِهم، والاعتزاز بالانتماء إليهم.

لقد أثر هذا المنهج الذي يُدَّعى له الوسطية والعدل على شباب كنا -ولا نزال- نأمل فيهم أن يأخذوا المنهج السلفي بِجد، ويحملوا رايته بقوة، ويدعو إليه باعتزاز، ويضحُوا من أجله بكل غال ورخيص، من مال وجاه ونشاط وعمل، لكن -مع الأسف- فإن الواقع غير هذا.

ولذلك فإن القلوب لترتجف خوفًا عليهم أن تَختلط عليهم المناهج وتتشابه، وتختلط عليهم الرايات وتتشابه -وليس بعد الحق إلا الضلال- فيتراءى لهم أن الجميع حق، أو أنَّها إخوة لعلَّات، ويُمكن أن يتخذ بعضها بديلًا للمنهج السلفي، وإيثار رايته على رايته؛ لأنه كثير البريق والضجيج والتلميع، وإن كان أجوف خال

---

(١) وسبب ذلك: أن هؤلاء قد نشؤوا في جو مكفهر، يسوده تشويه المنهج السلفي بأساليب ماكرة من فئات معادية للمنهج السلفي، تلبس مسوحه في الظاهر بأن تتظاهر باحترامه وهي تكن له العداء في الباطن، فكان لذلك آثاره في عقول هؤلاء حيث لَم يستطيعوا في هذا الجو أن يروه في صورته الجميلة الناصعة، ولَم يستطيعوا أن يتصوروا أهله على حقيقتهم، وأنَّهم هم الناس حقًّا دينًا وخلقًا، عقيدة والتزامًا بالإسلام.

من أصل من أصول الإسلام، وأعمى في باب الاعتصام بالكتاب والسنة.

ولهذا المنهج المشار إليه آثار أخرى لا أرى ذكرها الآن.

وإني لأرجو أن يوفقني الله لعرض المنهج الإسلامي السلفي، في نقد الأشخاص، والطوائف، والكتب، والدعوات من خلال نصوص الكتاب والسنة، ونصوص ومواقف علماء الأمة المعتبرين وأئمتهم المرضيين، ومن تصرفاتهم في كتب الجرح والتعديل، وكتب السنة والعقائد الإسلامية.

قمت بذلك بدافع حبي لهذا الشباب المؤمن الذي أعده -والله- أعظم ثروة في هذه الحياة، ونفديه بالأرواح والمهج، ونَحرص أشد الحرص على سداد سيره في دروب ومسالك الحياة وغياهبها، فإن حنَّت نفوسهم وعقولُهم وأرواحهم إلى ديار محبوبهم الأول[1] فذلك ما يُحبه الله ويرضاه.

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى	ما الحب إلا للحبيب الأول
كم منزل في الأرض يعشقه الفتى	وحنينه أبدًا لأول منزل

وإن أبى بعضهم إلا التأرجح، والخلط، والتناقض، والاضطراب فالقلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

* * *

(١) أعني منهج السلف في التوحيد والاعتصام بالكتاب والسنة.

منهج الإسلام وأئمته في نقد الأقوال والأشخاص وتقويمها وبيان أن العدل الحقيقي إنما هو في هذا المنهج

القرآن الكريم يَمدح المؤمنين دون ذكر أخطائهم ويذم الكفار والمنافقين دون ذكر محاسنهم:

مدح اللَّه المؤمنين في كثير من الآيات القرآنية، وذكر ما أعد لَهم من الجزاء العظيم، ولَم يذكر شيئًا من أخطائهم من باب الموازنة «وكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون». وفي ذلك مصلحة عظيمة هي أن تتحرك النفوس إلى التشبه بهم والسير على منوالِهم.

وذم اللَّه الكفار والمنافقين والفاسقين في آيات كثيرة، ووصفهم بِما فيهم من الكفر والنفاق والفسق، ووصفهم بأنَّهم صم بكم عمي، ووصفهم بالضلال والجهل من غير أن يذكر شيئًا من مَحاسنهم؛ لأنَّها لا تستحق أن تذكر؛ لأن كفرهم وضلالهم قد أفسدا وشوها تلك المحاسن وصيراها هباءً منثورًا قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[1]. وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا ۝ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[2]، وقال: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَـٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[3].

وقد قص اللَّه علينا مواقف الأمم الكافرة التي كذَّبت رسله، فذكر من كفرهم وتكذيبهم ومَخازيهم ثم إهلاكهم وتدميرهم ما زخر به القرآن، ولَم يذكر شيئًا من مَحاسنهم؛ لأن الهدف الأساسي من ذكر ذلك هو الاتعاظ والازدجار عما ارتكبوه في حق رسلهم من كفر وتكذيب؛ لئلا يكون مصير من فعل فعلهم مثل مصائرهم،

(١) الفرقان: ٢٣.

(٢) الكهف: ١٠٣-١٠٤.

(٣) آل عمران: ١١٧.

ومصرعه مثل مصارعهم.

ووصف الله اليهود والنصارى بأقبح صفاتهم، وتوعدهم أشد الوعيد، ولم يذكر شيئًا من محاسنهم التي أهدروها بكفرهم وتكذيبهم لمحمد ﷺ، وما ارتكبوه من كفر وتحريف لكتبهم.

وكانت لقريش محاسن دنسوها وأهدروها بكفرهم وتكذيبهم لأعظم الرسل ﷺ.

ولما أسر منهم من أسر يوم بدر قال ﷺ: «لو كان المطعم بن عدي حيًا ثم سألني هؤلاء النتنى لأعطيته إياهم». وقال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤ فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍۭ﴾ [المسد: ١-٥].

ولا شك أن لأبي لهب وزوجه محاسن، وهما من بيوتات الشرف والمجد، لكنهما أهدرا كل ذلك بكفرهما ومواقفهما المشينة من رسول الله ﷺ.

وذلك المنهج الخاطئ قد يؤدي إلى أن هذا المنهج الرباني قد جانب العدل، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

* * *

تحذير النَّبي ﷺ أمته من أهل الأهواء

وقد حذر النَّبي ﷺ أمته من أهل الأهواء دون التفات إلى محاسنهم؛ لأن محاسنهم مرجوحة، وخطرهم أشد وأعظم من المصلحة المرجوة من محاسنهم.

عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- قالت: «تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾

قالت: قال رسول الله ﷺ: «**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذي سمى الله فاحذروهم**»[1].

وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**سيكون في آخر أمتي ناس يُحدثونكم بما لَم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم**»[2].

ومعلوم أن أهل البدع لا يخلون من محاسن، فلم يلتفت رسول الله ﷺ إليها، ولَم يذكرها، ولَم يقل استفيدوا من محاسنهم، وأشيدوا بذكرها، ومع الأسف فإن الأمر قد انقلب رأسًا على عقب، فنجد كثيرًا من المنتسبين إلى المنهج السلفي يوالون أهل البدع ويتولونَهم ومناهجهم وكتبهم، ويدافعون عن ذلك كله، ويَنفرون ويُنَفِّرون ويُحذرون من أهل الحق والسنة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال البغوي في شرح هذين الحديثين: «قد أخبر النَّبي ﷺ عن افتراق هذه الأمة وظهور الأهواء والبدع فيهم، وحكم بالنجاة لِمن اتبع سنته وسنة أصحابه ﷺ، فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلًا يتعاطى شيئًا من الأهواء والبدع معتقدًا، أو يتهاون بشيء من السنن، أن يهجره، ويتبرأ منه، ويتركه حيًا وميتًا، فلا يُسَلِّم عليه

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» تفسير سورة آل عمران، حديث (٤٥٤٧)، ومسلم في «صحيحه» كتاب العلم، حديث (٢٦٦٥)، باب النهي عن اتباع المتشابه من القرآن.

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

إذا لقيه، ولا يُجيبه إذا ابتدأ إلى أن يترك بدعته ويراجع الحق، والنهي عن الهجران فوق الثلاث فيما يقع بين الرجلين من التقصير في حقوق الصحبة والعشرة دون ما كان في حق الدين، فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمة إلى أن يتوبوا»[١] اهـ.

وساق حديث كعب بن مالك في تخلف الثلاثة عن غزوة تبوك وفيه قال: «ونَهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة؛ فاجتنبنا الناس وتغيروا لنا، حتَّى تنكرت في نفسي الأرض فما هي بالتي أعرف». وذكر هجران المسلمين لَهم جميعًا إلى أن اكتملت لَهم خمسون ليلة.

قال البغوي: «وفيه دليل على هجران أهل البدع، وكأن رسول الله ﷺ خاف على كعب وإخوانه النفاق حين تَخلفوا عن الخروج معه، فأمر بِهجرانِهم إلى أن أنزل الله توبتهم، وعرف رسول الله ﷺ براءتَهم، وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مُجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتِهم»[٢] اهـ.

موقف الصحابة والتابعين من أهل البدع:

قال ابن عمر رضي الله عنهما في أهل القدر: «أخبرهم أني بريء منهم، وأنَّهم مني برآء».

وقال أبو قلابة: «لا تُجالسوا أصحاب الأهواء -أو قال: أصحاب الخصومات- فإنِّي لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، ويلبسوا عليكم بعض ما تعرفونه».

وقال رجل من أهل البدع لأيوب السختياني: «يا أبا بكر أسألك عن كلمة. فولَّى وهو يقول: ولا نصف كلمة»[٣].

هذا والله هو الولاء الصادق لله وللإسلام، ولو عامل علماء السنة في هذا الزمن أهل البدع هذه المعاملة الحازمة لماتت البدع في جحورها، ولما استطاعت

---

(١) شرح السنة (١/ ٢٢٧).

(٢) شرح السنة للإمام البغوي -رحمه الله تعالى- (١/ ٢٢٧).

(٣) شرح السنة للإمام البغوي -رحمه الله تعالى- (١/ ٢٧٧).

المطابع أن تطبع كتبهم؛ لأنَّها لا يوجد لَها زبائن، ولَما سمعت صوتًا يَجهر بالدفاع عن أهل البدع، فضلًا أن تؤلف الكتب للدفاع عنهم، فيتهافت الشباب السلفي عليها تَهافت الفراش على النار!!

فإنا لله وإنا إليه راجعون.

تُرى كيف كان يتعامل الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام مع أهل البدع، ولا يلتفتون إلى شيء من مَحاسنهم، ذلك من حزمهم وصرامتهم في حسم الباطل، ومن فقههم لِمقاصد الإسلام ومنها:

«درء المفاسد مقدم على جلب المصالح».

* * *

ذكر النبي ﷺ عيوب أشخاص معينين دون ذكر محاسنهم من باب النصيحة

١- عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلًا استأذن على النَّبِي ﷺ، فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة». فلما جلس تطلق النَّبِي ﷺ في وجهه، وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول اللَّه حين رأيت الرجل قلت كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه! فقال رسول اللَّه ﷺ: «يا عائشة، متى عهدتني فاحشًا؟! إن شر الناس عند اللَّه منزلة من تركه الناس اتقاء شره»[1].

قال الحافظ: «قال القرطبي: في الحديث جواز غيبة المعلن بالفسق أو الفحش أو نحو ذلك من الجور في الحكم والدعاء إلى البدعة، مع جواز مداراتهم واتقاء شرهم، ما لَم يؤد ذلك إلى المداهنة في دِين الله»[2].

٢- لما انتهت فاطمة بنت قيس من عدة طلاقها من زوجها أبي عمرو بن حفص ذكرت للنبي ﷺ أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها، فقال رسول اللَّه ﷺ «مشيرًا ناصحًا»[3]: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد». قالت: فكرهته. ثم قال: «انكحي أسامة». فنكحته؛ فجعل اللَّه فيه خيرًا واغتبطت[4].

ولا شك أن للرجلين فضائل ومحاسن، ولكن المقام مقام نصيحة ومشورة، لا يتطلب أكثر من ذلك، ولو كان ذكر المحاسن لازمًا في مثل هذا المقام -مقام النصيحة والمشورة- لشرع لنا ذلك رسول اللَّه ﷺ، ولقام به على الوجه الأكمل.

أما المنهج الجديد فيحتم في مثل هذا المقام ذكر المحاسن، ولا يدري أهله

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأدب، حديث: (٦٠٣٢).

(٢) الفتح (١٠/ ٤٥٢).

(٣) من كلام الشيخ ربيع، وليست من الحديث.

(٤) صحيح مسلم، ١٨- كتاب الطلاق (١٤٨٠).

أن المنصوح له يصبح في حيرة وبلبلة، وقد يقع فيما يضره؛ فتضيع جدوى النصيحة وفائدتُها، وما أصبح الناصح ناصحًا ومُحذرًا، بل قد يكون مغريًا بما يضر، محرضًا عليه.

٣- وعن عائشة رضي الله عنها أن هند بن عتبة قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم. فقال: «**خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف**»[1].

قال الحافظ ابن حجر: «واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يعجبه إذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاء ونَحو ذلك، وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة»[2].

فلم ينكر عليها رسول الله ﷺ ذكرها للجانب المظلم، ولَم يكلفها بذكر محاسن أبي سفيان وإنه لذو محاسن.

٤- قول النَّبِي ﷺ في أعرابي قال: اللهم ارحمني ومحمدًا، ولا تشرك في رحمتنا أحدًا، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ما تقولون: أهو أضل؟! أم بعيره....؟!**»[3].

وأصحاب المنهج الجديد، لَم يراعوا مثل هذه الأمور، ولَم يفرقوا بين المصالح والمفاسد بل أهدروا جانب المصلحة، واستهانوا بِخطورة البدع وأضرارها، ولَم يدركوا فوائد النصيحة التي أدركها الإسلام وأدركها أئمة السلف، فلما أهدروا ذلك خيل إليهم أن من ذَكَرَ عيوب أو بدع شخص أو جماعة تَحذيرًا للأمة ونصحًا لَها قد جانب العدل، ووقع في هوة الخيانة..!!

* * *

---

(١) صحيح البخاري (٦٩) كتاب النفقات، حديث: (٣٥٦٤)، وصحيح مسلم (٣٠) الأقضية (١٧١٤).

(٢) الفتح: (٩/ ٥٠٩).

(٣) الحديث رواه أحمد (٤/ ٣١٢)، وأبو داود (٤/ ٢٧١).

تحذير النَّبي ﷺ من الخوارج

٥- وعن علي رضي الله عنه قال: إذا حدثتكم عن رسول اللَّه ﷺ فلأن أخِر من السماء أحب إليَّ من أن أقول عليه ما لَم يقل، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرؤون القرآن لا يُجاوز حناجرهم، يَمرقون من الدين كما يَمرق السهم من الرمية، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا لِمن قتلهم عند اللَّه يوم القيامة**»[١].

وعن عبيد اللَّه بن أبي رافع مولى رسول اللَّه ﷺ: أن الحرورية لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه قالوا: «لا حكم إلا لله». قال علي: كلمة حق أريد بِها باطل، إن رسول اللَّه ﷺ وصف ناسًا إنِّي لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحق بألسنتهم لا يُجاوز هذا منهم -وأشار إلى حلقه- من أبغض خلق اللَّه إليه، منهم أسود إحدى يديه طبي شاة أو حلمة ثدي . . فلما قتلهم عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: انظروا. فنظروا فلم يَجدوا شيئًا، فقال: ارجعوا فواللَّه ما كذبت ولا كذبت -مرتين أو ثلاثًا- ثم وجدوه في خربة، فأتوا به حتَّى وضعوه بين يديه، قال عبيد الله: وأنا حاضر ذلك من أمرهم وقول علي فيهم[٢].

وفي حديث أبي سعيد في شأن ذي الخويصرة: «**إنه يَخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب اللَّه رطبًا لا يُجاوز حناجرهم، يَمرقون من الدين كما يَمرق السهم من الرمية** -قال: أظنه قال-: **لإن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثَمود**»[٣].

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن بعدي من أمتي أو سيكون بعدي من أمتي قوم يقرؤون القرآن لا يُجاوز حلاقيمهم، يَخرجون من الدين كما**

---

(١) صحيح مسلم كتاب الزكاة حديث (١٠٦٦).

(٢) صحيح مسلم كتاب الزكاة حديث (١٠٦٦).

(٣) صحيح مسلم كتاب الزكاة حديث (١٠٦٦).

يَخرج السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه، هم شر الخلق والخليقة»[1].

وفي حديث علي في وصفهم: «ليس قراءتكم إلى قراءتِهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتِهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرؤون القرآن يَحسبون أنه لَهم وهو عليهم، لا تُجاوز صلاتُهم تراقيهم، يَمرقون من الإسلام كما يَمرق السهم من الرمية، لو يعلم الجيش الذين يصيبونَهم ما قبل لَهم على لسان نبيهم ﷺ لاتكلوا على العمل»[2].

اللهم إنا نعوذ بك من الهوى والضلال.

عباد قد يكونون مخلصين في قراءتِهم، وصلاتِهم، وصيامهم التي لا يلحقهم فيها أصحاب رسول الله ﷺ انقلبت ذمًّا لَهم وعلامة على ضلالِهم، وهم مع ذلك عند الله ورسوله سفهاء الأحلام، لَم تشفع لَهم هذه العبادة المضنية، التي أنصبتهم وأسهرتهم، وتحملوا فيها حر العطش ومعاناة السهر والخوف من الله، لَم تشفع لَهم عند الله، فهم شر الخلق والخليقة، ويَمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، ولو أدركهم رسول الله ﷺ لقتلهم قتل عاد وإرم.

أين المدافعون عن أهل البدع، الذين قد يكونون أضل من هؤلاء؟! أين المدافعون عنهم في ظل ذلك المنهج الغريب المخالف لمنهج الله ورسوله؟! أين المدافعون عن الروافض والقبوريين والصوفيين والأشاعرة والحزبيين؟! أين المدافعون والمنافحون عن العقلانيين العصريين والجهمية المعطلين؟! بل المدافعون عن أهل البدع قد ضموا إلى هذه البدع بدعة الخوارج!!.

مَن -بالله- على الحق والعدل؟! أَمَّن يُحذر من أهل البدع نصحًا لله ودينه والمسلمين؟! أم هؤلاء؟!.

* * *

---

(١) صحيح مسلم (١٣) كتاب الزكاة حديث (١٠٦٧).

(٢) تابع رقم (١٠٦٦) من حديث علي.

ضوابط يجب مراعاتها بالنسبة للأفراد والجماعات

وهذه ضوابط تُحدد من يَجب احترامهم وإكرامهم من البشر، فلا يَجوز أن تَمس كرامتهم، وتُحدد من يَجوز الكلام فيهم ونقدهم، بل يَجب عند الحاجة والمصلحة دون تعريج على محاسنهم.

من يجب تكريمهم

أولًا: الرسل والأنبياء -صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمعين-:

وقد ذكر اللَّه قصصهم وجهادهم وصبرهم، وذم من كذبَهم وخالفهم، وأمر رسول اللَّه ﷺ وأمته بالاقتداء بِهم.

ثانيًا: الصحابة الكرام -رضوان اللَّه عليهم-:

فليس لَهم من الأمة إلا الحب والتوقير، وقد أثنى اللَّه عليهم في كتابه الثناء العاطر، وتَحدث عن منازلِهم وجهادهم وبذلِهم في سبيل اللَّه المال والنفس، وأثنى عليهم رسول اللَّه ﷺ الثناء العاطر أفرادًا وجماعة، واعتنى بفضائلهم ومكارمهم أئمة الإسلام، فألفوا في فضائلهم ومناقبهم المؤلفات الكثيرة.

وقد نَهى رسول اللَّه ﷺ عن سبهم فقال: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»[(١)].

ولقد عرف منزلتهم أهل السنة والجماعة، فحافظوا عليها أيّما حفاظ، ونَهوا عن الخوض فيما شجر بين علي ومعاوية ومن معهما من بقية الصحابة، وأثبتوا لَهم أجر المجتهدين، وحكموا على من يتكلم فيهم أو في أحد منهم بالزيغ والضلال والزندقة.

---

(١) متفق عليه من حديث أبي سعيد.

ثالثًا: التابعون لَهم بإحسان من التابعين الذين أدركوا صحابة رسول الله ﷺ واهتدوا بِهديهم:

مثل فقهاء المدينة السبعة، ومن جرى على منهجهم في سائر الأمصار، ثم من بعدهم: أئمة الحديث والفقه والتفسير الذين سلكوا مسلك الصحابة والتابعين الكرام، ومن سار على منهجهم في الاعتقاد والاعتصام بالكتاب والسنة، ومُجانبة البدع والأهواء وأهلها، والدفاع عن الحق وأهله إلى يومنا هذا وبعده إلى أن يأتي أمر الله.

وهؤلاء هم الذين عناهم رسول الله ﷺ بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلَهم ولا من خالفهم حتَّى يأتي أمر الله ﷻ».

وهم المعروفون بأهل الحديث، كما قرر ذلك أئمة الإسلام وأعلام الهدى، ولَم يُخالفهم فيما قرروه إلا من لا يعتد به، ولا يلتفت إليه من أهل الأهواء والجهل والضلال، وقد رمى الإمام أحمد والحاكم وابن القيم من يطعن فيهم بالزندقة، وطعن فيمن يتكلم فيهم أشد الطعن ابن قتيبة والرامهرمزي والخطيب وغيرهم، ولا شك أنه لا يطعن فيهم إلا من أضله الله وأعمى بصيرته، فإن أخطأ أحد من هؤلاء في مسألة من مسائل الاجتهاد وغيرها وجب بيانُها لا على وجه الذم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في أمثال هؤلاء: «ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يَجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له، فإن الله غفر له خطأه، بل يَجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومَحبته، والقيام بِما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك»[1].

رابعًا: من يَجوز نقدهم وتَجريحهم وتحذير الناس من ضررهم:

أولًا: أهل البدع: ويَجوز -بل يَجب- الكلام في أهل البدع والتحذير منهم ومن بدعهم أفرادًا وجماعات، الماضون منهم والحاضرون: من الخوارج، والروافض، والجهمية، والمرجئة، والكرامية، وأهل الكلام الذين جرهم علم

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٤).

الكلام إلى عقائد فاسدة[1] مثل تعطيل صفات الله أو بعضها[2].

فهؤلاء يَجب التحذير منهم، ومن كتبهم وطرقهم الضالة وما أكثرها، وكذلك من سار على نَهجهم من الفرق -الجماعات- المعاصرة مِمن باين أهل التوحيد والسنة ونابذهم، وجانب مناهجهم بل حاربَها ونفَّر عنها وعن أهلها، ويلحق بِهم من يناصرهم، ويدافع عنهم، ويذكر محاسنهم، ويشيد بِها، ويشيد بشخصياتِهم، وزعمائهم، وقد يفضل مناهجهم على منهج أهل التوحيد والسنة والجماعة.

ثانيًا: الرواة والشهود إذا كانوا مَجروحين:

فهؤلاء يجوز جرحهم بإجماع المسلمين بل هو واجب[3].

قال ذلك وحكاه النووي وابن تيمية -رحمهما الله-.

١- فإذا اتفق أئمة الجرح والتعديل على جرح راوٍ بالكذب، أو فحش الغلط، أو قالوا: متروك الحديث، واهي الحديث. أو ما شاكل ذلك جاز لكل باحث وناقل أن ينقل ذلك ويرويه، ولا يلزمه -من قريب ولا من بعيد- ذكر شيء من مَحاسنه، فضلًا عن البحث عن كل محاسنه ثم ذكرها.

٢- وأما الرواة المختلف في تعديلهم وتَجريحهم، أو الرواة المبتدعون:

فالنوع الأول: يترتب على تقديم جرحه والأخذ به دون التفات إلى قول من عدله إسقاط شيء من الدين، ومما ثبت عن سيد المرسلين، وهذا إفساد عظيم وتضييع شيء من الدين، يَجب علينا حفظه، وهو أمانة في أعناق العلماء؛ فيجب حينئذ لِمصلحة الدين وحفظه؛ ولأجل المصلحة العامة للمسلمين أن نتحرى الحقيقة، وندرس أقوال أئمة الجرح والتعديل، ونأخذ بالراجح من الجرح أو التعديل، كل ذلك لأجل هذه المصلحة، لا من أجل وجوب الموازنة لذات ذلك

---

(١) وحكى شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق المسلمين عليه.

(٢) وكذلك أهل التصوف إلا من نسب إليهم وهو في حقيقته ومنهجه ليس منهم، من الذين شهد لَهم أئمة الإسلام بالفضل والاستقامة والتمسك بالكتاب والسنة.

(٣) رياض الصالحين: «باب ما يباح من الغيبة» ص (٥٣٨-٥٣٩) نشر المكتب الإسلامي. ومجموع الرسائل والمسائل لابن تيمية (٥/ ١١٠).

الرجل المجروح، فإذا ثبت جرحه بعد الدراسة جاز حكاية جرحه دون موازنة ولا يقول عالم بوجوبها.

وأما المبتدع: فإذا كنا في مقام التحذير من البدع حذرنا منه ذاكرين بدعته فقط، ولا يَجب علينا ذكر شيء من محاسنه، وإذا كنا في باب الرواية فيجب ذكر عدالته وصدقه إذا كان عدلًا صادقًا؛ لأجل مصلحة الرواية وتَحصيلها والحفاظ عليها، لا من أجل شيء آخر كوجوب الموازنة بين المحاسن والمثالب كما يزعم من يزعمه، فلا يلزمنا ذكر جوده وعلمه وشجاعته وجهاده وأخلاقه وغير ذلك مما لا علاقة له بالرواية.

ولقد كان من السلف من يُجانب الرواية عن أهل البدع وعن أهل التهم.

قال ابن عباس رضي الله عنه: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ. ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه آذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لَم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[1].

وقال ابن سيرين: «لَم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة؛ فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع؛ فلا يؤخذ حديثهم»[2].

وكلام ابن عباس وابن سيرين يَحتمل أن هذا كان مذهبًا عامًّا للسلف في عهد بقية الصحابة ومن بعدهم من التابعين.

ولعل هذا كان منهم بسبب إدراكهم بأنَّهم في غنية عن الرواية عن المبتدعين، فوقفوا منهم هذا الموقف الحازم الحاسم، فلما اضطر من بعدهم إلى الرواية عن الصادقين من أهل البدع؛ أخذوها عنهم بشروط وتَحفظات تضمن أخذ السوي منها؛ ورد معوجها ومدسوسها.

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني رحمه الله: «ومنهم زائغ عن

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٣، ١٥).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٣، ١٥).

الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه؛ إذ كان مخذولًا في بدعته، مأمونًا في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لَم يقوِّ به بدعته»[1].

ثالثًا: قال النووي[2] رَحِمَهُ اللَّهُ:

باب ما يباح من الغيبة

اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي، لا يُمكن الوصول إليه إلا بِها وهو بستة أسباب:

الأول: التظلم.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر، ورد العاصي إلى الصواب.

الثالث: الاستفتاء.

الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه:

١- منها جرح المجروحين من الرواة والشهود: وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة.

إلى أن يقول: ومنها إذا رأى متفقهًا يتردد إلى مبتدع فاسق يأخذ عنه العلم، وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك؛ فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة... وسيأتي كلامه كاملًا في موضعه.

قلت: فأنت ترى أنه لَم يشترط إلا قصد النصيحة، ولَم يشترط ذكر حسنات المحذر منه، ولَم يوجب الموازنات التي يوجبها هؤلاء، ويرون أن تركها ينافي الأمانة ويُجافي الإنصاف والعدل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل عليَّ أن أقول: فلان كذا فلان كذا. فقال: إذا سكتَّ أنت، وسكت أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟».

---

(١) أحوال الرجال ص(٣٢).

(٢) رياض الصالحين ص(٤٨٩) تحقيق الألباني.

وإذا كان النصح واجبًا في المصالح الدينية الخاصة والعامة مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون، كما قال يَحيى بن سعيد: «سألت مالكًا، والثوري، والليث بن سعد -أظنه- والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث؟ فقالوا: بَيِّن أمره».

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة والعبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتَحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين حتَّى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع، فقال: «إذا قام وصلى واعتكف فإنَّما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع، فإنَّما هو للمسلمين، هذا أفضل».

قال ابن تيمية شيخ الإسلام: «فَبَيَّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعه ودفع بغي هؤلاء وعدوانِهم على ذلك؛ واجب على الكفاية باتفاق المسلمين.

ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب.

فإن هؤلاء إذا استولوا لَم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء»[1] اهـ.

وله كلام طويل سيأتي، فهذا هو منهج السلف حقًّا لا ادعاءً، وهو الذي يسير عليه ابن تيمية وغيره من المجاهدين المخلصين الصادقين، ولا تأخذهم في الله لومة لائم.

فأين اشتراط الموازنات؟! وأين إيجاب ذكر الجوانب المشرقة التي طالما سمعنا تردادها حفاظًا ظالِمًا على مكانة دعاة الضلال، بل ترى ابن تيمية يرى أن الرد على أهل الأهواء واجب، ومن جنس الجهاد في سبيل الله؛ لأنه تطهير لدين الله ومنهاجه وشرعته.

* * *

(١) مجموع الرسائل (٥/ ١١٠).

كلام الأئمة في أهل البدع والرواة

ثم إن أئمة الإسلام تكلموا في أهل البدع وفي الرواة، ولَم يشيروا -من قريب ولا من بعيد- إلى وجوب أو اشتراط هذه الموازنة، وألفوا كتبًا في الجرح والتعديل، وكتبًا في نصر السنة والرد على أهل البدع وجرحهم، وكتبًا في العلل، وكتبًا في الموضوعات، ولَم يوجبوا هذه الموازنة لا من قريب ولا من بعيد، بل ألفوا كتبًا خاصة بالجرح، وخصصوها بالمجروحين أو بِمن تكلم فيهم بِجرح، ولَم يشترطوا هذا الشرط لا من قريب ولا من بعيد.

فقد ألف الإمام البخاري -وهو من هو: إمامة ودينًا وخلقًا وورعًا- كتابين في الضعفاء: الكبير والصغير.

وألف الإمام النسائي كتابًا في «الضعفاء والمتروكين».

وألف العقيلي كتابًا في «الضعفاء».

وألف ابن عدي كتابه «الكامل» في من تُكلم فيهم.

وألف ابن حبان كتابًا خاصًا بالمجروحين.

وللدارقطني وابن معين عدد من الكتب أجابا فيها على أسئلة عن الضعفاء والمتروكين.

وألف الحاكم كتاب «الضعفاء» وهو جزء من المدخل.

وألف أبو نعيم وابن الجوزي في ذلك.

وألف الذهبي ثلاثة كتب في المجروحين ومن تُكلم فيهم «الميزان والمغني وديوان الضعفاء».

وألف الحافظ ابن حجر «لسان الميزان».

وكتب الجرح والتعديل المشتركة مليئة بالطعن في المجروحين، وخاصة كتب الإمام يحيى بن معين، فلم يشترطوا هذه الموازنة.

إن هذا المنهج الذي يشترط الموازنة لَمِمَّا يعود على أئمة الإسلام بالطعن وإيقاعهم في شبك الاتِّهام بالظلم والخيانة، ونعوذ بالله من منهج هذه من نتائجه.

ومن المناسب هنا أن أذكر أمثلة لجرح أئمة لأناس مقتصرين على ذكر الجرح دون التفات إلى ما فيهم من محاسن.

الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- قال المروذيُّ: إن أبا عبد الله ذكر حارثًا المحاسبي وقال: حارث أصل البلية -يعني حوادث كلام جهم- ما الآفة إلا حارث[١].

٢- حبيب بن أبي هلال: قال أحمد: متروك[٢].

٣- حبيب بن جحدر: كذبه أحمد[٣].

٤- الحسن بن ذكوان: قال أحمد: أحاديثه أباطيل. وفي رواية: ليس بذاك[٤].

٥- خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الهمداني: قال أحمد: ليس بشيء[٥].

الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-:

١- قال: جسر بن فرقد يروي عنه يحيى بن الضريس وغيره. ليس بذاك[٦].

٢- خالد بن إياس القرشي العدوي المدني، ليس بشيء[٧].

٣- داود بن المحبر، منكر الحديث شبه لا شيء[٨].

٤- داود بن عطاء أبو سليمان المدني منكر الحديث، قال أحمد: رأيته وليس

---

(١) بحر الدم ص (٩٩).
(٢) بحر الدم ص (١١٣).
(٣) بحر الدم ص (١٠٦).
(٤) بحر الدم ص (١٣٣).
(٥) بحر الدم ص (١٣٣).
(٦) الضعفاء الصغير ص (٤١٨)، تحقيق الضناوي.
(٧) الضعفاء الصغير ص (١٨).
(٨) الضعفاء الصغير ص (٨٧).

بشيء[١].

الإمام النسائي -رحمه الله تعالى-:

١- إبراهيم بن عثمان أبو شيبة، متروك الحديث، كوفي[٢].

٢- إبراهيم بن الحكم بن أبان، متروك الحديث، عدني[٣].

٣- إبراهيم بن خثيم، متروك الحديث، بغدادي[٤].

٤- إبراهيم بن يزيد الخوزي، متروك الحديث، بغدادي[٥].

٥- أشعث بن سعيد السمان، ليس بشيء[٦].

* * *

(١) الضعفاء الصغير ص (٨٧).

(٢) الضعفاء والمتروكين ص (٤٢).

(٣) الضعفاء والمتروكين ص (٤٢).

(٤) الضعفاء والمتروكين ص (٤٢).

(٥) الضعفاء والمتروكين ص (٤٢).

(٦) الضعفاء والمتروكين ص (٥٦).

مناقشة أدلة من يرى وجوب الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات خصوصًا في أهل البدع

قال سلمان العودة -وهو يتحدث عن العدل- : «العدل في تقويم الكتب» :

«فحينما تقوّم كتابًا ، فليس من العدل أن تقول : إنه يَحوي أحاديث موضوعة أو ضعيفة -مثلًا- أو آراء شاذة . فتذكر الجانب المظلم ، وتنسى جانبًا آخر موجودًا في الكتاب ، وهو أنه يَحوي توجيهات مفيدة أو أبحاثًا علمية .

إن ذكرك لنصف الحقيقة وإهمال النصف الآخر منها ليس من الأمانة ، والكثير من الناس بِمجرد أن يرى خطأ في كتاب ما يحذره ، ويحذر منه ؛ لأنه ساق حديثًا ضعيفًا ، أو أخطأ في مسألة ، ولو عاملنا كتب أهل العلم بِهذا المقياس ما بقي لنا كتاب»[1] .

أقول : العدل هو ضد الجور ، وإذا كان في كتاب ما بدع وانحرافات ، ثم ذكرها مسلم ناصح تحذيرًا للمسلمين ، ونصحًا لَهم ؛ فليس هذا من الظلم في شيء ، مثله مثل الشخص فيه عيب أو بدعة ، فذكرت ما فيه قصدًا للنصيحة ؛ فليس ذكر ذلك بظلم ولا غيبة ، بل هو من باب النصيحة ، وهذا أمر مقرر عند علماء الإسلام ، وستأتي أقوال العلماء في هذه القضايا ، وقدمنا منها شيئًا .

ثم إن الظلم : إنَّما هو وضع الشيء في غير موضعه .

وذكر العيوب والبدع في الكتب والأشخاص نصحًا للمسلمين أمر مطلوب شرعًا ، ويُحقق مصالح ، وتدرأ به مفاسد .

وقال سلمان أيضًا[2] : «والعدل أن نأخذ بِهذا وذاك ، ونضع هذه في كفة وتلك في أخرى حتَّى يعتدل الميزان ويستقيم» .

---

(١) من أخلاق الداعية ص (٤٠) وهذا الكلام في الفقرة الأخيرة منه مبالغة عظيمة .

(٢) ص (٤٧) .

قال هذا في العدل بين النصوص، ويظهر لي من تصرفاته أنه يعمم هذا العدل في الأشخاص والكتب.

والعدل مطلوب ولابد منه، ولكن ذكر العيوب والبدع لأجل نصح المسلمين لا يلزم معه ذكر المحاسن؛ لأنه يفوت مقصود النصيحة ويبلبل المنصوح، ثم لَم تَجر عليه النصوص ولا عمل السلف.

قال أحمد بن عبد الرحمن الصويان:

«خامسًا: الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات: إذا تبين أن الإنسان -مهما كانت منزلته- معرض للصواب والخطأ، فلا يَجوز لنا أن نطرح جميع اجتهاداته، بل ننظر إلى أقواله الموافقة للحق ونلتزمها، ونعرض عن أخطائه، فالموازنة بين الإيجابيات والسلبيات هو عين العدل والإنصاف، وإليك بيان هذه المسألة بالأدلة والشواهد»[١] اهـ.

قلت: لا كلام في الأئمة المجتهدين الذين اجتهدوا في طاعة الله ورسوله، باطنًا وظاهرًا، وهم في ذلك يطلبون الحق باجتهادهم كما أمرهم الله ورسوله[٢]، فإن لَهم فيما أصابوا فيه أجرين، وفيما أخطؤوا فيه أجرًا واحدًا وقد تقدم الكلام عنهم، لكن الكلام في أهل البدع والضلال والجهل الذين قال الله في شأنهم: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[٣]. ويقول الله في شأنهم: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[٤].

والكلام على الذين يتجرؤون على الفتوى والإفتاء بغير علم، والذين يضعون المناهج، ويقعدون القواعد، ويأصلون أصولًا كلها بعيدة عن منهج الإسلام، ويفتقدون الأدلة والبراهين، والذين قال الله فيهم: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ

(١) منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم ص (٢٧).

(٢) انظر الفتاوى (٣/ ٣١٧).

(٣) الشورى: ٢١.

(٤) الأعراف: ٣٣.

ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾[1].

والكلام في أتباع هؤلاء الذين قال الله في أشباههم: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[2]. والذين ورد في أمثالهم قوله ﷺ جوابًا على قول عدي بن حاتم: والله ما نعبدهم. فقال له رسول الله ﷺ: «**أليس يُحلون الحرام فتحلونه، ويُحرمون الحلال فتحرمونه؟**». قال بلى. قال: «**فتلك عبادتُهم**»[3].

كما يَجب أن يفرق بين المجتهدين وهذه الأصناف.

كما يَجب أن يفرق بين من يتحرى الحق، ويأخذ من أقوال المجتهدين ما يوافق ما جاء به الرسول ﷺ ويرد ما خالفه، وبين أولئك الذين لا يتحرون هذا التمييز بين الصواب والخطأ في حق المجتهدين، ولا يتورعون عن تقديس أهل البدع والجهل، والأخذ بأقوالِهم الباطلة، ومناهجهم الفاسدة وأصولِهم الضالة.

ولَم أر الأخ «الصويان» يفرق بين هذه الأنواع، وكان يَجب عليه التفريق الواضح، والاهتمام بإبراز خطورة البدع والتحذير القوي منها ومن أهلها، وهذا أسلوب -أعني: ضعف المبالاة بالبدع- أصبح متبعًا عند كثير من الدعاة الجدد، بل تَجد عندهم المحاماة عن أهل البدع، بل الإشادة بِهم، والتنويه بذكرهم، بل يعتبرون بعض رؤوس أهل البدع مجددين وأئمة تَجديد، بل هناك كتب وضعت للدفاع عن هذه الأنواع، وليس عندهم روح التحري للحق، ولا الاستعداد للتميز بين الحق والباطل، ولسان حالهم يقول: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣]. ولسان حالهم يقول:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت ... غويت وإن ترشد غزية أرشد[4]

---

(١) النحل: ١١٦.

(٢) التوبة: ٣١.

(٣) سنن الترمذي (٥/ ٢٧٨)، تفسير ابن جرير (١٠/ ٨٠-٨١)، سنن البيهقي (١٠/ ١١٦).

(٤) والسبب في ذلك: هو هذه التربية الخطيرة، التي يُرَبَّى عليها الشباب المغرَّر بهم، وتلقينهم هذا المنهج المنحرف على أنه منهج الحق والعدل والسلف!! والتي من آثارها: =

ثم شرع «الصويان» في إيراد الأدلة فقال:

«الأول: قال تعالى: ﴿۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[1].

فالله -جل وعلا- يذم اليهود من حيث العموم، ولكنه في الوقت ذاته يبين بأن بعضهم يلتزم بأداء الأمانة ولا يخونها؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾»[2].

قلت: أولًا: لم يقل أحد -في حدود علمي- لا من الصحابة -ومنهم البحر الحبر ابن عباس- ولا من المفسرين: إن هذه الآية تدل على الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات، ولا ما في معنى هذه العبارة، ولا ينبغي الخروج عن فقه السلف وفهمهم.

ثانيًا: الذي فهمه علماء التفسير من الآية إنّما هو التحذير:

إما عمومًا: كالقرطبي رحمه الله قال:

«الثانية: أخبر الله تعالى أن في أهل الكتاب الخائن والأمين، والمؤمنون لا يُميزون ذلك، فينبغي اجتناب جميعهم، وخص أهل الكتاب بالذكر وإن كان المؤمنون كذلك؛ لأن الخيانة فيهم أكثر؛ فخرج الكلام على الغالب، والله أعلم»[3].

= - التبعية العمياء لأولئك الدعاة، وإن خالفوا الحق ومنهج السلف.

- تضليل شباب الإسلام وتغريرهم بأن هذا المنهج الذي يربونّهم عليه هو منهج السلف.

- تَمييع وإماتة جانب الولاء والبراء والحب في الله والبغض فيه، فيوالون أهل البدع من القطبيين والصوفيين والحزبيين، وينافحون عن قاداتهم بحجة العدل وذكر الحسنات، ويطعنون في السلفيين والمنهج السلفي، ويرمونّهم بالجمود والتشدد والتنطع... فيا لله العجب.

(١) آل عمران: ٧٥.

(٢) المائدة: ٨.

(٣) تفسير القرطبي (٤/ ١١٦).

وإما خصوصًا: كما يفهم من كلام ابن كثير[١].

ويبدو لي أن تفسير القرطبي هو الأولى بالصواب.

ثالثًا: في الكتاب والسنة نصوص كثيرة تطلق ذم اليهود والنصارى، وليس فيها هذه الموازنات، مثل قول الله تعالى في بني إسرائيل: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[٢]. ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٣].

فأين الموازنات بين الإيجابيات والسلبيات؟!.

إن تقرير هذا المبدأ المحدث، والأخذ به؛ سيفتح الباب لليهود والنصارى والشيوعيين والعلمانيين على مصراعيه للطعن في الله ورسوله وكتابه وسنة نبيه، وفي علماء المسلمين في كل ما كتبوه ودونوه فيما يتعلق بنقد الفرق، وفي أبواب الجرح والتعديل، وفي هذا دلالة واضحة وبرهان نير على بطلان هذا المنهج الغريب.

وقال رسول الله ﷺ: «**لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. يُحذِر ما صنعوا**»[٤].

وقال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان عن عمرو، عن طاوس عن ابن عباس قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: قاتل الله فلانًا ألم يعلم أن النبي ﷺ قال: «**لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها**».

قال البخاري: تابعه جابر وأبو هريرة عن النبي ﷺ[٥].

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٣٧٤)، و نظر تفسير ابن جرير (٣/ ٣١٧)، وكلامه يحتمل إرادة العموم.

(٢) البقرة: ٤٢، ٤٤، ٥٤.

(٣) التوبة: ٣١.

(٤) صحيح البخاري: (٦٠- الأنبياء حديث: ٣٤٥٤).

(٥) صحيح البخاري: (٦٠- الأنبياء، حديث: ٣٤٦٠)، وصحيح مسلم (٢٢- المساقاة حديث: ١٥٨٢).

وفي مسلم: «بلغ عمر أن سمرة باع خمرًا فقال: قاتل الله سمرة ألَم يعلم» الحديث.

وحديث جابر وأبي هريرة رواهما مسلم[1].

فأين الموازنات في كلام رسول الله ﷺ وكلام عمر ﷺ؟! ألا يتضمن مبدأ الموازنات طعنًا في هذه المواقف من رسول الله ﷺ وصاحبه الذي ملأ الدنيا عدلًا؟! إنني لا أقول:

إن هؤلاء يُدركون نتائج القول بهذا المبدأ أو الميزان الطائش، ولكنني أرجو أن يدركوا من الآن أبعاده وأخطاره التي نوهتُ عنها، وأن يعودوا إلى الصواب والحق والعدل الذي تضمنه الإسلام، وأن يُدركوا أن الظلم أن تقول في الشخص أو الكتاب أو الجماعات ما ليس فيها.

فإن ذكرت: ما فيها وكتبته ونشرته للنصح للإسلام والمسلمين، فذلكم هو عين العدل والإنصاف والقيام بواجب من واجبات الجهاد والذود عن حياض الإسلام.

رابعًا: إن الآية تدل على عكس ما يدعيه هؤلاء، فإن الآية ذكرت أناسًا من أهل الكتاب يتسمون بالأمانة، وأناسًا يتسمون بالخيانة، ولو كان القصد منها تقرير مبدأ الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات؛ لذكرت إيجابيات من وصفوا بالخيانة، وسلبيات من وصفوا بالأمانة؛ إذ هم كفار، ولَهم سلبيات فظيعة تحبط عند الله ما لَهم من إيجابيات[2]، فأين الموازنات بين إيجابيات هؤلاء الذين وصفوا بالخيانة؟ وأين سلبيات من وصف منهم بالأمانة؟! فيلزم على تحميلكم هذا النص القرآني مبدأ الموازنة؛ أنه يشرع لنا أن نتحدث ونكتب عن إيجابيات الكفار، ونسكت عن سلبياتهم؛ لأنه لَم يذكر سلبيات هذا الصنف من اليهود، وهذا لو ذهب إليه أحدٌ هو عين الضلال والإضلال.

---

(١) باب تحريم بيع الخمر والخنزير والأصنام، حديث: (١٥٨١، ١٥٨٣).

(٢) هذا على أحد وجوه تفسير هذه الآية.

إن الموازنة ليست بواجبة ولا لازمة؛ لأن الله يريد أن يُحذر المؤمنين من شر وخيانة هؤلاء اليهود، وهو مقصود عظيم تتحقق به مصالح عظيمة، وتدفع به مفاسد عظيمة، وهو الأمر الذي تَحترمه العقول السليمة والشرائع الإسلامية العظيمة، وهذا المبدأ لا يُحقق هذه المقاصد -أعني: مبدأ الموازنات-.

خامسًا: هذا المبدأ يقتضي أن المتكلم أو الكاتب إذا ذكر أحدًا من أهل الكتاب -اليهود أو النصارى- أو انتقد كتابًا من كتبهم، أو ذكرهم على العموم أنه لا يَجوز أن يكون قوله أو عمله في مجال من هذه المجالات إلا مقرونًا بذكر حسناتِهم، وقد يَجب أن نبدأ بذكر محاسنهم قبل مساوئهم؛ لأن الآية نزلت في أهل الكتاب، والسبب يدخل في عموم النص دخولًا أوليًا كما هو مقرر عند أهل العلم بالأصول والتفسير والحديث، وكذلك يَجب أن لا تذكر عيب أحد من الوثنيين أو الملحدين أو فساده إلا مقرونًا بمحاسنه؛ لأنكم استدللتم على وجوب الموازنة بعد الآية السابقة بقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[1]. ومثلها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[2].

فإن هذه الآية في المشركين.

فمبدؤكم هذا -مبدأ الموازنة بين السلبيات والإيجابيات- يُحتم علينا ألا نذكر أبا جهل وأبا لهب والزنادقة والعلمانيين المعاصرين وفي كل زمان ومكان بسوء إلا مقرونًا بذكر حسناتِهم، فيكون قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ

---

(١) المائدة: ٨.

(٢) المائدة: ٢.

حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍۭ﴾[1]. قد ظلم فيه أبو لهب وزوجته؛ لأنه لم يقم على مبدأ الموازنات، وقل مثل ذلك في فرعون وهامان وسائر الكفرة والملحدين، الذين ذكرهم القرآن وذكرهم المسلمون في تواريخهم وكتب نقدهم وجرحهم وكتب تفسيرهم وشروحهم للسنة إلخ.

فهذا مقتضى منهجكم ومبدئكم نسأل الله العافية، ورزقنا وإياكم التوبة من الزلل، والقول على الله بلا علم ولا هدى ولا كتاب منير.

قال أحمد الصويان -وفقنا الله وإياه-:

«وقال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾[2]. فالله ﷻ أثبت النفع في الخمر والميسر، ولكنه حرمهما لغلبة المفاسد»[3].

الجواب: أولًا: فهل ترى -في ضوء هذا المبدأ الذي تقرره وتستشهد له بهذه الآية- أنه لا يجوز ذكر الخمر والميسر ومفاسدهما إلا مقرونًا بذكر محاسنهما ومنافعهما، ومعلوم أن هذه الآية أول آية نزلت في الخمر، ثم نزلت في الخمر آية النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾[4].

ثم نزلت في الخمر والميسر وغيرهما آيت المائدة قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[5].

فكيف أطلق الله عليهما الرجس، وقرنهما بالأنصاب والأزلام، وأضاف إلى ذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ

---

(١) المسد: ١-٥.

(٢) البقرة: ٢١٩.

(٣) منهج أهل السنة والجماعة ص (٢٨-٢٩).

(٤) النساء: ٤٣.

(٥) المائدة: ٩٠-٩١.

فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[1].

كيف اقتصر هنا على وصفهما بأخبث الصفات، ولَم يذكر شيئًا من منافعهما، ثم لا يذكرهُما رسول اللَّه ﷺ بعد ذلك إلا بقوله: «كل مسكر حرام»[2]. وينهى عن الخمر ويُحذر منها في أحاديث كثيرة كما في كتب الأشربة في كتب السنن، ولَم يذكر شيئًا من منافعها.

ثم سَماها عثمان بـ: «أم الخبائث»[3] واشتهرت عند عموم المسلمين.

وعن أبي الجويرية قال: سألت ابن عباس عن الباذق؟ فقال: سبق محمد ﷺ الباذق، فما أسكر فهو حرام. قال: الشراب الحلال الطيب. قال: ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث[4].

فهل تواطأت الأمة على ظلم الخمر ودفن محاسنها، فلا يذكرون منها إلا الجانب السلبي أو المظلم، ولا يذكرون محاسنها ومنافعها؟! أين الموازنات إذن؟!

الجواب: لا ظلم ولا حيف، بل هو النصح للأمة الإسلامية وتَحذيرها، والابتعاد بِها عن الشرور والمفاسد، وكذلك يتعاملون مع المبتدعين وبدعهم، فإنَّها أخطر من الخمر وأشد؛ لأنَّها تلبس لباس الدين؛ فلهذا كان تَحذير رسول اللَّه ﷺ وعلماء الأمة منها أشد، فليت المتساهلين بالبدع يدركون هذا، واللَّه المستعان.

وفي أبي داود: «نَهى رسول اللَّه ﷺ: عن الدواء الخبيث»[5].

وفسر الخطابي ذلك بالخمر ولحوم الحيوان غير مأكولة اللحم.

وعن أبي مسعود الأنصاري: «نَهى رسول اللَّه ﷺ: عن ثَمن الكلب، ومهر

---

(١) المائدة: ٩٠-٩١.

(٢) متفق عليه من حديث أبي موسى.

(٣) سنن النسائي (٨/ ٣١٥-٣١٦)، حديث (٥٦٦٦ إلى ٥٦٦٨).

(٤) صحيح البخاري (٧٤) - كتاب الأشربة حديث: (٥٥٩٨).

(٥) سنن أبي داود حديث (٣٨٧٠).

البغي وحلوان الكاهن »[1].

وفيه: « شر الكسب مهر البغي، وثَمن الكلب، وكسب الحجام ». وفيه: «ثَمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث». فأين الموازنة في كسب الحجام؟!.

وقد يكون مهر البغي وثَمن الكلب عسلًا وتَمرًا وفضة وذهبًا، بل أطلق النتن والخبث على بعض أنواع الحلال.

فعن جابر ﷺ قال: نَهى رسول الله ﷺ عن أكل البصل والكراث، فغلبتنا الحاجة، فأكلنا منها فقال: «من أكل من هذه الشجرة المنتنة، فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مِما يتأذى منه الأنس »[2].

وفي خطبة أمير المؤمنين عمر الشهيرة: « ثم إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراهُما إلا خبيثتين هذا البصل والثوم، ولقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليمتهما طبخًا»[3].

وفي سنن الترمذي[4] من حديث البراء ﷺ قال: كنَّا أصحاب نَخل، فكان الرجل يأتي من نَخله على قدر قلته وكثرته، وكان الرجل يأتي بالقنو والقنوين، فيعلقه في المسجد، وكان أهل الصفة ليس لَهم طعام، فكان أحدهم إذا جاع أتى القنو فضربه بعصاه فيسقط من البسر والتمر، فيأكل، وكان ناس مِمن لا يرغب في الخير يأتي للرجل بالقنو فيه الشيص والحشف، وبالقنو قد انكسر، فيعلقه، فأنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾[5].

(١) متفق عليه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه.

(٣) صحيح مسلم (٥) - كتاب المساجد حديث: (٥٦٧).

(٤) (١/٢١٩) حديث (٢٩٨٧).

(٥) البقرة: ٢٦٧.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

فأين الموازنات التي يريدها بعض الناس حتى في الأشياء المحرمة؟! ويحتج بذكر منافع الخمر والميسر، ويرى أن ذكرها من باب الموازنة بين السلبيات والإيجابيات.

اللهم فقهنا جميعًا في الدين، واجعلنا سائرين على نَهج الفاهمين للعدل حق الفهم، إنك أنت المنعم المتفضل.

وقال أحمد الصويان:

«قال حذيفة بن اليمان ﷺ: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله!

إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟.

قال: نعم.

قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟.

قال: نعم وفيه دخن.

قلت: وما دخنه؟

قال: قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر» الحديث[1]. فالنبي ﷺ أثبت الخيرية لبعض القوم على الرغم من وجود الدخن بينهم، فالعبرة بكثرة المحاسن» اهـ.

أقول: أولًا: أسوق بقية الحديث، ثم أعقبه بشرح العلماء له، ثم أقوم بمناقشة استنتاج الباحث.

بقية الحديث: «قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟.

قال: نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابَهم إليها قذفوه فيها.

قلت: يا رسول الله صفهم لنا.

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الفتن رقم (٧٠٨٤)، الفتح (١٣/ ٣٥)، ومسلم كتاب الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين (٣/ ١٤٧٥) رقم (١٨٤٧).

قال: هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا.

قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟

قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم.

قلت: فإن لَم يكن لَهم جماعة ولا إمام؟

قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك[1].

شرح الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: في جاهلية وشر». يشير إلى ما كان قبل الإسلام من الكفر، وقتل بعضهم بعضًا، ونَهب بعضهم بعضًا، وإتيان الفواحش.

قوله: «فجاءنا اللَّه بهذا الخير». يعني: الإيمان والأمن وصلاح الحال واجتناب الفواحش.

قوله: «فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم»».

فالمراد بالشر ما يقع من الفتن بعد قتل عثمان وهلم جرا، وما يترتب على ذلك من عقوبات الآخرة.

قوله: «نعم وفيه دخن..». وهو الحقد، وقيل: الدغل. وقيل: فساد القلب. ومعنى الثلاثة متقارب.. يشير إلى أن الخير الذي يَجيء بعد الشر لا يكون خيرًا خالصًا بل فيه كدر..

قال عياض: المراد بالشر الأول الفتن التي وقعت بعد عثمان، والمراد بالخير الذي بعده ما وقع في خلافة عمر بن عبد العزيز، والمراد بالذين تعرف منهم وتنكر الأمراء بعده، فكان فيهم من يتمسك بالسنة والعدل، وفيهم من يدعو إلى البدعة ويعمل بالجور.

قال الحافظ: قلت: «والذي يظهر لي أن المراد بالشر الأول: ما أشار إليه من

---

(١) متفق عليه.

الفتن الأولى. وبالخير: ما وقع من الاجتماع مع علي[1] ومعاوية. وبالدخن: ما كان في زمنهما من بعض الأمراء كزياد بالعراق، وخلاف من خالف عليه من الخوارج.

وبالدعاة على أبواب جهنم: من قام في طلب الملك من الخوارج وغيرهم، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «الزم جماعة المسلمين وإمامهم». يعني: ولو جار. ويوضح ذلك رواية أبي الأسود: «ولو ضرب ظهرك وأخذ مالك». وكان مثل ذلك كثيرًا في إمارة الحجاج»[2].

المناقشة:

أولًا: ذكر في الحديث خمسة عهود..

١- العهد الجاهلي، وما فيه من شر.

٢- العهد الذي كان يعيشه رسول الله ﷺ وصحابته الكرام، ويَمتد إلى قيام الفتنة على عثمان، وقد أطلق عليه الخير فقط.

٣- عهد الفتن التي وقعت بعد قتل عثمان، وهو الذي أطلق عليه الشر فحسب.

٤- أطلق عليه الخير وفيه دخن، وهو عهد عمر بن عبد العزيز كما في شرح القاضي عياض، أو عهد الاجتماع بين الحسن ومعاوية.

والدخن: إما أن يكون عهد الأمراء بعد عمر بن عبد العزيز، وإما أن يكون المراد به ما أشار إليه الحافظ مثل ولاية زياد وابنه، وولاية الحجاج وأمثاله، ويُمكن أن يكون معنى الحديث أوسع مِما صوره الحافظ والقاضي عياض.

ثانيًا: يرى الأخ أحمد الصويان أن هذا الحديث من الأدلة التي تحتم الموازنة بين الخير والشر في حق الأفراد والجماعات والكتب، فعلى منهجه كان يَجب عليه

---

(١) كذا والصواب أن الاجتماع تم بين الحسن ومعاوية -رضي الله عنهما- فسمي ذلك العام الذي تم فيه الاجتماع: عام الجماعة.

(٢) الفتح (٣٦/١٣)

أن يستخرج الموازنات في هذه العهود كلها، لكنه لَم يفعل ذلك، بل استخرج الموازنة من عهد واحد فحسب فلماذا؟!

والجواب: أنه لَم يفعل ذلك: إما لأنه حاول ذلك فاستعصى عليه الحديث؛ لأنه لا دلالة فيه على هذا المنهج، وإما لأنه لَم يفهم الحديث حق الفهم، ولَم يكن واسع النظر إلى معناه، وعلى كلا الحالين فالحديث حجة عليه لا له.

ثالثًا: وبيان ذلك أنه يوجب على مذهبه التعامل بالإنصاف والعدل، وإجراء الموازنات في حق المؤمن والكافر، والسني والمبتدع، فأسأله: أين الموازنات في العهود الأربعة التي لَم تَجر فيها موازنات؟!.

وهذا يذكرني بِما ينعاه ابن القيم وغيره على المتعصبين من أهل المذاهب حيث يَحتجون في كثير من الأحاديث بأجزاء منها، وهي التي توافق مذهبهم، ولا يَحتجون بِما يغفلونه؛ لأنَّها حجج عليهم تضاد ما يتعصبون له من الآراء، على أن الجزء الذي استدللت به لا دلالة فيه على مذهبك:

١- فالعهد الأول -وهو العهد الجاهلي-: اقتصر في الحديث على ذكر الجاهلية والشر، مع أنه كان يوجد فيه خير، مثل البر بالوالدين، وصلة الأرحام، وإكرام الضيف، والدفاع عن الذمار، وحسن الجوار، والقيام ببعض شعائر الدين التي ورثوها عن إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- كالحج وصيام عاشوراء، وغير ذلك من أنواع الخير، وكان فيهم حنفاء، مثل ورقة بن نوفل، وزيد بن عمرو بن نفيل، وأبي ذر، وعمرو بن عبسة، وبعض بقايا بني إسرائيل في الصوامع.

فلو كانت الموازنات واجبة، والحديث من أدلة الموازنات لما أغفل ذلك رسول الهدى والعدل -صلوات الله وسلامه عليه-!.

٢- والعهد الثاني وهو عهده -عليه الصلاة والسلام-: كان فيه الخير العظيم الذي لَم تعرف الإنسانية مثله من الوحي المنَزل، كتابًا وسنة، ووجوده ووجود أصحابه، وما في ذلك من الأمن والإيمان في أيامه وأيام خلفائه الراشدين.

ولكنه مع كل هذا، لَم يَخل من الشر، فكان هناك المنافقون، وكان اليهود في خيبر وتيماء، وفي الجزيرة نصارى نَجران ومجوس هجر، ولما امتدت الفتوحات

خارج الجزيرة العربية كان هناك أهل ذمة من اليهود والنصارى في الشام ومصر والعراق، وهناك بقايا مجوس في فارس أجريت عليهم الجزية.

فلو كان المقصود من الحديث الموازنات بين الخير والشر في هذه العهود، لما أغفلها رسول اللَّه ﷺ.

٣- والعهد الثالث: اقتصر فيه الحديث على ذكر الشر فقط، فهل كان خاليًا من الخير؟ كلا ثم كلا، بل كان فيه الخير الكثير والكثير، بل كان من خير القرون، ولكن الحديث لَم يذكر هذا الخير العظيم؛ لأنه شر نسبي بالنسبة لما قبله؛ لأنه حصلت فيه فتن عصفت بِخيار المسلمين مع إيمانِهم وكونِهم من خير القرون.

ولا أسترسل فقد وضح الأمر لذي عينين، ولا يَخفى عليه معاني باقي الحديث في باقي العهود، لكنِّي سأضيف بعض الأحاديث التي تدل على ما سبق، أنه لا علاقة للرسول ﷺ والقرآن والسنة وعلماء الأمة بِهذا المنهج فمنها:

١- حديث عمران بن حصين -رضي اللَّه عنهما- قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونَهم، ثم الذين يلونَهم». قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة. «ثم إن بعدكم قومًا يشهدون ولا يستشهدون، ويَخونون ولا يؤتَمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن»[1].

٢- حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه أن النَّبِي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونَهم، ثم الذين يلونَهم، ثم يَجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يَمينه، ويَمينه شهادته»[2].

ففي هذين الحديثين اقتصر النَّبِي ﷺ على ذكر الخير فقط في القرون الثلاثة، ولَم يذكر ما فيها من شر، ثم اقتصر على ذكر الشر فيما بعد ذلك من القرون، ولَم يذكر ما فيهم من خير، مع أن فيهم خيرًا كثيرًا، ولو لَم يكن فيهم إلا الطائفة المنصورة لكفى ذلك دلالة على وجود الخير.

---

(١) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب فضائل أصحاب النَّبِي ﷺ رقم (٣٦٥٠).
(٢) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة رقم (٣٦٥١).

٣- حديث: «ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة».
فلم يذكر خيرًا في الاثنتين وسبعين فرقة التي في النار، مع أن فيهم خيرًا.

٤- حديث: «تقتل عمارًا الفئة الباغية»[1]. فلم يذكرهم إلا بالبغي مع أن فيهم خيرًا كثيرًا، فهذه الأحاديث التي تقدمت ليس فيها موازنات، ولو كانت واجبة لما أغفلها رسول الله ﷺ، والأدلة من هذا النوع كثيرة، نكتفي بما أوردنا منها.

قال الأخ أحمد الصويان:

«عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أن رجلًا كان على عهد النَّبِي ﷺ كان اسمه عبد الله، وكان يلقب حمارًا، وكان يُضحك رسول الله ﷺ، وكان قد جلده في الشراب، فأتي به يومًا فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به. فقال: «لا تَلعَنوه، فوالله ما علمت أنه يُحبُّ الله ورسوله»[2].

فهذا الصحابي الجليل -رضي الله تعالى عنه- زلت قدمه، وتكرر منه شرب الخمر، وهذا لا يعني أنه فاسد بالكلية، بل إن فيه من الصفات الحميدة الأخرى ما توجب محبته وموالاته؛ فيعرف للمحسن إحسانه، وللمسيء إساءته إتمامًا للعدل والإنصاف، ولا يَجوز بِحال أن يُغلِّب جانب النظر إلى المعصية دون النظر إلى بقية الحسنات والفضائل، وهذا هو الحد الفاصل بين أهل السنة والخوارج»[3].

أقول: أولًا: إن هذا الرجل صحابي، ومنزلة الصحبة لا يعدلها شيء من أعمال خيار الصالحين المجاهدين بعدهم فكيف بالفاسقين، قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[4]. فمن يلحق أصحاب محمد ﷺ في هذه الفضيلة العظيمة من خيار الناس، فكيف يقاس عليهم الخمارون؟!.

---

(١) أخرجه البخاري.
(٢) صحيح البخاري (٨٦) الحدود (٦٧٨٠).
(٣) منهج أهل السنة ص(٢٩- ٣٠).
(٤) أخرجه البخاري (٦٢) فضائل الصحابة حديث (٣٦٧٣)، ومسلم (٤٤) فضائل الصحابة (٢٥٤٠-٢٥٤١).

ثانيًا: في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فلما انصرف قال رجل: ما له أخزاه الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان». وفي لفظ: «لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم»[١].

ثالثًا: ليس في هذا ولا ذاك موازنة، بل فيه النهي عن لعن المعين، فإن كثيرًا من العلماء لا يُجيزون لعن المعين ولو كان كافرًا، بل يكون اللعن بالأوصاف كما في قوله ﷺ: «لعن اللّه السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده»[٢].

يوضح ذلك أن اللعن الذي قصده به الصحابي ليس من سلبياته حتّى يقال: إنه قد وقعت مقارنة بين السلبيات والإيجابيات.

رابعًا: أن الرجل لُعِنَ بعد أن أقيم عليه الحد، وفي إقامة الحد كفارة لذنبه، فلا يَجوز لعنُ من هذا حاله، لا معينًا ولا في حالة العموم.

قال الإمام البخاري رحمه الله: باب: الحدود كفارة. ثم ساق حديث عبادة ابن الصامت رضي الله عنه كنا عند النّبي ﷺ في مجلس فقال: «بايعوني على أن لا تشركوا باللّه شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا. وقرأ هذه الآية كلها[٣] فمن وفّى فأجره على اللّه، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب به فهو كفارته، ومن أصاب من ذلك شيئًا فستره اللّه عليه إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه». فجعل ﷺ العقوبة في الدنيا كفارة وهي إقامة الحد، فليس لأحد أن يلعن أو يعير مسلمًا أذنب فأقيم عليه الحد.

خامسًا: هناك أحاديث ذكرت فيها سلبيات أشخاص، ولَم يذكر فيها شيء من محاسنهم منها:

١- «بئس أخو العشيرة». في رجل استأذن على النّبي ﷺ[٤].

٢- خطب رجل عند النّبي ﷺ. فقال: «من يطع اللّه ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى. فقال له رسول اللّه ﷺ: بئس خطيب القوم أنت»[٥].

---

(١) صحيح البخاري حديث (٦٧٧٧ و ٦٧٨١).

(٢) صحيح البخاري حديث (٦٧٨٣ و ٦٧٨٤).

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة: ١٢].

(٤) مسلم، كتاب الجمعة حديث (٨٧٠).

(٥) أخرجه مسلم في الصحيح.

٣- استشارت فاطمة بنت قيس رسول الله ﷺ في رجلين خطباها، هما معاوية وأبو الجهم، فقال ﷺ: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه»(١).

٤- قالت هند بنت عتبة: «يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل مسيك -وفي لفظ: رجل شحيح- لا يعطيني ما يكفيني وولدي. فقال لها ﷺ: خذي ما يكفيك وولدك»(٢).

ولَم ينكر عليها قولها: شحيح. ولا شك أن لكل من هؤلاء فضائل وحسنات، فلو كانت الموازنة واجبة فكيف يغفلها الرسول الكريم إمام العادلين؟!.

سادسًا: قال الصويان تعليقًا على هذا الحديث: «فهذا الصحابي الجليل -رضي الله تعالى عنه- زلت به قدمه، وتكرر منه شرب الخمر، ولكن هذا لا يعني أنه فاسد بالكلية، بل إن فيه من الصفات الحميدة ما يوجب مَحبته وموالاته فيعرف للمحسن إحسانه وللمسيء إساءته إتمامًا للعدل والإنصاف، ولا يَجوز بحال تغليب جانب النظر إلى المعصية دون النظر إلى بقية الحسنات والفضائل، وهذا هو الحد الفاصل بين أهل السنة والخوارج». وأشار إلى مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١ و ١٥٢).

وعلى هذا الكلام مآخذ منها:

قوله: فيه -يعني الصحابي الذي أقيم عليه الحد- من الصفات الحميدة ما يوجب محبته وموالاته.

ماذا يريد به؟ هل يريد محبة وموالاة هذا الصحابي؟ فنعم، أو يريد محبة وموالاة المبتدعين، والفجار من الخمَّارين، والمرابين، وغيرهم هكذا على الإطلاق، تابوا أو لَم يتوبوا، فهذا ليس من مذهب أهل السنة والجماعة، بل من مذهبهم التقرب إلى الله ببغض هذه الأصناف ومعاداتهم وهجرانهم.

قال الإمام البغوي رحمه الله: «وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم».

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) متفق عليه.

قال ابن عمر في أهل القدر: «أخبرهم أني بريء منهم، وأنَّهم مني برآء»[١]. ثم ساق كلام بعض السلف.

وعن أبي فراس قال: «خطب عمر بن الخطاب فقال: يا أيها الناس، ألا إنَّما كنا نعرفكم؛ إذ بين ظهرينا النَّبي ﷺ، وإذ ينزل الوحي؛ وإذ ينبئنا الله من أخباركم، ألا وإن النَّبي ﷺ قد انطلق، وقد انقطع الوحي، وإنَّما نعرفكم بما نقول لكم: من أظهر منكم خيرًا ظننا به خيرًا وأحببناه، ومن أظهر لنا منكم شرًّا ظننا به شرًّا وأبغضناه عليه، سرائركم بينكم وبين الله»[٢] اهـ.

حسنه الشيخ أحمد شاكر، وفي تَحسينه نظر، لكن يستأنس به، وعليه عمل السلف.

وقال البخاري في صحيحه[٣]: «حدثنا الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف: أن عبد الله بن عتبة قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: إن ناسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ وإن الوحي قد انقطع، وإنَّما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أمناه وقربناه، وليس لنا من سريرته شيء، الله يُحاسب سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا لَم نأمنه ولَم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة».

فقد يكون معنى الحديثين واحدًا بعد التأمل والفهم، فما قاله الصويان بهذا الإطلاق يُخالف ما عليه كل السلف.

وقوله: «وهذا هو الحد الفاصل بين أهل السنة والخوارج». وإشاراته إلى المجموع لابن تيمية يفيد أنَّ من لَم يوازن بين الإيجابيات والسلبيات في حق الأشخاص مثلًا، فهو من الخوارج، وأن هذا العمل من عمل الخوارج، لا من عمل أهل السنة الذين أقاموا منهجهم على الموازنات.

وهذا الذي عمله الأخ الصويان فيه خطأ وخطر من جهتين:

---

(١) انظر شرح السنة (١/ ٢٢٧).

(٢) مسند أحمد (١/ ٤١).

(٣) ٢٥- كتاب الشهادات حديث (٢٦٤١).

الأولى: التعريض بمن لا يلتزمون منهج الموازنة بأنَّهم في عملهم هذا يسلكون مسلك الخوارج، وقد علمت وستعلم بما سيأتي في هذا البحث -إن شاء الله- أن هذا المنهج «منهج الموازنة» غير لازم، بل هو منهج فاسد لا يعرفه السلف، وعملهم يَجري عن خلافه.

الثانية: أن الذي قرره الصوياني شيء، وكلام شيخ الإسلام الذي أحال عليه شيء آخر.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «ومن أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

وهم مع ذلك لا يُكَفِّرون أهل القبلة بالمعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال ﷻ في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[2].

ولا يسلبون الفاسق الملِّيّ اسم الإيمان بالكلية، ولا يُخلدونه في النار كما تقوله المعتزلة، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[3]. وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[4]. وقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن..» الحديث.

---

(١) البقرة: ١٧٨.

(٢) الحجرات: ٩-١٠.

(٣) النساء: ٩٢.

(٤) الأنفال: ٢.

ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يُعطى الاسم المطلق، ولا يُسلب مطلق الاسم»[1].

فهذا هو كلام شيخ الإسلام الذي أحال عليه الأخ أحمد الصويان، وهو يتضمن بيان مخالفة الخوارج لأهل السنة في عصاة المؤمنين، فأهل السنة لا يكفرونَهم بارتكاب كبائر الذنوب، والخوارج يكفرونَهم.

وأهل السنة لا يَحكمون على مرتكبي الكبائر المصرين عليها بالخلود في النار، والخوارج والمعتزلة يَحكمون عليهم بالخلود في النار، وهُما أمران لا علاقة لَهما بالمنهج الذي يقرره الصويان، وشتان بينهما وبينه شتان.

ولا يسلبونَهم اسم الإيمان، بل يدخلون عندهم في مسمى مطلق الإيمان، ولا يعطونَهم اسم الإيمان المطلق بسبب نقصان إيمانِهم بالمعاصي التي ارتكبوها، وهذا المذهب الذي يريد الصويان أن ينسبه إلى أهل السنة إنَّما هو مذهب كثير ممن يتولاهم الصويان ويدافع عنهم من أمثال سيد قطب، وأتباعه، والخوارج، والمعتزلة يحكمون عليهم بالخلود في النار، وهما أمران لا علاقة لهما بالمنهج الذي يقرره الصويان، وشتان بينهما وبينه شتان.

قال الصويان:

٥- «قال النَّبي ﷺ لأبي هريرة ﵁ عن الشيطان الذي علمه آية الكرسي لتحفظه من الشيطان: «**أما إنه صدقك وهو كذوب**». فالنبي ﷺ أثبت الصدق للشيطان الذي ديدنه الكذب، فلم يَمنع ذلك من تقبل الخير الذي دل عليه، وذكر ابن حجر العسقلاني من فوائد هذا الحديث: «أن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا ينتفع بِها، وتؤخذ عنه فينتفع بِها، وبأن الكذاب قد يصدق» اهـ.

والجواب: أولًا: لَم يكتف الأخ الصويان بادعاء الموازنات فيما يتعلق باليهود، بل تعدى ذلك إلى الموازنات في أشخاص الشياطين، فهل باللَّه يَجب أن نَجري الموازنات في سيرة الشيطان الأكبر ورؤساء المردة وكبار الشياطين؟!.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٥١-١٥٢).

وهل سيحاسبنا اللَّه يوم القيامة على التقصير في هذه الموازنات؛ لأننا ظلمنا الشياطين فلم ننصفهم؟! . . «إن من الورع لَمقتًا» كما يقال .

ثانيًا : في الحديث أن أبا هريرة لما أخبر رسول اللَّه ﷺ بقصة الشيطان وسرقته قال رسول اللَّه ﷺ : «أما إنه كذبك وسيعود» فعاد الشيطان إلى السرقة، فقبض عليه أبو هريرة فأخبر رسول اللَّه ﷺ بذلك، فقال له رسول اللَّه ﷺ مرة ثانية : «أما إنه كذبك وسيعود»[1] . فلم يقم رسول اللَّه ﷺ بإجراء الموازنة بين مثالب هذا الشيطان وبين محاسنه في المرتين الأوليين، ولَم يأمر أبا هريرة ولا غيره من الصحابة بالقيام بشيء من ذلك للتربية على الموازنات العادلة، التي قد تواجه الأمة فيها مشاكل مع اللصوص والمجرمين والقتلة؛ فتقوم الأمة عندها بِموازنات بين مثاليهم ومحاسنهم . قد تسقط في كثير من الأحيان عنهم الحدود والقصاص والديات .

ثالثًا : قوله ﷺ في المرة الثالثة : «أما إنه صدقك وهو كذوب» . ليس فيه ذرة من الموازنات بين المحاسن والمساوئ الشيطانية .

وإنَّما فيه قبول الحق والصدق من أي أحد كائنًا من كان، يهوديًا، أو نصرانيًا، أو وثنيًا، أو علمانيًا، أو شيطانًا كذابًا رجيمًا، فهذا فيه تربية على احترام الحق والصدق، وقبوله ولو جاء عن طريق مصدر خبيث، خصوصًا إذا لَم نَجد طريقًا إلى الحق إلا من جهته .

وهذا بخلاف ما عليه الكفرة والمبتدعون المعاندون والمتحزبون المتهوكون، الذين يردون الحق والصدق ولو جاء به الصادقون العادلون، بل لو جاء به النبيون والمرسلون[2] .

قال تعالى : ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ۝ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[3] .

---

(١) رواه البخاري.

(٢) هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الكفار، وقد يوجد معنى التكذيب في المبتدعين والحزبيين في رفضهم للحق في كثير من الأمور التي جاء بها رسول اللَّه ﷺ، فيجادلون فيها، ويعاندون أهل الحق.

(٣) الزمر : ٣٢-٣٣.

بل ترى هذه الأصناف تصدق الكذب والشائعات الباطلة، وتلتهمها وتكذب بالصدق والحق، وترفضها إذا خالف أهواءهم.

قال الصويان:

«وقد ورد في صحيح البخاري في حديث طويل في رجل من بني إسرائيل استقرض من صاحب له ألف دينار إلى أجل مسمى، فلما جاء الأجل التمس مركبًا يركبها يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يَجد مركبًا، فأخذ خشبة فنقرها، فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه، ثم زجج موضعها ورمى بها في البحر حتَّى ولجت فيه، ثم انصرف وهو في ذلك يلتمس مركبًا يَخرج إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلفه، ينظر لعل مركبًا قد جاء بماله، فإذا بالخشبة التي فيها المال، فأخذها لأهله حطبًا، فلما نشرها وجد المال والصحيفة، ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار، فقال: والله ما زلت جاهدًا في طلب مركب لآتيك بمالك، فما وجدت مركبًا قبل الذي جئت فيه. قال: فإن الله قد أدى عنك الذي بعثت في الخشبة، فانصرف بالألف دينار راشدًا» اهـ.

أقول: ليس في قصة هذا الرجل أي موازنة، إنه رجل مؤمن ضرب أروع الأمثلة للوفاء بالوعد، وحسن اللجوء إلى الله، ثم في الاعتماد على الله والتوكل عليه، وكذلك صاحبه، اقرأ هذين المقطعين من قصته:

الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: **«أنه ذكر رجلًا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فقال: ائتني بالشهداء أشهدهم. فقال: كفى بالله شهيدًا. قال: فائتني بالكفيل. قال: كفى بالله كفيلًا. قال: صدقت. قال: فدفعها إليه»**[1].

الثاني: **«فقال: اللهم إنك تعلم أني كنت تَسَلَّفتُ فلانًا ألف دينار، فسألني كفيلًا، فقلت: كفى بالله كفيلًا. فرضي بك، وسألني شهيدًا، فقلت: كفى بالله شهيدًا، فرضي بذلك، وأني جهدت أن أجد مركبًا أبعث إليه الذي له فلم أقدر، وإنّي أستودعكها»**[2].

---

(١) (٢) انظرهما في الفتح: (٤/ ٤٦٩) حديث رقم (٢٢٩١).

إنَّها قصة عجيبة، أراد رسول اللَّه ﷺ أن يأخذ أصحابه وأمته منها العبرة والقدوة، وليس فيها شيء من السلبيات.

وفي القرآن والسنة قصص كثيرة لتؤخذ منها العبرة، كقصص الأنبياء وأهل الكهف وذي القرنين وغيرها، وفي السنة كقصة الثلاثة أصحاب الغار الذين توسلوا بأعمالِهم الصالحة، وجريج وأمه، والطفل الذي تكلم في المهد وغيرها، وكلها مليئة بالإيجابيات، وليس فيها سلبيات، وكلها تَهدف إلى غايات نبيلة ومقاصد عظيمة، نسأل اللَّه أن يَجعلنا مِمن يستفيد منها ويأخذ منها العبر.

والمقصود: أن القصة هذه ليس فيها موازنات؛ لأنه لا وجود فيها للسلبيات كما هي واضحة.

ومن دراسة النصوص التي تعلق بِها الصويان -ظانًّا أنَّها أدلة على ما ذهب إليه هو وغيره من وجوب المعادلات يتبين أنه لا دلالة في أي منها على وجوب هذه الموازنات، وأنَّها حجج عليه لا له.

١- قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحدثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا سليمان بن المغيرة، قال: حدثنا حميد بن هلال، قال: حدثنا أبو صالح السمان، قال: رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه، فدفع أبو سعيد في صدره، فنظر الشاب، فلم يجد مساغًا إلا بين يديه، فعاد ليجتاز، فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى، فنال من أبي سعيد، ثم دخل على مروان، فشكا إليه ما لقي من أبي سعيد، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان، فقال: ما لك ولابن أخيك يا أبا سعيد؟! قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: **«إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه، فإن أبى، فليقاتله، فإنَّما هو شيطان»**[1].

أين الموازنات في هذا الحديث؟!.

كلمة شيطان أطلقها رسول اللَّه ﷺ على المار بين يدي المصلي الذي اتخذ

---

(١) البخاري، الصلاة، حديث (٥٠٩)، ومسلم الصلاة، حديث (٥٠٥).

سترة ولو كان المار مسلمًا.

وطبقها أبوسعيد على شاب مسلم من قريش.

٢- روى البخاري في «الأدب المفرد» (١١٩)، وابن حبان (٢٥٥٤)، والحاكم (٤/ ١٦٦)، وأحمد (٢/ ٤٤٥)، وأبو بكر محمد بن أحمد المعدل في «الأمالي» (٦/ ٢٠١) من طريق الأعمش، قال: حدثنا أبو يحيى مولى جعدة بن هبيرة، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قيل للنبي ﷺ يا رسول الله! إن فلانة تقوم الليل وتصوم النهار وتفعل وتصدق وتؤذي جيرانَها بلسانِها. فقال رسول اللَّه ﷺ: «لا خير فيها، هي من أهل النار». قال: وفلانة تصلي المكتوبة وتصدق بأتوار من الأقط ولا تؤذي أحدًا. فقال رسول اللَّه ﷺ: «هي من أهل الجنة»[1].

هكذا يجيب رسول اللَّه ﷺ: «لا خير فيها، هي من أهل النار».

وهذا منطق لا يتمشى مع مذهب الموازنات.

فهل يلتزم بهذا المنطق المدافعون عن أهل البدع؟!.

٣- روى البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٥٦) عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رجل: يا رسول الله! إن لي جارًا يؤذيني، فقال: «انطلق، فأخرج متاعك إلى الطريق». فانطلق، فأخرج متاعه، فاجتمع الناس عليه، فقالوا: ما شأنك؟ قال: لي جار يؤذيني، فذكرت للنبي ﷺ، فقال: «انطلق، فأخرج متاعك إلى الطريق». فجعلوا يقولون: اللهم العنه، اللهم أخزه. فبلغه، فأتاه، فقال: ارجع إلى منزلك، فواللَّه لا أوذيك.

وهكذا تحل هذه المشكلة على هذه الصورة، وهو حل حكيم وعادل، ولكنه على منهج الصوفية العصرية، وعلى منهج الموازنات يعتبر حلًّا خشنًا وغير عادل.

٤- قال الإمام البخاري[2] رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا الحميدي: حدثنا سفيان: حدثنا عمرو بن دينار، قال: أخبرني سعيد بن جبير، قال: «قلت لابن عباس: إن نوفًا

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ١٩٠).

(٢) كتاب العلم، حديث (١٢٢)، كتاب التفسير، حديث (٤٧٢٥).

البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى صاحب بني إسرائيل. فقال ابن عباس: كذب عدو الله، حدثني أبي بن كعب: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن موسى قام خطيبًا في بني إسرائيل، فسئل: أي الناس أعلم، فقال: أنا. فعتب الله عليه إذ لَم يرد العلم إليه، فأوحى الله إليه: إن لي عبدًا بِمجمع البحرين هو أعلم منك. قال: يا رب! وكيف به...؟».

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «كذب عدو الله»: قال ابن التين: لَم يرد ابن عباس إخراج نوف عن ولاية الله، ولكن قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق، فيطلقون أمثال هذا الكلام؛ لقصد الزجر والتحذير منه، وحقيقته غير مرادة».

قال الحافظ: «قلت: ويجوز أن يكون ابن عباس اتُّهم نوفًا في صحة إسلامه، فلهذا لَم يقل في حق الحر بن قيس هذه المقالة، مع تواردهما عليها.

وأما تكذيبه؛ فيستفاد أن للعالم إذا كان عنده علم بشيء، فسمع غيره يذكر فيه شيئًا بغير علم: أن يكذبه، ونظيره قوله ﷺ: «كذب أبو السنابل». أي: أخبر بما هو باطل في نفس الأمر»[1].

٥- عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز: أن رجلًا من بني كنانة يدعى المخدجي، سمع رجلًا بالشام يكنى: أبا محمد، يقول: إن الوتر واجب. فقال المخدجي: فرحت إلى عبادة بن الصامت، فاعترضت له وهو رائح إلى المسجد، فأخبرته بالذي قال أبو محمد، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خمس صلوات كتبهن الله ﷻ على العباد، فمن جاء بِهن، لَم يضيع منهن شيئًا استخفافًا بحقهن، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لَم يأت بِهن، فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه، وإن شاء أدخله الجنة».

٦- وقال الإمام مسلم[2]: «وحدثناه[3] قتيبة بن سعيد: حدثنا حاتم -يعني:

---

(١) الفتح (١/ ٢١٩).

(٢) في صحيحه، الحج، حديث (١١٨٦).

(٣) الضمير راجع إلى حديث سابق رواه من طريق مالك رحمه الله.

ابن إسماعيل- عن موسى بن عقبة عن سالم، قال: كان ابن عمر -رضي الله عنهما- إذا قيل له: الإحرام من البيداء. قال: البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره».

فهؤلاء الذين كذَّبهم عبد الله بن عمر من خيار التابعين.

فأين الموازنات من قوم هم خير أمة أخرجت للناس، وهم أصدق الناس، وأعدلهم، وأورعهم، وأتقاهم، وأخشاهم لله؟!.

ألا إن منهج الموازنات لَم يوضع إلا لإسكات صوت الحق ضد أهل البدع والباطل.

ومن أوضح الأدلة على ما أقوله أن دعاته وحاملي رايته إذا هجموا على أهل الحق والتوحيد والسنة، لا يلوون على هذا المنهج، ولا يلتفتون إليه، ويا ليتهم ينسبون إليهم سلبيات واقعة فيهم، بل يقذفونَهم بالطوام والدواهي العظام ظلمًا وزورًا وبُهتانًا! وليتهم يقولون هذا عند خواصهم وسرًّا في بيوتِهم، بل يعلنونه على المنابر في بيوت الله، وفي كل الوسائل، وفي كل الميادين، ويشيعونه ويبثونه في مجتمعات العوام والطغام!.

﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[1].

والله إنَّها لكارثة نزلت بالأمة في دينها وأخلاقها، فإلى الله المشتكى، وهو المستعان.

٧- قال الحافظ ابن رجب في كتابه «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٣-٤٤): «قال أبو عيسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم: الحسن البصري، وطاوس، قد تكلما في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا روي عن أيوب السختياني وعبد الله بن عون وسليمان التيمي

---

(١) الصف: ٣.

وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد اللَّه بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم- أنَّهم تكلموا في الرجال وضعفوا.

فما حملهم على ذلك عندنا -واللَّه أعلم- إلا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنَّهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنَّما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا؛ لأن بعضهم -من الذين ضعفوا- كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم، شفقة على الدين، وتبيينًا؛ لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال».

قال الحافظ ابن رجب: «مقصود الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها؛ لما فيه من تمييز ما يجب قبوله مما لا يجوز قبوله، وقد ظن بعض من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة -ولو كانت خاصة، كالقدح في شاهد الزور- جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى.

وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن بَهز بن أسد قال: لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم، ثم جحده، لَم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين اللَّه أحق أن يؤخذ فيه العدول.

وكذلك يجوز ذكر العيب إذا كان فيه مصلحة خاصة، كمن يستشير في نكاح أو معاملة، وقد دل عليه قول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو الجهم؛ فلا يضع عصاه عن عاتقه...». واستمر ابن رجب في كلام يطول نقله.

هذا وقد أورد الأخ أحمد الصويان أقوال بعض العلماء مُحتجًا بها على منهج الموازنات، وليس فيها ما يدل على ذلك، وتعلق بابن تيمية والذهبي، وفي تصرفهما ومواقفهما الكثيرة البعيدة عن منهج الموازنات ما يقطع علائق هذا التعلق.

وأقول: أولًا: إن للإمام ابن تيمية مؤلفات كثيرة يذكر فيها فرقًا وأشخاصًا وجماعات لا وجود فيها لِهذه المقارنات بين الإيجابيات والسلبيات.

ولو كانت هذه الموازنة واجبة لرأيته من أقوم الناس بِها، وكذلك كتبه مليئة بنقد الكتب والرجال والمذاهب والعقائد، فلا يوجد فيها هذه الموازنات، اللهم إلا بعض النتف في نادر من الأحوال، وليس سببها إيمانه بوجوب هذه الموازنات.

ثانيًا: لو فرضنا أن شيخ الإسلام رأى ذلك واجبًا -وهو بعيد جدًّا- لكان لزامًا أن نرد ذلك إلى الله والرسول كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[1]. ثم هذه مؤلفات تلاميذ هذا الإمام -وعلى رأسهم ابن القيم- لا يوجد فيها شيء -حسب علمي- من الموازنات.

ثالثًا: للحافظ الذهبي ثلاثة مؤلفات في المجروحين وهي: «الميزان»، «والمغني»، و«ديوان الضعفاء»، فلو كانت الموازنات واجبة عنده فلماذا خصص هذه الكتب للجرح فقط، ولَم يلتزم إلى جانبه ذكر المحاسن؟!.

وقد سبقه إلى هذا أئمة كبار، فهل كانوا يؤمنون بِمنهج الموازنات ثم يحيدون عنه؟! حاشى وكلا، فإنَّهم على الصراط المستقيم، والمنهج القويم، وأقوم الناس بالعدل، والنصح لأمة الإسلام.

وأضيف متوجعًا متحسرًا فأقول: إن من المضحكات المبكيات إذن: أن تؤلف كتب باسم السلف، وباسم منهج أهل السنة والجماعة، وباسم العدالة الإسلامية، وتنشر أشرطة يشاد فيها بأهل البدع وقادتِهم، فهم الدعاة، وهم المفكرون، وهم الخطباء المصقعون، وهم المجاهدون المناضلون..!.

والسلفيون ليسوا من هذه المجالات في قبيل ولا دبير، ولا في العير ولا في النفير، وليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل يتجاوزه إلى الطعن، والتحقير،

---

(١) النساء: ٥٩.

والتشهير.

يا قوم مهلًا مهلًا!!.

أخبروني ما هي الجهود التي بذلتموها في قمع أهل البدع وصد ظلمهم وعدوانهم على الحق وأهله؟!.

هل أنتم على طريقة أهل السنة والجماعة في هجران أهل البدع، ومقاطعتهم، ومنابذتهم، والبراءة منهم ومن بدعهم وضلالهم؟!. هل أنتم سائرون على صراطهم في التعامل معهم مواقف وتآليف تدحض باطلهم؟!.

هل أنتم على طريقة الصحابة والتابعين وأتباع التابعين؟!

هل أنتم على طريقة حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والأوزاعي، والثوري، والإمام مالك، وأبي إسحاق الفزاري، وأحمد بن حنبل، وأقرانه ومدرسته، وعلى طريقة البخاري، ومسلم، وأبي داود وإخوانهم؟!.

هل أنتم على طريقة عبد الله بن أحمد، وابن خزيمة، وابن بطة، واللالكائي، وقوام السنة الأنصاري؟!.

هل أنتم على طريقة المقادسة عبد الغني، والضياء، وابن قدامة؟!.

هل أنتم على طريقة ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الهادي؟!.

هل أنتم على طريقة الإمام محمد بن عبد الوهاب، وتلاميذه، وأبنائه، وأحفاده؟!.

هل أنتم على طريقة هؤلاء جميعًا مواقف ومؤلفات ومحاضرات وندوات في قمع البدع ودحضها وفضحها، والتحذير والتنفير منها ومن أهلها؟!.

فالواقع يشهد بعكس هذا كله.

لقد ذهبتم تفتشون في تراث السلف، علَّكم تَجدون فيه من كلامهم ومواقفهم ما توقفون به السلفيين -الظالمين في نظركم- عند حدِّهم، فلم تَجدوا من كلام ولا مواقف أحد منهم -من الصحابة من القرن الأول للتاريخ الإسلامي إلى القرن الثامن- لَم تجدوا شيئًا إلا نتفًا من كلام ابن تيمية، الذي كانت حياته كلها جهادًا

ونضالًا وهجومًا على أهل البدع، فإذا أدرك أنه قد دمر معاقلهم، وثلَّ عروشهم أدركته رقة تشبه رقة أبي بكر على أسرى قريش يوم بدر، فيقول كلمات في قوم قد يكونون قريبين إلى السنة، ولَهم مع ذلك جهاد يدافعون فيه عن السنة وعن أهلها، فتأخذون تلك النتف وتسمونَها: «منهج أهل السنة والجماعة»، وتشنون بِها الغارة على البقية من المجتهدين من أهل السنة الذين تكالبت عليهم فرق الضلال والبدع.

إن هذه النتف التي تَجدونَها في كلام ابن تيمية لا يجوز أن نسميها منهج ابن تيمية فضلًا عن أن نسميها منهج أهل السنة والجماعة؛ لأن ابن تيمية لَم يكن دافعه فيها الإيمان بِهذه الموازنات المزعومة.

ثم إن العمود الفقري في منهجهم والذي ينسبونه إلى أهل السنة و الجماعة، هو قولهم بوجوب الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات في الرجال ومؤلفاتِهم، وبعضهم يعمِّم ذلك في الجماعات، وقد هدمناه بِمعاول الحق؛ فصار عليهم لا لَهم ولله الحمد.

وفي النقول الآتية عن ابن تيمية وغيره من أئمة السلف ما يدعم هذا.

* * *

موقف شيخ الإسلام من البدع وأهلها وبيان عدم التزامه بذكر محاسنهم

وهأنذا أقدم لكم نَماذج مِما امتلأت به كتب شيخ الإسلام -وما أكثرها- بنقد الرجال وذكر مثالبهم، لا يلتزم في شيء منها بذكر محاسنهم؛ لأن ذلك لا يلزمه، خذ بعض جولاته التي هي قطرة من جهاده العظيم، الذي واجه فيه البدع والضلالات بكل شجاعة وصراحة وعدل وإنصاف للإسلام وذود عن حياضة:

١- قال شيخ الإسلام في نقض المنطق[١]: «الرادُّ على أهل البدع مجاهد حتَّى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السنة أفضل من الجهاد» اهـ.

٢- وقال شيخ الإسلام: «فمن كان مجاهدًا في سبيل الله باللسان بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبيان الدين، وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهي والخير، وبيان الأقوال المخالفة لتلك، والرد على من خالف الكتاب والسنة.

أو باليد كقتال الكفار، فإذا أوذي في جهاده بيد غيره أو لسانه؛ فأجره في ذلك على الله، لا يطلب من الظالِم عوض مظلمته، بل هذا الظالم إن تاب وقَبِل الحق الذي جوهد عليه؛ فالتوبة تَجبُّ ما قبلها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٢].

وإن لَم يتب، بل أصر على مخالفة الكتاب والسنة، فهو مُخالف لله ورسوله، وإن كان -أيضًا- للمؤمنين حق تبعًا لِحق الله، وهذا إذا عوقب لِحق الله، ولتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، لا لأجل القصاص فقط»[٣] اهـ.

ومن هذا المنطلق قضى جل حياته في جهاد أهل الباطل والبدع، ببيانه

(١) ص (١٢).

(٢) الأنفال: ٣٨.

(٣) الاحتجاج بالقدر ص (٥٠) نشر مكتبة أنصار السنة.

الواضح وقلمه السيال، وإمكاناته العقلية الهائلة، وشجاعته النادرة، فأنتج كل ذلك هذه الثروة العظيمة من المؤلفات التي أعلى الله بها منار الحق، ودمغ بها الباطل.

وكان يركز في أكثرها على أولئك المبتدعة، من صوفية وأشعرية، والذين يصرون على الانتساب إلى أهل السنة والجماعة، ذلك الأسلوب الذي خدعوا به الأمة الإسلامية فأوقعوا أجيالًا منهم في أحضان البدع والخرافات المشينة.

الأمر الذي يَجري مثله اليوم في الساحات السلفية؛ لِجرهم إلى حماة البدع وأوحالِها مرة أخرى بعد أن أنقذهم الله منها بِجهود المخلصين المرتكزة على كتاب الله، وسنة رسوله، وهدي السلف الصالح من هذه الأمة.

لقد كانت كتابات وجهاد ومؤلفات شيخ الإسلام تركِّز على فكر ومناهج وعقائد تلك الطوائف المعتزية إلى السنة والجماعة -وهي بعيدة عنها- لأن خطرها أشد على الأمة الإسلامية؛ فألف في هذا الميدان الكثير والكثير مثل: «درأ تعارض العقل والنقل» و«بيان تلبيس الجهمية» وجانب كبير من فتاواه، وجانب كبير من كتابه «منهاج السنة» الذي ألفه ردًّا على الروافض، ومثل «الحموية» و«الواسطية» و«التدمرية» و«التوسل والوسيلة» و«الرد على البكري» و«الرد على الأخنائي» وغير هذه مِما صبه حممًا على هذه الأصناف الخطيرة التي يدافع عن أمثالِها اليوم كثير مِمن ينتمي إلى المنهج السلفي، قبل أن يقدموا أي جهد لتحذير الأمة من خطرهم وفضح عقائدهم وأساليبهم التي يتذرعون بِها إلى مخادعة الشباب السلفي.

يا ليت هؤلاء يعلمون أي جناية يرتكبونَها في حق الإسلام بأسلوبِهم الحيادي هذا.

إنَّهم لا يوجد لديهم أي استعداد للذود عن عرين المنهج السلفي، والذود عن حياضه؛ لذا تراهم يبدؤون حياتَهم برحلة سلام مع أهل البدع والباطل، ويسمون أسلوبَهم ومنهجهم هذا بِمنهج أهل السنة والجماعة..!!

يا قوم اقرؤوا ما كتبه أئمة الحديث أهل السنة والجماعة، اقرؤوا ما كتبه البخاري في «خلق أفعال العباد»، وما كتبه الإمام أحمد وابنه عبد الله، وما كتبه

الخلال، وابن خزيمة في كتب «السنة» و«التوحيد»، واقرؤوا «الإبانة» لابن بطة و«الشرح والإبانة له» و«شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي و«مقدمة شرح السنة» للبغوي، و«مقدمة ابن ماجه»، و«السنة» لأبي داود في كتابه السنن، و«الحجة في بيان المحجة» لأبي القاسم التيمي الأصبهاني، ومؤلفات ابن تيمية وابن القيم كـ«الصواعق المرسلة» و«النونية» ومدرسة الإمام محمد بن عبد الوهاب، وانظروا مواقفهم وتعاملهم مع أهل البدع.

هل تَجدونَهم لا يذكرون شخصًا إلا مقرونة حسناته بسيئاته وبدعه؟! وهل لا يذكرون مثالب كتاب إلا وبعدها أو قبلها حسناته؟! لَم نعرف قط ذلك، ولَم نسمع به.

ألا تدركون أن دعائم المنهج السلفي ستقوض بِهذا الأسلوب، وأن قضية الولاء والبراء التي هي أوثق عرى الإيمان ستدمر؟!.

يا إخوتاه، إن كنتم حقًّا تحترمون المنهج السلفي وأهله، فانشروا كتبهم، ودرسوها، واشحنوا كتاباتكم ومحاضراتكم ومقالاتكم بأقوالِهم في أهل البدع وتَحذيرهم منهم، ودرسوا الشباب مواقفهم من أهل البدع، وحثوا الشباب على دراستها والاحتفاء بِها والاعتزاز بِها، فبهذه الأساليب تَحيا عقيدة ومنهج السلف وتتألق في نفوسهم، وترتفع بِها رؤوسهم تباهيًا واعتزازًا.

٣- قال -رحمه الله تعالى- في نقد أئمة الأشاعرة، ومنهجهم وأصلهم الذي بنوا عليه اعتقادهم المخالف لكتاب الله وسنة رسوله ومنهج السلف الصالح - الذي تَحتشد كل الدعوات غير السلفية لتسريبه إلى عقول الشباب السلفي في غمرة المهادنات، والمغالطات، يرافقه الترويض على التودد إلى الصوفية والقبورية اللذين لابن تيمية معهما معارك ومعارك-:

قال: «وهذه الطريقة التي سلكها من وافق المعتزلة في ذلك -كصاحب «الإرشاد»[1] وأتباعه- وهؤلاء يردون دلالة الكتاب والسنة، تارة يصرحون: بأنا

(١) يعني: إمام الحرمين.

وإن علمنا مراد الرسول فليس قوله مِما يَجوز أن يُحتج به في مسائل الصفات؛ لأن قوله إنَّما يدل بعد صدقه الموقوف على مسائل الصفات. وتارة يقولون: إنَّما لَم يدل لأنَّا لا نعلم مراده؛ لتطرق الاحتمالات إلى الأدلة السمعية، وتارة يطعنون في الأخبار.

فهذه الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية ونَحوهم من المبتدعة أسقطوا بِها حرمة الكتاب والرسول عندهم، وحرمة الصحابة والتابعين لَهم بإحسان، حتَّى يقولوا: إنَّهم لَم يُحققوا أصول الدين كما حققناها. وربما اعتذروا عنهم بأنَّهم كانوا مشتغلين بالجهاد، ولَهم من جنس هذا الكلام الذي يوافقون به الرافضة ونَحوهم من أهل البدع، ويَخالفون به الكتاب والسنة والإجماع، مِما ليس هذا موضع بسطه، وإنَّما نبهنا على أصول دينهم وحقائق أقوالهم، وغايتهم أنَّهم يدعون في أصول الدين المخالفة للكتاب والسنة: المعقول والكلام، وكلامهم فيه من التناقض والفساد ما ضارعوا به أهل الإلحاد، فهم من جنس الرافضة: لا عقل صريح، ولا نقل صحيح، بل منتهاهم السفسطة في العقليات، والقرمطة في السمعيات، وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئًا من الكتاب والسنة، حتى في المسائل العملية والقضايا الفقهية»[1] اهـ.

فهذا كلامه في صاحب «الإرشاد» وأتباعه من الأشاعرة، فأي مواجهة للباطل أقوى من هذه المواجهة الصادعة بالحق البعيدة كل البعد عن المجاملات والتمويهات، والتملق لأهل البدع والضلال الذين لا نسبة بينهم وبين الجويني وأتباعه في سعة العلم وفي الدين والورع.

٤- وقال في الرد على الرازي: «فقوله: خصومنا في هذا الباب: إما الكرامية، وإما الحنابلة. ليس بسديد، لاسيما وهؤلاء الحنابلة الذين وصفهم -إن كان لَهم وجود- فهم صنف من الحنابلة الموجودين في وقته أو قبله بأرض خراسان وغيرها، ليسوا من أئمة علماء الحنابلة ولا أفاضلهم، فإن هذه الألفاظ التي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٤-١٥).

حكاها عن الحنابلة لا نعرفها عن أحد منهم كما سنذكره.

وكذلك هؤلاء الكرامية الذين حكى قولهم هم بعض الكرامية، وإلا فكثير من الكرامية قد يخالفونه فيما حكاه عنهم، بل خصومه في هذا الباب جميع الأنبياء والمرسلين وجميع الصحابة والتابعين، وجميع أئمة الدين من الأولين والآخرين، وجميع المؤمنين الباقين على الفطرة الصحيحة -دع ما قد تنازع فيه من ذلك- فإنَّهم لا يطلقون على اللَّه هذا الإطلاق الذي ذكره، وإن كان فيهم وفي سائر الطوائف من نص بالصفات التي يطلق عليها هو وأمثاله أنَّها أجزاء أو أبعاض، لكنهم لا يطلقون الألفاظ الموهمة المحتملة إلا إذا نص الشرع، فأما ما لَم يرد به الشرع فلا يطلقونه إلا إذا تبين معناه الصحيح الموافق للشرع»[1] اهـ.

٥- قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل»[2] -مبينًا أن عامة من ضل عن الحق إنَّما سبب ضلالهم هو إعراضهم وتفريطهم في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، ولَم يعذرهم-: «لكن ينبغي أن يعرف: أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنَّما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب اللَّه ضلوا، كما قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[3].

﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ۝١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ﴾[4].

قال ابن عباس: «تكفل اللَّه لِمن قرأ القرآن وعمل بِما فيه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية».

---

(١) تلبيس الجهمية (١/ ٢١).

(٢) (١/ ٥٤-٥٩).

(٣) الأعراف: ٣٥.

(٤) طه: ١٢٣-١٢٤.

وقال تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٢ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾[١]. وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ۝١٥٥ أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلۡكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ مِن قَبۡلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمۡ لَغَٰفِلِينَ ۝١٥٦ أَوۡ تَقُولُواْ لَوۡ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمۡۚ فَقَدۡ جَآءَكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞۚ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنۡهَاۗ سَنَجۡزِي ٱلَّذِينَ يَصۡدِفُونَ عَنۡ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصۡدِفُونَ﴾[٢].

فذكر سبحانه أنه يَجزي الصادف عن آياته مطلقًا -سواء كان مكذبًا أم لَم يكن- سوء العذاب بِما كانوا يصدفون، يبين ذلك أن كل من لَم يقر بِما جاء به الرسول فهو كافر سواء اعتقد كذبه، أو استكبر عن الإيمان به، أو أعرض عنه اتباعًا لما يهواه، أو ارتاب فيما جاء به، فكل مكذب بِما جاء به فهو كافر، وقد يكون كافرًا من لا يكذبه إذا لَم يؤمن به؛ ولِهذا أخبر اللَّه في غير موضع في كتابه بالضلال والعذاب لِمن ترك اتباع ما أنزله، وإن كان له نظر وجدل واجتهاد في عقليات وأمور وغير ذلك، وجعل ذلك من نعوت الكفار والمنافقين.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ سَمۡعٗا وَأَبۡصَٰرٗا وَأَفۡـِٔدَةٗ فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ۝٨٣ فَلَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ وَكَفَرۡنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشۡرِكِينَ ۝٨٤ فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَاۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ فِي عِبَادِهِۦۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[٤].

---

(١) الأعراف: ١-٣.

(٢) الأنعام: ١٥٥-١٥٧.

(٣) الأحقاف: ٢٦.

(٤) غافر: ٨٣-٨٥.

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾(1).

وفي الآية الأخرى: ﴿أَمۡ لَكُمۡ سُلۡطَٰنٞ مُّبِينٞ ۝١٥٦ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبِكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾(2).

والسلطان: هو الحجة المنزلة من عند الله كما قال تعالى: ﴿أَمۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشۡرِكُونَ﴾(3). وقال تعالى: ﴿أَمۡ لَكُمۡ سُلۡطَٰنٞ مُّبِينٞ ۝١٥٦ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبِكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾(4). وقال تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾(5).

وقد قال تعالى في نعت المنافقين: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ۝٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ۝٦١ فَكَيۡفَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنٗا وَتَوۡفِيقًا ۝٦٢ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾(6).

وفي هذه الآيات أنواع من العبر الدالة على ضلال من تحاكم إلى غير الكتاب والسنة وعلى نفاقه، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو عقليات من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب، وغير ذلك من أنواع الاعتبار.

فمن كان خطؤه:

١ - لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلًا.

---

(١) غافر: ٣٥.

(٢) الصافات: ١٥٦-١٥٧.

(٣) الروم: ٣٥.

(٤) الصافات: ١٥٦-١٥٧.

(٥) النجم: ٢٣.

(٦) النساء: ٦٠-٦٣.

٢- أو لتعديه حدود الله بسلوك السبيل التي نَهى عنها.

٣- أو لاتباع هواه بغير هدى من الله فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد.

بِخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله، فهذا مغفور له خطؤه، كما قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ﴾. إلى قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ﴾[1].

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النَّبِي ﷺ أن الله تعالى قال: «قد فعلت». وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس: أن النَّبِي ﷺ لَم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطي ذلك، فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين، وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطئوا». اهـ.

أقول: إن كثيرًا من الناس -بل من الدعاة- من ينَزل الناس غير منازلهم، فيجعل من رؤساء البدع الجهلة أئمة مجتهدين لَهم أجر المجتهدين في صوابِهم وخطئهم، وينسى أن هؤلاء من أهل الأهواء الذين يَحملون بدعواتِهم الضالة أوزارهم وأوزار من تبعهم، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئًا.

اعرف أيها المؤمن المنصف منزلة هؤلاء من كلام شيخ الإسلام الآتي في من هو أعلم وأفضل منهم.

٦- «ونقل هذا المعارض عن الجواب ما ليس فيه، بل المعروف المتواتر في جميع كتبه وكلامه بِخلافه، وليس في الجواب ما يدل عليه، بل على نقيض ما قاله، وهذا إما أن يكون عن تعمدٍ، أو عن سوء فهم مقرون بسوء الظن وما تَهوى الأنفس، وهذا أشبه الأمرين به، فإن من الناس من يكون عنده نوع من الدين مع جهل عظيم، فهؤلاء يتكلم أحدهم بلا علم فيخطئ، ويُخبر عن الأمور بِخلاف ما هي عليه خبرًا غير مطابق، ومن تكلم في الدين بغير الاجتهاد المسوغ له الكلام وأخطأ؛ فإنه

---

(١) البقرة: ٢٨٥-٢٨٦.

كاذب آثم كما قاله النَّبِي ﷺ في الحديث الذي في السنن: عن بريدة، عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة: رجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل عرف الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل علم الحق فقضى به فهو في الجنة». فالذي يَجهل، وإن لَم يتعمد خلاف الحق فهو في النار، بِخلاف المجتهد الذي قال فيه النَّبِي ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر». فهذا جعل له أجرًا مع خطئه؛ لأنه اجتهد فاتقى اللَّه ما استطاع، بِخلاف من قضى بِما ليس له به علم، وتكلم بدون الاجتهاد المسوغ له الكلام، فإن هذا كما في الحديث: عن ابن عباس، عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار». وفي رواية: «بغير علم».

وفي حديث جندب عن النَّبِي ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ومن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار». وفي الصحيحين: عن عبد اللَّه بن عمرو، عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «إن اللَّه لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبضه بقبض العلماء، فإذا لَم يبق عالِمًا اتَّخذ الناس رؤوسًا جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلُّوا»[1]. وفي رواية للبخاري: «فأفتوا برأيهم».

وهذا بِخلاف المجتهد الذي اتقى اللَّه ما استطاع، وابتغى طلب العلم بِحسب الإمكان، وتكلم ابتغاء وجه اللَّه، وعلم رجحان دليل على دليل؛ فقال بِموجب الراجح، فهذا مطيع لله مأجور أجرين إن أصاب، وإن أخطأ أجرًا واحدًا، ومن قال: كل مجتهد مصيب. بِمعنى: أنه مطيع لله فقد صدق، ومن قال: المصيب لا يكون إلا واحدًا، وإن الحق لا يكون إلا واحدًا، ومن لَم يعلمه فقد أخطأ. بِمعنى: أنه لَم يعلم الحق في نفس الأمر فقد صدق، كما بسط هذا في مواضع.

والمقصود: أن من تكلم بلا علم يسوغ، وقال غير الحق؛ فإنه يسمى كاذبًا، فكيف بِمن ينقل من كلام موجود خلاف ما هو فيه مِما يعرف كل من تدبر الكلام أن

---

(١) البخاري، كتاب العلم، حديث (١٠٠)، ومسلم، كتاب العلم، حديث (٢٦٧٣).

هذا نقل باطل؟! فإن مثل هذا كذب ظاهر، والأول على صاحبه إثم الكذب، ويطلق عليه الكذب، كما قال النَّبِي ﷺ: «كذب أبو السنابل»[1]. وكما قال لما قيل له: إنَّهم يقولون: إن عامرًا بطل عمله؛ قتل نفسه. فقال: «كذب من قال ذلك».

وكما قال عبادة: «كذب أبو محمد» لما قال: الوتر واجب.

وقال ابن عباس: «كذب نوف» لما قال: إن موسى صاحب بني إسرائيل ليس هو موسى صاحب الخضر.

ومثل هذا كثير، فإذا كان هذا الخبر -الذي ليس بِمطابق- يسمى كذبًا فما هو كذب ظاهر أولى، ومثل هذا إذا حكم بين الناس بالجهل فهو أحد القضاة الثلاثة الذين قال فيهم النَّبِي ﷺ: «القضاة ثلاثة، قاضيان في النار، وقاض في الجنة: رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار». وإن قيل فيه: قد يكون مجتهدًا مخطئًا مغفورًا له. فحكمه الذي أخطأ فيه وخالف فيه النص والإجماع باطل باتفاق العلماء، وكذلك حكم من شاركه في ذلك.

وكلام هذا وأمثاله يدل على أنَّهم بعيدون عن معرفة الصواب في هذا الباب، كأنَّهم غرباء عن دين الإسلام في مثل هذه المسائل، لَم يتدبروا القرآن، ولا عرفوا السنن ولا آثار الصحابة ولا التابعين ولا كلام أئمة المسلمين، وفي مثل هؤلاء قال النَّبِي ﷺ في الحديث الصحيح: «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ». فشريعة الإسلام في هذا الباب غريبة عند هؤلاء لا يعرفونَها، فإن هذا وأمثاله لو كان عندهم علم بنوع من أنواع الأدلة الشرعية في هذا الباب لوزعهم ذلك عما وقعوا فيه من الضلال والابتداع، ومخالفة دين المرسلين، والخروج عما عليه جميع أئمة الدين، مع ما فيه من الافتراء على الله ورسوله ﷺ وعلى علماء

---

(١) في قصة سبيعة الأسلمية لما مات زوجها فوضعت حملها وتَهيأت للخاطبين، فأنكر عليها أبو السنابل، وقال: حتى تعتدي أربعة أشهر وعشرًا. فسألت النَّبِي ﷺ فقال: «كذب أبو السنابل». والقصة في الصحيحين وغيرهما، وأبو السنابل هو ابن بعكك، اسمه حبة أو عمرو، وقيل غير ذلك. اهـ من الإصابة في معرفة الصحابة في ترجمة أبي السنابل.

المسلمين وعلى المجيب»[1] اهـ.

٧- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى»[2] في أصناف الجهمية -وعد منهم الأشاعرة-:

«ومن قال: «الظاهر غير مراد». بالتفسير الثاني -وهو مراد الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة وبعض الأشعرية وغيرهم-، فقد أخطأ.

ثم أقرب هؤلاء -الجهمية- الأشعرية، يقولون: إن له صفات سبعًا: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر. وينفون ما عداها، وفيهم من يضم إلى ذلك اليد فقط، ومنهم من يتوقف في نفي ما سواها، وغلاتُهم يقطعون بنفي ما سواها.

وأما المعتزلة؛ فإنَّهم ينفون الصفات مطلقًا، ويثبتون أحكامها، وهي ترجع عند أكثرهم إلى أنه عليم قدير، وأما كونه مريدًا متكلما، فعندهم أنَّها صفات حادثة أو إضافية أو عدمية، وهم أقرب الناس إلى الصابئين الفلاسفة من الروم ومن سلك سبيلهم من العرب والفرس، حيث زعموا أن الصفات كلها ترجع إلى سلب أو إضافة أو مركب من سلب وإضافة، فهؤلاء كلهم ضلال مكذبون للرسل.

ومن رزقه اللَّه معرفة ما جاءت به الرسل، وبصرًا نافذًا، وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء، علم قطعًا أنَّهم يلحدون في أسمائه وآياته، وأنَّهم كذبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به رسله، ولهذا كانوا يقولون: إن البدع مشتقة من الكفر، وآيلة إليه. ويقولون: إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة، والأشعرية مخانيث المعتزلة.

وكان يحيى بن عمار يقول: المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث، ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنفه الأشعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك،

---

(١) ص (٩-١١) من كتاب «الرد على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية» لابن تيمية. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض سنة ١٤٠٤هـ.

(٢) (٦/ ٣٥٨-٣٦٠).

فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لاسيما وأنه بذلك يوهم حسنًا بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر، والكلام مع هؤلاء الذين ينفون ظاهرها بهذا التفسير».

فهذا كلام فصل في الأشعرية، وأنَّهم من فصائل الجهمية، إلا من التزم بما في كتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري، فإنه يعد من أهل السنة، شريطة أن لا ينتسب إلى الأشعري.

وهذا يدفع الماكرين الذين يحاولون إقناع الشباب السلفي بأن الأشاعرة من أهل السنة، ودافع ذلك أسباب عقدية فاسدة، وأغراض سياسية متلاعبة.

❊ ❊ ❊

قول شيخ الإسلام
في الطوائف والكتب والمذاهب

٨- قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر الآيات التي تذم أهل الكتاب على اختلافهم، وبعد أن بين أنواع الاختلاف بينهم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واختلاف أهل البدع هو من هذا النمط، فالخارجي يقول: ليس الشيعي على شيء. والشيعي يقول: ليس الخارجي على شيء. والقدري النافي يقول: ليس المثبت على شيء. والقدري الجبري المثبت يقول: ليس النافي على شيء. والوعيدية تقول: ليست المرجئة على شيء. والمرجئة تقول: ليست الوعيدية على شيء. بل ويوجد شيء من هذا بين أهل المذاهب الأصولية والفروعية المنتسبين إلى السنة، فالكلابي يقول: ليس الكرامي على شيء. والكرامي يقول: ليس الكلابي على شيء. والأشعري يقول: ليس السالمي على شيء. والسالمي يقول: ليس الأشعري على شيء. ويصنف السالمي كأبي علي الأهوازي كتابًا في مثالب الأشعري، ويصنف الأشعري كابن عساكر كتابًا يناقض ذلك في كل وجه، وذكر فيه مثالب السالمية.

وكذلك أهل المذاهب الأربعة وغيرها، لاسيما وكثير منهم قد تلبس ببعض المقالات الأصولية، وخلط هذا بهذا، فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد شيئًا من الأصول الأشعرية والسالمية وغير ذلك، ويضيفه إلى مذهب مالك والشافعي وأحمد، وكذلك الحنفي يخلط بمذهب أبي حنيفة شيئًا من أصول المعتزلة والكرامية والكلابية، ويضيفه إلى مذهب أبي حنيفة.

وهذا من جنس الرفض والتشيع، لكنه تشيع في تفضيل بعض الطوائف والعلماء، لا تشيع في تفضيل بعض الصحابة، والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله، يدور على ذلك ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصارًا مطلقًا عامًا إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارًا عامًا مطلقًا إلا للصحابة -رضي الله عنهم

أجمعين- فإن الهدى يدور مع رسول الله حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيثما داروا، فإذا أجمعوا لَم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف عالم من العلماء، فإنَّهم قد يجمعون على خطأ»[١].

فهذا كلام شيخ الإسلام عن الطوائف، سواء من انتسب إلى السنة أو غيرها، وسواء انتسب إلى المذاهب الأربعة أو غيرها.

وهذا كلامه فيما دسوه في مذاهب أهل السنة وكتبهم، فلم يذكر محاسن أي منهم؛ لأن الهدف أن يضع يده على مكمن الداء، لعل العقلاء المنصفين يتنبهون لذلك؛ فيستأصلوه من كتب العقائد والكتب الفقهية، فتعود للأمة صحتها وسلامتها وقوتُها وتَماسكها.

ولكن مع الأسف ذهبت صيحته في واد واسع الأرجاء:

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا ... ولكن لا حياة لِمن تنادي

ثم قال: «والمقصود هنا: أن الله ذكر أن المختلفين جاءتهم البينة، وجاءهم العلم، وإنَّما اختلفوا بغيًا؛ ولهذا ذمهم الله وعاقبهم، فإنَّهم لَم يكونوا مجتهدين مخطئين، بل كانوا قاصدين البغي، عالمين بالحق، معرضين عن القول وعن العمل به.

ونظير هذا قول الله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾[٢].

قال الزجاج: اختلفوا للبغي، لا لقصد البرهان. ثم ساق آيات في هذا المعنى.. ثم قال: «فهذه المواضع من القرآن تبين أن المختلفين ما اختلفوا حتى جاءهم العلم والبينات، فاختلفوا للبغي والظلم، لا لأجل اشتباه الحق بالباطل عليهم، وهذا حال أهل الاختلاف المذموم من أهل الأهواء، كلهم لا يَختلفون إلا من بعد أن يظهر لَهم الحق ويَجيئهم العلم، فيبغي بعضهم على بعض، ثم

(١) منهاج السنة (٥/ ٢٦٠-٢٦٢).

(٢) آل عمران: ١٩.

المختلفون المذمومون كل منهم يبغي على الآخر، فيكذب بما معه من الحق مع علمه أنه حق، ويصدق بما مع نفسه من الباطل مع العلم[١] بأنه باطل، وهؤلاء كلهم مذمومون؛ ولهذا كان أهل الاختلاف المطلق كلهم مذمومين في الكتاب والسنة؛ فإنه ما منهم إلا من خالف حقًّا واتبع باطلًا.

ولهذا أمر اللَّه الرسل أن تدعو إلى دين واحد هو دين الإسلام، ولا يتفرقوا فيه، وهو دين الأولين والآخرين من الرسل وأتباعهم.

قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾[٢].

وساق آيات وبعض الأحاديث في هذا المعنى ثم قال: «وقد تدبرت كتب الاختلاف التي تذكر فيها مقالات الناس: إما نقلًا مجردًا مثل كتاب «المقالات» لأبي الحسن الأشعري، وكتاب «الملل والنحل» للشهرستاني ولأبي عيسى الوراق، أو مع انتصار لبعض الأقوال كسائر ما صنفه أهل الكلام على اختلاف طبقاتهم، فرأيتُ عامة الاختلاف الذي فيها من الاختلاف المذموم، وأما الحق الذي بعث اللَّه به رسوله وأنزل به كتابه وكان عليه سلف الأمة فلا يوجد فيها في جميع مسائل الاختلاف، بل يذكر أحدهم في المسألة عدة أقوال، والقول الذي جاء به الكتاب والسنة لا يذكرونه، وليس ذلك لأنهم يعرفونه ولا يذكرونه، بل لا يعرفونه؛ ولهذا كان السلف والأئمة يذمون هذا الكلام».

ثم[٣] ذكر أبا المعالي والغزالي والآمدي والرازي وما كانوا فيه من حيرة وشكوك ورجوع بعضهم عند موته.

ثم قال: «وأما الرازي فهو في الكتاب الواحد بل في الموضع الواحد منه ينصر قولًا، وفي موضع آخر منه أو من كتاب آخر ينصر نقيضه، ولهذا استقر أمره على الحيرة والشك..

---

(١) قال المحقق في الحاشية: إنه في نسخة: «مع علمه» وهو أنسب.

(٢) الشورى: ١٣.

(٣) الكلام للمؤلف.

ولهذا لما ذكر أكمل العلوم -العلم بالله وبصفاته وأفعاله- ذكر أن على كل منها إشكال.

وقد ذكرت كلامه، وبينت ما أشكل عليه وعلى هؤلاء في مواضع، فإن الله قد أرسل رسله بالحق، وخلق عباده على الفطرة، فمن كَمَّل فطرته بما أرسل الله به رسله وجد الهدى واليقين الذي لا ريب فيه لَم يتناقض، لكن هؤلاء أفسدوا فطرتَهم العقلية، وشرعتهم السمعية بِما حصل لهم من الشبهات والاختلاف الذي لَم يهتدوا معه إلى الحق، كما قد ذكر تفصيل ذلك في موضع غير هذا».

ثم قال في شأن الرازي: «فإن من تدبر كتبه كلها لَم يَجد فيها مسألة واحدة من مسائل أصول الدين موافقة للحق الذي يدل عليه المنقول والمعقول، بل يذكر في المسألة عدة أقوال، والقول الحق لا يعرفه، فلا يذكره، وهكذا غيره من أهل الكلام والفلسفة، ليس هذا من خصائصه، فإن الحق واحد، ولا يَخرج عما جاءت به الرسل، وهو الموافق لصريح العقل، فطرة الله التي فطر الناس عليها، وهؤلاء لا يعرفون ذلك، بل هم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، وهم مختلفون في الكتاب: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾[1]».

ثم قال: «قال الإمام أحمد في خطبة مصنفه الذي صنفه في محبسه في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» وفيها الثناء على أهل الحق والسنة، واجتهادهم في بيان الحق، ودعوة الناس وهدايتهم إلى الحق، وفيها: «ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مُخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، يَخدعون الجهال بِما يلبسون عليهم».

ثم قال: «وهم كما وصفهم رَحِمَهُ اللَّهُ فإن المختلفين أهل المقالات المذكورة في كتب الكلام: إما نقلًا مجردًا للأقوال، وإما نقلًا وبَحثًا وذكرًا للجدال، مُختلفون

---

(١) البقرة: ١٧٦.

في الكتاب كل منهم يوافق بعضًا ويرد بعضًا، ويَجعل ما يوافق رأيه هو المحكم الذي يَجب اتباعه، وما يُخالفه هو المتشابه الذي يَجب تأويله أو تفويضه، وهذا موجود في كل من صنَّف في الكلام، وذكر النصوص التي يَحتج بِها، ويُحتج بِها عليه، تَجده يتأول النصوص التي تُخالف قوله تأويلات لو فعلها غيره لأقام القيامة عليه، ويتأول الآيات بِما يُعلم بالاضطرار أن الرسول لَم يرده، وبِما لا يدل عليه اللفظ أصلًا، وبِما هو خلاف التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، وخلاف نصوص أخرى، ولو ذكرت ما أعرفه من ذلك لذكرت خلقًا، ولا أستثني أحدًا من أهل البدع لا من المشهورين بالبدع الكبار من معتزلي ورافضي ونَحو ذلك، ولا من المنتسبين إلى السنة والجماعة من كرامي وأشعري وسالمي ونحو ذلك.

وكذلك من صنف على طريقهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرها، هذا كله رأيته في كتبهم، وهذا موجود في بَحثهم في مسائل الصفات والقرآن ومسائل القدر ومسائل الأحكام والأسماء والإيمان والإسلام ومسائل الوعد والوعيد وغير ذلك، وقد بسطنا الكلام على ذلك في مواضع من كتبنا غير هذا الكتاب «درء تعارض النقل والعقل» وغيره»[1] اهـ.

فهل من ذكرهم شيخ الإسلام من الطوائف وأهل المذاهب قد جردوا كلهم من الحسنات والمحاسن، وهل كتبهم تَخلو خلوًا كاملًا من الفوائد والعلم والمحاسن؟! فأين ذكرها؟!.

الجواب: إن ذكرها غير لازم، ولا واجب، وليس إهمالها مِما ينافي الأمانة، بل الواجب واللازم فقط هو بيان ضلالِهم وبدعهم وتصرفاتِهم وتأويلاتِهم وتَحذير الناس من خطرها وشرها.

وذلك هو غاية النصح المطلوب من علماء الإسلام، وعلى هذا المنهج ساروا، وبه نَهضوا؛ فلهم منا الذكر الجميل وحسن الثناء، ونسأل الله أن يَجزل لَهم الثواب والعطاء على ما بذلوا من نصح، وما قدموا من جهد وجهاد.

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٢٦٠-٢٧٥).

كلامه على الأشعرية والمعطلة ومن جرى مجراها

٩- وقال شيخ الإسلام في الكلام على حديث الصورة، ومجيء الرب -تبارك وتعالى- من كتابه «تلبيس الجهمية»[1]:

«ولا ريب أن عند الجهمية ممتنع أن يكونوا متبعين لله، كما يَمتنع أن يكون هو الآتي، وكما يَمتنع أن يكون قد أتاهم في صورة، وكما يَمتنع أن يتجلى ضاحكًا، وكما يَمتنع أن يكشف عن ساقه.

فأحد الأمرين لازم..

إما أن يكون ما أخبر به الرسول هو الحق، أو ما يقوله هؤلاء الجهمية، وهُما متناقضان غاية التناقض، ومن عرف ما جاء به الرسول، ثم وافقهم، فلا ريب أنه منافق» اهـ.

مراده بالجهمية هنا هم الأشعرية وغيرهم من المعطلة، والأشعرية مقصودون بالقصد الأول، ولا شك أن كثيرًا منهم عرف ما جاء به الرسول ﷺ، ثم وافقهم، فأين ذكر المحاسن إن كان من العدل ذكرها؟!.

* * *

(١) (٢/ ٣٧٣) القسم المخطوط.

نقده لطوائف النظار

١٠- قال شيخ الإسلام في «تلبيس الجهمية»[1] : «وإنَّما المقصود هنا : إبطال كل تأويل فيه تحريف للكلم عن مواضعه والحاد فيه، ورد لما قصد بالنص، فيرد ما كذبوا به من الحق، فإن هذا شأن المحرفين لنصوص الصفات، إذا حملوا الحديث على ما هو ثابت في نفس الأمر لَم ننازع في ذلك المعنى الصحيح، ولا في دلالة الحديث عليه إذا احتمل ذلك، وقد لا يكون في هذا المقام ناظرين في دلالة الحديث عليه نفيًا وإثباتًا، ولكن تنازعهم في تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء اللَّه وآياته، وهو ما أبطلوه وعطلوه وكذبوا به من الحق، فإن خطأ النظار فيما كذبوا به ونفوه أكبر من خطئهم فيما صدقوا به وعلموه» اهـ.

كلام شيخ الإسلام هنا على النظار من مُختلف الطوائف: جهمية ومعتزلة وأشعرية بالدرجة الأولى.

ومقصوده ينصب فقط على إبطال تأويلاتِهم وتَحريفهم وإلحادهم، وهو قصد شرعي جهادي، يظهر به الحق على الباطل ويدفعه، ولا يلزم المجاهد المناضل عن الحق الناصر لدين اللَّه التشاغل بتعداد محاسن أهل الباطل والبدع.

* * *

---

(١) (٣/ ٣٠٥- ٣٠٦).

راي شيخ الإسلام في الخوارج

١١- في الصحيحين[١] عن علي ﷺ قال: سَمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان، أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، لا يَجاوز إيمانُهم حناجرهم، يَمرقون من الدين كما يَمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا لِمن قتلهم يوم القيامة».

وروى النسائي[٢] عن أبي برزة قال: «أتي رسول اللّه ﷺ بِمال فقسم، فأعطى من عن يَمينه ومن عن شماله، ولَم يعط من ورائه شيئًا، فقام رجل من ورائه، فقال: يا محمد ما عدلت في القسمة. رجل أسود، مطموم الشعر، عليه ثوبان أبيضان، فغضب رسول اللّه ﷺ غضبًا شديدًا، وقال: واللّه لا يجدون بعدي رجلًا هو أعدل مني. ثم قال: يخرج في آخر الزمان قوم كأن هذا منهم يقرؤون القرآن لا يُجاوز تراقيهم، يَمرقون من الإسلام، كما يَمرق السهم من الرمية، سيماهم التحليق، لا يزالون يَخرجون حتَّى يَخرج آخرهم مع المسيح الدجال، فإذا لقيتموهم، فاقتلوهم، هم شر الخلق والخليقة».

وفيما رواه الترمذي وغيره عن أبي أمامة أنه قال: «هم شر قتلى تَحت أديم السماء خير قتلى من قتلوه». وذكر أنه سمع النَّبي ﷺ يقول ذلك مرات متعددة، وتلا فيهم قول اللّه تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[٣].

وقال: «هؤلاء الذين كفروا بعد إيمانِهم». وتلا قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾[٤].

(١) صحيح البخاري (٦١)- كتاب المناقب، حديث رقم (٣٦١١)، مسلم (١٢) كتاب الزكاة، حديث رقم (١٠٦٦).
(٢) (٧/١١٩- ١٢١).
(٣) آل عمران: ١٠٦.
(٤) آل عمران: ٧.

وقال: «زاغوا فزيغ بهم».

قال شيخ الإسلام في «الصارم المسلول» (ص١٨٢-١٨٣) بعد أن ذكر هذه الأحاديث وغيرها في شأن الخوارج: «فهذه الأحاديث كلها دليل على أن النَّبِي ﷺ أمر بقتل طائفة هذا الرجل العاتب عليه، وأخبر أن في قتلهم أجرًا لِمن قتلهم، وقال: «لَئِن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وإرم». وذكر أنَّهم: «شر الخلق والخليقة».

وقال: «ولا يجوز أن يكون أمر بقتلهم بِمجرد قتالِهم الناس كما يقاتل الصائل من قاطع الطريق ونحوه كما يقاتل البغاة؛ لأن أولئك إنَّما يشرع قتالُهم حتَّى تنكسر شوكتهم، فيكفوا عن الفساد، ويدخلوا في الطاعة، ولا يقتلون أينما لقوا، ولا يقتلون قتل عاد، وليسوا بشر قتلى تَحت أديم السماء، ولا يؤمر بقتلهم، وإنَّما يؤمر في آخر الأمر بقتالِهم، فعلم أن هؤلاء أوجب قتلهم مروقهم من الدين لما غلو فيه حتى مرقوا منه، كما دل عليه قوله في حديث عليٍّ: «يَمرقون من الدين كما يَمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم». فرتب الأمر بالقتل على مروقهم، فعلم أنه الموجب له؛ ولِهذا وصف النَّبِي ﷺ الطائفة الخارجة، وقال: «لو يعلم الجيش الذين يصيبونَهم ما قُضِيَ لَهم على لسان محمد لنكلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلًا له عضد، ليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض».

وقال: «إنَّهم يَخرجون على حين فرقة من الناس، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق».

وهذا كله في الصحيح، فثبت أن قتلهم لِخصوص صفتهم، لا لعموم كونِهم بغاة مُحاربين.

وهذا القدر موجود في الواحد منهم كوجوده في العدد منهم، وإنَّما لَم يقتلهم علي رضي الله عنه أول ما ظهروا؛ لأنه لَم يبن له أنَّهم الطائفة المنعوتة، حتَّى سفكوا دم ابن خباب، وأغاروا على سرح الناس، فظهر فيهم قوله: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأديان». فعلم أنَّهم المارقون؛ ولأنه لو قتلهم قبل المحاربة لربما غضبت لَهم قبائلهم، وتفرقوا على علي رضي الله عنه، وقد كان حاجته إلى مداراة عسكره

واستئلافهم كحال النَّبِي ﷺ في حاجته في أول الأمر إلى استئلاف المنافقين» اهـ.

قلت: فأين ذكر محاسنهم مع أنَّهم خير من كثير من مبتدعة زماننا؛ إذ كانوا بعيدين عن الشرك في العبادة، وبعيدين عن تعطيل أسماء اللَّه وصفاته، الأمر الذي غلب على مبتدعة زماننا.

* * *

تحذير شيخ الإسلام من البدع وأهلها ونقله اتفاق المسلمين على وجوب ذلك

١٢- قال شيخ الإسلام ابن تيمية[١]:

«ذكر الناس بما يكرهون هو في الأصل على وجهين:

أحدهما: ذكر النوع.

والثاني: ذكر الشخص المعين الحي أو الميت.

أما الأول فكل صنف ذمه اللَّه ورسوله يَجب ذمه، وليس ذلك من الغيبة، كما أن كل صنف مدحه اللَّه ورسوله يَجب مدحه، وما لعنه اللَّه ورسوله لُعن، كما أن من صلى اللَّه عليه وملائكته يُصلى عليه، فاللَّه ذم الكافر، والفاجر، والفاسق، والظالم، والغوي، والضال، والحاسد، والبخيل، والساحر، وآكل الربا، وموكله، والسارق، والزاني، والمختال، والفخور، والمتكبر الجبار، وأمثال هؤلاء.

كما حمد المؤمن التقي، والصادق، والبار، والعادل، والمهتدي، والراشد، والكريم، والمتصدق، والرحيم، وأمثال هؤلاء.

ولعن رسول اللَّه ﷺ: «آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه». «والمحلل والمحلل له». ولعن: «من عمل عمل قوم لوط».

ولعن من أحدث حدثًا، أو آوى مُحدثًا، ولعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وبائعها ومشتريها وساقيها وشاربَها وآكل ثَمنها، ولعن اليهود والنصارى، حيث حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها، وأكلوا ثَمنها، ولعن اللَّه الذين يكتمون ما أنزل اللَّه من البينات والهدى من بعد ما بينه للناس..».

قال: «وأما الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر في مواضع منها:

المظلوم: له أن يذكر ظالمه بِما فيه: إما على وجه دفع ظلمه واستيفاء حقه،

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٢٢٥-٢٣٢).

كما قالت هند: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي، فقال لَها النَّبِي ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف». وكما قال ﷺ: «ليُّ الواجد يُحل عرضه وعقوبته». قال وكيع: عرضه: شكايته. وعقوبته: حبسه.

وقال الله تعالى: ﴿۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾[1]. وقد روي: أنَّها نزلت في رجل نزل في قوم فلم يقروه.

فإن كان هذا فيمن ظلم بترك قِراه الذي تنازع الناس في وجوبه -وإن كان الصحيح أنه واجب- فكيف بمن ظلم بِمنع حقه الذي اتفق المسلمون على استحقاقه إياه، أو يذكر ظالمه على وجه القصاص من غير عدوان، ولا دخول في كذب، ولا ظلم الغير، وترك ذلك أفضل.

ومنها: أن يكون على سبيل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم كما في الحديث الصحيح عن فاطمة بنت قيس لما استشارت النَّبِي ﷺ مَن تنكح؟ قالت: إنه خطبني معاوية وأبو جهم فقال: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء». وروي: «لا يضع عصاه عن عاتقه». فبين لَها أن هذا فقير قد يعجز عن حقك، وهذا يؤذيك بالضرب.

وإن هذا كان نصحًا لَها وإن تضمن ذكر عيب الخاطب.

وفي معنى هذا نصح الرجل فيمن يعامله، ومن يوكله ويوصي إليه، ومن يستشهده، بل ومن يتحاكم إليه، وأمثال ذلك، وإذا كان هذا في مصلحة خاصة فكيف بالنصح فيما يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الأمراء، والحكام، والشهود، والعمال أهل الديوان، وغيرها، فلا ريب أن النصح في ذلك أعظم كما قال النَّبِي ﷺ: «الدين النصيحة، الدين النصيحة». قالوا: لِمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

وقد قالوا لعمر بن الخطاب في أهل الشورى: أمر فلانًا وفلانًا. فجعل يذكر

---

(١) النساء: ١٤٨.

في حق كل واحد من الستة -وهم أفضل الأمة- أمرًا جعله مانعًا له من تعيينه.

وإذا كان النصح واجبًا في المصالح الدينية الخاصة والعامة، مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون، كما قال يحيى بن سعيد: سألت مالكًا والثوري والليث ابن سعد -أظنه والأوزاعي- عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يَحفظ؟ فقالوا: بَيِّن أمره.

وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل عليَّ أن أقول: فلان كذا، وفلان كذا، وفلان كذا. فقال: إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم.

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالِهم وتَحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا صام وصلى واعتكف فإنَّما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنَّما هو للمسلمين، هذا أفضل.

فبيَّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل اللَّه ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانِهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه اللَّه لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لَم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء» اهـ.

قلت: لينظر المرء الفرق الهائل بين موقف المسلمين الذي ينقله شيخ الإسلام وغيره: بأن المقالات المخالفة وبيان حال أهلها وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، وبين واقع كثير ممن ينتسب إلى السلفية والمنهج السلفي فضلًا عن غيرهم كيف يعدون التحذير من البدع وأهلها شغبًا وتشددًا؟! فيا بعد ما بين الموقفين! ويا لغربة الدين، ويا لغربة المنافحين عنه! واللَّه إن لموقفهم هذا لآثارًا وآثارًا.

فمن شباب السلف من يلتحق بطائفة ضالة، ويدافع عنها، ويوالي ويعادي من

أجلها، ومنهم من يلتحق بطائفة أخرى، ويفعل مثل ما فعل غيره، ومنهم من يعيش مُحايدًا، وقد يغار على أهل البدع وبدعهم أكثر مِما يغار على المنهج السلفي وأهله، اللهم أنقذ دينك ودعوتك وانصره، إنك مجيب الدعاء.

فإن دينك وأنصاره في غربة شديدة، قد خذلَهم من ترجى منه النصرة، واشتد بِهم ساعد أهل البدع ولا ناصر إلا أنت، فنعم المولى أنت ونعم النصير.

١٣- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنة:

«ومن قال عن مُجتهد: إنه تعمد الظلم، وتعمد معصية اللَّه ورسوله، ومُخالفة الكتاب والسنة. ولَم يكن كذلك فقد بَهته، وإذا كان فيه ذلك فقد اغتابه، لكن يباح من ذلك ما أباحه اللَّه ورسوله، وهو ما يكون على وجه القصاص والعدل، وما يحتاج إليه لِمصلحة الدين ونصيحة المسلمين»[١].

١- فالأول: كقول المشتكي المظلوم: فلان ضربني وأخذ مالي، ومنعني حقي، ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[٢].

وقد نزلت فيمن ضاف قومًا فلم يقروه؛ لأن قرى الضيف واجب كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، فلما منعوه حقه كان له ذكر ذلك، وقد أذن له النَّبِي ﷺ أن يعاقبهم بِمثل قراهُ في زرعهم ومالِهم، وقال: «نصره واجب على كل مسلم». لأنه قد ثبت في الصحيح أنه قال: «**انصر أخاك ظالِمًا أو مظلومًا. قلت: يا رسول اللَّه** أنصره مظلومًا، فكيف أنصره ظالِمًا؟ قال: **تَمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه**».

٢- وأما الحاجة: فمثل استفتاء هند بنت عتبة، كما ثبت في الصحيح أنَّها قالت: يا رسول اللَّه، إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني وبني ما يكفيني بالمعروف، فقال ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف». أخرجاه في الصحيحين من حديث عائشة، فلم ينكر عليها قولَها، وهو من جنس قول المظلوم.

٣- وأما النصيحة: فمثل قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس لما استشارته فيمن

---

(١) (٥/ ١٤٣- ١٤٦).

(٢) النساء: ١٤٨.

خطبها، فقالت: خطبني أبو جهم ومعاوية. فقال: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه. -وفي لفظ: يضرب النساء- انكحي أسامة». فلما استشارته فيمن تتزوج، ذكر ما تَحتاج إليه، وكذلك من استشار رجلًا فيمن يعامله.

والنصيحة مأمور بها، ولو لَم يشاوره، فقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «الدين النصيحة، الدين النصيحة». ثلاثًا، قالوا: لِمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

وكذلك بيان أهل العلم لِمن غلط في رواية عن النَّبِي ﷺ، أو تعمد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم، وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصد النصيحة؛ فاللَّه تعالى يثيبه على ذلك، لاسيما إذا كان المتكلم فيه داعيًا إلى بدعة، فهذا يَجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق» اهـ.

١٤- وقال شيخ الإسلام[1]:

«فصل: فالرسول ﷺ بَيَّن الأصول الموصلة إلى الحق أحسن بيان، وبين الآيات الدالة على الخالق سبحانه وأسمائه الحسنى، وصفاته العليا، ووحدانيته على أحسن وجه كما قد بسط في مواضع.

وأما أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة ونحوهم: فهم لَم يثبتوا الحق، بل أصلوا أصولًا تناقض الحق، فلم يكفهم أنَّهم لَم يهتدوا، ولَم يدلوا على الحق حتَّى أصلوا أصولًا تناقض الحق، ورأوا أنَّها تناقض ما جاء به الرسول ﷺ، فقدموها على ما جاء به الرسول ﷺ، ثم تارة يقولون: الرسول جاء بالتخييل. وتارة يقولون: جاء بالتأويل. وتارة يقولون: جاء بالتجهيل..

وأما أكثر المتكلمين: فيقولون: بل لَم يقصد أن يخبر إلا بالحق، لكن بعبارات لا تدل وحدها عليه، بل تَحتاج إلى التأويل ليبعث الهمم على معرفته

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٩-٤٤٣).

بالنظر والعقل، ويبعثها على تأويل كلامه ليعظم أجرها.

والملاحدة: يسلكون مسلك التأويل، ويفتحون باب القرمطة، وهؤلاء يُجوزون التأويل مع الخاصة.

وأما أهل التخييل: فيقولون: الخاصة قد عرفوا أن مراده التخييل للعامة، فالتأويل مُمتنع.

والفريقان يسلكون مسلك إلجام العوام عن التأويل، لكن أولئك يقولون: لَها تأويل يفهمه الخاصة، وهي طريقة الغزالي في الإلجام، استقبح أن يقال: كذبوا للمصلحة، وهو أيضًا لا يرى تأويل الأعمال كالقرامطة، بل تأويل الخبر عن الملائكة واليوم الآخر، وكذلك طائفة من الفلاسفة ترى التأويل في ذلك وهذا مُخالف لطريقة أهل التخييل.

وقد ذكر الغزالي هذا عنهم في الإحياء لما ذكر إسرافهم في التأويل، وذكره في مواضع، كما حكى كلامه في «السبعينية» وغيرها.

والقسم الثالث: الذين يقولون: هذا لا يعلم معناه إلا اللَّه، أو له تأويل يُخالف ظاهره لا يعلمه إلا اللَّه. فهؤلاء يَجعلون الرسول وغيره غير عالمين بِما أنزل اللَّه، فلا يسوغون التأويل؛ لأن العلم بالمراد عندهم ممتنع، ولا يستجيزون القول بطريقة التخييل، لما فيها من التصريح بكذب الرسول، بل يقولون: خوطبوا بِما لا يفهمونه؛ ليثابوا على تلاوته، والإيمان بألفاظه، وإن لَم يفهموا معناه. يَجعلون ذلك تعبدًا محضًا على رأي المجبرة الذين يُجوزون التعبد بِما لا نفع فيه للعامل، بل يؤجر عليه.

والكلام على هؤلاء وفساد قولهم مذكور في مواضع، والمقصود هنا أن الذي دعاهم إلى ذلك ظنهم أن المعقول يناقض ما أخبر به الرسول ﷺ، أو ظاهر ما أخبر به الرسول، وقد بسط الكلام على رد هذا في مواضع، وبُيِّنَ أن العقل لا يناقض السمع، وأن ما ناقضه فهو فاسد، وبين بعد هذا أن العقل موافق لما جاء به الرسول، شاهد له ومصدق له، لا يقال: إنه غير معارض فقط، بل هو موافق مصدق، فأولئك كانوا يقولون: هو مكذب مناقض.

بيَّنَ أولًا : أنه لا يكذب ولا يناقض .

ثم بيَّنَ ثانيًا : أنه مصدق موافق .

وأما هؤلاء فبين أن كلامهم الذي يعارضون به الرسول باطل لا تعارض فيه ، ولا يكفي كونه باطلًا لا يعارض ، بل هو أيضًا مُخالف لصريح العقل ، فهم كانوا يدعون أن العقل يناقض النقل ، فبيَّنَ أربع مقامات :

١- أن العقل لا يناقضه .

٢- ثم يبين أن العقل يوافقه .

٣- ويبين أن عقلياتهم التي عارضوا بِها النقل باطلة .

٤- ويبين -أيضًا- أن العقل الصريح يُخالفهم .

ثم لا يكفي أن العقل يبطل ماعارضوا به الرسول ، بل يبين أن ما جعلوه دليلًا على إثبات الصانع إنَّما يدل على نفيه ، فهم أقاموا حجة تستلزم نفي الصانع ، وإن كانوا يظنون أنَّهم يثبتون بِها الصانع .

والمقصود هنا : أن كلامهم الذي زعموا أنَّهم أثبتوا به الصانع إنَّما يدل على نفي الصانع وتعطيله ، فلا يكفي فيه أنه باطل لَم يدل على الحق ، بل دل على الباطل الذي يعلمون هم وسائر العقلاء أنه باطل .

ولِهذا كان يقال في أصولِهم «ترتيب الأصول في تكذيب الرسول» ويقال -أيضًا- : هي «ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول» جعلوها أصولًا للعلم بالخالق ، وهي أصول تناقض العلم به ، فلا يتم العلم بالخالق إلا مع اعتقاد نقيضها .

وفرق بين الأصل والدليل المستلزم للعلم بالرب ، وبين المناقض المعارض للعلم بالرب» اهـ.

قلت : أيها الشاب السلفي هل تَجد أسلوبًا كهذا في الصدع بالحق ودحض الباطل ، إن هذا الكلام موجه إلى طوائف ومدارس كانت ولا تزال قائمة ، ولَها جنود وكتَّاب على مختلف الجبهات ، ولَهم خطوط هجوم وخطوط دفاع وأجهزة

سرية، تبث في صفوف شبابِنا المنومات العقلية والفكرية والعاطفية العمياء، فينتج عن كل هذه الأعمال شباب وكُتَّاب يدافعون عن هذه المدارس، أكثر مِما يدافعون عن مدرستهم ومنهجهم السلفي، ويصدرون بذلك كتبًا ومقالات تضع مناهج للعدل -على حد زعمهم- ومناهج للحكمة، ومتى صدرت هذه الكتب؟!.

حينما كان الهجوم كاسحًا على المنهج السلفي من العقلانيين، وتلاميذ الكوثري الحاقدين على المنهج السلفي وعلى أهله لَم تسمع صوتًا، ولَم تر مقالة ولا كتابًا إلا في أندر النادر[1]، واستمر الأمر على ذلك ستين وسنين، فلما هب الغيورون للدفاع عن الحق ولقمع الباطل وأهله هبت الأقلام وارتفعت الأصوات تطالب بالعدل والاعتدال والتوسط والوسطية.

يا قوم! إن الظلم كل الظلم أن تفسحوا المجال للباطل يغزو الحق في عقر داره، وفي بلده الذي طهَّره الله على أيدي الدعاة المخلصين والمجاهدين الصادقين.

فإذا هب الضعفاء المساكين يُحذرون وينذرون خطر البدع وأهلها، ويكشفون عن عوار مناهجهم وبدعهم رميتموهم بالتشدد والجور والظلم رغم عجزهم عن نصرة الحق، والدفع عنه، ورغم ضآلة ما قدموه للذياد عن الحق، وبدل أن ترفعوا راية الحق، وثبتم مذعورين ترفعون عقيرتكم بالتباكي على أهل البدع، الذين ظلمهم المتشددون الذين يذكرون بعض بدعهم، ولا يشيدون بِمحاسنهم.

فعلى منطقكم هذا يكون سلفنا الصالح الذين تصدوا لنقد أهل البدع فيذكرون بدعهم فقط، وينفرون ويُحذرون منها، ويأمرون بِمقاطعتهم وهجرانِهم، يكون هؤلاء السلف الصالح، وعلى رأسهم أحمد بن حنبل في زمانه، وابن تيمية في زمانه، وابن عبد الوهاب في زمانه، على منطقكم يكون هؤلاء من أظلم الظالمين، فيا للداهية الدهياء، ويا للجهل بالإسلام إن كان هؤلاء لَم يعرفوا العدل الذي عرفتموه واهتديتم إليه!!.

---

(١) وحتى هذا النادر كان ضعيفًا، ولا يتفق مع حجم الانحراف.

١٥- وقال شيخ الإسلام وهو يقرر اشتمال الكتاب والسنة على جميع الهدى، وينقد الآراء المحدثة في الأصول والفروع.

قال: «وأين هذا من أهل الكلام الذين يقولون: إن الكتاب والسنة لا يدلان على أصول الدين بِحال، وأن أصول الدين تستفاد بقياس العقل المعلوم من غيرهما.

وكذلك الأمور العملية التي يتكلم فيها الفقهاء، فإن من الناس من يقول: إن القياس يحتاج إليه في معظم الشريعة؛ لقلة النصوص الدالة على الأحكام الشرعية. كما يقول ذلك أبو المعالي وأمثاله من الفقهاء، مع انتسابِهم إلى مذهب الشافعي ونَحوه من فقهاء الحديث.

فكيف بِمن كان من أهل رأي الكوفة ونَحوهم؟! فإنه عندهم لا يثبت من الفقه بالنصوص إلا أقل من ذلك، وإنَّما العمدة على الرأي والقياس، حتى إن الخراسانيين من أصحاب الشافعي -بسبب مخالطتهم لَهم- غلب عليهم استعمال الرأي وقلة المعرفة بالنصوص.

وبإزاء هؤلاء أهل الظاهر كابن حزم ونَحوه ممن يدعي أن النصوص تستوعب جميع الحوادث بالأسماء اللغوية التي لا تَحتاج إلى استنباط واستخراج أكثر من جمع النصوص، حتى تنفي دلالة فحوى الخطاب، وتثبته في معنى الأصل، ونَحو ذلك من المواضع التي يدل فيها اللفظ الخاص على المعنى العام.

والتوسط في ذلك طريقة فقهاء الحديث، وهي إثبات النصوص والآثار الصحابية على جمهور الحوادث، وما خرج عن ذلك كان في معنى الأصل وفحوى الخطاب؛ إذ ذلك من جملة دلالات اللفظ.

وأيضًا: فالرأي كثيرًا ما يكون في تحقيق المناط الذي لا خلاف بين الناس في استعمال الرأي والقياس فيه، فإن الله أمر بالعدل في الحكم، والعدل قد يعرف بالرأي وقد يعرف بالنص.

وقد قال النَّبِي ﷺ: **«إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»**. إذ الحاكم مقصوده الحكم بالعدل بِحسب الإمكان، فحيث تعذر العدل

الحقيقي -للتعذر أو التعسر في علمه أو عمله- كان الواجب ما كان به أشبه وأمثل وهو العدل المقدور، وهذا باب واسع في الحكم في الدماء والأموال، وغير ذلك من أنواع القضاء، وفيها يَجتهد القضاة.

وإنَّما ظن كثير من الناس الحاجة إلى الرأي المحدث؛ لأنَّهم يَجدون مسائل كثيرة وفروعًا عظيمة لا يُمكنهم إدخالها تَحت النصوص، كما يوجد في فروع من ولد الفروع من فقهاء الكوفة ومن أخذ عنهم.

وهذا جوابه من وجوه:

١- أحدها: أن كثيرًا من تلك الفروع المولدة المقدرة لا تقع أصلًا، وما كان كذلك لَم يَجب أن تدل عليه النصوص، ومن تدبر ما فرعه المولِّدون من الفروع من باب الوصايا والطلاق، والأيمان وغير ذلك -علم صحة هذا.

٢- الوجه الثاني: أن تكون تلك الفروع والمسائل مبنية على أصول فاسدة، فمن عرف السنة بين حكم ذلك الأصل، فسقطت تلك الفروع المولدة كلها.

وهذا كما فرعه صاحب «الجامع الكبير»، فإن غالب فروعه كما بلغنا عن الإمام أبي محمد المقدسي أنه كان يقول: مثله مثل من بنى دارًا حسنة على أساس مغصوب، فلما جاء صاحب الأساس نازعه في الأساس وقلعه؛ انهدمت تلك الدار»[1] اهـ.

قلت: ثم ذكر وجهًا ثالثًا وأطال النفس فيه.

فقد تَحدث شيخ الإسلام عن أهل الكلام، وبيَّن ما عندهم من العقائد الفاسدة، وما عندهم من فروع فقهية وأصول فاسدة، ونص على أشخاص بأعيانهم، كما نص على كتب وبين عيوبَها، وواصل نقده لتلك الاتجاهات وأهلها وأصولِها وفروعها.

ولَم يعرج على شيء من محاسن الطوائف والمذاهب والأشخاص.

وكل ما قاله حق وعدل ونصيحة صادرة عن رجل مجاهد وهب نفسه لله، فلا يداهن، ولا يُحابِي، ولا يَخشى في الله لومة لائم.

---

(١) «الاستقامة» (١/ ٦-١٥).

١٦- قال شيخ الإسلام: «فصل: وأهل الضلال الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، وهم كما قال مجاهد: أهل البدع والشبهات يتمسكون بما هو بدعة في الشرع، ومشتبه في العقل. كما قال فيهم الإمام أحمد قال: هم مُختلفون في الكتاب، مُخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يَحتجون بالمتشابه من الكلام، ويضلون الناس بما يشبهون عليهم. والموافقة من أهل الضلال تَجعل لها دينًا وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث، فإن وافقه احتجوا به اعتقادًا لا اعتمادًا، وإن خالفه فتارة يُحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله، وهذا فعل أئمتهم، وتارة يعرضون عنه، ويقولون: نفوض معناه إلى اللَّه. وهذا فعل عامتهم، وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول ﷺ، يَجعلون أقوالَهم البدعية مُحكمة يجب اتباعها واعتقاد موجبها، والمخالف إما كافر وإما جاهل لا يعرف هذا الباب، وليس له علم بالمعقول ولا بالأصول، ويَجعلون كلام اللَّه ورسوله الذي يُخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا اللَّه، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقًا لَهم على ذلك القول، وهؤلاء أضل مِمن تَمسك بِما تشابه عليه من آيات الكتاب، ويترك المحكم كالنصارى والخوارج وغيرهم؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام اللَّه وجعلوه محكمًا، وجعلوا المحكم متشابِهًا، وأما أولئك كنفاة الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم وكالفلاسفة فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو المحكم الذي يَجب اتباعه، وإن لَم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه ويَجعلون ما جاءت به الأنبياء، وإن كان صريحًا قد يُعلم معناه بالضرورة يجعلونه من المتشابه؛ ولِهذا كان هؤلاء أعظم مُخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع، حتى قال يوسف بن أسباط وعبد اللَّه بن المبارك وغيرهما كطائفة من أصحاب أحمد: إن الجهمية نفاة الصفات خارجون عن الثنتين وسبعين فرقة، قالوا: وأصولُها أربعة: الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدرية»[1].

(١) مجموع الرسائل الكبرى (١/ ١٠٦- ١٠٧).

وقال: والمقصود هنا: أن المعطلة نفاة الصفات أو نفاة بعضها لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول ﷺ؛ إذ كان ما جاء به الرسول إنَّما يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنونه أدلة عقلية، ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول ﷺ، وحقيقة قولهم: إن الرسول لَم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا عقل، فلم يخبر بذلك خبرًا بيَّن به الحق -على زعمهم- ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك -على زعمهم- بخلاف غير هذا، فإنَّهم معترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب وعلى صدق الرسول، وقد يقولون أيضًا: إنه أخبر بالمعاد. لكن نفوا الصفات لما رأوا أن ما ذكروه من النفي لَم يذكره الرسول فلم يخبر به، ولا ذكر دليلًا عقليًا عليه، بل إنَّما ذكر الإثبات، وليس هو نفس الأمر حقًّا، فأحوج الناس إلى التأويل أو التفويض، فلما نسبوا ما جاء به الرسول إلى أنه ليس فيه لا دليل سمعي ولا عقلي، لا خبر يبين الحق، ولا دليل يدل عليه؛ عاقبهم الله بِجنس ذنوبِهم، فكان ما يقولونه في هذا الباب خارجًا عن العقل والسمع مع دعواهم أنه من العقليات البرهانية، فإذا اختبره العارف وجده من الشبهات الشيطانية من جنس شبهات أهل السفسطة والإلحاد الذين يقدحون في العقليات والسمعيات، وأما السمع فخلافهم له ظاهر لكل أحد، وإنَّما يظن من يعظمهم ويتبعهم أنَّهم أحكموا العقليات، فإذا حقق الأمر وجدهم كما قال أهل النار: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[1]. وكما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[2].

فلما كان حقيقة قولهم: إن القرآن والحديث ليس فيه في هذا الباب دليل سمعي ولا عقلي. سلبهم الله في هذا الباب معرفة الأدلة السمعية والعقلية حتَّى

---

(١) الملك: ١٠.

(٢) النور: ٣٩-٤٠.

كانوا من أضل البرية مع دعواهم أنَّهم أعلم من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، بل قد يَدَّعون أنَّهم أعلم من النبيين، وهذا ميراث من فرعون وحزبه اللعين»[1] اهـ.

* * *

(١) مجموع الرسائل الكبرى (١/ ١٣١- ١٣٢).

الأبواب التي تجوز فيها الغيبة

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في رياض الصالحين[١]: «باب ما يباح من الغيبة:

اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي لا يُمكن الوصول إليه إلا بِها، وهو ستة أسباب:

الأول: التظلم: فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما مِمن له ولاية أو قدرة على إنصافه من ظالمه، فيقول: ظلمني فلان كذا.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر: ورد العاصي إلى الصواب، فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا، فازجره عنه ونَحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلى إزالة المنكر، فإن لَم يقصد ذلك كان حرامًا.

الثالث: الاستفتاء: فيقول للمفتي: ظلمني أبي أو أخي أو زوجي أو فلان بكذا، فهل له ذلك؟ وما طريقي في الخلاص منه، وتحصيل حقي ودفع الظلم ونحو ذلك، فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط والأفضل أن يقول: ما تقول في رجل أو شخص أو زوج كان من أمره كذا؟ فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك: فالتعيين جائز كما سنذكره في حديث هند -إن شاء الله تعالى-.

الرابع: تَحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم: وذلك من وجوه منها جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة، ومنها المشاورة في مصاهرة إنسان أو مشاركته أو إيداعه أو معاملته أو غير ذلك أو مجاورته، ويَجب على المشاور أنه لا يخفي حاله، بل يذكر المساوئ التي فيه بنية النصيحة[٢]، ومنها إذا رأى متفقهًا يتردد إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم، وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك، فعليه نصيحته ببيان حاله، بشرط أن يقصد النصيحة[٣]، وهذا مِما يغلط فيه، وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد، ويلبس

---

(١) ص (٥١٩) وانظر كلامه أيضًا في هذا الموضوع في كتاب صحيح الأذكار وضعيفه (٢/ ٨٣٤-٨٣٦) تحقيق: سليم الهلالي..

(٢) (٣) إن الحزبيات الجديدة قد طمست معالم هذه الأبواب العظيمة، وشوهت كل من يقوم بها نصيحة لله=

الشيطان عليه ذلك، ويُخيل إليه أنه نصيحة فليتفطن لذلك.

ومنها أن يكون له ولاية لا يقوم بِها على وجهها: إما أن لا يكون صالحًا لَها، وإما أن يكون فاسقًا ومغفلًا ونَحو ذلك، فيجب ذكر ذلك لِمن له عليه ولاية عامة، ليزيله ويولي من يصلح، أو يعلم ذلك منه ليعامله بِمقتضى حاله، ولا يغتر به، وأن يسعى في أن يَحثه على الاستقامة أو يستبدل به[1].

الخامس: أن يكون مجاهرًا بفسقه أو بدعته: كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس، وأخذ المكس، وجباية الأموال ظُلمًا، وتولي الأمور الباطلة، فيجوز ذكره بِما يُجاهر به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب، إلا أن يكون لِجوازه سبب آخر مما ذكرنا.

السادس: التعريف: فإن كان الإنسان معروفًا بلقب: كالأعمش، والأعرج والأصم، والأعمى، والأحول، وغيرهم جاز تعريفهم بذلك، ويحرم إطلاقه على وجه التنقيص، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى.

فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء وأكثرها مجمع عليها، دلائلها من الأحاديث الصحيحة المشهورة» اهـ.

وقد نظمها بعض العلماء في قوله:

القدح ليس بغيبة في ستة ... متظلم ومعرِّف ومحذِّر

ومجاهر فسقًا ومستفتٍ ومن ... طلب الإعانة في إزالة منكر

قال ابن رجب الحنبلي -رحمه الله تعالى-: «اعلم أن ذكر الإنسان بِما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذم والعيب والنقص، فأما إن كان فيه مصلحة لعامة المسلمين، أو خاصة لبعضهم، وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة؛ فليس بِمحرم بل مندوب إليه.

= ولكتابه ورسوله والمسلمين، مجنت بذلك على الإسلام والمسلمين جنايات عظيمة؛ لمخالفتهم لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة؛ ولِما فيها من المفاسد العظيمة.

(١) وهذا الباب أحكم إغلاقه أهل الأهواء والتحزبات السياسية، فكم جنوا على الإسلام والمسلمين.

وقد قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة، وردُّوا على من سوَّى بينهما من المتعبدين وغيرهم مِمن لا يتسع علمه، ولا فرق بين الطعن في رواة ألفاظ الحديث ولا التمييز بين من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأوَّل شيئًا منها على غير تأويله، وتَمسك بِما لا يتمسك به، ليحذر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضًا؛ ولهذا تَجد في كتبهم المصنفة في أنواع العلوم الشرعية من التفسير، وشروح الحديث، والفقه، واختلاف العلماء وغير ذلك مُمتلئة من المناظرات، وردُّوا أقوال من تضعف أقواله من أئمة السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ولَم يترك ذلك أحد من أهل العلم، ولا ادَّعى فيه طعنًا على من رد عليه قوله، ولا ذمًّا ولا نقصًا.. اللهم إلا أن يكون المصنف مِمن يفحش في الكلام، ويسيء الأدب في العبارة، فينكر عليه فحاشته وإساءته دون أصل رده ومُخالفته، إقامة بالحجج الشرعية، والأدلة المعتبرة.

وسبب ذلك أن علماء الدين كلهم مجمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمته هي العليا، وكلهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم، ولا ادَّعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين، فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق مِمن أورده عليهم، وإن كان صغيرًا، ويوصون أصحابَهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم»[1] اهـ.

* * *

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير ص (٢٥-٢٦) تحقيق نجم عبد الرحمن خلف.

منهج أهل السنة والجماعة قاطبة في التحذير من أهل البدع ومن كتبهم وحكمهم في الداعية إلى البدع

١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «السياسة الشرعية» ص(١٢٣): «وجوز طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما قتل الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة، وكذلك كثير من أصحاب مالك، وقالوا: إنَّما جوز مالك وغيره قتل القدرية؛ لأجل الفساد في الأرض، لا لأجل الردة» اهـ.

٢ وقال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-: «من قامت عليه الحجة من أهل البدع استحق العقوبة، وإلا كانت أعماله البدعية المنهي عنها باطلة لا ثواب فيها، وكانت منقصةً له، خافضة له، مسقطة لحرمته ودرجته، فإن هذا حكم أهل الضلال وجزاؤهم، والله حكم عدل، لا يظلم مثقال ذرة، وهو عليم حكيم»[1] اهـ.

٣- رأي الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ في الطوائف[2].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم -رحمك الله- أن الإسلام وأهله أتوا من طوائف ثلاثة:

أ- فطائفة ردت أحاديث الصفات، وكذبوا رواتَها، فهؤلاء أشد ضررًا على الإسلام وأهله من الكفار.

ب- وطائفة قالوا بصحتها وقبولها، ثم تأولوها، فهؤلاء أعظم ضررًا من الطائفة الأولى.

جـ- والثالثة: جانبوا القولين الأولين، وأخذوا بزعمهم ينَزهون، وهم يكذبون.

فأدَّاهم ذلك إلى القولين الأولين، وكانوا أعظم ضررًا من الطائفتين الأوليين» اهـ.

---

(١) في الرد على الأخنائي.

(٢) عقيدة الحافظ عبد الغني ص (١٢١).

٤- وقال ابن الجوزي[١] : «قال أبو الوفاء علي بن عقيل الفقيه : قال شيخنا أبو الفضل الهمذاني : مبتدعة الإسلام والواضعين للأحاديث أشد من الملحدين ؛ لأن الملحدين قصدوا فساد الدين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل، فهم كأهل بلد سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالمحاصرين من خارج، فالدخلاء يفتحون الحصن، فهو[٢] شر على الإسلام من غير الملابسين له».

قلت : فهذا كلام في طوائف تنتمي إلى الإسلام، ولا شك أن لهم محاسن، فلم يذكرها هؤلاء العلماء العظماء لأن ذكرها غير واجب، ثم منهج السلف الصالح هو التحذير من الكتب التي فيها بدع ؛ صيانة لمنهج المسلمين من ضررها وخطرها، وليس من الظلم أن يذكر المسلم الناصح من كتاب مثالب موجودة فيه ؛ تحذيرًا للمسلمين من ضرره ولو لَم يذكر محاسنه، بل من الظلم أن يثلب بِما ليس فيه، ولو كان كاتبه كافرًا.

٥- وقال شيخ الإسلام بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «فالكذب على الشخص حرام كله، سواء كان الرجل مسلمًا أو كافرًا أو فاجرًا، لكن الافتراء على المؤمن أشد، بل الكذب كله حرام، ولكن يباح عند الحاجة الشرعية المعاريض»[٣] اهـ.

ولقد حذر رسول اللَّه ﷺ من قراءة كتب أهل الكتاب، فعن جابر بن عبداللَّه رضي الله عنه : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى النَّبِي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فغضب فقال : «أمتهوكون يابن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بِها نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بِحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى عليه السلام كان حيًّا ما وسعه إلا أن يتبعني»[٤].

٦- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «وهذه حقيقة قول من قال من السلف والأئمة : إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يصلى خلفهم، ولا يؤخذ

---

(١) الموضوعات: (١/ ٥١).

(٢) كذا في الأصل، ولعله: فهم.

(٣) مجموع الرسائل والمسائل (٥/ ١٠٥).

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٨٧)، والدارمي (١/ ١١٥) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٥/ ٢) وهو حديث حسن، وانظر الإرواء (٦/ ٣٣٨- ٣٤٠).

عنهم العلم، ولا يناكحون، فهذه عقوبة لَهم حتى ينتهوا؛ ولِهذا يفرقون بين الدَّاعية وغير الداعية؛ لأن الداعية أظهر المنكرات، فاستحق العقوبة، بخلاف الكاتم، فإنه ليس شرًّا من المنافقين، الذين كان النَّبِي ﷺ يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى اللَّه، مع علمه بِحال كثير منهم»[1] اهـ.

٧- وقال شيخ الإسلام -رحمه اللَّه تعالى- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾[2]:

«فأمر بعقوبتهما وعذابِهما بِحضور طائفة من المؤمنين، وذلك بشهادته على نفسه أو بشهادة المؤمنين عليه؛ لأن المعصية إذا كانت ظاهرة كانت عقوبتها ظاهرة، كما جاء في الأثر: «من أذنب سرًّا ليتب سرًّا، ومن أذنب علانية فليتب علانية». وليس من الستر الذي يُحبه اللَّه تعالى كما في الحديث: «من ستر مسلمًا ستره اللَّه». بل ذلك إذا ستر كان ذلك إقرارًا لمنكر ظاهر، وفي الحديث: «إن الخطيئة إذا خفيت لَم تضر إلا صاحبها وإذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة».

فإذا أُعلنت أعلنت عقوبتها بِحسب العدل الممكن؛ ولِهذا لَم يكن للمعلن بالبدع والفجور غيبة، كما روي ذلك عن الحسن البصري وغيره؛ لأنه لما أعلن ذلك استحق عقوبة المسلمين له، وأدنى ذلك أن يذم عليه لينزجر، ويكف الناس عنه وعن مخالطته، ولو لَم يُذم ويُذكر بِما فيه من الفجور والمعصية أو البدعة؛ لاغتر به الناس، وربما حمل بعضهم على أن يرتكب ما هو عليه، ويزداد أيضًا هو جرأة وفجورًا ومعاصي، فإذا ذُكر بِما فيه انكف، وانكف غيره عن ذلك وعن صحبته ومخالطته.

قال الحسن البصري: أترغبون عن ذكر الفاجر؟! اذكروه بِما فيه كي يَحذره الناس. وقد روي مرفوعًا.

والفجور: اسم جامع لكل متجاهر بِمعصية أو كلام قبيح يدل السامع له على

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٢٠).

(٢) النور: ٢.

فجور قلب قائله، ولهذا كان مستحقًا للهجر إذا أعلن بدعة، أو معصية، أو فجورًا، أو تهتكًا، أو مُخالطة لِمن هذا حاله بحيث لا يبالي بطعن الناس عليه، فإنَّ هجره نوع تعزير له، فإذا أعلن السيئات أعلن هجره، وإذا أسر أُسر هجره؛ إذ الهجرة هي الهجرة على السيئات، وهجرة السيئات هجرة ما نَهى اللَّه عنه كما قال تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[١]. وقال تعالى: ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾[٢]. وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾[٣]... إلخ»[٤] اهـ.

٨- وقال ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم»[٥]: «أخبرنا إسماعيل بن عبدالرحمن قال: حدثنا إبراهيم بن بكر قال: سمعت أبا عبد اللَّه محمد بن أحمد بن إسحاق بن خويز منداد المصري المالكي قال في كتاب الإجارات من كتابه في الخلاف: قال مالك: لا تَجوز الإجارات في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم وذكر كتبًا ثم قال: وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك. قال: وكذلك كتاب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك.

وقال في كتاب «الشهادات» في تأويل قول مالك: «لا تَجوز شهادة أهل البدع والأهواء».

قال: أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريًا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبدًا، ويهجر ويؤدب على بدعته، فإن تَمادى عليها استتيب منها» اهـ.

٩- وقال ابن عبد البر في كتابه «التمهيد» عقب حديث كعب بن مالك في قصة الثلاثة الذين خلفوا: «وفي حديث كعب هذا دليل على أنه جائز أن يهجر المرء أخاه

---

(١) المدثر: ٥.

(٢) المزمل: ١٠.

(٣) النساء: ١٤٠.

(٤) تفسير سورة النور لابن تيمية، تحقيق: علي العلي عبد الحميد حامد، ص(٣١-٣٢).

(٥) (٢/ ١١٧).

إذا بدث منه بدعة أو فاحشة، يرجو أن يكون هجرانه تأديبًا له، وزجرًا عنه»[١] اهـ.

١٠- وروى الخطيب البغدادي[٢] بإسناده إلى الفضل بن زياد قال: «وسألت أبا عبد الله عن الكرابيسي وما أظهر؟ فكلح وجهه، ثم أطرق، ثم قال: هذا قد أظهر رأي جهم، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٣]. فممن يسمع، وقال النبي ﷺ: «فله الأمان حتى يسمع كلام الله». إنَّما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها ؛ تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه وأقبلوا على هذه الكتب» اهـ.

١١- قال الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح في كتابه: «الآداب الشرعية»[٤]: وذكر الشيخ موفق الدين رَحِمَهُ اللَّهُ في المنع من النظر في كتب المبتدعة، قال: «وكان السلف ينهون عن مجالسة أهل البدع، والنظر في كتبهم، والاستماع لكلامهم» اهـ.

١٢- انظر كلام الإمام البغوي المتقدم في ص (٢٥-٢٦).

١٣- قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن فرقة النجاة -وهم أهل السنة- مأمورون بعداوة أهل البدع، والتشريد بهم، والتنكيل بمن انحاش إلى جهتهم بالقتل فما دونه، وقد حذر العلماء من مصاحبتهم ومجالستهم، وذلك مظنة إلقاء العداوة والبغضاء، لكن الدرك فيها على من تسبب في الخروج عن الجماعة بما أحدثه من اتباع غير سبيل المؤمنين، لا على التعادي مطلقًا، كيف ونحن مأمورون بمعاداتهم وهم مأمورون بموالاتنا، والرجوع إلى الجماعة».[٥] اهـ.

١٤- وقال الشاطبي أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ[٦]: «حين تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها

---

(١) (٦/١١٨).
(٢) (١/٢٣٢).
(٣) التوبة: ٦.
(٤) (١/٢٣٢).
(٥) الاعتصام (١/١٢٠).
(٦) الاعتصام: (٢/٢٢٨-٢٢٩).

وتزينها في قلوب العوام، ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلابد من التصريح بأنهم من أهل البدع والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له الشهود على أنَّهم منهم.

فمثل هؤلاء لابد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم -إذا تركوا- أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة، ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران؛ فالمرتكب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتآكلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس، وهذا شأن الشرع أبدًا، يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل.

قلت: فهذا هو مذهب السلف، وهذه هي أحكامهم، وهذا هو تعاملهم مع الكتب ومع أهلها -أهل البدع- كما ترى في كلام ابن تيمية والبغوي والشاطبي، وفي كلام ابن عبدالبر عن مالك وأصحابه، وكما في كلام الخطيب والموفق ابن قدامة عن الإمام أحمد والسلف قاطبة.

١٥ - وقال ابن القيم في الطرق الحكمية[1]: فصل: وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها، قال المروذي: قلت لأحمد: استعرت كتابًا فيه أشياء رديئة ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: نعم. فأحرقه. وقد رأى النَّبي ﷺ بيد عمر كتابًا اكتتبه من التوراة، وأعجبه موافقته للقرآن، فتمعر وجه رسول الله ﷺ، حتى ذهب به عمر إلى التنور فألقاه فيه. فكيف لو رأى رسول الله ﷺ ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة؟! والله المستعان.

وقد أمر النَّبي ﷺ من كتب عنه شيئًا غير القرآن أن يَمحوه، ثم أذن في كتابة سنته، ولَم يأذن في غير ذلك، وكل هذه الكتب المتضمنة لِمخالفة السنة غير مأذون فيها، بل مأذون في محوها وإتلافها وما على الأمة أضر منها، وقد حرق الصحابة جميع

(١) ص (٢٨٢).

المصاحف المخالفة لِمصحف عثمان، لما خافوا على الأمة من الاختلاف، فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة. . ». ثم قال ابن القيم:

والمقصود: أن هذه الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يَجب إتلافها وإعدامها، وهي أولى بذلك من إتلاف آلات اللهو والمعازف وإتلاف آنية الخمر، فإن ضررها أعظم من ضرر هذه، ولا ضمان فيها كما لا ضمان في كسر أواني الخمر وشق الزقاق» اهـ.

١٦- وقال الذهبي: «قال الحافظ سعيد بن عمرو البردعي: شهدت أبا زرعة - وقد سئل عن الحارث المحاسبي وكتبه- فقال للسائل: إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر؛ فإنك تَجد فيه ما يغنيك. قيل له: في هذه الكتب عبرة. فقال: من لَم يكن له في كتاب اللَّه عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة.

بلغكم أن سفيان ومالكًا والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس ما أسرع الناس إلى البدع!.

مات الحارث سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وأين مثل الحارث؟! فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين «كالقوت» لأبي طالب، وأين مثل القوت؟! كيف لو رأى «بَهجة الأسرار» لابن جهضم، و«حقائق التفسير» للسلمي؟! لطار لبُّه، كيف لو رأى تصانيف أبي حامد الطوسي في ذلك على كثرة ما في «الإحياء» من الموضوعات؟! كيف لو رأى «الغنية» للشيخ عبد القادر؟! كيف لو رأى «فصوص الحكم» و«الفتوحات المكية»؟!.

بلى؛ لما كان الحارث لسان القوم في ذاك العصر كان معاصره ألف إمام في الحديث، فيهم مثل أحمد بن حنبل وابن راهويه.

ولما صار أئمة الحديث مثل ابن الدخميسي وابن شحانة كان قطب العارفين، كصاحب الفصوص وابن سبعين، نسأل اللَّه العفو والمسامحة، آمين»[1] اهـ.

أقول: رحم اللَّه الإمام الذهبي كيف لو رأى مثل «الطبقات» للشعراني،

---

(١) الميزان (١/ ٤٣٠- ٤٣١).

و«جواهر المعاني» و«بلوغ الأماني في فيض أبي العباس التيجاني» لعلي بن حرازم الفاسي؟! كيف لو رأى «خزينة الأسرار» لمحمد حقي النازلي؟! كيف لو رأى «نور الأبصار» للشبلنجي؟! كيف لو رأى «شواهد الحق في جواز الاستغاثة بسيد الخلق» و«جامع كرامات الأولياء» للنبهاني؟! كيف لو رأى «تبليغي نصاب» وأمثاله من مؤلفات أصحاب الطرق الصوفية؟! كيف لو رأى مؤلفات غزالي هذا العصر وهي تُهاجم السنة النبوية، وتسخر من حملتها والمتمسكين بها من الشباب السلفي، وتقذفهم بأشنع التهم وأفظع الألقاب؟! كيف لو رأى مؤلفات المودودي وما فيها من انحراف عقدي وعقلي وسلوكي؟! كيف لو رأى مصنفات القرضاوي وهي تدافع عن أهل البدع وتنتصر لَها، بل تشرح أصولها، والذي ينحى منحى غزالي هذا العصر، بل هو أخطر؟! كيف لو رأى دعاة زماننا وقد أقبلوا على هذه الكتب المنحرفة، وهم يسيرون ويُسيِّرون شبابَهم وأتباعهم على مناهج الفرق المنحرفة الضالة، بل وينافحون عنها وعن قاداتِها المبتدعين؟! كيف لو رأى مصنفات سعيد حوى الصوفية والسياسية المنحرفة، كيف لو رأى مصنفات الكوثري وتلاميذه أبي غدة وإخوانه من كبار متعصبي الصوفية والمذهبية؟! كيف لو رأى مصنفات البوطي وأمثاله من خصوم السنة وخصوم مدرسة التوحيد ومدرسة ابن تيمية؟! كيف لو رأى شباب الأمة بل شباب التوحيد وقد جهلوا منهج السلف، بل جهلوا الكتاب والسنة، وأقبلوا على هذه الكتب المهلكة[1]؟! ويا ويل من يتعرض لنقدها ويريد حماية دينهم وعقائدهم من ضلالاتِها.

يا ويله من يحميه من سهامهم واتِّهاماتِهم الجريئة فإنا لله وإنا إليه راجعون.

١٧- قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح علل الترمذي»[2]: «وقد تسلط كثير مِمن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل، وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه بـ«كتاب المدلسين»،

(١) أعني: كتب تلاميذ الكوثري وغيرهم من المبتدعة الذين تستروا بدعوة الإخوان المسلمين.
(٢) (٢/٨٠٦-٨٠٨).

وقد ذُكر كتابه هذا للإمام أحمد، فذمه ذمًا شديدًا، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء.

قال المروزي: مضيت إلى الكرابيسي، وهو إذ ذاك مستور، يذب عن السنة، ويظهر نصرة أبي عبد اللَّه، فقلت له: إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه على أبي عبد اللَّه، فأظهر أنك ندمت حتَّى أخبر أبا عبد اللَّه. فقال لي: إن أبا عبد اللَّه رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه، وقد سألني أبو ثور وابن عقيل وحبيش أن أضرب على هذا الكتاب؛ فأبيت عليهم، وقلت: بل أزيد فيه. ولج في ذلك، وأبى أن يرجع عنه، فجيء بالكتاب إلى أبي عبد اللَّه، وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش، والنصرة للحسن ابن صالح، وكان في الكتاب «إن قلتم: إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج، فهذا ابن الزبير قد خرج». فلما قرئ على أبي عبد اللَّه قال: «هذا قد جمع للمخالفين ما لَم يُحسِنوا أن يَحتجوا به حذروا عن هذا». ونَهى عنه».

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد تسلط بِهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث كابن عباد الصاحب ونَحوه، وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس إما أنه يخفى عليه أمرها، أو لا يَخفى عليه - في الطعن في الأعمش ونحوه- كيعقوب الفسوي وغيره.

وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنَّما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين، وحفظًا لسنة النَّبِي ﷺ، وصيانة لَها، وتَمييزًا مِما يدخل على رواتِها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك طعنًا في غير الأحاديث المعللة، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتِها من العلل، وسلامتها من الآفات، فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول اللَّه ﷺ حقًّا، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مِما دلس به» اهـ.

١٨- قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول

---

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير (ص٣٠-٣٣).

ينكره على قائله يقول: «كذب فلان»، ومن هذا قول النبي ﷺ: «كذب أبو السنابل»، لما بلغه أنه أفتى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملًا لا تحل بوضع الحمل حتى تأتي عليها أربعة أشهر وعشرًا.

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء، وردها أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد (١٦٤- ٢٤١ هـ) ينكر على أبي ثور (٢٤٠ هـ) وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها، ويبالغ في ردها عليهم.

هذا كله حكم الظاهر، وأما في باطن الأمر؛ فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تَبيين الحق ولئلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته، فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بِهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

وسواء كان الذي بين الخطأ صغيرًا أم كبيرًا، فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس».

ثم ذكر سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وطاوس وغيرهم «ممن أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم، ولَم يعد أحد منهم ما خالفوه في هذه المسائل ونحوها طعنًا في هؤلاء الأئمة ولا عيبًا لهم، وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها مثل كتب الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادعوا هذه المقالات ما كان بِمثابتها شيء كثير، ولو ذكرنا ذلك بحروفه لطال الأمر جدًّا.

وأما إن كان مراد الراد بذلك إظهار عيب من رد عليه، وتنقصه، وتبيين جهله وقصوره في العلم، ونحو ذلك، كان محرمًا، سواء كان رده لذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمه اللَّه تعالى في كتابه، وتوعد عليه في الهمز واللمز، وداخل أيضًا في قول النبي ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولَم يؤمن بقلبه! لا تؤذوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتِهم، فإنه من يتبع عوراتِهم، يتبع اللَّه عورته، ومن يتبع اللَّه عورته يفضحه ولو في جوف بيته».

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء وليس منهم؛ فيجوز بيان جهلهم، وإظهار عيوبهم، تحذيرًا من الاقتداء بهم، وليس كلامنا الآن في هذا القبيل، والله أعلم».

١٩- وقال الحافظ ابن رجب أيضا رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح علل الترمذي»[(١)]: «قال ابن أبي الدنيا: نا أبو صالح المروزي: سمعت رافع بن أشرس، قال: كان يقال: «من عقوبة الكذاب أن لا يقبل صدقه». وأنا أقول: من عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه».

قال المحقق: «قال الكنكوهي في «الكوكب الدري» (١/ ٣٤٧): إنه صاحب بدعة، لا ينبغي أن يأخذ العلماء منه، ولا أن يتركوا العامة يسألون عنه ويجلسون إليه، فلما كان كذلك، لا يتحدث عنه أحد فيموت ذكره، ولا يشتهر أمره، فعلم أن العلماء يجوز لهم بل يجب أن يظهروا للناس عيبه ويَمنعوهم عن الأخذ عنه».

قلت: وما أشبه الليلة بالبارحة، فخصوم السنة والتوحيد يستغلون اليوم كتابات وأشرطة بعض من ينتسبون إلى السنة والتوحيد في الطعن في أعلام السنة والتوحيد ودعاتهما، بل الأشد نكاية وفجيعة أن يتأثر بهذه الأشرطة والكتابات والدعايات كثير من أبناء التوحيد والسنة؛ فيسددون سهام التجريح والتهم الظالمة إلى أعلام التوحيد والسنة وحملة راياتهما والمدافعين عن حياضهما، والأشد من ذلك أسفًا وفواجع أن يتعاطفوا ويتضامنوا مع أهل البدع والضلال في تسديد السهام المسمومة، التي يعدها أعداء السنة والتوحيد السهام الأخيرة للإجهاز على البقية الباقية من السنة والتوحيد.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة ... على النفس من وقع الحسام المهند

فإنا لله وإنا إليه راجعون.

انظر أخي واعتبر كيف وقف الإمام أحمد ومن وراءه من أهل السنة من كتاب «المدلسين» للكرابيسي، ولعله خير آلاف المرات وأقل خطرًا آلاف المرات، من

---

(١) (١/ ٥٠).

كتب يدافع عنها أبناء السنة والتوحيد لأهل البدع والضلال، فإنا لله وإنا إليه راجعون مرات ومرات أخرى!!.

٢٠- قال السبكي -بعد أن ذكر طعن المازري في الغزالي-: «وقد سبقه إلى قريب منه من المالكية أبو الوليد الطرطوشي فذكر في «رسالة إلى ابن مظفر»: فأما ما ذكرت من أمر الغزالي فرأيت الرجل وكلمته، فرأيته رجلًا من أهل العلم قد نَهضت به فضائله، واجتمع فيه العقل، والفهم، ومُمارسة العلوم طول زمانه، ثم بدا له الانصراف عن طريق العلماء، ودخل غمر العمال ثم تصوف، فهجر العلوم وأهلها، ودخل في علم الخواطر وأرباب القلوب ووساوس الشيطان، ثم شابَها بآراء الفلاسفة ورموز الحلاج، وجعل يطعن على الفقهاء والمتكلمين، ولقد كاد ينسلخ من الدين، فلما عمل «الإحياء» عمد يتكلم في علوم الأحوال ومرامز الصوفية، وكان غير أنيس بها، ولا خبير بمعرفتها، فسقط على أم رأسه، وشحن كتابه بالموضوعات»[1] اهـ.

٢١- قال الونشريسي «في المعيار المعرب»[2]: «قال ابن القطان: لما وصل «إحياء علوم الدين» إلى قرطبة تكلموا فيه بالسوء، وأنكروا عليه أشياء لاسيما قاضيهم ابن أحمدين، فإنه أبلغ في ذلك حتى كفَّر مؤلفه، وأغرى السلطان به، واستشهد بفقهائه، فأجمع هو وهم على حرقه، فأمر علي بن يوسف بذلك بفتياهم، فأحرق بقرطبة على الباب الغربي في رحبة المسجد بجلوده بعد إشباعه زيتًا بمحضر جماعة من أعيان الناس، ووجه إلى جميع بلاده يأمر بإحراقه، وتوالى الإحراق -على ما اشتهر عنه- ببلاد المغرب في ذلك الوقت، فكان إحراقه سببًا لزوال ملكهم، وانتشار سلكهم، وتوالي الهزائم عليهم» اهـ.

أقول: والربط بين زوال ملكهم وبين إحراق «الإحياء» غير صحيح؛ فإن الصحابة أحرقوا المصاحف تَجنيبًا للأمة فتنة الضلال والاختلاف أيضًا.

---

(١) طبقات الشافعية للسبكي (٦/ ٢٤٣)، ودافع السبكي عن الغزالي دفاع عميان المتعصبين القائم على التمويهات والمغالطات.

(٢) (٢١/ ١٨٥).

والصواب أن يقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾[1] ثم يقال: السبب في زوال ملكهم كثرة ذنوبهم ومعاصيهم.

قال الذهبي في «العبر»[2] في وفيات سنة سبع وثلاثين وخمسمائة:

«وعلي بن يوسف بن تاشفين -أمير المسلمين وصاحب المغرب- كان يرجع إلى عدل، ودين، وتعبد، وحسن طوية، وشدة إيثار لأهل العلم، وذم للكلام وأهله، لما وصلت إليه كتب أبي حامد أمر بإحراقها وشدد في ذلك، ولكنه كان مستضعفًا مع رؤوس أمرائه فلذلك ظهرت مناكير خمور في دولته، فتغافل وعكف عن العبادة، وتوثب عليه ابن تومرت، ثم صاحبه عبد المؤمن» اهـ.

فهذا سبب زوال ملكهم ظهور المنكرات والخمور وضعف علي بن يوسف.

٢٢- وقال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»[3]: «ثم جاء أقوام -يعني: من الصوفية- فتكلموا لَهم في الجوع والفقر والوساوس والخطرات، وصنفوا في ذلك مثل الحارث المحاسبي، وجاء آخرون فهذبوا مذهب التصوف، وأفردوه بصفات ميزوه بها من الاختصاص بالمرقعة والسماع والوجد والرقص والتصفيق، وتَميزوا بزيادة النظافة والطهارة، ثم ما زال الأمر ينمو والأشياخ يضعون لَهم أوضاعًا ويتكلمون بواقعاتهم، ويتفق بُعدهم عن العلماء، لا بل رؤيتهم ما هم فيه أوفى العلوم حتَّى سموه العلم الباطن، وجعلوا علم الشريعة العلم الظاهر، ومنهم من خرج به الجوع إلى الخيالات الفاسدة، فادعى عشق الحق والهيمان فيه، فكأنَّهم تَخايلوا شخصًا مستحسن الصورة فهاموا به، وهؤلاء بين الكفر والبدعة، ثم تشعبت بأقوام منهم الطرق، ففسدت عقائدهم، فمن هؤلاء من قال بالحلول، ومنهم من قال بالاتحاد، وما زال إبليس يَخبطهم بفنون البدع حتى جعلوا لأنفسهم سننًا، وجاء أبو عبد الرحمن السلمي فصنف لَهم كتاب «السنن» وجمع لهم حقائق

---

(١) آل عمران: ٢٦.

(٢) (٢/ ٤٥٢).

(٣) ص (١٦٢ بتحقيق محمود مهدي إستامبولي).

التفسير، فذكر عنهم فيه العجب في تفسيرهم القرآن بما يقع لَهم من غير إسناد ذلك إلى أصل من أصول العلم، وإنَّما حملوه على مذاهبهم، والعجب من ورعهم في الطعام وانبساطهم في القرآن.

وقد أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن القزاز قال: أخبرنا أبو بكر الخطيب قال لي: محمد بن يوسف القطان النيسابوري قال: كان أبو عبد الرحمن السلمي غير ثقة، ولَم يكن سمع من الأصم إلا شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبد اللَّه بن البيع حدث عن الأصم بتاريخ يحيى بن معين وبأشياء كثيرة سواه، وكان يضع للصوفية الأحاديث».

قال المصنف[1]: «وصنف لَهم أبو نصر السراج كتابًا سماه «لمع الصوفية» ذكر فيه من الاعتقاد القبيح والكلام المرذول ما سنذكر منه جملة -إن شاء اللَّه تعالى- وصنف لهم أبو طالب المكي «قوت القلوب» فذكر فيه الأحاديث الباطلة، وما لا يستند فيه إلى أصل، من صلوات الأيام والليالي، وغير ذلك من الموضوعات، وذكر فيه الاعتقاد الفاسد، وردد فيه قول: «قال بعض المكاشفين». وهذا كلام فارغ، وذكر فيه عن بعض الصوفية أن اللَّه ﷻ يتجلى في الدنيا لأوليائه.

أخبرنا أبو منصور القزاز، أخبرنا أبو بكر الخطيب قال: قال أبو طاهر محمد بن العلاف قال: دخل أبو طالب المكي إلى البصرة بعد وفاة أبي الحسين بن سالم، فانتمى إلى مقالته، وقدم بغداد فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ، فخلط في كلامه فحفظ عنه أنه قال: «ليس على المخلوق أضر من الخالق». فبدعه الناس وهجروه، فامتنع من الكلام على الناس بعد ذلك، قال الخطيب: وصنف أبو طالب المكي كتابًا سماه «قوت القلوب» على لسان الصوفية، وذكر فيه أشياء منكرة مستبشعة في الصفات».

وقال المصنف[2]: «وجاء أبو نعيم الأصبهاني فصنف لَهم كتاب «الحلية»، وذكر في حدود التصوف أشياء منكرة قبيحة، ولَم يستح أن يذكر في الصوفية أبا بكر

(١) أي ابن الجوزي.
(٢) أي: ابن الجوزي.

وعمر وعثمانًا وعليًا وسادات الصحابة ﷺ، فذكر عنهم فيه العجب، وذكر منهم شريحًا القاضي والحسن البصري وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل.

وكذلك ذكر السلمي في طبقات الصوفية: الفضيل وإبراهيم بن أدهم ومعروفًا الكرخي، وجعلهم من الصوفية بأن أشار إلى أنَّهم من الزهاد، فالتصوف مذهب معروف يزيد على الزهد، ويدل على الفرق بينهم أن الزهد لَم يذمه أحد، وقد ذموا التصوف على ما سيأتي ذكره.

وصنف لَهم عبد الكريم بن هوازن القُشيري كتاب «الرسالة» فذكر فيها العجائب من الكلام في «الفناء، والبقاء، والقبض، والجمع، والتفرقة، والصحو، والسكر، والذوق، والشرب، والمحو، والإثبات، والتجلي، والمحاضرة، والمكاشفة، واللوائح، والطوالع، واللوامع، والتكوين، والتمكين، والشريعة، والحقيقة... إلى غير ذلك من التخليط الذي ليس بشيء، وتفسيره أعجب منه.

وجاء محمد بن طاهر المقدسي فصنف لَهم «صفوة التصوف» فذكر فيه أشياء يستحي العاقل من ذكرها، نذكر ما يصلح ذكره في مواضعه -إن شاء اللَّه تعالى-.

وجاء أبو حامد الغزالي فصنف لَهم كتاب «الإحياء» على طريقة القوم، وملأه بالأحاديث الباطلة، وهو يعلم بطلانَها، وتكلم في علم المكاشفة، وخرج عن قانون الفقه، وقال: إن المراد بالكواكب والشمس والقمر اللواتي رآهن إبراهيم -صلوات اللَّه عليه- أنوار هي حجب اللَّه ﷻ. «ولَم يرد هذا في المعروفات، وهذا من جنس كلام الباطنية، وقال في كتاب «المفصح بالأحوال»: إن الصوفية في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتًا، ويقتبسون منهم فوائد، ثم يرتقي الحال من مشاهدة الصور إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق».

قال المصنف[1]: «وكان السبب في تصنيف هؤلاء مثل هذه الأشياء قلة علمهم بالسنن والإسلام والآثار، وإقبالهم على ما استحسنوه من طريقة القوم، وإنَّما

(١) أي: ابن الجوزي.

استحسنوها؛ لأنه قد ثبت في النفوس مدح الزهد، وما رأوا حالة أحسن من حالة هؤلاء القوم في الصورة، ولا كلامًا أرق من كلامهم، وفي سير السلف نوع خشونة، ثم إن ميل الناس إلى هؤلاء القوم شديد؛ لما ذكرنا من أنَّها طريقة ظاهرها النظافة والتعبد وفي ضمنها الراحة والسماع، والطباع تَميل إليهما، وقد كان أوائل الصوفية ينفرون من السلاطين والأمراء فصاروا أصدقاء.

وجمهور هذه التصانيف التي صنفت لَهم لا تستند إلى أصل، وإنَّما هي واقعات تلقفها بعضهم عن بعض ودونوها وقد سموها بالعلم الباطن، والحديث بإسناد إلى أبي يعقوب إسحاق بن حية قال: سمعت أحمد بن حنبل وقد سئل عن الوساوس والخطرات فقال: ما تكلم فيها الصحابة ولا التابعون» اهـ.

٢٣- قال الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت: ولقائل أن يقول: إنَّما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح والتعديل، وقلَّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب: بل يقتصرون على مجرد قولِهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت، ونحو ذلك. فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك، وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وجوابه: أن ذلك وإن لَم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أن توقفنا في قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناءً على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف».

قال العراقي متعقبًا ابن الصلاح: «ومِما يدفع هذا السؤال رأسًا أو يكون جوابًا عنه أن الجمهور إنَّما يوجبون البيان في جرح من ليس عالِمًا بأسباب الجرح والتعديل، وأما العالم بأسبابِهما فيقبلون جرحه من غير تفسير، وبيان ذلك أن الخطيب حكى في «الكفاية» عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه حكى عن جمهور أهل العلم: إذا جرح من لا يعرف الجرح يَجب الكشف عن ذلك. قال: ولَم يوجبوا ذلك على أهل العلم بِهذا الشأن. قال القاضي: والذي يقوي عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالِمًا، كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار

المزكي عدلًا إلى آخر كلامه. وما حكيناه عن القاضي أبي بكر هو الصواب»[1] اهـ.

قلت: فأنت ترى أنَّهم لا يشترطون في الجارح أن يذكر الجوانب المشرقة في المجروح، وأن العالم بأسباب الجرح والتعديل يؤخذ كلامه مسلمًا عند جمهور العلماء، ويَجب الكشف عن جرح غير العالم بأسباب الجرح والتعديل، ولا يتهمون أحدًا بأنه ظالم إذا اقتصر على الجوانب المظلمة.

هذا هو المنهج الرشيد الذي يَجب أن يعرفه الشباب السلفي، المنهج الذي دل عليه الكتاب والسنة، وسلكه خيار الأمة محدثوها وفقهاؤها، ومن شَرطِ تطبيق هذا المنهج أن يكون الناقد مريدًا بذلك وجه اللَّه والنصيحة لله ولكتابه، وصيانة دين اللَّه وما حواه من عقائد وشرائع وعبادات.

ومما يؤسف له أشد الأسف أن أهل الباطل والبدع قد خدعوا كثيرًا من أذكياء طلاب العلم -فضلًا عن غيرهم- بأنه لا يَجوز الكلام في الدعاة، يريد بذلك دعاة البدعة والضلال، يريدون بذلك إفساح المجال لانتشار خدعهم الهدامة، يريدون القضاء على دعوة التوحيد والسنة ومنهج السلف الصالح، ومن فروع هذا المذهب الخدَّاع هذه الشروط التي يشترطها بعض أبناء التوحيد أنه لابد في نقد أهل البدع، أو من يسمون بالدعاة من ذكر الجوانب المشرقة إلى جانب ذكر الجوانب المظلمة..!!!

٢٤- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام على حديث رواه عبد الملك بن هارون: «لكنه قد رواه من صنف في عمل اليوم والليلة كابن السني وأبي نعيم، وفي مثل هذه الكتب أحاديث كثيرة موضوعة، لا يَجوز الاعتماد عليها في الشريعة باتفاق العلماء، ورواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب «فضائل الأعمال» وفي هذا الكتاب أحاديث كثيرة كذب موضوعة»[2] اهـ.

فترى شيخ الإسلام قد اقتصر على ذكر الجانب المظلم، ولَم يذكر الجوانب

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص (١٤١).

(٢) التوسل والوسيلة (ص١٦٤/ فقرة٤٨٩) تحقيق المؤلف.

المشرقة، فلو كان إهمال المحاسن ظلمًا فكيف يقدم على هذا الظلم؟! ولو كان من منهج السلف ضرورة ذكر المحاسن إذا ذكرت المثالب، فكيف يفسر معظم نقدهم الذي لا يذكرون فيه المجروحين والمبتدعين إلا بالجرح والطعن دون أن يعرجوا على جوانب المدح والمحاسن، كيف يفسر هذا التصرف؟!.

٢٥- قال شيخ الإسلام في شرح الأصفهانية: «وما في هذه الاعتقاد المشروح هو موافق لقول الواقفة الذين لا يقولون بقول الأشعري وغيره من متكلمة أهل الإثبات وأهل السنة والحديث والسلف، بل يثبتون ما وافقه عليه المعتزلة البصريون، فإن المعتزلة البصريين يثبتون ما في هذا الاعتقاد، ولكن الأشعري وسائر متكلمة أهل الإثبات مع أئمة السنة والجماعة يثبتون الرؤية، ويقولون: القرآن غير مخلوق.

وقد رأيت اعتقادًا مختصرًا لصاحب مصنف هذا الاعتقاد المشروح، وهو مشهور بالعلم والحديث، وهو في الظاهر أشعري عند الناس، رأيت اعتقاده على هذا النمط، ذكر فيه أن اللَّه متكلم آمرٌ ناهٍ، كما يوافق عليه المعتزلة، ولَم يذكر أن القرآن غير مخلوق، ولا أثبت الرؤية، بل جعلها مما تأول، وكان يَميل إلى الجهمية الذين ناظروا أحمد بن حنبل وسائر أئمة السنة في مسألة القرآن، ويرجح جانبهم، وحكى عنهم ذمًّا وسبًّا لأحمد بن حنبل، وهو بنى اعتقاده وركَّبه من قول الجهمية ومن قول الفلاسفة القائلين بقدم العقول والنفوس، وهو من جنس القول المضاف إلى ديمقراطيس، وليس هذا مذهب الأشعرية، بل هم متفقون على أن القرآن غير مخلوق، وعلى أن اللَّه يُرى في الآخرة».

٢٦- وقال شيخ الإسلام: «ثم هذا الاعتقاد المشروح مع أنه ليس فيه زيادة على اعتقاد المعتزلة البصريين، فاعتقاد المعتزلة البصريين خير منه، فإن في هذا المعتقد من اعتقاد المتفلسفة في التوحيد ما لا يرضاه المعتزلة، كما نبهنا عليه فيما تقدم، وبينا أن ما ذكره من التوحيد ودليله هو مأخوذ من أصول الفلاسفة، وأنه من أبطل الكلام.

وكان قد طلب منه[١] شرح العقيدة الأصفهانية فأجاب إلى ذلك واعتذر بأنه لابد عند شرح ذلك الكلام من مخالفة بعض مقاصده لما توجبه قواعد الإسلام فإن الحق أحق أن يتبع» اهـ.

فأنت ترى أنه يذكر مثالب الكتاب، ولا يعرج على ذكر محاسنه، بل ذكر كتابه الآخر مقتصرًا على ذكر المثالب، أفلو كان ذكر المحاسن واجبًا؛ أفتراه يسكت عن محاسن الكتابين؟!.

❊ ❊ ❊

---

(١) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية، انظر شرح العقيدة الأصبهانية (ص٣).

حكم من يتولى أهل البدع وينصرهم على أهل السنة

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1].

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الآية من «تفسيره»[2]:

هذه الآية فيها ست مسائل:

الأولى: أكد الله الزجر عن الركون إلى الكفار.

الثانية: نَهى الله ﷻ المؤمنين بِهذه الآية أن يتخذوا من الكفار واليهود وأهل الأهواء دخلاء وولجاء يفاوضونَهم في الآراء، ويسندون إليهم أمورهم، ويقال: كل من كان على خلاف مذهبك ودينك، فلا ينبغي أن تحادثه.

قال الشاعر:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي

وفي «سنن أبي داود» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل»**.

أقول: هذا كله في اتخاذهم بطانة أو أصدقاء، فكيف إذا تردت ببعض الناس الأحوال إلى أن ينصروهم ويخذلوا الموحدين أهل السنة في الشدائد والكوارث؟!.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ خلال كلامه على أهل وحدة الوجود وأئمتهم، كابن سبعين وابن الفارض وابن حمويه، قال: «ومن لا يوافقهم، أكثرهم يسلمون لهم أقوالهم، أو يقولون: نحن لا نفهم هذا. أو يقولون: هذا ظاهره كفر، ولكن قد تكون له أسرار وحقائق يعرفها أصحابُها.

ومن هؤلاء من يعاونُهم وينصرهم على أهل الإيمان المنكرين للحلول

---

(١) آل عمران: ١١٨.

(٢) (١٧٨-١٧٩/٤).

والاتحاد، وهو شر ممن ينصر النصارى على المسلمين، فإن قول هؤلاء شر من قول النصارى، بل هو شر ممن ينصر المشركين على المسلمين، فإن المشركين يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[1]. خير من قول هؤلاء، فإن هؤلاء أثبتوا خالقًا ومخلوقًا غيره يتقربون به إليه، وهؤلاء يجعلون وجود الخالق وجود المخلوق.

ولما وقعت محنة هؤلاء الملاحدة المشهورة[2]، وجرى فيها ما جرى من الأحوال، ونصر اللَّه الإسلام عليهم، طلبنا شيوخهم لنتوبَهم، فجاء من كان من شيوخهم، وقد استعد لأن يظهر عندنا غاية ما يمكنه أن يقوله لنا، ليسلم من العقاب، فقلنا له: العالم هو اللَّه أو غيره. فقال: لا هو اللَّه ولا غيره. وهذا كان عنده هو القول الذي لا يمكن أحدًا أن يخالف فيه، ولو علم أننا ننكره لما قاله لنا، وكان من أعيان شيوخهم ومحققيهم، وممن له أتباع ومريدون، وله ولأصحابه سلطان ودولة ومعرفة ولسان وبيان، حتى أدخلوا معهم من ذوي السلطان والقضاة والشيوخ والعامة ما كان دخولهم في ذلك سببًا لانتقاص الإسلام ومصيره أسوأ من دين النصارى والمشركين، لولا ما منَّ اللَّه به من نصر الإسلام عليهم، وبيان فساد أقاويلهم، وإقامة الحجة عليهم، وكشف حقائق ما في أقوالهم من التلبيس الذي باطنه كفر وإلحاد، لا يفهمه إلا خواص العباد»[3].

انتبه أيها السلفي الصادق! واحذر أن تقاد إلى نصرة أهل البدع والضلال والإلحاد التي تضمها التنظيمات الحزبية والسياسية، فإن كثيرًا من أدعياء السلفية لا هَمَّ لهم اليوم إلا نصرة أهل البدع المُشَكَّلَة من أصناف الروافض والخوارج والصوفية القبورية أهل الحلول والاتحاد، الذين يقول شيخ الإسلام: «إن من ينصرهم شر ممن ينصر النصارى والمشركين»، ولا تنس مناصرة أدعياء السلفية لأهل البدع في قضية كنر وفي أزمة الخليج ضد أهل التوحيد في الجزيرة، فإن كنت خدعت بهم وقتًا ما، فأفق، «ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين».

---

(١) الزمر: ٣. في أبي داود.

(٢) الظاهر أن شيخ الإسلام يريد بهم الطائفة الصوفية الرفاعية، وهي اليوم وأمثالها من فرق الصوفية الملحدة داخلة في تنظيم الإخوان المسلمين!.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٦/ ١٧١- ١٧٣).

خاتمة

لقد تبين للقارئ المنصف:

١- أن ما يُدّعى من وجوب الموازنة بين المثالب والمحاسن في نقد الأشخاص والكتب والجماعات دعوى لا دليل عليها من الكتاب والسنة، وهو منهج غريب محدث.

٢- وأن السلف لا يرون هذا الوجوب المدعى.

٣- وأنه يَجب التحذير من البدع وأهلها باتفاق المسلمين، وأنه يَجوز -بل يَجب- ذكر بدعهم والتحذير والتنفير منها.

٤- وأنه يَجوز -بل يجب- جرح الرواة والشهود إذا كان فيهم جرح يسقط شهادتَهم أو روايتهم أو يضعفها.

٥- وقد نقل ابن عبد البر عن الإمام مالك وأصحابه أنه لا يجوز الإجارات في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع، وتفسخ الإجارة فيها، وأن علماء قرطبة منهم أحرقوا كتبًا من كتب أهل البدع.

٦- ونقل ابن مفلح عن ابن قدامة وغيره أن السلف كانوا ينهون عن مجالسة أهل البدع، والنظر في كتبهم.

٧- نقل ابن القيم عن الإمام أحمد أنه سئل عن كتاب فيه أشياء رديئة، فأمر بحرقه أو خرقه.

٨- وأن ابن القيم يرى وجوب إتلاف كتب البدع والكذب وإعدامها، وأنَّها أولى بذلك من إتلاف آلات اللهو والمعازف، وإتلاف آنية الخمر؛ لأن ضررها أعظم من ضرر هذه الأمور المذكورة.

٩- نقل الذهبي -رحمه الله تعالى- عن أبي زرعة عندما سئل عن الحارث المحاسبي وكتبه، فحذر السائل منها وذمها.. واعتبر التأليف في ذلك من البدع، وتعليق الذهبي على ذلك.

١٠- وأن كتب الإمام ابن تيمية معظمها في الرد على أهل البدع، وفيها نقد «مر» لأهل الأهواء ولكتبهم ولطوائفهم، وليس فيها موازنات، وأن ما يذكره في أندر من النادر ليس انطلاقًا من قناعته بوجوب الموازنات المزعومة.

١١- وأن السلف قد ألفوا كتبًا في الجرح والتعديل، وكتبًا في الجرح خاصة وهي كثيرة، ولَم يذهب أحد منهم إلى وجوب ولا استحباب الموازنات، بل يرون وجوب الجرح ليس إلا.

١٢- وأنَّهم ألفوا كتبًا في بيان السنن ودحض البدع، والتحذير من أهلها، ولَم يلتزموا هذه الموازنات، بل عملهم على نقيض ما يدعى منها.

١٣- وأن كل ذلك قائم على مراعاة المصلحة للأمة والنصح لَها، ويلزم في ذلك الإخلاص لله وحده.

١٤- وأن الرد على أهل البدع والتحذير منهم جهاد في سبيل اللَّه.

١٥- ولقد تبين للعاقل من الواقع ودلالة التاريخ أن في منهج السلف سدًّا منيعًا، وحماية عظيمة للمسلمين من غوائل أهل الأهواء والبدع ومكايدهم.

١٦- وأن التساهل معهم فتح، ويفتح الطريق أمامهم لإفساد عقائد المسلمين، وخصوصًا شبابَهم، ويفتح باب الفتن على مصراعيه لإيجاد صراعات بين شباب السنة والتوحيد تضر بالإسلام وبِهم، ولا يستفيد منها ويسر بِها إلا أهل الأهواء الحاقدون.

١٧- وأن على الشباب السلفي أن يكون يقظًا لما يحاك ضده وضد عقيدته ومنهجه، فلا يليق به أن ينساق وراء الشعارات الطنانة، ولا وراء العواطف العمياء التي تؤدي إلى تضييع أعظم نعمة، وأعظم أمانة في عنقه، وهي الثبات على منهج أهل الحديث والسنة، وحمايته من غوائل خصومه ومكايدهم، وألاعيبهم التي ظهرت آثارها على كثير من الأساتذة وطلاب العلم والمثقفين الذين كان ينتظر منهم تربية الأجيال على منهج السلف الصالح، وتثبيتهم عليه والاعتزاز برفع لوائه.

ومن المناسب هنا أن أتحف شباب السنة والتوحيد بِهذه الأقوال الآتية لبعض أئمة الإسلام:

١- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق كلامه على بعض المتكلمين المعطلين

لصفات الله: «فما أعظم المصيبة بهذا وأمثاله على الإيمان، وما أشد الجناية به على السنة والقرآن، وما أحب جهاده بالقلب واليد واللسان إلى الرحمن، وما أثقل أجر ذلك الجهاد في الميزان، والجهاد بالحجة واللسان مقدم على الجهاد بالسيف والسنان، ولهذا أمر به تعالى في السور المكية حيث لا جهاد باليد إنذارًا وتعذيرًا، فقال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾[1].

فالجهاد بالعلم والحجة جهاد أنبيائه ورسله وخاصته من عباده المخصوصين بالهداية والتوفيق والإنفاق، ومن مات ولَم يغز ولَم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق، وكفى بالعبد عمى وخذلانًا أن يرى عساكر الإيمان وجنود السنة والقرآن وقد لبسوا للحرب لامته، وأعدوا له عدته، وأخذوا مصافهم، ووقفوا مواقفهم، وقد حمي الوطيس، ودارت رحى الحرب، واشتد القتال، وتنادت الأقران النِّزال النِّزال، وهو في الملجأ والمغارات والمدخل مع الخوالف كمين، وإذا ساعد القدر وعزم على الخروج قعد فوق التل مع الناظرين، ينظر لمن الدائرة ليكون إليهم من المتحيزين، ثم يأتيهم وهو يقسم بالله جهد أيمانه أني كنت معكم، وكنت أتمنى أن تكونوا أنتم الغالبين»[2] اهـ.

٢- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «المتبع للسنة كالقابض على الجمر، وهو اليوم عندي أفضل من الضرب بالسيوف في سبيل الله»[3].

٣- قال الفضيل بن عياض: «الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، ولا يُمكن أن يكون صاحب سنة يُمالئ صاحب بدعة إلا من نفاق»[4].

٤- وقال الإمام يحيى بن يحيى النيسابوري: «الذب عن السنة أفضل من الجهاد»[5].

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

---

(١) الفرقان: ٥٢.

(٢) شرح القصيدة النونية للشيخ محمد خليل هراس (١/ ٨).

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٠).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٨).

(٥) نقد المنطق ص (١٢).

المحجة البيضاء

في حماية السنة الغراء

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التحذير من أهل البدع:

«فإن بيان حالهم، وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين . . . وهو من جنس الجهاد في سبيل الله».

وقال القائل:

القدح ليس بغيبة في ستة   متظلم ومعرف ومُحذر

ومُجاهر فسقًا ومستفتٍ ومن   طلب الإعانة في إزالة منكر

* * *


مؤيدات لمنهج النقد

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

١- سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية

من عبد العزيز بن عبد الله الراجحي إلى سماحة شيخنا ووالدنا عبد العزيز ابن عبد الله بن باز -حفظه الله، ووفقه، ومتعه متاعًا حسنًا- . . . آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . . .

أما بعد:

فقد وصلني خطابكم (رقم ٤٨٨/خ) في (١٣/ ٣/ ١٤١٢هـ) مشفوعًا بمؤلف للشيخ ربيع بن هادي مدخلي المدرس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان:

« منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف »

لغرض مراجعته والإفادة؛ وعليه تجدون سماحتكم برفقه الإفادة عنه.

والله يحفظكم ويرعاكم، والله الموفق.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه.

ابنكم

عبد العزيز بن عبد الله الراجحي

وبعد قراءة الشيخ العلامة ابن باز إفادة الشيخ عبد العزيز الراجحي؛ وجه إليّ خطابه الآتي؛ ليبشرني بأنه قد سرَّه جواب الشيخ الراجحي، وداعيًا لي بما أرجو من الله أن يستجيبه:

الرقم: ١٦٧٣/خ.

مكتب المفتي العام التاريخ: ٨/ ٩/ ١٤١٢هـ

المرفقات: ٧

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إِلَى حضرة الأخ المكرم، صاحب الفضيلة، الدكتور ربيع بن هادي مدخلي، -وفقه اللَّه لِما فيه رضاه، وزاده من العلم والإيمان-، آمين.

سلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته . . . . .

أما بعد: فأشفع لكم رسالة جوابيّة من صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز ابن عبد اللَّه الراجحي حول كتابكم:

«منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف»

لأنّي قد أحلته إليه، لعدم تمكني من مراجعته، فأجاب بِما رآه حوله، وقد سرنِي جوابه والحمد لله، وأحببت إطلاعكم عليه.

وأسأل اللَّه أن يَجعلنا وإياكم، وسائر إخواننا من دعاة الهدى وأنصار الحق؛ إنه جواد كريم، والسلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته.

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

وسئل سَماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -حفظه اللَّه ووفقه- السؤال التالِي:

بالنسبة لِمَنهج أهل السنة فِي نقد أهل البدع وكتبهم؛ هل من الواجب ذكر مَحاسنهم ومساوئهم، أم فقط مساوئهم؟

فأجاب -وفقه الله-:

«المعروف فِي كلام أهل العلم نقد المساوئ للتحذير، وبيان الأخطاء الَّتِي أخطئوا فيها للتحذير منها، أما الطيب معروف، مقبول الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم، الجهمية.. المعتزلة.. الرافضة.. وما أشبه ذلك.

فإذا دعت الحاجة إِلَى بيان ما عندهم من حق؛ يُبَيَّن.

وإذا سأل السائل: ماذا عندهم من الحَقّ؟ ماذا وافقوا فيه أهل السنة؟ والمسئول يعلم ذلك؛ يُبيّن.

لكن المَقصود الأعظم والمهم بيان ما عندهم من الباطل؛ ليحذره السائل، ولئلا يَميل إليهم».

فسأله آخر: فيه أناس يوجبون المُوازنة: أنك إذا انتقدت مبتدعًا ببدعته لتحذر الناس منه يَجب أن تذكر حسناته حَتَّى لا تظلمه؟

فأجاب الشيخ -رعاه الله-:

«لا .. ما هو بلازم، ما هو بلازم، ولهذا إذا قرأت كتب أهل السنة، وجدت المراد التحذير، اقرأ فِي كتب البخاري «خلق أفعال العباد» فِي كتاب الأدب فِي الصحيح، كتاب «السنة» لعبد اللَّه بن أحمَد، «كتاب التوحيد» لابن خزيمَة، رد عثمان ابن سعيد الدارمي على أهل البدع ... إِلَى غير ذلك. يوردونه للتحذير من باطلهم، ما هو المقصود تعديد مَحاسنهم ...

المَقصود: التحذير من باطلهم، ومَحاسنهم لا قيمة لَها، بالنسبة لمن كفر، إذا كانت بدعته تُكَفِّره؛ بطلت حسناته، وإذا كانت لا تُكَفِّر؛ فهو على خطر؛ فالمقصود هو بيان الأخطاء والأغلاط الَّتِي يَجب الحذر منها»[1].

* * *

(١) من شريط مُسجل لدرس من دروس الشيخ -حفظه الله- أُلقِي ألقاها في صيف عام ١٤١٣هـ. في الطائف بعد صلاة الفجر.

٢- فضيلة الشيخ العلامة
محمد ناصر الدين الألباني

وسئل الشيخ مُحمَّد ناصر الدين الألبانِي، فأجاب بِما يؤكد هذا المنهج كيف لا وهو يسير عليه فِي كل مؤلفاته، استمع إلَى جوابه فِي شريط (٨٥٠) وهذا نص كلامه:

«س: الحقيقة يا شيخنا إخواننا هؤلاء، أو الشباب هؤلاء جَمعوا أشياء كثيرة من ذلك قولهم: لابد لمن أراد أن يتكلم فِي رجل مبتدع قد بان ابتداعه وحربه للسنة، أو لَم يكن كذلك لكنه أخطأ فِي مسائل تتصل بِمنهج أهل السنة والجماعة لا يتكلم فِي ذلك أحد إلا من ذكر بقية حسناته، وما يسمونه بالقاعدة فِي الموازنة بين الحسنات والسيئات، وأُلِّفت كتب فِي هذا الباب ورسائل من بعض الذين يرون هذا الرأي بأنه لابد منهج الأولين فِي النقد، ولابد من ذكر الحسنات وذكر السيئات، هل هذه القاعدة على إطلاقها، أو هناك مواضع لا يطلق فيها هذا الأمر، نريد منكم -بارك الله فيكم- التفصيل فِي هذا الأمر؟

ج: التفصيل هو: وكل خير فِي اتباع من سلف.

هل كان السلف يفعلون ذلك؟!

س: هم يستدلون -حفظك الله- شيخنا ببعض المواضع مثل كلام الأئمة فِي الشيعة مثلًا فلان ثقة فِي الحديث رافضي خبيث، يستدلون ببعض هذه المواضع، ويريدون أن يقيموا عليها القاعدة بكاملها، دون النظر إلَى آلاف من النصوص الَّتِي فيها: كذاب متروك خبيث؟!

ج: هذه طريقة المبتدعة، حينما يتكلم العالِم بالحديث برجل صالح، أو عالِم وفقيه، فيقول عنه: سيئ الحفظ، هل يقول: إنه مسلم، وإنه صالح، وإنه فقيه، وإنه يُرجع إليه فِي استنباط الأحكام الشرعية... الله أكبر. الحقيقة القاعدة السابقة مهمة جدًّا تشمل فرعيات عديدة خاصة فِي هذا الزمان.

من أين لَهم أن الإنسان إذا جاءت مناسبة لبيان خطأ مسلم إن كان داعية، أو غير داعية لازم ما يعمل مُحاضرة ويذكر مَحاسنه من أولها إلَى آخرها، اللَّه أكبر، شيء عجيب، واللَّه شيء عجيب.. وضحك الشيخ هنا تعجبًا.

س: وبعض المواضع الَّتِي يستدلونَها مثلًا من كلام الذهبِي فِي سير أعلام النبلاء أو فِي غيرها تُحمل شيخنا على فوائد، أن يكون عند الرجل فوائد يحتاج إليها المسلمون مثل الحديث؟

ج: هذا تأديب يا أستاذ مش قضية إنكار منكر، أو أمر بِمعروف -يعنِي الرسول عندما يقول: «من رأى منكم منكرًا فليغيره». هل تنكر المُنكر على المُنكر هذا، وتحكي إيش مَحاسنه؟!

س: أو عندما قال: بئس الخطيب أنت؛ ولكنك تفعل وتفعل، ومن العجائب فِي هذا قالوا: ربنا ﷺ عندما ذكر الخمر ذكر فوائدها؟!

ج: اللَّه أكبر هؤلاء يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله، سبحان اللَّه أنا شايف فِي عندهم أشياء ما عندنا نحن.

وللشيخ فتوى أخرى فِي نقد منهج الموازنات ضمن شريط رقم (٦٣٨/ ١) من سلسلة الهدى والنور المعروفة.

- ثُمَّ سئل الشيخ -حفظه الله- سؤالًا عن هذا الموضوع فأجاب:

«ما يُطرح اليوم فِي ساحة المناقشات بين كثير من الأفراد حول ما يُسمى... أو حول هذه البدعة الجديدة المُسماة «المُوازنة» فِي نقد الرجال.

أنا أقول: النقد إما أن يكون فِي ترجمة الشخص المنتقد ترجمة تاريخية فهنا لابد من ذكر ما يَحسُن، وما يقبُح بِما يتعلق بالمترجم من خيره ومن شره.

أما إذا كان المقصود بترجمة الرجل، هو تَحذير المسلمين، وبِخاصة عامتِهم الذين لا علم عندهم بأحوال الرجال، ومناقب الرجال، ومثالب الرجال؛ بل قد يكون له سُمعة حسنة وجيدة ومقبولة عند العامة، ولكن هو ينطوي على عقيدة سيئة، أو على خلق سيئ، هؤلاء العامة لا يعرفون شيئًا من ذلك عن هذا الرجل.. حين ذاك لا تأتي هذه البدعة الَّتِي سُميت اليوم بـ«المُوازنة».

ذلك لأن المقصود حين ذاك . . . النصيحة وليس هو الترجمة الوافية الكاملة، ومن درس السنة والسيرة النبوية لا يشك ببطلان إطلاق هذا المَبدأ المُحدث اليوم وهو «المُوازنة»؛ لأننا نَجد فِي عشرات النصوص من أحاديث الرسول -عليه الصلاة والسلام- يذكر السيئة المتعلقة بالشخص للمناسبة الَّتِي تستلزم النصيحة، ولا تستلزم تقديم ترجمة كاملة للشخص الذي يراد نصح الناس منه.

والأحاديث فِي ذلك أكثر من أن تُستحضر فِي هذه العجالة، ولكن لا بأس من أن نذكر مثالًا أو أكثر إن تيسر ذلك، جاء فِي الصحيح -صحيح البخاري-: «أن رجلًا استأذن فِي الدخول على النَّبِي ﷺ فقال ﷺ: «ائذنوا له بئس أخو العشيرة، هو . . . ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو. . فلما دخل الرجل، وكلمه ﷺ هش له وبشّ، ولَما خرج قالت له عائشة: يا رسول اللَّه لما استأذن فِي الدخول، قلت: ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو، ولَما كلمته هششت إليه وبششت إليه، قال: يا عائشة: إن شر الناس عند اللَّه يوم القيامة، من يتقيهم الناس مَخافة شرهم».

هذا الرجل لَم يطبّق فيه هذه البدعة العصرية الجديدة نبينا ﷺ؛ ذلك لأن المجَال ليس ترجمة الرجال، وإنَّما هو مَجال للتحذير والتعريف بِهذا الرجل حَتَّى يُحذَر، من هذا القبيل أيضًا ولعله ألطف وأمسّ بالحجة فِي هذا الموضوع؛ لأن ذاك الرجل الذي ذمه ﷺ بقوله: «بئس أخو العشيرة هو».

يقول شراح الحديث: بأنه كان من المنافقين، وكان رسول اللَّه ﷺ يتألفه حَتَّى يكفي شره أتباعه المؤمنين به ﷺ، لكن المثال التالي أمس فِي الموضوع؛ لأنه يتعلق بامرأة مسلمة حينما جاءت إلَى النَّبِي ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن أبا جهم ومعاوية خطباني.

-معلوم أن كلًا من الرجلين من أصحاب الرسول ﷺ، والسائلة هي امرأة خُطبت من كل منهما-.

فقال -عليه الصلاة والسلام-: «أما معاوية فرجل صعلوك، وأما أبو جهم فلا يضع العصا على عاتقه». هذا ذمٌّ، هذا قدحٌ فقط، ولَم يذكر مَحاسن كل من الرجلين، لِمَ؟ لأن المرأة جاءت تستنصح الرسول ﷺ فِي أيهما تقبل التزاوج

معه، فذكر ﷺ لَها، ما يعلم ﷺ من طبيعة النساء فيما يُرَغِّب المرأة عادة فِي الرجل، فإذا كان الرجل فقيرًا لا جاه له بين الناس، ومِمَّا لا رغبة للنساء فِي مثله.

كذلك إذا كان ضرابًا للنساء، أو كان كثير الأسفار فكل من الوصفين تُرجمت هذه الكلمة، أو فُسرت هذه الكلمة من شراح الحديث حينما قال ﷺ: «أما أبو جَهم فرجل لا يضع العصا عن عاتقه».

يعني: كناية عن كثرة الأسفار، أم أنه لِمجرد ما يرى خطأ من المرأة يسارع إلَى ضربها.. قد قيل فيه بكل من التفسيرين، الراجح هو أنه «ضراب للنساء». المهم أنه ﷺ ذكر عيب هذين الرجلين، ولَم يذكر مناقبهما، وأنَّهما آمنا بالله ورسوله، وأطاعا الله ورسوله... إلخ.

وحدِّث عن هذا ولا حرج؛ لذلك لَما تكلم العلماء عن الآيات والأحاديث الَّتِي جاءت فِي تَحريم الغيبة لَم يسعهم إلا أن يبينوا نصحًا للأمة أنه ليس كل غيبة هي مُحرمة، وقد جَمع ذلك بعض العلماء الظرفاء فِي بيتين من الشعر فقال قائلهم:

القدح ليس بغيبة فِي ستة ... متظلم ومعرِّف ومُحذر

ومُجاهر فسقًا ومستفتٍ ومن ... طلب الإعانة فِي إزالة منكر

والحديث فِي شرح هذه الخصال الست المذكورة في هذين البيتين حديث طويل؛ ولكن المهم فيما يتعلق بِهذا السؤال أن أقول فِي ختام الجواب: إن هؤلاء الذين ابتدعوا بدعة الموازنات هم -بلا شك- يُخالفون الكتاب، ويُخالفون السنة، السنة القولية، والسنة العملية، ويُخالفون منهج السلف الصالح، من أجل هذا المنهج نحن رأينا أن ننتمي فِي فقهنا وفهمنا لكتاب ربنا ولسنة نبينا ﷺ إلَى السلف الصالح، لِمَ؟ لا خلاف بين مُسلمَين -فيما أعتقد- أنَّهم أتقى وأورع وأعلم و... و... إلخ مِمَّن جاءوا من بعدهم.

الله ﷻ ذكر فِي القرآن الكريم، وهي من أدلة الخصلة الأولى (متظلم): ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء:١٤٨]. فإذا قال المظلوم: فلان ظلمني، أفيقال له: اذكر له مَحاسنه يا أخي؟

والله هذه الضلالة الحديثة من أعجب ما يُطرح فِي الساحة فِي هذا الزمان،

وأنا فِي اعتقادي أن الذي حمل هؤلاء الشباب على إحداث هذه المحدثة واتباع هذه البدعة هو حب الظهور، وقديمًا قيل: «حب الظهور يقصم الظهر» وإلا من كان دارسًا للكتاب ودارسًا للسنة ولسيرة السلف الصالح.

هذه كتب أئمة الجرح والتعديل، ... حينما يترجم للشخص يقول فيه: ضعيف، يقول فيه كذاب وضاع سيئ الحفظ، لكن لو رجعت إِلَى ترجمته الَّتِي ألمحت إليها فِي ابتداء جوابِي لوجدت الرجل متعبدًا زاهدًا صالِحًا، وربَّما تَجده فقيهًا من الفقهاء السبعة، لكن الموضوع الآن ليس موضوع ترجمة هذا الإنسان، ترجمة تُحيط بكل ما كان عليه من مناقب، أو من مثالب كما ذكرنا أولًا.

لذلك باختصار أنا أقول -ولعل هذا القول هو القول الوسط فِي هذه المناقشات الَّتِي تَجري بين الطائفتين-: هو التفريق بين ما إذا أردنا أن نترجم للرجل فنذكر مَحاسنه ومساويه، أما إذا أردنا النصح للأمة، أو إذا كان المقام يقتضي الإيجاز والاختصار؛ فنذكر ما يقتضيه المقام من تحذير، من تبديع، من تضليل، وربَّما من تكفير أيضًا إذا كان شروط التكفير متحققة فِي ذاك الإنسان، هذا ما أعتقد أنه الحق الذي يختلف فيه اليوم هؤلاء الشباب.

وباختصار أقول: إن حامل راية الجرح والتعديل اليوم فِي العصر الحاضر وبِحق هو أخونا الدكتور ربيع، والذين يردون عليه لا يردون عليه بعلم أبدًا، والعلم معه، وإن كنت أقول دائمًا، وقلت هذا الكلام له هاتفيًا أكثر من مرة أنه لو يتلطف فِي أسلوبه يكون أنفع للجمهور من الناس سواء كانوا معه أو عليه، أما من حيث العلم فليس هناك مَجال لنقد الرجل إطلاقًا إلا ما أشرت إليه آنفًا من شيء من الشدة فِي الأسلوب، أما أنه لا يوازن فهذا كلام هزيل جدًّا، لا يقوله إلا أحد رجلين: إما رجل جاهل؛ فينبغي أن يتعلم، وإلا رجل مغرض؛ وهذا لا سبيل لنا عليه إلَّا أن ندعو اللَّه له أن يهديه سواء الصراط.

هذا هو جواب السؤال، وبهذا القدر كفاية، والحَمد لله رب العالَمين»[1].

---

(١) من شريط بعنوان: «منهج الموازنات»، تسجيلات طيبة بالمدينة النبوية، برقم (٨٦).

٢- فضيلة الشيخ الدكتور
صالح بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

سئل فضيلته -حفظه اللّه ورعاه- بعد أن سئل قبله عدة أسئلة حول الجماعات السؤال التالي:

طيب يا شيخ تُحذر منهم دون أن تذكر مَحاسنهم مثلًا، أو تذكر مَحاسنهم ومساوئهم؟

فأجاب -حفظه الله-:

«إذا ذكرت مَحاسنهم؛ معناه: دعوت لَهم، لا.. لا، لا تذكر، اذكر الخطأ الذي هم عليه فقط؛ لأنه ما هو موكول لك أن تدرس وضعهم وتُقَوِّم، أنت موكول لك بيان الخطأ الذي عندهم من أجل أن يتوبوا منه، ومن أجل أن يَحذره غيرهم، أما إذا ذكرت مَحاسنهم؛ قالوا: اللّه يَجزاك خير، نحن هذا الذي نبغيه...»[1].

* * *

---

(١) من شريط مُسجل للدرس الثالث من دروس كتاب التوحيد الَّتِي ألقاها فضيلته في صيف عام ١٤١٣هـ في الطائف.

٤- فضيلة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى وعضو هيئة كبار العلماء

سئل الشيخ صالِح بن مُحمَّد اللحيدان فِي مُحاضرته الَّتِي ألقاها بالرياض بعنوان: «سلامة المنهج دليل الفلاح» السؤال الآتِي:

فضيلة الشيخ: هل من منهج أهل السنة والجماعة فِي التحذير من أهل البدع والضلال ذكر مَحاسن المبتدعة، والثناء عليهم، وتَمجيدهم، بدعوى الإنصاف والعدل؟

فأجاب: وهل كانت قريش فِي الجاهلية، وأئمة الشرك، لا حسنة لأحدهم؟!

هل جاء فِي القرآن ذكر حسنة من حسناتِهم؟!

هل جاء فِي السنة ذكر مكرمة من مكارمهم؟!

وكانوا يكرمون الضيف، كان العرب فِي الجاهلية يكرمون الضيف، ويَحفظون الجار ومع ذلك لَم تُذكر فضائل من عصى اللَّه -جل وعلا-.

ليست المسألة مسألة تعداد المَحاسن والمساوئ، وإنَّما مسألة تَحذير من خطر.

وإذا أراد الإنسان أن ينظر، فلينظر إلَى أقوال الأئمة: كأحمد بن حنبل، ويَحيَى بن معين، وعلي بن المديني، وشعبة.

هل كان أحدهم إذا سئل عن شخص مَجروح، وقال: كذاب. هل قال: ولكنه كريم الأخلاق، جوادًا فِي بذل المال، كثير التهجد فِي الليل؟!

وإذا قالوا: مُختلط. إذا قالوا: أخذته الغفلة. هل كانوا يقولون: ولكن فيه.. ولكن فيه.. ولكن فيه؟!! لا.. لماذا يطلب من الناس فِي هذا الزمن، إذا حذر من شخص أن يقال: ولكنه كان فيه.. وكان فيه.. وكان فيه؟!!

هذه دعايات من يَجهل قواعد الجرح والتعديل، ويَجهل أسباب تَحقيق المصلحة، والتنفير من ضياعها. اهـ.

٥- فضيلة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد نائب رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة سابقًا والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

سئل الشيخ عبد المُحسن العباد هذا السؤال فِي درس سنن النسائي فِي يوم الجمعة بتاريخ (٢٠/ ١١/ ١٤١٦هـ) وشريط رقم (١٨٩٤٢) تسجيلات المسجد النبوي:

هل من منهج السلف: أنِّي إذا انتقدت مبتدعًا ليحذر الناس منه يَجب أن أذكر حسناته لكي لا أظلمه؟

فأجاب بقوله: لا.. لا ما يَجب إذا حذرت من بدعة وذكرت البدعة، وحذرت منها، فهذا هو المطلوب، ولا يلزم أنك تَجمع الحسنات وتذكر الحسنات؛ وإنَّما للإنسان أن يذكر البدعة ويُحذر منها، وأنه لا يغتر بِها.

وسئل أيضًا بتاريخ (١٥/ ٥/ ١٤١٧هـ) شريط رقم (١٩٧٨٢) تسجيلات المسجد النبوي.

هل فِي قول النَّبِي ﷺ عن معاوية: «صعلوك لا مال له، وأبِي جهم لا يضع العصا عن عاتقه». دلالة على عدم وجوب ذكر الحسنات فِي باب النقد؟

فأجاب: نعم فيه دلالة؛ لأن القضية ما هي قضية معرفة جَميع ما له وما عليه؛ لأن المهم فِي الأمر هذه النقاط الَّتِي تبعث على الانصراف عنه، والعدول عنه؛ لأنه هذا هو المقصود، ما هو المقصود أنه لا يذكر أحد إلا بعدما يبحث عن حسناته، وهل له حسنات أو ليس له حسنات.. لا.

يعنِي الكلام استشير فِي شخص هذه المشورة تتعلق بكونه صالِح لأن يعامل هذه المعاملة، أو أن الأولَى للإنسان ألَّا يعامله، وما هو السبب الذي يَجعل الإنسان لا يُعامل، فهو بِحاجة إلَى سبب عدم التعامل، وأما كونه يبحث عن حسناته، ويقول: فيه صفات طيبة، وفيه صفات كذا.. وفيه صفات كذا..

يعني هذا الحديث يدل على أنه ليس بلازم؛ لأن المهم في الأمر ما يبعث على الرغبة . . إن كان ما فيه شيء، أو يبعث على العدول عنه إذا كان فيه شيء لا يصلح ولا ينبغي. اهـ.

* * *

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه.

- أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية لكتاب: «المحجة البيضاء» الداعم لسابقه: «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف».

أسأل الله أن ينصر بها السنة، ويقمع بها البدع والضلال.

وقد أضفت إليه في هذه الطبعة بعض النصوص النافعة من كلام الحافظ ابن حبان، وبعض أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية، وغيره من علماء الإسلام في البدع وأهلها، وأحكامهم.

مِمَّا أرجو أن يزيد الله به القراء بصيرة وإدراكًا لمنهج السلف، ومواقفهم من أهل البدع، ويزيدهم إدراكًا لخطورة مسلك المتهاونين بالبدع والمدافعين عن أهلها.

اللهم انصر دينك، وأعل كلمتك، ورد الشاردين عن الحق إِلَى صراطك المستقيم، إنك سميع الدعاء.

كتبه

ربيع بن هادي بن عمير المدخلي

في ١٦/١١/١٤١٦هـ

مقدمة الطبعة الأولى

إن الحَمد لله؛ نَحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يَهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحمَّدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

- أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي مُحمَّد ﷺ، وشر الأمور مُحدثاتُها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

- ثُمَّ أما بعد:

فمما دُهِيَ به المسلمون: هذه البدع المُحدثات، الَّتِي حذر منها رسول الله ﷺ، ووصفها بأنَّها شرُّ الأمور، وبأنَّها ضلالة، وبأنَّها في النار؛ فالمؤمن الصادق يَخاف على نفسه من الوقوع فيها، ويرتجف منها فؤاده، ويضرع إلَى ربه: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

ويضرع إلَى ربه: «يا مقلب القلوب ثبِّت قلبِي على دينك».

ويضع نصب عينيه: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

ويَخاف أشدَّ الخوف من الفتن الَّتِي أخبر عنها رسول الله ﷺ، تلك الفتن الَّتِي تزلزل القلوب، وتفتك بالعقول، أعاذنا الله والمسلمين منها.

ثُمَّ إن من أوجب الواجبات على من رزقه الله فهمًا، وعلمًا، وبصيرة؛ أن ينصح للمسلمين إلَى أقصى وأبعد ما يستطيعه من النصح، وينكر هذه المنكرات، ولا يخشى في الله لومة لائم.

قال الإمام أحمد: ثنا عبد الصمد، ثنا المستمر، ثنا أبو نضرة، عن أبِي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَمنعنَّ أحدًا منكم مَخافةُ الناس، أو

بشر؛ أن يتكلم بالحق إذا رآه، أو علمه، أو رآه أو سمعه»[1].

وفي «سنن ابن ماجه» من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن رسول اللَّه ﷺ قام خطيبًا؛ فكان فيما قال: **«ألا لا يَمنعن رجلًا هيبةُ الناس أن يقول بحق إذا علمه»**[2].

وفي لفظ: **«أو شهده، أو سَمعه»**[3].

وقال ابن ماجه: حدثنا علي بن مُحمَّد، ثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبيد اللَّه بن جرير، عن أبيه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«ما من قوم يُعمل فيهم بالمعاصي، هم أعزُّ منهم، وأمنع لا يُغَيِّرون، إلَّا عَمَّهم اللَّه بعقاب»**.

وعلى المسلم الذي رزقه اللَّه بصيرة وفهمًا، وسلَّمه من البدع والضلالات؛ أن يبادر بالأعمال الصالحة.

ومنها: الدعوة إلَى اللَّه، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والتحذير من البدع والفتن، قبل أن يفوت الأوان، وتضيع الفرص.

فعن أبي هريرة ﷺ أن رسول اللَّه ﷺ قال: **«بادروا بالأعمال، فتنًا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمنًا ويُمسي كافرًا، أو يُمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، يبيع دينه بعرض من الدنيا»**.

والظاهر: أن البدع من أخطر هذه الفتن الَّتِي حذر منها رسول اللَّه ﷺ، ولقد شاهدنا من كثير من الناس العجائب.

فنعوذ باللَّه من هذه الفتن، ونعوذ باللَّه من الحور بعد الكور، ومن الضلال بعد الهدى.

ولقد شاهدنا من الواقع ومن التاريخ العبر، ولا معتبر ولا متعظ إلا من رحم ربك.

---

(١) «المسند» (٣/ ٤٦-٤٧).

(٢) كتاب الفتن، حديث (٤٠٠٩).

(٣) راجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني، حديث (١٦٨)، وعزاه الألباني لأحمد، وابن ماجه، والحاكم، والترمذي، وأبي يعلى، وصححه.

ومنها: أن كل صاحب فتنة، وكل داعٍ إِلَى ضلالة، يرفع بقوة شعار العدل، والعدالة، والإنصاف:

فالثورة على الخليفة الراشد -بل على الإسلام- كانت باسم العدالة.

وثورة المختار بن أبي عبيد الزنديق كانت باسم العدالة والإنصاف.

وثورة أبي مسلم الخراساني كانت تحت شعار العدالة وإزالة الظلم.

والحركات الماسونية كانت تَحمل شعار العدالة، والمساواة، والحرية.

والثورات الشيوعية كانت تَحمل هذه الشعارات.

وكلها خداع، وشعارات كاذبة، يفضح اللَّه أصحابَها، ويكشف أستارهم، ويُخزيهم فِي الدنيا قبل الآخرة.

- ومن هذه الخدع: الدعوة الخبيثة إِلَى تَحرير المرأة، ومساواتِها بالرجل فِي كلِّ شيء؛ لأنَّها -فِي نظر الدعاة إِلَى تَحريرها وتَحليلها وتفسخها- مظلومة، مهضومة من نواحٍ عديدة؛ فلابد -فِي نظرهم- من إنصافها باسم الإسلام، وباسم العدالة والمساواة، فشرعوا يُحرِّفون نصوص القرآن والسنة؛ ليتم تحريرها فِي بلاد الإسلام باسم الإسلام.

- ومن هذه الخدع: الدعوة إِلَى إنصاف أهل البدع والضلال، بل إِلَى إنصاف الكفار والشياطين تحت ستار وشعار العدالة والإنصاف بالموازنة بين الحسنات والسيئات، وذهبوا -كما ذهب كل مبطل، ومُخادع من أمثال دعاة الاشتراكية، ودعاة تحرير المرأة وإنصافها- إِلَى تَحريف بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، وإِلَى التعلق بكلام ابن تيمية المُجاهد المناضل عن السنة وأهلها، ومن أعظم المكافحين للبدع وأهلها إن لَم يكن أعظمهم، ويسدلون الستار على جهاده العظيم الذي امتلأت به حياته وكتبه الزاخرة بنصرة السنة وإهانة البدع وأهلها، ويتعلقون -مكرًا وخداعًا- ببعض عباراته الَّتِي لا يعرفون مقصده منها، ولا نسبة -بكل الاعتبارات- بين من قيلت فيه، وبين من يدافعون عنه.

وإن من يستخرج مذهب الموازنات من بعض نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية، فإن مكتبته المليئة بالزحوف والغارات على أهل البدع -سواء اقتربوا من

أهل السنة، أو ابتعدوا عنهم، من كل فِرَق الزيغ أفرادًا وجَماعات- لأوضح برهان على زيف مذهب: وجوب الموازنات.

فما جواب أهل هذا المنهج عن كل ما ورد في كتب هذا الإمام المُجاهد الذي يقول: «الرد على أهل البدع جهاد»؟!

وكانت حياته جهادًا وكفاحًا ضد أهل البدع والضلال.

فما جوابُهم عن كل ما ورد من نقد وكشف وهتك لأستار البدع وأهلها في:

١- كتاب «الرد على البكري».

٢- وكتاب «الرد على الأخنائي».

٣- وكتاب «بيان تلبيس الجهمية»، وقد ركز فيه على الرازي، والآمدي، وغيرهما من أئمة الأشعرية.

٤- و«منهاج السنة»، الذي أصله رد على أهل الرفض والاعتزال، ومع ذلك فهو مشحون بالردود على كثير من فرق وأفراد أهل البدع الأخرى.

فما هو جوابُهم العلمي المعقول؟ إنا لمنتظرون[1].

وإذا كانت الأمور قد تدافعت إلَى هذا الحد؛ فلابد من بيان معنَى «العدل»، ومعنَى «الظلم»، عند علماء اللغة، وعلماء الشريعة، حَتَّى تزول الغشاوة واللبس، ويكون الطالب للحق على بصيرة من أمره، وبينة من دينه.

* * *

(١) وكذلك يتعلقون ببعض عبارات الحافظ الذهبي؛ فما هو جوابُهم عن مؤلفاته الَّتِي خصصها للمجروحين كـ«الميزان»، و«المغني»، و«ديوان الضعفاء» و«الذيل على الديوان»؟

معنى: «العدل»، ومعنى: «الظلم»

قال ابن فارس فِي كتابه: «مُجمل اللغة» فِي مادة «عَدَلَ»:

«العدل: خلاف الجَور».

قال الأزهري فِي مادة: عَدَلَ:

«والعدل هو: الحكم بالحق، يقال: هو يقضي بالحق ويعدل، وهو حكم عادل، ومعدلة فِي حكمه».

فالعدل -كما ترى- خلاف الجَور، وهو الحكم بالحق.

فإذا جرح العالِم الناقد من يستحق الجرح ببدعة، وحذَّر من بدعته؛ فهذا من أهل العدل والنصح للإسلام والمسلمين، وليس بظالِم، بل هو مؤدٍّ لواجب.

فإن سكت عمن يستحق الجرح والتحذير منه؛ فإنه يكون خائنًا غاشًّا لدين اللَّه وللمسلمين.

فإن ذهب ذاهب إلَى أبعد من السكوت، من الذب والمُحاماة عن البدع وأهلها فقد أهلك نفسه، وجرَّ من يسمع له إلَى هوَّة سحيقة، وأمعن بِهم فِي نصر الباطل ورد الحق.

وهذه من خصائص وأخلاق اليهود، الذين يصدون عن سبيل اللَّه، وهم يعلمون.

وقال أبو الحُسين أحمَد بن فارس فِي كتابه «معجم مقاييس اللغة»(١): «ظَلَمَ: الظاء واللام والميم أصلان صحيحان:

١- أحدهُما: خلاف الضياء والنور.

٢- والآخر: وضع الشيء غير موضعه تعديًا.

فالأول «الظلمة»، والجمع: ظلمات، والظلام: اسم الظلمة . . .

---

(١) (٣/ ٤٦٨).

والأصل الآخر: ظلمه يظلمه ظلمًا، والأصل: وضع الشيء في غير موضعه، ألا تراهم يقولون: من أشبه أباه فما ظلم، أي: ما وضع الشبه غير موضعه».

وقال الجوهري في «صحاحه»، في مادة: «ظلم»: «ظلم يظلمه ظلمًا ومظلمة، وأصله: وضع الشيء في غير موضعه، ويقال: من أشبه أباه فما ظلم، وفي المثل: من استرعى الذئب ظلم».

وقال الأزهري في مادة: «ظلم» نقلًا عن ابن السكيت:

«يقال: ظلمت الحوض إذا عملته في موضع لا تُعمل فيه الحياض، قال: وأصل الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، ومنه قوله: «واليوم ظلم»، أي: واليوم وضع الشيء في غير موضعه».

فقد تبين لك أن الظلم هو: وضع الشيء في غير موضعه.

فمن انتقد مبتدعًا، أو كتابًا فيه بدع، أو جرح من يستحق الجرح، وقدح فيمن يستحق القدح؛ من راوٍ، وشاهد زور، وظالِم، وفاسق معلنٍ فسقه؛ فليس بظالِم؛ لأنه وضع الأمور في نصابِها ومواضعها.

والظالِم المعتدي من يتصدى للطعن فيه، والتأليب عليه، وهو في الواقع الذي يضع الشيء في غير موضعه، حيث يزكي المَجروحين الدعاة إلَى أبواب الجحيم، ويطعن في الناصحين للمسلمين، الداعين إلَى سلوك الصراط المستقيم، وأتباع السلف الصالحين، ومنه:

النقد والتحذير من المبتدعين:

بل من يدافع عنهم، ويُجادل بالباطل عنهم؛ من أحق الناس بقول اللَّه تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٧-١٠٩].

* * *

منهج العلماء في نقد وجرح المجروحين من المبتدعين والمنحرفين

الأبواب الَّتِي تَجوز فيها الغيبة والجرح عند علماء الإسلام.

قال النووي -رحمه اللَّه تَعَالَى-[1]:

باب: ما يُباح من الغيبة

«اعلم أن الغيبة تُباح لغرض صحيح شرعي، لا يُمكن الوصول إليه إلا بِها، وهو ستة أبواب -أذكر خلاصة قوله، ويأتِي تفصيله فِي مَحله من كلام العلماء-:

الأول: التظلّم.

الثانِي: الاستعانة على تغيير المنكر، ورد العاصي إِلَى الصواب.

الثالث: الاستفتاء.

الرابع: تَحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم.

الخَامس: أن يكون مُجاهرًا بفسقه وبدعته.

السادس: التعريف: فإذا كان الإنسان معروفًا بلقب كالأعمش، والأعرج، والأصم، جاز تعريفهم بذلك . . .».

ثُمَّ قال: «فهذه ستة أبواب ذكرها العلماء، وأكثرها مُجمَع عليها، دلائلها من الأحاديث الصحيحة المَشهورة».

أقول: وقد نظم بعض العلماء هذه الأبواب فِي قوله:

القدحُ ليس بغِيبةٍ فِي ستةٍ ... متظلِّم ومعرِّفٍ ومُحذِّر

ومُجاهرٍ فسقًا ومستفتٍ ومَن ... طلب الإعانة فِي إزالة منكرِ

* * *

---

(١) انظر: «رياض الصالحين» (ص ٥١٩)، و«صحيح الأذكار وضعيفه» (٢/ ٨٣٤).

معنى القيام بالعدل عند المفسرين

١- تفسير الإمام ابن كثير:

قال الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]:

«يأمر تعالى عباده المؤمنين أن يكونوا قوَّامين بالقسط، أي: العدل؛ فلا يعدلوا عنه يمينًا ولا شمالًا، ولا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يصرفهم عنه صارف، وأن يكونوا متعاونين، متساعدين متعاضدين، متناصرين فيه.

وقوله: ﴿شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾. كما قال: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢]. أي: أدوها ابتغاء وجه الله؛ فحينئذٍ تكون صحيحة عادلة حقًّا، خالية من التحريف، والتبديل، والكتمان.

ولهذا قال: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾. أي: اشهد بالحق، ولو عاد ضررها عليك، وإذا سُئلت عن الأمر فقل الحق فيه، ولو عادت مضرته عليك؛ فإن الله سيجعل لمن أطاعه فرجًا ومَخرجًا من كل أمر يضيق عليه.

وقوله: ﴿أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾. أي: ولو كانت الشهادة على والديك وقرابتك؛ فلا تراعهم فيها، بل اشهد بالحق وإن عاد ضررها عليهم؛ فإن الحق حاكم على كل أحد.

وقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾. أي: لا ترعه لغناه، ولا تُشفق عليه لفقره، الله يتولاهُما، بل هو أولَى بهما منك، وأعلم بما فيه صلاحهما.

وقوله: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟﴾. أي: فلا يَحملنكم الهوى والعصبية وبغض الناس إليكم على ترك العدل في أموركم وشئونكم، بل الزموا العدل على

أي حال كان، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨].

ومن هذا قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه لَما بعثه النَّبِي ﷺ يَخرص على أهل خيبر ثِمارهم وزروعهم؛ فأرادوا أن يرشوه ليرفق بِهم، فقال: «والله لقد جئتكم من عند أحب الخلق إليَّ، ولأنتم أبغض إليَّ من أعدادكم من القردة والخنازير، وما يَحملني حبِّي إياه، وبغضي لكم على ألَّا أعدل فيكم».

فقالوا: بِهذا قامت السموات والأرض.

وسيأتِي الحديث مسندًا فِي سورة المائدة -إن شاء الله تعالى- وقوله: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾. قال مُجاهد، وغير واحد من السلف: تلووا: أي: تُحرِّفوا الشهادة وتغيروها.

واللَّيُّ هو: التحريف، وتعمُّد الكذب، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَـٰبِ﴾ [آل عمران:٧٨].

والإعراض هو: كتمان الشهادة وتركها، قال تعالى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة:٢٨٣].

وقال النَّبِي ﷺ: «خير الشهداء الذي يأتِي بالشهادة قبل أن يُسألها»؛ ولِهذا توعدهم الله بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾. أي: وسيجازيكم بذلك» اهـ[1].

٢- تفسير الإمام ابن القيم:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله فِي تفسير هذه الآية الكريمة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء:١٣٥]:

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٦٥).

«فأمر سبحانه بالقيام بالقسط -وهو العدل- في هذه الآية، وهذا أمر بالقيام به في حق كل أحد، عدوًّا كان أو وليًّا.

وأحق ما قام له العبد بقصد الأقوال والآراء والمذاهب؛ إذ هي متعلقة بأمر اللَّه وخبره.

فالقيام فيها بالهوى والمعصية مضادٌّ لأمر اللَّه، منافٍ لِما بعث به رسوله.

والقيام فيها بالقسط وظيفة خلفاء الرسول ﷺ في أمته، وأمنائه بين أتباعه.

ولا يستحق اسم «الأمانة» إلا من قام فيها بالعدل المَحض نصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولعباده، وأولئك هم الوارثون حقًّا.

لا من يَجعل أصحابه، ونحلته، ومذهبه، معيارًا على الحق، وميزانًا له، يعادي من خالفه، ويوالي من وافقه بِمجرد موافقته ومُخالفته.

فأين هذا من القيام بالقسط الذي فرضه اللَّه على كل أحد؟ وهو في هذا الباب أعظم فرضًا، وأكبر وجوبًا.

ثُمَّ قال: ﴿شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾. الشاهد هو: المخبر؛ فإن أخبر بحق فهو شاهد عدل مقبول، وإن أخبر بباطل فهو شاهد زور.

وأمر تعالى أن يكون شهيدًا له مع القيام بالقسط.

وهذا يتضمن أن تكون الشهادة بالقسط، وأن تكون لله لا لغيره.

وقال في الآية الأخرى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨].

فتضمنت الآيتان أمورًا أربعة:

أحدها: القيام بالقسط.

الثاني: أن يكون لله.

الثالث: الشهادة بالقسط.

الرابع: أن تكون لله.

واختصت آية «النساء» بالقسط، والشهادة لله، وآية «المائدة» بالقيام لله، والشهادة بالقسط، لسر عجيب من أسرار القرآن، ليس هذا موضع ذكره.

ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾.

فأمر سبحانه أن يُقام بالقسط، ويُشهد على كل أحد، ولو كان أحب الناس إلَى العبد؛ فيقوم بالقسط على نفسه، ووالديه اللَّذين هُما أصله، وأقاربه الذين هم أخصّ به، والصديق من سائر الناس.

فإن كان ما فِي العبد من مَحبة لنفسه ووالديه وأقاربه، يَمنعه من القيام عليهم بالحق، ولاسيَّما إذا كان الحق لمن يبغضه ويعاديه قبلهم؛ فإنه لا يقوم به فِي هذه الحال إلا من كان اللَّه ورسوله أحب إليه من كل ما سواهُما، وهذا يمتحن به العبد إيمانه؛ فيعرف منزلة الإيمان من قلبه ومَحله منه.

وعكس هذا عدل العبد فِي أعدائه ومن يَجفوه؛ فإنه لا ينبغي أن يَحمله بغضه لَهم أن يَحيف عليهم، كما لا ينبغي أن يَحمله حبه لنفسه، ووالديه، وأقاربه على أن يترك القيام عليهم بالقسط؛ فلا يدخله ذلك البغض فِي باطل، ولا يقصر به هذا الحب عن الحق.

كما قال بعض السلف: «العادل هو الذي إذا غضب لَم يدخله غضبه فِي باطل، وإذا رضي لَم يُخرجه رضاه عن الحق».

ثُمَّ قال تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾. منكم، وهو ربُّهما، ومولاهُما، وهُما عبيده؛ فلا تُحابوا غنيًا لغناه، ولا فقيرًا لفقره؛ فإن اللَّه أولَى بِهما منكم . . .

ثُمَّ قال: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا﴾. نَهاهم عن اتباع الهوى الحامل على ترك العدل.

وقوله تعالى: ﴿أَن تَعْدِلُوا﴾. منصوب الموضع؛ لأنه مفعول لأجله، وتقديره عند البصريين: كراهية أن تعدلوا، أو حذر أن تعدلوا؛ فيكون اتباعكم للهوى كراهية العدل، أو فرارًا منه. وعلى قول الكوفيين التقدير: ألَّا تعدلوا.

وقول البصريين أحسن وأظهر.

ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾. ذكر سبحانه السببين الموجبين لكتمان الحق مُحذرًا منهما، ومتوعدًا عليهما:

أحدهُما: اللَّيُّ.

والآخر: الإعراض.

فإن الحق إذا ظهرت حجته، ولَم يَجد مَن يروم دفعها طريقًا إلَى دفعها، أعرض عنها، وأمسك عن ذكرها، فكان شيطانًا أخرس، وتارة يلويها ويحرِّفها . . .

ولَما كان الشاهد مطالبًا بأداء الشهادة على وجهها فلا يكتمها ولا يغيِّرها، كان الإعراض نظير الكتمان، واللَّيُّ نظير تغييرها وتبديلها. فتأمل ما تحت هذه الآية من كنوز العلم.

والمقصود: أن الواجب الذي لا يتم الإيمان -بل لا يحصل مسمى الإيمان- إلا به؛ مقابلة النصوص بالتلقي والقبول، والإظهار لَها، ودعوة الخلق إليها، ولا يُقَابل بالاعتراض تارة وباللَّيِّ أخرى»[1]. اهـ.

أقول: ولعلك ازددت بصيرة وعلمًا بِمعاني العدل والظلم، وأن الموازنات بين الحسنات والسيئات فِي الشهادة، والقيام بالقسط على النفس، والوالدين، والأقربين، والناس أجمعين، إذا كانت عليهم حقوق، أو تورطوا فِي ظلم غيرهم؛ غير واردة، ولا هي من معانِي الآية وما شابَهها، من قريب، ولا من بعيد.

وإذن فأهل البدع والأهواء -ولاسيما دعاتُهم- وأهل الشر بأصنافهم، الذين يشكلون على الناس فِي دينهم وعقائدهم أعظم الأخطار؛ أبعد وأبعد عن وجوب الموازنات فِي مقام النصيحة، والتحذير من شرورهم وبدعهم.

وهذا ما عليه الكتاب والسنة، وما عليه أئمة الأمة وأعلامها وهداتِها.

وسترى فِي هذا السفر ما يَجعلك على مثل الثلج من اليقين ببطلان منهج الموازنات، وأن الحق -الذي لا غبار عليه- عند دعاة الحق والسنة، المنابذين للبدع وأهلها، المُحذرين منه، على هدى من ربِّهم، وأنَّهم سائرون على طريق المؤمنين، الذين قال اللَّه متوعدًا من يخالفهم ويشاقهم: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

ثبتنا اللَّه على سبيلهم الحق؛ إنه لسميع الدعاء.

---

(١) «بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم» (٢/ ٨١-٨٥).

مفاسد القول بـ: منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات

إن القول بوجوب الموازنات في نقد أهل الباطل يؤدي إلى مفاسد كبيرة وخطيرة جدًا، أهمها:

١- تجهيل السلف.

٢- رميهم بالظلم والجور.

٣- تعظيم البدع وأهلها، وتحقير أئمة السلف، وما هم عليه من السنة والحق.

١- أما رميهم بالجهل:

فإن هذا المنهج لو كان له هذه المنزلة في الإسلام؛ لرأيت السلف الصالح أشد الناس له التزامًا، وأشد الناس له تطبيقًا في كل أقوالهم، في القريب والبعيد، والصديق والعدو، ولأقاموا كتبهم وأقوالهم على هذا الميزان في حق الأفراد والجماعات، وفي الصحائف والمؤلفات.

كيف لا يكونون أقوم الناس به، وهم سادة هذه الأمة، وأبرها، وأصدقها، وأتقاها، وأورعها، وأقومها بالعدل والقسط؟!

يشهد بذلك واقعهم، وتأريخهم، وأعمالهم، وجهادهم، ونصحهم لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وقد شهد للصحابة الكرام سادة سادات هذه الأمة؛ كتابُ الله وسنة رسوله ﷺ وجهادهم في نصرة دين الله، وإقامة العدل في الدنيا الّتي فتحها الله على أيديهم.

ويشهد لمن بعدهم رسول الهدى ﷺ في قوله: «**خير الناس قرني، ثُمَّ الذين يلونَهم، ثُمَّ الذين يلونَهم، ثُمَّ يأتي بعدهم أقوام يشهدون، ولا يُستشهدون، وينذرون ولا يوفون، ويكثر فيهم السِّمَن**».

ويشهد لوُرَّاثهم «أهل الحديث»، و«أئمة الجرح والتعديل» الذين لا يُقبل

إلا جرحهم وتعديلهم من بين سائر فرق الأمة، وهم شهداء اللَّه في الأرض.

فيشهد لِهؤلاء قول رسول اللَّه ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتِي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلَهم، ولا من خالفهم حَتَّى يأتِي أمر اللَّه -تبرك وتعالَى-».

فهم أهل الحق والصدق والعدل، وهم ظاهرون على أهل الكفر، وعلى أهل الزيغ والضلال، بالحجة والبرهان والحق دائمًا، وهم ظاهرون بالسيف والسنان - أحيانًا- فلا تستطيع فِرَقُ الكفر أن تقارعهم بالحجة والبرهان، ولا تستطيع فرق الضلال كلها أن تقف فِي وجوههم بالحجة والبرهان، اللهم إلا بالشغب، والافتراءات، والطعون الكاذبة، والشائعات الفاجرة.

٢- وأما رميهم بالظلم والجور:

فإن أقوالَهم وكتبهم لتزخر بالجرح الخالص المُجرد من الموازنات؛ فماذا يقال فيهم، وفِي أقوالِهم، ومؤلفاتِهم الَّتِي هذا واقعها، والَّتِي تضاد هذا المنهج؟

فلا مناص من واحد من أمرين:

إما أن نقول: إن نقدهم وجرحهم المُجرد من ذكر الحسنات قائم على الحق، والعدل، والنصح، والعلم، والورع، والخشية لله رب العالمين، وحماية دين اللَّه، وسنة رسوله ﷺ، وهم أهل عدل وإنصاف، ومنهجهم قائم على الحق، وعلى الكتاب والسنة، وقواعد الإسلام، وعقائده الصحيحة.

وبِهذا القول والتقرير يسقط المذهب المبتدع المخترع: «مذهب وجوب الموازنات بين الحسنات والسيئات».

وإما أن يُقال: إن نقدهم المُجرد من ذكر الحسنات، والمقتصر على ذكر الجرح والسيئات؛ قائم على الجور والظلم، ومنهجهم قائم على الغش، والجهل، وعدم الورع، والخشية لرب العالمين، بعيد عن منهج الكتاب والسنة، بعيد عن شريعة اللَّه العادلة، بعيد عن أصول الإسلام وقواعده الأصيلة؛ فيكونون بِهذا أظلم الخلق، وأبعدهم عن العدل.

ولكن ذلك لَم يكن، ويأبَى اللَّه ذلك والمؤمنون.

فسقط الباطل، وتَهاوت الدعاوى الفارغة، وبطل ما يقولون من: «وجوب الموازنات بين الحسنات والسيئات عند نقد أهل البدع والضلالات».

أما أهل السنة والجماعة فلا يدينون اللَّه إلا بالقول الأول، ويتولون السلف ومنهجهم فِي النقد القائم على الحق، والعدل، والإنصاف، والنصح . . . إلخ.

وأما أهل المنهج المخترع، المناهض للسلف ومنهجهم، والمؤدي إلَى الطعن فيهم وفِي منهجهم، والمؤدي إلَى القدح فِي شهادتِهم وتَجريحهم وتعديلهم؛ فإنَّهم -مع شديد الأسف- يتشبثون بِهذا القول المبتدع المؤدي إلَى الكوارث الَّتِي ذكرناها.

وهم الآن لا يطبقونه على أهل السنة المعاصرين، السائرين على منهج السلف الكرام، بل يقذفونَهم بالبوائق والدواهي ظلمًا وبغيًا، ويذيعونَها فِي أرجاء الأرض، يفعلون كل ذلك انتصارًا لأهل البدع، ومُحاماة عنهم، فيقع المساكين فِي حَمأة الصد عن سبيل اللَّه، والصد عن منهج السلف من حيث يشعرون أو لا يشعرون، ويقعون فِي حمأة الدعوة إلَى الباطل والبدع من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

٣- وأما الأمر الثالث، وهو تعظيم أهل البدع:

فهذا أمر واضح على من اعتنق مذهب الموازنات بين الحسنات والسيئات، كيف لا؟! وما أنشئ هذا المنهج إلا لِهذا الغرض.

ولا شك أن من ينظر إلَى عمل السلف من خلال منهج إيجاب الموازنات، ويَحكم على الناس من خلاله، وهو جاد فِي ذلك؛ فلابد أن يَحتقر السلف ومنهجهم، ويقدح فيهم، وفِي أحكامهم، ومؤلفاتِهم.

هذا ما يقضي به الشرع الحكيم، والمنطق الصحيح، والعقل الرجيح، ولا مَحيص لَهم من هذا الذي قررناه.

وبعد:

فأرى أن المسألة عظيمة، وكبيرة، وخطيرة، والذي أدين الله به: أنه يَجب على العلماء الانتباه لِهذا الخطر المدمِّر، الذي يَهدم كل ما شاده علماء الإسلام فِي ميدان الجرح والتعديل، وفِي ميدان نصرة السنة والدعوة إليها، وإهانة البدعة والتحذير منها ومن أهلها فِي مؤلفاتِهم فِي العقائد ونصرة السنة.

* * *

لمحة عن أهل الحديث الطائفة المنصورة والناجيـة وجهودهم في حراسة الدين، وذبهم عن عقائد الإسلام والمسلمين ومنهجهم في نقد الرواة والمبتدعين

أهل الحَديث هم الطائفة الناجية المنصورة:

قال النَّبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحَق ظاهرين، لا يضرهم من خذلَهم، ولا من خالفهم، حَتَّى تأتيهم الساعة وهم على ذلك».

رواه الأئمة في صحاحهم، وسننهم، ومسانيدهم، عن عدد من الصحابة، منهم:

«عمر بن الخطاب»، و«المغيرة بن شعبة» و«ثوبان»، و«معاوية بن أبي سفيان»، و«أبو هريرة»، و«جابر بن عبد الله»، و«عمران بن حصين»، و«عقبة بن عامر» -رضي اللَّه عنهم أجمَعين-.

وقد حمل أئمة الإسلام هذه الأحاديث على «أهل الحديث»، لا ينازعهم في ذلك إلا الروافض، وبعض أهل البدع.

وقال رسول اللَّه ﷺ: «ليأتينَّ على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل؛ حَتَّى إن كان منهم من أتى أُمَّه علانية لكان من أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة. قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي».

وفي رواية: «هي الجماعة».

وهذا الحديث وما في معناه قد رُوي عن عدد من الصحابة، وهم:

«سعد بن أبي وقاص»، و«علي بن أبي طالب»، و«ابن مسعود»، و«عبد اللَّه بن

عمرو بن العاص»، و«أبو هريرة»، و«جابر بن عبد الله»، و«أبو الدرداء»، و«معاوية بن أبي سفيان»، و«أنس بن مالك»، و«أبو أمامة»، و«واثلة بن الأسقع»، و«أبو موسى الأشعري»، و«عمرو بن عوف المزني» -رضي الله عنهم أجمَعين- .

ورواه أئمة السنة في سننهم، ومعاجمهم، ومسانيدهم، وكتب عقائدهم، وحملوه مع أحاديث «الطائفة المنصورة» على: «أهل الحديث»، لا يُخالفهم إلا بعض أهل البدع؛ فيدَّعون باطلًا وزُورًا أنَّهم هم «الطائفة الناجية المنصورة»، وهم على ضلالِهم وادِّعائهم الباطل لَم يفرقوا بين الناجية والمنصورة؛ لأن معنَى الأحاديث متحد؛ فقوله في أحاديث الطائفة المنصورة: «على الحَق ظاهرين»، أو «يقاتلون»، هو المعنَى نفسه في قول رسول الله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي». إذ هو وأصحابه على الحق ظاهرين، وهم سادة المقاتلين المُجاهدين.

وقول رسول الله ﷺ: «الجماعة». معناه: الاجتماع على الحق.

وهذه المعانِي كلها لا توجد في فرقة من فرق الضلال، إنَّما توجد ظاهرة جلية واضحة في الصحابة، ومن اتبعهم بإحسان في القرون الثلاثة المفضلة.

وتوجد ظاهرة جلية واضحة في «أهل الحديث»، «أهل السنة المَحضة»، و«الجماعة المُجتمعة على الحق، الملتزمة به، المنافحة عنه»، لا ينكر ذلك إلا جاهل مستكبر معاند.

ومن هنا حَمل أئمة الهُدى، وعلى رأسهم:

«ابن المبارك»، و«الإمام أحمَد»، و«البخاري»، و«علي بن المديني»، وغيرهم من أئمة الهدى ومصابيح الدجى في العهود الإسلامية كلها إلَى يومنا هذا؛ هذه الأحاديث على: «أهل الحديث» ومن سار على نَهجهم، لا يُخالفهم إلا مبطل معاند مكابر، ينكر الشمس ساطعة واضحة ليس دونَها سحاب، والقمر في ليلة البدر ليس دونه سحاب:

الحَق شَمس والعيون نواظر ... لكنها تَخفى على العميان

فـ«أهل الحديث» هم وُرَّاث الأنبياء، والصحابة، وخيار القرون المفضَّلة، حقًّا وصدقًا، وجهادهم وجهودهم في خدمة الإسلام والسنة لا يقدر قدرها

إلا اللَّه، ولا يعرفها ويعترف بِمكانتها إلا المنصفون، حَتَّى إن خصومهم من أهل التجهم والبدع لا ينكرون هذا الجهاد، والنتاج العظيم، والتراث الهائل، الذي خلفوه للإسلام والمسلمين، ولا يكون لأحدهم أي مكانة عند المسلمين إلا إذا عاش متطفلًا على مائدتِهم، متظاهرًا باحترامهم، واحترام منهجهم.

ومن جهود «أهل الحديث» العظيمة الباهرة: علم النقد، والجرح والتعديل لرواة الأحاديث، والآثار، ولأهل العقائد، والنحل، والبدع، والضلال، بل نقدهم لأهل البدع، وجرحهم وطعنهم فيهم أشد وأقوى وأسد.

فهذا نقدهم وجرحهم وتعديلهم للرواة ولأهل البدع، تزخر به المكتبات من كتب الجرح والتعديل، أو الجرح الخاص، ومن كتب العقائد الَّتِي تذم أهل البدع، وتُجرحهم، وتطحنهم طحنًا، مركزة على إخزائهم وفضحهم، والتنكيل بِهم، دون هوادة، ودون موازنة.

ويعتبرون ذلك من أفضل الجهاد، ومن أقرب القربات عند اللَّه، لاسيما إذا كان الأمر متعلقًا بالدعاة منهم؛ فإنَّهم لا تأخذهم فِي اللَّه لومة لائم، ولا تأخذهم بِهم رأفة فِي دين الله؛ إذ البدع عندهم أكبر من كبار المعاصي والذنوب، وأهلها أخطر على دين اللَّه من العصاة والفجار؛ لأن العاصي والفاجر يعترف بأنه مُخالف لأمر اللَّه، مرتكب لمناهيه.

أما المبتدع فيمارس بدعه الشريرة المسخطة لله تقربًا إِلَى اللَّه، وإذا دعا الناس إليها فيقول لَهم بلسان حاله ومقاله: «هذا دين الله»، وينكر ما يقابلها من الحق الذي شرعه اللَّه فِي كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ويرمي ذلك الحق وأهله بالضلال.

فأيّ خطر على الإسلام أشد من هذا؟!

ومن هنا رأى كثير من أئمة الإسلام أن خطر أهل البدع على الإسلام أشد من خطر الكفار.

❊ ❊ ❊

أهل البدع أولى بالنقد والتحذير من الرواة لأن خطرهم وضررهم اشد من أي ضرر وخطر ولذا أجمع العلماء على مشروعية نقدهم، بل وجوبه

١- قول ابن الجوزي:

قال ابن الجوزي: «قال أبو الوفاء علي بن عقيل الفقيه: قال شيخنا أبو الفضل الهمداني: مبتدعة الإسلام والوضاعون للأحاديث أشد من المُلحدين؛ لأن الملحدين قصدوا إفساد الدين من الخارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من الداخل؛ فهم كأهل بلد سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالمُحاصرين من الخارج، فالدخلاء يفتحون الحصن؛ فهم شر على الإسلام من غير الملابسين له»[١].

٢- قول الحافظ المقدسي:

وقال الحافظ تقي الدين أبو مُحمَّد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي رَحِمَهُ اللهُ في أهل البدع:

واعلم -رحمك الله- أن الإسلام وأهله أُتُوا من طوائف ثلاث:

١- فطائفة رَدَّت أحاديث الصفات، وكذبوا رواتَها؛ فهؤلاء أشد ضررًا على الإسلام وأهله من الكفار.

٢- وطائفة قالوا بصحتها وقبولَها ثُمَّ تأولوها؛ فهؤلاء أعظم ضررًا من الطائفة الأولى.

٣- والثالثة: جانبوا القولين الأوَّلين؛ وكانوا أعظم ضررًا من الطائفتين الأولَيين[٢].

---

(١) «الموضوعات» (١/ ٥١).

(٢) «عقيدة الحافظ عبد الغني» (ص ١٢١).

٢- قول شيخ الإسلام ابن تيمية:

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ذاكرًا من يجوز ذمه من الأنواع: وليس ذلك من الغيبة، كالكافر، والفاجر، والفاسق، والظالِم، والغوي، والضال، والحاسد . . . إِلَى أن قال: «وأما الشخص فيُذكر ما فيه من الشر فِي مواضع».

وذكر منها: المظلوم يذكر ظالِمه بِما فيه، وساق الأدلة على ذلك.

ثُمَّ قال: ومنها: أن يكون على سبيل النصيحة للمسلمين فِي دينهم ودنياهم، كما فِي الحديث الصحيح عن فاطمة بنت قيس لَما استشارت النَّبِي ﷺ مَن تنكح؟ قالت: إنه خطبنِي معاوية، وأبو جهم، فقال: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فرجل ضرَّاب للنساء».

فكان هذا نصحًا لَها، وإن تضمن ذكر عيب الخاطب.

وفِي معنَى هذا نصح الرجل فيمن يعامله، ومن يوكله، ومن يوصي إليه، ومن يستشهده، بل ومن يتحاكم إليه، وأمثال ذلك.

وإذا كان هذا فِي مصلحة خاصة فكيف بالنصح فيما يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الأمراء، والحكام، والشهود، والعمال أهل الديوان وغيرها، فلا ريب أن النصح فِي ذلك أعظم، كما قال النَّبِي ﷺ: «الدين النصيحة، الدين النصيحة. قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم».

ثُمَّ تَحدث عن وجوب الكلام فِي نقلة الحديث، الذين يغلطون، أو يكذبون، وأنه من باب المصالِح الدينية العامة والخاصة.

ثُمَّ ثنَّى بالكلام على أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة.

فقال: «فإن بيان حالهم، وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حَتَّى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم فِي أهل البدع؟ فقال: «إذا صام، وصلى، واعتكف فإنَّما هو لنفسه، وإذا تكلم فِي أهل البدع، فإنَّما هو للمسلمين».

فتبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله، ودينه، ومنهاجه، وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك؛ واجب على الكفاية باتفاق المسلمين.

ولولا من يقيمه الله لِدَفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لَم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً.

وأعداء الدين نوعان: الكفار والمنافقون.

وقد أمر الله بِجهاد الطائفتين فِي قوله: ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣، التحريم: ٩]، فِي آيتين من القرآن.

فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعًا تُخالف الكتاب، ويُلبِّسونَها على الناس، ولَم تُبَيَّن للناس؛ فسد أمر الكتاب، وبُدِّل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بِما وقع فيه من التبديل الذي لَم يُنكر على أهله»[1].

٤- قول الحافظ ابن رجب الحنبلي:

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن ذكر الإنسان بِما يكره مُحرم؛ إذا كان المقصود منه مُجرد الذم، والعيب، والنقص.

فأما إذا كان فيه مصلحة لعامة المسلمين، أو خاصة لبعضهم، وكان المقصود به تحصيل تلك المصلحة؛ فليس بِمحرم، بل مندوب إليه.

وقد قرَّر علماء الحديث هذا فِي كتبهم فِي الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة، وردُّوا على من سوَّى بينهما من المتعبدين وغيرهم مِمَّن لا يتسع علمه.

ولا فرق بين الطعن فِي رواة ألفاظ الحديث، ولا التمييز بين من تُقبل روايته منهم، ومن لا تُقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ فِي فهم معانِي الكتاب والسنة،

(١) «مجموعة الرسائل والمسائل» (٥/ ١٠٩-١١١).

وتأول شيئًا منها على غير تأويله، وتَمسّك بِما لا يُتمسك به؛ ليُحذر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه.

وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضًا.

ولِهذا تَجد فِي كتبِهم المصنفة فِي أنواع العلوم الشرعية من: التفسير، وشروح الحديث، والفقه، واختلاف العلماء، وغير ذلك ممتلئة من المناظرات، وردوا أقوال من تضعف أقواله من أئمة السلف والخلف، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، ولَم يترك ذلك أحد من أهل العلم، ولا ادَّعى فيه طعنًا على من رد عليه قوله، ولا ذمًّا ولا نقصًا . . . اللهم إلا أن يكون المصنف مِمَّن يُفحش فِي الكلام، ويسيء الأدب فِي العبارة؛ فيُنكَر عليه فحاشته وإساءته، دون أصل رده ومُخالفته، إقامة بالحجج الشرعية، والأدلة المعتبرة.

وسبب ذلك: أن علماء الدين كلهم مُجمعون على قصد إظهار الحق، الذي بعث الله به رسوله ﷺ، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمته هي العليا.

وكلهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم، ولا ادعاه أحد من المتقدمين، ولا من المتأخرين.

فلهذا كان أئمة السلف المُجمع على علمهم وفضلهم، يقبلون الحق مِمَّن أورده عليهم، وإن كان صغيرًا، ويوصون أصحابَهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر فِي غير قولِهم، كما قال عمر رضي الله عنه فِي مهور النساء، وردت المرأة بقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارٗا﴾ [النساء: ٢٠].

فرجع عن قوله، وقال: «أصابت امرأة، ورجل أخطأ».

ورُوي عنه أنه قال: «كل أحد أفقه من عمر».

وكان بعض المشهورين إذا قال فِي رأيه بشيء يقول: «هذا رأينا؛ فمن جاءنا برأي أحسن منه قبلناه».

وكان الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) يبالغ فِي هذا المعنى، ويوصي أصحابه باتباع الحق، وقبول السنة إذا ظهرت لَهم على خلاف قوله، وأن يُضرب بقوله حينئذٍ الحائط، وكان يقول فِي كتبه: «لابد أن يُوجد فيها ما يخالف الكتاب أو السنة؛ لأن

اللَّه تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فحينئذٍ فَرَدُّ المقالات الضعيفة، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية، ليس هو مِمَّا يكرهه أولئك العلماء، بل مِمَّا يُحبونه، ويَمدحون فاعله، ويثنون عليه؛ فلا يكون داخلًا في باب الغيبة بالكلية.

فلو فُرِضَ أن أحدًا يكره إظهار خطئه المُخالف للحق؛ فلا عبرة بكراهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مُخالفًا لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة.

بل الواجب على المسلم أن يُحب ظهور الحق، ومعرفة المسلمين له، سواء كان في موافقته أو مُخالفته.

وهذا من النصيحة لله، ولكتابه، ورسوله، ودينه، وأئمة المسلمين، وعامتهم، وذلك هو الدين، كما أخبر به النَّبِي ﷺ.

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله، إذا تأدب في الخطاب، وأحسن الرد والجواب؛ فلا حرج عليه، ولا لوم يتوجه إليه، وإن صدر منه من الاغترار[1] بمقالته فلا حرج عليه.

وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: «كذب فلان».

ومن هذا قول النَّبِي ﷺ: «كذب أبو السنابل». لَما بلغه أنه أفتَى: أن المتوفَّى عنها زوجها إذا كانت حاملًا لا تَحل بوضع الحمل، حَتَّى تأتِي عليها أربعة أشهر وعشرًا.

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء، وردِّها أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد يُنكر على أبِي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بِها، ويُبالغ في ردها عليهم.

هذا كله حكم الظاهر.

أما في باطن الأمر؛ فإن كان مقصوده في ذلك مُجرد تبيين الحق، ولئلا يغتر

---

(١) كذا.

الناس بِمقالات من أخطأ فِي مقالاته؛ فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا -بِهذه النية- فِي النصح لله، ورسوله، وأئمة المسلمين، وعامتهم.

وسواء كان الذي بيَّن الخطأ صغيرًا أم كبيرًا، فله أسوة بِمن رد من العلماء مقالات «ابن عباس» الَّتِي يشذ بِها[١] وأُنكرت عليه من العلماء، مثل: المتعة، والصرف، والعمرتين، وغير ذلك.

- ثُمَّ ذكر:

أن العلماء ردوا مقالات لمثل: «سعيد بن المسيب»، و«الحسن»، و«عطاء»، و«طاوس»، وعلى غيرهم مِمَّن أجمع المسلمون على هدايتهم، ودرايتهم، ومَحبتهم، والثناء عليهم.

ولَم يعد أحد منهم مُخالفوه[٢] في هذه المسائل طعنًا في هؤلاء الأئمة، ولا عيبًا لَهم.

وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها، مثل: «كتب الشافعي»، و«إسحاق»، و«أبِي عبيد»، و«أبِي ثور»، ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث.

وأما مراد[٣] الراد بذلك: إظهار العيب على من رد عليه وتنقصه، وتبيين جهله، وقصوره فِي العلم، سواء كان رده لذلك فِي وجه مَن رد عليه أو فِي غيبته، وسواء كان فِي حياته، أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمه اللَّه فِي كتابه، وتوعد عليه فِي الهمز واللمز، ودخل أيضًا فِي قول النَّبِي ﷺ: «يا معشر مَن آمن بلسانه، ولَم يؤمن بقلبه! لا تؤذوا المسلمين، ولا تَتَّبعوا عوراتِهم؛ فإنه من يَتَّبع عوراتِهم يتَّبع اللَّه عورته، ومن يتبع اللَّه عورته يفضحه ولو فِي جوف بيته»[٤].

وهذا كله فِي حق العلماء المقتدى بِهم فِي الدين.

---

(١) كذا. (٢) كذا.

(٣) كذا.

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٤٢٠)، وأبو داود في «الأدب» رقم (٤٨٨٠)، والترمذي، وأبو يعلى في «مسنده» بإسناد حسن.

انظر التعليق عليه (ص ٣٣) من كتاب «الفرق بين النصيحة والتعيير» لابن رجب الحنبلي.

فأما أهل البدع والضلالة، ومن تشبه بالعلماء وليس منهم، فيجوز بيان جهلهم، وإظهار عيوبهم، تَحذيرًا من الاقتداء بِهم.

وليس كلامنا الآن في هذا القبيل، والله أعلم.

ومن عُرِفَ منه أنه أراد بِردِّه على العلماء النصيحة لله ورسوله؛ فإنه يَجب أن يُعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر علماء المسلمين الذين سبق ذكرهم، وأمثالهم، ومن تبعهم بإحسان.

ومن عُرف أنه أراد بِردِّه عليهم التنقيص، والذم، وإظهار العيب؛ فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة؛ ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المُحرمة[1].

- أقول: رحم الله الإمام ابن رجب، وجزاه خيرًا على هذا البيان الشافي الوافي، الذي يُثلج صدور أهل الحق والسنة، ولاسيما في تفريقه بين العلماء من أئمة الهدى، وبين أهل البدع والضلال والجهل.

ما أحوج طلاب العلم إلَى معرفة هذه الأمور؛ فإننا نعيش اليوم ظروفًا صعبة، لا يُفرِّق فيها بين علماء الحق والسنة، وبين أهل البدع والجهل والضلال.

وبسبب هذا الغبش والخلط بين علماء الدين والحق، وبين دعاة البدع والضلال؛ وقع الكثير من الشباب المخدوع في هوة الغلو في أهل البدع والضلال، والدفاع عنهم بالباطل، والطعن في أهل السنة، الذين يردون على أهل البدع والضلال؛ نصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم، وتَحذيرًا للمغرورين والمخدوعين بزخارف أهل البدع وتَمويههم بِجعل الحق باطلًا، والباطل حقًّا.

وإنِّي لأنصح الشباب الذين يريدون وجه الله والدار الآخرة؛ أن يقرءوا هذا الكتاب: «الفرق بين النصيحة والتعيير»، وما شابَهه من كلام السلف -رضوان الله عليهم- ولاسيما كتابات ابن تيمية، وابن القيم، وقراءة جهادهم، ونضالهم لنصرة السنة والحق، ودحض الباطل والبدع، والترهات، الَّتِي يدعو إليها أهل البدع ومن تولاهم، سواء في مؤلفات، أو في مقالات، أو مُحاضرات؛ فإن بلاءهم قد عَمَّ وطَمَّ.

---

(١) انظر ما نقلناه من (ص ٣١- ٣٥).

نسأل الله أن يفك أسر المأسورين، والمكبلين بأغلال وقيود أهل الكيد من أهل البدع.

والله يعلم أننا لا نرد على أهل البدع إلا لإنقاذ المَخدوعين والمغرورين بأهل البدع والباطل؛ فنُقابَل منهم إما بالنفور والإعراض عما نكتب، أو بالاتِّهام الباطل، وإشاعة هذا الاتِّهام فِي صفوف الشباب؛ لصدهم عن إدراك الحق، حَتَّى يعيشوا فِي عماية تامة عن معرفة واقعهم المرير، الذي ساقهم إليه أهل الأهواء.

٥- قول النووي رَحِمَهُ اللَّهُ الأبواب الَّتِي تَجوز فيها الغيبة:

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رياض الصالِحين»[1]:

باب ما يباح من الغيبة

اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي، لا يُمكن الوصول إليه إلا بِها، وهو ستة أبواب:

١- الأول: التظلم:

فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلَى السلطان والقاضي وغيرهما، مِمَّن له ولاية وقدرة على إنصافه من ظالِمه؛ فيقول: ظلمني فلان كذا.

٢- الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر، ورد العاصي إلَى الصواب:

فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا فازجره عنه، ونَحو ذلك، ويكون مقصوده: التوصل إلَى إزالة المنكر؛ فإن لَم يقصد ذلك كان حرامًا.

٣- الثالث: الاستفتاء:

فيقول للمفتي: ظلمني أبِي، أو أخي، أو زوجي، أو فلان بكذا؛ فهل له ذلك؟ وما طريقي فِي الخلاص منه، وتَحصيل حقي، ودفع الظلم؟ ونحو ذلك.

فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط والأفضل أن يقول: ما تقول فِي رجل، أو شخص، أو زوج كان من أمره كذا؟ فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك

---

(١) (ص ٥١٩)، وانظر: «صحيح الأذكار وضعيفه» للنووي (٢/ ٨٣٤).

فالتعيين جائز، كما سنذكره في حديث هند -إن شاء الله-.

٤- الرابع: تَحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم:

وذلك من وجوه:

منها: جرح المَجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة.

ومنها: المشاورة في مصاهرة إنسان، أو مشاركته، أو إيداعه، أو معاملته، أو غير ذلك، أو مُجاورته.

ويَجب على المشاوَر أنه لا يُخفي حاله، بل يذكر المساوئ الَّتي فيه بنية النصيحة.

ومنها: إذا رأى متفقهًا يتردد إلَى مبتدع، أو فاسق يأخذ عنه العلم، وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك؛ فعليه نصيحته ببيان حاله، بشرط أن يقصد النصيحة، وهذا مِمَّا يُغلط فيه، وقد يَحمل المتكلم بذلك الحسد، ويُلبس الشيطان عليه ذلك ويُخيل إليه أنه نصيحة؛ فليتفطن لذلك.

ومنها: أن يكون له ولاية، لا يقوم بِها على وجهها، إما ألَّا يكون صالِحًا لَها، وإما أن يكون فاسقًا ومغفَّلًا، ونحو ذلك؛ فيجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية عامة، ليزيله ويولِّي من يصلح، أو يعلم ذلك منه ليعامله بِمقتضى حاله، ولا يغتر به، وأن يسعى فِي أن يحثه على الاستقامة، أو يستبدل به.

٥- الخَامس: أن يكون مُجاهرًا بفسقه، أو بدعته:

كالمُجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس، وأخذ المَكس، وجباية الأموال ظلمًا، وتولي الأمور الباطلة؛ فيجوز ذكره بِما يُجاهر به، ويَحرم ذكره بغيره من العيوب، إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مِمَّا ذكرناه.

٦- السادس: التعريف:

فإن كان الإنسان معروفًا بلقب، كالأعمش، والأعرج، والأصم، والأعمى، والأحول، وغيرهم؛ جاز تعريفهم بذلك، ويحرم إطلاقه على وجه التنقيص، ولو

أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولَى.

فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء، وأكثرها مُجمَع عليها، دلائلها من الأحاديث الصحيحة المشهورة»اهـ.

٦- قول الشاطبي:

وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن فرقة النجاة -وهم أهل السنة- مأمورون بعداوة أهل البدع، والتشريد بهم، والتنكيل بِمن انحاش إلَى جهتهم بالقتل فما دونه.

وقد حذَّر العلماء من مصاحبتهم ومُجالستهم، وذلك مظنة إلقاء العداوة والبغضاء.

لكن الدرك فيها على من تسبَّب فِي الخروج عن الجماعة بِما أحدثه من اتباع غير سبيل المؤمنين، لا على التعادي مطلقًا؛ فكيف ونحن مأمورون بِمعاداتِهم، وهم مأمورون بِموالاتنا والرجوع إلَى الجماعة»[1].

وقال أيضًا: «حين تكون الفرقة تدعو إلَى ضلالتها، وتزينها فِي قلوب العوام ومن لا علم عنده؛ فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس؛ فلابد من التصريح بأنَّهم من أهل البدع والضلالة، ونسبتهم إلَى الفِرَق إذا قامت الشهود على أنَّهم منهم.

فمثل هؤلاء لابد من ذكرهم، والتشريد بِهم؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تُركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير منهم؛ إذا كان سبب ترك التعيين الخَوف من التفرق والعداوة.

ولا شك أن التفرق بين المسلمين، وبين الداعين إلَى البدعة وحدهم -إذا أُقيم عليهم- أسهل من التفرق بين المسلمين، وبين الداعين، ومن شايعهم واتبعهم.

وإذا تعارض الضرران فالمرتكَب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جَميعه، كقطع اليد المتآكلة؛ إتلافها أسهل من إتلاف النفس.

---

(١) «الاعتصام» (١/ ١٢٠).

وهذا حكم الشرع أبدًا: يطرح حكم الأخف، وقاية من الأثقل»[1].

٧- قول العلامة الشوكاني:

وقال العلامة مُحمَّد بن علي الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالَى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥]: فيه من التهديد العظيم، والزجر البليغ، ما تقشعر له الجلود، وترجف له الأفئدة.

وإذا كان الميل إلَى أهوية المُخالفين لِهذه الشريعة الغراء، والملة الشريفة؛ من رسول اللَّه ﷺ الذي هو سيد ولد آدم؛ يوجب عليه أن يكون -وحاشاه- من الظالمين؛ فما ظنك بغيره من أمته؟! وقد صان اللَّه هذه الفرقة الإسلامية بعد ثبوت قدم الإسلام، وارتفاع مناره؛ أن يَميلوا إلَى شيء من أهل الكتاب، ولَم تبق إلا دسيسة شيطانية؛ ووسيلة طاغوتية؛ وهي:

ميل بعض من تَحمَّل حجج اللَّه إلَى هوى بعض طوائف المبتدعة، لِما يرجوه من الحطام العاجل من أيديهم، أو الجاه لديهم؛ إن كان لَهم في الناس دولة، أو كانوا من ذوي الصولة.

وهذا الميل ليس بدون ذلك الميل، بل اتباع أهوية المبتدعة تشبه اتباع أهوية أهل الكتاب، كما يشبه الماء الماء، والبيضة البيضة، والتمرة التمرة.

وقد تكون مفسدة اتِّباع أهوية المبتدعة أشد على هذه الملة من مفسدة اتِّباع أهوية أهل الملل؛ لأن المبتدعة ينتمون إلَى الإسلام، ويُظهرون للناس أنَّهم ينصرون الدين، ويتبعون أحسنه، وهم على العكس من ذلك، والضد لِما هنالك، فلا يزالون ينقلون مَن يَميل إلَى أهويتهم من بدعة إلَى بدعة، ويدفعونه من شنعة إلَى شنعة، حَتَّى يسلخوه من الدين، ويُخرجوه منه، وهو يظن أنه منه في الصميم، وأن الصراط الذي عليه هو الصراط المستقيم.

---

(١) «الاعتصام» (٢/ ٢٢٨-٢٢٩).

هذا إن كان في عداد المقصِّرين، ومن جُملة الجاهلين.

وإن كان من أهل العلم والفهم المميِّزين بين الحق والباطل؛ كان في اتِّباعه لأهويتهم، مِمَّن أضله الله على علم، وختم على قلبه، وصار نقمة على عباد الله، ومصيبة صبها الله على المقصرين؛ لأنَّهم يعتقدون أنه في علمه وفهمه لا يَميل إلَّا إلَى الحق، ولا يتبع إلا الصواب؛ فيضلون بضلاله، فيكون عليه إثمه، وإثم من اقتدى به إلَى يوم القيامة.

نسأل الله اللطف والسلامة والهداية»[1].

فانظر أخي كيف اتفقت كلمة هؤلاء العلماء، الذي تعمقوا في معرفة البدع، ودراستها، ومعرفة أضرارها وأخطارها؛ فأدركوا بثاقب بصرهم وذكائهم:

أن أهل البدع أشد ضررًا على المسلمين في دينهم من أعداء الله الكفار الصرحاء، ومن الملاحدة.

وأشد ضررًا من إبليس.

وأنَّهم من شياطين الإنس، كما يقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والسر في خطورتهم أنَّهم يَلبسون لباس الإسلام؛ فيسهل عليهم اصطياد المسلمين، ومُخادعتهم، وإيقاعهم في هوة البدع، وتقليب الأمور والحقائق عليهم؛ بِجعل الحق باطلًا، والباطل حقًا، والبدعة سنة، والسنة بدعة.

وقد يتسبَّبون في إدخال أناس في الكفر والنفاق والزندقة، كما هو واقع كثير من أصناف المبتدعة، لاسيما الروافض وغلاة الصوفية. بخلاف الكفار؛ فإن نفوس المسلمين تنفر منهم، ولا تنخدع بحيلهم ودعاياتهم، اللهم إلا أهل البدع؛ فإنَّهم بِحكم انحرافهم وزيغهم تَميل نفوسهم إلَى الكفار، ولاسيما الروافض، وغلاة الصوفية، والتأريخ والواقع يشهدان بذلك.

اللهم احفظ المسلمين من مكايد الكفار والزنادقة والملاحدة، ومن مكايد المبتدعة، واكلأهم برعايتك وحفظك، إنك لسميع الدعاء.

---

(١) «فتح القدير» (١/ ١٢٣).

مواقف أئمة السنة والحديث والفقه ومناهجهم في: نقد وجرح أهل الأهواء والأخطاء

١- موقف الإمام مسلم:

عقد الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»[١] بابًا عظيمًا، ساق فيه أقوال أئمة الإسلام في جرح الرواة، الذين ساق أسماءهم في هذه المقدمة.

وترجم النووي لِهذا الباب بقوله: «باب: بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بِما فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المُحرمة، بل من الذبِّ عن الشريعة المكرمة».

روى مسلم في هذا الباب بإسناده إلى الإمام مُحمَّد بن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم».

وبإسناده إلَى الإمام ابن سيرين أنه قال: «لَم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم. فيُنظر إلَى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلَى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

وروى بإسناده عن عبد اللَّه بن المبارك: «لولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء».

وقوله: «بيننا وبين القوم القوائم». يعني: الإسناد.

وبإسناده عن علي بن شقيق: سَمعت عبد اللَّه بن المبارك يقول على رءوس الناس: «دعوا حديث عمرو بن ثابت؛ فإنه كان يسب السلف»[٢].

وبإسناده عن ابن عون: «إنَّ شهرًا نَزَكُوه، إنَّ شهرًا نَزَكُوه».

وبإسناده إلَى عبد اللَّه بن المبارك: انتهيت إلَى شعبة فقال: «هذا عبَّاد بن كثير؛ فاحذروه».

---

(١) (١/ ١٤-١٥).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ١٥-١٦).

وبإسناده إِلَى سفيان الثوري: أنه سئل عن «مُعَلَّى الرازي»؛ فقال: «كذاب»[(١)].

وبإسناده إِلَى الشعبِي أنه قال: «حدثنِي الحارث الأعور الهمدانِي، وكان كذابًا».

وبإسناده إِلَى منصور، والمغيرة، عن إبراهيم: «أن الحارث اتُّهِم».

وبإسناده إِلَى ابن عون قال: قال لنا إبراهيم: «إياكم والمغيرة بن سعيد، وأبا عبد الرحيم؛ فإنَّهما كذابان»[(٢)].

وبإسناده إِلَى جرير قال: «لقيت جابر بن يزيد الجعفي؛ فلم أكتب عنه، كان يؤمن بالرجعة».

وبإسناده إِلَى سفيان بن عيينة، قال: كان الناس يَحملون عن جابر قبل أن يُظهر ما أظهر، فلما أظهر ما أظهر اتَّهمه الناس فِي حديثه وتركه بعض الناس. فقيل له: وما أظهر؟ قال: الإيمان بالرجعة»[(٣)].

وبإسناده إِلَى سفيان -يعني: ابن عيينة- قال: «سمعت جابرًا يُحدث بنحو ثلاثين ألف حديث، ما أستحل أن أذكر منها شيئًا، وأن لِي كذا وكذا».

وعن أبِي غسان الرازي قال: «سألت جرير بن عبد الحميد؛ فقلت: الحارث ابن حصيرة لقيته؟ قال: نعم، شيخ طويل السكوت، يُصر على أمر عظيم».

وبإسناده إِلَى حَمَّاد بن زيد، قال: ذكر أيوب رجلًا يومًا، فقال: «لَم يكن بِمستقيم اللسان».

وذكر آخر فقال: «هو يزيد فِي الرَّقم».

وبإسناده إِلَى معمر، قال: ما رأيت أيوب اغتاب أحدًا قط إلا عبد الكريم -يعني: أبا أمية- فإنه ذكره؛ فقال: «رحِمه الله كان غير ثقة، لقد سألنِي عن حديث

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ١٧).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ١٩).

(٣) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٢٠).

لعكرمة، ثُمَّ قال: سمعت عكرمة».

وبإسناده إِلَى هَمام، قال: قدم علينا أبو داود الأعمى؛ فجعل يقول: حدثنا البراء، قال: وحدثنا زيد بن أرقم. فذكرنا ذلك لقتادة؛ فقال: «كذب، ما سمع منهم، إِنَّما كان ذلك سائلًا يتكفف الناس زمن الطاعون الجارف»[1].

وبإسناده إِلَى أَبِي داود الطيالسي، عن شعبة، عن يونس بن عبيد، قال: «كان عمرو بن عُبيد يكذب فِي الحديث».

وبإسناده إِلَى سلام بن أبِي مطيع، يقول: بلغ أيوب أَنِّي آتِي عَمرًا؛ فأقبل عليَّ يومًا، فقال: «أرأيت رجلًا لا تأمنه على دينه، كيف تأمنه على الحديث؟».

وبإسناده إِلَى عفان قال: حدثت حماد بن سلمة، عن صالح المري بحديث، فقال: «كذب».

وبإسناده إِلَى أَبِي داود -يعني: الطيالسي- قال: قال لي شعبة: ائت جرير بن حازم فقل له: «لا يَحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة؛ فإنه يكذب»[2].

وبإسناده إِلَى عبد الرزاق، يقول: ما رأيت ابن المبارك يُفصح بقوله: «كذاب» إلا لعبد القدوس؛ فإِنِّي سمعته يقول له: «كذاب».

وبإسناده إِلَى عفان، قال: كنا عند إسماعيل بن عُلَيَّة؛ فحدث رجل عن رجل؛ فقلت: هذا ليس بثبت؛ فقال الرجل: اغتبته؛ قال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت»[3].

وبإسناده إِلَى بشر بن عمر، قال: سألت مالك بن أنس عن «مُحمَّد بن عبد الرحمن» الذي يروي عن سعيد بن المسيب؟ فقال: «ليس بثقة».

وسألته عن «أبِي الحويرث؟». فقال: «ليس بثقة.

وسألته عن «شعبة» الذي روى عنه ابن أبِي ذئب؟ فقال: «ليس بثقة».

وسألت مالكًا عن هؤلاء الخمسة؛ فقال: «ليسوا بثقة فِي حديثهم».

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٢١).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٢٣).

(٣) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٢٢-٢٦).

وبإسناده إِلَى عبد اللَّه بن المبارك، يقول: «لو خُيِّرت بين أن أدخل الجنة، وبين أن ألقى عبد اللَّه بن مُحرر؛ لاخترت أن ألقاه ثُمَّ أدخل الجنة؛ فلما رأيته كانت بَعرَةٌ أحبَّ إِليَّ منه».

ثُمَّ قال الإمام مسلم بعد نقله هذه الطعون:

«وأشباه ما ذكرناه من كلام أهل العلم فِي متَّهمي رواة الحديث، وإخبارهم عن معايبهم كثير، يطول الكتاب بذكره على استقصائه، وفيما ذكرناه كفاية لمن تفهَّم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبينوا.

وإنَّما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا؛ لِما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار من أمر الدين إنَّما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نَهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لَها ليس بِمعدن للصدق والأمانة، ثُمَّ أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولَم يبيِّن ما فيه لغيره مِمَّن جهل معرفته، كان آثِمًا فِي فعله ذلك، غاشًّا لعوام المسلمين؛ إذ لا يؤمَن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها -أو أكثرها- أكاذيب لا أصل لَها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات، وأهل القناعة أكثر من أن يُضطر إِلَى نقل مَن ليس بثقة ولا مقنع»[1].

قلت: فهل ترى أثرًا للموازنات فِي هؤلاء الذين طعن فيهم وجرحهم أئمة الإسلام، سواء كانوا مبتدعين أو غيرهم؟

ولقد بيَّن الإمام مسلم: لِمَاذا ألزموا أنفسهم ذلك؛ أنه لِحماية الإسلام والمسلمين من أخطائهم وضلالاتِهم.

ولقد رأى الإمام مسلم أن من لَم يُبيِّن أمرهم، ويكشف معايبهم؛ فإنه من الغشاشين الآثِمين.

ثُمَّ اعتبر أيُّها الناصح لدينه وللمسلمين إِلَى ما يرتكبه المروِّجون لكتب البدع والضلال، والمدافعون عنها وعن أهلها ماذا يرتكبون فِي حق الإسلام، وفِي حق

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٢٦-٢٨).

شباب الأمة، الذين لو أفلتوا من قبضة هؤلاء لكانوا على منهاج الله الحق، ولرفعوا راية السنة والتوحيد.

فأي جناية جناها على الإسلام هؤلاء الملبِّسون؟!

وأي جناية جنوها على شباب الأمة، من ترويجهم لكتب البدع وأهلها، وتنفيرهم من كتب تذود عن السنة وأهلها، وتُبيِّن للناس زيغ الزائغين، وضلال الضالين، ثُمَّ تُبيِّن منهج الله القويم؟!

٢- موقف الإمام الترمذي:

قال الإمام الترمذي في كتاب «العلل»[١]: وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم: «الحسن البصري» و«طاوس»، تكلما في «معبد الجهني». وتكلم سعيد بن جبير في «طلق ابن حبيب»، وتكلم «إبراهيم النخعي»، و«عامر الشعبي»، في «الحارث الأعور»، وهكذا روي عن «أيوب السختياني»، و«عبد الله بن عون»، و«سليمان التيمي»، و«شعبة بن الحجاج»، و«سفيان الثوري»، و«مالك بن أنس»، و«الأوزاعي»، و«عبد الله بن المبارك»، و«يَحيَى بن سعيد القطان»، و«وكيع بن الجراح»، و«عبد الرحمن ابن مهدي»، وغيرهم من أهل العلم؛ أنَّهم تكلموا في الرجال وضعَّفوا.

وإنَّما حملهم على ذلك عندنا -والله أعلم-: النصيحة.

لا يُظن بهؤلاء أنَّهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغيبة؛ إنَّما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يُعرَفوا؛ لأن بعضهم -من الذين ضُعِّفوا- كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متَّهَمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ؛ فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالَهم شفقة على الدين وتثبُّتًا؛ لأن الشهادة في الدين أحق أن يُتَثَبَّت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال.

---

(١) «الجامع» (٥/ ٧٣٨- ٧٣٩).

قال: وأخبرني مُحمَّد بن إسماعيل، حدثنا مُحمَّد بن يَحيَى بن سعيد القطان، حدثني أبي، قال: سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة؛ عن الرجل تكون فيه تُهمة، أو ضعف: أسكُت أو أُبيِّن؟ قالوا: بيِّن».

٣- موقف ابن أبي حاتم:

تَحدث الإمام عبد الرحمن الحنظلي الرازي عن منزلة رسول الله ﷺ، وسيرته، ومنهاجه، وتبليغه، وبيانه للقرآن، ثُمَّ قال: «فإن قيل: كيف السبيل إلَى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله ﷻ، ومعالِم دينه؟

قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه النجباء الألباء، الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل ﷺ.

فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟

قيل: بنقد العلماء الجهابذة، الذين خصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان.

حدثنا أبي، أخبرني عبدة بن سليمان المروزي، قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: «يعيش لَها الجهابذة»[1].

فإن قيل: فما الدليل على صحة ذلك؟

قيل له: اتفاق أهل العلم على الشهادة لَهم بذلك، ولَم ينزلهم الله هذه المنزلة إذ أنطق ألسنة أهل العلم لَهم بذلك؛ إلا وقد جعلهم أعلامًا لدينه، ومنارًا لاستقامة طريقه، وألبسهم لباس أعمالهم.

ثُمَّ ذكر احترام أهل الرأي: -أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومُحمَّد- لسفيان الثوري، ومالك واعترافهم بفضلهما، وعلمهما، وكذلك أتباعهم من أهل الكوفة.

---

(١) ويعيش نقاد أهل السنة في كل زمان، ومكان للأفكار المصنوعة، والمناهج الضالة، والعقائد الباطلة، ويقفون لَها بالمرصاد، حماية لدين الله، وتأسيًا بأسلافهم المُجاهدين.

ثُمَّ قال ابن أبِي حاتِم: فلما لَم نَجد سبيلًا إلَى معرفة شيء من معانِي كتاب اللَّه، ولا من سنن رسول اللَّه ﷺ إلا من جهة النقل والرواية؛ وجب أن نُميز بين عدول الناقلة، والرواة وثقاتِهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم، وسوء الحفظ، والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة[1].

ولَما كان الدين هو الذي جاءنا عن اللَّه ﷻ، وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة؛ حق علينا معرفتهم، ووجوب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالِهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والتثبت فِي الرواية، مِمَّا يقتضيه حكم العدالة فِي نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء فِي أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى، وحفظ للحديث، وإتقان به، وتثبُّت فيه، وأن يكونوا أهل تَميز وتحصيل، لا يشوبُهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يُشبَّه عليهم بالأغلوطات، وأن يُعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتِهم[2] فِي كذبِهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة، وسوء الحفظ، وكثرة الغلط، والسهو، والاشتباه؛ ليعرف به أدلة هذا الدين وأعلامه وأمناء اللَّه فِي أرضه على كتابه وسنة رسوله ﷺ وهم هؤلاء أهل العدالة، فيُتمسَّك بالذي رووه، ويُعتمد عليه، ويُحكم به، وتُجرى أمور الدين عليه.

وليُعرف أهل الكذب تَخرصًا، وأهل الكذب وهمًا، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ؛ فيُكشف عن حالِهم، ويُنبأ عن الوجوه الَّتِي كان مَجرى روايتهم عليها، إن كذبٌ فكذبٌ، وإن وهمٌ فوهمٌ، وإن غلطٌ فغلطٌ؛ وهؤلاء هم أهل الجرح.

فيُسقط حديث من وجب منهم أن يُسقط حديثه، ولا يُعبأ به، ولا يُعمل عليه.

---

(١) وكذلك يَجب فِي هذه الأزمان، وفِي هذا العصر بالذات؛ التمييز بين أهل السنة المَحضة، الذابين عنها، وبين أهل البدع، والذين هم أشد خطرًا على منهج السلف من المتلبِّسين، والنشاشين، الذين ألبسوا على أهل السنة دينهم، وطعنوا فِي الناصحين المخلصين، ومدحوا ودافعوا عن أئمة الضلال والزيغ، وعن مناهجهم الضالة، وأفكارهم المدمرة.

(٢) وأهل البدع أولَى بِهذا الكشف، لأن جرمهم أعظم، وخطرهم أشد، وقد فعل بِهم السلف ذلك فِي كتب الجرح، وكتب العقائد.

ويُكتبُ حديث من وجب كَتْبُ حديثه منهم على الاعتبار، ومن حديث بعضهم: الآداب الجميلة، والمواعظ الحسنة، والرقائق والترغيب والترهيب، هذا أو نحوه»[1].

٤- موقف أبي إسحاق الجَوزجاني:

وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجَوزجاني، في مقدمة كتابه: «أحوال الرجال»[2]:

قال إبراهيم: وقد علمت أنه قد ينقم على كتابي هذا فِرَقٌ من الناس: ففرقة تاقت أنفسها إلَى مراتب لَم يسعوا فِي توطيدها عند أخذهم من الحديث ما يسع جيب قميصه؛ فإذا ألقيت عليه بعد ذلك بقي متحيرًا، يستنكف عن التعليم بعد أن سُود فِي نفسه.

وذو بدعة أيقن أنّي أكشف عن كلوم أشياعه فأبديها، يعج عجيج الناب[3] لثقل ما حُمل عليه، لا يأوي[4] للإسلام، وما حل بساحته من أسلافه.

وجاهل لا يُحسن ما يأتي وما يذر، ولا يفصل من هذا ونحوه فِي المثل بين التمرة والجمرة.

وكنت لا أبالي إذا عزم اللَّه لي على ذلك -بعدما استخرته- من رضي ذلك وسخط؛ إذ كنت عن دينه أناضل، وعن سنة نبيه أحاول، وعنها أهل الزيغ أذب، وعن الكذابين على رسول اللَّه ﷺ الملحدين فِي دين اللَّه أكشف.

وفريضة الأمر فِي هذا والنهي أؤدي ليتعلم الجاهل، أو يرعوي مُستثبت؛ ثقة باللَّه، وركونًا إلَى ما أدى عن رسوله.

حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا شعبة، عن واقد، عن ابن أبي مليكة، عن

---

(١) مقدمة «الجرح والتعديل» (ص ٢-٦).

(٢) (ص ٣٠-٣١).

(٣) الناب هنا: الناقة المسنة، سمَّوها بذلك حين طال نابُها وعظُم. انظر «اللسان» (١/ ٧٧٦).

(٤) لا يرثي له، ولا يرق له، ولا يشفق عليه. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٥/ ٦٥١).

القاسم، عن عائشة ﵂ أن النَّبِي ﷺ قال: «من أرضى اللَّه بسخط الناس كفاه اللَّه الناس، ومن أسخط اللَّه برضا الناس وكَلَه اللَّه إِلَى الناس».

وفِي الأصل: أن طلب مَحامد الناس، والسعي فِي مرضاتِهم، غاية لا تُدرك.

وسأصفهم على مراتبهم ومذاهبهم:

منهم: زائغ عن الحق، كذاب فِي حديثه.

ومنهم: الكذاب فِي حديثه، لَم أسمع عنه ببدعة، وكفى بالكذب بدعة.

ومنهم: زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى فِي الناس حديثه؛ إذ كان مَخذولًا فِي بدعته، مأمونًا فِي روايته.

فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة، إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف، إذا لَم يقو به بدعته؛ فيُتَّهم عند ذلك.

ومنهم: الضعيف فِي حديثه غير سائغ لذي دين أن يَحتج بحديثه وحده، إلا أن يقوّيه حديث مَن هو أقوى منه؛ فحينئذ يُعتبر به».

٥- موقف الإمام ابن حبان

قال الحافظ أبو حاتِم مُحمَّد بن حبان البستِي (ت ٣٥٤) بعد أن حذر من الرواية عن الكذابين، وساق الأدلة على ذلك قال: «ذكر الخبر الدال على استحباب معرفة الضعفاء، ثُمَّ روى حديث العرباض بن سارية: «وعظنا رسول اللَّه ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون . . . الحديث».

ثُمَّ قال: «قال أبو حاتم: فِي قوله ﷺ: «فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا». دليل صحيح على أنه ﷺ أمر أمته بِمعرفة الضعفاء منهم من الثقات؛ لأنه لا يتهيأ لزوم السنة مع ما خالطها من الكذب والأباطيل إلا بِمعرفة الضعفاء من الثقات.

وقد علم النَّبِي ﷺ بِما يكون من ذلك فِي أمته؛ إذ قال: «من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار». فنعوذ باللَّه من حالة تقربنا من سخطه، وأليم عقابه»[1].

---

(١) كتاب «المَجروحين» (١/ ٩-١٠).

ثُمَّ قال: ذكر خبر فيه الأمر بالجرح للضعفاء، ثُمَّ ساق إسناده إِلَى الإمام الزهري عن سعيد بن المسيب قال: مر عمر بن الخطاب بِحسان بن ثابت، وهو ينشد الشعر فِي المسجد فلحظ إليه، فقال حسان: قد كنت أنشد فيه مع من هو خير منك، ثُمَّ التفت إِلَى أبِي هريرة، فقال: أنشدك اللَّه هل سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «يا حسان! أجب عنِّي، اللهم أيده بروح القدس»؟ قال: نعم.

قال أبو حاتِم: فِي هذا الخبر كالدليل على الأمر بِجرح الضعفاء؛ لأن النَّبِي ﷺ قال لحسان بن ثابت: «أجب عنِّي». وإنَّما أمر أن يذب عنه ما كان يقول عليه المشركون، فإذا كان فِي تقوُّل المشركين على رسول اللَّه ﷺ يأمر أن يذب عنه، وإن لَم يضر كذبُهم المسلمين، ولا أحلوا به الحرام، ولا حرموا به الحلال؛ كان من كذب على رسول اللَّه ﷺ من المسلمين الذي يَحل الحرام، ويُحرم الحلال بروايتهم أحرى أن يؤمر بذب ذلك الكذب عنه ﷺ، وأرجو أن اللَّه -تبارك وتعالى- يؤيد من فعل ذلك بروح القدس كما دعا لحسان بذب الكذب عنه، وقال: «اللهم أيده بروح القدس»[1].

ثُمَّ قال: «ذكر خبر ثانٍ يدل على استحباب معرفة الضعفاء من المُحدثين.

ثُمَّ ساق حديث أبِي بكرة: «إن الزمان قد استدار . . . »، وفيه: «**فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فِي بلدكم هذا . . . ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب، فلعل بعض من يبلغه يكون أوعى من بعض من سمعه، ألا هل بلغت، ألا هل بلغت**».

قال أبو حاتِم: فِي قوله ﷺ: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب». دليل على استحباب معرفة الضعفاء من المحدثين، إذ لا يتهيأ للشاهد أن يبلغ الغائب ما شهد إلا بعد المعرفة بصحة ما يؤدي إِلَى ما بعده، وأنه متَى ما أدى إِلَى من بعده ما لَم يصح عن رسول اللَّه ﷺ فكأنه لَم يؤد عنه شيئًا، وإن لَم يُميز الثقات من الضعفاء، ولَم يُحط علمه بأنسابِهم لا يتهيأ له تخليص الصحيح من بين السقيم،

---

(١) كتاب «المَجروحين» (١/ ١٠-١١).

فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم والأسباب الَّتِي أدت إِلَى نفي الاحتجاج بِهم؛ تنكب عن حديثهم، ولزم السنن الصحيحة، فيرويها حينئذٍ حَتَّى يكون داخلًا فِي جُملة من أمر النَّبِي ﷺ بأن يبلغ الشاهد منهم الغائب، جعلنا اللَّه من المتبعين لسنته، والذابين الكذب عن نبيه ﷺ إنه رءوف رحيم»[١].

ثُمَّ قال: ذكر خبر توهم الرعاع من الناس ضد ما ذهبنا إليه، ثُمَّ روى بإسناده إِلَى أبِي هريرة رضي الله عنه؛ أنه قيل لرسول اللَّه ﷺ: «ما الغيبة؟ قال: ذكرك أخاك بِما يكره. قيل: أفرأيت إن كان فيه ما تقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول؛ فقد اغتبته، وإن لَم يكن فيه ما تقول؛ فقد بَهَتَّهُ».

قال أبو حاتِم: «احتج بِهذا الخبر جَماعة مِمَّن ليس الحديث صناعتهم، وزعموا أن قول أئمتنا: «فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء»، وما يشبه هذا من المقال؛ غيبة إن كان فيهم ما قيل، وإلا فهو بُهتان عظيم.

ولو تَملق قائل هذا إِلَى باريه فِي الخلوة، وسأله التوفيق لإصابة الحق؛ لكان أولَى به من الخوض فيما ليس من صناعته؛ لأن هذا ليس بالغيبة المنهي عنها، وذلك أن المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أن الخبر لا يَجب أن يسمع عند الاحتجاج إلا من الصدوق العاقل، فكان إجماعهم هذا دليل على إباحة جرح من لَم يكن بصدوق فِي الرواية، على أن السنة تصرح عن المصطفى ﷺ بضد ما انتحل مُخالفونا فيه»[٢].

ثُمَّ قال: «ذكر الخبر الدال على صحة ما ذهبنا إليه... ثُمَّ روى بإسناده إِلَى عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أقبل رجل، فلما رآه النَّبِي ﷺ قال: بئس أخو العشيرة، أو قال: ابن العشيرة...». الحديث.

قال أبو حاتِم: وفِي هذا الخبر دليل على أن إخبار الرجل بِما فِي الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة؛ إذ النَّبِي ﷺ قال: «بئس أخو العشيرة، أو ابن العشيرة».

(١) كتاب «المَجروحين» (١/ ١٥-١٦).

(٢) كتاب «المَجروحين» (١/ ١٥-١٧).

ولو كان هذا غيبة؛ لَم يطلقها رسول اللَّه ﷺ . . . وأئمتنا -رحمة اللَّه عليهم-، فإنَّهم إنَّما بينوا هذه الأشياء، وأطلقوا الجرح في غير العدول لئلا يُحتج بأخبارهم، لا أنَّهم أرادوا ثلبهم والوقيعة فيهم، والإخبار عن الشيء لا يكون غيبة إذا أراد القائل به غير الثلب.

ثُمَّ روى بإسناده إلَى عفان، قال: كنت عند إسماعيل بن علية، فحدث رجل عن رجل بحديث، فقلت: لا تُحدث عنه، فإنه ليس بثبت، فقال: قد اغتبته، فقال إسماعيل بن علية: ما اغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت. . .

قال أبو حاتم: أجمع الجميع على أن الشاهدين لو شهدا عند الحاكم على شيء من حطام هذه الدنيا، ولَم يعرفهما الحاكم بعدالة؛ أن عليه أن يسأل المعدل عنهما، فإن كتم المعدل عيبًا أو جرحًا علمه فيهما؛ أثِم، بل الواجب عليه أن يُخبر الحاكم بِما يعلم عنهما من الجرح أو التعديل حَتَّى يحكم الحاكم بِما صح عنده، فإذا كان ذلك جائزًا لأجل التافه من حطام الدنيا الفانية؛ كان ذلك عند ذب الكذب عن رسول اللَّه ﷺ أولَى وأحرى»[1].

ثُمَّ ساق آثارًا كثيرة عن أئمة السلف في هذا الباب.

وتحدث أبو حاتِم بن حبان عن أئمة النقد والجرح والتعديل؛ فذكر جَماعة من الصحابة، منهم: «عمر بن الخطاب»، و«علي بن أبي طالب»، و«ابن عباس»، و«زيد بن أرقم» رضي الله عنهم؛ وقبلهم رسول اللَّه ﷺ.

ثُمَّ ذكر جَماعة من التابعين: «سعيد بن المسيب»، و«القاسم بن مُحمَّد بن أبي بكر»، و«سالِم بن عبد اللَّه بن عمر»، و«علي بن الحسين بن علي»، و«أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف»، و«عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة»، و«خارجة بن زيد بن ثابت»، و«عروة بن الزبير بن العوام»، و«أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام»، و«سليمان بن يسار».

قال: «ثُمَّ أخذ العلم عنهم، وتتبع الطرق، وانتقى الرجال، ورحل في جمع

---

(١) كتاب «المَجروحين» (١/ ١٧-١٩).

السنن؛ جَماعة بعدهم، منهم: «الزهري»، و«يَحيَى بن سعيد الأنصاري»، و«هشام بن عروة»، و«سعد بن إبراهيم» فِي جَماعة معهم من أهل المدينة.

إلا أن أكثرهم تيقظًا، وأوسعهم حفظًا، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همة: «الزهري» -رحمَة اللَّه عليه-»[1].

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ثُمَّ أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث، وانتقاد الرجال، وحفظ السنن، والقدح فِي الضعفاء؛ جَماعة من أئمة المسلمين، والفقهاء فِي الدين، منهم: «سفيان بن سعيد الثوري»، و«مالك بن أنس»، و«شعبة بن الحجاج»، و«عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي»، و«حماد بن سلمة»، و«الليث بن سعد»، و«حَمَّاد بن زيد»، و«سفيان بن عيينة»، فِي جَماعة معهم.

إلا أن من أشدهم انتقاءً للسنن، وأكثرهم مواظبة عليها، حَتَّى جعلوا ذلك صناعة لَهم لا يشوبونَها بشيء آخر، ثلاثة أنفس: «مالك»، و«الثوري»، و«شعبة»»[2].

ثُمَّ تَحدث عن هؤلاء؛ فذكر منزلتهم، ومكانتهم من الدين والعلم، وتزكية الأئمة لَهم، ومدحهم لَهم.

ثُمَّ قال: «ثُمَّ أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث، والاختبار، وانتقاء الرجال والآثار، حَتَّى رحلوا فِي جَمع السنن إلَى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح، وعلى الضعفاء القدح، وبينوا كيفية أحوال الثقات، والمدلسين، والأئمة، والمتروكين؛ حَتَّى صاروا يُقتدى بِهم فِي الآثار، وأئمة يُسلك مسلكهم فِي الأخبار جَماعة، منهم: «أحمد بن حنبل»، و«يَحيَى بن معين»، و«علي بن عبد اللَّه المديني»، و«أبو بكر بن أبِي شيبة»، و«إسحاق بن إبراهيم الحنظلي»، و«عبيد اللَّه ابن عمر القواريري»، و«زهير بن حرب أبو خيثمة»، فِي جَماعة من أقرانِهم.

---

(١) كتاب «المَجروحين» (١/ ٣٨-٣٩).

(٢) كتاب «المَجروحين» (١/ ٤٠).

إلا أن من أورعهم فِي الدين، وأكثرهم تفتيشًا عن المتروكين، وألزمهم لِهذه الصناعة على دائم الأوقات، منهم كان: «أحمد بن حنبل، ويَحيَى بن معين، وعلي ابن المديني» -رحمَةَ اللَّه عليهم أجمَعين-»[1].

ثُمَّ ذكر ثناء الأئمة عليهم، ومدحهم لَهم، وإكبارهم لَهم، ثُمَّ قال: «ثُمَّ أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد فِي الأخبار، وانتقاء الرجال فِي الآثار جَماعة، منهم: «مُحمَّد بن يَحيَى الذهلي النيسابوري»، و«عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي»، وأبو زرعة عبد الكريم بن يزيد الرازي، و«مُحمَّد بن إسماعيل الجعفي البخاري»، ومسلم ابن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني»، فِي جَماعة من أقرانِهم؛ أمعنوا فِي الحفظ، وأكثروا فِي الكتابة، وأفرطوا فِي الرحلة، وواظبوا على السنة، والمذاكرة، والتصنيف، والمدارسة، حَتَّى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حَتَّى لو أن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف فِي السنن لكل سنة منها عدَّها عدًّا، ولو زيد فيها ألفٌ، أو واوٌ لأخرجها طوعًا، ولأظهرها ديانة.

ولولاهم لدُرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعماء.

فهم لأهل البدع قامعون بالسنن، شأنُهم دامغون»[2].

ثُمَّ قال: «ذكر أنواع جرح الضعفاء» قال:

فأما الجرح فِي الضعفاء؛ فهو على عشرين نوعًا، يَجب على كل منتحل للسنن، طالب لَها، باحث عنها؛ أن يعرفها؛ لئلا يُطلق على كل إنسان إلا ما فيه، ولا يقول عليه فوق ما يعلم.

فأما النوع الأول من أنواع الجرح فِي الضعفاء فهم: الزنادقة، الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر، ولا يؤمنون باللَّه واليوم الآخر، كانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم، ويضعون العلم على العلماء، ويروون عنهم، ليوقعوا

---

(١) كتاب «المَجروحين» (١/ ٥٤).

(٢) كتاب «المَجروحين» (١/ ٥٧-٥٨).

الشك والريب فِي قلوبِهم، فهم يَضِلُّون ويُضِلُّون». وذكر عددًا من هذا الصنف.

ثُمَّ ذكر أنواع أهل الجرح، يضرب الأمثلة لرواياتِهم، يسمِّي عددًا من أشخاصهم.

إلَى أن قال: «النوع التاسع عشر: ومنه المبتدع، إذا كان داعية يدعو الناس إلَى بدعته، حَتَّى صار إمامًا يُقتدى به فِي بدعته، ويُرجع إليه فِي ضلالته: كـ«غيلان، وعمرو بن عبيد، وجابر الجعفي، وذويهم».

ثُمَّ روى بإسناده إلَى ابن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «كانوا لا يسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتنة؛ فسألوا عن الرجل، فإن كان من أهل السنة أخذوا حديثه، وإن كان من أهل البدعة فلا يؤخذ حديثه».

أخبرنا مكحول، حدثنا جعفر بن أبان الحافظ، قال: قلت لأحمد بن حنبل: فنكتب عن المرجئ، والقدري، وغيرهما من أهل الأهواء؟

قال: «نعم، إذا لَم يكن يدعو إليه، ويكثر الكلام فيه، فأما إذا كان داعيًا فلا»[1].

ثُمَّ روى بإسناده إلَى عبد اللَّه بن يزيد المقري، عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته، جعل يقول: «انظروا هذا الحديث مِمَّن تأخذون؛ فإنا كنا إذا رأينا رأيًا جعلنا له حديثًا».

سمعت ابن المسيب يقول: سمعت ابن عبد الحكم يقول: سمعت ابن عيينة يقول: «كنا يومًا عند جابر الجعفي فِي بيت؛ فتكلم بكلام، نظرنا إلَى السقف فقلنا: الساعة يسقط علينا».

ثُمَّ ذكر فِي هذا النوع: عمرو بن عبيد، وخبثه، وطعنه فِي العلماء: كـ«أيوب، ويونس بن عبيد، وابن عون»، كما يفعل أهل الأهواء اليوم، وفِي كل زمان.

وقد تغيرت أساليب أهل الأهواء؛ فإنَّهم اليوم يُحرفون كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، وكلام أئمة الإسلام؛ كيدًا لأهل السنة، واستدراجًا للشباب الذي لا يعي منهج السلف إلَى ضلالاتِهم وبدعهم.

---

(١) كتاب «المجروحين» (١/ ٨٢).

ولا يؤمَن أن يندس زنادقة في صفوف أهل الأهواء يكيدون للإسلام.

٦- موقف ابن عدي:

قال ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذكر من استجاز تكذيب من تَبَيَّن كذبه، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إِلَى يومنا هذا، رجلًا رجلًا».

ثُمَّ قال: «فمن الصحابة: عمر بن الخطاب، ... علي بن أبي طالب، ... عبد اللَّه بن عباس».

ثُمَّ روى بإسناده إِلَى سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: إن نوفًا البكالي يزعم أن موسى صاحب بني إسرائيل ليس صاحب الخضر، فقال: «كذب عدو اللَّه ...».

وذكر قوله لبشير بن كعب: «كنا نَحفظ الحديث، والحديث يُحفظُ عن رسول اللَّه ﷺ، حَتَّى إذا ركبتم الصعب والذَّلول فهيهات».

ثُمَّ قال: عبد اللَّه بن سلام.

وساق بإسناده إِلَى أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «أتيت الطور، فوجدت بها كعب الأحبار -فذكره بطوله-... فلقيت عبد اللَّه بن سلام، فذكرت له أنِّي قلت لكعب: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن في الجمعة ساعة لا يصادفها مؤمن وهو في الصلاة يسأل اللَّه شيئًا إلا أعطاه إياه».

فقال: ذاك يومًا في كل سنة؟ فقال عبد اللَّه بن سلام: «كذب كعب». ثُمَّ ذكره إِلَى آخره[1].

ثُمَّ قال: عبادة بن الصامت.

ثُمَّ روى بإسناد: «عن ابن مُحيريز: أن رجلًا من بني كنانة لقي رجلًا من الأنصار يقال له أبو مُحمَّد، فسأله عن الوتر، فقال: إنه واجب. فقال الكناني: فلقيت عبادة بن الصامت فذكرت ذلك له، فقال: كذب أبو مُحمَّد.

---

(١) «الكامل» (١/ ٦١).

ثُمَّ قال: أنس بن مالك.

ثُمَّ روى بإسناده إلَى عاصم، قال: سألت أنس بن مالك عن القنوت، قلت: قبل الركوع أو بعده؟

قال: قبله. قال: فإن فلان أخبرني عنك أنك قلت: بعد الركوع. قال: كذب، إنَّما قنت رسول اللَّه ﷺ بعد الركوع شهرًا. فذكره.

ثُمَّ قال: «ومن التابعين مِمَّن تكلم فيهم: سعيد بن المسيب».

ثُمَّ روى بإسناده إلَى القاسم، أنه قال لسعيد بن المسيب: إن عطاء بن أبي رباح حدثني: أن عطاءً الخراساني حدثه في الرجل الذي أتى رسول اللَّه ﷺ، وقد أفطر في رمضان: أنه أمره بعتق رقبة. فقال: لا أجدها؟ قال: فأهد جزورًا. قال: لا أجد. قال: فتصدق بعشرين صاعًا من تَمر. فقال سعيد: «كذب الخراساني». وذكر قصة أخرى كَذَّب فيها ابن المسيب عكرمة[1].

ثُمَّ ذكر: «سعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الرحمن الأعرج، وأبا صالح ذكوان، والحسن البصري، ومُحمَّد بن سيرين، وأنس بن سيرين، وأبا العالية الرياحي، ومالك بن دينار، وعامرًا الشعبي، وإبراهيم النخعي، ومسروق بن الأجدع، والربيع بن خيثم، وحماد بن أبي سلمة، وسعد بن إبراهيم، ومُحمَّد بن مسلم الزهري».

وذكر لَهم انتقادات، بعضهم يطلق في نقده الكذب، وبعضهم الجرح، وبعضهم للأفراد، وبعضهم للجماعات[2] لا رائحة فيها للموازنات.

ثُمَّ قال: أيوب بن أبي تَميمة.

ثُمَّ ساق إسناده إليه: «أنه ذكر ثويرًا فقال: «لَم يكن مستقيم اللسان».

وذكر آخر فقال: «كان يزيد في الرَّقم». ثُمَّ ساق بعض فضائل أيوب.

ثُمَّ ذكر الأعمش، وتعديله لبعض الرواة، وتَجريحه لبعضهم: فمن جرحه: أنه

---

(١) «الكامل» (١/ ٦٤-٦٥).

(٢) «الكامل» (١/ ٦٥-٧٠).

ذُكر عنده بعض الرواة فقال: «طيار». وذُكر عنده آخر فقال: «طبل مُخرَّق، ليس له صوت».

ثُمَّ ذكر نقده لأهل الكوفة واتِّهامه إياهم بالكذب، ثُمَّ ذكر فضائله.

ثُمَّ قال: «ذكرُ تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسمعُ قولُهم فِي الرجال، إذ هم أهل لذلك».

ثُمَّ روى بإسناده إِلَى «يَحيَى بن سعيد القطان، قال: سألت الأوزاعي، وسفيان، ومالكًا -وأظنه قال: وشعبة- عن الرجل يَهم فِي الحديث؟ فقالوا: «بيِّن، بيِّن».

ثُمَّ روى بإسناده إِلَى «أبِي مسهر: أنه سُئل عن رجل يغلط، ويُتَّهم، ويصحِّف؟ قال: «بيِّن أمره». قلت له: أترى ذلك من الغيبة[1]؟ قال: «لا».

ثُمَّ قال: شعبة بن الحجاج.

وذكر فضائله ومزاياه، وذكر من نقده، أنه قال: «لو حابيت أحدًا حابيت هشام بن حسان، كان ختني، ولَم يكن يحفظ».

ومنه قوله: «لا تأخذوا عن سفيان الثوري إلا عن رجل تعرفونه؛ فإنه لا يبالِي عمن حَصَّل الحديث».

ومنه عن النضر بن شُميل، سمعت شعبة يقول: «تعالوا حَتَّى نغتاب فِي الله»[2].

ووصف شعبة بأنه: «قبَّان المُحدثين» لاطلاعه على أحوال الرجال، قويِّهم وضعيفهم.

ثُمَّ قال: سفيان الثوري.

وذكر فضائله، وتسليم الأئمة كلامه فِي الرجال.

---

(١) من المخطوط، وفِي المطبوع «الفتنة».

(٢) «الكامل» (١/ ٨١-٨٢، ٨٤).

ثُمَّ روى بإسناده إِلَى سفيان أنه قال: «لَما استعمل الرواة الكذب؛ استعملنا لَهم التأريخ».

وذكر له نقدًا مُجملًا.

وفي كتاب: «الجرح والتعديل» له ترجمة، ذكر فيها مزاياه، وذكر من نقده قوله: «عجبًا لمن يروي عن الكلبِي».

قال ابن أبِي حاتم: «فقلت لأبِي: إن الثوري يروي عن الكلبِي. قال: «لا يقصد الرواية عنه، ويحكي حكاية تعجبًا؛ فيعلقه من حضره، ويجعلونه رواية عنه»[1].

ومن نقده قوله: «عبد الوهاب بن مُجاهد كذاب»[2].

وقوله فِي «أبان بن أبِي عياش: كان نسيًّا»[3].

ثُمَّ قال: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.

وذكر مَحاسنه، ومزاياه، وجلالته، ثُمَّ نقل عنه قوله: «لا تأخذ العلم إلا من أهله».

ثُمَّ قال: مالك بن أنس.

وذكر فضائله، وذكر قوله: «لا يؤخذ العلم من أربعة، وخذوا مِمَّن سوى ذلك:

لا يؤخذ من سفيه مُعلن بالسفه، وإن كان أروى الناس.

ومن صاحب هوى يدعو الناس إِلَى هواه.

ولا من كذاب يكذب فِي أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ.

ولا من شيخ له عبادة وفضل إذا كان لا يعرف ما يُحدِّث».

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٧٣).

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٧٦).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٧٧).

وقوله: «أدركت هذا المسجد، وفيه سبعون شيخًا مِمَّن أدرك أصحاب رسول اللَّه ﷺ وروى عن التابعين؛ فلم يُحمل الحديث إلا من أهله»[١].

وذكر ابن أبِي حاتِم فِي ترجمة الإمام مالك: «سَمعت أبِي يقول: سَمعت عبد العزيز الأويسي يقول: لَما خرج إسماعيل بن أبِي أويس إلَى حسين بن عبد اللَّه ابن ضميرة وبلغ مالكًا؛ هجره أربعين يومًا؛ لأنه لَم يرضاه»[٢].

وبإسناد ابن أبِي حاتِم إلَى عبد الرحمن بن القاسم قال: سألت مالكًا عن ابن سمعان، قال: كذاب.

وأنكر على شعبة روايته عن عاصم بن عبيد اللَّه.

وقال ابن أبِي حاتم: «نا صالح، نا علي، قال: سَمعت يَحيَى يقول: سألت مالك بن أنس عن أبِي جابر البياضي، فقال: لَم يكن برضا»[٣].

وسئل عن خَمسة من الرواة، منهم: «حرام بن عثمان». فقال: «ليسوا بثقة»[٤].

ثُمَّ ذكر ابن عدي عددًا كثيرًا من أئمة النقد بعد هؤلاء، منهم: «هُشَيم بن بشير، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك».

ومن أقواله فِي الجرح ما قاله الطالقاني: سَمعت ابن المبارك يقول: «لو خُيِّرت بين أن أدخل الجنة، وبين أن ألقى عبد اللَّه بن مُحرر، لاخترت أن ألقاه، ثُمَّ أدخل الجنة؛ فلما رأيته كانت بَعرَة أحبَّ إلَيَّ منه».

و«يَحيَى بن سعيد القطان، وجرير بن عبد الحميد، والفضل بن موسى السيناني، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، والمظفر بن مدرك، والإمام الشافعي، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن منصور، والإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويَحيَى بن معين، وعبد الرحمن بن إبراهيم

---

(١) «الكامل» (١/ ١٠٣).

(٢) كذا، ولعل الصواب: «لأنه لَم يكن يرضاه».

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ١٩-٢٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤)، وانظر «مقدمة مسلم» (١/ ٢٦).

دحيم، وإبراهيم بن مُحمَّد بن عرعرة، وخلف بن سالِم، وإسحاق بن راهويه، ومُحمَّد بن عبد اللَّه بن نُمير، وأبو بكر بن أبِي شيبة، وعمرو بن علي الفلاس، ومُحمَّد بن إسماعيل البخاري، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتِم الرازي، ومُحمَّد بن مسلم بن واره الرازي، ومُحمَّد ابن عوف الحمصي».

ثُمَّ ذكر آخرين مِمَّن يُقبل كلامهم فِي الجرح والتعديل، لا تريد الإطالة بذكرهم[1]، ولا بذكر أقوالِهم المدونة فِي كتب الجرح والتعديل.

ولبعضهم تآليف فِي ذلك، وبعضهم تناقلت الأئمة أقواله فِي ذلك.

وأنصح القراء أن يرجعوا إلَى مقدمة «صحيح مسلم»، إذ فيها علم ونقد قوي بالبدعة، وبالكذب، وبالوهم، والغلط.

٧- موقف الدارقطنِي

قال الإمام الحافظ الناقد علي بن عمر الدارقطنِي:

«وقد أخبر اللَّه نبيه بِما يكون بعده فِي أمته من الروايات الكاذبة، والأحاديث الباطلة؛ فأمر النَّبِي ﷺ باجتناب رواتِها، وحذر منهم، ونَهى عن استماع أحاديثهم، وعن قبول أخبارهم؛ فقال ﷺ: «سيكون فِي آخر الزمان أناس من أمتِي يُحدثونكم بِما لَم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم». أخرجه مسلم من حديث أبِي هريرة.

ثُمَّ أخرج الدارقطنِي بسنده عن أبِي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يكون فِي آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بِما لَم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يُضلونكم ولا يفتنونكم».

وأخرج بسنده عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «إن بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم».

قال الدارقطنِي: «فحذرنا رسول اللَّه من الكذابين، ونَهانا عن قبول رواياتِهم،

(١) راجع «الكامل» (١/ ١٠٥-١٤٧).

وأمرنا باتقاء الرواية عنه ﷺ إلا ما علمنا صحته».

ثُمَّ أخرج بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «اتقوا الحديث عنِّي إلَّا ما علمتم».

قال الدارقطني: «ومن سنته ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين من بعده: الذبُّ عن سنته، ونفي الأخبار الكاذبة عنها، والكشف عن ناقلها، وبيان تزوير الكاذبين؛ ليسلم من أن يكون خصمه رسول اللَّه ﷺ؛ لأنه من روى عن النَّبِي ﷺ حديثًا كذبًا وأقر عليه، كان النَّبِي ﷺ خصمه يوم القيامة».

وقال الدارقطني في مقدمة كتاب «الضعفاء والمتروكين»: «فإن ظن ظانٌّ، أو توهم متوهم أن التكلم فيمن روى حديثًا مردودًا؛ غيبة له، يُقال له: ليس هذا كما ظننت، وذلك أن إجمَاع أهل العلم على أنه واجب؛ ديانة ونصيحة للدين وللمسلمين.

وقد حدثنا القاضي أحمد بن كامل، ثنا أبو سعيد الهروي، ثنا أبو بكر بن خلاد، قال: قلت ليحيَى بن سعيد القطان: أما تَخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند اللَّه ﷻ؟ قال: «لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلَيَّ من أن يكون النَّبِي ﷺ خصمي، يقول لِي: لِمَ لَم تذب الكذب عن حديثِي؟».

قال: «وإذا كان الشاهد بالزور في حق يسير تافه حقير يَجب كشف حاله؛ فالكاذب على رسول اللَّه ﷺ أحق وأولَى؛ لأن الشاهد إذا كذب في شهادته لَم يَعدُ كذبه المشهود عليه، والكاذب على رسول اللَّه ﷺ يُحلّ الحرام ويحرم الحلال، ويتبوأ مقعده من النار بكذبه على رسول اللَّه ﷺ».

ثُمَّ قال: «حدثنا مُحمَّد بن خلف، ثنا عمر بن مُحمَّد بن الحكم النسائي، ثنا مُحمَّد بن يَحيَى، عن مُحمَّد بن يوسف قال: كان سفيان الثوري يقول: «فلان ضعيف، وفلان قوي، وفلان خذوا عنه، وفلان لا تأخذوا عنه»، وكان لا يرى ذلك غيبة».

قال: «وحدثنا علي بن إبراهيم المستملي، قال: سَمعت أبا الحسين مُحمَّد بن إبراهيم بن شعيب الغازي، يقول: سَمعت أبا حفص عمرو بن علي يقول: حدثنا

عفان قال: كنت عند إسماعيل بن عُلَيَّة، فحدث رجل بحديث عن رجل؛ فقلت: لا تحدِّث عن هذا فإنه ليس بثبت. فقال الرجل: اغتبته. فقال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت»[١].

٨- موقف الحافظ أبي نعيم:

وذكر أبو نعيم في مقدمة كتابه: «الضعفاء»[٢]:

وجوب طاعة الله ورسوله ﷺ، واستشهد لذلك بالآيات الحاثة على طاعة رسول الله ﷺ والتحذير من مُخالفته، مثل قول الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

ثُمَّ قال: «فلما وجبت طاعته ومتابعته لزم كلَّ عاقل ومُخاطب الاجتهاد في التميز بين صحيح أخباره، وسقيم آثاره، وأن يبذل مَجهوده في معرفة ذلك، واقتباس سنته وشريعته من الطرق المرضية، والأئمة المهدية.

وكان الوصول إلَى ذلك متعذِّرًا إلا بِمعرفة الرواة، والفحص عن أحوالِهم وأديانِهم[٣]، والكشف والبحث عن صدقهم، وكذبِهم، وإتقانِهم، وضبطهم، وضعفهم، ووهائهم وخطئهم.

وذلك أن الله ﷻ جعل أهل العلم درجات، ورفع بعضهم على بعض، ولَم يرفع بعضهم إلا وخصَّ من رفعه من[٤] دونه بِمنزلة سَنِيَّة؛ ومرتبة بَهِيَّة؛ فالمراتب والمنازل منه مواهب، اختصهم بِها دون الآخرين؛ فلذلك وجب التميز بينهم،

---

(١) مقدمة كتاب: «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني، تحقيق الصباغ (ص١١-١٣).
(٢) (ص ٤٥).
(٣) ومنهم: أهل البدع.
(٤) ولعله: «على من دونه».

والبحث عن أحوالِهم؛ ليُعطى كل ذي فضل فضله، ويُنَزَّل كل واحد منهم منزلته الَّتِي أنزله بِها المُمتن عليه، والمنعم لديه».

٩- موقف ابن الجوزي:

وقال ابن الجوزي: «ومن التغفيل قول المتزهد عند سماع القدح فِي الكذابين: هذا غيبة. وإنَّما هو نصيحة للإسلام؛ فإن الخبر يَحتمل الصدق والكذب، ولا بد من النظر فِي حال الراوي.

قال يَحيَى بن سعيد: سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة، وسفيان بن عيينة؛ عن الرجل يكذب فِي الحديث أو يَهِم، أُبيِّن أمره؟ قالوا: نعم . . . بيِّن أمره للناس».

وكان شعبة يقول: «تعالوا حَتَّى نغتاب فِي الله ﷻ».

وسُئل أن يكفّ عن أبان؛ فقال: «لا يَحل الكف عنه؛ لأن الأمر دين».

قال ابن مهدي: مررت مع سفيان الثوري برجل؛ فقال: «كذاب، والله لولا أنه لا يَحل لي أن أسكت لسَكَتُّ».

وقال الشافعي: «إذا علم رجل من مُحدث الكذب ما يسعه السكوت عنه، ولا يكون ذلك غيبة؛ لأن العلماء كالنقاد، ولا يسع الناقد فِي دينه ألَّا يُبيِّن الزُّيوف وغيرها»[١].

أقول: هذا هو المَحك الصحيح.

فمن سلك مسلك هؤلاء فِي خدمة السنة، والذب عنها، وفِي التعديل لمن يستحق التعديل، والجرح والطعن لِمَن يستحق ذلك، وقمع أهل البدع، وفضحهم، وكشف عوارهم، ودمغ باطلهم بالحَق والبراهين؛ فهو منهم.

ومن خالفهم فِي هذا المنهج، وناصب منهجهم، ومن تابعهم الخصومة والعداء، وتولى أهل الزيغ والضلال، والبدع، والخداع، يستميت عنهم فِي

---

(١) «الموضوعات» (١/ ٥٠).

الدفاع، ويتلاعب بعقول أهل الجهالة من الرعاع؛ يوهمهم كذبًا، وزورًا، وغشًا، وفجورًا، أنه من أهل السنة والاتباع.

فإن هذا اللون قد فضحه الله، وكشف عواره، وهتك أستاره:

١- بِمخالفة هذا المنهج الفذ العظيم، الذي حمى الله به الدين، ونقى به وبأهله تَحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين.

٢- وبتولّي أهل البدع، والدفاع عنهم بالزور والباطل، والدفاع عن بدعهم الكبرى، الهادمة للدين، والمنابذة لشرع سيد الأنبياء والمرسلين، وما عليه السلف الصالِحون من دين قويم، ومنهج سليم مستقيم.

٣- ومناصبة العداء الوقح الظالِم الفاجر لمن تَمسك بِهذا المنهج السلفي الصحيح، الذي عرفت أصالته، وأحقيته، وآثاره العظيمة في حِماية دين الله الحق.

فلينظر من تَجمعت فيه هذه البوائق أين مكانه من الدين، والنصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، وأئمة المسلمين وعامتهم؟

ومن منطلق الحفاظ على الدين، وعلى سنة خاتم النبيين ﷺ، وتَمييز صحيحها من سقيمها، ومعوجها من مستقيمها، ألّف علماء السنة كتبًا في بيان أحوال الرواة، من: عدالة، وضبط، أو جرح من كذب، أو غلط، أو بدعة، أو سوء حفظ.

ومن تلكم المؤلفات: المؤلفات الجامعة للثقات، وغيرهم، كـ«التأريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وكتاب «الكمال» لعبد الغني المقدسي، و«تَهذيبه»، و«التذهيب» للذهبي، و«تَهذيب التهذيب» لابن حجر.

ومنها: ما يَختص بالثقات، ككتاب: «الثقات» للعجلي، و«الثقات» لابن حبان، و«الثقات» لابن شاهين.

ومنها ما يَختص بالضعفاء والمَجروحين، مثل: كتاب «الضعفاء الكبير» للإمام البخاري، و«الضعفاء الصغير» له، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي،

و«أحوال الرجال» للجوزجاني، و«الضعفاء والكذابين والمتروكين» لأبي زرعة الرازي، وكتاب «المَجروحين» لابن حبان، و«الضعفاء» للعقيلي، و«الضعفاء» للفلاس، و«الكامل» لابن عدي، و«الضعفاء» للأزدي، و«الضعفاء والمتروكين» للدارقطني، و«الضعفاء» للحاكم، و«الضعفاء» لأبي نعيم، و«الضعفاء» لابن البرقي، و«الضعفاء» لابن السكن، و«الضعفاء» لابن الجوزي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، و«المغني» له، و«الديوان في الضعفاء» له، و«الذيل على الضعفاء»، و«ذيل الميزان» لأبي الفضل العراقي، و«لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني.

هذه الكتب وغيرها خُصصت بالمَجروحين والمتكلّم فيهم، ولو كان مذهب الموازنات بين الحسنات والسيئات واجبًا أو مشروعًا؛ لكانت هذه الكتب وما حوته تَحتوي على أعظم الظلم وأقبحه، ولكن الحقيقة خلاف ذلك.

فهذه الكتب تتربع قمة النصيحة والعدل والإنصاف، وعملها لون من ألوان الجهاد العظيم؛ إذ دافعها الذبُّ عن الإسلام، وعن سنة خير الأنام.

فبها وبالأئمة الذين ألَّفوها حفظ اللَّه هذا الدين، ولولاهم لَهُدم الدين.

فعلى عقول من يَدعون إلَى منهج الموازنات العفاء؛ إذ هم يدافعون بِهذا المنهج الفاسد عن: الكذابين، والمَجروحين، والمبتدعين الضالين من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

ويطعنون فِي أئمة الإسلام وجنوده العظام، الذين ألَّفوا هذه الكتب فِي هذه الأصناف ذيادًا وذبًّا عن حياض الإسلام.

رحم اللَّه أسلافنا من أئمة الدين وحفاظه، والذابِّين عنه، والمُحافظين عليه.

وهدى اللَّه المسلمين ولاسيما المغرَّرين بأهل البدع، وكشف عنهم الغمة، ورزقهم التمسك بالكتاب والسنة، والتأسي بالأئمة وسادة الأمة، إن ربِّي لسميع الدعاء.

❊ ❊ ❊

نماذج يسيرة من جرح أئمة الحديث والنقد الخالية من الموازنات بين الحسنات والسيئات

- أولًا: من كتاب: «بَحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بِمدح أو ذم» تأليف: يوسف بن حسن بن عبد الهادي، من (ص١٨-٢٣٢):

١- «سلم بن سالم البلخي الزاهد»: ضعَّفه أحمد.

٢- «سلمة بن تَمام الشقري»: ضعفه أحمد.

٣- سلمة بن وردان الليثي»: ضعفه أحمد، وقال في رواية الميموني: «ما أدري أيش حديثه؟ له مناكير».

٤- «سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري»: قال أحمد: «ليس بشيء».

٥- «سليمان بن يسير أبو الصباح النخعي الكوفي»: قال أحمد: «ليس بشيء».

٦- «سهيل بن أبي حزم مهران القطيعي»: قال أحمد: «له عن ثابت مناكير».

٧- «سوار بن مصعب شيخ أبي جهم»: قال أحمد: «متروك الحديث»، وقال في رواية المروزي: «ليس بشيء».

٨- «سويد بن عبد العزيز بن نُمير السلمي»: قال أحمد: «متروك».

٩- «سلام بن سلم القمي المدني»: سئل عنه في رواية ابن إبراهيم، فقال: «ليس بذاك».

١٠- «سيف بن مُحمَّد الثوري»: قال عبد اللَّه بن أحمد عن أبيه: «لا يُكتب حديثه، كان يضع الحديث».

١١- «سيف بن وهب التيمي أبو وهب»: قال أحمد: «ضعيف».

١٢- «شعيب بن سهل، قاضي بغداد»: قال أحمد: «جهمي».

١٣- «صدقة بن عبد اللَّه السمين أبو معاوية الدمشقي»: ضعفه أحمد، وقال

فيه -أيضًا-: «ليس بشيء، ضعيف الحديث».

١٤- الصلت بن دينار أبو شعيب الأزدي البصري»: قال أحمد: «تركوا حديثه».

١٥- «الضحاك بن شرحبيل»: ضعفه أحمد.

١٦- «طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحمسي»: قال أحمد: «ليس حديثه بذاك».

١٧- «طلحة بن زيد الرقي»: قال أحمد: «كان يضع الحديث»، وقال في رواية المروزي: «ليس بشيء، كان يضع الحديث».

١٨- «طلحة بن عمرو الحضرمي المكي»: قال أحمد: «لا شيء، متروك».

١٩- «طلحة بن زيد، أو يزيد القرشي»: قال في رواية المروزي: «ليس بذاك، حدث بأحاديث مناكير».

٢٠- «عاصم بن عمر بن حفص»: ضعفه أحمد.

٢١- «عامر بن عبد الواحد الأحول البصري»: قال أحمد: «ليس بالقوي»: وقال -أيضًا-: «ضعيف».

٢٢- «عباد بن جويرية»: قال أحمد: «كذاب».

٢٣- عباد بن عوام بن عمر الكلابي»: قال أحمد: «مضطرب الحديث عن ابن أبي عروبة».

٢٤- «عباد بن ليث القيسي الكرابيسي البصري»: قال أحمد: «ليس بشيء».

٢٥- «عباد بن ميسرة المنقري البصري المؤدب»: ضعفه أحمد.

٢٦- «عبد اللَّه بن حسين الأزدي أبو حريز»: قال أحمد: «منكر الحديث».

- ثانيًا: من كتاب: «التأريخ» للدوري، عن يَحيَى بن معين. ترتيب: أحمد نور سيف، من (ص١٣٣-١٦٧).

١- «حَماد بن شعيب»: ليس بشيء.

٢- «حَماد بن واقد، أبو عمر الصفار»: ضعيف.

٣- «حَمزة الجزري النصيبي»: ليس يساوي فلسًا.

٤- «حُميد بن عطاء الأعرج»: ليس حديثه بشيء.

٥- «خارجة بن مصعب»: ليس هو بشيء.

٦- «خازم بن الحسين أبو إسحاق الحُمَيسي»: ليس بشيء.

٧- «خالد بن إلياس»: ليس بشيء.

٨- «خالد بن طهمان الإسكاف»: ضعيف.

٩- «خالد بن عمرو السعيدي»: ليس حديثه بشيء.

١٠- «خالد بن يزيد بن أبي مالك»: ضعيف.

١١- «خصيب بن جحدر»: سَمعت يَحيَى القطان يقول: «كان خصيب بن جحدر كذابًا».

١٢- «خليد بن دعلج»: ليس بشيء.

١٣- «خيثمة بن أبي خيثمة البصري»: ليس بشيء.

١٤- «داود بن الزبرقان»: قال: «ليس بشيء».

١٥- «داود بن عبد الجبار»: ليس بثقة، وقال: «داود بن عبد الجبار كان ينزل باب الطاق، وقد رأيته، وكان يكذب».

١٦- «داود بن فراهيج»: ضعيف الحديث.

١٧- «داود بن يزيد الأودي»: ليس بشيء، ضعيف.

١٨- «الدجين»: ليس حديثه بشيء.

١٩- «دلهم بن صالح»: ضعيف.

٢٠- «دهثم بن قران»: ليس بشيء.

٢١- «ذوَّاد بن علبة»: ليس بشيء.

٢٢- «راشد بن معبد واسطي»: قد سَمع من أنس بن مالك: ضعيف.

٢٣- «الربيع بن بدر»: ليس بشيء.

٢٤- «الربيع بن سليمان الخلقاني»: ليس بشيء.

٢٥- «رشدين بن كريب»: ليس بشيء.

٢٦- «رشيد الهَجَري، وحبَّة العرني، والأصبغ بن نباتة»: وليس يساوون كلهم شيئًا، قال يَحيَى: «وأبو سعيد عقيصيًا: شر منهم».

٢٧- «ركن بن عبد اللَّه الشامي»: ليس بشيء.

- ثالثًا: من كتاب «الضعفاء الصغير» للبخاري، ويقال: «إنه التأريخ الصغير» (ص ٨١-١٠٦) مفرقة على الأبواب:

١- «خالد بن إياس القرشي العدوي» عن يَحيَى بن عبد الرحمن: ليس بشيء.

٢- «خالد بن عمرو» عن سفيان وهشام الدستوائي: منكر الحديث.

٣- «خالد بن القاسم المدائني»: متروك، تركه علي والناس.

٤- «خالد بن مَخدوج» رأى أنسًا؛ كان يزيد بن هارون يرميه بالكذب.

٥- «خليفة بن قيس» يُعدُّ في الكوفيين؛ لَم يصح حديثه. في حديثه نظر.

٦- «داود بن عطاء أبو سليمان المدني»: منكر الحديث.

٧- «داود بن المحبر»: منكر الحديث، شبهُ لا شيء، كان لا يدري ما الحديث.

٨- «ربيع بن حبيب» عن نوفل بن عبد الملك: منكر الحديث.

٩- «ربيع بن بدر»: ضعفه قتيبة[1].

١٠- «روح بن غطيف»: منكر الحديث.

١١- «روح بن مسافر»: تركه ابن المبارك وغيره.

١٢- «رفدة بن قضاعة الشامي»: في أحاديثه مناكير.

١٣- «زياد بن أبي حسان»: كان شعبة يتكلم في زياد بن أبي حسان[2].

---

(١) وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو داود وغيره: «ضعيف»، وقال النسائي: «متروك».

(٢) قال الحاكم: «روى عن أنس أحاديث موضوعة»، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال أبو حاتم وغيره: «لا يحتج به».

١٤- «زياد بن ميمون أبو عمارة البصري»: سَمع أنسًا، تركوه.

١٥- «زيد بن جبيرة»: منكر الحديث.

١٦- «زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم القرشي العدوي المدني»: منكر الحديث.

١٧- «زياد بن مُحمَّد»: منكر الحديث.

١٨- «سعيد بن راشد أبو مُحمَّد المازني»: منكر الحديث[١].

١٩- «سعيد بن عبد الجبار الحمصي»: وكان جرير يكذبه.

٢٠- «سعيد بن ميسرة البكري»: سمع أنسًا، منكر الحديث.

- رابعًا: ومن كتاب: «الضعفاء» لأبي زرعة، وأجوبته على أسئلة البردعي. وقد حذفت السؤال والجواب، واقتصرت على ألفاظ الجرح في الأشخاص، من (ص ٣٢٠-٤٢٩):

١- «سيف بن عمر»: ضعيف.

٢- «داود العطار»: ليس بذاك الثبت.

٣- «بشر بن عبيد» قال: هو عندي مِمَّن يكذب.

٤- «أبو حريز المقري»: منكر الحديث جدًّا.

٥- «عثمان بن فرقد»: ضعيف.

٦- «عبد الأعلى بن أعين»: ضعيف الحديث.

٧- «عبد الأعلى بن أبي المساور»: ضعيف جدًّا.

٨- «مطهَّر بن الهيثم»: منكر الحديث.

٩- «العلاء بن بشر الشامي»: ضعيف الحديث.

١٠- «مصعب بن سلام»: ضعيف الحديث.

١١- «سعيد بن خالد بن أبي طويل»: ضعيف الحديث، حدَّث عن أنس

---

(١) قال يَحيَى: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «متروك».

بمناكير.

١٢- «حكيم بن نافع الرقي»: واهي الحديث.

١٣- «بِشر بن يَحيَى» خراساني، من أصحاب الرأي؛ كان لا يقبل العلم، وكان أعلى أصحاب الرأي بخراسان... كان جاهلًا[1].

١٤- «مُحمَّد بن عبد الله بن نَمران»: منكر الحديث.

١٥- «مُحمَّد بن الحجاج اللخمي»: يروي أحاديث موضوعة عن عبد الملك ابن عمير وغيره.

١٦- «مُحمَّد بن الحجاج المصفر»: يروي أباطيل عن شعبة والدراوردي.

١٧- «سعيد بن داود بن عبد الملك الزنبري»: ضعيف الحديث.

١٨- «بكر بن بكار»: ليس بالقوي.

١٩- «أبو إسحاق الكوفي، اسمه: عبد الله بن ميسرة»: واهي الحديث.

٢٠- «الحكم بن ظهير»: متروك الحديث.

٢١- «أبو حفص العبدي»: واهي الحديث.

٢٢- «الوليد بن أبي ثور»: منكر الحديث، يهم كثيرًا.

٢٣- «أبو حَمزة الثمالي»: واهي الحديث.

٢٤- «داود بن الزبرقان»: متروك الحديث.

٢٥- «علي بن ظبيان»: واهي الحديث جدًّا.

٢٦- «يعقوب الزهري، وابن زبالة، والواقدي، وعمر بن أبي بكر المؤملي»: يُقاربون في الضعف في الحديث، وهم واهون.

- خامسًا: قال الإمام النسائي في كتاب: «الضعفاء والمتروكين» (ص٣٩-٤٣)، و(ص٧١-٧٣):

١- «إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع»: ضعيف.

---

(١) (ص ٢٣٤).

٢- «إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة»: ضعيف.

٣- «إبراهيم بن الفضل»: متروك الحديث.

٣- «إبراهيم بن إسماعيل بن عطية»: متروك الحديث.

٤- «إبراهيم بن الفضل»: متروك الحديث.

٥- «إبراهيم بن مُحمَّد بن أبي يَحيَى»: متروك الحديث.

٦- «إبراهيم بن مسلم الهجري»: ضعيف.

٧- «إبراهيم بن مهاجر بن مسمار»: ضعيف.

٨- «إبراهيم بن هدبة أبو هدبة»: متروك.

٩- «إبراهيم بن عثمان أبو شيبة»: متروك الحديث.

١٠- «إبراهيم بن الحكم بن أبان»: متروك الحديث.

١١- «إبراهيم بن خثيم بن عراك»: متروك الحديث.

١٢- «إبراهيم بن يزيد الخوزي»: متروك الحديث.

١٣- «جلد بن أيوب» بصري، ضعيف.

١٤- «جابر الجعفي»: متروك.

١٥- «جابر بن نوح»: ليس بالقوي.

١٦- «جارود بن يزيد نيسابوري»: متروك الحديث.

١٧- «جبارة»: ضعيف.

١٨- «جرير بن أيوب الكوفي»: متروك الحديث.

١٩- «جراح بن منهال أبو العطوف الجزري»: متروك الحديث.

٢٠- «جُميع بن ثوب الشامي»: متروك الحديث.

قلت: هؤلاء عشرون رجلًا مَجروحًا ضمن (٧٠٦) في كتاب هذا الإمام الصالح التقي، لا تَجد في تراجمهم بصيغًا واحدًا من الموازنات بين الحسنات والسيئات، مِمَّا يدل دلالة واضحة على أن مذهب الموازنات مذهب باطل، اختُرِع

مكيدة للإسلام والمسلمين، ولرمي حَملة الإسلام العدول الثقات، الذين لا يقوم الإسلام إلا بِهم، ويسقط إذا سقطوا -لا سَمَح الله- بسبب هذا المنهج.

ذلك بأنَّهم هم فقهاء الأمة، ومُحدثوها، ومفسروها، ومن يُقبل قولهم فِي جرح الرواة، وأصحاب العقائد المنحرفة، وتعديلهم لمن قامت به العدالة.

فمن رام الطعن فيهم فوالله ما يقصد إلا الطعن فِي الإسلام، وهذه مكيدة للإسلام وأهله، انخدع بسرابِها وبريقها أقوام.

وقل مثل ذلك فِي سائر الأئمة، وكتبهم، وأقوالِهم فِي المَجروحين.

- سادسًا: ومن كتاب: «الضعفاء والمتروكين» للإمام الدارقطنِي، رواية البرقانِي عنه، وتَحقيق مُحمَّد بن لطفي الصباغ:

١- «إبراهيم بن الحكم العَدَنِي» قال أحمد بن حنبل: «فِي سبيل الله دراهم أنفقناها إلَى عَدَن، إلَى إبراهيم بن الحكم»[(١)].

٢- «إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي رملي»: متروك.

٣- «إبراهيم بن عبد الله بن هَمام»: كذاب يضع الحديث.

٤- «إبراهيم بن إسماعيل بن مَجمع»: سمعته[(٢)] يقول: «متروك».

٥- «إبراهيم بن إسحاق الصيني»: سمعته[(٣)] يقول: «متروك».

٦- «أحمد ابن أخت عبد الرزاق»: كذاب.

٧- «أحمد بن الحسن المصري»: متأخر، كذاب.

٨- «أحمد بن عبد الله الجوباري»: هروي، كذاب.

٩- «أحمد بن معدان العبدي»: متروك.

١٠- «أحمد بن علي ابن أخت عبد القدوس»: مُقل، متروك.

---

(١) قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «متروك الحديث».

(٢) الضمير فِي «سمعته» يرجع إلَى الدارقطنِي، والسامع البرقانِي.

(٣) الضمير فِي «سمعته» يرجع إلَى الدارقطنِي، والسامع البرقانِي.

١١- «أحمد بن دهثم الأسدي» عن مالك: متروك.

١٢- «أحمد بن سليمان القرشي الخفتاني» عن مالك: متروك.

١٣- «أحمد بن مُحمَّد» صاحب بيت الحكمة: له حديث واحد عن متروك[1]، متروك.

١٤- «أحمد بن الحسن بن القاسم الكوفي»: متروك.

١٥- «أحمد بن داود بن عبد الغفار الحراني»: متروك، كذاب.

١٦- «دينار أبو سعيد عقيصًا»: كوفي، عن علي مناكير، ورماه أبو بكر بن عياش بالكذب.

١٧- «زكريا بن يَحيَى الكسائي الكوفي»: متروك.

١٨- «ضرار بن عمرو»: عن يزيد الرقاشي: متروك.

١٩- «طريف بن عبيد اللَّه الموصلي»: ضعيف.

٢٠- «عبد اللَّه بن زياد مدني»: متروك.

٢١- «عبد اللَّه بن جعفر بن نُجيح المدني» والد علي: كثير المناكير.

٢٢- «عبد اللَّه بن عمرو بن حسان الواقفي»: بصري، كذاب.

قلت: هؤلاء اثنان وعشرون من جُملة اثنين وثلاثين وستمائة رجل، وضعهم تَحت عنوان: «الضعفاء والمتروكين»

وكل من جَرّحه يوافقه أئمة على جرحه، وهم أئمة كُثُر.

فماذا يقال في هذا الإمام وفيهم؟

أيقال فيه وفيهم: إنَّهم ظلمة، خالفوا منهج الموازنات، الذي لَم يولد إلا في القرن الخامس عشر الهجري!!

- سابعًا: ومن كتاب: «المدخل إلَى الصحيح» للحاكم أبي عبد اللَّه النيسابوري، من (ص ١٢٤-١٣٧):

---

(١) كذا بالأصل.

١- «بُهلول بن عبيد»: روى أحاديث موضوعة عن إسماعيل بن أبي خالد، وسلمة بن كهيل، وغيرهما.

٢- «بُختري بن عبيد الطابخي»: روى عن أبيه، عن أبي هريرة أحاديث موضوعة.

٣- «بركة بن مُحمَّد الحلبي»: يروي عن يوسف بن أسباط أحاديث موضوعة.

٤- «تليد بن سليمان المحاربي»[1]: رديء المذهب، منكر الحديث، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة، كذَّبه جَماعة من أئمتنا.

٥- «جعفر صاحب العروس»: وضع الحديث عن الثقات.

٦- «الجارود بن يزيد النيسابوري»: روى عن الثوري أحاديث موضوعة.

٧- «الحارث بن عُمير البصري»: روى عن حُميد الطويل، وجعفر بن مُحمَّد الصادق أحاديث موضوعة.

٨- «الحسن بن علي الهَاشِمي»: شيخ من أهل المدينة، حدث عن أبي الزناد أحاديث موضوعة.

٩- «الحسن بن مُحمَّد البلخي» قاضي مرو: روى عن حُميد الطويل وغيره أحاديث موضوعة.

١٠- «الحسن بن علي الأردني» من أهل الشام: يروي عن مالك الإمام أحاديث موضوعة.

١١- «الحسن بن علي بن زكريا العدوي»: حدَّث عن معدان، عن أبي الربيع الزهراني، وغيره من الثقات بأحاديث موضوعة، رأيت له نسخة واحدة ليحيَى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ بضعة عشر حديثًا، يشهد القلب عليها أنَّها كلها موضوعة.

---

(١) قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال: «كذاب، يشتم عثمان، وكل من يشتم عثمان، أو طلحة، أو أحدًا من أصحاب النَّبي ﷺ دجال، لا يُكتَب عنه، وعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمَعين». «التاريخ» (٢٦٧٠)، وفيه كلام كثير للأئمة.

١٢- «حسين بن علوان» شيخ من أهل مكة: روى عن هشام بن عروة أحاديث، أكثرها موضوعة.

١٣- «حَماد بن عمرو النصيبي»: يروى عن جَماعة من الثقات أحاديث موضوعة، ساقطة بالمرة.

١٤- «حَماد بن عيسى الجهني» يقال له: الغريق؛ دجال، يروي عن ابن جريج، وجعفر بن مُحمَّد الصادق، وغيرهما أحاديث موضوعة.

١٥- «حفص بن عمر بن أبي العطاف المدني»: روى عن أبي الزناد، وعقيل ابن خالد أحاديث مناكير.

١٦- «حفص بن مسلم السمرقندي»: حدث عن عبد اللَّه بن عمر، وأيوب السختياني، ومسعر، وغيرهم بأحاديث موضوعة. كذَّبه وكيع بن الجراح بالكوفة.

١٧- «حُميد بن علي بن هارون القيسي»: شيخ من المتأخرين، كذاب، خبيث.

١٨- «حبيب بن أبي حبيب المروزي»: حدث بمرو عن إبراهيم الصائغ، وأبي حمزة السكري بأحاديث موضوعة.

١٩- «حسان بن سياه أبو سهل» من البصرة: روى عن ثابت البناني أحاديث مناكير من رواية الثقات عنه، لا يلزم الذَّنبُ فيه غيره.

٢٠- «حسان بن غالب» من أهل مصر: روى عن مالك بن أنس أحاديث موضوعة.

٢١- «خالد بن عبيد العتكي»: حدث بمرو عن أنس بن مالك بأحاديث موضوعة.

٢٢- «خالد بن عبد الدائم المصري»: روى عن نافع بن يزيد أحاديث موضوعة.

٢٣- «خالد بن إسماعيل، أبو الوليد المخزومي»: روى عن عبيد اللَّه بن عمر أحاديث موضوعة.

٢٤- «داود بن المحبر بن قحذم»: حدث عن جَماعة من الثقات بأحاديث موضوعة.

٢٥- «داود بن عفان بن حبيب»: حدث بخراسان عن أنس بن مالك بأحاديث موضوعة في الإيمان، والقرآن، وفضائل الأعمال. لا تَحل الرواية عنه.

٢٦- «دينار بن عبد الله»: روى عن أنس بن مالك قريبًا من مائة حديث، أكثرها موضوعة.

٢٧- «راشد بن معبد الواسطي»: روى عن أنس بن مالك أحاديث موضوعة.

- ثامنًا: ومن كتاب: «المغني» للحافظ الذهبي من (ص ٧٦-٨٣):

١- «أسد بن وداعة»: شامي، ناصبي، سَبَّاب، عِداده في التابعين.

٢- «إسرائيل بن حاتِم» عن مقاتل بن حيان: يأتي بالعجائب، اتُّهمه ابن حبان.

٣- «إسماعيل بن أبان الكوفي، الغنوي، الحناط»: كذاب.

٤- «إسماعيل بن إبراهيم البجلي»: ضعفوه.

٥- «إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع»: قال علي بن الجنيد: «ضعيف جدًّا».

٦- «إسماعيل بن إبراهيم أبو يَحيَى التميمي»: مُجمع على تضعيفه. وقال ابن عدي: يُكتب حديثه.

٧- «إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة» قال الأزدي: «متروك».

٨- «إسماعيل بن أحمد الآجري» عن إبراهيم بن مُحمَّد الخواص: اتُّهمه ابن الجوزي، وإنَّما المتَّهم شيخه.

٩- «إسماعيل بن أبي إسماعيل» عن أبيه: ضعفه غير واحد.

١٠- «إسماعيل بن إسحاق الأنصاري»: منكر الحديث، قاله العقيلي.

١١- «إسماعيل بن إسحاق الجرجاني»: قال ابن الجوزي: «كان يضع الحديث».

١٢- «إسماعيل بن ثابت بن مَجمع»: ضعفه أبو حاتِم وغيره.

١٣- «إسماعيل بن جساس»: ضعفه أبو الفتح الأزدي وغيره.

١٤- «إسماعيل بن حَماد بن النعمان بن ثابت»: قال ابن عدي: ضعفاء.

١٥- «إسماعيل بن داود بن مُخراق»: قال ابن حبان: «كان يسرق الحديث»، وضعفه أبو حاتِم.

١٦- «إسماعيل بن رافع» مدني، نزل البصرة: ضعفوه. قال الدارقطني: «متروك».

١٧- «إسماعيل بن رجاء الجزري»: ضعفه الدارقطني.

١٨- «إسماعيل بن رُزيق» بصري، عن أبي داود النخعي: كذاب. قاله أبو حاتِم.

١٩- «إسماعيل بن زياد المدني» عن جويبر: منكر الحديث، قاله الأزدي. وقال ابن حبان: «دجال».

٢٠- «إسماعيل بن زياد السكوني» قاضي الموصل، عن ابن جريج وغيره: كذاب.

٢١- «إسماعيل بن أبي زياد» شامي، قال الدارقطني: «يضع الحديث».

٢٢- «إسماعيل بن أبي زياد الشقري»: قال ابن معين: «كذاب»، وكان بِخراسان.

٢٣- «إسماعيل بن سليمان الأزرق التيمي»: ضعفه غير واحد.

٢٤- «إسماعيل بن سليمان الرازي»: ضعفه غير واحد، الغالب على حديثه الوهم.

٢٥- «إسماعيل بن سيف»: بصري، قال ابن عدي: «يسرق الحديث».

٢٦- «إسماعيل بن شروس الصنعاني» عن عكرمة: كذاب. قاله معمر.

٢٧- «إسماعيل بن عبد اللَّه أبو شيخ» قال الدارقطني: «متروك الحديث».

قلت: ونكتفي من كتب الذهبي الأربعة: «الميزان، وديوان الضعفاء، والذيل على الديوان» بِما نقلناه من كتابه: «المغني».

فمن ينسب إلَى الذهبي القول بوجوب الموازنات بين الحسنات والسيئات فإن ما حوته كتبه الأربعة معاول تُقَوِّض بنيان هذا المذهب المختلق، وتقتلعه من جذوره.

* * *

طائفة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره في ذم البدع وأهلها

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- «والبدع مشتقة من الكفر، فمن عارض الكتاب والسنة بآراء الرجال، كان قوله مشتقًا من أقوال هؤلاء الضُّلَّال كما قال مالك: أوَكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلَى مُحمَّد ﷺ لجدل هذا»[1].

منشأ البدع

٢- وقال: «الوجه السابع عشر: أن يقال: الذين يُعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات، والفلسفيات، ونحو ذلك؛ إنَّما يبنون أمرهم فِي ذلك على أقوال مشتبهة مُجملة تَحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظًا ومعنًى يوجب تناولها لِحقٍّ وباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل، نصوص الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم-.

وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع، فإن البدعة لو كانت باطلًا مَحضًا؛ لظهرت وبانت، وما قُبلت، ولو كانت حقًّا مَحضًا لا شوب فيه؛ لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا تناقض حقًّا مَحضًا لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل، وقد بسطنا الكلام على هذا فِي غير هذا الموضع»[2].

٣- وقال فِي سياق تَحريم نكاح المحلل:

«ومن لَم تسعه السنة حَتَّى تعداها إلَى البدعة؛ مرق من الدين، ومن أطلق للناس ما لَم يطلقه لَهم رسول الله ﷺ مع وجود المقتضى للإطلاق؛ فقد جاء

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٩١).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠٩).

بشريعة ثانية، ولَم يكن متبعًا للرسول، فلينظر أمره أين يضع قدمه»(١).

٤- وقال -بعد أن بيَّن الطريق الشرعي فِي طلب العلم-:

«وأما الطريقان المبتدعان:

فأحدهُما: طريق أهل الكلام البدعي، والرأي البدعي، فإن هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يفرطون فيما أمر اللَّه به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء فِي فساد علم، وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلَى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريق أهل الرياضة والتصوف، والعبادة البدعية، وهؤلاء منحرفون إلَى النصرانية البطالة، فإن هؤلاء يقولون: إذا صفَّى نفسه على الوجه الذي يذكرونه، فاضت عليه العلوم بلا تعلُّم، وكثير من هؤلاء تكون عبادته مبتدعة، بل مُخالفة لِما جاء به الرسول ﷺ، فيبقون فِي فساد من جهة العمل، وفساد من نقص العلم؛ حيث لَم يعرفوا ما جاء به الرسول، وكثيرًا ما يقع من هؤلاء وهؤلاء، وتقدح كل طائفة فِي الأخرى، وينتحل كل منهم اتباع الرسول.

والرسول ﷺ ليس ما جاء به موافقًا لِما قال هؤلاء ولا هؤلاء: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

وما كان رسول اللَّه ﷺ ولا أصحابه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام والرأي، ولا على طريقة أهل البدع من أهل العبادة والتصوف، بل كان على ما بعثه اللَّه من الكتاب والحكمة»(٢).

بغض أهل البدع للنصوص وحبهم لكتمانها

٥- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والبدع الَّتِي يعارض بِها الكتاب والسنة الَّتِي يسميها أهلها كلاميات، وعقليات، وفلسفيات، أو ذوقيات، ووجديات، وحقائق، وغير ذلك؛ لابد أن

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ١٦٧).

(٢) «منهاج السنة» (٥/ ٤٢٨-٤٢٩).

تشتمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمَّله، فلا تَجد قط مبتدعًا إلا وهو يُحب كتمان النصوص الَّتِي تُخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها، وروايتها، والتحدث بِها، ويبغض من يفعل ذلك.

كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نُزعت حلاوة الحديث من قلبه.

ثُمَّ إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد له أن يلبس فيه حقًّا بباطل؛ بسبب ما يقوله من الألفاظ المُجملة المتشابِهة»[1].

وجود المنافقين في أهل البدع

٦- ذكر شيخ الإسلام وجود المنافقين في عهد رسول الله ﷺ، وفي عهد الخلفاء الراشدين.

ثُمَّ قال: «وفِي المنتسبين إلَى الإسلام من عامة الطوائف منافقون كثيرون، فِي الخاصة والعامة، ويسمون: «الزنادقة»، وقد اختلف العلماء فِي قبول توبتهم فِي الظاهر؛ لكون ذلك لا يُعلم؛ إذ هم دائمًا يُظهرون الإسلام، وهؤلاء يكثرون فِي المتفلسفة من المنجمين، ونَجدهم ثم فِي الأطباء، ثُمَّ فِي الكتاب أقل من ذلك، ويوجدون فِي المتصوفة والمتفقهة، وفِي المقاتلة والأمراء، وفِي العامة -أيضًا-، ولكن يوجدون كثيرًا فِي نِحل أهل البدع لاسيما الرافضة، ففيهم من الزنادقة والمنافقين ما ليس فِي أحد من أهل النحل.

ولِهذا كانت الخرمية، والباطنية، والقرامطة، والإسماعيلية، والنصيرية ونحوهم من المنافقين الزنادقة منتسبة إلَى الرافضة»[2].

أقول: كيف يؤمَن وجود هؤلاء فِي تنظيم فتح أبوابه لكل الفرق والمذاهب، ولاسيما الرافضة.

٧- وقال -بعد أن تكلم عن أصناف: الزنادقة، والمرتدين، وتفاوتِهم فِي

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٢١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٣٤-٤٣٥).

الكفر، وعدم تمييز بعض الناس بين الحكم الظاهر والباطن-؛ قال:

«ومن تدبر هذا؛ علم أن كثيرًا من أهل الأهواء والبدع قد يكون مؤمنًا مُخطئًا جَاهلًا ضالًّا عن بعض ما جاء به الرسول ﷺ، وقد يكون منافقًا زنديقًا يُظهر خلاف ما يُبطن»[1].

٨- وقال: «وهؤلاء الرافضة: إما منافق، وإما جاهل، فلا يكون رافضي، ولا جهمي إلا منافقًا، أو جاهلًا بما جاء به الرسول ﷺ، لا يكون أحد فيهم عالِمًا بما جاء به الرسول مع الإيمان به، فإن مُخالفتهم لِما جاء به الرسول، وكذبَهم عليه لا يَخفى قط إلا على مفرط في الجهل والهوى»[2].

٩- وتكلم عن الخطأ في الاجتهاد، فذكر أنه على قسمين: منه مغفور، ومنه غير مغفور لصاحبه، ثُمَّ قال:

«هذا مع العلم بأن كثيرًا من المبتدعة منافقون النفاق الأكبر، وأولئك كفار في الدرك الأسفل من النار، فما أكثر ما يوجد في الرافضة، والجهمية، ونحوهم، زنادقة منافقون، بل أصل هذه البدع هو من المنافقين الزنادقة مِمَّن يكون أصل زندقته عن الصابئين والمشركين، فهؤلاء كفار في الباطن، ومن علم حاله فهو كافر في الظاهر -أيضًا-»[3].

نفي صفات الله كفر

١٠- وتَحدث عن أصل ضلال أهل البدع، والنفاق، وهو الإعراض عما جاء به مُحمَّد ﷺ، ثُمَّ قال:

«فهذا يُمهد أصلين عظيمين:

أحدهُما: أن العلم والإيمان والهدى فيما جاء به مُحمَّد ﷺ وأن خلاف ذلك كفر على الإطلاق، فنفي الصفات كفر، والتكذيب بأن الله يُرى في الآخرة، أو أنه

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٧٢).

(٢) «منهاج السنة» (٥/ ١٦١-١٦٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٩٧).

على العرش، أو أن القرآن كلامه، أو أنه كلم موسى، أو أنه اتخذ إبراهيم خليلًا؛ كفر، وكذلك ما كان في معنى ذلك، وهذا معنى كلام أئمة السنة وأهل الحديث.

والأصل الثاني: أن التكفير العام -كالوعيد العام- يجب القول بإطلاقه وعمومه.

وأما الحكم على المعين بأنه كافر أو مشهود له بالنار؛ فهذا يقف على الدليل المعين، فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه»[1].

إطباق السلف على تكفير من أنكر علو الله وأنه فوق العرش

١١- أنكر الرازي علو الله على عرشه مقدمًا عقله الفاسد على نصوص الكتاب والسنة، فرد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية قائلًا:

«وجواب هذا؛ أن يقال: القول: بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة بعد تدبر ذلك، كالعلم بالأكل والشرب في الجنة، والعلم بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، والعلم بأن الله بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، والعلم بأنه خلق السموات والأرض، بل إن نصوص العلو قد قيل: إنها تبلغ مئين من المواضع، والأحاديث عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين متواترة موافقة لذلك . . ولهذا لم يكن بين الصحابة والتابعين نزاع في ذلك، كما نطق بذلك كتب الآثار المستفيضة المتواترة في ذلك، وهذا يعلمه من له عناية بهذا الشأن أعظم، ويعلمون أحاديث الرجم، والشفاعة، والحوض، والميزان، وأعظم مما يعلمون النصوص الدالة على خبر الواحد والإجماع والقياس، وأكثر مما يعلمون النصوص الدالة على الشفعة، وسجود السهو، ومنع نكاح المرأة على عمتها وخالتها، ومنع ميراث القاتل، ونحو ذلك مما تلقاه عامة الأمة بالقبول.

ولهذا؛ كان السلف مطبقين على تكفير من أنكر ذلك؛ لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين، والأمور المعلومة بالضرورة عند السلف والأئمة وعلماء

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٩٧-٤٩٨).

الدين قد لا تكون معلومة لبعض الناس، إما لإعراضه عن سماع ما في ذلك من المنقول، فيكون حين انصرافه عن الاستماع والتدبر غير مُحصل لشرط العلم، بل يكون ذلك الامتناع مانعًا له من حصول العلم بذلك، كما يعرض عن رؤية الهلال فلا يراه، مع أن رؤيته مُمكنة لكل من نظر إليه . . .»[١].

متى يعامل الرجل معاملة أهل البدع

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر؛ اتبعوا أمر الله في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربُّما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية، مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين.

نعم. من خالف الكتاب المستبين، والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافًا لا يُعذر فيه؛ فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع»[٢].

وقال أبو مُحمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (٣٨٦) في كتابه «الجامع»[٣]:

«ومن قول أهل السنة: أنه لا يعذر من وداه اجتهاده إلى بدعة؛ لأن الخوارج اجتهدوا في التأويل، فلم يُعذروا؛ إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة، فسماهم ﷺ مارقين من الدين، وجعل المُجتهد في الأحكام مأجورًا وإن أخطأ».

شيخ الإسلام وغيره يعتبرون المعتزلة والأشعرية من فروع الجهمية

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن رزقه الله معرفة ما جاءت به الرسل، وبصرًا نافذًا وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء؛ علم قطعًا أنَّهم يلحدون في أسمائه وآياته، وأنَّهم كذبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به رسله.

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٢٦-٢٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ١٧٢).

(٣) (ص ١٢١) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى.

ولهذا كانوا يقولون: البدع مشتقة من الكفر وآيلة إليه، ويقولون: إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة، والأشعرية مخانيث المعتزلة.

وكان يَحيَى بن عمار يقول: «المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث»، ومرادهم: الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية.

وأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنفه الأشعري فِي آخر عمره، ولَم يظهر مقالة تناقض ذلك؛ فهذا يعد من أهل السنة.

لكن الانتساب إلَى الأشعرية بدعة لاسيما وذلك يوهم حسن الظن بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب الشر»[1].

وقال أبو عمر بن عبد البر: «أجمع أهل الفقه والآثار من جَميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع فِي جَميع الأمصار فِي طبقات العلماء، وإنَّما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم.

ونقل ابن خويز منداد عن مالك؛ أنه لا تَجوز شهادة أهل البدع، وأهل الأهواء، قال: وأهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريًا كان أو غير أشعري، ولا تُقبل له شهادة أبدًا، ويُهجر ويُؤدَّب على بدعته، فإن تَمادى عليها؛ استتيب منها»[2].

- ملاحظة:

لا يشترط السلف فِي وصف المبتدع بالتجهم أن يأخذ بكل أقوال وعقيدة الجهم بن صفوان.

قال ابن أبِي حاتِم نقلًا عن أبيه، وأبِي زرعة، وعن أهل السنة: «ومن زعم أن القرآن مَخلوق؛ فهو كافر بالله العظيم كفرًا ينقل عن الملة، ومن شك فِي كفره مِمَّن يفهم؛ فهو كافر، ومن شك فِي كلام الله ﷻ، فوقف منه شاكًا يقول: لا أدري

---

(١) «الرسالة المدنية» (ص ٣٨-٣٩).

(٢) «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٧).

مَخلوق أو غير مَخلوق؛ فهو جَهمي، ومن وقف في القرآن جاهلًا؛ عُلِّم وبُدِّع ولَم يُكَفَّر.

ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جَهمي، أو القرآن بلفظي مَخلوق؛ فهو جهمي»[1].

زجر أهل البدع وردعهم؛ لأن البدع من المنكر

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأما سؤال السائل: هل يَجب على ولي الأمر زجرهم وردعهم؟

فنعم! يَجب ذلك في هؤلاء، وفي كل من أظهر مقالة تُخالف الكتاب والسنة، فإن ذلك من المنكر الذي أمر الله بالنهي عنه، كما قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وهو من الإثم الذي قال الله فيه: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣].

وكل من أثبت لله ما نفاه عن نفسه، أو نفى عن الله ما أثبته لنفسه من المعطلة والممثلة؛ فإنه قال على الله غير الحق، وذلك مِمَّا زجر الله عنه بقوله للنصارى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

وبقوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

وقال عن الشيطان: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

---

(١) «أصول السنة، واعتقاد الدين» (ص ١٩-٢١)، وانظر «أصول السنة» للإمام أحمد (ص ٢٢)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ١٧٨)، وانظر «شرح الطحاوية» (ص ٢٠١، ص٣٥٧).

فإن من قال غير الحق؛ فقد قال على الله ما لا يعلم . . .»[١].

هجر أهل البدع

وقال شيخ الإسلام: «ومن كان مبتدعًا ظاهر البدعة؛ وجب الإنكار عليه، ومن الإنكار المشروع؛ أن يُهجر حَتَّى يتوب، ومن الهجر امتناع أهل الدين من الصلاة عليه لينزجر من يتشبه بطريقته ويدعو إليه، وقد أمر بِمثل هذا: مالك بن أنس، وأحمد ابن حنبل، وغيرهما»[٢].

وقال ابن أبي زيد: «قال مالك: لا تسلم على أهل الأهواء، ولا تُجالسهم إلا أن تغلظ عليهم، ولا يعاد مريضهم، ولا تُحدث عنهم الأحاديث»[٣].

وقال الإمام البغوي: «وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم، وعلماء السنة على هذا مُجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم»[٤].

ويأتي بعده عقوبة من ينصر أهل البدع المذكور في «منهج النقد» (ص ١٥٢-١٥٣)، وفي «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ١٧١-١٧٢).

وقال بعد أن تَحدث عن المكفرين بالباطل من أصناف الجهمية، والخوارج، والروافض، والقدر، وعن أسباب ذلك التكفير:

«وبإزاء هؤلاء المكفرين بالباطل أقوام لا يعرفون اعتقاد أهل السنة والجماعة، كما يَجب، أو يعرفون بعضه، ويَجهلون بعضه، وما عرفوه منه قد لا يبينونه للناس، بل يكتمونه، ولا ينهون عن البدع المخالفة للكتاب والسنة، ولا يذمون أهل البدع ويعاقبونَهم، بل لعلهم يذمون الكلام في السنة، وأصول الدين ذمًّا مطلقًا، لا يفرقون فيه بين ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وما يقوله أهل البدعة والفُرقة، أو يُقرُّون الجميع على مذاهبهم المختلفة كما يقر

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٤).

(٢) «مجموع» (٢٤/ ٢٩٢).

(٣) «الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ» (ص ١٢٥).

(٤) «شرح السنة» (١/ ٢٢٧).

العلماء مواضع الاجتهاد الَّتِي يسوغ فيها النِّزاع.

وهذه الطريقة قد تغلب على كثير من المرجئة، وبعض المتفقهة، والمتصوفة، والمتفلسفة، كما تغلب على كثير من أهل الأهواء والكلام، وكلا هاتين الطريقتين منحرفة خارجة عن الكتاب والسنة»[1].

أقول: رحم اللَّه ابن تيمية، لقد بيَّن حال أهل زمانه، ومن قبلهم، فكيف لو رأى حال كثير من الجماعات الحزبية والبدعية، الذين ينسبون أنفسهم إِلَى أهل السنة والجماعة، ويتمسحون به -هو خاصة- لترويج أباطيلهم؟ كيف لو رآهم، وقد جَمعوا بين مذهبَي الفريقين؛ فريق الخوارج، ومن سلك سبيلهم فِي التكفير فِي باب الحاكمية، وسبيل المرجئة تجاه أهل البدع المغلظة والكثيرة فِي التسوية بين البدع والمسائل الَّتِي يسوغ فيها الاجتهاد، ويؤجر أصحابُها مع رد أخطائهم. فأئمة الضلال والبدع عندهم كأئمة الهدى والسنة.

اتباع الأهواء في الديانات أعظم من اتباع الأهواء في الشهوات

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«... فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وإرادته وكراهته بحسب مَحبته نفسه، وبغضها لا بِحسب مَحبة اللَّه ورسوله وبغض اللَّه ورسوله، وهذا من نوع الهوى، فإن اتبعه الإنسان؛ فقد اتبع هواه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال النَّبِي ﷺ: «ثلاث منجيات: خشية اللَّه فِي السر والعلانية، والقصد فِي الفقر والغنَى، وكلمة الحق فِي الغضب والرضا.

وثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوًى متبع، وإعجاب المرء بنفسه...».

واتباع الأهواء فِي الديانات أعظم من اتباع الأهواء فِي الشهوات، فإن الأول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين، كما قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٧).

لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]. . . .»[1].

ورحم الله الحافظ ابن الصلاح، حيث أدرك خطورة البدع إدراك العلماء الأذكياء الناصحين:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقد أمر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح بانتزاع مدرسة معروفة من أبي الحسن الآمدي، وقال: أخذها منه أفضل من أخذ عكا، مع أن الآمدي لم يكن في وقته أكثر تبحرًا في الفنون الكلامية والفلسفية منه، وكان من أحسنهم إسلامًا، ومن أمثلهم اعتقادًا»[2].

* * *

(١) «الاستقامة» (٢/ ٢٢١-٢٢٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥٢-٥٣).

الخاتمة

إن منهج المُوازنات منهج هدَّام، مصادم لعلوم الجرح والتعديل، الَّتي سلَّمت لَها الأمة، وبه عُرِف صحة الأحاديث ومتونها من ضعفها ووهائها، وهل رواتُها عدول فتتلقى الأمة منهم دينها أو لا؟

وبه يُعرف الصادق من الكذاب المختلق على رسول اللَّه ﷺ . . . إلخ.

وبه يُعرف أهل السنة من أهل البدع، ويُميز بين أئمة الهدى، وبين أئمة الضلال، وبين الطائفة الناجية المنصورة، وبين فرق البدع والضلال.

فانظر إلَى خطورة هذا المنهج؛ فإنه سيأتِي يوم من الأيام يُطعن به فِي تراثنا العزيز، وفِي إسلام الكرام الثقات العدول، الذين حُفظ بِهم الإسلام، وهم أئمة الجرح والتعديل، والتضعيف والتعليل، وحَمَلة لواء العقيدة، والتوحيد، والسنة، والتفسير، والفقه.

فأي جناية ارتكبها أصحاب هذا المذهب ودعاته؟!

ليت علماء الأمة يواجهون هذا الخطر؛ كما كان أسلافهم يواجهون أي خطر على الإسلام، وعلى الأمة الإسلامية.

وكان الفراغ من هذا السفر: «الثلاثاء الموافق لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال، عام خَمسة عشر وأربعمائة وألف من هجرة الرسول ﷺ».

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

تقسيم الحديث
إلى صحيح وحسن وضعيف

بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين

«ردٌّ على أبي غُدَّة ومحمد عوامه»

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحمَّدًا عبده ورسوله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-.

وبعد:

فليس بغريب علي ما يكتبه أبو غدة، ولست بغريب عليه، فلي معرفة قديمة وجديدة بِما يكتبه وما يعلقه على مؤلفات شيوخ ديوبند وغيرهم، وبما تنطوي عليه تلك التعليقات من سموم يدسها، ومن غلو زائد في شيوخه ومؤلفاتهم، ومبالغات فيها، لا تستساغ عقلًا ولا شرعًا ولا طبعًا، وما يقابل ذلك من حط من مكانة أئمة الحديث، والمنهج السلفي، ومن عقائدهم وفقههم لدين الله.

من أخفها: هذا التعليق الذي سأقوم بِمناقشته وتعقبه في الصفحات الآتية.

أما الطعن والغمز واللمز والإهانة ومحاولات التضليل لبعض الأئمة: فسأتركه لغيري، ولا أطرقه إلا إذا ألجئت إلى ذلك.

اللهم إلا أن يعلن توبته، ويقوم بإصلاح ما أفسدته يداه.

وإني أقول هذا إعذارًا إلى أولئك الذين لا يؤذيهم الطعون الكثيرة لأئمة السلف، من قبل أبي غدة وزملائه وشيوخه الذين دأبوا على هذا المنهج البغيض -ظلمًا وعدوانًا- من سنين طويلة، وفي مؤلفات كثيرة.

وكل ذلك لا يؤذي من أشرت إليهم، لكنهم يجزعون، ويهلعون، ويَملؤون الدنيا ضجيجًا؛ خوفًا على وحدة الأمة الإسلامية أن تتصدع؛ وعلى صفوفهم أن تتمزق إذا رد بعض هذا الظلم وهذا العدوان على سادات الأمة وقادتها، وعلى السنة وحملتها، ويُرمى من يرد هذا العدوان بالشدة، والتحامل على رموز الجهاد، وقادة الفكر، من تلاميذ الكوثري، ومن دار في فلكهم، فلماذا لا تتعالى هذه

الصيحات في وجه هؤلاء الظالمين؟! ولماذا السكوت المطبق على الأقلام الحاقدة على خيار الأمة وفيهم أئمة الهدى من محدثين ومفسرين وفقهاء؟! لماذا مرة أخرى؟!.

سوف نشرع في نصرة الحق، ودحض الباطل؛ لعلمنا أن هذه الصيحات فيها نصرة للباطل، وخذلان لدين الله الحق وحملته الكرام، ولن يرضى ذلك ربنا ﷻ.

قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[١].

وقال تعالى في بني إسرائيل: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[٢].

نقل ظفر أحمد التهانوي عن ابن تيمية وابن القيم: أن الإمام أحمد يأخذ بالحديث الضعيف بشروطه، وأن المراد بالضعيف الذي يأخذ به: الحديث الحسن. وأنه ليس أحد من الأئمة إلا وهو يوافق الإمام أحمد رحمه الله في الأخذ بهذا المبدأ، وأن أول من قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف إنما هو: الإمام الترمذي.

وسلم التهانوي بهذا كله؛ رغبة في تشييد مذهبه، لكن أبا غدة وتلميذه: مُحمَّد عوامة لم يعجبهما هذا الكلام وكيف يعجبهما أن لا يحتج الإمام أحمد إلا بالحديث الصحيح والحسن؟! فشمر أبو غدة عن ساعد الجد؛ لمناقشة كلام ابن تيمية وابن القيم، واستنجد بتلميذه: مُحمَّد عوامة؛ لإنجاز هذا العمل، ولما كان لا يمكنهما المناقشة العلمية على منهج طلاب الحق لجأ إلى التهويل والتمويه والزيادة والنقص فيما ينقلان من كلام العلماء.

ومن العجائب التي تدل على هوى الرجلين، وتعصبهما الأعمى: أن الشيخ التهانوي قال عقب نقل كلام الإمامين ابن القيم وابن تيمية: «وبالجملة؛ فالمراد

(١) سورة آل عمران الآية ١١٠.

(٢) سورة المائدة الآيتان ٧٨، ٧٩.

بالضعيف في كلام أصحابنا: «أن الحديث الضعيف مقدم على القياس» ما يسميه المتأخرون: ضعيفًا في ذاته، حسنًا لغيره إذا تأيد بالشواهد ونحوها، وإذا سبرت الأحاديث التي ذكرها ابن القيم مثالًا للضعيف الذي قدمه أبو حنيفة على القياس وجدتَها كلها حسانًا، إما في ذاتِها أو لغيرها، كما يتضح لك حقيقة ذلك بمطالعة كتابنا هذا -إن شاء اللَّه تعالى-[1].

ومع أن هذا الكلام مخالف للواقع، وكان الواجب عليهما مناقشته؛ نصحًا لله ولدينه، لكن الهوى والتعصب المقيت فرضًا عليهما السكوت حيث يجب النطق، والكلام حيث يجب السكوت والتسليم.

فالأحاديث التي مثل بِها ابن القيم ضعيفة هالكة، وقد حكم هو على بعضها بالبطلان، والمتعصبون من الأحناف الماتريدية يقدمون الرأي على القرآن وعلى النصوص الصحيحة والمتواترة، فكيف تصح دعواهم أنَّهم يقدمون الحديث الضعيف على الرأي والقياس؟! وسيأتي توضيح ذلك خلال هذا البحث -إن شاء الله-.

ولقد بذلت جهدي في تحري الحق والإنصاف في مناقشة أبي غدة وتلميذه مُحمَّد عوامة، ووضع الأمور في نصابِها، سواء فيما نقلته عن الأئمة من المصادر المعتمدة، أو في شرح النصوص، وتحليلها، وتوضيحها لا سيما النصوص التي رجع إليها أبو غدة، واختطف منها لفظ الحسن -الذي هو مدار البحث- اختطافًا، دون التفات إلى مقاصد قائليه ودون مراعاة لسياقات تلك النصوص وعصور قائليها واصطلاحاتِهم، وشاركه في هذا التصرف أيضًا تلميذه المذكور.

ولقد وجدت في النصوص المشار إليها، وفي أقوال العلماء السابقين واللاحقين وتصرفاتِهم ومواقفهم ما يؤيد ما ذكره وذهب إليه الإمام ابن تيمية تأييدًا واضحًا.

وإني لأرجو أن أكون قد أضفت جديدًا، وسددت فراغًا في المكتبة

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٨).

الإسلامية، يتطلع طلاب العلم لأمثاله.

والله أسأل أن يرزقني الإخلاص والصدق في القول والعمل، إن ربي لسميع الدعاء.

كتبه الفقير إلى عفو ربه

ربيع بن هادي بن عمير المدخلي

تعريف الحسن وبيان معناه اللغوي عند المحدثين -رحمهم الله-

الحسن لغة:

قال أبو منصور مُحمَّد بن أحمد الأزهري (٢٨٢-٣٧٠) في مادة «حَسُنَ»: قال الليث: الْحَسَن نعت لما حَسُنَ، تقول: حَسُنَ الشيء حسنًا، وقال الله ﷻ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾. وقرئ: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا».

قال الفيروزآبادي في القاموس، في مادة «حَسُنَ»:

الْحُسْن بالضم: «الجمال» ج «محاسن» على غير قياس، وحَسُنَ ككرُم، ونَصر، فهو حاسِن، وحَسَنٌ، وحَسِينٌ، كأمير، وغراب، ورُمّان، ج «حُسّان وحُسّانون».

إطلاق المحدثين «الحسن» بالمعنى اللغوي:

أطلق كثير من المحدثين لفظ «الحسن»، واختلفت مقاصدهم في إطلاقه.

فتارة: يطلقونه، ويريدون به: الغريب المستنكر، ومن ذلك قول الخطيب البغدادي، وقد نقل بإسناده إلى إبراهيم النخعي أنه قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده.

قال أبو بكر: «عني إبراهيم بالأحسن: الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة».

ولهذا قال شعبة بن الحجاج، ثم ساق إسناده إلى أمية بن خالد، قال: قيل لشعبة: «ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حسن الحديث؟».

فقال: «من حسنها فررت»[1].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠٠-١٠١)، والجرح والتعديل (١/ ١٤٦)، وإسناده إلى شعبة جيد.

ويظهر لي من النص الأخير أن السائل أراد بالحسن: الغريب الصحيح.

وأن شعبة أراد به: الغريب المستنكر -والله أعلم-.

ذلك أن عبد الملك بن أبي سليمان وإن قال فيه الحافظ: «صدوق له أوهام». فإن الذهبي قال فيه: «ثقة».

وبالتأمل في ترجمته يظهر رجحان ما قاله الذهبي.

بل له تزكيات عطرة من الأئمة، انظرها في تَهذيب التهذيب وغيره.

فالسائل أطلق الحسن على الغريب الصحيح إطلاقًا لغويًا حسب اعتقاده في عبد الملك، وشعبة أطلق الحسن بمعنى الغريب المستنكر حسب تخوفه من أوهام عبد الملك، مع أنه لَم يهم إلا في حديث واحد هو حديث الشفعة.

ونقل الرامهرمزي بإسناده إلى عبد الله بن داود: أن سفيان الثوري كان إذا كان الحديث حسنًا لَم يكد يحدث به[1].

وبإسناده إلى ثابت البناني أنه قال: «لولا أن تصنعوا بي ما صنع بالحسن؛ لحدثتكم بأحاديث مؤنقة»[2]. «أي: حسانًا معجبة» كما في تَهذيب اللغة[3].

وقال ابن عدي: «يزيد بن عطاء مع لينه هو حسن الحديث، وعنده غرائب، ومع لينه يكتب حديثه»[4].

وقال الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللهُ: «قلت: قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي، فروى ابن عبد البر في كتاب «بيان آداب العلم»، حديث معاذ بن جبل مرفوعًا: «تعلموا العلم؛ فإن تعلمه لله خشية..».

قال ابن عبد البر: وهو حديث حسن جدًّا، ولكن ليس له إسناد قوي... انتهى كلامه.

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٦٣-٥٦٤) والحسن هنا: الغريب المستنكر.

(٢) المحدث الفاصل (ص٥٦٤).

(٣) (٩/ ٣٢٣).

(٤) الكامل (٧/ ٢٧٢٨).

قال العراقي: فأراد بالحسن: حسن اللفظ قطعًا، فإنه من رواية موسى بن مُحمَّد البلقاوي، عن عبد الرحيم بن زيد العمي، والبلقاوي هذا كذاب، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعقيلي إلى وضع الحديث، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه، وعبد الرحيم بن زيد العمي متروك الحديث أيضا»[1].

وتارة: يطلقونه على الصحيح، كما ثبت ذلك عن الإمام الشافعي، والإمام أحمد، والعجلي، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، والبخاري، على أن أبا حاتم ويعقوب بن شيبة والبخاري اختلف إطلاقهم.

فتارة يطلقونه على الصحيح، وتارة على رواية المجهول والضعيف، وستأتي الأدلة على ذلك -إن شاء الله-.

وقد عقد القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي -المتوفي سنة ٣٦٠هـ- في كتابه «المحدث الفاصل»[2] بابًا خاصًا لما يطلق عليه «الغريب والحسن»، وساق فيه آثارًا تدل على كراهية أهل الحديث لما يسمى بالغريب والحسن، ويظهر أن معناهما واحد عندهم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب من كره أن يروي أحسن ما عنده». وساق فيه الآثار المشار إليها.

وساق الخطيب البغدادي بابًا لما أشرنا إليه في «الجامع»[3] بعنوان: «استحباب رواية المشاهير، والصدوف عن الغرائب والمناكير».

وساق آثارًا تذم رواية الغرائب، وذكر فيه أثر إبراهيم وشعبة السابقين.

ويبدو أنهما -رحمهما الله- لَم يطلعا على إطلاق بعض الأئمة «الحسن» على الصحيح الغريب، والصحيح مطلقًا.

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمته في علوم الحديث[4]: «الثامن: في قول

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٦٠)، وانظر: جامع بيان العلم (١/ ٦٥).

(٢) (ص٥٦١-٥٦٥).

(٣) (٢/ ١٠٠-١٠١).

(٤) (ص٣٥).

الترمذي وغيره: «هذا حديث حسن صحيح» إشكال؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي -وهو ما تميل إليه النفس، ولا يأباه القلب- دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده، فاعلم ذلك -والله أعلم-».

وهو بمعنى قول الخطيب: «لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف».

وقال الحافظ ابن حجر معلقًا على قول شيخه العراقي: «وقد وجد التعبير بالحسن في كلام شيوخ الطبقة التي قبل الترمذي كالشافعي».

قال الحافظ: «أقول: قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي».

قال إبراهيم النخعي: «كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه».

وقيل لشعبة: «كيف تركت أحاديث العرزمي وهي حسان؟».

قال: «من حسنها فررت».

ووجد: «هذا من أحسن الأحاديث إسنادًا». في كلام علي بن المديني، وأبي زرعة، الرازي، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، وجماعة.

لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده.

فأما ما وجد في ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل، فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك[1].

ثم ضرب مثالين فيهما إطلاق الشافعي لفظ الحسن على الصحيح، ومثالًا لإطلاق أحمد الحسن على الصحيح، ومثالًا لإطلاق أبي حاتم الحسن مع احتماله المعنى اللغوي والاصطلاحي.

(١) النكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٤٢٤).

وذكر أن علي بن المديني أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في «مسنده» و«علله»، وأن ظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وذكر مثالين عن البخاري، وحملهما على المعنى الاصطلاحي.

والشاهد من كلام الحافظ قوله: «فأما ما وجد من ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والأحاديث التي تروى في هذا الباب -وهو السؤال بنفس المخلوقين- هي من الأحاديث الضعيفة الواهية، بل الموضوعة.

ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها، ولا اعتمد عليها، مثل الحديث الذي يروى عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، أن أبا بكر الصديق أتى النَّبِي ﷺ، فقال: إني أتعلم القرآن، ويتفلت مني، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «قل: اللهم إني أسألك بِمحمد نبيك، وإبراهيم خليلك، وبموسى نجيك، وعيسى روحك وكلمتك...». الحديث. ذكره رزين العبدري في جامعه، ونقله ابن الأثير في جامع الأصول، ولَم يعزه -لا هذا ولا هذا- إلى كتاب من كتب المسلمين، لكن قد رواه من صنف في عمل اليوم والليلة: كابن السني، وأبي نعيم، وفي مثل هذه الكتب أحاديث كثيرة موضوعة، لا يجوز الاعتماد عليها في الشريعة باتفاق العلماء.. ورواه أبو موسى المديني من حديث زيد بن الحباب، عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، وقال: هذا حديث حسن مع أنه ليس بالمتصل...

قال أبو موسى: «وعبد الملك ليس بذاك».

قال شيخ الإسلام: قلت: عبد الملك بن هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب، قاله يحيى بن معين، وقال السعدي: دجال كذاب.

وقال أبو حاتم: يضع الحديث»[1]. وذكر أقوال علماء آخرين.

(١) التوسل والوسيلة (ص٨٨-٨٩) نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

أقول: «فإطلاق أبي موسى المديني الحسن هنا: إطلاق لغوي، القصد منه: الاستنكار والاستغراب، ولا مجال للقول بأنه يقصد به المعنى الاصطلاحي، لاسيما وقد جرح عبد الملك بن هارون».

تعريف الحسن اصطلاحًا:

أما تعريف الحسن اصطلاحًا: فلم يعرفه القدامى من أئمة الحديث -أي: من قبل الإمام الترمذي- لأنهم كانوا لشدة احتفائهم واعتنائهم بالحديث، وقوة معرفتهم لصحيحه من سقيمه، وشاذه من منكره ومضطربه، وغير ذلك من أنواع علوم الحديث -في غنية عن التعاريف التي اهتم بها المتأخرون، مع الفوارق الكبيرة بين المتقدمين والمتأخرين.

وقد جرى على منوال المتقدمين من بلغتنا مؤلفاتُهم في علوم الحديث، مثل: القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (٢٦٠-٣٦٠) في كتابه «المحدث الفاصل».

والحاكم أبي عبد الله النيسابوري (٣٢١-٤٠٥).

والحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣) في كتابه: «الكفاية».

فلم يعرفوا الحديث الحسن.

والمشهور: أن أول من عرف الحديث الحسن:

١- هو الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتعريفه ينطبق على الحسن لغيره.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنَّما أردنا به، حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى:

أ- لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

ب- ولا يكون الحديث شاذًا.

ج- ويروى من غير وجه»[1].

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ٧٥٨)، كتاب العلل الصغير.

ولَم ينسب هذا التعريف إلى أهل الحديث، ولَم يتجاوز به كتابه «الجامع» إلى مؤلفات غيره من أئمة الحديث.

٢- وعرفه الإمام أبو سليمان حمد بن مُحمَّد بن إبراهيم الخطابي (٣١٩-٣٨٨). فقال: «ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم:

فالصحيح عندهم: ما اتصل سنده وعدلت نقلته.

والحسن: ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء»[(١)].

وثارت حول هذا التعريف للحسن اعتراضات كثيرة من علماء الحديث وفنونه.

٣- وعرفه الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥١٠-٥٩٧) بأنه: «الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل، ويصلح للعمل»[(٢)].

٤- قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (٥٧٧-٦٤٣) بعد أن ساق هذه التعاريف: «قلت: كل هذا مستبهم، لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعًا بين أطراف كلامهم، ملاحظًا مواقع استعمالهم؛ فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أ- أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور، لَم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لَم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث

---

(١) معالم السنن مع مختصر المنذري، وتهذيب ابن القيم لأبي داود (١/ ١١).
(٢) الموضوعات (١/ ٣٥).

آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

ب- القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما يتفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر في كل هذا -مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا- سلامته من أن يكون معللًا، وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي، فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك»[1].

٥- ولم تشف هذه التعريفات كلها القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (٦٣٩-٧٣٣).

قال -بعد أن ذكرها مع تعريف ابن الصلاح-: «قلت: وفي كل هذه التعريفات نظر:

أما الأول والثاني: فلأن الصحيح أو أكثره كذلك أيضًا، فيدخل الصحيح في حد الحسن، ويرد على الأول الفرد من الحسن، فإنه لم يرو من وجه آخر.

ويرد على الثاني: ضعيف، عرف مخرجه، واشتهر رجاله بالضعف.

وأما الثالث: فيتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل، وهو أمر مجهول، وأيضًا فيه دور؛ لأنه عرفه بصلاحيته للعمل به، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسنًا.

وأما الأول من القسمين فيرد عليه: الضعيف، والمنقطع، والمرسل الذي في رجاله مستور، وروي مثله أو نحوه من وجه آخر.

ويرد على الثاني: وهو أقربها: المتصل الذي اشتهر راويه بما ذكر، فإنه كذلك، وليس بحسن في الاصطلاح.

ثم عرف الحسن بقوله قلت: ولو قيل: الحسن: كل حديث خال عن العلل،

---

(١) علوم الحديث (ص٢٦-٢٨).

وفي سنده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان؛ لكان أجمع لما حددوه، وقريبًا مما حاولوه...»[١].

وأخصر منه: ما اتصل سنده وانتفت علله... في سنده مستور، وله شاهد، أو مشهور غير متقن»[٢].

٦- وقال العلامة الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣) في خلاصته[٣]، بعد أن ذكر التعريفات السابقة، واعتراضات ابن جماعة عليها، وتعريفه للحسن: «أقول: اعلم أن هذا المقام صعب مرتقاه، وعقبة كؤودة، من استعلى ذروتَها، ثم انحدر منها؛ وقف على أكثر اصطلاحات هذا الفن، وعثر على جل أنواعه -بإذن الله تعالى- ولا يمكن الوقوف على الحق إلا بتحرير كلام يفصل بين الصحيح والسقيم، والمعوج والمستقيم، فنحن نشرح الحدود على طريق يندفع عنها النظر». ثم شرح الحدود وناقشها بنفس طويل.

ثم جاء بتعريف جديد فقال: «فلو قيل: هو مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة، وروى كلاهما من غير وجه، وسلم عن شذوذ وعلة؛ لكان أجمع وأبعد من التعقيد».

وهيهات هيهات من أن يسلم، فما مسافة هذا القرب؟ والذي يحتاج إلى أن يأتي من وجه آخر: هو الحسن لغيره، فكيف يكون أجمع، وقد خرج منه الحسن لذاته أهم نوعي الحسن؟!.

٧- وألقى أبو الفتح تقي الدين مُحمَّد بن علي بن وهب القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٢) نظرة فاحصة على هذه التعريفات الثلاثة[٤] في كتابه «الاقتراح»[٥] فقال: «اللفظ الثاني الحسن» وفي تحقيق معناه اضطراب، فذكر

---

(١) قال محقق المنهل: حيث النقط ألفاظ انمحت في أصل الكتاب وزالت تمامًا.

(٢) المنهل الروي (ص٥٣-٥٤).

(٣) (ص٣٨-٤٣).

(٤) أي: تعريف الترمذي والخطابي وابن الجوزي.

(٥) (٧-١١).

تعريف الخطابي، ثم قال: «وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص، ولا هي -أيضًا- على صناعة الحدود والتعريفات.

فإن الصحيح -أيضًا- قد عرف مخرجه، واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في حد الحسن، ثم مضى في عرض وجهات نظره، وأخذه، ورده، فناقش تعريف الترمذي، وعرج على تعريف ابن الجوزي فناقشه، وذكر تعريف ابن الصلاح، ثم قال: وهذا كلام فيه مباحثات ومناقشات على بعض الألفاظ، ثم أبدى وجهة نظره بما لا يتسع له المقام، ولا يشفي الغليل في الوقت نفسه.

٨- وقال أبو الفتح مُحمَّد بن مُحمَّد بن سيد الناس اليعمري (٧٣٤) متعقبًا تعريفات الترمذي، والخطابي، وابن الجوزي: «أما كلام الترمذي فقد اعترض عليه الإمام أبو عبد الله بن المواق بأنه لَم يميز الصحيح من الحسن، فإنه ما من حديث صحيح إلا وشرطه: ألا يكون شاذًا، وألا يكون في رجاله متهم بالكذب، وقد اعترض غيره بغير هذا الاعتراض.

وكذلك قول الخطابي: ما عرف مخرجه.. إلى آخره يدخل تحته أيضًا قسما الصحيح والحسن.

وأما الذي قال فيه ضعف يسير محتمل، فلم يبين مقدار الضعف ما هو؟ ولا أتى بما تبلغ درجته أن يعرض عليه فيه.

وبالجملة: فأجود هذه التعاريف للحسن ما قاله الترمذي، وعليه من الاعتراض ما رأيت، وهو أبو عذرة هذا المنزع، ولَم يسبقه أحد إلى هذا المراد بالحسن، ولَم يعد من بعده مراده»[1]. واستمر في الشرح والبيان لما أشار إليه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال الحافظ شمس الدين مُحمَّد بن أحمد الذهبي (٦٧٣-٧٤٨) «الحسن»: وفي تحرير معناه اضطراب.

وساق تعريفات الخطابي، والترمذي، وابن الصلاح، وأورد عليها

(١) النفح الشذي: (١/٢٦٨-٢٧٨).

اعتراضات ومؤاخذات، ثم قال: «وقد قلت لك: إن الحسن ما قصر سنده قليلًا عن رتبة الصحيح: وسيظهر لك بأمثلة.

ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؟.

بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه.

وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك لصح باتفاق»[1].

وأورد الحافظ ابن حجر مناقشة للعلائي والتبريزي لابن دقيق العيد: ودافع عنه خلال كلامه ثم قال:

٩- «وقد رأيت لبعض المتأخرين في الحسن كلامًا يقتضي أنه: "الحديث الذي في رواته مقال، لكن لَم يظهر فيه مقتضي الرد؛ فيحكم على حديثه بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن؛ فيحكم لحديثه بالصحة".

١٠- وقال ابن دحية: "الحديث الحسن: هو ما دون الصحيح، مما فيه ضعف قريب محتمل، عن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحط إلى درجة الفسق، ثم ناقشه الحافظ، ثم أورد تعريف ابن جماعة السابق، وناقشه من وجوه»[2].

١١- وقال السخاوي (٩٠٢) بعد مناقشات لتعريفات الحسن: «ولذلك مع اختلال غيرها من تعاريفه، قيل: إنه لا يطمع في تمييزه. ولكن الحق: أن من خاض بحار هذا الفن؛ سهل ذلك عليه، كما قاله شيخنا، ولهذا عرف الحسن لذاته، فقال: هو الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم

---

(١) الموقظة (ص٢٦-٢٩).

(٢) النكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٤٠٤-٤٠٨).

قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولًا ولا شاذًا».

ومحصله: أنه هو والصحيح سواء إلا في تفاوت الضبط، ثم شرح هذا التعريف.

١٢- ثم قال: «وأما مطلق الحسن: فهو الذي اتصل سنده بالصدوق، الضابط، المتقن، غير تامهما أو بالضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد، مع خلوهما من الشذوذ والعلة»[1].

والمتأمل: يرى أن هذين التعريفين قد سارا في مضمار تلك التعاريف المضطربة فتعريف الحافظ غير جامع؛ إذ اقتصر فيه على تعريف الحسن لذاته.

وتعريف السخاوي غير مانع؛ إذ يدخل فيه أنواع من الضعيف الشديد الضعف الذي لا ينجبر.

وهو ما قيل فيه: ساقط، وهالك، وذاهب، ومتروك، وفيه نظر، وسكتوا عنه، ولا يعتبر به، وليس بالثقة، ورد حديثه، أو حديثه مردود، وضعيف جدًا، وواهٍ بمرة، وقد طرحوا حديثه، وارم به، مطرح، ليس بشيء، لا يساوي شيئًا. وهو من أعلم الناس بهذا، وقد تكلم على هذه الألفاظ، وشرحها، وبين أنَّها من النوع الذي لا يعتبر به وانظر ذلك في كتابه فتح المغيث (ص٣٧١-٣٧٥).

عرضت للقارئ هذه النقول والتعريفات للحسن وما دار حولها من مناقشات، وكيف حار العلماء في تعريفه، واضطربت أقوالهم فيه، وامتد هذا قرونًا، إلى عصر السخاوي، بل إلى يومنا هذا؛ لأن أبا غدة، وتلميذه، وزميله: مُحمَّد عوامة قد ذهبا في بحثهما الآتي عرضه ومناقشته إلى أن اصطلاح أئمة الحديث في الحديث الحسن قد تم وعرف قبل الإمام الترمذي، وساقا أمثلة كثيرة لأئمة قبل الترمذي، زعما فيها: أن لفظ الحسن الوارد فيها قد أراد به الأئمة المعنى الاصطلاحي، بما فيهم الإمام مالك المتقدم جدًا على عصر الإمام الترمذي، ومما قاله الشيخ أبو غدة: «فهذه الشواهد -وغيرها كثير- تفيد أن التعبير بوصف

---

(١) فتح المغيث (ص٦٦-٦٧) تحقيق الأعظمي.

«الحسن» انتشر، وشاع شيوعًا لقي القبول، وعرف منه المدلول، قبل الترمذي بزمان؛ ولهذا أكثر منه الترمذي هذه الكثرة البالغة» يريد أبو غدة بقوله: وعرف منه المدلول. -أي: المعنى الاصطلاحي.

عرضت لك أقوال العلماء، وإطلاقاتِهم للحسن، ومناقشاتِهم واضطرابِهم في تحديده، ولَم أستوف كل التعريفات والمناقشات؛ لتدرك أن كل ما جلب به هذان الرجلان باطل، في باطل يحدو كل ما صنعاه دوافع مذهلة.

وسوف يتضح للقارئ من مناقشتهما فيما يأتي بطلان ما أرجفا به، وركبا فيه كل صعب وذلول.

نقل الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي في كتابه «قواعد في علوم الحديث»[1] عن الإمام ابن القيم رحمه الله وعن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الكلام الآتي: الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل[2] والحديث الضعيف إذا لَم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بالكذب، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولَم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، والضعيف عنده مراتب.

فإذا لَم يجد في الباب أثرًا يدفعه، ولا قول صاحب ولا إجماع على خلافه؛ كان العمل به عنده أولى من القياس، وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس. اهـ.

ونقل عن أصحاب أبي حنيفة أن الحديث الضعيف عندهم أولى من القياس، وضرب لذلك أمثلة لعملهم بتقديم الحديث الضعيف على القياس.

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص٩٩-١٠٠).

(٢) نقل أبو داود رحمه الله أن أحمد تابع الشافعي في ترك الاحتجاج بالمراسيل، انظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٤) في آخر الجزء الثامن من مختصر المنذري وتهذيب السنن لابن القيم.

ثم قال التهانوي: وقال الحافظ ابن تيمية: إثبات الحسن اصطلاح الترمذي، وغير الترمذي من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون متروكًا، وهو أن يكون متهمًا بالكذب، أو كثير الغلط، وقد يكون حسنًا بأن لا يتهم بالكذب، وهذا معنى قول أحمد: والعمل بالضعيف أولى من القياس. انتهى من إحياء السنن، نقلًا عن التحفة المرضية.

لَم يعجب أبا غدة وتلميذه مُحمَّد عوامة نقل شيخهما التهانوي لهذين النصين عن الإمامين ابن تيمية وابن القيم.

واستكثرا على الإمام أحمد أن يلتزم بهذا المنهج العظيم: أن يبتعد عن الاحتجاج بالضعيف الذي يشمل الباطل والمنكر، بل إن الضعيف عنده قسم من أقسام الحسن، كما ذكر ذلك ابن القيم، رَحِمَهُ اللَّهُ.

فدفعتهما عصبيتهما العمياء إلى إثارة عاصفة هوجاء حول كلام ابن تيمية، ارتكبا فيها من المغالطات والتعسفات؛ لتحقيق غاية رديئة، ما لا يخطر ببال صاحب القلب السليم، والعقل المستقيم.

قال أبو غدة معلقًا على ما نقله شيخه التهانوي:

١- «بحث أخي، تلميذ الأمس، وزميل اليوم، الأستاذ مُحمَّد عوامة في كلام الإمامين الشيخ ابن القيم والشيخ ابن تيمية -رحمهما اللَّه تعالى- المنقول هنا: بحثًا جيدًا، ثم علقه على نسخته من هذا الكتاب، فأنا أنقله عنه مشكورًا سعيه؛ لينظر فيه، ويستفاد منه، قال -وفقه اللَّه تعالى-:

ينبغي أن يجعل الحديث الضعيف في هذا الباب أربعة أقسام:

أ- الضعيف المنجبر الضعف بمتابعة أو شاهد، وهو ما يقال في أحد رواته: لين الحديث، أو فيه لين...

وهو الحديث الملقب بالمشبه، أي: المشبه بالحسن من وجه، وبالضعيف من وجه آخر، وهو إلى الحسن أقرب.

ب- الضعيف المتوسط الضعف، وهو ما يقال في راويه: ضعيف الحديث،

أو مردود الحديث، أو منكر الحديث. . .

ج- الضعيف الشديد الضعف، وهو ما فيه متهم أو متروك.

د- الموضوع.

فالشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمهما اللَّه تعالى- يدخلان القسم الأول تحت كلام الإمام أحمد؛ بناء على أنه يشمله اسم الضعيف من جهة، واسم الحسن لغيره من جهة أخرى.

والظاهر -واللَّه أعلم-: إدخال القسم الثاني في مراد الإمام أحمد[1].

أقول: كيف ترضى العصبية القاتلة للشيخ مُحمَّد عوامة، ولشيخه أبي غدة أن يتسنم الإمام أحمد ومنهجه ومذهبه هذه القمة السامقة؟! ألا وهي: الاحتجاج في دين اللَّه بما ثبت من صحيح السنة، وحسنها، أي: الحسن الذي فيه ضعف بالنسبة إلى الصحيح القوي.

كيف يسلمان لابن القيم قوله: «وليس المراد بالضعيف عنده: الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بالكذب؟!.

بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن».

بل لابد أن يهوى منهج أحمد ومذهبه إلى الحضيض.

والطريق إلى ذلك أن يقال: إن مراد أحمد بالضعيف: ما يشمل القسم الثاني الذي فيه المردود والمنكر.

علمًا بأن المردود يقع في مرتبة رديئة جدًّا تلي مرتبة الكذابين والمتهمين عند العراقي وغيره من أهل الحديث، فمن هذه المرتبة الرديئة ما يقول فيه أهل الحديث: مردود الحديث، ورد حديثه، وضعيف جدًّا، واهٍ بمرة، وطرحوا حديثه، وارم به، ومطرح الحديث، وليس بشيء، وألحق السخاوي بهذه المرتبة: فلان لا يكتب حديثه، أي: لا احتجاجًا ولا اعتبارًا، ولا تحل كتبة حديثه،

---

(١) التعليق طويل، وسأقسمه إلى مقاطع -إن شاء الله-.

ولا تحل الرواية عنه[1].

وهذه المرتبة لا يحتج بِها، ولا يعتبر بِها، ولا يستشهد بِها عند أهل الحديث.

والمنكر عند أبي غدة يشمل:

أ- رواية المتهم بالكذب.

ب- وفاحش الغلط.

ج- والغافل عن الإتقان.

د- والفاسق بغير الكذب على الرسول ﷺ[2].

هذا هو التحقيق العلمي الذي اكتشفه الباحث مُحمَّد عوامة، وأيده شيخه أبو غدة.

وبهذا التحقيق الرائع: يكون منهج أحمد في التعامل مع دين اللَّه أردأ وأسوأ المناهج، ومذهبه أحط المذاهب.

فأين إمامة أحمد في الإسلام؟! وأين ورعه؟! وأين علمه إذ ينسب إلى دين اللَّه هذه الألوان الرديئة من المرويات؟!.

بِهذا الأسلوب الماكر هويًا بالإمام أحمد، إمام أئمة الحديث، في الفقه والعلم والورع، وتحري الحق والموت دونه، وبمنهجه ومذهبه إلى أحط المستويات.

فاعتبروا يا أولي الأبصار كيف تفعل العصبية العمياء بأصحابِها.

ومما لا ينقضي العجب منه: أن هذين الرجلين ممن يتظاهر بحماية المذاهب الأربعة، والغيرة عليها، والدفاع عنها وعن أئمتها!.

إن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتورع عن الاحتجاج في الحلال والحرام بأمثال مُحمَّد بن إسحاق أحد بحور العلم والحديث[3]، ويتردد كثيرًا في الاحتجاج بمثل عمرو

---

(١) انظر ألفية العراقي، البيت (٣٤٢-٣٤٤)، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث: (١/ ٣٤٥) ط. السلفية.

(٢) انظر فهرست قفو الأثر (ص١٣١).

(٣) سيأتي الكلام عن مُحمَّد بن إسحاق وعمرو بن شعيب وأمثالهما في حينه -إن شاء الله-.

بن شعيب من أهل العلم والحديث والتقى.

كيف -بالله- يحتج بالأحاديث المردودة والمنكرة، والمنكر على اصطلاحكما يشمل روايات الفساق والمتهمين بالكذب.

من أين لكما هذا الظاهر؟!.

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.

٢- قال مُحمَّد عوامة وتابعه شيخه: والذي حمل الشيخ ابن تيمية -ومن تابعه- على هذا التفسير لكلام الإمام أحمد رأي آخر له -أي: لابن تيمية- بنى عليه هذا التفسير، وهو ادعاؤه أن الحديث عند المتقدمين ينقسم إلى صحيح وضعيف فقط، وأن الحسن اصطلاح أحدثه الترمذي، بل نقل ابن تيمية الإجماع على هذا الادعاء كما في فتح المغيث للسخاوي (ص٥) وهذا غير صحيح، إذ إن إطلاق «الحسن» على الحديث وعلى الراوي -أيضًا- وارد على لسان عدة من العلماء السابقين للترمذي من طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه، بل ورد هذا الإطلاق على لسان الإمام أحمد نفسه.

قال الحافظ ابن حجر في نكته على مقدمة ابن الصلاح: «وأما علي بن المديني: فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة، وبالحسن، في مسنده، وفي علله، وظاهر عبارته: قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري، ويعقوب بن شيبة، وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي»[1].

أقول: أولًا: إن هذا الرد غير منطقي، وغير سليم، وذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لَم ينفيا عن المتقدمين على الترمذي إطلاق لفظ «الحسن»، وإنَّما نفيا اصطلاحهم على تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

فالرد المفحم إنَّما يكون بإثبات هذا التقسيم عن المتقدمين بالأدلة الواضحة

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠١-١٠٢).

والحجج القاطعة.

أما أن تذكرا مجرد ورود لفظ الحسن عن المتقدمين من غير أن تعلما مقاصد السلف في إطلاقه؛ فهذا أسلوب العاجز، بل الجاهل الذي لا يعرف كيف يقرع الحجة بالحجة، ويقرع السنان بالسنان.

وقد مضى نماذج من مراد السلف من إطلاقهم لفظ الحسن، وسيأتي الكثير إن شاء الله من ذلك، مع بيان مقاصدهم، مما لا يترك لأهل الهوس أدنى شبهة، فضلًا عن الحجج والبراهين.

ثانيًا: في قول مُحمَّد عوامة في حق ابن تيمية.. وهو ادعاؤه.. بل نقل الإجماع على هذا الادعاء تطاول، وإساءة أدب مع إمام واسع الاطلاع، لا يبارى ولا يجازى في اطلاعه وفهمه، كما لا يبارى في صدقه في النقل.

ففي قولكما هذا: تكذيب له، وتطاول عليه، لا يحتمل من أمثالكما، ممن يتخبط ويرسف في أغلال التقليد الأعمى، إن ابن تيمية مع سعة اطلاعه وصدقه لَم يحك الإجماع.

فكيف تستروحان إلى فهم السخاوي حيث نسب إليه الإجماع؟!.

إن مؤلفات الإمام ابن تيمية بين أيديكما، فلماذا لَم ترجعا إليها لتتأكدا هل نقل الإجماع أو لا؟! وإنني -لقرائن كثيرة- أفهم جيدًا أسباب استرواحكما، فالله حسيبكما.

ثالثًا: -وهي الطامة-: أن الشيخ مُحمَّد عوامة قد نقل هنا من كلام الحافظ ما يوافق هواه، ويشيد بحثه، وترك من كلامه ما يزلزل بحثه، ويجعله يترنح ويضطرب، وهذا تصرف بغيض جدًّا، تأباه النفوس الأبية التي تحترم صدق الكلمة، وتعرف قدر الأمانة العامة، فضلًا عن أمانة العلم والنقل، ولا أستبعد اطلاع شيخه أبي غدة على هذا التصرف الكريه، وإقراره عليه.

وأنا أنقل للقارئ الكريم الكلام الذي كتمه، وأسدل عليه الستار: مُحمَّد عوامة؛ ليصل إلى هدفه، وأقره عليه شيخه.

قال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح»:

قوله: (ع) (يعني: شيخه العراقي): «وقد وجد التعبير بالحسن في كلام شيوخ

الطبقة التي قبل الترمذي كالشافعي.

قال الحافظ: أقول: قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي.

قال إبراهيم النخعي: كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه.

وقيل لشعبة: كيف تركت أحاديث العرزمي وهي حسان؟.

قال: من حسنها فررت.

ووجد: هذا من أحسن الأحاديث إسنادًا في كلام علي بن المديني، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، وجماعة.

لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك: المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده.

فأما ما وجد من ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله بل وفي عبارة أحمد بن حنبل: فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك، فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنًا؛ خلاف الاصطلاح، بل هو صحيح متفق على صحته.

وكذا قال الشافعي -رضي الله تعالى عنه- في حديث منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود -رضي الله تعالى عنه- في السهو.

وأما أحمد: فإنه سئل فيما حكاه الخلال عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر، فقال: أصح ما فيها حديث أم حبيبة -رضي الله تعالى عنها-.

قال: وسئل عن حديث بسرة -رضي الله عنها- فقال: صحيح.

قال الخلال: حدثنا أحمد بن أصرم أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة -رضي الله عنها- في مس الذكر، فقال: هو حديث حسن. فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي؛ لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح.

وأما أبو حاتم: فذكر ابنه في كتابه «الجرح والتعديل» في باب من اسمه

عمرو، من حرف العين عمرو بن مُحمَّد -روى عن سعيد بن جبير، وأبي زرعة بن عمرو بن جرير روى عنه إبراهيم بن طهمان، سألت أبي عنه فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير حسن.

قلت: وكلام أبي حاتم هذا محتمل، فإنه يطلق المجهول على ما هو أعم من المستور وغيره، فيحتمل أن يكون حكم على الحديث بالحسن؛ لأنه روي من وجه آخر، فيوافق كلام الترمذي.

ويحتمل أن يكون حكم بالحسن، وأراد المعنى اللغوي، أي أن متنه حسن -والله أعلم-[1]. انتهى كلام الحافظ.

فإذا ألقينا نظرة على كلام الأئمة الذين ذكرهم الحافظ؛ ظهر لنا أن قول النخعي: «كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه». إخبار عن أهل عصره من شيوخه وأقرانه أنَّهم يقصدون بالحسن: المعنى اللغوي، أي أنَّهم يطلقون الحسن على الأحاديث الضعيفة، والغريبة، والمستنكرة التي يتمقها رواتُها، ويزخرفونَها بالألفاظ الفصيحة، والأساليب الخلابة.

وظهر لنا من سؤال السائل للإمام شعبة، وجواب شعبة -قصد المعنى اللغوي، وقد رأينا قول الحافظ: «لكن منهم من يريد المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده، فأما ما وجد من ذلك في عبارة الشافعي، ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد: فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك».

وهنا نتساءل: هل هذا الكلام يدعم بحث أبي غدة وتلميذه؟ أو يزلزله ويجعله متهاوي الأركان؟.

والجواب: أنه يزلزل بحثهما، ويضره إلى حد بعيد.

أعتقد أن مُحمَّد عوامة فكر وقدر، ثم فكر وقدر، ثم عبس وبسر، ثم إخفاءه قرر.

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٢٤-٤٢٦)، وانظر المحدث الفاصل (ص٥٦١) فقد أورد كلام النخعي، وكلام شعبة أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٤٦) والخطيب في تاريخه (١٠/ ٣٩٥) وفي الجامع (٢/ ١٠١) بإسناد جيد.

ثم مضيا في طريقهما الباطل، يخطفان كلمة «الحسن» من هنا وهناك، ويحرفان معانيها، ويلويانها عن مقاصد من أطلقها، موهمين القراء والسامعين أن كل من أطلق لفظ «الحسن» من قبل الترمذي؛ إنَّما أرادوا به المعنى الاصطلاحي.

وفعلًا: انطلت هذه المغالطات والتمويهات على كثير من طلاب العلم، بل انطلت على حملة الشهادات العليا من دكاترة وغيرهم.

ولكن ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

* * *

الإمام علي بن المديني ومراده من إطلاق لفظ «الحسن»

رابعًا: سوف يأتي ما يتعلق بالإمام أحمد في موضعه -إن شاء الله-.

وقول الحافظ: «وأما علي بن المديني: فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في «مسنده» و«علله»، فظاهر عبارته: قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري، ويعقوب بن شيبة، وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي».

أقول: في كلام الحافظ هذا نظر.

وذلك أن علي بن المديني، وإن كان إمامًا كبيرًا في الحديث وعلومه، وإن كان لا يشك في أن الإمام البخاري، ويعقوب، وغيرهما، قد استفادوا من علومه، وارتووا من نميرها.

لكن الذي يظهر لي: أن الحافظ ومن في عصره، بل وقبل عصره لم يدركوا من مؤلفات علي بن المديني إلا القطعة الموجودة إلى الآن من «علله» و«الإخوة والأخوات» و«سؤالات مُحمَّد بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني».

ومن الأدلة على ذلك:

أولًا: أن المسند قد تلف في حياة الإمام علي بن المديني نفسه.

قال الحافظ يعقوب بن شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين، عن بضع وثمانين سنة، وأحد الأعلام من تلاميذ علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق قصة لعلي بن المديني في تأريخه[1]:

«... فأخبرني العباس بن عبد العظيم، أو هذا الذي من ولد جويرية، قال: قال علي: كنت صنعت المسند على الطرق مستقصى، وكتبته في قراطيس،

---

(١) المعرفة والتأريخ (٢/١٣٧) وانظر تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٢) وسير أعلام النبلاء (١١/ ٤٩).

وصيرته في قمطر كبيرة، وخلفته في المنزل، وغبت هذه الغيبة[1]، فلما قدمت؛ ذهبت يومًا لأطالع ما كنت كتبت، قال: فحركت القمطر، فإذا هي ثقيلة، رزينة، بخلاف ما كانت، ففتحتها فإذا الأرضة قد خالطت الكتب، فصارت طينًا، فلم أنشط بعد لجمعه».

هذه قصة المسند، صارت أخبارًا تروى من حياة المؤلف وتلاميذه إلى يومنا هذا، فكيف اطلع عليه الحافظ؟!.

لا شك أن كلام الحافظ قام على الظن، لا على الاطلاع على المسند، وسبره، ومعرفة منهج مؤلفه فيه.

ثانيًا: وأما العلل: فأعتقد أن مصيرها: مصير المسند وسائر كتب علي بن المديني المفقود معظمها من قبل الخطيب البغدادي، وما أعتقد بقي من العلل من وقت سابق لعهد الحافظ ابن حجر إلا القطعة الصغيرة الموجودة الآن بأيدي الناس.

قال الدكتور عبد المعطي قلعجي -محقق القطعة الباقية من العلل-: «ومخطوطة هذا الكتاب تقع في أربع عشرة ورقة، محفوظة ضمن مجموعة في سراي أحمد الثالث، رقم (٦٢٤/ ٢٤) (من ٢٥٥-٢٦٨،أ)، وذكر أنَّها كتبت سنة (٧٢٨هـ) وعنها صورة بمعهد المخطوطات (٢، رقم ٧٤٣)، وهي بخط أبي بكر بن علي بن إسماعيل البهنسي[2]، وللتأكد رجعت إلى فهرس معهد المخطوطات الجزء المذكور؛ فوجدت المعلومات كما ذكر، وأن وفاة الناسخ المذكور كانت سنة (٧٢٨هـ)، إلا أنه ذكر أن القطعة تقع في ١٥ ورقة، ووصف الناسخ بأنه شافعي.

ومن أجل معرفة ما إذا كان الحافظ قد وقف على العلل لابن المديني، وقرأها فعلًا: أولًا: رجعت إلى كتابه «تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة» المسمى بـ «المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر، والذي هو مظنة ذكر هذا الكتاب، وهو مصور بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم (١٧١٩)،

(١) أي: إلى اليمن.
(٢) مقدمة العلل (ص١٢).

عن نسخة دار الكتب المصرية، راجعت الباب الثالث[1] في فنون الحديث، ذكر فيه كتب علوم الحديث، مثل «المحدث الفاصل» للرامهرمزي.

و«علوم الحديث» للحاكم أبي عبد الله، و«الكفاية» للخطيب البغدادي، وغيرها . . . ومن هذا الباب فصل في العلل.

ذكر فيه جزءًا فيه سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل وسؤالات خطاب بن بشر للإمام أحمد.

وكتاب «العلل» لأبي عبد الله مُحمَّد بن إسماعيل البخاري.

وكتاب «العلل» لابن أبي حاتم.

وكتاب «العلل» للخلال، وكتاب «العلل» للدارقطني.

و«جزء فيه المسائل» لأبي مُحمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة.

ولَم أجد ذكرًا لكتاب «العلل» لابن المديني.

أفترى أن لو كان كتاب «العلل» لابن المديني في حوزته، وداخل ضمن مروياته؛ يهمله، وفيه شرف كبير له؟.

بل لو كان موجودًا؛ لذكره في طليعة هذا الفصل؛ لأهميته ومكانته التي يعرفها الحافظ أكثر من غيره.

بل إن الحافظ أبا بكر مُحمَّد بن خير الأموي الإشبيلي (٥٠٢-٥٧٥هـ) لَم ير هذا الكتاب، ولَم يدخل في نطاق مروياته ومسموعاته، فلم يذكره في فهرسته، وقد كان معاصرًا لأبي طاهر السلفي (٤٧٢-٥٧٦) الذي كان يروي هذه القطعة بإسناده، ولابن خير منه إجازتان بالمكاتبة فيما وقفت عليه من فهرسته[2].

بل روي عن أبي طاهر فهرسته عن غير واحد من أصحابه، وأخذها عنه إجازة بالمكاتبة، فلو كان كتاب العلل أو شيء منه يستحق الرحلة؛ لشد ابن خير إليه الرحال.

---

(١) الباب المذكور يقع في المعجم من (ل١٢٦-ل١٤١)، وقد راجعت احتياطًا فصلين من المسلسلات والشروح من (ل١٣٤-ل١٣٧)، فلم أعثر على الكتاب المذكور.

(٢) انظر (ص١٧٨، ٤٣٠) من الفهرست المذكور.

وكذلك لَم يذكره شمس الدين مُحمَّد بن جابر الوادي آشي (٧٤٩هـ) في برنامجه.

بل أعتقد أن القطعة المذكورة لَم تصل إلى يد الحافظ ابن حجر، إذ لو وصلت إليه لذكرها -والله أعلم- إذ همم أهل العلم لا تقصر عن مثل هذا، لاسيما الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ.

وفي ضوء ما سبق أستطيع القول:

بأن قول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وأما علي بن المديني: فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة وبالحسن في «مسنده»، وفي «علله»، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكان الإمام السابق لهذا الاصطلاح».

هو قول قائم على ظن مجرد، دفعه إليه شهرة ابن المديني لدى أهل الحديث بالمعرفة الواسعة بالحديث وعلله.

وإذن فلا ينبغي التشبث بكلام الحافظ بعد معرفة واقع هذين الكتابين، وهذه أكبر قاعدة لبحث الشيخين أبي غدة وتلميذه مُحمَّد عوامة، قد تَهاوت -والحمد لله- تحت معاول البحث الجاد المنصف الذي يتحرى الحق، ويأنف المغالطات والتلبيسات والتعصب الأعمى.

ثم لننتقل إلى القطعة الباقية من كتاب «العلل» لابن المديني؛ لتبديد بقية الأوهام والخيالات التي قد يتعلق بها الباحثان أبو غدة ومحمد عوامة.

اعلم أيها القارئ الكريم أنني لَم أجد في القطعة المذكورة إلا حديثًا واحدًا مما أطلق علي بن المديني عليه «لفظ الحسن»، وهو: «قال علي في حديث عمر: أن النَّبي ﷺ قال: إني ممسك بحجزكم عن النار».

قال علي: هذا حديث حسن الإسناد، وحفص بن حميد مجهول، لا أعلم أحدًا روى عنه إلا يعقوب القمي، ولَم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق، وإنَّما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة[1].

---

(١) (ص١٠٢، الفقرة: ١٦٠) تحقيق: مُحمَّد مصطفى الأعظمي، و(ص١١٧) تحقيق: عبد المعطي قلعجي.

وقد روى هذا الحديث بهذا الإسناد يعقوب بن شيبة في «مسنده»، من مسند عمر رضي الله عنه[١].

وقال: «هو حديث حسن الإسناد، غير أن في إسناده رجلًا مجهولًا، رواه يعقوب القمي، عن حفص بن حميد، عن عكرمة، عن ابن عباس... وحفص بن حميد هذا لا نعلم أحدًا روى عنه إلا يعقوب القمي، ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر رضي الله عنه إلا من هذا الوجه.

وقد رواه أهل المدينة عن أبي هريرة، وقد أخرجنا ما حضرنا بأسانيد حسان متفرقة، عن أبي هريرة، وابن عباس، وأم سلمة، وأسماء بنت أبي بكر، عن النَّبِي ﷺ.

وقد روى عبد الله بن أنيس، عن عمر رضي الله عنه من آخر هذا الحديث شيئًا نأتي به في موضعه -إن شاء الله-.

فإطلاق علي بن المديني، ويعقوب بن شيبة للفظ «الحسن» على إسناد فيه مجهول عندهما؛ دليل واضح على أنهما لا يريدان المعنى الاصطلاحي، بل المعنى اللغوي.

وهذا لا يدع مجالًا للتعلق بقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي». لما سبق أن قررناه من أن الحافظ لَم يطلع على «العلل»، ولا على «المسند» لابن المديني، ولقيام هذا الدليل الآن من كلام علي في «العلل»، ولو كان كتاب العلل كاملًا؛ لما بعد أن نجد الكثير من النصوص فيها إطلاق علي لفظ الحسن إطلاقًا لغويًا، إما على الغريب المنكر، وإما على الصحيح؛ لوجود النوعين بكثرة عند المحدثين القدامى.

ويمنع من إرادة علي للمعنى الاصطلاحي أن في إسناد هذا الحديث عللًا:

الأولى: جهالة حفص بن حميد في نظره.

الثانية: أنه مع جهالته قد تفرد برواية هذا الحديث عن عمر.

---

(١) (ص٨٢-٨٣).

الثالثة: مخالفته لعدد من الثقات من حفاظ أهل المدينة الذين رووا هذا الحديث عن أبي هريرة وغيره من الصحابة، وليس فيهم عمر بن الخطاب.

ولو كان من حديث عمر؛ لكانوا أولى الناس بحفظه وروايته، فكيف يستأثر هذا المجهول بحفظ ما غاب عن حفاظ أهل المدينة من حديث أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب ﷺ؟!.

أضف إلى ما سبق: أن من منهج أئمة الحديث: الإعلال بالمخالفة، فيعلُّون كثيرًا من أحاديث الثقات بمخالفة من هو أرجح منهم بالكثرة أو بالحفظ أو بغيرهما من القرائن والمرجحات، وعلي بن المديني من أهمهم.

فكيف لا يعل بمخالفة رجل غريب مجهول لعدد من حفاظ أهل المدينة، يروونه عن أبي هريرة وغيره من الصحابة، ليس فيهم عمر؟!.

وهذه أمثلة للقارئ مما أعل فيها علي بن المديني بالمخالفة، أخذتُها من القطعة الباقية من «علله».

قال علي: حديث أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ: «من جعل على القضاء؛ فقد ذبح بغير سكين».

أ- فقال: رواه ابن أبي ذئب، عن عثمان بن مُحمَّد الأخنسي، وروى عثمان هذا أحاديث مناكير عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

ب- ورواه عبد اللَّه بن جعفر، يخالف ابن أبي ذئب في إسناده.

ج- ورواه عن الأخنسي، عن المقبري وعبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، والحديث عندي حديث المقبري[1].

وقد وضح الدكتور مُحمَّد مصطفى الأعظمي الاختلاف في طرق هذا الحديث في حاشيته على جزء «العلل» الذي حققه، بأن الحديث روي عن ابن المسيب عن أبي هريرة، وعن الأعرج عن أبي هريرة، وعن المقبري عن أبي هريرة، فرجح ابن المديني أن الحديث عن المقبري عن أبي هريرة.

---

(١) العلل لابن المديني، ص (٧٨)، رقم (١١٣)، تحقيق: الأعظمي.

علل حديث أن النَّبي ﷺ رأى رجلًا يدعو رافعًا يديه

ص (٨٣):

١١٨- وقال علي: حديث أبي هريرة: أن النَّبِي ﷺ رأى رجلًا يدعو، رافعًا يديه، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

رواه جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، مرسلًا.

ورواه أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد.

ورواه وكيع، عن الأعمش، عن النَّبِي ﷺ رأى سعدًا. . . والحديث عندي حديث القعقاع.

فقد رجح رواية القعقاع على رواية الأعمش.

وقد روى الحديث عنه أبو معاوية ووكيع، وَهُما مَن هُمَا.

ص٨٣

١٢٠- قال: حديث أبي هريرة: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم جاره». فقال: رواه مالك وابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح الخزاعي.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق فخالفهما، فرواه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

والحديث عندي حديث مالك وابن عجلان، وأخطأ عبد الرحمن بن إسحاق».

فقد رجح علي رواية اثنين على رواية عبد الرحمن، مع الفرق بينه وبين حفص ابن حميد الذي خالف أهل المدينة، وعبد الرحمن بن إسحاق: مشهور، مختلف فيه بين أهل الحديث، فمنهم من يوثقه، ومنهم من تكلم فيه، وقال فيه الحافظ:

«صدوق رُمي بالقدر».

ص (٩١):

رقم ١٣١- قال علي: حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ: «إن الرحم شجنة من الرحمن».

رواه مُحمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهو عندي خطأ لا شك فيه؛ لأن الزهري رواه عن أبي سلمة، عن أبي رواد الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف وهو عندي الصواب.

مع أن الحديث ثابت من طرق إلى أبي هريرة.

رواه البخاري[1] قال: حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان، حدثنا عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا، ورواه الإمام أحمد من طريق مُحمَّد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة[2]، ومن طريق أبي رافع، عن أبي هريرة[3].

والشاهد: أن علي بن المديني أعلَّ حديث أبي هريرة بالاختلاف وإن كان صحيحًا عند البخاري وغيره.

فكيف لا يعل عليٌّ أحاديث المجهولين إذا خالفوا عددًا من الثقات الحفاظ؟!.

ص (٨٥)، حديث (١٢٣):

قال علي: حديث أبي هريرة: أن النَّبي ﷺ بعث عبد الله بن حذافة يطوف بمنى.

فقال: رواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

ورواه معمر، عن الزهري، عن مسعود بن الحكم: أن النَّبي ﷺ بعث ابن

---

(١) في الأدب، ١٣- باب: من وصل وصله الله، حديث (٥٩٨٨).
(٢) (٢/ ٢٥٩، ٣٨٣، ٤٠٦، ٤٥٥).
(٣) (٢/ ٣٤٤).

حذافة. . .

والحديث حديث معمر. . . وحديث صالح غلط.

وصالح قال فيه الحافظ: «ضعيف، يعتبر به».

فقد رجح علي رواية معمر، وهو واحد في مقابل صالح.

فكيف لا يرجح رواية جماعة من أهل المدينة على واحد مجهول في نظره؟!.

ص (٨٦-٨٧)، رقم (١٢٥):

قال علي: حديث أبي هريرة: «كان بين خالد وبين عبد الرحمن بن عوف بعض ما يكون بين الناس».

فقال: رواه زائدة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورواه الأعمش، يخالف عاصمًا في إسناده.

فرواه عن أبي صالح، عن أبي سعيد، ولا يحفظ من حديث سهيل، والأعمش أثبت في أبي صالح من غيره.

فقد رجح واحدًا على واحد: بأن الأعمش أثبت من غيره في أبي صالح.

وإذا تذكرت ما سبق من علل في حديث حفص بن حميد المجهول عنده، وعرفت منهج علي بن المديني في إعلاله الأحاديث بالمخالفة في ضوء القواعد المعلومة عند المحدثين وتبين لك جليًا أن إطلاق علي بن المديني لفظ «الحسن» على إسناد فيه مجهول، رافقته علل أخرى إطلاق لغوي، لا يمتري في ذلك من شم رائحة علوم الحديث.

* * *

مراد البخاري من إطلاق لفظ الحسن

لقد تتبعت إطلاق البخاري للفظ «الحسن» في أكبر مظانه ألا وهو «العلل الكبير» للإمام الترمذي، فوجدته يطلقه تارة على الضعيف، وتارة على الصحيح، وفي كثير من الأحيان يطلقه على الفرد الغريب، سواء أكان من الأفراد الصحاح من روايات الثقات الحفاظ المتقنين كالثوري وابن عيينة وأمثالهما، أم من أفراد المتوسطين من الرجال، أم من أفراد الضعفاء، حتى من شديدي الضعف.

وسوف يظهر لك ذلك من خلال مناقشة الأمثلة التي ذكرها مُحمَّد عوامة وأبو غدة، ومن الأمثلة التي سأقوم بإضافتها لتوضيح منهج البخاري في إطلاقه لفظ «الحسن» ومقصوده من إطلاقه.

٣- قال مُحمَّد عوامة ناقلًا عن الحافظ ابن حجر:

«فمن ذلك: ما ذكر الترمذي في «العلل الكبير» أنه سأل البخاري عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين، فقال -أي البخاري-: حديث صفوان بن عسال صحيح، وحديث أبي بكرة حسن.

وحديث صفوان الذي أشار إليه موجود فيه شرائط الصحة، وحديث أبي بكرة على شرط الحسن لذاته»[1].

أقول:

أولًا: إن الشيخ مُحمَّد عوامة قد حذف من كلام الحافظ ابن حجر كلامًا، لو أبقاه؛ لاهتز بحثه، وهو الكلام الآتي:

«وحديث أبي بكرة الذي أشار إليه -رواه ابن ماجه من رواية المهاجر أبي مخلد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه ﷺ به، والمهاجر:

قال وهيب: إنه كان غير حافظ.

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٢).

وقال ابن معين: «صالح».

وقال الساجي: «صدوق».

وقال أبو حاتم: «لين الحديث، يكتب حديثه».

فهذا على شرط الحسن لذاته، كما تقرر»[1]. انتهى كلام الحافظ الذي حذفه مُحمَّد عوامة.

ولعل القارئ يتساءل: لماذا حذف هذا الكلام؟.

والجواب: يحتمل -والله أعلم- أن الباحث مُحمَّد عوامة رجع إلى ترجمة المهاجر في كتب الرجال، فوجد أن الحافظ ابن حجر نفسه قال في مهاجر: إنه مقبول. وأن الإمام الذهبي قد حكى تليينه في كتبه الثلاثة: «الميزان»[2]، و«ديوان الضعفاء»[3]، و«المغني»[4].

وهو يعلم أن الحافظ قد قال في التقريب أن من قال فيه: مقبول. أن ذلك عند المتابعة، وإلا فلين الحديث.

وهو -أي مُحمَّد عوامة- قد صنف في هذا البحث من يقال فيه: لين الحديث: في النوع الأول من الضعيف.

وهو يريد أن يستفيد من كلام البخاري هذا، ومن كلام الحافظ ابن حجر أن البخاري أطلق لفظ «الحسن» مريدًا به المعنى الاصطلاحي.

لكن بالبحث والتأمل -حتى في تقييم الحافظ نفسه للمهاجر- ينتج أن البخاري أطلق لفظ «الحسن» على حديث أبي بكرة بالمعنى اللغوي، أي أنه غريب، والغريب هنا: هو الضعيف.

فرأى مُحمَّد عوامة أنه لا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بحذف هذا الكلام

---

(١) النكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٢) (٤/ ١٩٤) نقل فيه تليين وهيب وأبي حاتم، واقتصر على ذلك.

(٣) (ص٣٠٩) اقتصر فيه على تليين وهيب.

(٤) (٢/ ٦٨٠) اقتصر فيه على تليين وهيب.

حول المهاجر أبي مخلد.

وبذلك يستقيم بحثه، ويستوي على أشده.

ويحتمل أن الحذف تم لقصد الاختصار وفيه بعد، والله أعلم بحقيقة الحال، وهو الذي لا تخفى عليه خافية، وهو الرقيب على عباده.

ثانيًا: إن في نقل الحافظ ابن حجر رحمه الله عن الترمذي والبخاري -رحمهما الله- نظرًا من جهتين:

الأولى: أن الترمذي قال في «العلل الكبير»[1]:

سألت مُحمَّدًا، فقلت: أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟.

قال: حديث صفوان بن عسال، وحديث أبي بكرة حسن.

ونقل البيهقي[2] هذا اللفظ عن الترمذي.

ونقله الزيلعي[3] عن «علل الترمذي».

وفرق بين ما قاله الترمذي ونقله عنه البيهقي والزيلعي، وبين ما نقله عنه الحافظ، ويترجح لي الموجود في العلل، ويؤكده النقل السابق عنه، وربما كان ما نقله الحافظ سبق قلم، أو ناشئ عن سهو.

إن ما نقله الحافظ يفيد أن البخاري قد صحح حديث صفوان بن عسال، والموجود في العلل والمنقول عن الترمذي لا يفيد ذلك، وهذا أمر معروف لدى أهل هذا الشأن، والباحثان أبو غدة ومحمد عوامة يعرفان ذلك جيدًا.

وقد علق الشيخ أبو غدة على كلام شيخه التهانوي بما يأتي:

٣٦- في «باب التكبير في صلاة العيدين»، (٣/ ٢٨٦):

---

(١) (١/ ١٧٥) في المطبوع، و(ل١٠) من المخطوطة.

(٢) السنن الكبرى (١/ ٢٧٦).

(٣) نصب الراية: (١/ ١٦٨)، وقال الترمذي عقب إخراج حديث صفوان: هذا حديث حسن صحيح: وقال مُحمَّد بن إسماعيل: أحسن شيء في هذا الباب: حديث صفوان بن عسال المرادي: وهذا يؤكد ما ذكرناه من أن البخاري لا يريد بعبارته السابقة أن يحكم له بالصحة.

وقال النووي في الأذكار، في باب أذكار صلاة التسبيح، (ص١٦٩): «لا يلزم من قولهم: «أصح شيء في هذا الباب كذا». صحة الحديث، فإنَّهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب. وإن كان ضعيفًا، ومرادهم: أرجحه وأقله ضعفًا».

الثانية: إن في إسناد حديث صفوان بن عسال: عاصم بن أبي النجود، أحد القراء السبعة.

قال الذهبي فيه: ثبت في القراءة وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم.

قال يحيى القطان: ما وجدت رجلًا اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ.

وقال النسائي: ليس بحافظ.

وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء.

وقال أبو حاتم: محله الصدق.

وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.

قلت: هو حسن الحديث.

وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة.

وقلت: خرَّج له الشيخان، لكن مقرونًا بغيره، لا أصلًا وانفرادًا[1].

وقال الحافظ: «صدوق، له أوهام»[2].

ومن هذا حاله لا يستقيم تصحيح حديثه، بل يضعف، وأحسن أحواله أن يحسن على اصطلاح المتأخرين.

وعلى هذا، فيكون حديث أبي بكرة دونه، فيكون مراد البخاري:

إن حديث صفوان بن عسال أرجح من حديث أبي بكرة، وأقل ضعفًا، ويكون إطلاق الحسن على حديث أبي بكرة إطلاقًا لغويًا لا اصطلاحيًا؛ لأن المهاجر تفرد به، فيكون الحسن بمعنى الغريب الفرد المنكر؛ لأنه تفرد به راوٍ ضعيف. . .

---

(١) الميزان (٢/ ٣٥٧).

(٢) التقريب.

٤- نقل الشيخ مُحمَّد عوامة عن الحافظ ابن حجر قوله:

ذكر الترمذي -أيضًا- في «الجامع» أنه سأله عن حديث شريك بن عبد اللَّه النخعي، عن أبي إسحاق، عن عطاء بن أبي رباح، عن رافع بن خديج -رضي اللَّه تعالى عنه- قال: إن النَّبي ﷺ قال: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم؛ فليس له من الزرع شيء، وله نفقته».

وهو من أفراد شريك، عن أبي إسحاق.

فقال البخاري: «هو حديث حسن» انتهى.

وتفرد شريك بمثل هذا الأصل، عن أبي إسحاق، مع كثرة الرواة عن أبي إسحاق، مما يوجب التوقف عن الاحتجاج به، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي -أيضًا- من طريق عقبة بن الأصم، عن عطاء، عن رافع -رضي اللَّه تعالى عنه- فوصفه بالحسن لهذا. . انتهى كلام الحافظ.

وانظر في نصب الراية: (١/ ٢٤) ففيه نص آخر في تحسين البخاري لحديث آخر[1].

أقول: لا يظهر قصد المعنى الاصطلاحي من قول البخاري هذا في حديث رافع.

ولا في حديث عثمان في تخليل اللحية، المشار إليه في نصب الراية، أما حديث شريك فهو في جامع الترمذي[2].

وقد قال الترمذي عقب روايته: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه، من. . حديث شريك بن عبد اللَّه.

والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق.

وسألت مُحمَّد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن. وقال: لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك.

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص١٠٢).

(٢) ١٣- كتاب الأحكام، ٢٩- باب: ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم حديث (١٣٦٦).

قال مُحمَّد: حدثنا معقل بن مالك البصري، حدثنا عقبة بن الأصم، عن عطاء، عن رافع بن خديج، عن النَّبِي ﷺ نحوه.

وقال في العلل[1] الكبير للترمذي: قال -بعد أن روى الحديث من طريق شريك بإسناده-:

«سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: هو حديث شريك الذي تفرد به عن أبي إسحاق».

قال مُحمَّد: ونا معقل بن مالك، عن عقبة بن الأصم، عن عطاء، قال: نا رافع ابن خديج بهذا الحديث، ومعقل بن مالك بصرى.

وليس فيه ذكر التحسين، فاللَّه أعلم هل الصواب ما في العلل؟ أو ما في الجامع؟ إذ في نسخه اختلاف، خاصة في أحكام الترمذي بالصحة والحسن والغرابة، وهذا معروف لدى أهل الحديث، وقد نبه على ذلك ابن الصلاح وغيره.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمته[2]: «وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: هذا حديث حسن. أو هذا حديث حسن صحيح. ونحو ذلك، فينبغي أن تصحح أصلك بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه».

والذي ينبغي أن نلاحظه، ونفهمه بدقة: أن الترمذي قد قال: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من حديث شريك».

وأن البخاري كذلك قال: لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك.

إذن: فمراد البخاري بالحسن هنا: هو الغرابة والتفرد؛ لأن شريكًا قد تفرد به عن أبي إسحاق، وأغرب به.

ولا يريد بذلك المعنى الاصطلاحي قطعًا.

وأما حديث عثمان رضي الله عنه في تخليل اللحية المشار إليه في نصب الراية، فقد

---

(١) (١/ ٥٦٣-٥٦٤)، والمخطوط ل ٧٩.

(٢) (ص٣٢).

قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في «جامعه»[1] بعد إخراجه حديث عمار: قال مُحمَّد بن إسماعيل: أصح شيء في هذا الباب: حديث عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان.

ثم رواه بإسناده من طريق عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان مرفوعًا، ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح».

وفي العلل الكبير[2] للترمذي: «قال مُحمَّد: أصح شيء عندي في التخليل: حديث عثمان. قلت: إنَّهم يتكلمون في هذا الحديث. فقال: هو حسن».

فالظاهر أنه يريد بلفظ «الحسن» المعنى اللغوي.

وقد صححه الترمذي كما ترى، ولعل هذا بناء منه على جواب البخاري.

وقد صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وغيرهم، نقل ذلك الحافظ في تَهذيب التهذيب[3] بعد أن نقل تصحيح الترمذي وجواب البخاري للترمذي في العلل.

فإن قيل: كيف يصحح حديثًا وفيه كعامر بن شقيق، وقد تكلم فيه؟.

قلنا: قد عرف ذلك البخاري، فلم يلتفت إلى الكلام فيه، وقد تكلم بعض الأئمة في رجال من رواة صحيحه، ولَم يلتفت إلى كلامهم؛ لعدم ثبوت الجرح فيهم عنده.

قال أبو غدة:

٥- «وأزيد على ما تقدم ما جاء في إعلام الموقعين، لابن القيم (٣/ ٥٦)، قال الترمذي في كتاب «العلل»:

سألت البخاري عن حديث: «لعن اللَّه المحلل والمحلل له» فقال: هو حديث حسن.

---

(١) أبواب الطهارة، ٢٣- باب: ما جاء في تخليل اللحية، حديث (٣٠، ٣١).

(٢) (١/ ١١٤، ١١٥)، والمخطوط (ل٥).

(٣) (٥/ ٦٩).

قلت: الحديث في «العلل الكبير»[(١)].

قال الترمذي: «حدثنا مُحمَّد بن يحيى، نا معلى بن منصور، عن عبد اللَّه بن جعفر المخرمي[(٢)]، عن عثمان بن مُحمَّد الأخنسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة: «أن النَّبي ﷺ لعن المحلل والمحلل له».

فسألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث حسن، وعبد اللَّه بن جعفر المخرمي صدوق ثقة، وعثمان بن مُحمَّد الأخنسي ثقة، وكنت أظن أن عثمان لَم يسمع من سعيد المقبري».

إسناد هذا الحديث صحيح في نظر الإمام البخاري، فمحمد بن يحيى هو الإمام الذهلي.

ومعلى بن منصور: إمام، من رجال الستة، ثقة، سني.

وسعيد بن أبي سعيد المقبري من رجال الستة، ثقة.

وعبد اللَّه بن جعفر المخرمي[(٣)] قال فيه البخاري: صدوق، ثقة.

وعثمان بن مُحمَّد الأخنسي[(٤)] قال فيه البخاري: ثقة.

فالحديث صحيح عند البخاري، أطلق عليه لفظ الحسن إطلاقًا لغويًّا، لعله في نظره فرد غريب.

٦- قال مُحمَّد عوامة، وتابعه شيخه أبو غدة: «ولهذا قال ابن الصلاح: ويوجد -أي التعبير بالحسن الاصطلاحي- في متفرقات من كلام بعض مشايخ الترمذي، والطبقة التي قبله، كأحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهما» انتهى.

أقول: أولًا: عبارة ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ هي: «كتاب أبي عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ

---

(١) (١/ ٤٣٧).

(٢) في العلل: المخزومي، والتصويب من كتب الرجال، وهو مشهور.

(٣) انظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٣) حيث قال. وقال الترمذي: مدني ثقة. وقال في «العلل»: عن مُحمَّد بن إسماعيل: «صدوق ثقة».

(٤) انظر تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٢-١٥٣) حيث قال: ونقل الترمذي في كتابه عن البخاري أنه وثقه، وهذا القول، الظاهر أنه في «جامع الترمذي» وقد رأيت توثيقه له في «العلل».

أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله، كأحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهما»[١].

ولعل في كلامه هذا ما يؤيد كلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أن الترمذي هو السابق إلى هذا الاصطلاح، وهذا يؤخذ من قوله: «كتاب أبي عيسى: أصل في معرفة الحديث الحسن».

ولما كان هناك فرق بين استعمال الترمذي لهذا اللفظ وبين غيره، يدركه ابن الصلاح وغيره؛ لفت النظر إلى هذا الفرق بقوله: «ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه..» إلخ.

ولو كان قصده أن المعنى الاصطلاحي موجود في كلام مشايخه؛ لقال ابن الصلاح: «وقد تلقى الترمذي هذا من مشايخه. أو نحو هذا، بل لاستغنى عن هذا التنبيه والتفريق».

ثانيًا: أدرج مُحمَّد عوامة -وأقره شيخه العبارة الآتية أي التعبير بالحسن الاصطلاحي- في كلام ابن الصلاح، وعبارة ابن الصلاح هي: «ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه»[٢] إلخ. فترتب على هذا الإدراج الخفي أن كثيرًا من القراء لا يفهم إلا أن هذا الكلام كله كلام ابن الصلاح، وقد أجريت تجارب عديدة على نبهاء من طلاب الدراسات العليا وعلى بعض الدكاترة، فلم يفطنوا إلى هذا الإدراج الخفي، بل كانوا حين يقرءون هذا الكلام يعتقدون أنه كله كلام ابن الصلاح، ففي تصرف عوامة ومتابعة شيخه له، تحميل كلام ابن الصلاح ما لا يحتمل، وإيهام القارئ الفطن -فضلًا عن غيره- أن من كان قبل الترمذي يطلقون لفظ «الحسن» وهم يريدون به المعنى الاصطلاحي، وهذا أمر لَم يفهمه أحد من كلام ابن الصلاح، ممن شرح كتابه، أو انتقده، أو نكت عليه -وما أكثرهم، وما أشد فطنتهم؛ لأن كلامه لا يدل عليه- حتى أتى أبو بجدة هذا

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٢).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٢).

الاكتشاف الشيخ مُحمَّد عوامة، ففهم هذا المعنى الذي لا يخطر على بال أذكياء العلماء، ودسه في كلام ابن الصلاح بطريقة تدل على براعة نادرة.

فهذا أبو الفتح بن سيد الناس يقول -معلقًا على عبارة ابن الصلاح-: «كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في «جامعه»، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبلهم. . إلخ». يقول معلقًا:

ولكن لَم يذكر الإمام أبو عمرو: هل هو في مصطلح من تقدم الترمذي أو لا؟ بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح، ويدخل في أقسامه، فإنَّهم لَم يرسموا له رسمًا، يقف الناظر عنده، ولا عرفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه، ولَم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكيًا عن غيره، ولا مشيرًا إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه، بل ذكر ما ذكر من ذلك حاكيًا عن مصطلحه مع نفسه في كتابه «الجامع»[1]. . إلخ. تأمل كلام هذا الفحل من فحول العلم، فمع توقد ذكائه وفطنته، لَم يفهم المعنى الاصطلاحي من عبارة ابن الصلاح، ويرى أن الترمذي اصطلح على ذلك لنفسه خاصة، ولَم يشر إلى أنه اصطلاح من قبله، ولا حكاه عنهم.

وقد قلت لك: إن أول من فهم هذا الفهم من عبارة ابن الصلاح: إنَّما هو الشيخ مُحمَّد عوامة، وتابعه شيخه، ومع أنَّهما من أسرى ودعاة التقليد والجمود والتعصب.

فقد أتيا بِما لَم تستطعه الأوائل.

وقد تبين لك مما سبق عن أهل الحديث قبل البخاري، بِما فيهم علي بن المديني، أنَّهم يكثرون من إطلاق الحسن إطلاقًا لغويًا، فحتى البخاري نفسه يكثر من إطلاق الحسن إطلاقًا لغويًا كما سيأتي -إن شاء الله- أمثلة كثيرة من تصرفات البخاري.

---

(١) النفح الشذي (١/ ١٩٥-٢٠٥).

٧- قال الشيخ مُحمَّد عوامة:

«وما جاء في فيض القدير للمناوي: (٢/ ٢٥٩-٢٦٠) عند حديث «إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر».

قال السيوطي: رواه الطبراني، عن عمرو بن النعمان بن مقرن. فتعقبه المناوي بأنه متفق عليه، رواه الشيخان في «صحيحيهما» ثم قال المناوي: وممن رواه الترمذي في «العلل» عن أنس مرفوعًا، ثم ذكر أنه سأل عنه البخاري، فقال: حديث حسن، حدثناه مُحمَّد بن المثنى»[1].

أقول: قال الترمذي في «العلل الكبير»[2]:

١- حدثنا مُحمَّد بن بشار، نا حبان بن هلال، نا أبو خزيمة، عن مالك بن دينار، عن الحسن، عن أنس بن مالك، عن النَّبِي ﷺ، قال: «إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر».

ثم قال: سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث حسن».

وقد حدثنا مُحمَّد بن المثنى.

قال أبو عيسى: واسم أبي خزيمة: يوسف.

ماذا يريد البخاري هنا بإطلاق الحسن؟.

الجواب: أنه يريد الاستغراب والاستنكار؛ لأن في إسناد هذا الحديث أبا خزيمة يوسف بن ميمون الصباغ، قال فيه الإمام البخاري نفسه في «التاريخ الكبير»[3] وفي «الضعفاء»[4]: «منكر الحديث جدًّا.

قال الذهبي: ونقل ابن القطان أن البخاري قال: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه».

---

(١) قواعد في علوم الحديث في الحاشية (ص١٠٣).

(٢) (٢/ ٩٥٥-٩٥٦).

(٣) (٨/ ٣٨٤).

(٤) (ص٢٥٦).

فإذا كان هذا فيمن قال فيه البخاري: «منكر الحديث»، فكيف بحال أبي خزيمة الذي قال فيه «منكر الحديث جدًّا»؟!.

فمن يقول: إن إطلاق البخاري على هذا الحديث لفظ «الحسن» إطلاق اصطلاحي. فإنه لا يدري ما يقول.

فإن قيل: إن الحديث صحيح، متفق عليه، فلعل البخاري حسنه؛ لأن حديث أبي خزيمة تقوى بمجيئه من تلك الطرق الصحيحة.

قلنا: هذا بعيد جدًّا.

فقد قال البخاري: إن من قلت فيه: منكر الحديث. لا تحل الرواية عنه. وقد فرق المحدثون بين الأحاديث الضعيفة التي تعتضد وتتقوى بمجيئها من طرق، وبين الأحاديث الشديدة الضعف التي لا تتقوى ولا تنجبر بحال[1].

وهذا الحديث من طريق: أبي خزيمة منها في نظر البخاري.

قال العراقي في ألفيته في مراتب التجريح:

وأسوأ التجريح كذاب يضع	يكذب وضاع ودجال وضع
وبعدها متهم بالكذب	وساقط وهالك فاجتنب
وذاهب متروك أو فيه نظر	وسكتوا عنه به لا يعتبر
وليس بالثقة ثم ردا	حديثه كذا ضعيف جدا

وقال العراقي -أيضًا- في ألفيته:

وإن يكن لكذب أو شذا	أو قوي الضعف فلم يجبر ذا

فجعله العراقي في المراتب الثلاث التي هي أشد مراتب التجريح، والتي لا يعتبر بها، فلا تقوي غيرها، ولا يقويها غيرها.

أرأيت لو أن كذابًا روى حديثًا صحيحًا، كيف نحكم على الإسناد من طريق الكذاب؟ نحكم عليه بالوضع، ونضعه في كتب الموضوعات، فلا علاقة له

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠-٣١).

بالطرق الصحيحة، ولا علاقة لها به، وكذا غيره ممن اشتد جرحه، ومنها هذا الحديث من طريق أبي خزيمة، لاسيما ونحن نحكم عليه من خلال موقف البخاري منه، بل نأخذ حكمه من البخاري الذي طعنه في المقاتل، وما أظن أبا غدة ومحمد عوامة يكابران في هذا، لاسيما وهما قد قرراه.

٨- قال أبو غدة:

وقال في «تهذيب التهذيب» في ترجمة شهر بن حوشب (٤/ ٣٧١).

وقال الترمذي عن البخاري: شهر: حسن الحديث، وقوي أمره.

أقول: إن شهرًا قد اختلفت كلمة أئمة الجرح والتعديل فيه، فبعضهم يضعفه ك: «ابن عون، وموسى بن هارون، والجوزجاني، والنسائي». وبعضهم يوثقه، ك: «الإمام أحمد، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان». فما المانع أن يكون البخاري ممن وثقه.

فمثلًا:

قال حرب بن إسماعيل، عن أحمد فيه: ما أحسن حديثه. ووثقه، وأظنه قال: هو كندي، وروى عن أسماء أحاديث حسانًا.

وقال حنبل عن أحمد: «ليس به بأس».

وقال يعقوب بن شيبه: «ثقة على أن بعضهم قد طعن فيه».

وقال يعقوب بن سفيان: وشهر، وإن قال ابن عون نزكوه[1]، فهو ثقة[2].

فما المانع أن يكون قول البخاري في شهر: حسن الحديث.

وتقويته لأمره، مثل قول أحمد: ما أحسن حديثه. ثم وثقه، ويكون إطلاقه الحسن على حديثه إطلاقًا لغويًا لا اصطلاحيًا، وسيأتي بيان أحاديث ضعيفة، أطلق عليها البخاري عليها لفظ الحسن إطلاقًا لغويًا.

١- فمما أطلق عليه البخاري لفظ «الحسن»، وهو ضعيف، استغرابًا

---

(١) أي: طعنوه.

(٢) انظر هذه الأقوال في تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧١).

واستنكارًا، حديث: «من أكل من هذه الشجرة الخبيثة؛ فلا يقربن مسجدنا حتى يذهب ريحها منه».

قال الترمذي: حدثنا مُحمَّد بن حميد، نا الفرات بن خالد، نا خالد بن ميسرة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، عن النَّبي ﷺ. قال الترمذي: سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث حسن»[1].

ففي إسناد هذا الحديث مُحمَّد بن حميد الرازي:

قال البخاري: «فيه نظر»[2].

وقال علي بن مهران: «أشهد أنه كذاب».

وقال صالح جزرة: «كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا، ما رأيت أجرأ على اللَّه منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض».

وقال ابن خراش: حدثنا ابن حميد، وكان واللَّه يكذب.

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وكذبه أبو زرعة[3].

فمن كانت هذه حاله عند البخاري، وعند غيره، كيف يقال: إن مراد البخاري بتحسين حديثه: المعنى الاصطلاحي للحسن، خصوصًا وقول البخاري -فيه نظر- يرد به؟!.

٢- ومن الأحاديث التي أطلق البخاري عليها لفظ الحسن، وهي ضعيفة، حديث أنس في قتل عيسى ﷺ الدجال، مريدًا بإطلاقه المعنى اللغوي، استغرابًا له.

قال الترمذي: حدثنا إبراهيم بن سعيد، نا ريحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «سيدرك رجال من أمتي عيسى بن مريم، ويشهدون قتال الدجال».

---

(١) العلل الكبير (٢/ ٧٦٥-٧٦٦).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٦٩)، رقم (١٦٧).

(٣) انظر هذه الأقوال في الميزان (٣/ ٥٣٠).

قال الترمذي: سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فلم يعرفه واستحسنه جدًّا.

وقال: حدثنا علي، عن ريحان بن سعيد.

قال: ويروي عن ريحان، عن عباد بن منصور أحاديث بهذا الإسناد، لا أراها عند علي، وقد فاتته.

قال أبو عيسى: «ورأيت مُحمَّدًا يستغرب أحاديث ريحان بن سعيد، عن عباد ابن منصور، عن أيوب، ويرضى به».

وكلمة «يرضى به» من المطبوعة، ولَم تظهر لي في المخطوطة، ولعل أصلها «ولا يرضى به» فسقطت «لا» فإنَّها لا تنسجم مع الكلام إلا على هذا الوجه.

فهذا الحديث ضعيف في نظر البخاري، مستغرب لأدلة:

منها: إنه لَم يعرفه، فيستبعد أن يصحح حديثًا لا يعرفه، وإذًا فالاستحسان لغوي بلا ريب.

ومنها: إن البخاري يستغرب أحاديث ريحان، عن عباد بن منصور، والاستغراب: هو رؤيتها غريبة، أي: ضعيفة منكرة.

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح علل الترمذي[1]: «وأما الحديث الغريب: فهو ضد المشهور، وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة».

ومنه قول ابن المبارك: «العلم هو الذي يجيئك من ها هنا ومن ها هنا» يعني: المشهور، خرجه البيهقي من طريق الترمذي، عن أحمد بن عبدة، عن أبي وهب، عنه.

وبإسناده -أي البيهقي- عن مالك، قال: «شر العلم الغريب».

وعن إبراهيم قال: «كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام».

وعن أبي يوسف: «من طلب غرائب الحديث كذب».

---

(١) (١/٤٠٦-٤٠٩).

ونقل علي بن عثمان النفيلي، عن أحمد قال: «شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها».

وقال المروذي: سمعت أحمد يقول: «تركوا الحديث، وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم».

ونقل مُحمَّد بن سهل بن عسكر، عن أحمد قال: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريب. أو فائدة. فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث، في حديث أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روي عن شعبة وسفيان، وإذا سمعتهم يقولون: لا شيء. فاعلم أنه حديث صحيح».

وقال أحمد بن يحيى: سمعت أحمد غير مرة يقول: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنَّها مناكير، وعامتها عن الضعفاء».

هذا، وريحان بن سعيد قال فيه يحيى بن معين: «ما أرى به بأسًا».

قال النسائي: «ليس به بأس» ولَم يرض به أبو داود.

وقال الدارقطني: «بصري يحتج به».

وقال ابن حبان في الثقات: «يعتبر حديثه من غير روايته عن عباد بن منصور».

وقال العجلي: «ريحان الذي يروي عن عباد: منكر الحديث».

وقال البرديجي: «فأما حديث ريحان عن عباد، عن أيوب، عن أبي قلابة، فهي مناكير».

وقال ابن قانع: «ضعيف»[1].

فأحاديث ريحان، عن عباد بن منصور خاصة منكرة، ومن هنا كان يستغربُها البخاري.

٣- ومنها حديث البراء بن عازب في راية رسول الله ﷺ.

قال الترمذي في «العلل الكبير»[2]: «حدثنا أحمد بن منيع، نا ابن أبي زائدة،

---

(١) (٢/ ٧١٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠١)، وكلام الدارقطني في سؤالات البرقاني (ص٣٠)، رقم (١٥١).

قال: حدثني أبو يعقوب الثقفي، قال: حدثني يونس بن عبيد مولى مُحمَّد بن القاسم، قال: بعثني مُحمَّد بن القاسم إلى البراء بن عازب أسأله عن راية رسول الله ﷺ، فقال: كانت سوداء مربعة من نمرة.

قال: سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث حسن».

وأبو يعقوب الثقفي اسمه: إسحاق بن إبراهيم الكوفي، روى عنه ابن أبي زائدة، والحسن بن ثابت، وعبد الله بن موسى.

أقول: في إسناد هذا الحديث عدة علل:

الأولى: ضعف أبي يعقوب الثقفي بل هو مجهول.

ذكره البخاري، ولَم يتكلم فيه بجرح ولا تعديل، والزعم بأن سكوته توثيق: زعم باطل.

وذكره ابن حبان في ثقاته، وهو كما هو معروف عنه يوثق المجهولين والضعفاء.

وقال ابن عدي: روى عن الثقات ما لا يتابع عليه، وأحاديثه غير محفوظة.

وقال العقيلي: في حديثه نظر، وروى عن مالك حديثًا لا أصل له.

وذكره الساجي في الضعفاء.

وقال الحافظ: وثقه ابن حبان، وفيه ضعف.

وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف.

والثانية: جهالة يونس بن عبيد.

قال الذهبي في ترجمته في المغني[1]: «لا يدرى من ذا، وثقه ابن حبان».

وقال في الكاشف[2]: «وثق وله حديث واحد».

وقال الحافظ في التقريب[3]: «مقبول».

---

(١) (٢/ ٧٦٦).

(٢) (٣/ ٣٠٤).

(٣) (ص٦١٣).

وقال في تهذيب التهذيب[1]: «ذكره ابن حبان في الثقات».

وقال ابن القطان: «مجهول».

وقال الزبير: «لا يدرى من هو».

وقال الذهبي في الميزان[2]: «لا يدرى من هو».

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، ثم ذكر الذهبي حديثه في الراية، وقال: حديث حسن. ولعله قواه بحديث ابن عباس في الراية.

والعلة الثالثة: أن مُحمَّد بن القاسم لَم يدرك البراء بن عازب، إذ البراء كان قد توفي سنة اثنتين وسبعين ومحمد بن القاسم لَم يولد بعد، أو هو طفل، لا شأن له بالجهاد، ذلك أن من الثابت تاريخيًا أن الحجاج جهز ابن القاسم لقيادة الجيش المبعوث إلى الهند، وعمره سبع عشرة سنة.

قال الحافظ ابن كثير: «وفيها -أي سنة ثلاث وتسعين- افتتح مُحمَّد بن القاسم وهو ابن عم الحجاج بن يوسف- مدينة الدبيل وغيرها من بلاد الهند، وكان قد ولاه الحجاج غزوة الهند وعمره سبع عشرة سنة، فسار في الجيوش، فلقوا الملك داهر[3]».

وذكر قتل الملك داهر بعد هزيمته.

وفي مُحمَّد بن القاسم يقول حمزة بن بيض الحنفي:

إن المروءة والسماحة والندى ... لِمحمد بن القاسم بن مُحمَّد

ساس الجيوش لسبع عشرة حجة ... يا قرب ذلك سؤددا من مولد

وقال آخر:

ساس الرجال لسبع عشرة حجة ... ولداته عن ذاك في أشغال[4]

(١) (١١/ ٤٤٥).

(٢) (٤/ ٤٨٢).

(٣) البداية والنهاية (٩/ ٨٧).

(٤) فتوح البلدان للبلاذري (ص٤٢٨).

وبعيد أن يجهل هذا الإمام البخاري، وهو من أعلم الناس بالتأريخ.

وقد رمز الزركلي[1] لسنة ولادته بـ ٦٠، واستشهد بقول حمزة بن بيض:

قاد الجيوش لسبع عشرة حجة ... ... إلـــخ

ولَم يتنبه إلى ما بين التأريخ الذي ذكره لولادته وبين قول حمزة بن بيض من تضارب، إذ لو كانت ولادته سنة ستين، لكان عمره حين غزوة الهند ثلاث وثلاثين سنة، لا سبع عشرة سنة.

وعلى كل حال فإطلاق البخاري لفظ الحسن على حديث البراء إنَّما هو إطلاق لغوي، استغرابًا واستنكارًا، على حسب عادته، وعادة كثير من المحدثين في إطلاق الحسن على ما يستغربونه ويستنكرونه، إذ يبعد مع وجود هذه العلل فيه أن يقصد به الصحة.

أما المعنى الاصطلاحي: فلا وجود له في تعبيرات البخاري.

* * *

(١) الأعلام (٧/ ٢٢٥).

أحاديث أطلق عليها البخاري لفظ الحسن إطلاقًا لغويًّا وهي صحيحة عنده

١- منها: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في التوقيت.

قال الترمذي رحمه الله في «العلل الكبير»[1]: قال مُحمَّد: أصح الأحاديث عندي في المواقيت حديث جابر بن عبد الله، وحديث أبي موسى.

قال: وحديث سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه في المواقيت هو حديث حسن، ولَم نعرفه إلا من حديث سفيان.

وحديث مُحمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة في المواقيت هو «حديث حسن».

وقال الترمذي في «الجامع»[2] بعد أن روى حديث ابن عباس، وحديث جابر في المواقيت: «هذا حديث حسن، صحيح، غريب».

وحديث ابن عباس «حديث حسن، صحيح».

وقال مُحمَّد: «أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النَّبِي ﷺ».

وحديث جابر أخرجه النسائي في «سننه»[3] بإسناد صحيح غير إسناد الترمذي.

وحديث ابن بريدة، عن أبيه أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»[4] من طريقين:

إحداهما: إلى سفيان الثوري.

وثانيتهما: إلى شعبة، وكلاهما عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النَّبِي ﷺ.

---

(١) (١/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٢) (١/ ٢٧٨-٢٨٢).

(٣) (١/ ٢٥١)، ٧- أول وقت العصر، حديث: (٥٤).

(٤) ٥- كتاب المساجد، ٣١- باب أوقات الصلوات الخمس، حديث (٦١٣).

وأخرجه النسائي[1] كذلك، من طريق سفيان به.

فهذا حديث صحيح، أطلق عليه البخاري لفظ «الحسن».

أليس هذا إطلاقًا لغويًا؟! لغرابته عنده.

وحديث مُحمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، أخرجه النسائي في «المجتبى»[2] قال:

أخبرنا الحسين بن حريث، قال: أنبأنا الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «هذا جبريل ﷺ جاءكم يعلمكم دينكم». فصلى الصبح حين طلع الفجر.... الحديث.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»[3]، والبيهقي في «السنن الكبرى»[4].

من طريق مُحمَّد بن عمرو به.

وأخرج له الحاكم والبيهقي متابعات وشواهد.

وقال الحاكم: هو على شرط مسلم، وسكت عن ذلك الذهبي، فهذا الحديث أطلق عليه البخاري لفظ «الحسن» وفي إسناده مُحمَّد بن عمرو بن علقمة... فماذا يريد بهذا الإطلاق؟.

لا يبعد أن يكون البخاري أراد به الصحيح؛ لأنه في السياق نفسه أطلق لفظ «الحسن» وأراد به «الصحيح»، والملاحظ أنه لَم يعرف حديث بريدة إلا من حديث سفيان، فأطلق الحسن عليه؛ لأنه فرد، وهذا كثير في تصرف البخاري.

أما حديث مُحمَّد بن عمرو: فيؤيد أنه أراد بالحسن الصحة: أنه أطلق الصحة على حديث مُحمَّد بن عمرو في موضع آخر.

قال الترمذي في «العلل الكبير»[5]: «حدثنا مُحمَّد بن العلاء، نا عبدة، عن

---

(١) (١/٢٥٨)، ١٢- أول وقت المغرب، حديث (٥١٩).

(٢) (١/٢٤٩-٢٥٠)، حديث: (٥٠٢).

(٣) (١/١٩٤).

(٤) (١/٣٦٩).

(٥) (١/١٠٥-١٠٦).

مُحمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لولا أن أشق على المؤمنين؛ لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاة».

وقال مُحمَّد بن إسحاق، عن مُحمَّد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد الجهني، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «لولا أن أشق على أمتي؛ لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاة؛ ولأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل..». الحديث.

فسألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث أيهما أصح؟ فقال: حديث زيد بن خالد أصح، وحديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عندي هو صحيح -أيضًا- لأن الحديث معروف من حديث أبي هريرة، وفي حديث أبي سلمة، عن زيد بن خالد زيادة ما ليس في حديث أبي هريرة، وكلاهما عندي صحيح».

فحديث مُحمَّد بن عمرو، وحديث مُحمَّد بن إسحاق، كلاهما في اصطلاح المتأخرين حسن.

وقد أطلق عليهما البخاري الصحة.

وحديث أبي هريرة أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2]، وأبو داود[3]، كلهم من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا.

وعلى كلٍ فقد وثق مُحمَّد بن عمرو عدد من الأئمة، فلا يبعد أن يكون البخاري ممن يوثقه.

وضعفه آخرون، فلا يبعد أن يكون البخاري لَم يثبت عنده هذا الجرح، فمن هنا صحح حديثه في موضع، وأطلق عليه الحسن اللغوي في موضع آخر، والقول أنه يريد بالحسن الحسن الاصطلاحي: يفقد الدليل.

٢- ومنها: حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك في شهداء أحد.

---

(١) في الجمعة، ٨-باب: السواك، حديث (٨٨٧).

(٢) في ٢- الطهارة، ١٥-باب: السواك، حديث: (٢٥٢).

(٣) ٢٥- باب: السواك، حديث (٤٦).

قال الترمذي في «العلل الكبير»[١]: وسألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: عبد الرحمن بن كعب، عن جابر بن عبد اللَّه، في شهداء أحد: هو «حديث حسن».

وقد أخرج البخاري هذا الحديث في «صحيحه»[٢] من هذا الطريق، فقال رحمه الله: «حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك: أن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنه أخبره أن رسول اللَّه ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد، ثم يقول: «أيهم أكثر أخذًا للقرآن». فإذا أشير إلى أحد قدمه في اللحد، وقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة». وأمر بدفنهم في دمائهم، ولَم يصل عليهم، ولَم يغسلوا.

فهذا حديث صحيح، أطلق عليه البخاري لفظ الحسن إطلاقًا لغويًا.

٣- ومنها: حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ».

قال الترمذي في «العلل الكبير»[٣]: حدثنا أبو كريب، ثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد اللَّه، عن النَّبِي ﷺ، قال: وساق الحديث.

ثم قال: سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: «لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث غير حفص بن غياث، وهو حديث حسن».

وهذا إسناد رجاله رجال الصحيح، فهو صحيح غريب في نظر البخاري، أطلق عليه لفظ الحسن[٤] لغرابته.

وقد أخرجه أحمد وابنه، عن ابن أبي شيبة، عن حفص بن غياث به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه»[٥] من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

---

(١) (١/ ٤١١).
(٢) ٦٤- المغازي، ٢٦- باب: من قتل من المسلمين يوم أحد، حديث (٤٠٧٩).
(٣) (٢/ ٨٥٤).
(٤) في المسند (١/ ٣٩٨).
(٥) في كتاب الإيمان، حديث (١٤٥، ١٤٦).

٤- ومن ذلك: حديث يعلى في القراءة على المنبر:

قال الترمذي: حدثنا قتيبة، نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه، سمعت النَّبِي ﷺ يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ . .﴾. سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن، وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به[١].

وهذا الحديث من الأحاديث المتفق عليها، أخرجه الشيخان في «صحيحيهما».

قال البخاري[٢]: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا سفيان بن عيينة به.

وقال مسلم[٣]: حدثنا قتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق الحنظلي، جميعًا عن ابن عيينة، قال قتيبة عن عمرو به.

فتجلى لك مرارًا أن البخاري لا يريد من إطلاق الحسن المعنى الاصطلاحي، إذ هذا الحديث في غاية الصحة، وقد أخرجه في صحيحه كما عرفت.

والظاهر: أن البخاري أطلق عليه الحسن؛ لأنه من أفراد سفيان، فالحسن هنا بمعنى الفرد الغريب، ومن الغرائب ما هو صحيح، ومنه غرائب الصحيحين.

٥- ومنها: حديث أنس ﷺ: «صلى النَّبِي ﷺ على قبر بعدما دفن».

قال الترمذي: وسألت مُحمَّدًا عن حديث أحمد بن حنبل، عن غندر، عن شعبة، عن حبيب بن الشهيد، عن ثابت، عن أنس، أن النَّبِي ﷺ. وذكر الحديث، فقال: «هو حديث حسن»[٤].

قلت: فهذا الحديث صحيح بهذا الإسناد، رجاله أئمة، وإطلاق البخاري لفظ «الحسن» عليه إطلاق لغوي.

---

(١) العلل الكبير (١/ ٢٧٥).

(٢) في التفسير، في تفسير سورة الزخرف، ١-باب: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ﴾. حديث (٤٨١٩).

(٣) ٧- الجمعة، ١٣- باب: تخفيف الصلاة والخطبة، حديث (٨٧١).

(٤) العلل الكبير (١/ ٤١٣).

وقد أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»(١).

قال: وحدثني إبراهيم بن مُحمَّد بن عرعرة السامي، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن حبيب بن الشهيد، عن ثابت، عن أنس: أن النَّبِي ﷺ: صلى على قبر.

وأخرج له شواهد من حديث ابن عباس(٢) وأبي هريرة(٣) ﷺ.

٦- ومما أطلق البخاري عليه لفظ «الحسن» وهو عنده صحيح غريب: حديث عائشة ﷺ في «النهي عن التبتل»، قال الترمذي في «العلل الكبير»(٤):

«حدثنا أبو هاشم الرفاعي وزيد بن أخزم، قالا: نا معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة: أن النَّبِي ﷺ نَهى عن التبتل.

حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا مُحمَّد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، نا الأشعث، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة، قالت: نَهى رسول الله ﷺ عن التبتل.

سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: حديث الحسن عن سمرة محفوظ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام، عن عائشة: هو حسن.

قال مُحمَّد: وقد روي عن سعد بن هشام عن عائشة موقوفًا».

فحديث عائشة هذا: رجاله رجال الصحيح سوى أشعث، وهو ابن عبد الملك الحمراني، روى له البخاري تعليقًا، وروى عنه الأربعة.

قال فيه الحافظ: ثقة، فقيه.

وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد القطان: هو عندي ثقة، مأمون.

وقال ابن معين: لَم أدرك أحدًا من أصحابنا أثبت عندي منه(٥).

---

(١) ١١- الجنائز، ٢٣- باب: الصلاة على القبر، حديث رقم (٩٥٤) في الباب المذكور، وهو في البخاري في الأذان (٨٩٧)، وانظر في البخاري في الجنائز رقم (١٢٤٧، ١٣١٩، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٦).

(٢) ١١- الجنائز: باب: الصلاة على القبر حديث (٩٥٥).

(٣) حديث رقم (٩٥٦) في الباب المذكور، وهو في البخاري في ١٣- الجنائز، حديث (١٣٣٧).

(٤) (١/ ٤٢٣، ٤٢٤).

(٥) راجع هذه الأقوال في تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

وقال البخاري: كان يحيى بن سعيد وبشر بن المفضل يثبتون الأشعث الحمراني.

إذن.. فإطلاق البخاري عليه لفظ «الحسن» إطلاق لغوي؛ لأن الحديث عنده من غرائب الصحيح.

والحديث أخرجه النسائي[1].

والترمذي[2] بإسناده إلى سمرة، ثم قال: «وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة، عن النبي ﷺ نحوه.

ويقال: كلا الحديثين صحيح».

فلعل هذا الحكم من الترمذي استناد على إجابة البخاري له بأن الحديث عن سمرة محفوظ.

وحديث عائشة «حسن».

فيكون كلام الترمذي مفسرًا لمراد البخاري بلفظ «الحسن».

ولعل قائلًا يقول: إن مراد البخاري هنا أن حديث عائشة شاذ. بدليل أنه قابله بأن حديث سمرة محفوظ.

فنقول: هب أنه أراد ذلك.

فهل ذلك إلا إطلاق لغوي على حديث فرد؛ استغرابًا له، فلم يخرج عن كونه إطلاقًا لغويًا.

٧- ومما أطلق عليه البخاري لفظ «الحسن»؛ لأن إسناده غريب فرد: حديث عبد الله بن أبي أوفى: كان رسول الله ﷺ يكثر الذكر.

قال الترمذي في «العلل الكبير»[3]: حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث، قال: نا الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن يحيى بن عقيل، قال: سمعت

---

(١) في المجتبى (٦/ ٥٩)، حديث (٣٢١٣).

(٢) في الجامع كتاب النكاح، حديث (١٠٨٢).

(٣) (٢/ ٩٠٦)، والثقات لابن حبان (٥/ ٥٢٨)، وذكره مطولًا.

عبد اللَّه بن أبي أوفى يقول. . . فذكر الحديث.

قال الترمذي: سألت مُحمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن.

وهو حديث الحسين بن واقد، تفرد به.

قلت: فهذا الحديث رجاله ثقات غير يحيى بن عقيل:

قال فيه كل من الذهبي والحافظ ابن حجر: صدوق.

وقال ابن معين: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في «الثقات»[1]، ولَم يجرحه أحد.

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[2]، وسكت عنه.

وسكوت البخاري وإن كان لا يعد توثيقًا؛ لاحتمال أن يكون المسكوت عنه مجهولًا، أو متروكًا، أو ضعيفًا، وقد يكون ثقة عنده، لكن سكوته عن يحيى بن عقيل يغلب على ظني أنه عنده ثقة؛ لأني لَم أقف على جرح فيه من أحد من الأئمة.

بل وقفت على توثيقه كما تقدم، فلا يبعد أن يكون ثقة عند البخاري.

ومما يؤيد ما ذهبت إليه أنه صحح حديثًا ذكره الترمذي في «العلل» قبل هذا الحديث مباشرة.

فيه خالد بن سلمة، وهو صدوق.

وفيه عبد اللَّه البهي، وقد ذكره البخاري في «تأريخه»[3] ساكتًا عنه.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن سعد: «كان ثقة معروفًا بالحديث».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل عن أبيه»: «لا يحتج بالبهي، وهو مضطرب الحديث»[4].

---

(١) الثقات (٥/ ٥٢٨) وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٥٩).

(٢) (٨/ ٢٩٢).

(٣) (٥/ ٥٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٩٠).

فيظهر من تصرف البخاري في الحديثين -وهما قريب من السواء- أنه أطلق «الحسن» على ما يعتقد أنه صحيح؛ لغرابته؛ وتفرد راويه به، كما عرفنا ذلك عنه في كثير من الأحاديث الصحيحة، يطلق عليها لفظ الحسن إطلاقًا لغويًا.. والله أعلم..

٨- ومما أطلق البخاري عليه لفظ «الحسن»، وهو صحيح عنده: حديث أنس، وحديث أبي هريرة ﷺ في الصلاة على الميت بعدما دفن.

قال أبو عيسى: سألت مُحمَّدًا عن حديث أحمد بن حنبل، عن غندر، عن شعبة عن حبيب بن الشهيد، عن ثابت، عن أنس: أن النَّبِي ﷺ صلى على قبر بعدما دفن. فقال: هو حديث حسن.

قال مُحمَّد: نا أحمد بن واقد، نا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس: أن النَّبِي ﷺ صلى على قبر.

وأما سليمان وهؤلاء: فإنَّما كان عندهم عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، قال: وحديث أبي هريرة: «هو حديث حسن»[(١)].

فكل من حديث أنس، وحديث أبي هريرة: صحيح.

وحديث أنس أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»[(٢)].

وحديث أبي هريرة أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»[(٣)].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا مُحمَّد بن الفضل، حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة.. وذكر الحديث.

وكذا أخرجه مسلم[(٤)]، قال: وحدثني أبو الربيع الزهراني، وأبو كامل.. قالا: حدثنا حماد -وهو ابن زيد- به.

فهذان حديثان صحيحان، أحدهما اتفق عليه الشيخان، والآخر أخرجه الإمام مسلم، وأطلق عليهما البخاري لفظ الحسن إطلاقًا لغويًا.

---

(١) العلل الكبير (١/٤١٣-٤١٤).

(٢) في الجنائز، ٢٣- باب: الصلاة على القبر، حديث (٩٥٥).

(٣) الجنائز، ٦٦- باب: الصلاة على القبر بعدما يدفن، حديث (١٣٣٧).

(٤) الجنائز، ٢٣- باب: الصلاة على القبر، حديث (٩٥٦).

وأعتقد أن بعض هذه الأمثلة المتنوعة عن الإمام البخاري في استعماله لفظ الحسن استعمالًا لغويًا كافٍ؛ لدحض المزاعم القائلة بأن البخاري يطلق الحسن، ولا يريد به إلا المعنى الاصطلاحي.

* * *

إطلاق الإمام أحمد الحسن بالمعنى اللغوي

٩- قال عوامة:

«وأما الإمام أحمد: فقد نازع الحافظ ابن حجر ابن الصلاح في هذا، وقال: «الظاهر أنه لَم يقصد المعنى الاصطلاحي».

إلا أن هذا النفي من الحافظ ابن حجر لا يعكر على المراد، ويبقى الإشكال قائمًا في تفسير كلمة «الضعيف» الواردة في كلامه بـ«الحسن».

وقد عبر الإمام أحمد بالحسن عما هو حسن اصطلاحًا «دون الصحيح وفوق الضعيف» فقد قال في ابن إسحاق -صاحب المغازي-: «حسن الحديث». كما في الميزان للذهبي (٣/ ٤٦٩)، ولَم يرد أنه ثقة، صحيح الحديث، بدليل ما قاله فيه: هو كثير التدليس جدًا.

قيل له: فإذا قال: أخبرني، وحدثني. فهو ثقة؟.

قال: هو يقول: «أخبرني». ويخالف.

وظاهر أن هذا الكلام لا يقوله الإمام أحمد فيمن يعتبره ثقة، صحيح الحديث»[1].

أقول: إن على هذا الكلام مآخذ:

أولًا: ليس هناك نزاع بين ابن حجر وابن الصلاح.

ثانيًا: إن القضية ليست قضية نزاع بين ابن الصلاح وابن حجر، إنَّما هي قضية أخطر بكثير وكثير من هذا وذاك، إنَّها قضية الخيانة في عرض القضايا العلمية!.

ومن عرض كلام الحافظ ابن حجر؛ يتبين لك فداحة ما عمله مُحمَّد عوامة، وتابعه عليه شيخه.

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٣).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قوله (ع) يعني: شيخه العراقي.

وقد وجد التعبير بالحسن في كلام شيوخ الطبقة التي قبل الترمذي كالشافعي.

أقول: قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي.

قال إبراهيم النخعي: كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه.

وقيل لشعبة: كيف تركت أحاديث العرزمي وهي حسان؟.

قال: من حسنها فررت.

ووجد «هذا من أحسن الأحاديث إسنادًا». في كلام علي بن المديني، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، وجماعة، لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي.

ومنهم من لا يريده، فأما ما وجد من ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل، فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك. انتهى[1].

ثم ضرب الحافظ أمثلة لإطلاق كل من الأئمة: الشافعي، وأحمد، وأبي حاتم، والبخاري.

وبين من أطلق منهم لفظ «الحسن» على الصحيح كأحمد والشافعي، ومن يقصد منهم المعنى الاصطلاحي كالبخاري وعلي بن المديني.

ومن يحتمل إطلاقه الحسن: الاصطلاحي واللغوي كأبي حاتم.

وسنأتي دراسة وافية مفصلة بأمثلتها وأدلتهما عن كل واحد من هؤلاء الأئمة.

ما رأيك في قول الشيخ مُحمَّد عوامة؟!.

«وأما الإمام أحمد: فقد نازع الحافظ ابن حجر ابن الصلاح في هذا، وقال: إنه لَم يقصد المعنى الاصطلاحي».

---

(١) النكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٤٢٤-٤٢٩).

هل رأيت نزاعًا بين الرجلين في الإمام أحمد؟! وهب أن بينهما نزاعًا فعلًا، فهل هذا النِّزاع خاص بأحمد بن حنبل وحده؟!.

أين الإمام إبراهيم النخعي؟! وأين الإمام الكبير شعبة بن الحجاج؟! وأين الإمام العظيم الشافعي؟! وبقية الأئمة؟!.

لماذا أهملتهم؟! وفي أي مفازة أضعتهم يا عوامة؟!.

إن لسان حال كل واحد منهم يقول في أسى:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

ثالثًا: أن الحافظ ابن حجر نقل من كلام الإمام أحمد ما يدل على أنه يطلق لفظ الحسن على الصحيح، فتلاعب مُحمَّد عوامة، وتابعه شيخه أبو غدة؛ قصدًا منهما إلى إخفاء الحق والحقيقة.

١- قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأما أحمد: فإنه سئل فيما حكاه الخلال عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر، فقال: أصح ما فيها حديث أم حبيبة -رضي الله تعالى عنها-.

قال: وسئل عن حديث بسرة رضي الله عنها فقال: صحيح.

قال الخلال: حدثنا أحمد بن أصرم: أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة -رضي الله عنها- في مس الذكر، فقال: هو حديث حسن.

فظاهر هذا أنه لَم يقصد المعنى الاصطلاحي؛ لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح»[1]. انتهى.

يريد أن أحمد حكم أولًا بأن أصح أحاديث هذا الباب حديث أم حبيبة، وهذا الحكم يجعل حديث أم حبيبة أرجح من حديث بسرة وأصح، مع حكمه لحديث

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٥-٤٢٦).

بسرة بالصحة.

ثم أطلق الحسن على حديث أم حبيبة الذي هو أصح من حديث بسرة وغيره، فهذا من الأدلة أن أحمد يطلق الحسن على الصحيح، مما يؤكد أنه إذا أطلق الحسن؛ فإنه لا يريد به المعنى الاصطلاحي.

وهذه الحقائق الناصعة التي كشف عنها الحافظ عن أحمد والشافعي ومن قبلهما لا تتناسب مع الباحثين المحققين، فماذا يصنعان؟.

لقد عرف القارئ ماذا صنعا!.

رابعًا: قول عوامة:

«إلا أن هذا النفي من الحافظ ابن حجر لا يعكر على المراد، ويبقى الإشكال قائمًا في تفسير كلمة «الضعيف» الواردة في كلامه بـ«الحسن»».

أقول: لقد عجز مُحمَّد عوامة، وشيخه أن يثبتا أن تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف كان اصطلاحًا مستقرًا، وتقسيمًا ثابتًا قبل الترمذي.

وهو أساس الزوبعة التي أثاراها في هذا البحث المتهاوي، فلما عجزا عجزًا واضحًا؛ لجأا إلى شيء آخر يتشبثان به تشبث الغريق بالقشة -كما يقال- وهو ما يزعمانه من تفسير ابن تيمية الضعيف الوارد في كلام أحمد بـ«الحسن»، لجأا إلى هذا بعد كتمان مُحمَّد عوامة، وإقرار شيخه له، كلام الحافظ فيما يتعلق بالأئمة السابق ذكرهم، الذي بين فيه البيان الواضح: أن الإمامين الشافعي وأحمد ومن قبلهما لا يريدون من إطلاق لفظ «الحسن» المعنى الاصطلاحي، وبعد تقطيع أوصاله، وطمس معالمه، ثم عرض ما بقي منه في صورة هزيلة مشوهة.

ويؤكد مُحمَّد عوامة هذا بقوله: «ومما ادعاه ابن تيمية في هذه المسألة: أن الضعيف عند الإمام أحمد يقابله ما يحسنه الترمذي أو يصححه».

وبقوله: «ثم ما هو الداعي إلى تفسير كلمة «ضعيف» بالحسن؟ مع أن ظاهر كلام الإمام أحمد يشير إلى أن مراده بالضعيف: الضعيف الذي لَم تتحقق فيه شروط القبول، فإنه يريد أن الرأي لا يعتد به عنده ما دام قد نقل في المسألة نص، ولو ضعيفًا، فإن الضعيف خير من الرأي، ونقل عن ابن حزم بإسناده إلى عبد الله بن

أحمد أنه قال: سألت أبي عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث، لا يعرف صحيحه من سقيمه، وأصحاب رأي، فتنْزل به النازلة، من يسأل؟.

فقال أبي: يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي، ضعيف الحديث أقوى من الرأي[1].

انظر إليه كيف يلح على شيخ الإسلام ابن تيمية، ويلاحقه، بعد أن خيل له أنه قد كسب الجولة، وظفر بالنصر الحاسم في هذه المعركة.

وهو في هذه الملاحقة قد لبس ثياب أهل الحديث في التمسك بالسنة ومحاربة الرأي، بل لبس ثياب داود، وابن حزم -إمامي أهل الظاهر- في محاربة الرأي، لكن لداود وابن حزم فقه، وعلم غزير، وخلع لباس المذهبية والمدرسة القائمة على الرأي التي وجه لها أحمد بن حنبل وابن حزم هذه الضربة القاصمة.

ولقد وجه لها ضربات وضربات قاتلة[2]، يعرفها الباحثان -في اعتقادي- أيما معرفة.

ماذا يريد مُحمَّد عوامة وشيخه أبو غدة من الإلحاح على هذه القضية: تقديْم الإمام أحمد الحديث الضعيف على القياس؟.

إنَّهما يريدان توجيه ضربة قاصمة لمنهج الإمام أحمد ومذهبه، وأن مذهبه يقوم -لعله إلى حد بعيد- على الأحاديث الضعيفة.

فما نوع هذه الأحاديث الضعيفة إذن؟

والجواب عند الشيخ مُحمَّد عوامة وشيخه أبي غدة.

فإن الشيخ عوامة وتبعه شيخه أبو غدة قسم الحديث إلى أربعة أقسام:

١- الضعيف المنجبر الضعف بمتابعة أو شاهد، وهو ما يقال في أحد رواته: لين الحديث، أو فيه لين. . . وهو الملقب بالمشبه بالحسن من وجه، وبالضعيف

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٦)، ثم متى ادعى ابن تيمية أن الضعيف عند أحمد يقابل الصحيح عند الترمذي؟! وأين قاله ابن تيمية؟! اثبته، وإلا فليعلم الناس من أنت وشيخك الذي أترك على هذه الفرية.

(٢) منها قوله: لا تكاد ترى رجلًا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل.

من وجه آخر، وهو إلى الحسن أقرب.

٢- الضعيف المتوسط الضعف، وهو ما يقال في راويه ضعيف الحديث، أو مردود الحديث، أو منكر الحديث. . .

٣- الضعيف الشديد الضعف، وهو ما فيه متهم، أو متروك.

٤- الموضوع.

ثم قال عوامة: «فالشيخ ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم -رحمهما اللَّه تعالى- يدخلان القسم الأول تحت كلام الإمام أحمد؛ بناء على أنه يشمله: اسم الضعيف من جهة، واسم الحسن لغيره من جهة أخرى».

والظاهر -واللَّه أعلم- إدخال القسم الثاني في مراد الإمام أحمد[1].

وأنا أسأل الشيخين الكريمين: من سبقكما إلى جعل المنكر والمردود في القسم الثاني الضعيف، المتوسط الضعف؟.

وأرجو الإجابة المقنعة.

ألا تعلمان أن المردود، وما في مرتبته من الضعيف الشديد الضعف الذي لا ينجبر، ولا يتقوى بحال، ولا يجوز الاعتبار به فضلًا عن الاحتجاج به وبناء الأحكام عليه عند علماء الإسلام، وعلى رأسهم أحمد؟!.

ألا تعرفان ما سجله العراقي في مراتب التجريح بقوله بعد المرتبتين الأولين، أشد مراتب التجريح:

وليس بالثقة ثم ردا حديثه كذا ضعيف جدا

واهٍ بمرة وهم قد طرحوا حديثه وارم به مطرح

ليس بشيء لا يساوي شيئا[2]

وهنا تنتهي هذه المرتبة الرديئة التي لا يجوز الاستشهاد ولا الاعتبار بها بحال.

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٠-١٠١).

(٢) فتح المغيث (١/ ٣٤٣) ط. السلفية.

وأشار إلى عدم الاعتبار بها وبما قبلها بقوله في نهاية مراتب التجريح:

تكلموا فيه وكل من ذكر من بعد شيئًا بحديثه اعتبر

أي: وما ذكر قبله من أول المراتب إلى قوله: «لا يساوي شيئًا». لا يجوز الاعتبار به.

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح هذه المرتبة: «ثم يليها رابعة» أي في ترتيبه هو، وهي «ردا حديثه» بالبناء للمفعول، يعني: بين المحدثين، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، «وكذا» فلان «ضعيف جدًّا»، وفلان «واهٍ بمرة» أي: قولًا واحدًا لا تردد فيه... «و» وفلان، «هم» أي: أهل الحديث «قد طرحوا حديثه و«فلان أرم به» «مطرح» أو مطروح الحديث، وفلان لا يكتب حديثه، أي: لا احتجاجًا ولا اعتبارًا، ولا تحل كتبة حديثه، ولا تحل الرواية عنه، ومنه قول الشافعي: الرواية عن «حرام بن عثمان» حرام. وفلان «ليس بشيء»، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلسًا، أو لا يساوي شيئًا، ونحو ذلك».

ثم قال: «والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به.

«وكل من ذكر من بعد «لا يساوي شيئًا» وهو ما عدا الأربع «بحديثه اعتبر» أي: يخرج حديثه للاعتبار؛ لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها، وعدم منافاتها لها»[1].

أي إمامة، وأي علم، وأي ورع تبقى للإمام أحمد؟! إذا كانت هذه المرتبة دعامة في بناء مذهبه.

وأي مذهب إسلامي هذه إحدى دعائمه، وأي مزية له على مذاهب الفرق الضالة، لاسيما مذهب الرافضة؟!.

فإذا قيل: إن مذهب الإمام أحمد قائم على الكتاب والسنة، وأن الإمام أحمد لا يحتج بالأحاديث الضعيفة، وما روي عن الإمام أحمد: أنه يقدم الحديث

(١) فتح المغيث (١/ ٣٤٥).

الضعيف على الرأي. فمراده بالحديث الضعيف: «الحديث الحسن» الداخل في أنواع الحديث المحتج به؛ استطاع أن ينبري له أي رافضي أو كوثري؛ ليقول له:

فغض الطرف إنك من نُمير فلا كعبًا بلغت ولا كلابا

إن إمامكم إنَّما يريد بالحديث الضعيف الأحاديث المنكرة، والمردودة، والضعيفة جدًّا، والمطروحة، والمرمي بها، وغيرها مما لا يجوز كتابته، ولا الاحتجاج به، ولا الاعتبار به، فأي قيمة لإمام هذا حاله، وأي قيمة لهذا المذهب وهذه المرويات -الهالكة المتهاوية- من قواعده وأركانه؟!.

إنني أكره التعصب المذهبي أشد الكراهة، وأدعو إلى الاعتصام بالكتاب والسنة، وأكره الفرقة وأسبابَها، وأكره الظلم، ومنه ظلم متعصبي المذاهب لغير مذاهبهم، وقد رأيت من هذا اللون من الظلم العجائب، خصوصًا في متعصبة الحنفية.

هذا ولا يعزب عن البال أن للبحاثة الكبير أبي غدة مذهبًا جديدًا في «المنكر»، وهو مذهب منكر، وأي منكر، قال:

في فهرست قفو الأثر (ص١٣١):

الحديث المردود لطعن في الراوي: الطعن يكون بعشرة أشياء:

١- كذب الراوي، ويسمى حديثه: الموضوع...

٢- تُهمة الكذب على رسول الله ﷺ...

٣- فحش غلطه.

٤- غفلته عن الإتقان.

٥- فسقه بغير الكذب على رسول الله.

حديث هؤلاء الأربعة يسمى: المنكر.

قد يقال: إن الحافظ ابن حجر قد قال في نزهة النظر (ص٤٥): «فمن فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه؛ فحديثه منكر».

فالجواب: نعم، قرر ذلك ابن حجر، ولكن المنكر على أبي غدة: إضافته

رواية المتهم بالكذب إلى هذه الثلاث التي ذكرها ابن حجر، وقد أطلق ابن حجر على حديث المتهم وصف: المتروك، ثم إن أشد من هذا نكارة: ادعاؤه مع تلميذه: أن المنكر، والمردود وما في مرتبة المردود داخلة في الحديث الذي يسميه أحمد ضعيفًا.

إن هذا طعن في منهج الإمام أحمد الذي كان نموذجًا عاليًا لاحترام الحق وحبه له، فهل التمسك بالأحاديث المردودة والمنكرة من الحق في شيء؟!.

إن مُحمَّد عوامة وشيخه يصران على أن مراد الإمام أحمد بالحديث الضعيف: ما يشمل القسمين الأولين من تقسيمهما لأنواع الضعيف، فالمردود، والمطروح، إلى آخر هذه المرتبة مما ذكره العراقي مما يحتج به أحمد في نظرهما.

وابن تيمية يرى أن مراد الإمام أحمد بالضعيف: ما يشبه الحسن عند الترمذي[1].

وهذا ابن رجب الحنبلي يشارك ابن تيمية في قوله، قال في شرح العلل[2]: «وكان الإمام أحمد يحتج بالضعيف الذي لَم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن».

ومعروف أن الإمام ابن تيمية من أعرف الناس بمذهب الإمام أحمد ومنهجه، بل شهد له كثير من المنصفين ممن عاصروه أنه أعرف بالمذاهب من أهلها الذين عاصروه، حيث كانوا يستفيدون منه ما لا يعرفونه، ولا يدركونه من مذاهبهم، وأنا أستبعد أن تكون هناك أدنى نسبة بين ابن تيمية، وأبي غدة، وتلميذه، في معرفة مذهب الإمام أحمد ومنهجه فيما يؤخذ ويترك من الحديث.

وإذا كان هذا هو حال ابن تيمية، وحال أبي غدة، وتلميذه، فما كان يجوز لهما أن يخوضا في مناقشة ابن تيمية في شيء لا يعرفانه، ولا يهتديان إلى طرق النقاش الصحيحة فيه، لقد خاضا في النقاش مع ابن تيمية في أمر يجهلان كل

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٥)، وانظر أيضًا: (١/ ٢٥٢) هذا ولَم يقل ابن تيمية: ما يشبه الصحيح.

(٢) (١/ ٣٣٧).

متطلباته. وهي:

١- معرفة مناهج المحدثين، خصوصًا القدامى منهم، في إطلاق كلمة الحسن.

٢- وهل هم فعلًا كانوا قد قسموا الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف؟.

٣- توفر الأدلة الواضحة الكافية لإثبات ذلك.

٤- الخبرة الكافية بمذهب أحمد، ومعرفة العديد من مسائل هذا المذهب التي بنيت على روايات من قيل فيهم: مردود الحديث، مطروح الحديث، واهٍ بمرة. . إلى آخر هذه المرتبة التي يصران أنها مما يشمله مراد أحمد بالضعيف.

فمن يستطيع أن يقول: إن الرجلين قد ارتقيا إلى هذا المستوى، أو حتى حاما حوله.

ومن يجد أي أثر في بحثهما لهذه المتطلبات الضرورية، بل من يجد أي أثر لواحد منها:

يشمر للج عن ساقه ويغمره الموج في الساحل

إنني مع ضعفي وعجزي إذا أردت البحث في قضية ما؛ أحاول جهد المستطاع أن آخذ بالأسباب التي تقودني وتوجهني إلى السداد أو المقاربة في الحكم عليها، فإن توفرت لي تلك الأسباب وإلا فررت منها، وابتعدت عنها، وأعتقد أن هذا هو أسلوب كل عاقل يتسم بالإنصاف، ويربأ بنفسه عن الخوض في المسائل العلمية بجهل، أو جهل وتعصب.

ولعل القارئ يشاركني في أن هذين الرجلين قد خاضا في مناقشة ابن تيمية في هذا الموضوع بجهل مطبق، وتعصب أعمى -أعاذنا الله منهما-.

ولعل القارئ يتطلع إلى ما يؤيد قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن؛ فقد غلط عليه. . وأول من عرف أنه قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام صحيح: وحسن، وضعيف. هو أبو عيسى الترمذي في «جامعه»، والحسن عنده:

١- ما تعددت طرقه.

٢- ولَم يكن في رواته من يتهم.

٣- وليس بشاذ.

فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا، ويحتج به؛ ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجري ونحوهما»[١].

فعمرو بن شعيب مثال لراوي الحديث الحسن لذاته -وإن سماه ضعيفًا- وإبراهيم الهجري مثال لراوي الحديث الضعيف الذي ينجبر ويرتقي إلى الحسن لغيره[٢].

وقد تقدم موقف أحمد من ابن إسحاق[٣].

يؤيد كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قول الأثرم: «سئل أحمد عن عمرو بن شعيب، فقال: ربما احتججنا بحديثه، وربما وجس في القلب منه». انظر الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨)، والميزان (٣/ ٢٦٥)، وقال الذهبي في الميزان، قال عبد الملك الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، وإنَّما نكتب حديثه لنعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا».

وعلى هذه الرواية تَهبط رواية عمرو بن شعيب عن درجة الحسن لذاته.

ونقل ابن المنذر عن أحمد أنه كان يحتج بعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ إذا لَم يكن في الباب غيره[٤].

ويزيد الأمر وضوحًا: أن الإمام أحمد قد ترك الرواية عن جماعة من الرواة، منهم من هو ثقة عنده، وذلك مما يؤكد ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

فمنهم:

---

(١) التوسل والوسيلة (ص٨٨)، تحقيق: محب الدين الخطيب.

(٢) وأما تقسيم الحديث: فقد تقدم الكلام عليه.

(٣) وانظر شرح العلل لابن رجب (١/ ٧٤).

(٤) النكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٤٣٦)، وانظر بحر الدم (ص٣٢٠).

١ - أحمد بن إسحاق الحضرمي: أخو يعقوب الحضرمي، بصري، ثقة، وثقه النسائي وغيره.

وقال أحمد: لم يكن به بأس، تركته من أجل ابن أكثم، دخل له في شيء[1].

٢- الأحوص بن حكيم:

قال ابن إبراهيم: سألته عنه، فقال: ضعيف لا يسوى حديثه شيئًا. وقال: كان له عندي شيء فخرقته[2].

قال ابن المديني: ليس بشيء، وضعفه النسائي.

وقال ابن معين: لا شيء.

وقال ابن المديني: كان ابن عيينة يفضل الأحوص بن حكيم على ثور في الحديث، وأما يحيى بن سعيد، فلم يرو عنه، وهو يحتمل.

وقال ابن عدي: وليس فيما يرويه الأحوص حديث منكر إلا أنه يأتي بأسانيد لا يتابع عليها.

٣- أسباط بن نصر الهمداني:

توقف فيه أحمد[3]، ووثقه ابن معين.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، يغرب/ م٤.

٤- أسد بن عمرو أبو المنذر:

صاحب رأي.

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه، فقال: كان صدوقًا، ولكن كان من أصحاب أبي حنيفة، لا ينبغي أن يروى عنه شيء.

---

(١) الميزان (١/ ٨٢)، وبحر الدم (ص٤١).

(٢) بحر الدم (ص٦١)، والميزان (١/ ١٦٧).

(٣) بحر الدم (ص٦٣)، والميزان (١/ ١٧٥-١٧٦).

وقال ابن معين: أسد بن عمرو أوثق من نوح بن دراج.

وقال يزيد بن هارون: لا يحل الأخذ عنه[١].

وقال الدارقطني: يعتبر به.

وقال ابن عدي: لَم أر له شيئًا منكرًا.

٥- أصرم بن غياث النيسابوري:

قال أحمد: منكر الحديث.

وكتب عنه أحمد أحاديث منكرة، ثم خرقها[٢].

وقال الدراقطني والبخاري: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: إلى الضعف أقرب، وهو مقل.

وقال النسائي: متروك الحديث.

٦- حمزة بن زياد الطوسي:

تركه أحمد.

وقال ابن معين: ليس به بأس[٣].

وفي تأريخ بغداد[٤]:

قال مهنا: سألت أحمد عن حمزة الطوسي، فقال: لا يكتب عن الخبيث.

قال مهنا: وسألت يحيى -يعني ابن معين- عن حمزة الطوسي، فقال: ليس به بأس.

٧- سعيد بن زكريا القرشي، المدائني:

قال الأثرم: سألت أحمد عنه، فقال: كتبنا عنه ثم تركناه، لَم يكن به بأس في نفسه فيما أرى، ولكن لَم يكن بصاحب حديث.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٧-٣٣٨)، والميزان (١/ ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) الميزان (١/ ٢٧٣)، ولسان الميزان (١/ ٤٦٢، ٤٦٣)، وبحر الدم (ص٧٥).

(٣) الميزان (١/ ٦٠٧)، ولسان الميزان (٢/ ٣٥٩)، وبحر الدم (ص١٢٥).

(٤) (٨/ ١٧٩).

وقال ابن معين: ليس به بأس.

وقال البخاري: صدوق، كان ابن معين يثني عليه.

وقال محمود بن خداش: سألت أحمد وابن معين عنه فوثقاه.

وقال أبو داود: سألت ابن معين عنه فقال: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي. ووثقه صالح جزرة[1].

فإذا كان أحمد يترك أمثال هؤلاء وفيهم الثقة والصدوق ومن لا بأس به، فهل يجوز لمحمد عوامة وأبي غدة أن يقولا: إن مراد أحمد بالضعيف ما يشمل المردود، وما جرى مجراه؟!، إن ما أقدما عليه لَم يكن نتيجة دراسة منصفة، يتحرى فيها الحق والصواب، وإنَّما هو من باب الرجم بالغيب، حملهما عليه التعصب الأعمى.

ولقد اتضح أن ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية أقرب إلى الصواب، بل أرجو أن يكون عين الصواب، والأمر يحتاج إلى دراسة واسعة منصفة، تشمل أحكام أحمد على الرواة، ثم تطبيقه فعلًا في الأخذ عنهم والرد وبناء أحكامه ومسائله وفتواه على المرويات.

وهل هو أمر منهجي التزمه أحمد وكان يتحرى تطبيقه؟ وفي ضوء دراستي المحدودة وحسن ظني بالإمام أحمد يترجح لي ما قرره شيخ الإسلام بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن يدعي خلاف ذلك فعليه أن يقيم البراهين الواضحة على صحة دعواه، لا كما فعل عوامة وأبو غدة اللذان يقذفان بالغيب من مكان بعيد.

هذا، ويجب أن نفرق بين ما يحتج به أحمد في الأحكام والعقائد والحلال والحرام، وبين ما يرويه في مسنده وما يرويه في الفضائل والترغيب والترهيب، أقول هذا في مواقف أحمد وتصرفاته، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما مُحمَّد بن إسحاق: فيكتب عنه هذه الأحاديث -يعني المغازي ونحوها- فإذا جاء الحلال والحرام؛ أردنا

---

(١) الميزان (٢/ ١٣٧)، وبحر الدم (ص١٧٢).

قومًا هكذا. وتذكر الرجال الذين رد رواياتهم، وضرب عليها وهذه التفرقة معروفة لدى ابن تيمية وغيره من العلماء، ويذكره ابن تيمية في كتبه.

قال مُحمَّد عوامة:

«وقد عبر الإمام أحمد بالحسن عما هو حسن اصطلاحًا: «دون الصحيح وفوق الضعيف». فقد قال في ابن إسحاق -صاحب المغازي-: «حسن الحديث كما في الميزان».

ولَم يرد أنه ثقة صحيح الحديث؛ بدليل ما قاله فيه: «هو كثير التدليس جدًّا. قيل له: فإذا قال: أخبرني وحدثني فهو ثقة؟ قال: «هو يقول أخبرني ويخالف».

وظاهر أن هذا الكلام لا يقوله الإمام أحمد فيمن يعتبره ثقة صحيح الحديث.

أقول: أولًا: يجب أن تخبرنا: متى تم هذا الاصطلاح؟ وأين؟ ومن هم الأئمة الذين تم على أيديهم هذا الاصطلاح حتى إذا أطلق الإمام أحمد وغيره لفظ الحسن؛ تعين معناه الاصطلاحي؟.

إن من يعرف اضطراب العلماء في تعريف الحسن، وتحديد معناه، والمناقشات في تعريفه والأخذ والرد فيه إلى قرون بعد الإمام أحمد وطبقته؛ لا يجزم بأن أحمد أو من في عصره إذا أطلق لفظ الحسن لا يريد إلا معناه الدقيق.

ثانيًا: سبق لك أن الإمام أحمد يطلق الحسن إطلاقًا لغويًا على الصحيح، فإذا وجدنا أن أحمد أطلق الحسن على حديث أحد؛ فمن الخطأ أن نقول: إنه ما أراد إلا المعنى الاصطلاحي.

ثالثًا: أن ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ لَم ينازع في إطلاق أحمد وغيره لفظ الحسن، بل هو يعلم ذلك وينقله، ولكنه ينازع في إرادة المعنى الاصطلاحي.

وينازع في التقسيم الثلاثي، فعلى من يعارض ابن تيمية إثبات ما نفاه بالأدلة الواضحة، ودون إثبات ذلك خرط القتاد.

وأما ما يتعلق بمحمد بن إسحاق: فدونك كلام أحمد فيه؛ لتعرف هل المراد من إطلاقه لفظ الحسن على حديثه: الحسن الاصطلاحي أو الحسن اللغوي:

١- فقد تقدم لك أنه أطلق الحسن على حديث قد حكم هو بصحته.

٢- وأطلق في مسنده[1] الصحة على حديث رواه ابن إسحاق، قال فيه: ثنا يزيد بن هارون، أنا الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله ﷺ رد ابنته إلى أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد.

قال عبد الله: قال أبي في حديث حجاج: «رد زينب ابنته».

قال: هذا حديث ضعيف. أو قال: واهٍ، ولَم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب، إنَّما سمعه من مُحمَّد بن عبيد الله العرزمي، والعرزمي لا يساوي حديثه شيئًا.

والحديث الصحيح الذي روي: أن النَّبِي ﷺ أقرهما على النكاح الأول.

والحديث الذي صححه: هو حديث ابن عباس، من رواية مُحمَّد بن إسحاق، أخرجه أبو داود[2]، والترمذي[3]، وابن ماجه[4]، وابن سعد[5]، والبيهقي[6]، كلهم من طريق مُحمَّد بن إسحاق، قال: حدثني داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: رد النَّبِي ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول، ولَم يحدث نكاحًا.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن الحصين، من قبل حفظه».

وكان الترمذي قد روى حديث عمرو بن شعيب، من طريق حجاج، ثم قال عقبه: «هذا حديث في إسناده مقال». وفي الحديث الآخر مقال، والعمل على هذا الحديث «يعني: حديث عمرو بن شعيب» عند أهل العلم: أن المرأة إذا أسلمت قبل زوجها، ثم أسلم زوجها وهي في العدة؛ أن زوجها أحق بها ما كانت في

---

(١) (٢/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) (٢/ ٢٧٢).

(٣) (٣/ ٤٢٨-٤٢٩).

(٤) (١/ ٦٤٨).

(٥) (٨/ ٣٣).

(٦) (٧/ ١٧٨).

العدة، وهو قول مالك بن أنس والأوزاعي، والشافعي، وأحمد وإسحاق.

والشاهد في هذا الحديث: أن الإمام أحمد أطلق الصحة على حديث ابن إسحاق، وأن شأن أحمد شأن غيره من أئمة الجرح والتعديل، تختلف أقوالهم أحيانًا في الرجل الواحد.

وقد اختلفت أقواله فعلًا في مُحمَّد بن إسحاق:

١- قال أبو داود: سمعت أحمد ذكر ابن إسحاق، فقال: رجل يشتهي الحديث، فيأخذ كتب الناس، فيضعها في كتبه[1].

٢- وقال المروذي: قال أحمد: كان ابن إسحاق يدلس، وقد روى حديث ابن إسحاق في مسنده ولَم يكن يحتج به[2].

وقال عباس بن مُحمَّد الدوري: سمعت أحمد بن حنبل يقول -وهو على باب أبي النضر- وسأله رجل فقال: يا أبا عبد اللَّه ما تقول في مُحمَّد بن إسحاق وموسى ابن عبيدة الربذي؟ فقال: أما موسى بن عبيدة: فكان رجلًا صالحًا، حدث بأحاديث مناكير، وأما مُحمَّد بن إسحاق: فيكتب عنه هذه الأحاديث -يعني المغازي ونحوها- فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا.

قال أحمد بن حنبل بيده، وضم يديه، وأقام أصابعه الإبهامين[3]، وسئل عن ابن أخي الزهري وابن إسحاق في حديث الزهري، أيهما أحب إليك؟ قال: ما أدري. كأنه ضعفهما.

وقال ابن إبراهيم: قلت: مُحمَّد بن إسحاق في الزهري؟

قال: هو ثقة، ولكن معمر ومالك وهؤلاء أوثق منه[4].

وقال -أيضًا-: أوثق أصحاب نافع عندي: أيوب ثم مالك. نقلها ابن هانئ -أيضًا- وزاد في روايته قال: ومحمد بن إسحاق ليس بذلك القوي، وهو كذا وكذا.

---

(١) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص٣٦٢).

(٢) التاريخ لابن معين، ترتيب الدكتور: أحمد نور سيف (٢/ ٥٠٤-٥٠٥).

(٣) بحر الدم (ص٣٦٣).

(٤) بحر الدم (ص ٣٦٣-٣٦٤).

وقال: قلت له: مُحمَّد بن إسحاق حجة؟

قال: هو صالح الحديث. واحتج به أيضًا[١].

وقال عبد اللَّه بن أحمد وسأله رجل عن مُحمَّد بن إسحاق، فقال: كان أبي يتتبع حديثه، ويكتبه كثيرًا بالعلو والنُّزول، ويخرجه في المسند، وما رأيته اتقى حديثه قط.

قيل له: يحتج به. قال: لَم يكن يحتج به في السنن.

وقيل لأحمد: يا أبا عبد اللَّه إذا انفرد بحديث تقبله؟ قال: لا واللَّه إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من ذا[٢].

وقال أبو عبد الله: قدم مُحمَّد بن إسحاق إلى بغداد، فكان لا يبالي عمن يحكي، عن الكلبي وغيره[٣].

وقال المروذي وسألته عن مُحمَّد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين.

قلت: كيف؟.

قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا على هذا[٤].

فهذه أقوال الإمام أحمد في ابن إسحاق.

بعضها: يفيد أنه لا يحتج به.

وبعضها: يفيد أنه يكتب عنه في المغازي ونحوها.

ولا يكتب عنه الحلال والحرام.

وفي بعضها: أنه ثقة.

وفي بعضها: أنه ليس بالقوي.

---

(١) بحر الدم (ص٣٦٣-٣٦٤).

(٢) عيون الأثر (ص١١-١٢).

(٣) العلل والمعرفة لأحمد، رواية المروذي وغيره رقم (٥٧).

(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، رواية المروذي وغيره، ص(٦١) رقم (٥٥).

وفي بعضها: أنه صالح وأنه احتج به.

وفي قول ابنه عبد الله أنه يكتب عنه ولا يحتج به في السنن.

وفي بعضها: نوع من الجرح.

وفي بعضها: أن حديثه حسن.

وصحح له حديثًا كما مر بنا.

وقضية ابن إسحاق مشكلة، ولذا اضطربت فيه أقوال ابن معين وغيره كما حصل للإمام أحمد.

والحاصل أن أقوال أحمد كثرت في ابن إسحاق كما ترى، فالتشبث بقول واحد من أقواله، وهو قوله في حديث ابن إسحاق: إنه حسن. وأنه يقصد به المعنى الاصطلاحي، وإهمال أقواله الأخر من التصحيح والتوثيق والجرح، والتوقف عن الرواية عنه في الحلال والحرام- فيه بعد عن العدل والإنصاف، واتباع للهوى، وتعصب أعمى[1].

ولعله اتضح للقارئ فيما يخص الإمام أحمد: أنه إذا أطلق الحسن: أنه لا يريد به إلا المعنى اللغوي، لاسيما وقد وجدنا نصين أطلق فيهما لفظ الحسن على الصحيح.

١٠- قال مُحمَّد عوامة -وتابعه شيخه-:

ونقل الشيخ ابن تيمية نفسه في رسالته في تفضيل أبي بكر على علي -رضي الله عنهما- المطبوعة بحلب سنة (١٣٧٢هـ) عن الإمام أحمد والترمذي تحسينهما حديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه»[2].

أقول: هذا الحديث صحيح في نظر أحمد، وقد خرجه في مسنده في عدد من المواضع عن عدد من الصحابة.

---

(١) ومما يلفت النظر: أن مُحمَّد عوامة وشيخه يعرفان أقوال أحمد في ابن إسحاق، ثم يختاران من أقواله ما يوافق هواهما، ويغفلان منها ما لا يوافق هواهما.

(٢) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٣).

فقد خرجه في مسند علي (١/ ٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٢).

وخرجه في مسند ابن عباس (١/ ٣٣٠، ٣٣١).

وخرجه في مسند البراء بن عازب (٤/ ٢٨١).

وخرجه في مسند زيد بن أرقم (٤/ ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢) و(٥/ ٣٧٠).

وخرجه في مسند بريدة (٥/ ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٥٠) من طرق منها الصحيح ومنها الضعيف، موضعان منها فيما أذكر من زوائد عبد اللَّه.

وخرجه في مسند أبي أيوب (٥/ ٤١٩).

وخرجه في أحاديث رجال من أصحاب النَّبي ﷺ (٥/ ٣٦٦).

وأخرجه الإمام أحمد أيضًا في الفضائل برقم (٩٤٧، ١١٧٧).

والحديث مخرج في دواوين السنة، المسانيد، والمعاجم والمصنفات، وفي سنن ابن ماجه، ومستدرك الحاكم وغيرها من دواوين الإسلام، فالحديث صحيح عند الإمام أحمد.

وأخرج الترمذي[1] من طريق مُحمَّد بن بشار، قال: حدثنا مُحمَّد بن جعفر حدثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت أبا الطفيل يحدث عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم -شك شعبة- عن النَّبي ﷺ قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه الإمام النسائي في خصائصه بأسانيد كثيرة منها الصحيح، ومنها الضعيف.

فإطلاق أحمد لفظ الحسن في حكمه على هذا الحديث، بناء على ما أسلفناه من اعتنائه به، وإخراجه له في كثير من المواضع في المسند والفضائل- إطلاق لغوي.

مما يدل على ما قرره الإمام ابن تيمية: أن تقسيم الحديث ما كان إلا ثنائيًا قبل الإمام الترمذي.

---

(١) السنن، في مناقب علي رضي الله عنه (٥/ ٦٣٣) حديث (٣٧١٣).

١١- قال مُحمَّد عوامة:

«وممن استعمل كلمة «حسن»، وأراد بِها الحسن الاصطلاحي، وهو سابق للترمذي: الحافظ مُحمَّد بن عبد الله بن نمير، شيخ شيوخ الترمذي المتوفى سنة (٢٣٤هـ) فقد نقل عنه ابن سيد الناس في عيون الأثر: (١/ ١٠) قوله في ابن إسحاق أيضًا: «حسن الحديث صدوق»».

أقول: هذا من الرجم بالغيب، وأثبت العرش أولًا ثم انقش، فلا يستقيم لك هذا الزعم إلا إذا أثبت بالأدلة الواضحة استقرار هذا الاصطلاح في عهد مُحمَّد بن عبد الله بن نمير وقبله، ودونه خرط القتاد، ويا خيبة من يدخل في معركة بدون أسلحة ولا ذخيرة، وما أفشلها من معركة.

* * *

ماذا يريد يعقوب بن شيبة
بإطلاق لفظ «الحسن»

١٢- والآن يحمل لواء المعركة ضد شيخ الإسلام ابن تيمية الشيخ الأستاذ أبو غدة، فقد حسر عن ساعديه، وكشر عن أنيابه، وشمر عن ساعد الجد، وخاض المعركة بجزم وعزم وقوة، فلننتظر كيف تنتهي هذه المعركة الحامية الوطيس، فيقول:

«ممن استعمل كلمة «حسن» مريدًا بها الحسن الاصطلاحي وأكثر منها -جدًّا- كثرة بالغة: الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي البصري البغدادي، وهو سابق للترمذي ومعاصر للبخاري ومسلم، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وقول الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ٣٨)، والسيوطي في «التدريب» (ص ٩٦): أن يعقوب بن شيبة ألف «مسنده» بعد الترمذي؛ مردود، فقد فرغ الترمذي من كتابه سنة (٢٧٠) كما في تهذيب التهذيب، ويعقوب توفي قبل ذلك بسنين، فدونك كتابه «المسند الكبير المعلل» الذي قال الذهبي فيه في «تذكرة الحفاظ» (ص ٥٧٧)، «ما صنف مسند أحسن منه، ولكنه ما أتمه». فقد جاء في القطعة الصغيرة منه، والتي عثر عليها منه في مسند عمر بن الخطاب، طبعت في بيروت في المطبعة الأمريكية سنة (١٣٥٩هـ) نحو الثلاثين حديثًا، جاء فيها تعبيره بقوله: «هذا حديث حسن الإسناد» في تسعة مواضع: (ص٤٠، ٤٣، ٤٦، ٥٩، ٦٠، ٧٤، ٨٣، ٩٣، ٩٦).

ويقول في (ص: ٦٠): «هذا حديث حسن الإسناد وهو صحيح» ويقول في (ص: ٨٣): «حديث إسناده وسط، وليس بالثبت ولا الساقط، هو صالح».

ويقول في (ص ٩٢-٩٣): «حديث صالح الإسناد».

فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث، فقد جوده وحسنه، يعني: أنه يرتفع حينئذ من صالح إلى جيد وحسن.

وقد حدد في هذه الجمل مراده من قوله: «حسن الإسناد». تحديدًا واضحًا:

وهو فوق الصالح ودون الصحيح، فهذه نحو عشر مرات جاءت في هذه القطعة الصغيرة التي لا تبلغ نحو الثلاثين حديثًا، فكيف بالمسند كله؟ وقد قال الذهبي:

قيل: إن نسخة بمسند أبي هريرة منه شوهدت بمصر، فكانت مئتي جزء، وبلغني أن مسند علي منه خمس مجلدات.

ويقول الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ٩٦): «وشوهد -أيضًا- منه بعض أجزاء من مسند ابن عمر، يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها وعللها، أي: كالقطعة المطبوعة من مسند عمر ولو تم لكان في مئتي مجلد»[1].

انتهى كلام أبي غدة.

أقول: إن الطبعة التي ذكرها أبو غدة للقطعة المذكورة في مسند يعقوب ليست عندي، لكن عندي طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٥هـ)، فالحوالات ستكون على صحائفها وأرقامها.

١- قال يعقوب بن شيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (ص٥١ رقم ٨): «وحديثه في يوم حنين أن فلانًا قتل شهيدًا.

وقد ذكر الغلول، حديث حسن الإسناد، رواه عكرمة بن عمار، عن أبي زميل سماك الحنفي، عن ابن عباس، عن عمر رضي الله عنه، عن النَّبي ﷺ . . . وعكرمة بن عمار يمامي ثقة ثبت.

. . . حدثني غير واحد من أصحابنا، منهم عبد اللّه بن سعيد، سمعوا يحيى بن معين يقول: عكرمة بن عمار ثقة ثبت. . . ثناه علي بن حفص المدائني، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، وأبو النضر هاشم بن القاسم الليثي، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، قالوا: ثنا عكرمة بن عمار، قال: حدثني أبو زميل قال أبو النضر: حدثني سماك الحنفي أبو زميل قال: حدثني عبد اللّه بن عباس قال: حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: لما كان يوم حنين، قال أبو الوليد في حديثه: قتل نفر يوم حنين[2]. وقال علي بن حفص: قتل أناس من أصحاب النَّبي ﷺ،

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٤، ١٠٥).

(٢) كذا وفي صحيح مسلم: خيبر.

فجعلوا يقولون: فلان شهيد.

وقال أبو النضر: أقبل نفر من صحابة النَّبِي ﷺ فقالوا: فلان شهيد. حتى مروا برجل، فقالوا: فلان شهيد. فقال رسول اللَّه ﷺ: «كلا، إني رأيته في النار في بردة أو عباءة غلها». ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «يا عمر اخرج فناد: أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون. قال: فخرجت فناديت: أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون...».

وهذا الحديث خرجه مسلم في صحيحه[1]...

قال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا عكرمة بن عمار، قال: حدثني سماك الحنفي أبو زميل، قال: حدثني عبد اللَّه بن عباس، قال: حدثني عمر بن الخطاب.. وساق الحديث.. وأخرجه الترمذي...

فالحديث صحيح كما ترى، ويعقوب بن شيبة يراه صحيحًا، وقد وثق عكرمة ابن عمار، ونقل عن الإمام يحيى بن معين: أن عكرمة ثقة ثبت، ومع هذا قال: حديث حسن الإسناد. فهذا إطلاق لغوي لا اصطلاحي.

٢- (ص: ٥٤ رقم٩) قال يعقوب بن شيبة: «وحديثه[2] في حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى أهل مكة «حديث حسن الإسناد، رواه أيضًا عكرمة بن عمار، عن سماك أبي زميل، عن ابن عباس، عن عمر رضي الله عنه، قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه: «لا نعلمه روي عن عمر عن النَّبِي ﷺ إلا من هذا الوجه». قال: ولَم يروه أهل الحجاز ولا أهل البصرة ولا أهل الكوفة.

وهو كما قال علي.

وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هذا الحديث من وجوه صحاح، تأتي في مسند علي إن شاء اللَّه.

وحديث علي متفق عليه.

ثم أقول: فإن كان يعقوب يريد بهذا الكلام أن يعل حديث عمر بحديث علي

---

(١) كتاب الإيمان، (٤٨) باب غلظ تحريم الغلول، حديث (١١٤).

(٢) يعني: عمر.

فإطلاقه للحسن على حديث عمر من إطلاق الحسن على الضعيف المعلل.

وإن كان يريد أن يقويه ويشده بحديث علي فهو من إطلاق الحسن على الصحيح، والراجح الأول في نظري، وهو إطلاق لغوي على الحديث الغريب الفرد الذي شذ به راويه.

وفي كلا الحالين: فهو إطلاق لغوي لا اصطلاحي كما يزعم أبو غدة.

٣- (ص ٥٥ حديث رقم ١٠) قال يعقوب: «وحديثه أن النَّبِي ﷺ صالح أهل مكة يوم الحديبية حديث حسن الإسناد.

وهو أيضًا مما تفرد بروايته عكرمة بن عمار، وما أقل -أيضًا- من رواه عن عكرمة ثناه أبو حذيفة موسى بن مسعود.

قال: ثنا عكرمة بن عمار بالإسناد السابق».

وهذا فيه سواء كان يراه صحيحًا كما تقدم أو معلًا فهو إطلاق لغوي.

والراجح الاحتمال الثاني، أطلق عليه لفظ الحسن استغرابًا له واستنكارًا لتفرد راويه به.

٤- (ص ٥٦ حديث رقم ١١) قال يعقوب: «وحديثه في قصة الأسرى يوم بدر، ومشاورة النَّبِي ﷺ بعض أصحابه فيهم: «هو حديث حسن الإسناد، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الطريق.

رواه عكرمة بن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس، عن عمر ورواه، عن عكرمة أبو حذيفة، وعبد الله بن المبارك، وعمر بن يونس اليمامي، وقراد أبو نوح.. وكلهم ثقة».

فأما أبو حذيفة: فإنه جاء به مختصرًا، وجعله كله عن ابن عباس، عن عمر، عن النَّبِي ﷺ، وأما عبد الله بن المبارك: فجاء به أتم، وأدخل فيه كلمة عن عبد الله ابن مسعود، من حديث الأعمش، وجعله كله عن ابن عباس، عن عمر ﷺ، عن النَّبِي ﷺ. اتفق... هو وأبو حذيفة في الإسناد.

وأما حديث عمر بن يونس اليمامي: فجوده وحسنه وفصله، فجعل بعضه عن

ابن عباس، عن عمر، عن النَّبِي ﷺ، وبعضه عن ابن عباس خاصة عن النَّبِي ﷺ، وذكر في الحديث كلامًا لَم يذكره غيره.

ثم ساق الحديث من روايات من ذكرهم سابقًا.

فيقال فيه ما قيل سابقًا؛ لأنه إسناد واحد، مداره على عكرمة بن عمار، وإنَّما سقت كلام يعقوب بِهذا الطول ليعرف القارئ العارف بِهذا الشأن مقصود يعقوب ابن شيبة بقوله: «جوده وحسنه وفصله». وأنه يريد أن يبين تفاوت الرواة في سياقة هذا الحديث، فهذا يختصر وهذا يروي الحديث تامًا، ويبين ما دخل فيه من كلام عبد الله بن مسعود من طريق ابن المبارك.

وهذا يجعل بعضه عن ابن عباس، عن عمر، عن النَّبِي ﷺ، وبعضه عن ابن عباس خاصة عن النَّبِي ﷺ، فلا يريد أن يبين درجة الإسناد إذ قد بينه مرارًا، ولا يريد أن يبين درجة المتن.

وإنَّما هذا منه وصف لما امتازت به سياقة رواية عمر بن يونس على غيره، لا كما يفهم أبو غدة من هذا الإطلاق أن يعقوب يريد به المعنى الاصطلاحي كما فهم من كلام مماثل هذا الفهم البعيد.

٥- (ص ٦٥ رقم ١٦) قال يعقوب: وحديثه في اعتزال النَّبِي ﷺ نساءه، وهو حديث حسن الإسناد. . .

ثناه أبو حذيفة قال: ثنا عكرمة بن عمار، عن أبي زميل قال: أخبرني ابن عباس. . . أن عمر ﷺ حدثه قال: لما اعتزل نبي الله ﷺ نساءه، فكان وجد عليهن فاعتزلهن في مشربة هي خزانته.

وأشار إلى جمل من الحديث.

فهذا من إطلاق لفظ الحسن على ما يعتقده صحيحًا، فردًا، غريبًا.

وهذا الحديث قد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[1]، عن عكرمة بن عمار نفسه، قال رَحِمَهُ اللهُ: حدثني زهير بن حرب، حدثنا عمر بن يونس الحنفي، حدثنا

---

(١) ١٨- كتاب الطلاق، (٥) باب في الإيلاء، واعتزال النساء، حديث (١٤٧٩).

عكرمة بن عمار، عن سماك أبي زميل، حدثني عبد الله بن عباس، حدثني عمر ابن الخطاب، قال: لما اعتزل نبي الله نساءه. وهو حديث طويل.

وهذا يؤكد أن يعقوب لَم يستخدم لفظ «الحسن» في معناه الاصطلاحي، ولعله لَم يخطر على باله ولا كان يعرفه.

٦- (ص ٦٦ حديث رقم ١٧) قال: «وحديثه عن النَّبِي ﷺ: «أتاني آت من ربي ﷻ فأمرني أن أصلي في الوادي المبارك».

«حديث حسن الإسناد وهو صحيح» رواه علي بن المبارك والأوزاعي جميعًا عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر، عن النَّبِي ﷺ... وعلي والأوزاعي ثقتان.

والأوزاعي أثبتهما في روايته عن الزهري خاصة شيء، ورواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصة فيها وهنٌ، وقد سمع من يحيى وكان يحدث عنه بما سمع منه، ويحدث عنه بما كتب به إليه، ويحدث عنه من كتاب كان يحيى تركه عنده.

وهذا الحديث خاصة يروى أنه مما سمعه علي بن المبارك من يحيى.

ماذا يفهم أهل العلم المختصون في الحديث وطلاب الحق المنصفون من هذا التعبير: «حسن الإسناد وهو صحيح».

من إسناد فيه الأوزاعي وعلي بن المبارك الإمامان الثقتان، وإذا كان في الرواية عن طريق المكاتبة أو من الكتاب نوع من الضعف عند بعض العلماء فقد نفى يعقوب هاتين الشبهتين عن رواية علي بن المبارك لهذا الحديث خاصة.

وأنه يروي أنه مما سمعه من يحيى بن أبي كثير، ولا شبهة في رواية الإمام الأوزاعي...

وقد أخرج البخاري حديثه هذا في صحيحه في موضعين:

الأول: في كتاب الحرث[1] قال:

---

(١) ١٦- باب حديث (٢٣٣٧) من الكتاب المذكور.

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، قال: حدثني يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر ﷺ، عن النَّبِي ﷺ قال: «الليلة أتاني آت من ربي وهو بالعقيق أن صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة».

والثاني: في كتاب الحج[1].

قال: حدثنا الحميدي، حدثنا الوليد وبشر بن بكر التنيسي، قالا: حدثنا الأوزاعي به.

فهل هناك مجال للقول: أن مراد يعقوب هنا «بالحسن» الحسن الاصطلاحي؟! وهل يطلق الحسن الاصطلاحي على إسناد الأوزاعي الإمام، وعلي بن المبارك أحد رجال الصحيحين بل الستة؟!

والجدير بالذكر أن يعقوب روى هذا الحديث من طرق، منها قوله: وثنا زهير ابن حرب، ثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي[2] به.

٧- (ص ٨٢ رقم ٢٣) قال يعقوب بن شيبة: حديثه أن النَّبِي ﷺ قال: «إني ممسك بحجزكم عن النار».

«هو حديث حسن الإسناد» غير أن في إسناده رجلًا مجهولًا.

رواه يعقوب القمي، عن حفص بن حميد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر ﷺ، عن النَّبِي ﷺ.

وحفص بن حميد هذا: لا نعلم أحدًا روى عنه إلا يعقوب القمي ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر ﷺ إلا من هذا الوجه.

وقد رواه أهل المدينة، عن أبي هريرة أو بعضه.

وقد أخرجنا ما حضرنا بأسانيد حسان متفرقة، عن أبي هريرة، وابن عباس،

---

(١) ١٦- باب قول النَّبِي ﷺ: «العقيق واد مبارك»، من الكتاب المذكور، حديث (١٥٣٤)، وانظره برقم (٢٣٣٧، ٧٣٤٣).

(٢) (ص ٨١) من مسنده.

وأم سلمة، وأسماء بنت أبي بكر، عن النَّبي ﷺ.

وقد روى عبد الله بن أنيس، عن عمر رضي الله عنه من آخر هذا الحديث شيئًا نأتي به في موضعه إن شاء الله. . .

ثم ساق الحديث بإسناده، وهو حديث طويل.

نتساءل ما مراد يعقوب بإطلاقه الحسن على إسناد فيه رجل مجهول؟.

والجواب: كما هو واضح لا يريد به إلا المعنى اللغوي من إطلاق الحسن على الغريب المنكر على سنن بعض أهل الحديث، يطلقون لفظ «الحسن» ويريدون به الغريب المنكر.

ذلك أن حفصًا قد خالف حفاظ أهل المدينة الذين رووا الحديث عن أبي هريرة وغيره ممن ذكره يعقوب، ولَم يروه أحد منهم من حديث عمر رضي الله عنه.

فكانت رواية حفص بن حميد -وهو غريب مجهول- الحديث عن عمر مما يستنكر ويستغرب، فجرى على عادة أهل الحديث من إطلاقهم الحسن على الحديث المنكر، وقد ذكرنا علل هذا الإسناد فيما سبق عند الحديث عن علي بن المديني ورأيه في هذا الحديث[1].

ثم إن نُقَّاد الحديث في مثل مخالفة هذا الرجل المجهول في نظر يعقوب وشيخه علي بن المديني لا يترددون في إعلال حديثه والحكم عليه بالنكارة، بل لو خالف مثل هذا العدد ثقة كبير القدر؛ لا يتردد كثير من أهل الحديث في إعلال حديثه والحكم عليه بالشذوذ، هذا لا يتوقف فيه من يعرف مناهج القوم.

ثم قال في (ص٨٥): وأما ما رواه أهل المدينة فيه: ثنا أحمد بن شبيب، قال: ثنا أبي، عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «يرد عليَّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض فأقول: يا رب أصحابي. فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنَّهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى»[2].

---

(١) (ص٣٥-٣٦).

(٢) هذا في المرتدين كما قاله البخاري رحمه الله.

أحمد بن شبيب: قال فيه الحافظ في التقريب: «صدوق».

قال ابن عدي: قبله أهل العراق، ووثقوه، وكتب عنه علي بن المديني، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو الفتح الأزدي: «منكر الحديث غير مرضي».

قال الحافظ: «لَم يلتفت أحد إلى هذا القول، بل الأزدي غير مرضي».

ويعقوب: عراقي بصري بغدادي، فهو ممن قبله ووثقه، وكتب عن أحمد شيخ يعقوب وهو علي بن المديني، فهو يحذو حذوه، ونحن نحكم هنا على أحاديثه في ضوء منهجه ومقاييسه لا باصطلاح المتأخرين، خصوصًا في مثل هذا الأمر الذي ليس لدينا أدلة واضحة، بل ولا غير واضحة في أن مصطلحه في «الحسن» كاصطلاح المتأخرين.

وأما أبوه شبيب بن سعيد:

فقال فيه ابن المديني: «ثقة»، وكتابه كتاب صحيح.

وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وقال أبو حاتم: «كان عنده كتب يونس بن يزيد، وهو صالح لا بأس به».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الحافظ: «لا بأس به».

وقال ابن عدي: ولشبيب نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير.

وقال الدارقطني: «ثقة»، ونقل ابن خلفون توثيقه[1] عن الذهلي، وبقية الإسناد أئمة.

فالحديث صحيح.

لاسيما على منهج ابن المديني، ويعقوب تلميذه يحذو حذوه، وبعيد جدًا

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٧).

إطلاق الحسن هنا على المعنى الاصطلاحي.

ثم قال (ص ٨٦):

وثناه عبد الله بن مسلمة بن قعنب، قال: ثنا عبد العزيز بن مُحمَّد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وساق الحديث، العلاء صدوق ربما وهم، كما قال الحافظ، وهذا خلاصة ما قيل فيه، وعبد العزيز: «صدوق كان يحدث من كتب غيره».

فالحديث حسن على اصطلاح المتأخرين، ولا نستطيع أن نحكم على يعقوب أنه يريد هذا المعنى، ولا يبعد أن يكون يرى صحة حديثهما، كيف لا والدراوردي من رجال الشيخين والعلاء من رجال مسلم!!

والحديث أخرجه مسلم[1] قال: حدثنا عبد الرحمن بن سلام الجمحي، حدثنا الربيع «يعني: ابن مسلم» عن مُحمَّد بن زياد، عن أبي هريرة نحوه.

فالحديث مما حفظه العلاء وعبد العزيز -رحمهما الله تعالى- والحسن هنا: حسن لغوي. ثم قال في (ص ٨٧):

ثنا يعلى بن عبيد، قال: ثنا أبو حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيبًا، فحمد الله ﷻ وأثنى عليه، ثم ذكر الغلول فعظمه وعظم أمره، ثم قال: «لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني. أقول: لا أملك لك شيئًا ..». الحديث.

أقول: وهذا إسناد صحيح عظيم، رجاله رجال الشيخين.

والحديث أخرجه الشيخان بهذا الإسناد.

أخرجه البخاري في كتاب الجهاد[2].

قال البخاري: حدثنا مسدد، ثنا يحيى، عن أبي حيان، قال: حدثني أبو زرعة، قال: حدثني أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قام فينا النَّبي ﷺ وذكره.

---

(١) ٤٣- كتاب الفضائل، ٩- باب إثبات حوض نبينا مُحمَّد ﷺ، حديث (٢٣٠٢).

(٢) ١٨٩- باب الغلول، حديث (٣٠٧٣).

وقال مسلم[1]: وحدثني زهير بن حرب: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: قام فينا رسول الله ﷺ، ثم ساقه من طرق أخرى، مدار بعضها على أبي حيان التيمي به.

ومدار بعضها على أبي زرعة به.

ولنتساءل كيف يطلق يعقوب بن شيبة لفظ الحسن الاصطلاحي على حديث هذا شأنه؟!

ثم قال في (ص ٨٨ حديث رقم ٢٦):

وأما حديث ابن عباس: أخرجناه مختصرًا حتى نأتي به في موضعه إن شاء الله. ثناه أبو الوليد الطيالسي، وحفص بن عمر النمري وهو أبو عمر الحوضي، وسياق الحديث لأبي الوليد، قالا: ثنا شعبة، قال: أخبرني المغيرة بن النعمان من النخع، قال: سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس قال: خطب رسول الله ﷺ فذكر كلامًا ثم قال: «ألا وإنه يجاء برجال من أمتي، فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصحابي. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾». الآية، وساق الحديث.

ثم قال: حدثناه قبيصة بن عقبة، وشاذان الأسود بن عامر، ومحمد بن كثير، وأبو حذيفة، وسياق الحديث لقبيصة، قالوا: ثنا سفيان، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر الحديث. ثم ساق يعقوب طائفة منه.

وهذان إسنادان صحيحان.

والحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما.

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه[2]:

(١) في صحيحه ٣٣- كتاب الإمارة ٦- باب غلظ تحريم الغلول حديث: ١٨٣١.

(٢) كتاب التفسير سورة المائدة: ١٤-باب ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾. ١٥- باب ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾. رقم (٤٦٢٥، ٤٦٢٦)، وفي الأنبياء حديث (٣٣٤٩)، وانظره في خ: (٤٧٤٠، ٦٥٢٤، ٦٥٢٥، ٦٥٢٦).

حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، أخبرنا المغيرة بن النعمان، قال: سمعت سعيد ابن جبير، عن ابن عباس -رضي اللَّه عنهما- قال: خطب رسول اللَّه ﷺ فقال: «يأيها الناس إنكم محشرون إلى اللَّه حفاة عراة غرلًا.. إلى أن قال: ألا وإنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال..».

ثم ساقه مرة أخرى:

حدثنا مُحمَّد بن كثير، حدثنا سفيان، حدثنا المغيرة بن النعمان، وساقه مختصرًا.

وأخرجه في الأنبياء، قال: حدثنا مُحمَّد بن كثير به.

وأخرجه مسلم في صحيحه[1] من طريق وكيع ومعاذ بن معاذ العنبري ومحمد ابن جعفر، عن شعبة، عن المغيرة بن النعمان به.

ولعل هذا يقطع دابر كل التعللات والتأويلات الباطلة إن بقي شيء منها.

ولا يسع ذوي العقول إلا أن يقولوا: لعل يعقوب لَم يخطر بباله ما يعوله به أبو غدة وينسبه إليه من إطلاق الحسن قاصدًا به المعنى الاصطلاحي في أي مكان أطلقه.

ثم قال في (ص ٩٠ رقم ٢٧): «وأما حديث أم سلمة: فحدثناه الأسود بن عامر، قال: ثنا شريك، عن عاصم، عن أبي وائل، عن مسروق، عن أم سلمة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «من أصحابي من لا يراني..» الحديث.

قال: ثنا يوسف بن بَهلول، قال: ثنا عبدة، عن مُحمَّد بن إسحاق، عن عبد اللَّه بن رافع، عن أم سلمة، قالت سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول على هذا المنبر: «أيها الناس: إني سلف لكم على هذا الكوثر».

وساقه، وفي معناه شيء من المخالفة لما قبله.

وفي الإسناد الأول: شريك بن عبد اللَّه.

---

(١) ٥١- كتاب الجنة وصفة نعيمها، حديث (٢٨٦٠)، (٥٨).

قال الحافظ: صدوق يخطئ كثيرًا.

قال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين. وقال غيره: سيئ الحفظ.

قال الذهبي: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، قاله ابن المبارك.

وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة، سيئ الحفظ جدًا.

وعاصم هو ابن كليب الجرمي. قال فيه الحافظ: صدوق رمي بالإرجاء.

ووثقه ابن معين والنسائي والعجلي.

لكن لا نذهب بعيدًا.

فقد قال يعقوب في إسناد فيه عاصم: «إسناده وسط، ليس بالثبت ولا الساقط، هو صالح رواه عاصم بن كليب». ثم قال: قال علي بن المديني: وعاصم بن كليب: صالح، ليس مما يسقط ولا مما يحتج به، وهو وسط.

فهذا تليين منه لهذا الإسناد.

والإسناد الثاني: رجاله ثقات، يوسف بن بهلول ثقة، من رجال البخاري وعبد الله بن رافع ثقة، من رجال مسلم، ومحمد بن إسحاق صدوق يدلس، ورمي بالقدر والتشيع.

وقد تقدم الكلام فيه، ويعقوب قال فيه: إنه حسن الحديث. لكن قد عرفنا من منهج يعقوب أنه يطلق لفظ الحسن على الصحيح إطلاقًا لغويًا، فالظاهر أنه يحكم بصحة هذا الإسناد.

والذي هو واحد من أسانيد صحيحة أطلق عليها أنّها حسان، ولعلها عنده من غرائب الصحيح، وحديث أم سلمة، رواه مسلم في صحيحه[1].

قال: حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي، أخبرنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث: أن بكيرًا حدثه عن القاسم بن عباس الهاشمي، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة عن النبي ﷺ، وساق الحديث.

---

(١) ٤٣- كتاب الفضائل، حديث (٢٢٩٥).

ثم قال في (ص ٩٢ رقم ٢٨): «وأما حديث أسماء بنة أبي بكر: فحدثناه يوسف بن كامل، قال: ثنا نافع بن عمر الجمحي، قال: ثنا ابن أبي مليكة، عن أسماء ابنة أبي بكر، قالت: قال رسول الله ﷺ. وساق حديثها في الحوض وذود بعض الناس عنه.

رجال هذا الإسناد رجال الصحيحين إلا يوسف بن كامل شيخ يعقوب بن شيبة، فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عليه.

وذكره ابن حبان في الثقات.

ولا يبعد أن يوثقه يعقوب، فإنه يبدو من منهجه أنه متساهل، لاسيما وقد أدخله ضمن الأسانيد التي قال: إنَّها حسان. وهذا الحديث في صحيح مسلم[1] وكذا البخاري[2].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وحدثنا داود بن عمر الضبي، حدثنا نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، قال: قال عبد الله بن عمرو بن العاص: قال رسول الله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر..». وساق الحديث . ثم قال: وقالت أسماء بنت أبي بكر[3]: قال رسول الله ﷺ. وساق حديثها في الحوض، فقد ظهر لك من دراسة هذه الأسانيد: أن معظمها في قمة الصحة، ومع ذلك فإن يعقوب يسميها حسانًا.

مما يدل دلالة واضحة أنه لا يريد من إطلاق الحسن المعنى الاصطلاحي.

٨- (ص ٩٣ حديث ٢٩) قال يعقوب بن شيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وحديثه في ليلة القدر، حديث إسناده وسط، ليس بالثبت ولا الساقط، وهو صالح، رواه عاصم بن كليب عن أبيه عن خاله الفلتان بن عاصم، عن النَّبِي ﷺ.

ورواه أيضًا عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر، عن النَّبِي ﷺ.

---

(١) ٤٣- كتاب الفضائل، حديث (٢٢٩٣).

(٢) ٨١- الرقاق، ٥٣- باب في الحوض، حديث (٦٥٩٣)، وفي ٩٢- الفتن، حديث (٧٠٤٨) في الموضعين من طريق نافع بن عمر به.

(٣) وليس هذا تعليقًا، وإنَّما بناه مسلم على إسناده السابق، فهو مسند متصل.

قال علي بن المديني: وعاصم بن كليب: «صالح، ليس مما يسقط ولا مما يحتج به، وهو وسط».

ثم بين أن عددًا من الثقات رووه عن عاصم بن كليب، رواه عنه على وجهين، عن أبيه، عن خاله الفلتان، عن النَّبِي ﷺ، وعن عاصم، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر، عن النَّبِي ﷺ، ثم قال: وقد روى هذا الحديث، عن النَّبِي ﷺ من وجوه تثبت هذا الحديث.

ثم روى الحديث من طرق عن عاصم كعادته.

وبعد.. فما هي درجة عاصم بن كليب في نظر يعقوب بن سفيان وشيخه علي بن المديني؟.

لقد قالا: «إنه صالح، وليس مما يسقط ولا مما يحتج به، وهو وسط». فلا شك أن هذه درجة من يعتبر به، فليس هو من الساقطين المتروكين، ولا هو من الأثبات الثقات الذين يعتمد عليهم ويحتج بهم، ولو كان حديثه حسنًا عند يعقوب، وكان اصطلاح المحدثين في الحسن مستقرًا، والتقسيم الثلاثي للحديث ثابتًا؛ لأطلق عليه يعقوب بن شيبة لفظ الحسن، لاسيما وهو يكثر من استعمال هذا اللفظ، ولكن لا هذا ولا ذاك، فسقطت مزاعم أبي غدة.

أيكثر يعقوب من استعماله، فيطلقه على الصحيح والضعيف ومفردًا وجمعًا، حتى إذا جاء موطن استعماله في نظر أبي غدة فإذا به كأنه لا يعرفه، فيقول: «صالح ليس مما يسقط ولا مما يحتج به، وهو وسط»؟!.

إن هذا لأقوى دليل على أن الحسن بالمعنى الاصطلاحي لَم يكن مستقرًا في عهد يعقوب ولا يعرفه بهذا المعنى.

وعلى هذا مشى المتأخرون، قال الحافظ العراقي بعد ذكر المراتب المحتج بها.

... ...	وتلا محله الصدق رووا عنه إلى
الصدق ما هو كذا شيخ وسط	أو وسط فحسب أو شيخ فقط
وصالح الحديث أو مقاربه	جيده حسنه مقاربه

صويلح صدوق إن شاء الله أرجو بأن ليس به بأس عراه

قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٤٠) بعد أن شرح هذه المرتبة وما قبلها مع مرتبتين أضافهما إلى ما ذكره العراقي: ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب: الاحتجاج بالأربعة كذا الأولى، وأما التي بعدها، فإنه لا يحتج بأحد من أهلها، لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر.

فعاصم قال فيه علي ويعقوب: صالح ووسط ولا يحتج به. هذه الألفاظ يؤكد بعضها بعضًا في عدم الاحتجاج به، وأنه ممن يعتبر به.

٩- (ص ٩٨ حديث ٣٤) قال يعقوب: وحديثه في المال الذي كان بين يديه.. حديث صالح الإسناد وسط، رواه أيضًا: عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر ﷺ.

ثنا علي بن عبد الله، قال: ثنا سفيان، قال: ثنا عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: كان عمر ﷺ كلما صلى صلاة جلس للناس.

وساق حديثًا طويلًا.

قال: صالح الإسناد، وسط من أجل عاصم.

وعلي بن عبد الله: هو ابن المديني الإمام، وسفيان: هو ابن عيينة الإمام، وقد تقدم الكلام على درجة عاصم.

١٠- (ص ١٠٠ حديث ٣٥) قال يعقوب: «وحديثه في العاني حديث صالح الإسناد أيضًا. رواه عبد الله بن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن عمر ﷺ، ولَم يرو هذا الحديث إلا من هذا الوجه، ولا يحفظ عن كليب أبي عاصم أنه سمع من عمر ﷺ شيئًا إلا هذا الحديث؛ إذ[1] كان ثبت، وإنَّما روايته المعروفة التي يرويها عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر ﷺ.

فرواه عن ابن إدريس غير واحد، علي بن المديني وغيره، فقالوا جميعًا: عن عاصم، عن أبيه، عن عمر ﷺ.

---

(١) قوله إذ كذا والظاهر «إن».

ورواه شيخ من أهل الكوفة معروف[1] بالسماع، يقال له: حسين بن عبد الأول، عن ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفلتان بن عاصم عن عمر ﷺ، فخالف من رواه عن ابن إدريس، وأدخل هو فيما بين كليب أبي عاصم وبين عمر: الفلتان بن عاصم خاله، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوده وحسنه.

وألفت النظر إلى أمور:

أولها: قد تقدم الكلام على منزلة عاصم بن كليب.

ثانيها: قوله صالح الإسناد مع أن في الإسناد عللًا:

منها: مخالفة حسين بن عبد الأول لأصحاب ابن إدريس وفيهم الإمام الحافظ علي بن المديني بقوله: عن عاصم، عن أبيه، عن الفلتان، عن عمر.

ثالثها: أن حسين بن عبد الأول مجروح جرحًا شديدًا.

قال فيه أبو حاتم: تكلم الناس فيه.

وكذبه ابن معين.

رابعها: في الكتاب: رواه شيخ من أهل الكوفة معروف بالسماع، يقال له حسين بن عبد الأول.

وقوله: فإن كان هذا الشيخ.. إلخ.

كل ذلك يدل أن يعقوب لا يعرف هذا الرجل، ولو كان يعرفه لقال رأسًا وخالفهم حسين بن عبد الأول.

والظاهر: أن في الكلام سقطًا، وهو لفظ «غير»، أو «لَم يكن»، إذ السياق يقتضي أن يكون الكلام: ورواه شيخ من أهل الكوفة «غير» معروف بالسماع، أو «لَم يكن معروفًا».

---

(١) في المطبوع معروفًا، وهو خطأ مطبعي أو من الأصل، ولعل أصله: لَم يكن معروفًا. والسياق يقتضيه فتأمل.

خامسها: قوله: «فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوده وحسنه».

يريد به يعقوب: جودة سياقة متن الحديث، وحسن عرضها.

ويريد بالضبط: ضبط ما خالف فيه أصحاب عبد الله بن إدريس، وهي زيادة الفلتان في الإسناد التي لَم يذكرها أصحاب ابن إدريس.

فقول أبي غدة: «يعني: أنه يرتفع حينئذ من صالح إلى جيد وحسن». غلط؛ إذ كيف يجوده يعقوب ويحسنه التحسين الاصطلاحي وفيه هذه العلل؟! إذن فالتحسين لغوي لا اصطلاحي.

(ص ١٠٢ رقم ٣٨) قال يعقوب: «وحديثه عن النَّبِي ﷺ في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح».

حديث حسن الإسناد، ثبت.

رواه قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، عن عمر ﷺ، عن النَّبِي ﷺ.

ورواية قتادة، عن أبي العالية: مرسلة كلها إلا أربعة أحاديث سمعها من أبي العالية.

هذا الحديث أحد الأربعة.

فرواه عن قتادة:

١- سعيد بن أبي عروبة.

٢- وهشام الدستوائي.

٣- وشعبة.

٤- ومنصور بن زاذان.

٥- وهمام بن يحيى.

٦- وأبان العطار[1].

٧- وأبو هلال الراسبي[2]. انتهى.

---

(١) هو ابن يزيد العطار، قال الحافظ: ثقة، له أفراد.

(٢) هو مُحمَّد بن سليم البصري. قال الحافظ: صدوق. ولا يحتاج الباقون إلى ترجمة؛ لأنَّهم أعلام شوامخ.

لا شك أن كل ذي عقل وفهم وذوق لا يجرؤ أن يقول: إن مراد يعقوب هنا «بالحسن» الحسن الاصطلاحي. فحديث يرويه سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، ومنصور، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، عن عمر، عن النَّبي ﷺ، كيف يقال: إنه «حسن» بالمعنى الاصطلاحي؟! بل لو رواه واحد من هؤلاء بالإسناد المذكور هل يقال له: إنه حسن بالمعنى الاصطلاحي؟!.

لو لَم يكن إلا هذا النص الواضح وضوح الشمس في استعمال يعقوب بن شيبة لفظ الحسن مريدًا به المعنى اللغوي لكفى في هدم وبطلان دعوى أبي غدة أنه يطلقه ويريد به المعنى الاصطلاحي، فكيف وقد تبين بطلان كل ما ادعاه على يعقوب في إطلاق لفظ «الحسن»؟!.

وتَهويله بِما ورد في هذه القطعة، وتَهويله بمسند يعقوب، ظانًا أنه لو بقي لوجدنا فيه الألوف من إطلاقات يعقوب «الحسن» مريدًا بِها المعنى الاصطلاحي.

ونحن نعتقد أنه لو كان موجودًا لزاد الأمر وضوحًا على وضوح، أن يعقوب لا يريد بإطلاق لفظ الحسن إلا المعنى اللغوي.

وقد وجدت نصًا من كلام يعقوب في تَهذيب الكمال، أحببت نقله:

قال المزي: «وقال يعقوب -يعني: ابن شيبة-: «بقية بن الوليد: هو ثقة، حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحدث عمن هو أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعيد الحدثاني».

والشاهد في قوله: «هو ثقة حسن الحديث». فإنه من إطلاق لفظ الحسن على الحسن اللغوي.

والحمد لله الذي تكفل بنصرة الحق وأهله.. جعلنا اللَّه منهم...

١٣- إطلاق أبي حاتم لفظ الحسن إطلاقًا لغويًا:

قال أبو غدة: «وممن استعمل «الحسن» في وصف الحديث قبل الترمذي -أيضًا-: الإمام أبو حاتم الرازي، المولود سنة (١٩٥هـ)، والمتوفى سنة (٢٧٧هـ).

ففي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، في ترجمة إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي (١/ ١/ ١٤٨)[1]:

سمعت أبي يقول: يكتب حديثه، وهو حسن الحديث.

وفي ترجمة مُحمَّد بن راشد المكحولي (٣/ ٢/ ٢٥٣):

«قال أبي: كان صدوقًا حسن الحديث».

وبتتبع الكتاب تبلغ الأمثلة الكثير»[2].

أقول: أولًا: مما يلفت النظر: أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ كان قد ذكر في نكته[3] على ابن الصلاح عددًا من أئمة الحديث ممن أطلق لفظ الحسن بالمعنى اللغوي.

ثم قال: «وأما أبو حاتم: فذكر ابنه في كتابه «الجرح والتعديل» في «باب من اسمه عمرو» من حرف العين، عمرو بن مُحمَّد -روى عن سعيد بن جبير، وأبي زرعة بن عمرو بن جرير.

روى عنه إبراهيم بن طهمان، سألت أبي عنه فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير حسن».

قلت: وكلام أبي حاتم هذا محتمل، فإنه يطلق المجهول على ما هو أعم من المستور غيره.

فيحتمل أن يكون حكم على الحديث بالحسن؛ لأنه روي من وجه آخر، فيوافق كلام الترمذي.

ويحتمل أن يكون حكم بالحسن، وأراد المعنى اللغوي، أي أن: متنه حسن. والله أعلم.

أقول: أولًا: إني أستبعد جدًا أن يكون أبو غدة قد جهل كلام أبي حاتم هذا وما قبله وكتاب النكت في حوزته.

---

(١) صوابه (١/ ٢/ ١٤٨).

(٢) حاشية قواعد على علوم الحديث (ص١٠٥).

(٣) (١/ ٤٢٦).

وهو المصدر الرئيس والمحور الأساس لبحثه هذا، وإنني أكاد أجزم أنه كان حين كتابة هذا البحث وبعده على علم به.

لكنه لما رأى هو وتلميذه مُحمَّد عوامة أن بحثهما لا تقوم له قائمة إن هما أبرزا هذا الكلام لجأا إلى إخفائه وكتمانه، وذهب أبو غدة يبحث هنا وهناك عما يظن أنه يشيد بحثه.

ولو كان كلام أبي حاتم ومن قبله يصلح له لاستخرجه من الأعماق، ولو فاته وقت بحثه لاستدركه، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

وغدًا تكشف السرائر، وإن غدًا لناظره قريب.

ثانيًا: ما تعلق به أبو غدة مما اختطفه سريعًا من إطلاق أبي حاتم للفظ الحسن لا يغني عنه شيئًا.

فإن أبا حاتم يختلف مراده من إطلاق لفظ «الحسن». فهو تارة يطلقه على الصحيح إطلاقًا لغويًا، وتارة يطلقه على رواية المجهول، وتارة على رواية الصدوق الذي يمكن أن يقال: أن حديثه حسن. ويمكن أن يقال: أن حديثه صحيح.

وهذا الاختلاف في إطلاقه هذا اللفظ أقوى دليل على أنه يريد به المعنى اللغوي لا المعنى الاصطلاحي، وعلى أنه إلى وقته ووقت ابنه لَم يستقر المعنى الاصطلاحي للفظ الحسن.

١- فمما أطلقه أبو حاتم من لفظ الحسن، وهو يريد به المعنى اللغوي: ما نقله عنه ابنه في كتابه «العلل»[1]:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن أبي شيبان، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس، عن عبد اللّٰه بن حوالة، عن النَّبِي ﷺ، قال: «يجندون أجنادًا».

قال: «هو صحيح، حسن، غريب».

---

(١) (١/ ٣٣٧).

وإبراهيم بن أبي شيبان:

قال فيه أبو حاتم: «لا بأس به»[1].

ويونس بن ميسرة ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[2]، وسكت عنه.

وقال الحافظ في التقريب: «ثقة عابد».

وأبو إدريس: هو الخولاني التابعي الجليل المشهور، وعبد الله بن حوالة صحابي كريم.

فهذا حديث صحيح في نظر أبي حاتم، أطلق عليه أبو حاتم لفظ «الحسن» إطلاقًا لغويًا.

لا يقال: لعله جمع له بين الصحة والحسن باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن لذاته، فهو يريد الحسن الاصطلاحي.

والجواب: أنه ليس الأمر كذلك.

فلا يعرف له أبو حاتم إلا إسنادًا واحدًا، هو هذا الإسناد الذي أجرى عليه هذا الحكم.

ولذا قال: «غريب». فأطلق عليه الحسن تأسيًا بغيره؛ إذ يطلق بعض أهل الحديث الحسن على الفرد الغريب.

٢- ومن إطلاقه لفظ «الحسن» على الصحيح إطلاقًا لغويًا:

قوله في عبد ربه بن سعيد: «لا بأس به».

قال ابنه: قلت: يحتج بحديثه؟.

قال: هو حسن الحديث ثقة[3].

وعبد ربه قال فيه الحافظ في التقريب: ثقة من الخامسة وهو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، ورمز له بـ(ع).

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٥-١٠٦).

(٢) (٩/ ٢٤٦).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٤١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٦، ١٢٧).

قال فيه يحيى بن سعيد القطان: كان وقادًا حي الفؤاد.

وقال ابن معين: «ثقة مأمون»[1].

فظاهر جدًا أن إطلاق أبي حاتم لفظ «الحسن» على حديث عبد ربه بن سعيد الثقة: إطلاق لغوي.

٣- ومن إطلاقه «الحسن» مريدًا به المعنى اللغوي: قوله في حديث عمرو بن مُحمَّد: «حسن». مع أنه مجهول.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: عمرو بن مُحمَّد روى عن سعيد بن جبير.. سألت أبي عنه، فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن.

والحديث الآخر الذي رواه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، فإنه يرويه الناس[2].

فالظاهر أنه يريد بالحسن هنا: الغريب المستنكر.

وعمرو بن مُحمَّد قال فيه الذهبي:

عمرو بن مُحمَّد، عن سعيد بن جبير مجهول[3].

فالظاهر أن أبا حاتم يريد بقوله فيه: «مجهول». جهالة العين.

ويريد بإطلاق الحسن على حديثه: الاستغراب والاستنكار؛ بدليل أنه قال في حديثه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير: «يرويه الناس».

فمفهوم هذا القول أن حديثه عن سعيد: غريب، وأنه قد تفرد به عن سعيد ابن جبير، فليس له متابع ولا شاهد.

ولو كان أحد قد شارك عمرو بن مُحمَّد في رواية حديث سعيد لذكره، لا سيما إذا كان قصده بتحسين حديثه المعنى الاصطلاحي.

---

(١) المصدران السابقان.

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٢).

(٣) الميزان (٣/ ٢٨٧).

فلما لَم يحصل ذلك من أبي حاتم اتضح لنا أن قصده بإطلاق لفظ الحسن على رواية عمرو المجهول: المعنى اللغوي؛ استغرابًا له واستنكارًا كما يفعل ذلك كثير من أئمة الحديث.

٤- ومن إطلاق أبي حاتم لفظ «الحسن» على الصحيح إطلاقًا لغويًا -على ما يترجح لي من الدراسة-: قوله في حديث مُحمَّد بن راشد المكحولي: «حسن الحديث».

ومحمد بن راشد المكحولي.

نقل ابن أبي حاتم عن شعبة أنه قال: «إنه صدوق».

وعن أحمد: إنه ثقة.

وعن ابن معين: إنه ثقة.

وعن عبد الرزاق: ما رأيت أحدًا أورع في الحديث منه.

ثم قال: وسألت أبي عنه فقال: «كان صدوقًا حسن الحديث»[1].

ونقل الحافظ عن أحمد أنه قال: «ثقة ثقة».

وعن ابن معين أنه: «ثقة صدوق».

وعن النسائي أنه: «ثقة». وفي موضع آخر: «لا بأس به».

وفي موضع آخر: «ليس بالقوي».

وعن ابن حبان أنه: «كان من أهل الورع والنسك، ولَم يكن الحديث من صنعته، كثير المناكير في روايته فاستحق الترك».

وقال الدارقطني «يعتبر به».

وقال ابن عدي: «يروي عن مكحول أحاديث، وليس برواياته بأس، وإذا حدث عنه بقية فحديثه مستقيم.

وعن ابن معين: «لَم يكن به بأس».

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣).

وعن ابن المديني: «ثقة».

وقال الساجي: «صدوق».

وقال ابن خراش: «ضعيف الحديث»[1]. ولا يعتد بقول ابن خراش، فهو نفسه مجروح.

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق يهم رمي بالقدر».

وقال الذهبي: وثقه أحمد وجماعة، وقال دحيم: يذكر بالقدر[2].

وعن أبي مسهر قال: كان يرى رأي الخوارج.

فمن سياق ترجمة مُحمَّد بن راشد في الجرح والتعديل، ومن أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، يبدو أن أبا حاتم أطلق لفظ الحسن على حديثه إطلاقًا لغويًا من إطلاقه على الصحيح، ويبعد أن يريد به المعنى الاصطلاحي للأسباب التي ذكرناها سابقًا.

فإن قيل: كيف يرى صحة حديثه وهو يقول فيه: صدوق؟.

قيل: وكيف صحح حديث إبراهيم بن أبي شيبان، وقد قال فيه: «لا بأس به». أليس مُحمَّد بن راشد الذي قال فيه: صدوق، والذي وثقه عدد من كبار الأئمة أولى بهذا الحكم؟!.

ولو سلمنا أن منْزلة مُحمَّد بن راشد عند أبي حاتم منْزلة راوي الحسن عند المتأخرين؛ فإن من المجازفة بمكان أن نقول: إن مراده بتحسين حديثه: الحسن الاصطلاحي لما سبق من تصرفاته في هذا اللفظ، مما يدل دلالة واضحة أنه لا يريد بإطلاقه إلا المعنى اللغوي.

ومما يزيده بعدًا: عدم استقرار المعنى الاصطلاحي في عهده وعهد من قبله من أهل الحديث.

قال أبو غدة:

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠).

(٢) الكاشف (٣/ ٤٢).

مراد الإمام الشافعي من إطلاق لفظ الحسن.

١٤- «وممن استعمل «الحسن» قبل أبي حاتم: الإمام الشافعي المولود سنة ١٥٠ والمتوفى سنة ٢٠٤هـ».

قال الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح ص٨: ولَم أر من سبق الخطابي إلى التقسيم المذكور: صحيح، وحسن، وضعيف. وإن كان في كلام المتقدمين ذكر «الحسن».

وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري، وجماعة.

ثم ذكر في ص ٣٨ نصوص الشافعي فيه[١].

أقول: لنا أن نسأل أبا غدة: لماذا تركت كلام الحافظ في النكت الذي صرح فيه بأنه لَم يظهر له المعنى الاصطلاحي من كلام الشافعي ولا من كلام من قبله؟.

ولماذا تركت قول الحافظ[٢] عقب هذا التصريح: فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر -رضي اللَّه عنهما- في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنًا خلاف الاصطلاح، بل هو صحيح متفق على صحته؟[٣].

وكذا قال الشافعي في حديث منصور، عن إبراهيم عن علقمة، عن ابن مسعود -رضي اللَّه تعالى عنه- في السهو»؟[٤].

ولماذا تركت قول الحافظ العراقي عن الإمام الشافعي: «فقال في كتاب اختلاف الحديث، عند ذكر حديث ابن عمر «لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا» الحديث: حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد، وقال فيه أيضًا -وسمعت من يروي

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٥).

(٢) النكت (١/ ٤٢٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤-الوضوء، ١٢- باب من تبرز على لبنتين، حديث ١٤٥، ثم ١٤٨، ١٤٩) ومسلم في ٢- الطهارة، ١٧- الاستطابة حديث ٢٦٦.

(٤) البخاري، ٨-الصلاة، حديث (٤٠١، ٤٠٤) وأطرافه في (١٢٢٦، ٦٦٧١، ٧٢٤٩) ومسلم -المساجد ١٩- باب السهو في الصلاة (٥٧٢) من طرق إلى منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد اللَّه بن مسعود مرفوعًا.

بإسناد حسن أن أبا بكرة ذكر للنبي ﷺ أنه ركع دون الصف[1]؟».

لماذا تفعل كل هذه الأفاعيل؟!.

أخشيت أن يعرف القراء منهج الشافعي ومن قبله، بل ومنهج أحمد: أنَّهم يطلقون الحسن بخلاف المعنى الاصطلاحي الذي تريد أن تحمل عليه كل لفظة وردت في كلامهم بلفظ الحسن.

لماذا اقتصرت على قولك: ثم ذكر في (ص٣٨) نصوص الشافعي ولَم تنقل هذه النصوص التي ذكرها العراقي؟ ليعرف الناس هذه النصوص، ويعرفوا من خلالها منهج الشافعي في إطلاق الحسن بحرية كاملة وبصيرة واضحة، دون أن تحملهم حملاً على اعتقاد ما تريد.

ألست تعرف أن هذه النصوص التي تعمدت تركها من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها؟!.

لكنك أدركت أن ذكر هذا الكلام وذاك سيكشف الأغطية والحجب عن أبصار القراء وبصائرهم فيعرفوا أن منهج المحدثين قبل الإمام الترمذي في إطلاق الحسن على خلاف المعنى الاصطلاحي، وفي ذلك تأييد لما ذهب إليه ابن تيمية، وإحباط لما تقرره أنت وتلميذك.

* * *

---

(١) البخاري، ١٠- الأذان، ١١٤- حديث (٧٨٣) وأبو داود، ٢- الصلاة، ١٠١- باب الرجل يركع دون الصف حديث (٦٨٣، ٦٨٤) ١٠- كتاب الإمامة، ٦٣- الركوع دون الصف، حديث (٨٧١، ٨٧٢) وأحمد (٥/٣٩، ٤٢).

إطلاق أبي زرعة لفظ الحسن مريدًا به المعنى اللغوي

١٥- قال أبو غدة:

«وممن استعمله -أيضًا- أبو زرعة الرازي، المولود سنة ٢٠٠، والمتوفي سنة ٢٦٤، شيخ أبي حاتم، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة «عبد الله بن صالح، كاتب الليث» (٢/ ٢: ٨٧): سألت أبا زرعة عنه فقال: لَم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث.

ونقله الحافظ ابن حجر في التهذيب: (٥/ ٢٥٨)، وهدي الساري (ص ٤١٢) و(٢: ١٣٧)»[1].

أقول: أولًا: لا يظهر قصد المعنى الاصطلاحي من عبارة أبي زرعة؛ لأنه لَم يكن قد استقر في عهده هذا الاصطلاح في لفظ «الحسن».

ثانيًا: أن أبا زرعة إنَّما نفى عنه تُهمة الكذب التي اتُّهمه بِها بعض نقاد الحديث.

قال سعيد بن عمرو البردعي: قلت لأبي زرعة: أبو صالح كاتب الليث. فضحك، وقال: حسن الحديث.

قلت: إن أحمد يحمل عليه. قال: «وشيء آخر»[2].

انظر إلى السياق والجو الذي اكتنف هذا التحسين، من ضحك أبي زرعة، فإنه ينم أنه كان يحس شيئًا من وراء هذا السؤال، فلما قال له البردعي: إن أحمد يحمل عليه. قال: «وشيء آخر». أظنه إشارة إلى أمر خطير، وهو أن بعض الناس يكذبه،

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٦).

(٢) هدي الساري (٢/ ١٧٨) ط.الحلبي.

وبعضهم يرى أنه يروي الكذب الذي يدس عليه ولا يحس بهذا الدس.

قال صالح بن مُحمَّد الملقب جزرة المولود سنة ٢٠٥ والمتوفى سنة ٢٩٣: وكان ابن معين يوثقه، وعندي أنه يكذب[١].

وقال أبو حاتم: «الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه: نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولَم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلًا صالِحًا»[٢].

أعتقد أن قول أبي زرعة: «وشيء آخر». يرمي إلى هذه الأشياء، وكذلك ضحكه، ففي هذا الجو والملابسة أطلق أبو زرعة كلمة الحسن، ولا أستبعد أنه يريد أن أحاديثه فيها غرابة ونكارة، جرى فيها على سنن السلف في إطلاق لفظ الحسن على ما يستغربونه ويستنكرونه، ولكل مقام مقال.

ملاحظتان:

الأولى: على قول أبي غدة عما نقله ابن أبي حاتم عن أبي زرعة، «ونقله الحافظ في التهذيب وهدي الساري».

لَم ينقل الحافظ قول ابن أبي حاتم، إنَّما نقل قول سعيد البردعي في الكتابين المذكورين.

الثانية: قال أبو غدة عن أبي زرعة: شيخ أبي حاتم، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه.

أقول: في عَدِّه من شيوخ أبي حاتم نظر.

فإن أبا حاتم أكبر منه سنًّا إذ كانت ولادته سنة ١٩٥ هـ وولادة أبي زرعة سنة ٢٠٠، وقال الذهبي: «بعد نيف ومئتين»[٣].

---

(١) هدي الساري (٢/ ١٧٨) ط.الحلبي.

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧) وهدي الساري (٢/ ١٧٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٦٥)، ثم تردد في عام ولادته.

وقال الذهبي في ترجمة أبي حاتم: «حدث عنه ولده الحافظ الإمام أبو مُحمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم ويونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان المؤذن شيخاه، وأبو زرعة الرازي رفيقه وقرابته، وأبو زرعة الدمشقي»[1].

ولعل أبا غدة راجع ترجمتي أبي زرعة وأبي حاتم في تذكرة الحفاظ[2]، فرأى قول الذهبي: حدث عنه من شيوخه: حرملة، وأبو حفص الفلاس، وجماعة.

ومسلم، وابن خالته الحافظ أبو حاتم، والترمذي، وابن ماجه.

فظن أن أبا زرعة من شيوخ أبي حاتم، وإنَّما هو قرينه بل أصغر منه سنًّا، لكن كلًّا منهما أخذ عن الآخر، وهذا شأن المحدثين يأخذ الأقران عن أقرانهم، بل يوجد عندهم رواية الأكابر عن الأصاغر والعكس.

الثالثة: نقلت كلام سعيد بن عمرو البردعي عن أبي زرعة السابق من هدي الساري، ثم علقت عليه بما يفهم منه ومن غيره، ثم راجعت تهذيب التهذيب[3] فوجدت الكلام على النحو الآتي:

«وقال سعيد البردعي: قلت لأبي زرعة: أبو صالح كاتب الليث. فضحك، وقال: ذاك رجل حسن الحديث.

قلت: أحمد يحمل عليه. قال: وشيء آخر سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا أبو صالح كتاب عقيل، فإذا في أوله: حدثني أبي، عن جدي، فإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث، قلت: فأي شيء حاله في يحيى بن أيوب، ومعاوية ابن صالح، والمشيخة. قال: كان يكتب لليث والله أعلم، وفي نسخة: «وأثنى عليه» بدل «والله أعلم».

فهذا تفسير لضحكه ولقوله: وشيء آخر. وذلك أنه لا يميز بين حديث شيخه الليث وحديث عقيل، وقد يكون هناك فروق كبيرة في المتون والشيوخ، كل ذلك مع ملازمته لليث وروايته لأحاديثه، هذا ما يمكن أن نقوله في تفسير قوله: وشيء

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٤٨).

(٢) (٢/٥٥٧).

(٣) (٥/٢٥٨).

آخر. في هذا النص.

وهو في الواقع يؤكد ما قاله أبو حاتم: «الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره -التي أنكروا عليه- مما افتعل خالد بن نجيح..إلخ. أي أنه يحدث بما دسه عليه خالد ولا يستنكره ولا يميزه.

وكذلك لَم يفرق بين أحاديث عقيل وأحاديث الليث التي مارسها؛ لأدنى سبب: وهو ظنه أن الكتاب كتاب عقيل، بينما هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث الذي يرويه عن أبيه، عن جده، وهذه نهاية الغفلة، أخذها عليه أبو زرعة.

فظهر أن قول أبي زرعة أن عبد الله بن صالح حسن الحديث. إنَّما يريد به الاستغراب والاستنكار، ولا مجال للقول بأنه يريد به المعنى الاصطلاحي؛ لهذه الأدلة وغيرها.

هذا ولا مانع أن يكون أبو زرعة يريد بقوله: وشيء آخر. ما ذكره وما يجري حوله من إنكار المحدثين لحديثه وما ذكره أبو حاتم من قصة خالد بن نجيح.

وقد يطلق أبو زرعة الحسن على حديث يراه صحيحًا كغيره من الأئمة: أحمد والشافعي، والبخاري، وأبي حاتم ﷺ.

قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في «العلل الكبير»[1]: «وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه». يعني: حديث أم حبيبة في نقض الوضوء بمس الذكر.

وكان الترمذي قد سأل عنه البخاري فأعله بأن مكحولًا لَم يسمع من عنبسة.

وقال البيهقي في «السنن الكبرى»[2]: «وبلغني عن أبي عيسى الترمذي، قال: «سألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه»[3].

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»[4]: وأما حديث أم حبيبة، فصححه أبو زرعة والحاكم، وأعله البخاري بأن مكحولًا لَم يسمع من عنبسة بن

---

(١) (١/ ١٦١).

(٢) (١/ ١٣٠) وانظر النكت لابن حجر (١/ ٤٢٤).

(٣) (١/ ١٣٠) وانظر النكت لابن حجر (١/ ٤٢٤).

(٤) (١/ ١٢٤).

أبي سفيان، وكذا قال يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: أنه لَم يسمع منه.

وخالفهم دحيم، وهو أعرف بحديث الشاميين، فأثبت سماع مكحول من عنبسة، وقال الخلال في «العلل»: «صحح أحمد حديث أم حبيبة».

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة، عن حديث أم حبيبة في مس الفرج، فقال: «مكحول لَم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئًا».

وهذه الأقوال عن أبي زرعة فيها اختلاف.

فيمكن أن يقال: إنه كان يرى أن مكحولًا لَم يسمع من عنبسة، ثم تبين له أن مكحولًا سمع من عنبسة؛ فحكم بصحة الحديث، فإن كان أطلق الاستحسان في هذه الحال فهو من إطلاق الحسن على الصحيح إطلاقًا لغويًا.

وإن كان الأمر بالعكس: بأن تبين له في الأخير أن مكحولًا لَم يسمع من عنبسة، فتكون روايته عنه منقطعة، أي ضعيفة، فيكون استحسانه لحديث أم حبيبة استغرابًا واستنكارًا، ولا يخرج الأمر عن هذين الحالين.

ولا يستقيم القول بحال أنه أراد بالاستحسان هنا المعنى الاصطلاحي؛ لأمور كثيرة:

منها: ما فصلناه سابقًا.

ومنها: ما سبق أن ذكرناه عن منهج المحدثين في إطلاق لفظ الحسن.

وأنه لَم يكن عندهم اصطلاح في هذا اللفظ إلى عهد أبي زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* * *

الإمام مالك وإطلاقه لفظ الحسن

١٦- قال أبو غدة:

«بل قد جاء هذا الوصف بالمعنى الاصطلاحي في عهد متقدم جدًا عن الترمذي، جاء في كلام الإمام مالك، المولود سنة ٩٣، والمتوفى سنة ١٧٩هـ، ففي تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص: ٣١-٣٢ نقل قول الإمام مالك في حديث المستورد بن شداد في تخليل أصابع الرجلين في الوضوء: إن هذا الحديث حسن»[1].

أقول: إن تعجب فعجبٌ قول أبي غدة:

«بل قد جاء هذا الوصف بالمعنى الاصطلاحي في عهد متقدم جدًا عن الترمذي».

بِهذا الأسلوب الجازم الواثق فيه بِما يقول؛ ونحن لا يسعنا إلا أن نقول: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾. بين لنا متى تم هذا الاصطلاح؟.

هل تم في عهد مالك ومعاصريه، أو قبله في عهد الصحابة أو التابعين، وهل نقل هذا الاصطلاح أئمة الحديث عن مالك أو عمن قبله؟.

وهل عرف هذا الاصطلاح أصحاب مالك أو جهلوه؟ وإذا لَم يحصل شيء من هذا فكيف عرفته يا أبا غدة؟.

أما كان أجمل بك وأرفق بحالك إن كنت لا بد مقدمًا على هذا القول أن تقول: وقد وجد التعبير بالحسن في كلام الإمام مالك؛ حتى تسلم من اقتحام المآزق التي يصعب عليك الخروج منها.

من تخاطب ولمن تكتب يا أبا غدة؟

أتظن أنه قد خلا لك الجو؟!

---

(١) الاستدراك (٦) على قواعد في علوم الحديث (ص٥٤٨).

كلا . .

ففي كتاب الجرح والتعديل للإمام أبي مُحمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم «المولود ٢٤٠ أو ٢٤١- والمتوفى ٣٢٧»: حدثنا عبد الرحمن، نا أحمد بن عبد الرحمن بن أخي بن وهب، قال: سمعت عمي يقول: سمعت مالكًا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء، فقال: ليس ذلك على الناس، قال: فتركته حتى خف الناس. فقلت له: عندنا في ذلك سنة، فقال: وما هي؟.

قلت: حدثنا الليث بن سعد، وابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن، الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي، قال: «رأيت رسول اللَّه ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه».

فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة، ثم سمعته بعد ذلك يسأل فيأمر بتخليل الأصابع[1].

أقول: إن هذه القصة لا تثبت.

أولًا: أن ابن أبي حاتم لَم يلق أحمد بن عبد الرحمن بن أخي بن وهب، وليس من شيوخه.

لذا تجده يسأل أباه وغيره عن حاله، ولو كان لقيه وسمع منه؛ لعده في شيوخه؛ ولعرف حاله وعرفه للناس.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت مُحمَّد بن عبد اللَّه بن عبد الحكم عنه فقال: ثقة ما رأينا إلا خيرًا. قلت: سمع من عمه؟ قال: إي واللَّه. قال عبد الرحمن: سمعت أبا زرعة، يقول: أدركناه ولَم نكتب عنه. وسمعت أبي يقول: أدركته وكتبت عنه.

سمعت أبا زرعة، وأتاه بعض رفقائي، فحكى عن أبي عبد اللَّه بن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث، فقال أبو زرعة: إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ به المنْزلة التي كان قبل ذلك.

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٣١-٣٢).

فهذه النصوص تفيد أنه ما لقيه، ولا سمع منه.

وانظر إلى تعبير شيخه أبي زرعة، وتعبير أبيه بـ «أدركناه»، مما يبعد جدًّا أن يكون لقيه عبد الرحمن بن أبي حاتم، وبناء على هذا: لا يكون حديثه عن أحمد بن عبد الرحمن إلا بوسائط.

ثانيًا: لو فرضنا أنه لقيه: لما كان هذا اللقي إلا بعد اختلاط أحمد بن عبد الرحمن، فإنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر، كما ذكر ذلك الحاكم أبو عبد الله[1]، وابن أبي حاتم صغير لا يحتمل سماعه قبل اختلاط أحمد بن عبد الرحمن، فتكون روايته عنه بعد الاختلاط ضعيفة.

ثالثًا: وبناء على ما سبق: يتبين أن صيغة التحديث «نا» رمز حدثنا حصل فيها تحريف من النساخ لكتاب الجرح والتعديل، أو حصل هذا التحريف من الطابعين للكتاب -والله أعلم- ولو فرضنا جدلًا صحة هذه القصة عن الإمام مالك.

فمن البعيد جدًّا أن يريد بـ «الحسن» المعنى الاصطلاحي، إذ الجزم بإرادة المعنى الاصطلاحي لا يصدر من عاقل إلا بإثبات أن هذا الاصطلاح قد تم قبل الإمام مالك أو في عهده وعهد شيوخه، وانتشر في طبقته وشاع فيهم، وتوارثه تلاميذه ومدرسته، فإن مثل هذا لا يخفى عليهم، ودون ذلك خرط القتاد.

وهذه الدعاوى مما لَم يسبق إليها أبو غدة وتلميذه.

* * *

---

(١) انظر صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (ص٩٥-٩٦).

أبو الحسن العجلي واستعماله لفظ الحسن ومراده منه

١٧- قال أبو غدة:

«وممن استعمل الوصف بكلمة «حسن». -أيضًا- بالمعنى الاصطلاحي: أبو الحسن العجلي «أحمد بن عبد الله العجلي» المولود سنة ١٨٢، والمتوفى سنة ٢٦١، فقد جاء الوصف بها غير مرة في كتابه «الثقات» الذي رتبه التقي السبكي، وسماه «ترتيب الثقات»، وهذه بعض نماذج منه:

«إبراهيم بن الزبرقان التيمي، ثقة، حسن الحديث، عبد الواحد بن زياد العبدي، بصري ثقة، حسن الحديث، فطر بن خليفة، كوفي ثقة، حسن الحديث، مجالد بن سعيد، كوفي، حسن الحديث»[1].

أقول: انظر أولًا: ما قدمناه في الرد على مثل هذه الدعوى في دعواه: أن الإمام مالكًا استعمل هذا الوصف بالمعنى الاصطلاحي.

ثانيًا: متى اصطلح المحدثون على إطلاق الحسن على روايات الثقات؟ وأين ذكروا هذا؟.

وما هو الفرق بين الحسن والصحيح إذا كانوا قد اصطلحوا على أن الثقة روايته حسنة، وفي الوقت نفسه يطلقون على رواية الثقة أنها صحيحة؟.

نرجو الجواب الواضح الحاسم حتى لا يدخل طلاب الحديث في دوامة من الحيرة والبلبلة.

أما كان الأولى لك تجنب هذه الأمثلة التي ذكرتَها عن العجلي إن كنت مصممًا على المضي قدمًا في هذا البحث المتهاوي؟! بل أما كان في وقوفك عليها ما يدفعك إلى الرجوع إلى الحق؟!.

---

(١) الاستدراك السادس الملحق بقواعد علوم الحديث (ص ٥٤٨).

إن مناطحة الكبار مثل شيخ الإسلام ابن تيمية ليست بالسهلة، ويفتقر صاحبها إلى علم وتقوى وفضل من الذكاء والإنصاف والعدل، ولقد رأيت العجائب من أهل الباطل والبدع في مقارعة الحق وأهله، إذ يرتكبون كل صعب وذلول في دعم باطلهم ولكن الحق يعلو ويظهر، وللباطل جولة ثم يتلاشى.

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

هذا، وسأعرض للقارئ أمثلة يتجلى فيها أن العجلي لا يريد بإطلاق الحسن فيها إلا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي.

وسأحيل على بعض أرقام التراجم في كتاب العجلي:

١٠٢- الأسود بن قيس: كوفي تابعي ثقة حسن الحديث.

١٥٨- بشر بن المفضل الرقاشي: ثقة فقيه البدن، ثبت في الحديث، حسن الحديث، صاحب سنة.

قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فاضل. فهل يريد العجلي بقوله: حسن الحديث الحسن الاصطلاحي؟ كلا.

٤٢٨- داود بن أبي هند: بصري ثقة، جيد الإسناد، رفيع، وكان خياطًا، وكان رجلًا صالحًا، ثقة حسن الإسناد.

٦٢٥ سفيان بن سعيد بن مسروق بن ربيع «الثوري»: ثقة كوفي، رجل صالح زاهد عابد، ثبت في الحديث، فقيه صاحب سنة واتباع، وأطال في ترجمته وذكره مرة أخرى ص. ٤١١

فقال: . . . وكان ثقة ثبتًا في الحديث زاهدًا فقيهًا، صاحب سنة واتباع. . .

قال العجلي: أحسن إسناد الكوفة: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.

فهل يريد العجلي المعنى الاصطلاحي من إطلاق لفظ «الأحسن» على إسناد من أصح الأسانيد؟!.

يا أولي الألباب؟!

٦٣١- قال العجلي: سفيان بن عيينة الهلالي: كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان بعض أهل الحديث يقول: هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث. . .

فهل يريد العجلي من إطلاق لفظ الحسن على حديث سفيان الإمام الجبل: المعنى الاصطلاحي أو المعنى اللغوي. . أيها العقلاء؟!.

٦٩٠- قال العجلي: سهل بن حسان المعروف بابن أبي خدويه: بصري ثقة حسن الحديث، حسن العقل.

قال ابن أبي حاتم: «وكان من الحفاظ، تقادم موته، روى عنه حاتم بن إسماعيل، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي. . وروى عنه أحمد بن حنبل وغيره»[1].

١١٤٣- قال: عبد الواحد بن زياد العبدي: بصري ثقة حسن الحديث، قال الحافظ: ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال.

١٨٩٧- قال العجلي: هشام بن حسان القردوسي: بصري ثقة، «حسن الحديث، يقال: إن عنده ألف حديث حسن ليست عند غيره».

قال الذهبي: «قال ابن عيينة: كان أعلم الناس بحديث الحسن»[2].

وقال الحافظ: ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال: «لأنه قيل: كان يرسل عنهما».

١٩٩٤- وقال العجلي: يحيى بن أبي كثير اليمامي: ثقة حسن الحديث.

قال الحافظ: ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل.

ماذا يريد العجلي بقوله: «حسن الحديث»؟.

لعل أبا غدة يأتينا بمذهب جديد.

هذا، ولقد رأيت عددًا كثيرًا ممن يقول فيهم العجلي لا بأس به وفيهم الثقة

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٩٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٣).

والصدق، وفيهم من ضعف.

فلو كان العجلي يريد بالحسن المعنى الاصطلاحي لوصف هؤلاء بقوله: حسن الحديث. بدلًا أن يطلقه على السفيانين وغيرهما من الثقات العظماء الذين ذكرناهم فيما سبق.

إنه لو كان للمعنى الاصطلاحي وجود في عهده لبرز جليًا في تصرفه، فإذا كان الواقع بالعكس فماذا يفهم المنصفون؟.

انظر على سبيل المثال:

١٣١- إياس بن عامر الغافقي: قال فيه مصري تابعي لا بأس به.

قال فيه الحافظ: «صدوق».

٢٥٣- حبال بن رفيده: كوفي لا بأس به.

وثقه ابن معين وضعفه غيره، ووثقه ابن حبان.

٢٨٢- قال: حريث بن السائب التميمي: لا بأس به.

قال الحافظ: ثقة ثبت.

٣٤٢- وقال عقبة الحكم بن هشام الثقفي... وكان ثقة.

وقال الحافظ فيه: صدوق.

٤٠٩- قال: خلف بن تميم بن أبي عتاب: كوفي لا بأس به.

قال الحافظ فيه: صدوق عابد.

٤٤١- قال: رباح بن زيد:.. لم يكن صاحب حديث، إلا أنه لا بأس به، رجل صدوق.

قال الحافظ: ثقة فاضل.

٥٥٧- قال: سعد بن إبراهيم «أخو يعقوب بن إبراهيم» بن سعد...: لا بأس به.

قال الحافظ: ثقة.

٦٨٧- قال: سنان البرجمي: كوفي لا بأس به.

قال الحافظ: صدوق فيه لين.

٧١٨- قال: شجاع بن الوليد أبو بدر: كوفي لا بأس به.

قال الحافظ: صدوق وَرِعٌ، وله أوهام.

٨٤٢- قال: [عباد بن منصور الناجي: لا بأس به، يكتب حديثه].

قال الحافظ: صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة.

٩١٨- قال: [عبد الله بن عبد الله بن الأسود الحارثي: كوفي لا بأس به، يكتب حديثه، كان يلي السلطان].

قال الحافظ فيه: صدوق.

١٠٠٤- قال: عبد الجبار بن العباس الهمداني: كوفي «صويلح» لا بأس به، وكان يتشيع.

قال الحافظ: صدوق يتشيع.

١٠٠٨- قال: عبد الحميد بن بَهرام: لا بأس به.

قال الحافظ: صدوق.

١٠٧٥- قال: عبد الرحمن بن مُحمَّد المحاربي: كوفي لا بأس به.

قال الحافظ: «لا بأس به وكان يدلس».

والأمثلة كثيرة من هذا النوع لا ينبغي الإطالة بها.

١٨- قال أبو غدة:

فهذه الشواهد -وغيرها كثير- تفيد: أن التعبير بوصف «الحسن» انتشر وشاع شيوعًا لقي القبول، وعرف منه المدلول قبل الترمذي بزمان؛ ولهذا أكثر منه الترمذي هذه الكثرة البالغة التي ترى في «جامعه»[1].

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص ١٠٦).

أقول: إن إطلاق «الحسن» وجد التعبير به بالمعنى اللغوي فحسب، أما بالمعنى الاصطلاحي الذي يريده أبو غدة من قوله: «وعرف منه المدلول قبل الترمذي بزمان». فلا وجود له فضلًا عن أن يكون له شيوع وانتشار.

١٩- قال أبو غدة:

وقد انتقد الإمام الكشميري في «فيض الباري»: (٥٧/١) قول الشيخ ابن تيمية: إثبات الحسن اصطلاح الترمذي. فقال: «دعواه غير صحيحة؛ لأن البخاري وعلي بن المديني ممن يفرقان بينهما حتى جاء الترمذي، وتبع في ذلك شيخه -يعني البخاري- فشهره، ونوه بذكره، وعليه مشى في جميع كتابه»[1].

أقول: **أولًا**: لعل قول الكشميري هذا هو الدافع لأبي غدة وعوامة لإثارة هذا البحث الذي خابت آمالهما فيه.

ثانيًا: إن شيخ الإسلام ابن تيمية لَم ينكر إثبات الحسن، وإنما أنكر أن يكون المحدثون قبل الترمذي قد قسموا الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف.

ثالثًا: ما هو مرجع ضمير في «بينهما» في قول الكشميري: «ممن يفرقان بينهما».

رابعًا: هل يرى أبو غدة تناقضًا بين قوله:

فهذه الشواهد -وغيرها كثير- تفيد أن التعبير بوصف «الحسن» انتشر وشاع شيوعًا». إلخ... وبين قول الإمام الكشميري: «حتى جاء الترمذي وتبع في ذلك شيخه، فشهره ونوه بذكره أولًا».

فإن كلام الكشميري يفيد أن الحسن لَم يكن مشهورًا قبل الترمذي، فلما جاء الترمذي شهره ونوه به.

وكلام أبي غدة يفيد عكس هذا: وهو أنه قد تم شيوعه قبل الترمذي بزمان.

خامسًا: هل الإمام الكشميري -الذي انتقد الشيخ ابن تيمية على حد تعبير أبي غدة- قام بدراسة جادة واستقراء شامل لمنهج علي بن المديني والبخاري في استعمال الحسن حتى وصل إلى نتيجة حاسمة تفيد: «أنهما ممن يفرقان بينهما»

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٦).

على حد تعبيره؟.

ولا أدري هل يفرقان بين الحسن والصحيح، أو يفرقان بين الحسن والضعيف أو أن الإمام الكشميري قلد تقليدًا أعمى في أمر لا يدري حقيقته ولا يعرف أبعاده ولا يعرف أساسه؟.

٢٠- قال الشيخ مُحمَّد عوامة:

فهذه النصوص تنقض دعوى الشيخ ابن تيمية: أن الترمذي اصطلح على إيجاد الحديث الحسن وأحدثه دون سابق ذكر له بين الأئمة السابقين له.

وإذا صح هذا النقض كان ما بناه عليه منقوضًا أيضًا[1].

أقول:

أولًا: إن ابن تيمية لَم ينكر سبق ذكر الحسن بين الأئمة قبل الترمذي.

وإنَّما أنكر أن يكونوا قد قسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

ثانيًا: إن الزبد لا ينقض القلاع المحكمة، بل يذهب جفاء، فبقي البناء الذي شيده الإمام العظيم ابن تيمية شامخًا، لا تَهزه الزلازل والأعاصير، فضلًا عن الزبد والغثاء؛ لأنه قام على أساس صحيح، وشيد بعلم وخبرة، وليس هذا الكلام ناشئ عن تعصب، وإنَّما قام على دراسة شاملة، كشفت عن شيء عجيب، هو أنك لا تجد في كتب الحديث والرجال والعلل وعلوم الحديث إلا ما يؤيد ما ذكره ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

٢١- قال مُحمَّد عوامة:

«ومما ادعاه الشيخ ابن تيمية في هذه المسألة: أن الضعيف عند الإمام أحمد يقابله ما يحسنه الترمذي أو يصححه، وهذا قول يصعب إثباته، ومما يجب عليه أن يثبته لصحة هذه الدعوى:

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص ١٠٦).

أن تصحيح الترمذي أو تحسينه لَم يكن نتيجة تساهله، وهو خلاف المعروف عند العلماء.

وقد نبه الذهبي مرارًا في الميزان إلى تساهله، فقال (٤/ ٤١٦): «فلا يغتر بتحسين الترمذي فعند المحاققة غالبها ضعاف» وكرر التنبيه إلى هذا في (٣/ ٤٠٧) و(٥١٥).

أقول: أولًا: أين قال ابن تيمية: أن الضعيف عند أحمد يقابل الصحيح عند الترمذي؟.

فأبو غدة ومحمد عوامة يجب أن يطالبا بإثبات ما نسباه إلى شيخ الإسلام من كتبه، وهذه أقواله في هذه القضية في كتبه، وهي بين أيديهما فليثبتا هذا الأمر الخطير.

والذي أعتقده أن مُحمَّد عوامة قد قوَّل ابن تيمية ما لَم يقل، وأقره على ذلك شيخه.

ثانيًا: قال شيخ الإسلام في التوسل والوسيلة[1]: «ولَم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًّا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع...

ولا كان أحمد ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن؛ فقد غلط عليه، لكن كان في عرف أحمد ومن قبله من العلماء: أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى: ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى: مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعف خفيف لا يمنع ذلك.

وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف: هو: أبو عيسى الترمذي في «جامعه» والحسن عنده: ما تعددت طرقه، ولَم يكن في رواته متهم بالكذب، وليس بشاذ.

---

(١) (ص ٨٧).

فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا، ويحتج به؛ ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجري ونحوهما، وهذا مبسوط في موضعه!!.

هذا ما قاله شيخ الإسلام هنا، وكلامه في سائر كتبه في معناه، فترى أن الإمام ابن تيمية:

١- ينَزه جميع أئمة الإسلام عن أن يثبتوا في دين اللَّه شيئًا واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف.

أيسوء هذا أبا غدة ومحمد عوامة، فيعز عليهما أن يكون هذا هو موقف أئمة الإسلام؟ أم يصعب عليهما أن يكون هذا هو موقف أحمد؟.

٢- نزه ابن تيمية مرة أخرى أئمة الإسلام بقوله:

«ولا كان أحمد ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة». أيشرق أبو غدة وتلميذه وأمثالهما من أهل الأهواء من هذا الكلام؟.

فيريدون أن يكون لهم وضع آخر وواقع آخر كواقع الرافضة وغيرهم من فرق الضلال والجهل.

أم يقصدون الإمام أحمد من بينهم؟ أم ماذا يريدون؟.

٣- قال شيخ الإسلام: لكن كان في عرف أحمد ومن قبله من العلماء: أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف.

والضعيف عندهم ينقسم إلى: ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى حسن.

فماذا يحب أبو غدة وعوامة وأمثالهما لأئمة الإسلام بما فيهم الإمام أحمد..؟

أيريدون منهم أن يعتمدوا على الأحاديث المتروكة..؟ فابن تيمية بيَّن واقعهم ونظرتَهم إلى المرويات، قسم منها ضعيف متروك ولا يحتجون به ولا كرامة، وقسم حسن أو في معنى الحسن فهذا يحتجون به.

أفيما نسبه ابن تيمية ما يرفع مكانتهم ويبين منْزلتهم في الدين وحراستهم له؟ أم فيه تنقص لهم يوجب معارضة ابن تيمية، ومحاولة النيل منه والإساءة إليه؟.

أفي ما قاله الإمام ابن تيمية منكر..؟ كلا.. ثم كلا..

ليس في كلامه ما يوجب الاعتراض ولا المعارضة.. فهذا والله ما نظنه في علماء الإسلام...

وإذا قال ابن تيمية أو ابن القيم: إن الأئمة يحتجون بالضعيف. فإنَّما يريدون بالضعيف: ما يسمى بالحسن الذي اصطلح عليه الترمذي.

هذا منهجهم، ولا نرضى منهم إلا ذلك، وقد أرضونا وشرفونا ورفعوا هاماتنا فوق السحاب فرضي الله عنهم وأرضاهم، ماذا يقال في أناس لا يرضيهم كلام شيخ الإسلام في بيان منهج أئمة الإسلام وشرح مواقفهم المشرفة؟.

أتراهم يعبثون حينما وضعوا قواعد المصطلح، وأصول الفقه، وعلم الجرح والتعديل، وعلم العلل، والمؤلفات العظيمة في هذه العلوم.

٤- إن كتاب الترمذي -كما قال فيه صاحبه-: من كان عنده هذا الكتاب فكأنما عنده نبي يتكلم. إن الترمذي بشر يخطئ، وليس بالمعصوم، لكن كتابه ليس كما يتصوره أبو غدة ومحمد عوامة اللذين استغلا كلام الذهبي وابن دحية.

٥- ثم تعالوا ندرس تنبيهات الذهبي:

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في الميزان (٤/ ٤١٦):

يحيى بن يمان [م عو] العجلي الكوفي...

قال أحمد: ليس بحجة.

وقال ابن المديني: صدوق، فُلِجَ فتَغيَّر حفظه.

وعن وكيع قال: «ما كان أحد من أصحابنا أحفظ للحديث من يحيى بن يمان كان يحفظ في المجلس الواحد خمسمائة حديث، ثم نسي».

وقال ابن معين والنسائي: ليس بالقوي.

فترى الإمام أحمد من أشد النقاد فيه قولًا، لقد صرح بأنه ليس بحجة، أفتراه يحتج به؟!.

ثم قال الذهبي: يحيى بن يمان، عن المنهال بن خليفة، والمنهال، قال البخاري: فيه نظر عن حجاج بن أرطأة عن عطاء عن ابن عباس «أن النبي ﷺ دخل

قبرًا ليلًا فأسرج له سراج». حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يُغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف. انتهى.

وهذا الحديث أخرجه الترمذي في الجنائز[1].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا أبو كريب، ومحمد بن عمرو السواق، قالا: حدثنا يحيى بن اليمان، عن المنهال بن خليفة، عن الحجاج بن أرطأة، عن عطاء، عن ابن عباس «أن النَّبِي ﷺ دخل قبرًا ليلًا فأسرج له سراج، فأخذه من قبل القبلة، وقال: رحمك الله إن كنت لأواهًا تلاء للقرآن. وكبر عليه أربعًا».

قال: وفي الباب، عن جابر ويزيد بن ثابت وهو أخو زيد بن ثابت أكبر منه.

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن...

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وقالوا: يدخل الميت القبر من قبل القبلة.

وقال بعضهم: يسل سلًا.

ورخص أكثر أهل العلم في الدفن بالليل. انتهى.

قلت: ما في هذا الحديث: جزء منه في الفضائل... وجزء منه عمل به بعض أهل العلم.

وجزء رخص فيه أكثر أهل العلم.

قال ابن القيم: كانت هذه النار للإضاءة؛ ولهذا ترجم له أبو داود: باب: الدفن في الليل. وقال الإمام أحمد: لا بأس بذلك.

وقد دفن أبو بكر ليلًا، ودفن علي فاطمة ليلًا، وممن دفن ليلًا عثمان، وعائشة، وابن مسعود، وفي حديث عائشة «سمعت صوت المساحي من آخر الليل في دفن رسول الله ﷺ». ورخص في ذلك عقبة بن عامر، وابن المسيب، وعطاء والثوري، والشافعي، وإسحاق، وكرهه الحسن، وأحمد في إحدى الروايتين عنه، والآثار في جواز الدفن بالليل أكثر[2].

---

(١) ٦٢-باب: ما جاء في الدفن في الليل، حديث (١٠٥٧).

(٢) حاشية أبي داود (٣/ ٥١٣-٥١٤).

ومع أن هذا هو واقع الحديث، فإن الإمام الترمذي قد مشى على شرطه، ووفَّى به. فليس في إسناد الحديث متهم بالكذب.

وقد جاء الحديث من غير وجه، وقد صرح بذلك في قوله «وفي الباب: عن جابر ويزيد بن ثابت».

وليس الحديث بشاذ.

فحديث جابر أخرجه أبو داود في سننه[1] قال:

حدثنا مُحمَّد بن حاتم بن بزيع، حدثنا أبو نعيم، عن مُحمَّد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، أخبرني جابر بن عبد اللَّه، أو سمعت جابر بن عبد اللَّه، قال: «رأى ناس نارًا في المقبرة، فأتوها، فإذا رسول اللَّه ﷺ في القبر، وإذا هو يقول: ناولوني صاحبكم. فإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر».

رجاله رجال الصحيح، ومحمد بن مسلم هو الطائفي، روى له مسلم حديثًا واحدًا والبخاري تعليقًا.

وثقه ابن معين.

وقال البخاري عن ابن مهدي: «كتبه صحاح».

وقال أبو داود: «ليس به بأس».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن عدي: له أحاديث حسان، غرائب، وهو صالح الحديث.

وضعفه الإمام أحمد، فهو عند بعض الأئمة يحتج به، وعند بعضهم يعتبر به.

ويبحث عن حديث يزيد بن ثابت[2].

فظهر لك أنه لا عتب على الإمام الترمذي في رواية هذا الحديث، ومعنى الحديث ليس فيه ما ينكر، وعرفت من عمل به.

---

(١) ٤١- باب: في الدفن بالليل (٣/ ٥١٣، ٥١٤). حديث (٣١٦٤).

(٢) ثم وجدته في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٢/ ٢٣٩-٢٤٠)، وشرح معاني الآثار (١/ ٥١٣).

إذن .. فالعتب على الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ حيث هول على الترمذي؛ بسبب روايته هذا الحديث، ونظر إلى عمل الترمذي من زاوية ضيقة، وعرفت قول الإمام أحمد في يحيى بن يمان.

الإحالة على (٣/ ٤٠٧) هي على ترجمة كثير بن عبد اللَّه المزني...

قال الذهبي: قال ابن معين: «ليس بشيء».

وقال الشافعي وأبو داود: «ركن من أركان الكذب».

وضرب أحمد على حديثه.

وقال الدارقطني وغيره: «متروك».

وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال ابن حبان: «له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة».

وأما الترمذي، فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين». وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي[1].

وفي «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد[2]:

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: حسين بن عبد اللَّه بن ضميرة، وكثير بن عبد اللَّه بن عمرو بن عوف لا يسويان شيئًا جميعًا متقاربان، ليس بشيء.

وضرب أبي على حديث كثير بن عبد اللَّه بن عمرو بن عوف، ولَم يحدثنا بِها في المسند.

وقال أبو طالب: سألت أحمد -يعني ابن حنبل- عن كثير بن عبد اللَّه بن عمرو بن عوف، فقال: منكر الحديث، ليس بشيء[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولهذا نزه أحمد «مسنده» عن أحاديث جماعة

---

(١) الميزان: (٣/ ٤٠٧).

(٢) (٣/ ٢١٣) رقم (٤٩٢٢).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٥٤).

يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي .

مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها؛ فشرط أحمد في «مسنده» أجود من شرط أبي داود.

فهذا هو موقف أحمد من كثير بن عبد الله وأمثاله، بل أجود منه، ولقد طاش السهم المسموم الذي وجهه إليه الباحثان أبو غدة وعوامة.

أما الترمذي؛ فقد روى عن كثير بن عبد الله في جامعه خمسة أحاديث فقط، لكن ما عذره في الرواية عن كثير وهذا حاله عند من سبق ذكره من الأئمة؟.

فالجواب: أن هناك من الأئمة من لهم وجهة نظر أخرى في كثير، كأنه لَم يثبت عندهم الجرح فيه.

وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عنه وهو يتهم عكرمة.

وروى عنه ابن خزيمة في صحيحه.

قال الحافظ ابن رجب:

ومنهم كثير بن عبد الله بن عوف[1]، فإن الترمذي يصحح حديثه.

وقد مشى أمره غير واحد، وتركه الأكثرون، وضرب على حديثه أحمد ولَم يخرجه في المسند»[2].

وقال: «والترمذي رَحِمَهُ اللهُ يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهم قليلًا، ومن يهم كثيرًا، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه نادرًا، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه، وقد خرج حديث كثير بن عبد الله المزني، ولَم يجمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب، وقد ذكرنا ذلك في مواضع.

وقد حكى الترمذي في العلل، عن البخاري أنه قال في حديثه في تكبير العيدين، وهو أصح حديث في هذا الباب، قال: «وأنا أذهب إليه»[3].

---

(١) أي: ممن اختلف فيه، وهو متهم بالكذب، وقد عد منهم، عكرمة، وجابر الجعفي، ومحمد ابن إسحاق.

(٢) شرح علل الترمذي (ص٣٢٨).

(٣) شرح العلل (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

وقال العراقي: «ومن عادة الترمذي أن الحديث الحسن إذا روي من غير وجه ارتفع إلى درجة الصحة، وقد صرح بذلك عند حديث مُحمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ: **«لولا أن أشق على أمتي لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاة»**.

فصححه، ثم قال: وحديث أبي هريرة إنَّما صح؛ لأنه قد روي من غير وجه.

وعادة الترمذي تحسين أفراد مُحمَّد بن عمرو، وصحح هذا.

وعلل ذلك: بأنه روي من غير وجه، وقرر ابن الصلاح هذه القاعدة في علوم الحديث.

فحديث كثير بن عبد اللَّه في الصلح قد اعتضد بحديث أبي هريرة؛ فلذلك صححه الترمذي -واللَّه أعلم- ». انتهى كلام العراقي.

وقال المباركفوري: «واعتذر له الحافظ فقال: وكأنه اعتبر بكثرة طرقه».

كذا قال الشوكاني في النيل، وذكر فيه طرقه، وقال بعد ذكرها:

«لا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض، فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنًا»[1].

وقد دافع العتر[2] عن الإمام الترمذي دفاعًا مجيدًا، ورد الحملات عليه، وساق لأحاديث كثير ويحيى بن اليمان وأمثالهما شواهد صحيحة من الصحيحين وغيرهما، مما يدل على سلامة منهج الترمذي وبعد نظره وعمق علمه بالحديث وطرقه وفقهه، فهذه مواقف العلماء ومحبي السنة النبوية وأهلها، لا تَهويشات أهل الشغب على السنة وأهلها، الذين يستغلون هفوات الأئمة وزلات أقلامهم ليشفوا غيظهم.. ويأبى اللَّه إلا نصر أوليائه والدفاع عنهم وكبت خصومهم.

الإحالة إلى (٣/ ٥١٥):

إلى ترجمة مُحمَّد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي.

قال الذهبي: «قال ابن معين: قد سمعنا منه، ولَم يكن بثقة».

---

(١) تحفة الأحوذي (٤/ ٥٨٥).

(٢) انظر كتاب «الإمام الترمذي» (ص٢٨٢).

وقال مرة: كان يكذب.

وقال أحمد: ما أراه يسوى شيئًا.

وقال النسائي: متروك.

وقال أبو داود: ضعيف.

وقال مرة: كذاب.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

قال الذهبي: حسين بن عبد الأول حدثنا مُحمَّد بن أبي يزيد الهمداني، حدثنا عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعًا: يقول الله: «من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي أعطيته أفضل ثواب الشاكرين». حسنه الترمذي فلم يحسن[1].

الحديث أخرجه الترمذي رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «الفضائل»[2].

وقد عرفت قول أحمد في الرجل: «ما أراه يسوى شيئًا».

وفي الجرح والتعديل: «ضعيف الحديث، ما أرى يسوى شيئًا»[3].

وفي العلل ومعرفة الرجال: «ما أراه يسوى شيئًا»[4].

فما يهدف إليه أبو غدة ومحمد عوامة بشأن الإمام أحمد وابن تيمية؟ قد طاشت سهامها عنهما.

وأما الترمذي فقد روى الحديث.

فما هو عذره في رواية هذا الحديث عن مُحمَّد بن الحسن؟.

الجواب: أولًا: أن أئمة الجرح لَم يجتمعوا على اتِّهام مُحمَّد بن الحسن بالكذب، فأحمد لَم يكذبه، وابن معين كذبه في رواية.

وفي أخرى قال: ليس بثقة. وقال يعقوب وابن حبان: ضعيف. وقال أبو

---

(١) الميزان (٣/ ٥١٤-٥١٥).

(٢) (٥/ ١٨٤) حديث (٢٩٢٦).

(٣) (٧/ ٢٢٥).

(٤) (٣/ ٢٩٩) رقم (٥٣٢٨) وانظر تاريخ البخاري الكبير (١/ ٦٧) خلال ترجمة مُحمَّد بن الحسن الواسطي، وانظر تهذيب التهذيب (٩/ ١٢٠).

حاتم: ليس بالقوي.

فالترمذي -فيما يبدو- ممن يذهب إلى القول: بأنه ليس بكذاب؛ لأنه لَم تثبت عنده تُهمة الكذب.

ثانيًا: أن الحديث في الفضائل وليس في الحلال والحرام، وكان السلف يتساهلون في رواية الفضائل عن الضعفاء، فلم يتفرد الترمذي بهذا.

ثالثًا: رجعت إلى الموجود من نسخ الترمذي المطبوعة، فوجدتُها قد اتفقت على عبارة «حسن غريب». لكني رأيت هذا الحديث في سنن الدارمي[1] بهذا الإسناد، وعلق عليه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني بقوله: «ورواه الترمذي، وقال: حديث غريب». ولا أعرف أي نسخة اعتمدها.

رابعًا: أن نسخ الترمذي تختلف، خصوصًا في أحكامه بالصحة والحسن والغرابة، وقد نبه على ذلك ابن الصلاح وغيره.

وقرروا أنه للوصول إلى الحكم الصحيح لابد من جمع نسخ الترمذي، ثم اعتماد ما اتفقت عليه، وأعتقد أن الإمام الذهبي لَم يفعل هذا.

خامسًا: لا أستبعد أن يكون الترمذي أراد بالحسن المعنى اللغوي؛ لأن الحسن بالمعنى الاصطلاحي عنده إنَّما هو خاص بنوع معين من أنواع الحسن؛ حيث قال: «وما قلنا في كتابنا حديث حسن، فإنَّما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ إذ كل حديث يروى:

١- لا يكون راويه متهمًا بكذب.

٢- ويروى من غير وجه نحو ذلك.

٣- ولا يكون شاذًّا.

فهو عندنا حديث حسن».

قال الحافظ ابن حجر: «فإن قيل: قد صرح الترمذي: بأن شرط الحسن أن

(١) (٢/٣١٧) رقم (٣٣٥٩).

يروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؟.

فالجواب: أن الترمذي لَم يعرف الحسن مطلقًا، وإنَّما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن. من غير صفة أخرى.

وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: حسن. وفي بعضها: صحيح. وفي بعضها غريب. وفي بعضها: حسن صحيح غريب.

وتعريفه إنَّما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك»[1].

ثم ذكر تعريف الترمذي.

سادسًا: أنا أرى أن هذا الحديث من مُحمَّد بن الحسن ثم عطية العوفي شديد الضعف، لا يقبل التقوية ولا ينجبر.

ولا يمنعني ذلك أن أتلمس الأعذار لهذا الإمام الجليل، الذي لَم يأل جهدًا في خدمة سنة رسول الله ﷺ حتى تبوأ منصب الإمامة لدى الأمة الإسلامية بجدارة.

وأقول: كفى بالمرء نبلًا أن تعد معايبه، ولا أسلم بحملة الذهبي وابن دحية على الإمام الترمذي، التي استغلها أبو غدة وعوامة وأرجفا بِها على الإمام أحمد، والإمام الترمذي، والإمام ابن تيمية -رحمهم الله- . . . وقصدا بِهذا الإرجاف إلى تشويه منهج الإمام أحمد، والحط من علم ابن تيمية ومكانته.

٢٢- قال مُحمَّد عوامة -وتبعه شيخه-:

«ثم ما هو الداعي إلى تفسير كلمة «ضعيف» بالحسن؟ مع أن ظاهر كلام الإمام أحمد يشير إلى أن مراده بالضعيف: الضعيف الذي لَم تتحقق فيه شروط القبول: فإنه يريد أن الرأي لا يعتد به عنده ما دام قد نقل في المسألة نص ولو ضعيفًا، فإن الضعيف خير من الرأي.

---

(١) نزهة النظر (ص٣٣-٣٤).

روى ابن حزم في «المحلى» (١/ ٦٨) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي عن الرجل يكون ببلد، لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه، وأصحاب رأي، فتنزل به النازلة من يسأل؟.

فقال أبي: يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي، ضعيف الحديث أقوى من الرأي.

ولا عتب عليه في هذا التقديم والاعتبار؛ لأنه معلوم ومقرر أن التضعيف -ومثله التصحيح- أمر اجتهادي، فقد يضبط المغفل المختلط المتغير، وقد يحفظ سيئ الحفظ وهكذا»[1].

أقول: بل ما الذي دعاكما إلى الخوض في أمر لا تعرفانه ولا تدركان أبعاده؟.

ثم إن لشيخ الإسلام ابن تيمية أهدافًا سامية، منها: بيان مناهج أئمة الإسلام في الاحتجاج بالسنة، وتحريهم فيما يأخذون به في أبواب الدين من العقائد والحلال والحرام، وأنَّهم لا يحتجون فيما يجب أو يستحب إلا بما ثبت عن رسول الله ﷺ من الأحاديث الصحيحة والحسنة، ثم الرد على من يزعم أن الأئمة -ومنهم الإمام أحمد- يحتجون بالأحاديث الضعيفة في هذه الأبواب المهمة.

وهذا أمر يحمد عليه ابن تيمية ويشكر عليه، وقد تقدم كلامه في هذا الأمر قبل قليل، وَبَيَّنَّا هناك احترام الإمام ابن تيمية لأئمة الإسلام، فارجع إليه.

وفي اعتقادي أن اللوم الشديد يجب أن يوجه إلى أبي غدة وتلميذه اللذين لَم يفهما كلام ابن تيمية، ولَم يعرفا أهدافه النبيلة، فيتساءلان: ما هو الداعي لكذا؟ وما هو الداعي لكذا؟ ظانين أنَّهما قد أمسكا بخناق ابن تيمية وأنى له المخرج في نظرهما؟.

ثم لنا أن نسألهما: لقد ادعى شيخكما ظفر أحمد التهانوي لمذهب الأحناف أو أهل الرأي مثل ما ادعاه الإمام ابن تيمية لمذاهب أئمة الحديث ومنهم أحمد.

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص ١٠٧).

ولقد سدد ابن تيمية -أو قارب- فيما يدعيه لفقهاء المحدثين، وأبعد شيخكما التهانوي النجعة فيما ادعاه لأهل الرأي، والواقع أكبر شاهد.

فلماذا لَم تناقشا التهانوي فيما ادعاه؟!.

لماذا سكتما عنه سكوتًا مطبقًا؟!.

ألا يدل هذا على تعصبكما الأعمى وأنكما لا تنشدان الحق!

ألم يقل شيخكما عقب كلام الإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم: «وبالجملة: فالمراد بالضعيف في كلام أصحابنا: «أن الحديث الضعيف مقدم على القياس». ما يسميه المتأخرون ضعيفًا في ذاته، حسنًا لغيره إذا تأيد بالشواهد ونحوها، وإذا سبرت الأحاديث التي ذكرها ابن القيم مثالًا للضعيف الذي قدمه أبو حنيفة على القياس وجدتها كلها حسانًا، إما في ذاتها أو لغيرها، كما يتضح لك حقيقة ذلك بمطالعة كتابنا هذا إن شاء الله تعالى»[1].

هل هذا الكلام حق؟ كلا، إنه لباطل عريض، ألم يرد أصحابكم عشرات الأحاديث من الصحاح وأصح الصحاح بالقياس والرأي الباطل؟.

لماذا سمي أصحابكم أهل الرأي..؟ أليس لتقديمهم الرأي، وتقديمهم له على السنن الصحيحة الثابتة أثبت من الجبال الرواسي؟.

بل إن كثيرًا من أصحابكم يردون نصوص القرآن بالرأي والهوى.

بماذا ردت نصوص علو الله واستوائه على عرشه وهي تتجاوز مئات النصوص من القرآن والسنة ومن ورائها العقل والفطرة؟.

بماذا ردت أحاديث النُّزول وقد تجاوزت حد التواتر، وتؤيدها نصوص من القرآن؟.

بماذا عطلت نصوص الرحمة التي هي من أعظم صفات الله، ونصوصها في القرآن وحده في أكثر من خمسمائة آية مؤكدة ومكررة، وإلى جانبها النصوص

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص ١٠٨).

الصحيحة الكثيرة من السنة النبوية؟ بماذا عطلت كثير من صفات الله الثابتة بالكتاب والسنة؟.

ألم يعطلها ويردها أصحابكم بالرأي والهوى، ومتابعة جهم بن صفوان وبشر المريسي وأمثالهما من أئمة الضلال والتجهم والاعتزال؟.

أما رد أصحابكم حديث «المصراة»؟.

وأحاديث «القسامة»؟.

وأحاديث «رفع اليدين» المتواترة؟.

وحديث «لا صلاة لمن لَم يقرأ بفاتحة الكتاب»؟.

وحديث: «لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في ركوعه وسجوده»؟.

وقوله ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر»؟.

وحديث: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم»؟.

وحديث: «القرعة»؟.

وحديث: «خمس رضعات يحرمن»؟.

وحديث: «الصوم عن الميت والحج عنه»؟.

وحديث: «لا يقتل مسلم بكافر»؟.

وحديث: «العرايا»؟.

وحديث: «البيعان بالخيار»؟.

وحديث أم سلمة: «إنَّما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليَّ.. الحديث»؟.

وحديث: «للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم»؟.

وحديث: «إن النَّبِي ﷺ زوج رجلًا بامرأة على ما معه من القرآن»؟.

وغيرها وغيرها من الأحاديث الكثيرة الصحيحة.

وقال قائل منكم: «الأصل كلام أصحابنا فإن كان هناك ما يعارضه من القرآن تأولناه، وإن كان هناك حديث معارض رددناه».

فهذا يبين أن كلام شيخكما دعوى عريضة يهدمها واقع أصحابكم، فلماذا سكتما عنه سكوت المؤمن المقرر في أمر معروف، واضح البطلان، وأصررتما على مناقشة ابن تيمية في أمر يعلمه، وأنتما لا تعلمانه، وتتظاهران بعلمه؟!.

ولقد أراد شيخكما أن يستفيد من كلام ابن القيم، فضيعتما عليه وعليكما الفرصة لتهوركما.

قال شيخكما: وإذا سبرت الأحاديث التي ذكرها ابن القيم مثالًا للضعيف، الذي قدمه أبو حنيفة على القياس؛ وجدتَها كلها حسانًا، إما في ذاتها أو لغيرها كما يتضح لك حقيقة ذلك بمطالعة كتابنا هذا إن شاء اللّٰه.

وليس الأمر كما ذكر التهانوي، بل هذه الأحاديث شديدة الضعف، وفيها الباطل، وقد نقدها ابن القيم نفسه، وحكم بضعفها، ووصف بعضها بالبطلان[1].

أراد شيخكما أن يستفيد من كلام ابن القيم المجمل، فأبت لكما حماقتكما إلا تضييع هذه الفرصة، ولله في خلقه شئون.

بل لقد كان في كلام ابن تيمية ما يمكن أن يستفيد منه الأحناف، ويدفعهم إلى التعلق به، وإلى الابتعاد عن الإثارات التي تعود عليهم وعلى مذهبهم بالضرر والكشف عن واقع هذا المذهب، فأبت لكما عصبيتكما إلا رجم الناس بالحجارة مع أن بيتكما من زجاج، فأنتما تتحملان ما يحلق بهذا البيت من الأضرار.

وقول مُحمَّد عوامة:

روى ابن حزم في المحلى (١/ ٦٨) عن عبد اللّٰه بن أحمد، قال: سألت أبي عن الرجل يكون ببلد، لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه.. إلخ.

في نقله هذا عن ابن حزم نظر من وجوه:

الأول: أن ابن حزم يحرم سؤال أهل الرأي تحريمًا جازمًا.

---

(١) انظر أعلام الموقعين (١/ ٣٢)، (٣/ ٥١)، (٢/ ٣٠٢، ٣٠٧). حيث نص على بطلان بعض الأخبار التي أخذ بها الأحناف.

قال: مسألة -وإذا قيل له-: إذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين: هذا صاحب حديث عن النَّبِي ﷺ، وهذا صاحب رأي وقياس.

فليسأل صاحب الحديث، ولا يحل له أن يسأل صاحب الرأي أصلًا.

الثاني: ساق ابن حزم الأدلة على ذلك.

ثم قال: حدثنا أحمد بن يونس، وساق إسناده إلى عبد اللَّه بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول: «الحديث الضعيف أحب إلينا من الرأي».

ثم روى بإسناده إلى عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي عن الرجل يكون ببلد لا يجد إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه، وأصحاب رأي، فتنْزل به النازلة من يسأل؟ فقال أبي: «يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي، وضعيف الحديث أقوى من رأي أبي حنيفة»!.

وقد ذكر عبد اللَّه بن أحمد هذا النص في مسائله[1]:

قال: سألت أبي عن الرجل يريد أن يسأل عن الشيء من أمر دينه، مما يبتلى به من الأيمان والطلاق وغيره، وفي مصره من أصحاب الرأي، ومن أصحاب الحديث لا يحفظون ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الإسناد القوي، فلمن يسأل؟.

لأصحاب الرأي؟ أو لهؤلاء -أعني: أصحاب الحديث- على ما قد كان من قلة معرفتهم؟.

قال: يسأل أصحاب الحديث، ولا يسأل أصحاب الرأي، ضعيف الحديث خير من رأي أبي حنيفة.

ولنا أن نسأل مُحمَّد عوامة: لماذا لَم تنقل هذا النص كما هو عند ابن حزم؟.

أليس في هذا دليل واضح أن هذا الرجل تنقصه الأمانة في النقل؟.

أليس من حق النصوص أن تحافظ عليها؟.

ثم إذا كانت لا تعجبك، أو لا يعجبك بعض ما فيها أن تناقشها، أليس هذا هو النهج الأقوم، والطريق الأشرف والأسلم؟ ولكن لله في خلقه شئون.

---

(١) (٣/ ١٣١٢-١٣١٣).

الثالث: أن هذا ليس منهج أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ كما يريد مُحمَّد عوامة وشيخه.

بل هذا كان منه جواب مسألة مفروضة فرضًا قد يواجهها سائل مضطر، في ظروف لا يجد فيها العالم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ممن تتوفر فيه صفات العالم الحق، والمفتي الذي يحق له أن يفتي، ففي هذه الظروف الصعبة يجيز الإمام أحمد لمن هذه حاله أن يسأل المحدث أو أهل الحديث الذين تنقصهم المعرفة بالصحيح والضعيف، ولا يجيز له أن يسأل أصحاب الرأي.

ولعله اتضح للقارئ الفرق الهائل بين ما يفيده جواب الإمام أحمد على هذا السؤال وبين ما ينسبه مُحمَّد عوامة وشيخه إلى الإمام أحمد من أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة التي منها المردود والمنكر وما في رتبتهما، وما يريدان أن يلزما به الإمام ابن تيمية، يوضح أن الأمر -كما ذكرت- ما قرره أحمد قبل الإجابة على هذا السؤال.

قال عبد الله: «سألت أبي عن الرجل يكون له الكتب المصنفة، فيها قول رسول الله ﷺ واختلاف الصحابة والتابعين، وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك منها، فيفتي به ويعمل به؟.

قال: لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها، فيكون يعمل على أمر صحيح، يسأل عن ذلك أهل العلم»[1].

فعند وجود أهل العلم لا يجوز لِمَن ليس له بصر بالحديث أن يعمل حتى يسأل أهل العلم، فيكون يعمل على أمر صحيح، ولا يجوز له الإقدام على الفتيا، ولا العمل حتى يسأل من يميز من أهل العلم بين الصحيح والضعيف.

ويؤكد هذا أنه قال في حق مُحمَّد بن إسحاق: . . . أما إذا جاء الحلال والحرام أردنا رجالًا هكذا. وقبض يديه.

وقول مُحمَّد عوامة:

«ولا عتب عليه -يعني: الإمام أحمد- في هذا التقديم والاعتبار؛ لأنه معلوم

---

(١) مسائل عبد الله (٣/ ١٣١١-١٣١٢).

ومقرر أن التضعيف -ومثله التصحيح- أمر اجتهادي، فقد يضبط المغفل المختلط المتغير، وقد يحفظ سيئ الحفظ وهكذا»[1].

أقول: في هذا الكلام خلط بين الصحيح والضعيف، وتشكيك في الصحيح الذي حكم أئمة الحديث له بالصحة، وأخشى أن يرمي بهذا إلى تصحيح الإمام أحمد، بل أخشى أن يرمي إلى أحاديث الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما، فإن للكوثريين وأشباههم تشكيكات وتشككات في أحاديث الصحيحين، وغمزات ولمزات لما لهما من ميزات.

وانظر إليه كيف يريد أن يسوي بين الصحيح والضعيف؛ لأنه -كما يزعم- أمر مقرر أن التضعيف والتصحيح أمر اجتهادي. ونسي الفرق الكبير بينهما.

وأن الحديث الصحيح فيه ما تلقته الأمة بالقبول، فهو يفيد العلم عند جماهير السلف والخلف، وفيه ما حفته القرائن، وهو كذلك يفيد العلم عند كثير من أئمة الأصول، وفيه أحاديث الصحيحين، وهي تفيد العلم إلا القليل[2] كما حكى ذلك إمام الحرمين وابن حجر، وادعى إمام الحرمين على ذلك الاجماع، والبحث في هذا طويل، وإنَّما القصد: الإشارة إلى هذا الأمر المهم.

ثانيًا: فيه خلط بين المغفل والمختلط والمتغير، وهناك فروق بينها، فالمغفل غير المختلط؛ لأن المختلط قد يكون إمامًا ضابطًا متقنًا واسع الحفظ، ثم يطرأ عليه الاختلاط، كما حصل لعدد من الأئمة الكبار، والمتغير غير المختلط والمغفل، فالتغير دون الاختلاط كما هو معروف عند أهل الحديث.

أما المغفل؛ فهو من الأصل ليس بحافظ ولا متقن ولا متيقظ لما يرويه، فكل ما يرويه يحكم عليه بالضعف، بخلاف من كان حافظًا متقنًا يقظًا، ثم طرأ عليه الاختلاط، فإنه يجب قبول ما رواه قبل الاختلاط بشروطه، ويتوقف فيما رواه بعد الاختلاط، أو لَم يتميز بحيث لا يدرى أرواه قبل الاختلاط أو بعده.

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٧).

(٢) أي: مما انتقده الحفاظ كالدارقطني.

فهذا الخلط يدل على عدم التمييز بين الموصوفين بهذه الصفات التي خلط بينها مع الأسف.

٢٣- قال مُحمَّد عوامة:

«وإذا فسرنا «الضعيف» بالحسن -بقسميه- فأي فائدة في هذا التنصيص من الإمام أحمد على أن الحسن مقدم على الرأي؟ إذ أن هذا أمر ثابت مقرر، فالحسن حجة في كافة وجوه الاحتجاج، ولَم ينقل عن أحد من المتقدمين نفي الاحتجاج بالحسن، إلا ما نقل عن أبي حاتم، ثم عن القاضي ابن العربي وشيخه.

وأما أبو حاتم؛ فقد أطلق «الحسن» على ما فيه راوٍ مجهول كما في (ص٢٦) من فتح المغيث للسخاوي، وكأنه لهذا لَم يحتج بالحسن الذي اصطلح عليه هو، وأما ابن العربي وشيخه؛ فالأمر يحتاج إلى الوقوف عليكلامهما، ثم دراسته والجواب عنه»[1].

أقول: تظهر فائدة كلام الإمام أحمد إذا عرفنا أن الأحناف -وخاصة من سلك منهم مسلك المعتزلة والجهمية- يردون الأحاديث الصحيحة بالرأي، بل يردون به نصوص القرآن، فهنا تظهر لقول أحمد فائدة كبرى، ترفع مكانة السنة، وتُهبط بالرأي إلى الحضيض.

ثانيًا: «قوله: إذ أن هذا أمر ثابت مقرر، فالحسن حجة في كافة وجوه الاحتجاج».

قد تقدم لك ما لا يدع مجالًا للشك أن المحدثين قبل الترمذي لَم يقسموا الحديث إلا إلى قسمين: صحيح، وضعيف.

وأن الحسن ما كان يطلق في عباراتِهم إلا إطلاقًا لغويًا . . .

ومن سياق كلامهم تظهر مقاصدهم، فتارة يطلقونه على الغريب المستنكر، وتارة على الغريب الصحيح كما في عبارات البخاري، وتارة يطلقونه على الصحيح كما في عبارة الشافعي وأحمد.

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٧).

فإذا كان الأمر والواقع كذلك بالنسبة لمن قبل الترمذي -وهم موضع الخلاف بين ابن تيمية ومحمد عوامة وشيخه أبي غدة- يصبح قول عوامة وشيخه من نسج الخيال، فإذا كابرا فنقول لهما: هاتوا برهانكم على أن السلف قبل الترمذي قد استقر عندهم الحسن بالمعنى الاصطلاحي، وهاتوا برهانكم على أن الحسن كان حجة عندهم في كافة وجوه الاحتجاج.

نعم لو قلت أن الحسن المصطلح عليه عند المتأخرين حجة عندهم، وأما عند المتقدمين؛ فمنهم من يدخله في الصحيح، ومنهم من يدخله في الضعيف، وذكرت كلام ابن تيمية وغيره من العلماء في هذا الصدد -لنجوت من التعلق بالخيال.

أما ما يتعلق بأبي حاتم؛ فقد تقدم أنه يطلق الحسن إطلاقًا لغويًا تارة على رواية المجهول، وتارة على الصحيح الغريب.

أما ابن العربي فلم أقف على كلامه، ولا أدري من هو شيخه الذي أبهمه عوامة، فللرجل شيوخ كثير.

٢٤- قال مُحمَّد عوامة وتابعه شيخه:

«وعلى كل حال، فكلام الإمام أحمد يحمل على ظاهره، وأنه يريد الضعيف المتوسط وما فوقه مما هو إلى الحسن أقرب -والله أعلم-»[(١)].

أقول: عرفت مراد مُحمَّد عوامة وأبي غدة بالضعيف المتوسط، وأنه يشمل المنكر، والمردود، وما في مرتبة المردود من المطروح، وما لا يحل كتابته من الحديث، إلى آخر هذه المرتبة الرديئة.

وهذا منهما جر لمنهج الإمام أحمد إلى هاوية سحيقة هما حفراها، ثم أمعنا في تعميقها كافأهما الله بما يستحقان، وقد تبين لك منهج أحمد الأحمد، ولا نريد أن نكشف عما يحوي مذهبهما الذي يحاميان عنه من عظائم تقشعر لهولها الجلود، وتصخ لها الأسماع.. وإن ربك لبالمرصاد...

* * *

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث (ص١٠٨).

أقوال وتصرفات تدعم ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في أن أهل الحديث قبل الترمذي كانوا يقسمون الحديث إلى قسمين فقط: صحيح، وضعيف

١- فمنهم: الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي «المتوفى سنة ٤٥٨هـ».

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ مؤيدًا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويؤيده قول البيهقي في رسالته إلى أبي مُحمَّد الجويني: الأحاديث المروية ثلاثة أنواع:

١- نوع اتفق أهل العلم على صحته.

٢- ونوع اتفقوا على ضعفه.

٣- ونوع اختلفوا في ثبوته.

فبعضهم يضعف بعض رواته بجرح ظهر له وخفي على غيره، أو لَم يظهر له من عدالته ما يوجب قبول خبره وقد ظهر لغيره، أو عرف منه معنى يوجب عنده رد خبره، أو عرف أحدهما علة حديث ظهر بها انقطاعه أو انقطاع بعض ألفاظه، أو إدراج لفظ من ألفاظ من رواه في متنه، أو دخول إسناد حديث في إسناد غيره خفيت تلك العلة على غيره، فإذا عرف هذا، وعرف بمعنى رد[1] منهم خبرًا، أو قبول من قبل منهم هذا الوقف عليه والمعرفة، به إلى اختيار أصح القولين»[2].

فأنت ترى أن البيهقي قد أعاد النوع الثالث إلى النوعين الأولين: الصحيح المتفق على صحته، أو الضعيف المتفق على ضعفه.

---

(١) كذا العبارة مضطربة ولعل أصل الكلام هكذا: «وعرف ردُّ من ردَّ منهم خبرًا» إلخ.

(٢) المجلد الأول من الرسائل المنيرية (٢/ ٢٨٦-٢٨٧) والنكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٣٨٦) وقد اختصر الحافظ كلام البيهقي فأكملته من رسالته المذكورة.

ولَم يذكر الحسن الذي اشتهر عند المتأخرين، وصار قسيمًا للصحيح والضعيف[١].

٢، ٣، ٤ -ومنهم: الأئمة ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، على ما لهم من جهد عظيم في حمل أعباء السنة وعلومها وعلى ما كان لهم من مكانة علمية واطلاع لا يبارون فيه.

ما كان عندهم هذا التقسيم الثلاثي.

بل كان الحديث عندهم ينقسم إلى قسمين فقط: صحيح، وضعيف.

ويؤيد هذا تقسيم ابن حبان الرواة إلى قسمين: الثقات -في كتابه الثقات- والمجروحين -في كتابه المجروحين-.

ومن تأمل شروطه في مقدمات كتبه الصحيح[٢] والثقات[٣] والمجروحين يتجلى له أنه لا يقسم الحديث إلا إلى قسمين: صحيح وضعيف وأنه لا خبر للحسن عنده ولا أثر.

وإن كان متساهلًا في شروطه وتطبيقه، لكنه بحسب اجتهاده لا يقبل إلا ما صح عنده وإن كان عنده كثير مما يسميه صحيحًا حسنًا عند المتأخرين، وإن كان هناك رواة يعتبرهم من رواة الصحيح وغيره يعتبرهم من رواة الحسن، فالمقصود هو: أنه لا يقسم التقسيم الثلاثي المشهور عند المتأخرين.

قال الحافظ ابن حجر في خلال مناقشته لابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «... فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط

---

(١) وقد أطلق الدارقطني الحسن. انظر سننه (١/ ٥٠-٥٦) والظاهر: أنه يريد به المعنى الاصطلاحي متابعًا في ذلك الإمام الترمذي، وقد نقل عنه البيهقي تحسين عدد من الأحاديث. انظر على سبيل المثال (١/ ٤٦، ١١٤).

والذي يبدو لي: أنه إلى حين كتابته الرسالة إلى أبي مُحمَّد الجويني لَم يكن قد عرف هذا الاصطلاح؛ لأن الجويني توفي سنة ٤٣٨، وكانت وفاة البيهقي سنة ٤٥٨، أي: بعد عشرين سنة من وفاة الجويني، ولعل كتاب البيهقي للجويني قبل وفاة الجويني بزمن طويل.

(٢) (١/ ١٣٩-١٤٤).

(٣) (١/ ١١-١٣).

التي ذكرها المؤلف -يعني ابن الصلاح-؛ لأنَّهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه، وقد صرح ابن حبان بشرطه»[١].

٥- ومنهم: علماء الشرق والغرب كما حكاه السلفي.

قال الحافظ ابن الصلاح: التاسع: من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجًا في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد اللّٰه الحافظ في تصرفاته، وإليه يؤمئ في تسميته كتاب الترمذي بـ«الجامع الصحيح»، وأطلق الخطيب أبو بكر -أيضًا- عليه اسم الصحيح، وعلى كتاب النسائي، وذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة، وقال: اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب».

قال ابن الصلاح: وهذا تساهل؛ لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفًا أو منكرًا أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف... إلخ.

أقول: إن الشاهد من عمل هؤلاء: أنَّهم لا يفرقون بين الحسن والصحيح، لاسيما حكاية السلفي اتفاق علماء الشرق والغرب على صحة الكتب الخمسة على هذا الأساس مع معرفة العلماء بتفاوت أحاديث الكتب في مراتب الصحة التي منها الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين.

ويبدو أن عملية تقسيم الترمذي الحديث إلى ثلاثة أقسام لَم تنتشر، ولَم تتسع دائرتُها في مدارس أهل الحديث في الشرق والغرب إلا في عصور متأخرة.

لعلها اتسعت بعد عصر البيهقي فمن بعده.

ومن هنا لا ترى هذا التقسيم والاعتناء به في مؤلفات الرامهرمزي والحاكم والخطيب في علوم الحديث.

٦- ومنهم: الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبد اللّٰه الخليلي (٤٤٦هـ) -وهو من تلاميذ المخلص والدارقطني والحاكم- في كتابه الإرشاد[٢] قال:

---

(١) النكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٢٩٠).
(٢) (١/ ١٥٧).

«اعلموا رحمكم الله: أن الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ، وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سيئ الحفظ يضعف من أجله، وموضوع وضعه من لا دين له».

فهذا يشبه تقسيم البيهقي، إذ الصحيح المعلول يدخل في الصحيح، والصحيح المختلف فيه يشبه القسم الثالث عند البيهقي، فما توفرت فيه شروط الصحة عند المجتهد أدخله في الصحيح، وما اختل فيه شرط من شروط الصحة التحق بأنواع الضعيف.

٧- ومنهم: أبو الفتح مُحمَّد بن مُحمَّد بن سيد الناس اليعمري (٧٣٤) في كتابه «النفح الشذي»[(١)].

قال: «قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبلهم، كأحمد بن حنبل والبخاري -المفضل- ولكن لَم يذكر الإمام أبو عمرو هل هو في مصطلح من تقدم الترمذي كما هو في مصطلحه أو لا؟.

بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح، ويدخل في أقسامه، فإنَّهم لَم يرسموا له رسمًا يقف الناظر عنده، ولا عرفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه، ولَم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكيًا عن غيره، ولا مشيرًا إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه، بل ذكر ما ذكر من ذلك حاكيًا عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع، فقال: وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنَّما أردنا حسن إسناده عندنا. . ، وذكر الشروط الثلاثة التي ذكرها الترمذي ثم قال: فهذا كما ترى إخبار عن مصطلحه في هذا الكتاب، فلو قال في كتاب غير هذا عن حديث بأنه حسن، وقال قائل: ليس لنا أن نفسر الحسن هناك بما

---

(١) (١/١٩٥-٢٠٥) مع تعليق أحمد معبد عبد الكريم.

هو مفسر به هنا إلا بعد البيان -لكان له ذلك».

وهذا كلام رصين، يؤيد ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية من أن أول من قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام هو الترمذي، فهو يعترف بأن إطلاق الحسن موجود في كلام من قبل الترمذي، ولكنهم لَم يرسموا له رسمًا يقف الناظر عنده، ولا عرفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه، بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح.

ولو قال عند بعض قائليه من المتقدمين لأصاب كبد الحقيقة؛ لأن بعضهم يطلقه على الصحيح كما مر بك، وبعضهم يطلقه على الغريب والمنكر.

٨- ومنهم: الحافظ الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ).

قال: «وأما الترمذي؛ فهو أول من خص هذا النوع باسم الحسن، وذكر أنه يريد به أن يسلم راويه:

١- من أن يكون متهمًا.

٢- وأن يسلم من الشذوذ.

٣- وأن يروى نحوه من غير وجه»[1].

قال أبو غدة معلقًا على هذا الكلام:

تابع الحافظ الذهبي في قوله هنا: «الترمذي أول من خص هذا النوع باسم الحسن شيخه الإمام الحافظ ابن تيمية -رحمهما الله- والصواب: أن استعمال الحسن موجود ومعروف قبل الترمذي بزمن طويل كما بسطته فيما علقته على قواعد في علوم الحديث لشيخنا العلامة ظفر أحمد التهانوي -رحمه الله تعالى- (ص ١٠٠-١٠٨)... إلخ.

أقول: كيف يتابع الذهبي ابن تيمية ويقلده في هذا الموضوع وهو من أهل الاستقراء، بل عديْم النظير فيه.

---

(١) الموقظة (ص٢٧).

بل أقول: انطلقت هذه الحقيقة من صدره بعد اطلاع واسع، ودراسة واعية، لا تقليدًا أعمى كما يتصوره أبو غدة أو يصوره لغيره.

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: قال ابن داسة: «سمعت أبا دواد يقول: ذكرت في السنن الصحيح، وما يقاربه، فإن كان فيه وهن شديد بينته.

قلت: فقد وفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك بحسب اجتهاده، وَبَيَّنَ ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته -والحالة هذه- عن الحديث أن يكون حسنًا عنده، ولاسيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أداني مراتب الصحة فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذبًا بين الضعف والحسن»[1].

وقال في ترجمة مُحمَّد بن طلحة بن مصرف: «ويجيء حديثه من أداني مراتب الصحيح من أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أن الصحيحين: فيهما الصحيح وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه والصحيح الذي هو حسن.

وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا: صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب -والله أعلم»[2].

٩- ومنهم: الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (٦٩١-٧٥١).

حيث يقول: «الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لَم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه -يعني الإمام أحمد- على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم، بحيث لا يسوغ

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٣-٢١٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣٩).

الذهاب إليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولَم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لَم يجد في الباب أثرًا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعًا على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس»[1].

١٠- ومنهم: الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٣٦-٧٩٥) في كتابه «شرح علل الترمذي»[2]. قال:

«وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى هذا التفرد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة.

وقد سبقه البخاري إلى ذلك، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال في حديث البحر: «هو الطهور ماؤه». هو حديث حسن صحيح.

وأنه قال في أحاديث كثيرة «هذا حديث حسن».

وكذلك ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال في حديث إبراهيم بن أبي شيبان، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس، عن عبد اللَّه بن حوالة، عن النَّبِي ﷺ: «ستجندون أجنادًا..». الحديث. قال: «هو صحيح حسن غريب». وقد كان أحمد وغيره يقولون: «حديث حسن». وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث: إنه صحيح، أو ضعيف.

ويقولون: منكر، وموضوع، وباطل.

وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لَم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن».

فقد أيد في كلامه هذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام من أن الترمذي أول من قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام، ونسب ابن رجب ذلك إلى طائفة من العلماء.

وأيده في أن مراد أحمد بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن.

---

(١) أعلام الموقعين (١/ ٣١) والفروسية (ص ٤٩).

(٢) (٣٤٢-٣٤٤).

وبعد أن بيَّن أن البخاري وأبا حاتم وأحمد وغيره يقولون: حديث حسن. بيَّن أن أكثر الأئمة يقولون في الحديث: إنه صحيح أو ضعيف. ويقولون: منكر وموضوع وباطل. أي: ولا يذكرون الحسن.

وهذا معناه أن أكثر أئمة الحديث لا يطلقون لفظ الحسن، فضلًا عن أن يكونوا قد اصطلحوا عليه وجعلوه قسيمًا للصحيح والضعيف.

ولا يجوز لمنصف أن يتعلق بقوله:

«وقد سبقه البخاري إلى ذلك. أنه سبقه إلى المعنى الاصطلاحي، بل يريد أنه قد سبقه إلى مجرد ذكر الحسن.

وكذلك ما قاله في شأن أبي حاتم وأحمد وغيرهما، فلو أراد ذلك لصرح بأنَّهم قد سبقوه إلى التقسيم الثلاثي، وأنَّهم يريدون بلفظ الحسن المعنى المصطلح عليه، ولو أراد أنَّهم سبقوه إلى الحسن المصطلح عليه لما مثل بقول البخاري «هو حديث حسن صحيح»، ولما مثل بقول أبي حاتم «هو صحيح حسن غريب». فإنه لا شاهد فيها على قصد المعنى الاصطلاحي، بل هو شاهد على قصدهما المعنى اللغوي.

١١- ومنهم: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦، قال عند ذكر ابن الصلاح في مقدمته إن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام صحيح، وحسن، وضعيف.

واعترض عليه أحد العلماء -ولعله العلامة مغلطاي- فجلى الحافظ العراقي[1] هذا الاعتراض بقوله:

«الأمر الثاني: أن ما نقله عن أهل الحديث من كون الحديث ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة ليس بجيد، فإن بعضهم يقسمه إلى قسمين فقط: صحيح وضعيف.

وقد ذكر المؤلف هذا الخلاف في النوع الثاني في التاسع من التفريعات المذكورة فيه، فقال:

«من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجًا في أنواع الصحيح».

---

(١) التقييد والإيضاح (ص١٩).

لا ندرجه في أنواع ما يحتج به، قال: «وهو الظاهر من كلام أبي عبد الله الحاكم في تصرفاته». إلى آخر كلامه، فكان ينبغي الاحتراز عن هذا الاختلاف.

قال العراقي: «والجواب: أن ما نقله المصنف عن أهل الحديث قد نقله عنهم الخطابي في خطبة معالم السنن، فقال: اعلموا أن الحديث ينقسم عند أهله على ثلاثة أقسام:

حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم. ولَم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن، وهو موجود في كلام الشافعي رضي الله عنه، والبخاري، وجماعة- ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة، فتبعه المصنف على ذلك هنا، ثم حكى الخلاف في الموضع الذي ذكره، فلم يهمل حكاية الخلاف والله أعلم».

والشاهد من قول العراقي: «ولَم أر من سبق الخطابي، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن، وهو موجود في كلام الشافعي.

فالعراقي مع سعة اطلاعه لَم ير هذا التقسيم عند من سبق الخطابي، ولو كان يرى أن وجوده عند من سبق الخطابي بالمعنى الاصطلاحي لصرح بذلك، بل لاعتذر به عن ابن الصلاح والخطابي.

وقال ابن الصلاح[1] رحمه الله في تفريعات حديث الحسن: «الرابع: كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله: كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما.

فقال العراقي رحمه الله معلقًا ومنكتًا على كلام ابن الصلاح: «وقد وجد التعبير به في شيوخ الطبقة التي قبله -أيضًا- كالشافعي رحمه الله فقال في كتاب «اختلاف الحديث» عند ذكر حديث ابن عمر «لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا.. الحديث»[2]:

(١) التقييد والإيضاح (ص٥٢).

(٢) أخرجه البخاري في ٤- الوضوء، ١٢- باب من تبرز على لبنتين، حديث (١٤٥)، وأطرافه في (١٤٨، ١٤٩، ٣١٠٤) ومسلم ٢- الطهارة، ١٧- باب الاستطابة، حديث (٢٦٦).

حديث مسند حسن الإسناد.

وقال فيه -أيضًا-: وسمعت من يروي بإسناد حسن «أن أبا بكرة ذكر للنبي ﷺ أنه ركع دون الصف.. الحديث»[1]. ومثل العراقي بحديثين في غاية الصحة.

وقد تقدم موقف أبي غدة من نصوص الشافعي هذه، وبينا هناك أن الشافعي أطلقها بالمعنى اللغوي.

واعترض ابن رشيد على ابن الصلاح في تحسينه لما سكت عليه أبو داود، فدافع العراقي عن ابن الصلاح، وقال في خلال كلامه:

«...فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف، فالاحتياط، بل الصواب ما قاله ابن الصلاح، وإن كان رأيه كالمتقدمين: أن الحديث ينقسم إلى: صحيح وضعيف، فما سكت عنه فهو صحيح، والاحتياط أن يقال: فهو صالح»[2].

ففي هذا الكلام تصريح من العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ بما يوافق رأي ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: أن المتقدمين كانوا يقسمون الحديث إلى قسمين فقط: صحيح وضعيف، وقد صرح سابقًا أنه لَم ير التقسيم الثلاثي، وإن كان ذكر الحسن موجودًا في كلام بعضهم كالشافعي والبخاري، فلو كان يرى أنَّهم يقصدون بذكره المعنى الاصطلاحي لما نفى رؤية التقسيم الثلاثي، ولما ذكر في الأخير أن المتقدمين ينقسم الحديث عندهم إلى صحيح وضعيف.

١٢- ومنهم: الحافظ ابن حجر.

قال معلقًا على تعريف الخطابي للحسن، وقد نازعه الشيخ تقي الدين بن تيمية: فقال: «إنَّما هذا اصطلاح للترمذي، وغير الترمذي من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف، والضعيف عندهم: ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون متروكًا، وهو أن يكون راويه متهمًا أو كثير الغلط، وقد يكون حسنًا بأن

---

(١) أخرجه البخاري في الأذان، ١١٤- باب: إذا ركع دون الصف. حديث (٧٨٣).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٥٣).

لا يتهم بالكذب، قال: وهذا معنى قول أحمد: العمل بالضعيف أولى من القياس...».

ثم أيده بقوله: «ويؤيده قول البيهقي في رسالته إلى أبي مُحمَّد الجويني: الأحاديث المروية ثلاثة أنواع:

١- نوع اتفق أهل العلم على صحته.

٢- ونوع اتفقوا على ضعفه.

٣- ونوع اختلفوا في ثبوته، فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له بها[1]. إلخ...».

١٣- وأشار السخاوي إلى رأي ابن تيمية، والظاهر أنه يريد الاحتجاج به[2].

١٤- ونقل الصنعاني كلام شيخ الإسلام، والظاهر أنه يريد أن يحتج به[3].

١٥- وذكر الشيخ ظفر أحمد التهانوي كلام ابن تيمية محتجًا به رغم تعصبه على ابن تيمية وأمثاله.

١٦- وقال الشيخ مُحمَّد زاهد الكوثري في مقالاته[4] خلال رده على من يحتج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة «ولا قائل بقبول خبر الكاذب، على أن مراد أحمد هنا بالضعيف: غير المتروك، لا الشامل للمتروك وغيره، كما حققه ابن تيمية في منهاجه، وابن القيم في أعلام الموقعين».

فهو يحتج ببحث الإمام ابن تيمية الذي اعترضه تلميذه أبو غدة وتلميذه مُحمَّد عوامة.

ويعتبره الكوثري تحقيقًا يعتمد في مراد أحمد بالضعيف.

فهل الكوثري -على عصبيته الهوجاء- وتهوره في بحوثه- أكثر تعقلًا وإنصافًا

---

(١) النكت لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٣٨٥ - ٣٨٦).

(٢) فتح المغيث (ص١٠).

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٥٤).

(٤) (ص ٤٣).

من أبي غدة؟ وهل الكوثري أقل حساسية من تلاميذه بالنسبة لابن تيمية؟.

ثم... لقد ظهر لك جليًا صواب ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية: أن من قبل الإمام الترمذي لَم يقسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف. وإنَّما كان الحديث عندهم قسمين فقط: صحيح وضعيف.

وقد أيد قوله العلماء الذين سقنا أقوالهم بقصد منهم وبغير قصد، ولا نطمع في أبي غدة ومحمد عوامة ومن وراءهم أن يثبتوا هذا التقسيم الثلاثي بالحجة والبرهان، فإن فحول العلماء والباحثين ما بين مُسَلم لابن تيمية، وما بين مؤيد، سواء بالقصد أو بالاتفاق.

* * *

خاتمة

١- لقد تبين من هذه الدراسة التي قصد بِها الاستقصاء في حدود الطاقة: أن أئمة الحديث وأعلامه قبل الإمام الترمذي كانوا يطلقون لفظ الحسن؛ لكنه لَم يظهر من إطلاقهم قصد المعنى الاصطلاحي الذي جرى عليه المتأخرون.

وظهر لنا أنّ ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن أول من قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف إنَّما هو الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ». كلام لا يعدو الصواب، وأن من يتصدى لمناقشته فيه لابد أن يلجأ إلى التمويه والمغالطات وتحريف الكلم عن مواضعه، وإلى التزيد في الكلام والنقص منه.

٢- ولا يستطيع منصف أن يرد قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولَم يقل أحد من أئمة الحديث أنه يجوز أن الشيء يكون واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع، ولا كان أحمد، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه».

فلا يستطيع منصف أن يقول أن من منهج أئمة الإسلام الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة في الحلال والحرام واستباحة الفروج والأموال والدماء.

وإن محاولة أبي غدة ومحمد عوامة ومن على شاكلتهما إثبات نسبة ذلك إلى الإمام أحمد ذنب عظيم، وجناية كبرى، لا يجوز إقرارهم عليها، ومنهج أحمد وتصرفاته ومواقفه من الرواة والروايات تكذب ذلك الإفك وتدحضه.

وكذلك تصرفات سائر الأئمة وأقوالهم ووضعهم قواعد الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف والتعليل، كل ذلك براهين واضحة على صحة ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في حق الأئمة -رضوان الله عليهم-.

ولا يعكر على هذا المنهج بعض التصرفات الفردية، القائمة على الاجتهاد واختلاف وجهات النظر في بعض الرواة فلا يجوز لمسلم أن يتعلق بِها ليوهم

الناس أن ذلك منهج للإمام فلان ومذهب له، أو منهج للأئمة جميعًا.

وقد مرت نماذج من الرواة الذين تحاشى الإمام أحمد الرواية عنهم وضرب على رواياتهم، ومر قوله في ابن إسحاق وأمثاله الذين تعتبر رواياتُهم في أعلى مراتب الحسن.

وأن تقديم الإمام أحمد ضعيف الحديث على الرأي: إنَّما قصده بذلك أن البلدة التي لا يوجد بها إلا صاحب رأي، ومحدث لا يميز بين الصحيح والسقيم، أن المستفتي المضطر يقدم صاحب الحديث -الذي هذا وصفه على صاحب الرأي، فإذا وجد العالم المميز بين الصحيح والضعيف فلا يجوز العدول عنه إلى صاحب رأي أو محدث لا يميز بين الصحيح والضعيف، هذا هو مراد أحمد وكلامه صريح فيه.

٣- وأن تشبيه الحديث الضعيف الذي يحتج به الإمام أحمد وغيره بالحسن عند الترمذي لا ينبغي المكابرة فيه، فإن هذا أصله ضعيف تقوى بالمتابعات والشواهد، ويؤيده تردد الإمام أحمد في الاحتجاج بمثل مُحمَّد بن إسحاق وعمرو بن شعيب، وتصريحه أحيانًا بعدم الاحتجاج بأمثالهما، وقد تقدم نقل ذلك عنه، ومناقشة شيخ الإسلام في هذا وغيره قد تبين بطلانُها.

أما إدخال السلف هذا النوع من الضعيف في الصحيح، أو في الضعيف؛ فيرى الإمام ابن تيمية أن السلف قبل الترمذي يدخلونه في الضعيف؛ إذ الضعيف نوعان: نوع متروك لا يجوز العمل به، ونوع يجب العمل به، وهو المسمى بالحسن عند المتأخرين، ويرى الذهبي أن السلف كانوا يدخلونه في الصحيح، ويرى ابن سيد الناس ذلك مع التردد.

ودليل شيخ الإسلام ابن تيمية: احتجاج الإمام أحمد أحيانًا بابن إسحاق وعمرو ابن شعيب مع تردده فيهما وتضعيفه لهما أحيانًا.

ولَم يقم الذهبي وابن سيد الناس على ما ذهبا إليه دليلًا، والقلب أميل إلى ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، والأمر في ذلك سهل ما دامت آراؤهم متفقة في القضية الجوهرية، وهي تقسيم السلف الحديث إلى قسمين فقط: صحيح

وضعيف.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وما قدمته في هذا البحث هو جهد المقل الضعيف، وما أخالني أسلم من الهفوات والخطأ والتقصير، وأرجو من إخواني طلاب العلم إن وجدوا من ذلك شيئًا أن ينبهوني عليه في حياتي، وأن يستدركوه بعد وفاتي، وصلى الله على نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

كتبه الفقير إلى مغفرة ربه ورضوانه
ربيع بن هادي عمير المدخلي
وكان الفراغ منه
في ثمانية من شهر شوال سنة ١٤١٠هـ

* * *

فهرس الموضوعات

«حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام»

* * *

«منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف»

«المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء»

«تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين»

* * *